بسم الله الرحمن الرحيم

«ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله
وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين»

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

الجمع التصويرى والتجهيز

الزهراء للإعلام العربى

(*) كتاب التصريح بمضمون التوضيح .

التصريح

بمضمون التوضيح

للشيخ

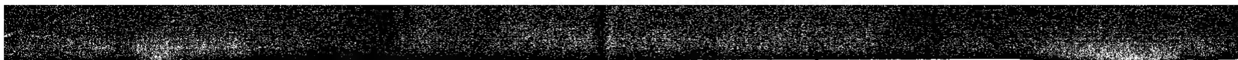
خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري

المتوفى سنة ٩٠٥ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم

الجزء الرابع




(هَذَا بَابُ النِّدَاءِ)

ـــ بالمدّ ، وبكسر النون ، ويجوز ضمُّها ـــ وهو الدعاء بأحرفٍ مخصوصة (وَفِيهِ فُصُولٌ) أربعة :

(الْفَصْلُ الأَوَّلُ

فِى) ذكْرِ (الْأَحْرُفِ الَّتِى يُنَبَّهُ بِهَا الْمُنَادَى) إذا دُعِىَ (وَ) فى ذكْرِ (أَحْكَامِهَا ـــ وَهِذِه الأَحْرُفُ) وِفَاقًا وخلافًا (ثَمَانِيَةٌ :

الْهَمْزَةُ) وحدها (وَأَىْ) ـــ بفتح الهمزة ، وسكون الياء ـــ حال كون الهمزة ، وأَىْ (مَقْصُورَتَيْنِ ، ومَمْدُودَتَيْنِ) فتقول : « أزيدُ » و « أَىْ زيدُ » ، بقصر الهمزة فيهما ، و « آزيدُ »[١] و « آىْ زيدُ » ، بمدّ الهمزة فيهما .

(وَ « يَا » وَ « أَيَا » وَ « هَيَا » وَ « وَا ») .

وأما أحكامُها : (فالْهَمْزَةُ الْمقصُورَةُ لِلْقَرِيبِ) المسافة ، وليس مثلها فى ذلك الهمزةُ الممدودة ، خلافا لصاحب المقرّب[٢] ، ولا « أَىْ » خلافًا لجماعة من المتأخرين[٣] (إِلّا أَنْ يُنَزَّلَ) القريبُ (مَنْزِلَةَ الْبَعِيدِ) كالساهى (فَلَهُ بَقِيَّةُ

---

(١) قال ابن هشام : « آ ، بالمد حرف نداء للبعيد وهو مسموع لم يذكره سيبويه ، وذكره غيره [المغنى ١ / ٢٠]

(٢) وهو ابن عصفور ، فإنه أطلق وقال : « فأما الهمزة منها فللقريب خاصة » ا هـ [المقرب ١ / ١٧٥ ، وشرح الجمل ٢ / ٨٢] .

(٣) فى شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٨٢ : « وزعم أبو موسى الجزولىّ أنّ « أىْ » تكون للقريب خاصة ، وذلك باطل ؛ لأن سيبويه ـــ رحمه الله ـــ حكى خلاف ذلك » ا هـ

الْأَحْرُفِ ، كَمَا أَنَّهَا) أى : بقية الأحرف (**لِلْبَعِيدِ**) الحقيقى[١] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

[٢٨٥/ب] وللمنادَى النَّاءِ ، أَوْ كالنَّاءِ / « يَا » وَ«أَىْ»وَ«آ»كَذا« أَيَا » ثُمَّ « هَيَا »

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِى ....

وذهب المبردُ إلى أنّ « أَيَا » و « هَيَا » للبعيد ، و « أَىْ »[٢] والهمزة للقريب ، و « يا » لهما[٣] .

وذهب ابن بَرْهان إلى أنّ « أيا » و « هَيَا » للبعيد ، والهمزة للقريب ، و « أَىْ » للمتوسط ، و« يا » للجميع[٤] .

وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدًا ، وعلى منع العكس ـــ قاله

---

(١) في سيبويه ١ / ٣٢٥ : « فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء : بيا ، وأيا ، وهيا ، وأَىْ ، وبالألف .. إلا أن الأربعة غيرَ الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتَهم للشيء المتراخى عنهم ، أو للإنسان المعرض عنهم الذى يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ، أو النائم المستثقَل ، وقد يستعملون هذه التى للمدّ فى موضع الألف ، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التى يمدون فيها ، وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير « وا » إذا كان صاحبك قريبا مقبلا عليك توكيدًا » ا هـ .

(٢) ساقطة من خ ٢ .

(٣) ينظر المقتضب ٤/ ٢٣٥ .

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٨٦/٣ « وكون الهمزة للقريب ، وما سواها للبعيد هو الصحيح ، لأن سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب ، ومن زعم أن « أَىْ » كالهمزة فى الاختصاص بالقرب لم يعتمد فى ذلك إلا على رأيه ، والرواية لا تعارض بالرأى ، وصاحب هذا الرأى هو المبرد ، وتبعه كثير من المتأخرين » ا هـ .

(٤) قال هذه العبارة بنصها ابنُ الناظم فى شرح الألفية ٥٦٥ ـــ ولم أجدها فى شرح اللمع .

الشارح[١] .

(**وَأَعَمُّهَا** « **يَا** ») لأنها أمُّ الباب (**فَإِنَّهَا تَدْخُلُ فِى كُلِّ نِدَاءٍ**) خالص من النُّدْبَة ، والاستغاثة ، أو مصحوب بهما . (**وَتَتَعَيَّنُ**) « يا » وحدها (**فِى نِدَاءِ اسْمِ اللهِ تَعَالَى**) نحو : « يَا أَللهُ » [وتتعين أيضا فى « أَيُّهَا » و « أَيتُها » قاله فى المغنى][٢] (**وَ**) تتعيَّنُ أيضا (**فِى بَابِ الاسْتِغَاثَةِ** ، **نَحْو** : « **يَالَلّهِ لِلْمُسْلِمِينَ** » ، **وَتَتَعَيَّنُ هِىَ** ، **أو** « **وَا** ») دون غيرهما (**فِى بَابِ النُّدْبَةِ**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَ « وَ » لِمَنْ نُدِبْ أَوْ « يَا » ....

(**وَ** « **وَا** » **أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنْهَا فِى ذَلِكَ الْبَابِ**) لأنها الأصل فيه (**وإنما تدخل** « **يا** ») فى باب النُّدبة (**إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ**) بالمنادى (**كَقَوْلِهِ**) وهو جريرٌ يندب عمرَ بن عبد العزيز :

٤٢٨ (**حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا، فَاصْطَبَرتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَاعُمَرَا**[٣])

فثبوت ألف النُّدبة دليلٌ على أنه مندوبٌ ، إذ لو كان منادى لقال : « يا عُمَرُ » بالضمّ ؛ لأنه منادى مفرد ، وهذا هو المفهوم من قول النظم :

.... وَغَيْرُ « وَا » لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ[٤] .

---

(١) وهو ابن الناظم [ينظر شرحه على الألفية ٥٦٥] .

(٢) ٣٧٣/٢ وما بين الحاصرتين زيادة انفردت بها خ ٢ .

(٣) هذا البيت من البسيط لجرير بن عطية فى ديوانه ٧٣٦ ، والعينى ٢٢٩/٤ ، والدرر ١٥٥/١ ، وهو بلا نسبة فى المغنى ٣٧٢/٢ ، والهمع ١٨٠/١ ، والأشمونى ٣/ ١٣٤ ، ١٦٧ .

(٤) « غيرُ » مبتدأ وهو مضاف و « وَا » مضاف إليه « لدى » ظرف متعلق باجتنب « اللبسِ » مضاف إليه ، « اجتُنِبْ » الجملة من الفعل المبنىّ للمفعول ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو : غير .

(**وَيَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ**) المنادى به ، وهو « يا » خاصّة ، سواء أكان المنادى مفردًا ، أو جاريا مجراه ، أو مضافًا ، فالأول (**نَحْوُ** : ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** ﴾[(١)] أى : يا يوسفُ ــ والثانى نحو : (﴿ **سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ** ﴾)[(٢)] أى : يأيها الثقلان ــ والثالث نحو : (**أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَىَّ عِبَادَ اللهِ** ﴾)[(٣)] أى : يا عبادَ اللهِ ، على أحد الوجهين (**إِلَّا فِى ثَمَانِ مَسَائِلَ**) فإنه يمتنع فيها حذف حرف النداء : إحداها : (**الْمَنْدُوبُ** ، **نحو** : « **يَا عُمَرَا** » **وَ**) الثانية : (**الْمُسْتَغَاثُ** ، **نَحْوُ** « **يَالَلَّهِ** ») ومنه المتعَجَّب منه نحو : « يا لَلْماءِ وَلِلْعُشْبِ »[(٤)] إذا تعجبوا من كثرتها (**وَ**) الثالثة : (**الْمَنَادَى الْبَعِيدُ**) نحو : « يا زيدُ » إذا كان بعيدًا منك .

وإنما لم يُحذف حرفُ النداء فى هذه المسائل الثلاث ؛ (**لِأَنَّ الْمُرَادَ فِيهِنَّ إِطَالَةُ الصَّوْتِ**) بحرف النداء (**وَالْحَذْفُ يُنَافِيه**) .

(**وَ**) الرابعة : (**اسْمُ الْجِنْسِ غَيْرُ الْمُعَيَّنِ** ، **كَقَوْلِ الْأَعْمَى** : « **يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِى** ») قاله ابن مالك فى الكافية وشرحها[(٥)] ، وأجاز بعضُهم الحذفَ ، وليس بشىء ؛ لأنَّ حذفَ حرفِ النداء لا يجوز إلا إذا كان المنادَى مُقْبِلا على المنادِى ومتهيّئا لما يقول له ، وهذا إنما يكون فى المعرفة دون النكرة .

---

(١) من الآية [٢٩] من سورة « يوسف » .

(٢) الآية [٣١] من سورة « الرحمن » .

(٣) من الآية [١٨] من سورة « الدخان » .

(٤) قد يراد بأسلوب النداء التعجب من شىء عظيم يتميز بذاته أو كثرته ، فينادى جنس ما رآه ، ويأتي على صورة الاستغاثة مشتملا على حرف النداء « يا » وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة والمعطوف الذى لم تُعَدْ معه « يا » تكسر لامه نحو : يا للماء ولِلْعُشب ، عند التعجب من كثرتهما ، ولكن ليس هنالك مستغاث .

(٥) فى شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣ : « يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكن المنادى (الله) ، ولا مضمرًا ، ولا مستغاثًا به ، ولا اسمَ إشارة ، ولا اسم جنس مفردًا غيرَ معيّن ، فإن كان أحد هذه الخمسة لزمه « يا » نحو : يا ألله ، ويا إياك ، و : =

(وَ) الخامسة : (**الْمُضْمَرُ**) المخاطبُ ؛ لأنّ الحذفَ معه يُفوِّتُ الدلالةَ على النداء ، (وَ) المضمرُ (**نِدَاؤُهُ شَاذٌّ**) وظاهر ذكر الناظم له فى عِدَاد هذه الكلمات[١] ، أنه مطَّرِد ، وقَصَرَه ابنُ عصفور على الشِّعر[٢] ، واختار أبو حيان أنه لا ينادَى ألبتة[٣] ـــ فالأقوال حينئذ ثلاثة .

ومحلّ الخلاف ضمير المخاطب (**وَيَأْتِى عَلَى صِيغَتَيِ الْمَنْصُوبِ وَالْمَرْفُوعِ**) فالأول : (**كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ** : « **يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ** »[٤] وَ) الثانى : نحو (**قَوْلِ الْآخَرِ**) وهو الأحوص :

٤٢٩ ــ **(يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا)**
أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَـا
قَدْ أَحْسَنَ اللهُ وَقَدْ أَسَأْتَـا[٥]

= * يَـا لَبَكْــرٍ أَنْشِرُوا لى كُلَيْبَــا *
ويا هذا ، ويا رجلًا ؛ إذا لم يتعين » ا هـ .

(١) وذلك قوله :
وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ ، ومُضْمَرٍ ، وَمَا جَامُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَـا

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٦ : ٨٧ .

(٣) قال أبو حيان فى الارتشاف ٣/ ١١٩ « وفى جواز ندائه مضمرا .. نحو : « يا إياك ونحو : « يا أنت » ، خلاف والصحيح المنع .

(٤) فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٧ « ومن نداء الضمير ما ذكره أبو عبيدة من أنّ الأحوص اليربوعى وفد مع أبيه على معاوية ـــ رحمه الله ـــ فخطب ، فوثب أبوه ليخطب ، فكفه وقال : يا إياك قد كفيتُك » ا هـ .

(٥) هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور للأحوص الأنصارىّ كما فى العينى ٤/ ٢٣٢ ، ورد عليه البغدادى فى الخزانة ١/ ٢٨٩ ، وكما فى ملحقات ديوان الأحوص : ٢١٦ ـــ ولسالم ابن دارة الغطفانى فى نوادر أبى زيد : ١٦٣ ، والخزانة ١/ ٢٨٩ ، والدرر ١/ ١٥١ ، وبلا نسبة فى : أمالى ابن الشجرىّ ٢/ ٧٩ (البيتان الأولان) والإنصاف ١/ ٣٢٥ (خمسة أبيات) ، والمقرب ١/ ١٧٦ (بيتان) والتبيين : ٤٤١ (بيتان) وابن يعيش =

[١/٢٨٦] / فـ « أبجر » ـــ بسكون الموحدة ، وفتح الجيم ـــ منادى ، و « أنت » الأول ، منادَى ، وكان القياس أن يقول : « يا إيّاك » لأنه مفعول حذف عامله ، ولكنه أناب ضميرَ الرفع عن ضمير النصب ، أو لأنه لما اطَّرد مجيئه بلفظ المرفوع ، جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع وأجاب المانع عن المثال والبيت بأن « يا » فيهما للتنبيه لا للنداء ، و « إياك » فى المثال من باب الاشتغال ، و « أنت » الأول فى البيت مبتدأ ، والثانى كذلك أو توكيد ، أو بدل ، أو فصل ، والموصول خبر .

واتفقوا على أنّ ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما ، فلا يقال : « يا أنا » ولا « يا إيّاى » ولا « يا هو » ولا « يا إياه » .

(وَ) السادسة : (**اسْمُ اللهِ تَعَالَى**) نحو : « يَاأَللّهُ » (**إِذَا لَمْ يُعَوَّضْ فِى آخِرِهِ الْمِيمُ الْمُشَدَّدَةُ**) عن حرف النداء ؛ لأنَّ نداءَ اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فلو حذف حرف النداء لم يدلّ عليه دليل ، والحذف إنما يكون للدليل .

= ١/١٢٧ (بيتان) وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٧ (ثلاثة أبيات) ولباب الإعراب : ٢٩٤ (بيتان) وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٧ (بيتان) والأشمونى ٣/ ١٣٥ (البيت الأول) يروى البيت الأول :

* يا أقرعُ بن حابس يا أنتا *

وقال البغدادى : وقد حرف البيت الأول على أوجه ، وصوابه :

* يا مُرَّ يا ابنَ واقعٍ يا أنتا * اهـ

وهى رواية الإنصاف أيضا ، والشاهد فى الإنصاف فى قوله : « يا مُرَّ يا ابن واقع » وفى قوله : « يا أنتا » فإن النداء الثانى وهو : يا أنتا ، يدل على النداء الأول وهو يا مُرَّ يا ابن واقع فى معناه فيكون الاسم العلم المنادى واقعا موقع الضمير ، والضمير مبنّى ، فيكون الواقع موقعه مبنيا أيضا . [نص على ذلك سيبويه ١/ ١٤٧] .

وأصل الأبجر : المنتفخ البطن ، وقد يكون سُمِّىَ به .

ولهذا الرجز قصة ذكرها التبريزي فى شرح الحماسة ١/ ٢٠٣ .

(وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِى الصَّلْتِ) الثقفىّ :

٤٣٠ (رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى أَدِينَ إِلٰهًا غَيْرَكَ اللهُ رَاضِيَا)(١)

أى : « يا أَللهُ » ـــ و « أُرَى » من الرأى فى الأمور ، و « أدين » مضارع دَانَ بالشىء إذا اتخذه دِينًا ودَيْدَنًا ، أى : عادة ، والأصل : أَنْ أَدِينَ ، فحُذِفتْ « أَنْ » فارتفع المضارع بعدها على حدّ قولهم : « تسمعُ بالْمُعَيْدِىّ »(٢) و « إِلٰهًا » مفعوله ، و « راضِيًا » منصوب بـ « رضيتُ » إما على الحالية من فاعله ، أو على المفعولية المطلقة على حدّ قولهم : « قم قائما » أى : قياما ، وعلى الوجهين فهو مؤكِّد له وما بينهما اعتراضٌ و « ربًّا » مفعول رضيتُ .

والمعنى : رضيتُ رِضَابك رَبًّا يا أللهُ ، فلن أُرَى أن أتخذ إلٰهًا غيرك يا أَللهُ .

(وَ) السابعة ، والثامنة : (اسْمُ الإِشَارَةِ ، وَاسْمُ الْجِنْسِ لِمُعَيَّنٍ) لأنّ حرفَ النداء فى اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ، فحقُّه أن لا يحذف كما لا تُحذف الأداة ـــ واسمُ الإشارة فى معنى اسم الجنس ، فجرى مَجراه ـــ قاله الشارح(٣) .

---

(١) هذا البيت من الطويل لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه : ٧٢ ، والعينى ٤/ ٢٤٣ .
والرواية التى أثبتها الشيخ محيى الدين فى عجزه :
* أَدِينُ إِلٰهًا غَيْرَكَ اللهُ ثَانِيَا *
كما هى فى سيرة ابن هشام ، إذ البيت مروىّ فيها ضمن أبيات عدتها سبعة عشر بيتًا .

(٢) هذه الجملة جزء من مثل من الأمثال التى جمعها الميدانى ١/ ٢٢٧ وأثبته هكذا : « تسمعُ بالمعيدىّ خيرٌ أنْ تَراهُ » وأتى له بروايات متعددة وقال : والمختار أن تسمع » ا هـ . يضرب لمن خبره خيرٌ من مرآه ، وأول من قاله المنذر بن ماء السماء ، قاله لشقة بن ضمرة وكان قد سمع بذكره فأعجبه ما بلغه عنه ، فلما رآه قال : أن تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه ، فأرسلها مثلا [ينظر الفاخر للمفضل ص ٥٣] .

(٣) يعنى : ابن الناظم ، ينظر شرحه على الألفية ص : ٥٦٦ .

(خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِيهِمَا ، احْتَجُّوا) بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾[1] أى : يا هؤلاء ، وَ (بِقَوْلِهِ) وهو ذو الرُّمَّة :

٤٣١ إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِى لَهَا قَالَ صَاحِبِى (بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ)[2]

يريد : يا هذا ـــ و « لوعةٌ » مبتدأ تقدم خبره فى المجرور قبله .

(وَقَوْلِهِمْ : « أَطْرِقْ كَرَا) ، إِنَّ النَّعَامَ فى القُرَى »[3] ـــ وهو مَثَلٌ يُضربُ لمن تكبَّر وقد تواضع من هو أشرف منه ، أىْ : طَأْطِئْ يا كَرَوَانُ رأسَك ، واخفض عُنُقَك للصيد ، فإنّ أكبرَ منك وأطول عُنُقًا وهى النعام ، قد صِيدَتْ وحُمِلتْ من البدْوِ إلى القُرَى[4] .

(وَ « افْتَدِ مَخْنُوقُ »)[5] وهو مَثَلٌ يُضرَب لكل مُضْطَرّ وقع فى شدة ، وهو يبخل بافتدائه نَفْسَه بماله .

---

(١) من الآية [٨٥] من سورة « البقرة » .

(٢) هذا البيت من الطويل لذى الرمة فى ديوانه ص ٥٦٣ ، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٩١/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك أيضا ٣٨٦/٣ ، وشواهد التوضيح ص ٢١١ ، والعينى ٢٣٥/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٢/٧ ، والدرر ١٥٠/١ ، وبلا نسبة فى الهمع ١٧٤/١ ، والأشمونى ١٣٦/٣ .
والرواية فى الديوان : « فتنة وغرام » ـــ « هملت عينى » فاض دمعُها ، « لوعة » اللوعة : حرقة القلب من ألم الحبّ ، « غرام » الغرام : الحب والشوق ، أو : أشد العذاب .

(٣) مجمع الأمثال للميدانى ٤٣١/١ وفيه : يقال : الْكَرَا : الكَرَوَان نفسه ، ويقال : إنه مرخم الكروان ، وجمع الكَروان : كِرْوان ومثله :.. الوَرَشَان وجمعه وِرْشان ... » ا هـ .

(٤) فى المصدر السابق : « يضرب للذى عنده غبَاء ، ويتكلم ، فيقال له : اسكت وتوقّ انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه ، وقولهم : « إنّ النعام فى القُرى » أَىْ : تأتيك فتدوسُكَ بأخفافها » ا هـ ـــ .

(٥) ينظر المستقصى فى أمثال العرب ٢٠٠/١ .

(وَ « أَصْبِحْ لَيْلُ »)[١] وهو مثَلٌ يُضْرَب لمن يُظْهِر الكراهية للشىء ، وأصله أنّ امرأةً وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه ، فقالت له : أصبحتَ أصبحتَ يا فتى ، فلم يلتفت إليها ، فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه أى : صِرْصُبْحًا ياليلُ ، كقوله : .

٣٢٥ .... يَقُولُونَ : نَوِّرْصُبْحُ،وَاللَّيْلُ عَاتِمُ[٢]

والأصل فيها : أطرق يا كروان ــ فرُخِّم على لغة من لا ينتظر ، فقلبت الواو ألفا ، وافتدِ يا مخنوقُ ــ وأصبحْ ياليلُ ــ ونوِّر يا صُبْح (/ **وَذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ضَرُورَةٌ**) فى النظم (**وَشُذُوذٌ**) فى النثر . [٢٨٦/ب]

قال المرادىّ فى شرح النظم[٣] : والإنصافُ القياسُ على اسم الجنس ؛ لكثرته نظما ونثرا ، وقصرُ اسم الإشارة على السماع ، إذ لم يُوجَد إلا فى الشعر ، وأما نحو ﴿ **ثُمَّ أَنْتُمْ هَـٰؤُلَآءِ** ﴾[٤] فمتأَوَّلٌ على أنّ « أَنْتُمْ » مبتدأ و « هَـٰؤُلَآء » خبره ، أو بالعكس ، وجملة (**تَقْتُلُونَ** ﴾ حال .

واقتصر فى النظم على قوله :

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ ، وَمُضْمَر ، وَمَا ‍‍‍‍ جَا مُسْتَغَاثًا ، قَدْ يُعَرَّى فاعْلَمَا[٥]

وَذَاكَ فِى اسْمِ الْجِنْسِ ، وَالْمشَارِ لَهْ ‍‍ قَلَّ ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ[٦]

---

(١) مجمع الأمثال للميدانى ٢/٧٨ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل للأعشى فى ديوانه : ٧٧ بتحقيق د / محمد حسين ، وصدره :

* وحتى مَبِيتَ الْقَوْمِ فى الصَّفِّ لَيْلَةً *

والبيت من قصيده يهجو فيها يزيد بن مُسْهِر الشيبانىّ .

ومعنى البيت مع الذى قبله : إنكم لن تنتهوا حتى تتكسَّر بيننا رماح وسيوف ، وحتى يَبيت القوم فى قتال مرير تقولون ــ وقد اشتد بكم الكرب ، وأجهدكم القتال ــ نوِّرْ يا صبحُ ، والليل جاثم طويل لم ينته إلا أقلُّه .

(٣) ٣/ ٢٧١ .

(٤) من الآية [٨٥] من سورة « البقرة » .

(٥ ، ٦) يعنى : قد يُعرّى ــ أى : يتجرد ــ المنادى من حرف النداء ، إذا كان المنادى غيرَ =

(الْفَصْلُ الثَّانِى

فِى أَقْسَامِ الْمُنَادَى) ــ بفتح الدال ــ (وَ) ذِكْرِ (أَحْكَامِهِ .

الْمُنَادَى عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدها : مَا يَجِبُ فِيهِ أَنْ يُبْنَى عَلَى مَا يُرفَعُ بِهِ) من حركةٍ أو حرفٍ (لَوْ كَانَ مُعْرَبًا) على سبيل الفرض .

(وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَمْرَانِ :

أَحَدُهُمَا : التَّعْرِيفُ ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ سَابِقًا عَلَى النِّدَاءِ ، نَحْوُ) « زَيْد » فى قولك (« يَازَيْدُ ») فـ « زيد » معرفة بالعلمية قبل النداء ، واستُصحِب ذلك التعريف بعد النداء ، وهو مذهب ابنِ السّراج[1] ، وتبعه الناظم[2] .

= مندوب ، وغير مضمر ، وغير مستغاث ، وحذف حرف النداء قليل فى اسم الجنس المعين ، والمشار له ــ أى : اسم الإشارة ؛ بشرط خُلوّه من ضمير المخاطب ، وقد منعه كثير من النحاة ، ومن يمنع ذلك فانصر لائمه ؛ لأنه لا حجة له فى المنع ، فقد وردت أمثلة كثيرة عن العرب تكفى للقياس عليه .

والمنع مذهب البصريين ، والجواز مذهب الكوافيين وهو اختيار الناظم .

« « وغير مندوب » غيرُ : « مبتدأ ، مندوب : مضاف إليه « ومضمر ، وما » معطوفان على مندوب « مستغاثا » حال من فاعل « جا » وأصله : جاء ، والجملة صلة مَا « قد يُعرَّى » الجملة خبر المبتدإ « .فاعلما » فعل أمر مبنّى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقف .

و« ذاك » مبتدأ ، والإشارة إلى التعرى وخبره : قَلَّ « فى اسم الجنس » متعلق بقَلَّ « ومَنْ يمنعه » شرط ، والجواب : فانصر عاذله .

والضمير فى « يمنعه » عائد على التعرى المفهوم من « يُعَرَّى » وفى « عاذله » عائد على « مَنْ » والعاذل : اللائم ، يقال : عذلته أعذله عَذْلًا ــ بالتسكين من بابى ضرب وقتل ، والاسم العَذَل ــ بالتحريك .

(١) الأصول : ١/ ٣٣٠ ، وعلى هذا المذهب أيضا ابن جنى في اللمع : ١٦٨ .

(٢) فقال فى شرح التسهيل ٣/ ٣٩٢ « وادّعى المبرد أن تعريف « يا زيدُ » متجدد بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية ، لئلا يُجمع بين تعريفين ، والصحيح أن تعريف العلمية =

وقيل : سُلِب تعريفُ[١] العلمية ، وتعرَّف بالإقبال[٢] ، وهو مذهب المبردِ[٣] والفارسىِّ[٤] ، ورُدَّ بنداء اسم الله تعالى ، واسم الإشارة ، فإنهما لا يمكن سلبُ تعريفهما ؛ لكونهما لا يقبلان التنكير .

(**أَوْ**) كان التعريف (**عَارِضًا فِى النِّدَاءِ بِسَبَبِ الْقَصْدِ وَالْإِقْبَالِ ، نَحْوُ** : « **يَارَجُلُ** » **تُرِيدُ بِهِ مُعَيَّنًا**) وإليه ذهب الناظم .

وقيل : تعريفُه بـ « أل » محذوفة ، ونابت « يا » عنها .

(**وَ**) الأمر (**الثَّانِى** : **الْإِفْرَادُ ، وَنَعْنِى بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مُضَافًا ، وَلَا شَبِيهًا بِهِ ؛ فَيَدْخُلَ فِى ذَلِكَ الْمُرَكَّبُ الْمَزْجِىُّ ، وَالْمُثَنَّى ، وَالْمَجْمُوعُ**) على حدّه ، وغيره[٥] تذكيرًا ، وتأنيثًا ، فالمزجىّ : (**نَحْو** : « **يَا مَعْدِيكَرِبُ** ») ومعناه ـــ فيما قال أحمد بن يحيى[٦] ـــ عَدَاه الكَرْبُ ، أى : تجاوزه ، حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسىّ .

(**وَ**) المثنى نحو : (« **يَازَيْدَانِ** » **وَ**) الجمع على حدّه ، وهو جمع المذكر السالم ، نحو (« **يَازَيْدُونَ** » **وَ**) تثنية المنكّر ، وجمعه السالم ، نحو : (« **يَارَجُلَانِ** »

= مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول فى : ياإياك ، ويا هذا ، ويا من حضر .. » اهـ .

(١) فى خ ٣ « تعريفه » .

(٢) وهو إقبال المتكلم [حاشية الصبان ٣/١٣٨] .

(٣) ينظر المقتضب ٤/ ٢٠٤ : ٢٠٥ .

(٤) ينظر الإيضاح ص ٢٤٥ وحاشية هذه الصفحة .

(٥) قوله « وغيره » يحتمل أن يكون معطوفا على (حده) فيكون المراد : المجموع على غير حدّه ، وهو جمع التكسير ، ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله : (المركب المزجىّ) وإفراد الضمير باعتبار المذكور ، فيشمل جمع التكسير ، ونحو : زيد وعمرو ـــ [قاله الدنوشرى فى حاشية يس ٢/ ١٦٦] .

(٦) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ .

وَ « يَامُسْلِمُونَ ») والجمع المكسَّر فى التذكير ، نحو : « يازُيُودُ » (وَ) الجمعُ السالم فى التأنيث ، نحو : (« يَا هِنْدَاتُ ») وجمع تكسيره نحو : « يا هُنُودُ » .

(وَ مَا كَانَ مَبْنِيًّا قَبْلَ النِّدَاءِ) سواء كان عَلَمَ مذكَّرٍ ، أم عَلَم مؤنَّثٍ .

فالأول : (كَـ « سِيبَوَيْهِ ») فى لغة مَنْ بناه[1] .

(وَ) الثانى : نحو (« حَذَامِ » فِى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ)[2] .

أم غير عَلَمٍ ، نحو : « هؤلاءُ » فى لغة الضمّ[3] و « هذا » و « أنتَ » .

فما كان معربًا ، صحيحَ الآخِر ، غيرَ مثنّى ، ولا مجموع على حدّه ، أظهرتَ فيه الضمة .

وما كان مثنّى أو مجموعًا على حدّه بنيته على نائب الضمة ، وهو الألف فى المثنى ، والواوُ فى الجمع اتفاقًا .

وما كان معتلًّا كـ « فتى » و « قاضٍ » أو مبنيا قبل النداء (قَدَّرْتَ فِيهِ الضَّمَّةَ) ففى نحو « يا سيبويْهِ » و « ياهؤلاءُ » و « يا هذا » و « يا أنتَ » الضمّة مقدرة فى آخره ، مجددة للنداء (/ وَيَظْهَرُ أَثَرُ ذلِكَ) التقدير (فِى تَابِعِهِ ، فَتَقُولُ : [٢٨٧/أ]

(١) وهو قول سيبويه والجمهور ، ومثله : عَمْرويهِ ونِفْطَوَيْه ورَاهَوَيْه ، الجميع بكسر الهاء ، وزعم أبو عمر الجرمىّ أنه يجوز فيهن البناء على الكسر والإعراب إعراب مالا ينصرف ــ قاله ابنُ هشام في شرح شذور الذهب ص : ٨٩

(٢) وهذه اللغة هى البناء على الكسر مطلقا ، واللغة الثانية لبعض بنى تميم ، وهى إعرابه إعراب مالا ينصرف مطلقا ، والثالثة : لجمهورهم وهى التفصيل بين أن يكون مختوما بالراء فيبنى على الكسر ، أو غير مختوم بها فيمنع من الصرف [شرح شذور الذهب ٩٥ : ٩٦] .

(٣) وفى المصدر السابق ص ١٢٢ يقول ابن هشام : « ومثال ما بنى من أسماء الإشارة على الكسر : هؤلاءِ ، ومثال ما بنى منها على الضم ما حكاه قُطْرُبٌ من أنّ بعض العرب يقولون : هؤلاءُ ــ بالضم ــ انتهى .

« يا سيبَوَيهِ **الْعَالمُ** » **بِرَفْعِ** « **الْعَالِمِ** ») مراعاة لضَمِّهِ المقدَّرِ فى آخره (**وَنصْبِهِ**) مراعاةً لمحلّه ، فإنّ محلَّه نصبٌ على المفعولية (**كَمَا تَفْعَلُ فِى تَابِعِ مَا تَجَدَّدَ بِنَاؤُهُ** ، **نَحْو** : « **يَا زَيْدُ الْفَاضِلُ** ») برفع « الفاضل » مراعاة لِضَمَّة « زيد » لفظًا ، ونصبِه مُراعاةً لمحلِّه .

(**وَ**) العلمُ المركَّبُ الإسناديُّ (**الْمَحكِيُّ**) ما كان عليه قبل العلمية (**كَالْمَبْنِىِّ**) فى تقدير الضمة فى آخره (**تَقُولُ** : « **يَا تَأَبَّطَ شَرًّا**[١] **الْمِقْدَامُ** ») بالرفع ، مراعاةً لتقدير الضم فى آخره (**وَ** « **الْمِقْدَامَ** ») بالنصب مراعاة لمحله .

ومقتضى التشبيه أنَّ المحكيَّ ليس مبنيًّا ، والمنقول أنه مبنيٌّ[٢] .

وهذه النعوت مقصودة ؛ فإن سيبويه يناسبه العِلْم ، وزيد يناسبه الفَضْل ، وتأبط شرًّا يناسبه الإقْدَام ــ ومعناه : جَعَل السلاح تحت إبطه .

واحترز بقوله : المحكيّ ، من لغة من أعربَه إعرابَ المتضايفين ؛ فإنه يَنْصبُ الأول ويَجُرّ الثانى بالإضافة ، ويصير من قسم المضاف[٣] .

وفى « الرضىّ » فى باب العَلَم : إذا نَقَلتَ الكلمة المبنيةَ وجعلتَها علمًا لغير

---

(١) « تأبط شرًّا » شاعر معروف وهو ثابت بن جابر ، من قبيلة فَهْم ، واختلف في تعليل لقبه « تأبط شرًّا » فقيل لقبته به أمه إذْ تأبط سيفا وخرج ، فلما سئلت عنه قالت : تأبط شرًّا ومضى لوجهه ، وقيل بل سمته أو لقبته بذلك ؛ لأنها رأته يتأبط جرابا مليئا بالأفاعي ــ وربما كانت قبيلته هي التى لقبته بهذا اللقب لكثرة ما كان يرتكب من جنايات وجرائم ، ويظهر أن أباه مات وهو صغير فتزوجت أمه بأبى كبير الهذلىّ ، وكان صعلوكا كبيرا ، فخرجه على شاكلته . [ينظر ترجمته في : الشعر والشعراء ١/ ٢٧١ ، والخزانة ١/ ٦٦] .

(٢) قال يس ٢/ ١٦٦ « الذى ذكره السيد فى حاشية المتوسط فى موضعين أنه معرب » .

(٣) فيقال : « يا تأبّطَ شرٍّ » .

ذلك اللفظ ، فالواجبُ الإعراب(١) .

فعلى هذا تقول فى : « كيفَ » و « هؤلاءِ » و « كمْ » و « منذُ » أعلامًا : « يا كيفُ » و « ياهؤلاءُ » و « يا كَمُ » و « يامنذُ » بضمة ظاهرة ، فهى متجددة للنداء .

وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله :
وَابْنِ الْمُعَرَّف .... البيتين(٢) .

(**وَ**) القسم (**الثَّانِى**) من أقسام المنادَى (**مَا يَجِبُ نَصْبُهُ** ، **وَهُوَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ** :

أَحَدها : **النَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ**) جامدة كانت أو مشتقة ، فى نثر ، أو شِعْر .

(**كَقَوْلِ الْوَاعِظِ** : « **يَا غَافِلًا وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ** » **وَقَوْلِ الْأَعْمَى** : « **يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِى** » **وَقَوْلِ الشَّاعِرِ**) وهو عبد يَغُوث بن وَقَّاص الحارثى :

٤٣٢ (**فَيَارَاكِبًاإِمَّاعَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ**) نَدَامَاىَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا(٣)

---

(١) ينظر شرح الرضىّ على الكافية ٢/ ١٤٠ : ١٤١ .

(٢) وهما :
وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِى فِى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَاَ وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بناء جُدِّدَا

(٣) هذا البيت من الطويل لعبد يغوث فى شرح المفضليات : ٣١٥ ، واللسان (عَرَضَ) ٩ /٣٥ ، وابن يعيش ١٢٨/١ ، والعينى ٢٠٦/٤ ، والخزانة ٣١٣/١ ، وقال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه المطبوع على الكتاب ٣١٢/١ : أنشد لعبد يغوث ويُروى لمالك بن الريب ــ وهو بلا نسبة فى سيبويه ١/ ٣١٢ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩١/٣ ، وابن عقيل ٢٣٧/٢ وشرح شذور الذهب ١١١ ، والأشمونى ١٤٠/٣ ويُروى : أيا راكبًا ...
وفى شرح المفضليات للأنبارى : ٣١٥ : كان الأصمعىّ يُنشِده بلا تنوين : يا راكبًا .. =

لأن الواعظَ ، والأعمى ، والشاعَر ، لم يقصدوا أحدًا بعينه (**وَ**) إنما كرر الشواهد[١] ردًّا لما نُقِل (**عَنِ الْمَازِنِّى أَنَّهُ أَحَالَ وُجُودَ هَذَا الْقِسْمِ**)[٢] مدَّعيًا أنَّ نداءَ غيرِ المعيَّنِ لا يمكن ، وأن التنوين فى ذلك شاذٌ ، أو ضرورة .

و « عَرَضْتَ » أى : أتيتَ العَرُوض ، وهو مكة والمدينة وما حولهما — و « نجران » بلدٌ باليمن[٣] .

النوع (**الثَّانِى**) مما يجب نصبُه : (**الْمُضَافُ ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْإِضَافَةُ مَحْضَةً**) وهى الخالصة من شائبة الانفصال (**نحو** : « **رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا** ») أى : يا ربَّنا (**أَوْ غَيْرَ مَحْضَةٍ**) وهى إضافةُ الصفةِ لمعمولها (**نحو** : « **يَاحَسَنَ الْوَجْهِ** » **وَ**) نُقِل (**عَنْ** « **ثَعْلَبٍ** » وهو أحمد بن يحيى (**إِجَازَةُ الضَّمِّ فِى غَيْرِ الْمَحْضَةِ**) فيجيزُ « يا حسنُ الوجهِ » بضم الصفة ؛ لأنّ إضافتها فى تقدير الانفصال .

= [وينظر فى تخريج رواية الأصمعّى : ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/٨٤] .
وقد وقع صدر هذا البيت صدرًا لِبيتٍ فى شعر جماعة من الشعراء منهم ضابىء البرجمى ، ومنهم مالك بن الريب وأشهرهم عبد يغوث بن وقاص الحارثى وبيته من قصيدة يقولها وقد أسرته التيم يوم الكلاب الثانى .
و « ندامایَ » : ندامى : جمع ندمان بمعنى نديم ، وهو المشارب ، وإنما قيل له ندمان من الندامة ؛ لأنه إذا سكر أتى بما يندم عليه . و« ندامَى » منصوب بفتحة مقدرة على الألف لأنه مفعول به ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .
« أن لا تلاقيَا » أنْ : مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ، و « لا » نافية للجنس ، وخبرها محذوف أى « لنا » والجملة خبر « أنْ » المخففة والمصدر المؤول مفعول ثان « لبلّغَنْ » ، والمفعول الأول : نداماى ، و « من نجران » حال من ندامَاىَ .

(١) أطلق على الجميع شواهد من باب التغليب وإلا فهو شاهد واحد ومثالان .
(٢) وجاء رأى المازنى أيضا فى الارتشاف ٣/ ١٢٠ .
(٣) وينظر معجم البلدان ٥/ ٢٦٦ ، ٢٧١ .

ولنا أنّ البناء ناشيء عن مشابهة الضمير ، وهى مفقودة هنا[١] ، وأنه لا سماعَ يقتضى ذلك ، فإن ادَّعى أنَّ نحو « يا حسنَ الوجه » فى قوة « يا حسنُ » فباطل ، بل فى قوة « يا حسنًا الوجهَ » وهذه الشبهة عَرَضَت لمن قال : إن هذه الإضافة تفيد التخصيصَ ، نظرًا إلى أنَّ « حسن الوجه » أخصّ من « حسن » .

[٢٨٧/ب] النوعُ (/ **الثَّالِثُ : الشِّبِيهُ بِالْمُضَافِ ، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَىْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ**) إما بعمل ، أو عطف قبل النداء ، والعمل إما فى فاعل ، أو مفعول ، أو مجرور .

فالأوّل : (**نحو** : « **يَاحَسَنًا وَجْهُهُ** ») فـ « وجهُه » مرفوع على الفاعلية بـ « حَسَن » (**وَ**) الثانى : نحو (« **يَاطَالِعًا جَبَلًا** ») فـ « جبلا » منصوب على المفعولية بـ « طالعًا » (**وَ**) الثالث : نحو (« **يَارَفِيقًا بِالْعِبَادِ** ») فـ « بالعبادِ » متعلق بـ « رفيقًا » .

(**وَ**) المعطوف : نحو (« **يا ثَلَاثَةً وثَلَاثِينَ** » **فِيمَنْ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ**) أى : بالمعطوف والمعطوف عليه معا ، فيجب نصبُهما للطُّول[٢] ، بلا خلاف .

---

(١) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣ : « وأجاز ثعلب ـــ رحمه الله ـــ أن يضم المضاف إذا كان صالحا للألف واللام ، نحو : « يا حسنُ الوجهِ ؛ لأن إضافته فى نيَّة الانفصال ، وأظنه قَاسَ ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب : « يا مُهْتَمُّ بأمرنا لا تهتم » بالضمّ مع مشابهة المضاف ، لتعلق « بأمرنا » به ، وتخريج هذا ـــ عندى ـــ بأن يُجعل « بأمرنا » متعلقا بـ « لا تهتم » ، لأن بناء المنادى ناشئ عن شبهه بالضمير ، والمضاف عادم الشبه بالضمير ، وإن كان مجازىَّ الإضافة » ا هـ .

(٢) قال أبو علىّ الفارسىّ فى الإيضاح ص : ٢٤٨ : ٢٤٩ « وأما المنادى المشابه للمضاف لطوله فحكمه النصب كما كان المضاف كذلك ، وذلك قولك : يا خيرا من زيدٍ ، ويا ضاربا رجلا ، فتنصب خيرًا ، وضاربا معرفة أردت أو نكرة . ألا ترى أنك لو سميت رجلا « ثلاثة وثلاثين » لقلتَ : يا ثلاثةً وثلاثين فنصبت للطول » ا هـ .

أما نصبُ « ثلاثة » فلأنه شبيهٌ بالمضافِ من حيث إنَّ الثاني من تمام الأول لأن التسميةَ وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ، ولمّا كان حرفُ العطف يقتضى معطوفا ومعطوفًا عليه ، وهو بمنزلة العامل ، صار كأنه بعضُ اسمٍ عمَلَ فى آخر فأشبه « ضاربًا زيدًا »[1] .

وأما نصبُ « ثلاثين » فبالعطف على « ثلاثة » .

(**وَيَمْتَنِعُ إِدْخَالُ « يَا » على « ثَلَاثِينَ »**) لأنه الجزء الثانى من العَلَم ، فأشبه « شمسٍ »[2] من « عبد شمسٍ » و « يا » لا تدخل عليه .

(**خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ**) فى إجازة ذلك ، لِتَخلّف المشبّه فى بعض الأحكام عن المشبَّه به .

(**وَإِنْ نَادَيْتَ جَمَاعَةً هَذِهِ**) العِدَّةُ (**عِدَّتُهَا**) فلا يخلو : إما أن تكون معيَّنةً أو لَا .

(**فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ ، نَصَبْتَهُمَا أَيْضًا**) أما الأول : فلأنه اسمٌ نكرةٌ غيرُ مقصودة ، وأما الثانى : فلأنه معطوف على منصوب .

(**وَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً ، ضَمَمْتَ الْأَوَّلَ**) لأنه نكرةٌ مقصودةٌ معرفةٌ بالقصد والإقبال (**وَعَرَّفْتَ الثَّانِى بِـ « أَلْ »**) وجوبًا ؛ لأنه اسمُ جنس أريد به معيَّن ، فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهى « أل » (**وَنَصَبْتَهُ ، أَوْ رَفَعْتَهُ**) بالعطف على المحل ، أو اللفظ ، كما فى قولك : « يا زيدُ والضَّحَّاكُ ـــ قاله الفارسىّ[3] .

---

(١) ساقطة من خ ٣ .

(٢) فى الإيضاح ٢٤٩ : ٢٥٠ « ووجه شبه هذا الضرب بالإضافة : أن الثانى مخصص للأول ، كما أن المضاف إليه مخصص للمضاف ـــ والأول عامل فى الثانى كما أن المضاف عامل فى المضاف إليه ، وهو من تمامه ، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف » ا هـ .

(٣) فى كتابه الإيضاح ص ٢٤٩ .

(**إِلَّا إِنْ أَعَدْتَ مَعَهُ « يَا » فَيَجِبُ ضَمُّهُ**) لأنه نكرة مقصودة (**وَ**) يجب حينئذ (**تَجْرِيدُهُ مِنْ « أَلْ »**)[1] لأن « يا » لا تدخل على ما فيه « أل » .

وإنما جاز دخول « يا » عليه ؛ لأنه ليس جزءَ عَلَمٍ والحالة هذه .

(**وَمَنْعُ ابْنِ خَرُوف**) مبتدأ (**إِعَادَةَ « يَا » وَتَخْيِيرُهُ فِي إِلْحَاقِ « أَلْ » مَرْدُودٌ**) خبر « مَنْع » ــ ووجه ردِّه ، أنّ الثانى ليس بجزء عَلَم ، وأنه اسمُ جنس أُريد به مُعيَّن . وينبغى أنْ ينتظمَ فى سلك الشبيه بالمضاف ، النعتُ والمنعوتُ إذا كان المنعوتُ نكرةً مقصودة ، فإن العربَ تؤثر نصبَها على ضمِّها حكى الفراء : « يا رجلًا كريمًا أقبل »[2] ووجهُهُ أنه يحتمل أن يكون نُقِل إلى النداء موصوفًا ، فبقَى على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل ، وكالمعطوف فى التسمية ، وتعريفُ القصد لا يقدح فى هذا ؛ فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معًا ، لا على الموصوف وحدَه ــ فإن عُورِضَ بأنه ، لو جاز ذلكَ ، لجاز النصب فى المعرفة الموصولة ، نحو ، « يا زيد العاقل » أُجيبَ : بأنَّ حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها « فإن قيل » لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف ، / كان النصبُ واجبا لا راجحا . [٢٨٨/أ]

---

(١) فى المصدر السابق : « ولو ناديت جماعة هذه العِدّة عِدّتُها لرفعتَ فقلتَ : يا ثلاثةُ والثلاثون فيمن قال : يا زيدُ والحارثُ ، ومن نصب الحارثَ نصب الثلاثين فقال : يا ثلاثةُ والثلاثين أو يا ثلاثةُ ويا ثلاثون » اهـ .
وينظر : الارتشاف ١٢٢/٣ .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٩٢/٣ : ٣٩٣ « ويجوز فى المفرد المعرف بالقصد والإقبال إجراؤه مجرى العلم المفرد فى البناء ، وإجراؤه مجرى النكرة فى النصب ، قال الفراء : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العربُ نصبَها ، يقولون : يا رجلا كريما أقبل ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون .
قلتُ : ويؤيد قولَ الفراء ما روى من قبل النبىّ ــ ﷺ ــ فى سجوده : « يا عظيمًا يُرْجَى لكلِّ عَظِيم » اهـ .

« أُجيبَ » بأنّ النداءَ تارةً يرد على الموصوف وصفته ، وعند ذلك لابُدَّ من النصب — وتارةً يرد على الاسم غيرَ موصوف ، فلابُدَّ من البناء على الضمّ ؛ لأنّ الصفة إنما ترد على المنادَى وحدَه ، فهو مفرد مقصود ، ثم يرد الوصف ، فلما اختلف المدركان جاز الوجهان .

« فإن قيل » إذا كانت النكرةُ مقصودةً ، فهى معرفة ، فكيف توصف بالنكرة ، وإنما توصف بالمعرفة ، حكى يونسُ عن العرب « يا فاسق الخبيث[1] » ، وأخبر سيبويهِ[2] بذلك .

« أُجيب » بأنه يُغتفَر فى المعرفة الطارئة مالا يُغتفر فى الأصلية .

ويحتمل أن يكون المنادى محذوفًا ، و « رجلا » حال موطئة منه ، والتقدير : يا زيدُ رجلًا كريمًا أقبل .

وأما « يا عظيمًا يُرْجَى لكل عظيم »[3] و « يا لطيفًا لم يَزَل » و « يا حليمًا لا يَعْجَلُ » فقال الموضّح : لَيستِ الجملةُ نعتًا لما قبلها ، وإنما هى فى موضع الحال[4]

---

(١) قال سيبويه وهو بصدد الاستدلال على تعريف ما تقصده من الأسماء المناداة وأن حرف النداء يصيره إلى حال هذا ويغنيه عن الألف واللام : .
« ويقوى ذلك كلّه أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول : يا فاسقُ الخبيثُ ، ومما يقوى أنه معرفة ترك التنوين فيه » اهـ [كتاب سيبويه ٣١١/١] .

(٢) قوله : (وأخبر سيبويه بذلك) قال الدنوشرى : فاعل أخبر راجع إلى يونس ، وسيبويه مفعوله ، وكتب شيخنا الغنيمىّ بعده : ويحتمل أن المعنى أن سيبويه قال : إن النكرة المذكورة توصف بالمعرفة فأخبر بذلك ولم ينقل عن العرب هذا ، ولكن الاحتمال الأول أقرب أو متعين [حاشية يس ٢ / ١٦٨] .

(٣) حديث شريف ، ينظر كنز العمال ٧ / ٤٦٦ وهو فيه برواية : « ياعظيم » « وينظر » مجمع الزوائد ٢/ ١٢٨ .

(٤) والسرّ فى ذلك أن هذا الوصف صار معرفة بالقصد والإقبال ، والجملة لا تقع نعتا للمعرفة .

من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء، وعامل الحال هو عامل صاحبها[١]، والمنادَى منصوبٌ، كما فى « يا طالعًا جبلًا » ولك فى حرف المضارعة الياء، والتاء،[٢] على حدّ « يا تميم كلّهم » أو « كُلّكُمْ » انتهى.

فهو من الشبيه بالمضاف، وفيه ردٌّ على ابن مالك، حيث جعل الجملة نعتًا[٣].

وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وَالْمُفْرَدَ الْمنْكُورَ، وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ[٤]............

(وَ) القسم (**الثَّالِثُ**) من أقسام المنادَى (**مَا يَجُوزُ ضَمُّهُ وَفَتْحُهُ، وَهُوَ نَوْعَانِ**):.

أَحَدُهُمَا: **أَنْ يَكُونَ** المنادَى (**عَلَمًا، مُفْرَدًا، مَوْصُوفًا بِابْنٍ، مُتَّصِلٍ به**) أى: بالعلم (**مُضَافٍ**) الابنُ (**إِلَى عَلَمٍ**) آخَرَ (**نَحْو « يَا زَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ »**) بضم « زيد » على الأصل، وفتحه، إما على الإتباع لفتحة « ابن » إذ الحاجز بينهما ساكنٌ، فهو غيرُ حَصِين، وعليه اقتصر فى التسهيل[٥]، أو على تركيب الصفة مع الموصوف، وجعلهما شيئا واحدًا، كخمسة عشر، وعليه اقتصر الفخر الرازىّ تبعا للشيخ عبد القاهر[٦]، وإما على إقحام « الابن » وإضافة زيد إلى سعيد؛ لأن

---

(١) وذلك العامل هو الوصف « عظيما » و « لطيفا » و « حليما ».

(٢) فلك أن تقول: يا عظيما تُرَجَى لكلّ عظيم، ويا لطيفا لم تَزَلْ، ويا حليما لا تَعْجَل، بتاء المضارعة فى الأفعال الثلاثة.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٣.

(٤) « المفردَ » مفعول مقدم بانصب.

(٥) قال فى نصّ متن التسهيل: « ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إتباعًا، إن كان علما، ووصف بابن، متصل، مضاف إلى علم » ا هـ [ينظر شرح التسهيل ٣/ ٣٩١].

(٦) فى « المقتصد » شرح الإيضاح ٢/ ٧٨٥ : ٧٨٦ يقول عبد القاهر عن حركة « ابن »: « هى حركة بناء؛ لأنك ركبته مع « زيد » وجعلا بمنزلة (يا ابنَ أُمَّ) و (ياابنَ عَمَّ) » ا هـ.

ابن الشخص يجوز إضافته إليه ، لأنه يلابسه ، حكاه فى البسيط[(١)] مع الوجهين السابقين .

فعلى الوجه الأول ، فتحة « زيد » فتحة إتباع ، وعلى الثانى فتحةُ بناءٍ ، وعلى الثالث فتحة إعراب .

وفتحة « ابن » على الأول فتحة إعراب ، وعلى الثانى بناء ، وعلى الثالث غيرهما .

(**وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ــ غَيْرِ الْمُبَرِدِ ــ الْفَتْحُ**) لخفته ، فإن كان على الإتباع ، فهو نظير « امرىء » و « ابنم »[(٢)] ــ وإن كان على التركيب ، فهو نظير « لا رجلَ ظريفَ » فيمن فتحهما ، وإن كان على الإقحام فهو نظير :

يَـازَيْـدَ زَيْـدَ الْـيَعْـمَلاتِ الذُّبَّــلِ ٣٢٦
تَطَـاوَلَ اللَّيْـلُ عَلَيْــكَ فَانْــزِلِ[(٣)]

---

(١) صاحب « البسيط » هو ضياء الدين بن العلج .

(٢) يريد أن يقول : إن وجه الفتح الإتباع لحركة نون « ابن » ؛ لأن الاسمين لما كثر استعمالُهما صارا كالاسم الواحد ، فجاز فيهما الإتباع ، كما جاز فى الاسم الواحد نحو : امرىء وابنم فإنك تتبع فى ذلك ما قبل الآخر الآخر ، نحو : هذا امرُؤٌ وابنُمٌ ، ورأيت امرَءًا وابْنَمًا ومررت بامرِىءٍ وابْنِمٍ . [ينظر كتاب سيبويه ٣١٣/١ وابن يعيش ٥/٢] .

(٣) البيتان من مشطور الرجز لعبد الله بن رواحة فى ديوانه ص ٩٩ ، وابن السيرافى ٢٧/٢ وسيرة ابن هشام ٧٢/٤ ، والخزانة ٢٦٢/١ ــ وأورد سيبويه أولهما فى كتابه ٣١٥/١ ونسبه إلى بعض ولد جرير ، وأوردهما بهذه النسبة ابن يعيش فى شرح المفصل ٢/ ١٠ ، والعينى ٢٢١/٤ ، ورواهما المبرد فى الكامل ٣ / ٢١٧ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم لعمر بن لجأ ، وفى رغبة الآمل ١٤٦/٧ علق المرصفى مؤكدا النسبة إلى عبد الله بن رواحة ، وفى الكامل بتحقيق الدالى بلا نسبة ، وعلق المحقق بنسبتهما إلى عبد الله بن رواحة ــ وهما بلا نسبة فى المقتضب ٤/ ٢٣٠ ، والأول منهما بلا نسبة فى ابن عقيل ٢/ ٢٤٨ ، والأُشمونى ٣/ ١٥٣ . =

إذا فتحتَ الأول ، على قول سيبويه[١] .

وذهب المبردُ إلى أنّ الضمَّ أجود ، وهو القياس[٢] .

وزعم ابنُ كيسانَ أنَّ الفتح أكثر[٣] (**وَمِنْهُ قَوْلُهُ**) وهو رُؤبة عند الجوهرىّ ، أو رجل من بنى الحارث عند العينىّ ، وزعم أنه الصواب : .

[٢٨٨/ب] **٤٣٣ ــ (يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ / بْنِ الْجَارُوْدْ)**
سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْــدُودْ[٤]

= « اليَعْمَلَات » الإبل القوية على العمل ــ « الذُّبَّل » ؛ جمع ذابل ، أى : ضامرة من طول السفر وأضاف « زيدا » إليها لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بحُدائها .
ومعنى البيت الثانى : انزل عن راحلتك وَاحْدُ الإبل ؛ فإن الليل قد طال وحدث للإبل الكلال فنشِّطها بالحُدَاء ، وهو الغناء لها .

(١) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٣١٥ .

(٢) فى المقتضب ٤/ ٢٢٩ : « والأجود : يا تَيْمُ تيمَ عَدِيٍّ ، لأنه لا ضرورة فيه ، ولا حذفَ ، ولا إزالة شيءٍ عن موضعه وكذلك :
* يا زيدُ زَيدَ اليَعْمَلَات الذُّبَّــلِ * اهـ

(٣) ينظر شرح المرادى على الألفية ٣/٢٨٣ .
وكون الفتح أكثر فى الكلام صرح به المبرد فى الكامل ٢/ ٥٧٦ وإن كان فى المقتضب ٤/ ٢٣٢ قد صرح بأن الضمّ أجود .
وفى شرح الرضىّ على الكافية ١/ ١٤١ : « فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب ، وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه .. » ثم علل لاختيار الفتح .

(٤) البيتان من السريع أو من الرجز المذيل ، ذُكِر فى ديوان رؤبة ١٧٢ أنهما مما نسبا إليه .
وهما للكذاب الحرمازىّ ــ وهو عبد الله بن الأعور ، والكذاب لقبه ــ من أبيات فى الشعر والشعراء ٢/ ٦٨٥ ، وابن السيرافى ١/ ٤٧٢ : ٤٧٣ ــ وهما لرؤبة أو الكذاب فى مجاز القرآن ١/ ٣٣٩ ، والعينى ٤/ ٢١٠ ، واللسان (سردق) ١٢/ ٢٣ ــ والأول منهما فى سيبويه ١/ ٣١٣ لرجل من بنى الحرماز ، وكذلك الأعلم الشنتمرىّ فى الصفحة نفسها من كتاب سيبويه ، والأول منهما بلا نسبة فى المقتضب ٤/ ٢٣٢ .

بفتح « حكم » وقال المبرد : إنه لو قال : « يا حكمُ » بالضمّ ، لكان أولى ؛ لأنه الأصلُ[١] .

(**وَيَتَعَيَّنُ الضَّمُّ**) إذا كان « الابنُ » غير صفة ، بأن كان بدلا ، أو بيانا ، أو منادى سقط منه حرف النداء ، أو مفعولا بفعل محذوف تقديره : أعنى ونحوه .

ويتعين الضمّ أيضا إذا كان المنادى غيرَ عَلَمٍ ، أو كان « الابن » مضافا لغير عَلمٍ ، كما (**فِى**) نحو (« **يَارَجُلُ ابْنَ عَمْرٍو** » و « **يَازَيْدُ ابْنَ أَخِينَا** » ؛ **لِانْتِفَاء عَلَمِيَّةِ الْمُنَادَى**) وهو « رجل » (**فى**) الصورة (**الْأُولَى** ، **وَ**) انتفاءِ (**عَلَمِيَّةِ الْمُضَافِ إِلَيْه فى**) الصورة (**الثَّانِيَةِ** ، **وَ**) يتعيّن الضمّ إذا فُصِل بين العلم والابن ، كما (**فى نَحْوِ** « **يَازَيْدُ الْفَاضِلَ ابْنَ عَمْرٍو** » **لِوُجُودِ الْفَصْلِ**) بـ « الفاضل » .

(**وَ**) يتعيّن الضمّ أيضا إذا كان الوصفُ غيرَ « ابن » كما (**فِى نَحْوِ** « **يَا زَيْدُ الْفَاضِلَ** » **لِأَنَّ الصِّفَةَ**) وهى « الفاضل » (**غَيْرُ** « **ابْنٍ** ») .

وإلى ذلك الإشارة فى النظم بقوله : وَنَحْوَ « زيد » ضُمَّ وَافْتَحَنَّ ... البيتين .

(**وَلَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ**) وهو أن يكون الوصف « ابنًا »[٢] بناءً على أنَّ علَّة الفتح التركيب ، وقد جاء فى باب « لَا » نحو « لا رَجُلَ ظرِيفَ » بفتحهما ، فجوّزوا ذلك هنا (**وَأَنْشَدُوا**) عليه قولَ جرير فى مدح عُمَرَ بنِ عبد العزيز : .

٤٣٤ فَمَا كَعْبُ ابْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى (**بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا**)[٤]

---

(١) ينظر المقتضب ٤/ ٢٣٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٤ ، وشرح الرضىّ على الكافية ١/ ١٤١ .

(٣) هذا البيت من الوافر من قصيدة جرير التى يمدح بها عمر بن عبد العزيز . الديوان ص ١٣٤ : ١٣٧ ورواية البيت (يا عمرَ الجوادَا) بفتح الراء من عمر ، ونصب الجواد ، هى رواية الكوفيين ، جاء ذلك فى المراجع التي تعرضت لرأى الكوفيين من جواز فتح المنعوت بموصوف غير « ابن » وعلى هذا الأساس ورد البيت فى : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٤ ، وشرح المرادى على الألفية ٣/ ٢٨٥ ، والهمع ١/ ١٧٦ ، والأشمونى ٣/ ١٤٣ ، والدرر ١/ ١٥٣ . =

الروايةُ (بِفتحِ عُمَرَ) والجوادِ ، والقوافى منصوبةٌ .

و « كعب بن مامَةَ » هو كعب الإيادىّ الذى آثر رفيقَه بالماء حتى هلك عطشًا ، و « ابن سُعْدَى » هو أوس بن حارثة بن لأم الطائىّ الجواد المشهور وسُعْدَى أمُّه ، ويُرْوَى : « أَرْوَى » مكان « سُعْدَى » ـــ قيل : والمراد به عثمانُ بنُ عفّانَ ـــ رضى الله عنه ـــ .

وحكى الأخفش أنَّ بعضَ العرب يضمّ « ابن » إتباعًا لضمّ المنادى[1] ، وهو نظير : ﴿ الْحَمْدُ لُلّهِ ﴾[2] فى تبديل حركة بأثقل منها للإتباع[3] ، وفى كون ذلك من كلمتين ، وفى تبعية الثانى للأول ـــ لكنَّه مخالف فى كونه إتباعَ معرب لمبنىّ ، و﴿ والْحَمْدُ لُلّهِ ﴾ بالعكس (**وَالْوَصْفُ بِابْنَةٍ**) فى جواز فتح المنادَى معها (**كَالْوَصْفِ بِابْنٍ**) فى ذلك ؛ لأنَّ ابنة ، هى ابن ، بزيادة التاء (**نَحْو « يَاهِنْدُ ابْنَةَ عَمْرٍو »**) بضم « هند » وفتحها إتباعا لابنة ، لأنّ الحرف الساكن بينهما حاجز غيرُ حصينٍ ، وتاء التأنيث فى حكم الانفصال .

(**وَلاَ أَثَرَ لِلْوَصْفِ بِـ « بِنْتٍ »**) عند جمهور العرب (**فَنَحْوُ « يَا هِنْدُ بِنْتَ عَمْرٍو » وَاجِبُ الضَّمِّ**) وممتنع[4] الفتح ؛ لتعذر الإتباع ؛ لأن بينهما حاجزًا

= أما رواية غير الكوفيين (يا عمرُ الجوادا) بضم الراء من عمر ونصب الجواد فهى شاهد على أنّ العلم الموصوف بصفة مفردة يجوز فى صفته النصب على الموضع كما فى البيت وعلى هذا الأساس ورد الشاهد فى : المقتضب ٤/ ٢٠٨ ، والأصول ١/ ٣٦٩ ، والتبصرة ١/ ٣٤٠ ، والجمل ١٥٤ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٠٧ ، والمغنى ٤/ ٢٥٤ ، والعينى ٤/ ٢٥٤ .

(١) فى شرح التسهيل ٣/ ٣٩٤ : « وقد رُوِى عن الأخفش عن بعض العرب ضم نون (ابن) إتباعا لضم المنعوت ، وهو نظير قراءة من قرأ ﴿ الْحَمْدُ لُلّهِ ﴾ بضم اللام ، بل ضمّ النون أسهل بكثير » ا هـ .

(٢) من الآية [٢] من سورة « الفاتحة » وآيات أخرى كثيرة .

(٣) ينظر شواذ ابنَ خالوية ص ١ ، والقراءة لإبراهيم بن أبى عبلة .

(٤) فى خ ٣ « ويمتنع » .

حصينًا ، وهو تحرّك الباء الموحدة .

وجوزه أبو عمرو بن العلاء سماعًا ، بناءً على أنَّ الفتح[١] للتركيب .

ومثله « يا زيدُ بُنَىَّ عَمْرٍو » بتصغير « ابن » ؛ لتعذر الإتباع[٢] ، ويجوز للتركيب .

وشمل قوله : أن يكون علما مفردًا ، المثنى والمجموع مسمىًّ بهما ، ففى « النهاية »[٣] إذا سمَّيتَ بمسلماتٍ ، وبزيدَيْنِ ، وبزيْدِينَ ، حاكيا إعرابه ، قلت فيمن قال : « يا زَيْدَ بنَ عَمْرو » بالفتح ، « يا مسلماتِ بنَ عمرٍو » بالكسر ، و « يا زيدَيْنِ بنَ عمرٍو » و « يا زَيْدِينَ بْنَ عمرٍو » .

وعلى من ضَمَّ تقول : « يا مسلماتُ بنَ عمرٍو » و « يا زيدَانِ بنَ عمرٍو » و « يَا / زَيْدُونَ بنَ عمرٍو » ــ ومن أجرى الإعرابَ فى النون ، أجرى النون مُجرى الدال ، فيفتحها ، أو يَضُمّها ــ انتهى . [٢٨٩/أ]

وهذا مبنىٌّ على القول بالتركيب ، وأما على القول بالإتباع فلا ؛ إذ لا إتباع فى « مسلمات » إذا كسرت التاء ، ولا فى المثنى ، والمجموع على حدّه[٤] ؛ ولذلك قال فى التسهيل : يجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إتباعًا[٥] ، فنحو ﴿ **يٰعِيسَى**

---

(١) أى : فتح الدال من « هند » فى : يا هندَ بنتَ عمرٍو .

(٢) وذلك بسبب تحرك الباء من « بُنَىّ » فأصبح الحاجز حصينا .

(٣) لابن الخباز ويسمى : النهاية فى شرح الكفاية .

(٤) يعنى : إذا حُكِيَ إعرابهما .

(٥) هكذا قال فى متن التسهيل [ينظر شرح التسهيل ٣٩١/٣] .
ثم قال فى الشرح ٣٩٣/٣ : ٣٩٤ : « فلو لم تكن ضمةُ المنادى ظاهرةً ، لم ينو تبدلها بفتحة ، إذ لا فائدة فى ذلك ، وقد أجاز الفراء فى « عيسى » من قوله تعالى ﴿ **يا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ** ﴾ تقدير الضمة والفتحة » ا هـ .

ابْنَ مَرْيَمَ ﴾[1] لا يقدر فيه إلا الضم ، خلافا للفراء[2] ، والزمخشرىّ[3] .

وإذا وقع « الابن » بين علمين فى غير النداء ، وكان صفة لما قبله ، كان الحكم فيه أن يحذف التنوين من الموصوف لفظًا ، والألف من « الابن » خطًّا ، كما فى النداء[4] ، تقول : « جاءنى زيدُ بنُ عمرٍو » بحذف تنوين « زيد » ويجوز ثبوته فى الضرورة كقول الشاعر : .

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَه — ٣٢٧
تَزَوَّجَتْ شَيْخًا غَلِيظَ الرَّقَبَه[5]

---

(١) من الآيات [١١٠ ، ١١٢ ، ١١٦] من سورة « المائدة » .
(٢) فى معانى القرآن للفراء ١/ ٣٢٦ « وقوله ﴿ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ « عيسى » فى موضع رفع ، وإن شئت نصبت ، وأما « ابن » فلا يجوز فيه إلا النصب .. » ا هـ .
(٣) فى الكشاف ٢/ ٦٩٢ : « (عيسى) فى محلّ النصب على إتباع حركة الابن كقولك : يا زَيْدَ بنَ عمرو ، وهى اللغة الفاشية ، ويجوز أن يكون مضموما كقولك ، يا زيدُ بْنَ عمرٍو .. » اهـ .
(٤) أى : وكما كان وقوع « ابن » فى النداء بين علمين على الوجه المذكور سببا للتخفيف بتبديل الضمة فتحة جعل فى غير النداء سببا للتخفيف بحذف تنوين المنعوت .
(٥) بيتان من مشطور الرجز للأغلب العجلىّ ، الأول منهما هو مطلع أرجوزة يذكر فيها امرأة كان يهاجيها تسمى كلبة وقد أرادها بقوله : جارية ، وهذا المطلع هو بيت الشاهد جاء وحده أو معه بيت أو أكثر : منسوبا للعجلىّ فى : سيبويه ١٤٨/٢ ، وابن السيرافى ٣١٢/٢ : ٣١٣ ، وابن يعيش ٦/٢ ، وابن مالك فى شرح التسهيل ٤٩٥/٣ ، واللسان (ثعلب) ٢٣١/١ ، والخزانة ١/ ٣٣٢ ، والدرر ١/ ١٥٣ ــ وبلا نسبة فى : المقتضب ٢ / ٣١٥ ، الخصائص ٤٩١/٢ ، سر الصناعة ٢/ ٥٣٠ ، أمالى ابن الشجرىّ ٣٨٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٩/١ ، الهمع ١٨٦/١ .
و « قيس بن ثعلبة » قبيلة عظيمة .
وأبو الفتح جعل البيت ضرورة فى الخصائص ٤٩١/٢ وجعل فى سر الصناعة ٥٣١/٢ =

وإن كان « الابن » خبرا ، انعكس الحكمُ ، فينون المخبر عنه ، وتثبت ألف « ابن » خطًّا[١] ، تقول : « زيدٌ ابنُ عمرٍو » بتنوين زيد .

وكذا إن لم يقع « الابن » بين علمين ، تقول : « جاءنى زيدٌ ابنُ أخينا » بتنوين « زيد » ، وإثبات ألف « ابن » خطًّا .

فالحُكْم المذكور متعلقٌ بشرطين : .

أن يقع الابن بين علمين ، وأن يكون الابنُ صفةً للعَلَم الذى قبله ، فمتى زال أحدُ الشرطين ، عاد الاسم إلى أصله من التنوين ، قاله الفخرُ الرازىّ ، وغيرُه[٢] .

النوعُ (**الثَّانِى : أَنْ يُكَرَّرَ**) المنادَى ، حال كونه (**مُضَافًا ، نَحْو « يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ »**[٣] فَالثَّانِى) من السعدين (**وَاجِبُ النَّصْبِ ، وَالْوَجْهَانِ**) وهما

= « ابن » بدلا عن « قيس ومن هنا جاء التنوين .
قال ابن الحاجب فى الإيضاح ٢٦٩/١ « وزعم قوم أن (ابن ثعلبة) بدل ، وقَصْدُه أن يُخرِجه عن الشذوذ ، وهو بعيد ، لأن المعنى على الوصف ، وأيضا فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين ، لم يخرج باعتبار استعمال « ابن » بدلا » اهـ .

(١) من ذلك قوله تعالى ﴿ **وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ** ﴾ [التوبة ٣٠] فمن نون « عُزَيْرًا » فلأنه جعل ابنًا خبرًا لا صفة ، والتنوين فى « عُزَيْر » للصرف لأن مصغر الثلاثىّ ينصرف وإن كان أعجميًا .
ومن قرأ ﴿ **عُزَيْرُ ابنُ اللهِ** ﴾ بحذف التنوين احتمل وجهين : أحدهما : أن يكون عُزَير خبر مبتدإ محذوف ، و « ابن » صفة ، فيجب بذلك حذف التنوين ويكون المبتدأ كما قدره أبو علىّ : صاحبُنا أو نسيبُنا أو نَبِيُّنا .
والوجه الآخر : أن لا يقدر مبتدأ ، بل يكون عُزَير هو المبتدأ ، وابن خبره وحذف التنوين لالتقاء الساكنين فتتفق القراءتان على هذا التقدير [أمالى ابن الشجرىّ ١/ ٣٨٢] .

(٢) وينظر ذلك فى أمالى ابن الشجرىّ ٣٨١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، وشرح الرضىّ على الكافية ١/ ١٤١ .

(٣) وقعت هذه العبارة فى قول الشاعر : =

الضمُّ والفتحُ ، جازيان (**فى**) « سعدٍ » (**الأَوَّلِ**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

فِى نَحْوِ« سَعْدُسَعْدَالَاوْسِ » يَنْتَصِبْ ثَانٍ ، وضُمَّ وَافْتَحَ اوَّلَا تُصِبْ[١]

(**فَإِنْ ضَمَمْتَهُ**) ــ وهو الأكثر ؛ لأنه منادى مفرد ــ (**فَالثَّانِى بَيَانٌ**) للأول (**أَوْ بَدَلٌ**) منه (**أَوْ**) منادى ثانٍ (**بِإِضْمَارِ** « **يا** » **أَوْ**) مفعول بإضمار (**أعنى**) أو توكيد ، قاله ابنُ مالك[٢] ، واعترضه أبو حيان[٣] بأنه لا يجوز التوكيد ؛ لاختلاف وجهى التعريف ، لأن تعريف الأول بالعلمية ، أو بالنداء ، والثانى بالإضافة .

وقال الموضح فى الحواشى : وثَمَّ مانع أقوى من ذلك ، وهو اتصال الثانى بما لم يتصل به الأول .

= أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَانِعًا وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِينَ الْغَطَارِفِ
أَجِيبَا إِلَى دَاعِى الْهُدَى وَتَبَوَّآ مِنَ اللهِ فِى الْفِرْدَوْسِ زُلْفَةَ عَارِفِ

وسعد الأوس هو : سعد بن معاذ ــ رضى الله عنه ــ وسعد الخزرجِينَ هو : سعد بن عبادة .

والمراد بنحو « سعد سعد الأوس » كل تركيب وقع فيه المنادى مفردًا ، وكُرِّرَ ، مضافا ثانى لفظيه إلى غيره .

(١) « فى نحو » متعلق بينتصب « سعد » منادى حذف فيه حرف النداء ، ولتكرره يجوز فيه الضم على الأصل ، والفتح على الإتباع لما بعده « سعدَ الَاوْسِ » بنقل حركة الهمزة إلى اللام ، منصوب على البدلية ، أو عطف بيان على محل الأول ، أو توكيد له ، « ينتصب ثانٍ » فعل وفاعل ، « وافتحَ اوَّلَا » بنقل فتحة الهمزة إلى الحاء ، كما سبق النقل فى « سعدَ الَاوْسِ » كل ذلك ليستقيم الوزن « أَوَّلَا » تنازعه الفعلان قبله « تُصب » مضارع مجزوم فى جواب الأمر .

(٢) فى شرح التسهيل ٣/ ٤٠٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢١ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٣٥/٣ ، والتذييل ٤ / ورقة ٢٠٩ .

(**وَإِنْ فَتَحْتَهُ**) أى : الأول (**فَقَال سِيبَوَيْهِ : مُضَافٌ لِمَا بَعْدَ الثَّانِى ، وَالثَّانِى مُقْحَمٌ**) أى : زائدٌ (**بَيْنَهُمَا**)[١] وهذا مبنىٌّ على جواز إقحام الأسماء ، وأكثرهم يأباه ـــ وعلى جوازه ، ففيه فصل بين المتضايفين ، وهما كالشىء الواحد ، وكان يلزم أن يُنَوَّن الثانى ؛ لعدم إضافته .

(**وَقَالَ الْمُبَرِّدُ : مُضَافٌ لِمَحْذوفٍ مُمَاثِلٍ لِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الثَّانِى**)[٢] والأصلُ : يا سعدَ الأوسِ سعدَ الأوسِ ، فحذف من الأول لدلالة الثانى عليه ، وهو نظير ما ذهب إليه فى نحو : « قطع اللهُ يَدَ ورِجْلَ من قالها » وهو قليل فى كلامهم ، والكثيرُ العكسُ[٣] ـــ و « سعد » الثانى حينئذ بيان ، أو بدل ، أو توكيد ؛ لأنَّ المضافَ إليه الأول مرادٌ ، أو منادى ثانٍ .

(**وَقَالَ الْفَرَّاءُ : الاسْمَانِ**) / الأول والثانى (**مُضَافَانِ لِلْمَذْكُورِ**) ولا حذف ولا إقحام[٤] ، وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد . [٢٨٩/ب]

---

(١) كتاب سيبويه ٣١٤/١ ، ونظَّر ذلك بمسألة : « لا أبالك » فى إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه وبقول النابغة :

* كلينى لهَـمٍّ يَـا أُمَيْمَةَ نَـاصِبِ *

فقد أقحم الهاء بعد حذفها للترخيم ضرورة ، وَالقياس ـــ البناء على الضم ، وجاز الحذف والإقحام لما عُلِم من أن النداء كثير الاستعمال محتمل للتغيير . [وينظر ص ١٢١ هنا]

(٢) فى المقتضب ٤/ ٢٢٧ خرج المبرد نحو : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِىٍّ ، بنصب الاسمين على أحد وجهين : الأول : تيم الأول مضاف إلى عدىّ ، والثانى مقحم للتوكيد وهذا ما يراه سيبويه والثانى : حُذِف من تيم الأول المضاف إليه استغناء بإضافة الثانى .
وعرض المبرد لذلك فى موضعين من الكامل مع رغبة الآمل ٥/ ٨٤ ، ٧ /١٤٥ : ١٤٦ واكتفى فيهما بالتخريج الذى يراه سيبويه .

(٣) قال ابنُ عصفور فى شرح الجمل ٩٧/٢ : « وأيضا فإن مذهب أبى العباس على غير طريقة الحذف ؛ لأنه لا يُحذفُ الأوّلُ لدلالة الثانى عليه ، وإنما يُحذَفُ الثانى لدلالة الأول عليه » ا هـ .

(٤) ينظر معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٢١ : ٣٢٢ .

(**وَقَال بَعْضُهُمْ**) وهو الأعلم[١] : (**الِاسْمَانِ مُرَكَّبَانِ تَرْكِيبَ خَمْسَةَ عَشَرَ ، ثُمَّ أُضِيفَا**) إلى « الأوسِ » كـ « خَمْسَةَ عَشَرِ زَيْدٍ » وفيه تكلُّف تركيب ثلاثة أشياء .

و « سعد الأوس » هو سعدُ بن مُعَاذ ــ رضى الله عنه ــ وهو سعدُ بنُ مُعَاذِ ابنِ النعمان بنِ امرىء القيس بن زيد بن عبد الأشهل بنِ خثعم بن الحارث بنِ الخزرج ابنِ عُمَرَ بنِ مالكٍ ، وهو[٢] أخو الخزرج .

القسمُ (**الرَّابِعُ**) من أقسام المنادى (**مَا يَجُوزُ ضَمُّهُ وَنَصْبُهُ ، وَهُوَ الْمُنَادَى الْمُسْتَحِقُّ لِلضَّمِّ إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ إِلَى تَنْوِينِهِ**) سواء كان علمًا ، أو نكرةً مقصودة .

فالعلم : (**كَقَوْلِهِ**) وهو الأحوص :

٤٣٥ (**سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا**) وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[٣]

بتنوين « مطر » الأول ، مع بقاء ضمه على البناء .

(**وَ**) النكرة المقصودة : نحو (**قَوْلِهِ**) وهو جرير : .

---

(١) نَسَبَ أبو حيان فى الارتشاف ١٣٥/٣ للأعلم أن فتحة كل منهما بناء .
وعلى هامش كتاب سيبويه ٣١٥/١ رأى آخر للسيرافى عبر عنه بقوله : « وعندى وجه ثالث وذلك أن تجعل الثانى نعتا للأول مثل قولنا : يا زيدَ بنَ عمرٍو ، ثم تُتبع حركة الأول المبنّى حركة الثانى المعرب » ا هـ [وينظر شرح الكافية الشافية ٣ /١٣٢٢] .

(٢) الضمير راجع إلى الأوس ، وقد نقل الشيخ خالد نَسَبَ سعد الأوس من شرح الشاطبى على الألفية ص ٥٠٨ بنصه ، وتكملة النص : وهو أخو الخزرج بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرىء القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد » ا هـ [رسالة دكتوراة فى جامعة الأزهر تحقيق د / بسيونى لبن] .

(٣) هذا الشاهد سبق ذكره والحديث عنه فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص ١٥٧ برقم [٩] من شواهد الشيخ خالد . فيُرجَع إليه .

٢٥٠ م (**أَعَبْدًا حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيبًا**) أَلُؤْمًا ــ لَا أَبَالَكَ ــ وَاغْتِرَابَا[١]

بتنوين « عبدًا » مع نصبه على الإعراب[٢] ، إجراءً للنكرة المقصودة مُجرى النكرة غير المقصودة ــ وأجاز سيبويه وجهًا آخرَ ، وهو أن يكون حالًا ، كأنه قال : أتفخرُ عبدًا ، أى : فى حال عُبوديَّةٍ ، ولا يليقُ الفخرُ بالعبيد ، قاله ابن السِّيد[٣] .

(**وَاخْتَارَ الْخَلِيلُ وَ سِيبَوَيْهِ**) والمازنىُّ (**الضَّمَّ**) مطلقًا ، لأنه الأكثر فى كلامهم .

(**وَ**) اختار (**أَبُو عَمْرو**) بن العلاء (**وَعِيسَى**) بن عُمَرَ ، ويونسُ ، والجرمىُّ ، والمبرد (**النَّصْبَ**) مطلقًا ــ (**وَوَافَقَ**) **النَّاظِمُ** ، **وَالْأَعْلَمُ سِيبَوَيْهِ فِى**) ضَمِّ (**الْعَلَمِ**)[٤] كـ « مطر » فى البيت الأول (**وَ**) وافقا (**أَبَا عَمْرٍو** ، **وَعِيسَى** ، **فِى**) نصب (**اسْمِ الْجِنْسِ**) كـ « عبدًا » فى البيت الثانى .

---

(١) هذا الشاهد سبق ذكره والحديث عنه فى الجزء الثانى من التحقيق ص ٤٧٥ برقم [٢٥٠] من شواهد ابن هشام ، والشاهد فيه هناك « ألؤما واغترابا » فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة الاستفهام الدالة على التوبيخ ، والعامل فى هذا المصدر محذوف وجوبا عند جميع العلماء أما الشاهد هنا فهو « أعبدًا » وقد أوضح الشارح وجه الاستشهاد .

(٢) لا حاجة إلى جعل ذلك مما نحن فيه ؛ فقد نص الرضىّ فى شرح الكافية على أن نحو : أعبدًا حلّ فى شعبى من قبيل الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك لا للضرورة [شرح الكافية ١/ ١٣٥] .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ١/ ١٧ ، ١٧٣ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السِّيد البطليوسى ص ٣٠٧ وقد نقل كلام سيبويه .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٣١٣ وتعليق الأعلم على قول الشاعر : * سلامُ الله يا مطرٌ عليها » بذيل هذه الصفحة وهو الذى ذكر مذهب الخليل وأصحابه ، ومذهب أبى عمر ومن تابعه .

قال ابن مالك : إنَّ بقاءَ الضم راجحٌ فى العلم ؛ لشدة شبهه بالضمير ، مرجوحٌ فى اسم الجنس ؛ لضعف شبهه بالضمير[١] .

واختُلِف فى تنوين المضموم ، فقيل : تنوين تمكين ؛ لأنّ هذا المبنّى يُشبه المعرب ، وقيل : تنوين ضرورة ، وإليه ذهب ابن الخباز ، قال فى المغنى : وبقوله[٢] أقول ؛ لأنَّ الاسم مبنّى على الضمّ .

وخيَّرَ فى النظم بين الضمّ والنصب فقال : .

وَاضْمُمْ ، أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا[٣] نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا[٤]

وتظهر فائدتهما[٥] فى التابع ؛ فتابع المنون المضموم ، يجوز فيه الضمّ والنصب ، وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ، ولم يجز ضمُّه .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣٩٦ ، ونص كلامه : « وعندى أن بقاء الضمة راجح فى العلم ، والنصب راجح فى النكرة المعينة ، لأن شبهَهَا بالمضمر أضعف » اهـ .

(٢) قوله « وبقوله » ظاهره أن الضمير يعود على ابن الخباز ، ولم يرد ذكر ابن الخباز فى المغنى ، والعبارة في المغنى ٢/ ٣٤٣ هكذا : « وزاد بعضهم تنوينا سابعا ، وهو تنوين الضرورة ، وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله :

* ويوم دخلتُ الخدر خدر عُنَيْزَةٍ *

وللمنادى المضموم كقوله :

* سلام الله يامطـــرٌ عـــليها *

وبقوله أقول فى الثانى دون الأول ؛ لأن الأول تنوين التمكين ؛ لأنّ الضرورة أباحتْ الصَّرفَ ، وأما الثانى فليس تنوينَ تمكين ؛ لأنَّ الاسمَ مبنّى على الضم » اهـ .

(٣) فى خ ٣ « اطرارا » خطأ من الناسخ .

(٤) « ما » اسم موصول تنارعه الفعلان قبله « اضطراراً » « مفعول لأجله » « نُوِّنا » فعل ماضٍ مبنّى للمجهول والألف للإطلاق والجملة صلة ما « ممَّا » متعلق بنونا و « ما » موصولة « له » متعلق ببُيِّنا « استحقاق ضمّ » مبتدأ ومضاف إليه « بُيِّنا » الجملة خبر ، وجملة المبتدإ والخبر صلة « ما » الثانية المجرورة بـ « مِنْ » .

(٥) فى خ ٣ « فائدتها» .

(« **مَسْأَلَةٌ** » : **وَلَا يَجُوزُ نِدَاءُ مَا فِيهِ « أَلْ »**) لأنَّ نداءَهُ يُفيد التعريفَ و « أل » تفيد التعريف ، ولا يُجمَع بين مُعرِّفَيْنِ ، فلا يُقال : « يَا الرجلُ » عند البصريين (**إِلَّا فِى أَرْبَعِ صُوَرٍ** : .

إِحْدَاهَا : اسْمُ اللهِ تَعَالَى ، أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ ، تَقُولُ : « يَا أَللهُ » بِإِثْبَاتِ الْأَلِفَيْنِ) ألِف « يا » وألف « الله » .

(**وَ « يَاللهُ » بِحَذْفِهِمَا**) معًا (**وَ « يَاللهُ » بِحَذْفِ الثَّانِيَةِ فَقَطْ**) وإبقاء الأولى .

وعلل سيبويه جوازَ نداء الجلالة ؛ بأن « أل » لا تفارقها ، وهى عوض من همزة « إلٰه » فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة[1] — انتهى .

[٢٩٠/أ] وهذا التعليل يناسب[2] إثبات / ألف الجلالة فى النداء ، كما أنّ الفعلَ المبدوء بهمزة الوصل إذا سُمِّى به قُطِعَتْ همزتُه ، تقول : « جاءنى أُنْصُر » وإضرِب » بضمِّ الهمزة فى الأول ، وكسرها فى الثانى .

ووجه حذفها فى الوصل ، النظر إلى أصلها ، ووجه حذفِ ألف « يا » أنَّ إثباتَها يُؤدِّى إلى التقاء الساكنين على غير حدِّه ، لكونهما من كلمتين ، ووجه إثباتها مع حذف الثانية ، إجراء المنفصل من كلمتين مُجرى المتصل من كلمة واحدة .

(**وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُحْذَفَ حَرفُ النِّدَاءِ**) وهو « يا » خَاصَّة (**وَيُعَوَّضَ عَنْهُ الْمِيمُ الْمُشَدَّدَةُ ، فَتَقُولُ : « اللَّهُمَّ »**) بحذف حرف النداء ، وزيادة الميم فى آخره ، ولم تُزَدْ مكان المعوض عنه ؛ لئلا يجتمع زيادتا « الميم » و « أل » فى الأول ، وخُصَّتِ الميمُ بذلك ؛ لأن الميم عُهِدَت زيادتُها آخرًا ، كميم « زُرْقُم »[3] قاله السِّيرافىّ ،

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١/٣٠٩ : ٣١٠ « بولاق » .

(٢) فى خ ٣ « مناسب » .

(٣) فى كتاب سيبويه ٢ / ٣٢٨ « وتلحق الميم رابعة فيكون الحرف على « فُعْلُم » قالوا : زُرْقُم ، وهو اسم » اهـ .

وما ذكره من أنّ « الميم » عوض عن « يا » هو مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أنّ « الميم » بعض « أُمَّنا بخيرٍ »[١] فيجيزون « يَا اللَّهُمَّ » فى السعة[٢] ، ويُبطل ذلك : أنه حَذْفٌ علىٰ غير قياس ، وقد التزم ، وأنه لا يمتنع : « اللَّهُمَّ أُمنا بخير » والأصل عدم التكرار .

(**وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا**) أى : بين « يا » و « الميم المشددة » (**فِى الضَّرُورَةِ النَّادِرَةِ** ، **كَقَوْلِهِ**) وهو أبو خُراش الهُذَلىّ .

إنِّـى إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا

٤٣٦ (**أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ**)[٣]

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

---

(١) جاء ذلك عن الفراء فى معانيه ١ /٢٠٣ ، ونسب إليه أيضا فى ابن يعيش ٢ /١٦ وشرح الرضى على الكافية ١ /١٤٦ ــ وتنظر هذه المسألة فى الإنصاف مسألة [٤٧] ١ / ٣٤١ : ٣٤٧ ، واللسان (أَل هَ) .

(٢) وقد أنكر ذلك الزجاج فى كتابه : معانى القرآن وإعرابه ١/٣٩٣ : ٣٩٤ وشنع على القائل به .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لأبى خراش الهذلىّ فى ملحق شعره (شرح أشعار الهذليين ص ١٣٤٦ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢ / ٢٢٨ ، والعينى ٤ / ٢١٦ ، واللسان (لمم » ١٦ / ٢٣ والخزانة ٣/ ٢٢٩ ، والدرر ١/ ١٥٥ ــ وهما لأمية بن أبى الصلت فى الأغانى ٤ / ١٣٤٢ ــ وبلا نسبة فى نوادر أبى زيد : ١٦٥ ، والمقتضب ٤ /٢٤٢ ، والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ؛ وأمالى ابن الشجرىّ ١ / ١٤٤ ، ٢ / ٩٤ ، ١٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠١ ، والإنصاف ١ / ٣٤١ ، وابن عقيل ٢ / ٢٤٢ ، والخزانة ١ / ٣٥٨ ، والهمع ١ / ١٧٨ ، والأشمونى ٣ / ١٤٦ والرواية فى النوادر : ... إذا ما لَمَمٌ ...

والشاهد فيه : قوله « يا اللهم » فقد جمع بين « يا » والميم المشددة التى يؤتى بها فى آخر الكلام عوضا عن « يا » وذلك ضرورة نادرة ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه .

وَالْأَكْثَرُ « اللَّهُــمَّ » بِالتَّعْــوِيضِ ... وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِى قَرِيضِ[(١)]

وقد تَخْرُج « اللَّهُمَّ » عن النداء ، فيستعمل على وجهين آخرين : .

أحدهما : أن يذكرها المجيبُ تمكينا للجواب فى نفس السامع ، يقول لك : « أزيدٌ قائمٌ » فتقول أنت : « اللهم نَعَم » أو « اللهم لَا » .

الثانى : أن تستعمل دليلًا على النُّدرة وقِلَّة وقوع المذكور ، كقولك : « أنا لا أزورك ، اللهم إلَّا أن تَدْعُوَنى » ألا ترى أنَّ وقوعَ الزيارة مقرونةً بعدم الدعاء قليلٌ — قاله فى النهاية[(٢)] .

الصورة (**الثَّانِيَةُ : الْجُمَلُ الْمَحْكِيَّةُ**) المبدوءة بـ « أَلْ » (**نَحْوُ** : « **يَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ** » **فِيمَنْ سُمِّىَ بِذَلِكَ ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ**) وقال : لأنه بمنزلة « تأبَّط شرًّا » لأنه لا يتغير عن حاله ؛ إذ قد عمل بعضُه فى بعض — انتهى[(٣)] .

ومقتضى ما قدمناه فى « أُنْصُر »[(٤)] قطعُ الهمزة .

وإلى هاتين الصورتين أشار الناظم بقوله : .

.... إِلَّا مَعَ « اللهِ » وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

(**وَزَادَ عَلَيْهِ الْمُبَرِّدُ ، مَا سُمِّىَ بِهِ مِنْ مَوْصُولٍ مَبْدُوءٍ بِـ** « **أَلْ** » **نَحْوُ**) « يا (**الَّذِى**) قَامَ » (وَ) « يا (**الَّتِى**) قَامَتْ » (**وَصَوَّبَهُ النَّاظِمُ**) فى شرح

---

(١) « والأكثر » مبتدأ « اللهم » خبر مقصود لفظه « بالتعويض » متعلق بمحذوف حال من اللهم « يا اللهم » فاعل شذ قصد لفظه « فى قريض » متعلق بشذ .

(٢) من قوله : وقد تخرج « اللهم » عن النداء ، إلى هنا ، كلام أبى حيان فى الارتشاف ٣ /١٢٧ ، والنهاية فى شرح الكفاية لابن الخباز .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ٦٨ « بولاق » .

(٤) ينظر ما سبق في هذا الجزء ص : ٣٩ .

التسهيل(١) ، ومع تصويبه له ، لم يستثنه فى بقية كتبه .

« فإن قلتَ » : لمَ قال سيبويه فيمن سُمِّى بـ « الذى قام » : إنه لا ينادَى ـــ مع أنه أيضا محكىّ ؛ لأنه قد عمل بعضُه فى بعض كما فى الجملة ؟ .

« قلتُ » : الفرق بينهما أن « الذى قام » محكىّ بحالته التى ثبتت له قبل التسمية(٢) ، وهو قبلها لا ينادى ؛ لوجود « أل » وذلك المانعُ باقٍ ، ونحو « المنطلقُ زيدٌ » ليس المانع من ندائه قبل التمسية وجود « أل » بل كونه جملة ، وذلك المانعُ قد زال بالتسمية .

[٢٩٠/ب] « فإن قلتَ » : المانع شيئان : الجملة ، / و « أل » فإذا زال أحدهما بقَى الآخر .

« قلتُ » : لو صحّ هذا امتنع نداؤه ، وأنت تُسَلِّم الجواز ، وإذا ثبت الجواز ، توجَّه أنَّ المنادى هو المجموع ، و « أل » ليست داخلة على المجموع ، بل على جزء الاسم ، فأشبه مالو سَمَّيْتَ بقولك : « عبدنا المنطلق » .

وأما « الذى » وصلته ، فإنما يُحْكَى حكايةَ المفردات لا حكاية الجمل ، فالمنادَى إنما هو « الذى » دون صلته ، والإعراب يقدر فى آخر « الذى » ؛ ولهذا إذا سَمَّيْتَ بـ « أيهم ضربته ـــ « أىّ » موصولة ـــ لم تحكِ إعرابَ الرفع فى « أىّ »

---

(١) قال فى شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ : « وأجاز سيبويه أن يقال : يا الرجل قائم ، فى المسمى بالرجل قائم ، لأن معناه : يا مقولا له الرجل قائم ، وقاس عليه المبرد دخول « يا » على ما سُمِّىَ به من موصول مصدر بالألف واللام ، نحو : يا الذى قام ، لمسمًّى به ، وهو قياس صحيح » اهـ .

(٢) قال يس ٢ / ١٧٣ : « قوله : (محكىّ بحالته التى ثبتت له قبل التسمية) هذا لا مدخل له فى الفرق لوجوده فى المنطلق زيد ، وكان الأظهر أن يقول : الفرق أن « الذى قام » المانع من ندائه قبل التسمية وجود « أل » وهو باق ... إلى آخره ـــ وهو المناسب لقوله : ونحو : المنطق ... إلى آخره ، فتدبر » اهـ .

بل تعرُبها بحسب العوامل ، فتقول : « رأيتُ أيَّهم ضربتَه » و « مررتُ بأيِّهم ضربتَه » كما أنك إذا سمَّيْتَ باسمٍ مفرد عاملٍ فيما بعده ، حكيتَ الاسمَ المفردَ العاملَ فيما بعده[(١)] ، فتقول : « رأيتُ ضاربًا زيدًا » ومررتُ بضاربٍ زيدًا » .

ولمّا كانت الصلةُ لا دخل لها فى ذلك مثَّل الموضّح بالموصول مجرَّدًا عن الصلة ، وليس محل النزاع[(٢)] ، وكأنه أشار بذلك إلى الفرق[(٣)] .

(وَ) الصورةُ (**الثَّالِثَةُ** : **اسْمُ الْجِنسِ الْمُشَبَّهِ بِهِ** ، **كَقَوْلِكَ** : « **يَا الْخَلِيفَةُ هَيْبَةً** » **نَصَّ عَلَى ذَلِكَ** « **ابْنُ سَعْدَانَ** »)[(٤)] قال الناظم فى شرح التسهيل : تقديره : يا مثلَ الخليفةِ ؛ فلذلك حَسُنَ دخول « يا » عليه ؛ لأنها فى التقدير داخلة على غير « أل »[(٥)] .

قال الشاطبىّ : وفيما قاله نظرٌ ؛ إذ ليس تقدير « مثل » بمزيل لقبح الجمع بين « يا » و « أل » وإلَّا لجاز « يا القرية » لأنه فى تقدير : « يا أهل القرية » وذلك لا يقول به ابنُ مالك ، وابن سَعْدَان ، فدلّ على أنه غير صحيح ـــ انتهى[(٦)] .

وعندى أن تقديرَ ابنِ مالك صحيحٌ ، ومزيل للقبح ؛ بدليل قولهم : « قضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » فإن تقديرَه : ولا مثلَ أبى حسن ، فلولا أنَّ تقديرَ « مثل » مزيلٌ لقبح دخول « لا » على المعرفة ، لما كان لهذا التقدير وجهٌ ، ولَلَزِم عملُ « لا »

---

(١) حكايته باعتبار بقاء عمله فيما بعده ، وأما هو نفسه فمعرب بالحركات الظاهرة .

(٢) ضمير « ليس » يعود إلى الاسم الموصول مجرَّدًا عن الصلة ، أى : فإذا سُمِّى به وحده امتنع نداؤه قولا واحدًا ؛ لقيام المانع .

(٣) معناه : أن الموضح مثّل به مجرَّدًا ؛ لينبه على أنه ليس كالجملة لعدم عمل بعضه فى بعض .

(٤) نصّ على ذلك أيضا أبو حيان فى الارتشاف ٣ /١٢٧ .

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣٩٨/٣ وفى الألفية اقتصر على شيئين هما : لفظ « الله » ومحكىّ الجمل .

(٦) ينظر شرح الشاطبىّ على الألفية ص ٤٦٨ : ٤٦٩ [رسالة دكتوراه سبقت الإشارةُ إليها غير مرة] .

فى المعرفة ، والشاطبىُّ لا يقول بعمل « لا » فى المعارف .

(وَ) الصورةُ (**الرَّابِعَةُ : ضَرُورَةُ الشِّعْرِ**) وإليها أشار الناظم بقوله : .

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ « يَا » وَ « أَلْ »[1] ....

(**كَقَوْلِهِ :**

٤٣٧ عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَّجُ وَالَّذِى) عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانُ[2]

فجمع بين « يا » و « أل » فى الشعر ضرورةً (**وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِى النَّثْرِ ، خِلَافًا لِلبَغْدَادِيِّينَ**) والكوفيين فى إجازتهم ذلك ، محتجين بالقياس والسماع : .

أما القياس : فقد جاز « يا أللّه » بالإجماع ، فيجوز « يا الرجل » قياسًا عليه ، بجامع أنَّ كلًّا منهما فيه « أل » وليست من أصل الكلمة ، وأما السماع فقد أنشدوا .

فَيَـا الْغُلَامَـانِ اللَّـذَانِ فَرَّا ـــ ٣٢٨
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرَّا[3]

وهذا لا ضرورة فيه ؛ لتمكن قائله من أن يقول :

* فَيَا غُلَامَانِ اللَّذَانِ فـرَّا *

---

(١) « وباضطرارٍ » متعلق بخُصَّ « جمعُ » نائب فاعل خُصَّ ؛ إن كان ماضيا مبنيا للمفعول ، ومفعوله إن كان فعل أمر ، « يا » مضاف إليه و « أل » معطوف عليه .

(٢) هذا البيت من الكامل ، لا يُعلم قائله ، ينظر فى : العينى ٤ / ٢٤٥ ، والهمع ١ / ١٧٤ ، والأشمونى ٣ /١٤٥ ، والدرر ١٥٢/١ .
« المُتَوَّجُ » على زنة اسم المفعول كالمُعَظَّم والمُكَرَّم ــ وهو الذى أُلْبِس التاج « العُلَا » الشرف « عدنان » أراد أولاد عدنان الذى هو أبو عرب الحجاز .

(٣) البيتان من مشطور الرجز بلا نسبة فى المقتضب ٤/ ٢٤٣ ، والأصول ٣٧٣/١ ، وابن يعيش ٩/٢ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ، والعينى ٤/ ٢١٥ ، والهمع ١ / ١٧٤ ، والأشمونى ١٤٥/٣ ، والخزانة ٣٥٨/١ . ويروى الثانى : « إياكما أن تُعقبانا ... »

وأجاب المانعون عن القياس ، بالفرق بكثرة الاستعمال ، وعن السماع ، بالشذوذ[١] .

* * *

(الْفَصْلُ الثالِثُ

فِى أَقْسَامِ تَابِعِ الْمُنَادَى الْمَبْنِىِّ وَأَحْكَامِهِ

أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ :

أَحَدُها : مَا يَجِبُ نَصْبُهُ مُرَاعَاةً لِمَحَلِّ الْمُنَادَى) فإنَّ محلَّه نصبٌ **(وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ / فِيهِ أمْرَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ)** التابعُ **(نَعْتًا ، أَوْ بَيَانًا ، أو تَوْكِيدًا ، وَ)** الأمرُ **(الثَّانِى : أَنْ يَكُونَ)** التابعُ **(مُضَافًا ، مُجَرَّدًا مِنْ « أَلْ »** فالنعتُ : **(نَحْوُ : « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » ــ وَ)** البيانُ : **(نحو : « يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللهِ » ــ وَ)** التوكيدُ : **(نَحْوَ : « يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ ، أو كُلَّكُمْ »)** بنصب « صاحب » و « أبا » و « كُلّ » وجوبًا . [٢٩١/أ]

وحُكِىَ عن جماعة من الكوفيين ، منهم الكسائىّ ، والفرَّاء ، والطّوال ، جوازُ رفع المضاف من نعت ، وتوكيد ، وتبعهم ابنُ الأنبارىِّ[٢] .

---

(١) هذا الموضوع الذى يتعلق بإجازة البغداديين والكوفيين الجمعَ بين « يا » و « أل » وما استشهدوا به فى السماع والقياس وما رُدَّ به عليهم موجود بنصه فى شرح التسهيل ٣٩٨/٣ : ٣٩٩ وشرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣ وانتهى ابن مالك إلى أن قال : « والذى أراه فى : (فيا الغلامان) أن قائله غير مضطر ، لكنه استعمل شذوذا ما حقه ألَّا يجوز ، والكلام الصحيح أن يتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام الجنسيتان بجعله صفة لِـ « أىّ » متلوة بهاء التنبيه نحو : يا أيها الرجُل » [شرح التسهيل ٣ / ٣٩٩] .

(٢) هذه المذاهب ليست بهذا العموم ، وإنما فيها بعض تفصيل يتضح من كلام أبى حيان فى الارتشاف ١٣٠/٣ إذ قال : « وأجاز الكسائى ، والفراء ، وأبو عبد الله الطّوال ، =

وإن كان مع تابع المنادى ضميرٌ ، جيء به دالًّا على الغيبة باعتبار الأصل ، نحو : « يا تميمُ كُلُّهُم » وعلى الحضور باعتبار الحال ، نحو : « يَا تميمُ كُلُّكُمْ »[1] .

وقد اجتمعا فى قوله :

فيا أَيُّهَا الْمُهْدِى الْخَنَا مِنْ كَلَامِهِ ... كَأَنك تَضْغُو[2] ،فِى إِزَارِكَ خِرْنِقُ[3] **٣٢٩**

و « تَضْغُو » ـــ بضاد ، وغين معجمتين ـــ تُصَوِّت ، و « خِرْنِق » ـــ بكسر الخاء المعجمة ، والنون ، ولد الثعلب .

وفيه ردٌّ على الأخفش ، حيث منع مراعاة الحال[4] ، وقال : وأما قولهم :

= وتبعهم ابنُ الأنباريّ الرفعَ فى نعت مضاف إضافةً محضة نحو : « يا زيدُ صاحبُنا » ـــ وأجرى الفراء التوكيد المضاف مجرى النعت المضاف إضافة محضة فأجاز فيه الرفع والنصب ، نحو : « يا زيدُ نفسُه » و « نفسَه » وتقول : « يا تميمُ كُلُّهم » و « كُلَّهُمْ » ا هـ .

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٤٠٣/٣ : « وأجاز أبو بكر ابنُ الأنباريّ أن يُرفعَ نعتُ المنادى المضموم إذا كان مضافا ، نحو : « يا زيدُ صاحبُنا » وهو غير جائز ؛ لاستلزامه تفضيل فرع على الأصل وذلك أن المضاف لو كان منادى لم يكن بُدٌّ من نصبه ، فلو جُوِّزَ رفعُ نعته مضافًا ؛ لزم إعطاء المضاف فى التبعية تفضيلا على المضاف فى الاستقلال » ا هـ .

وينظر كتاب سيبويه ٣٠٣/١ : ٣٠٤ ـــ وقد تضمن كلام سيبويه أن نعت المنادى المضموم إذا كان مضافًا منصوب عند العرب كلهم .

(١) تنظر مسألة الضمير الذى يشعر بالحضور ، والضمير الذى يُشعر بالغيبة ، فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠٣ : ٤٠٤ .

(٢) فى خ ٢ « تضغوا » بالألف وهو خطأ من الناسخ .

(٣) هذا البيت من الطويل ، ورد غير منسوب فى الهمع ١٤٣/٢ ، والدرر اللوامع ١٩٧/٢ وقد جاء الشاعر بضمير الغيبة فى قوله : « من كلامه » وبضمير الخطاب فى قوله « كأنك فى إزارِك » ويُروى : « فى ثيابك » .

(٤) ينظر قول الأخفش هذا فى « الارتشاف » ٣ /١٣٤ .

« يا تميمُ كُلّكم » فإن رفعُوهُ ، فهو مبتدأ وخبره محذوف ، أى : كُلُّكم مَدْعُوٌّ[(١)] ، وإنْ نصبُوه ، فبفعلٍ محذوف ، أى : كُلَّكُم دَعَوْتُ[(٢)] ..

وإلى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله : .

تَابِعَ ذِى الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ « أَلْ » أَلْزِمْهُ نَصْبًا[(٣)] ....

القسمُ (**الثَّانِى : مَا يَجِبُ رَفْعُهُ مُرَاعَاةً لِلَفْظِ الْمُنَادَى ، وَهُوَ نَعْتُ** « **أَىٍّ** ») فى التذكير (**وَ** « **أَيَّةٍ** ») فى التأنيث (**وَنَعْتُ اسْمِ الْإِشَارَةِ**) فيهما[(٤)] (**إِذَا كَانَ اسْمُ الإِشَارَةِ وُصْلَةً لِنِدَائِهِ**) أى : لنداء نعته (**نَحْو** : ﴿ **يَـٰٓأَيُّهَا النَّاسُ** ﴾[(٥)] **وَ** ﴿ **يَـٰٓأَيَّتُهَا النَّفْسُ** ﴾)[(٦)] فـ « أىّ » و « أَيَّةُ » مبنيان على الضمّ ؛ لكَوْنِ كلّ منهما منادًى مفردًا و « ها » التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ « أى » و « أية » عوضًا عن المضاف إليه مفتوحة الهاء ، ويجوز ضمُّها إذا لم يكن بعدها اسمُ إشارة ، على لغة بنى مالك ، من بنى أَسَد ، وقد قرىء بهما[(٧)] .

و « الناسُ » و « النفسُ » مرفوعان على التبعية وجوبًا ؛ مراعاةً للفظ « أىّ »

---

(١) قضيتُه جواز قطع التوكيد ، ويخالفه ما صرّح به الشيخ خالد فى شرح الأزهرية تبعا لابن هشام فى بعض كتبه أن ألفاظ التوكيد لا تُقطع بخلاف النعوت .

(٢) قال الدنوشرىّ : يردُّه أنه يلزم عليه إيلاء « كلّ » مضافةً للضمير العوامل اللفظية وهو غير جائز » [حاشية يس على التصريح ٢/ ١٧٤] . ولا داعى لهذا الاعتراض لأنه قدَّر العامل مؤخرًا

(٣) « تابعَ » منصوبٌ بفعل محذوف يفسره المذكور بعده « ذى الضمّ » مضاف إليه ، « المضافَ » نعت لتابع « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع « أَلْ » مضاف إليه مقصود لفظه ، « نصبًا » مفعول ثان لألزمه ، والهاء مفعوله الأول .

(٤) أى : التذكير والتأنيث .

(٥) من الآية [٢١] من سورة « البقرة » .

(٦) من الآية [٢٧] من سورة « الفجر » .

(٧) فى إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٥١١ : « وقرأ (أَيُّهُ الثَّقَلَانِ) بضم الهاء وصلا ابنُ عامر » .

و«أيَّة » وإنما جاز الرفع مراعاة للَّفظ مع أنَّ المتبوع مبنىّ ؛ لأنه مُشْبِهٌ للمعرب فى حدوث ضَمِّهِ بسبب الداخل عليه ، وكذا القول فى أمثاله .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

و « أَيُّهَا » مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ[1] ....

(وَ) نحو (**قَوْلِكَ : « يَا هَذَا الرَّجُلُ** » و « يَا هذه المرأةُ » (**إنْ كَانَ الْمُرَادُ أَوَّلًا نِدَاءُ الرَّجُلِ**) والمرأة ، وإنما أتيت باسم الإشارة وصْلَةً لندائهما ، فيجب رفعُ نعتها مراعاة للضم المقدّر فى اسم الإشارة ، وإنما لزم رفعهما ، لأنهما المقصودان بالنداء ، والمنادى المفرد لا ينصب .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَذُو إِشَارَةٍ كَـ « أَيٍّ » فِى الصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

وإن كان المرادُ نداء اسم الإشارة دونهما ، جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتى .

(**وَلَا يُوصَفُ اسْمُ الْإِشَارَةِ أَبَدًا**) فى هذا الباب وغيره (**إِلَّا بِمَا فِيهِ « أَلْ »**) نحو : « مررتُ بهذا الرجلِ » وجوَّزوا فيه أن يكون بيانًا لاسم الإشارة[2] .

---

(١) « وأيُّها » مقصود لفظه مبتدأ ، « مصحوبَ أل » مصحوبَ : مفعول مقدم ليلزم ، وأل : مضاف إليه « بعدُ صفة » بعدُ : ظرف متعلق بمحذوف حال من مصحوب أل ، صفة : حال أخرى منه ، « يلزم » مضارع فاعله مستتر يعود على « أيها » والجملة فى محل رفع خبر المبتدإ « بالرفع » متعلق بمحذوف حال ثالثة من مصحوب أل :

يعنى أن هذا اللفظ وهو « أيها » يلزم مصحوب أل حال كونه بعده واقعًا صفة حال كونها مرفوعة .

(٢) فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٠ : ٣٢١ : « وإن كان مصحوب « أل » جامدًا محضا كـ « مررت بذلك الرجلِ » فهو عطف بيان لا نعت ، لأنه غير مشتق ولا مؤول =

واستشكله ابنُ عصفور بأنّ / البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبيَّن ، [٢٩١/ب]
والنعتُ لا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشيءُ أعرفَ وغير أعرف .

وأجاب بأنه إذا قُدِّر بيانا قدرت « أل » فيه لتعريف الحضور ، فهو يفيد الجنسَ بذاته ، والحضورَ بدخول « أل » والإشارة إنما تدلّ على الحضور دون الجنس .

وإذا قُدِّر نعتا ، قُدِّرت « أل » فيه للعهد ، فالمعنى : مررتُ بهذا وهو الرجل المعهود بيننا ، فلا دلالة فيه على الحضور ، والإشارة تدل عليه فكانت أعرف .

قال : وهذا معنى كلام سيبويه(١) .

= بمشتق ، وأكثر المتأخرين يُقلِّد بعضُهم بعضًا فى أنه نعت ، ودعاهم إلى ذلك اعتقادُهم أن عطفَ البيان لا يكون متبوعُه أخصَّ منه ، وهو غير صحيح ، فإن عطف البيان يقصد به فى الجوامد من تكميل المتبوع ما يُقصد بالنعت فى المشتق وما جرى مجراه ، فلا يمتنع أن يكون متبوعُ عطف البيان أخصَّ منه ، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخصَّ من النعت ، وقد هُدِىَ أبو محمد بن السِّيد إلى الحق فى هذه المسألة ، فجعل ما تبع اسم الإشارة من « الرجل » ونحوه عطفَ بيان ، وكذا فعل ابن جنى ، حكاه أبو علىّ الشلوبين وهكذا ينبغى ، لأن اسم الجنس لا ينعت به » ا هـ .

(١) ينظر هذا الإشكال وجوابه فى شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٧/١ : ٢٩٨ آخر باب « عطف البيان » ونقله ابن هشام فى المغنى فى موضعين :
الموضع الأول : مبحث « أل » ٥١/١ ، والموضع الثانى : الباب الخامس ، الجهة السادسة ٥٧٠/٢ وفى هذا الموضع الثانى يقول : ومن الخطأ فى الثانى قول كثير من النحويين فى نحو : « مررتُ بهذا الرجلِ » إنّ الرجلَ نعتٌ » ثم أورد كلامَ ابن مالك السابق ، وأتبعه بكلام ابن عصفور ، ثم اعترض على ابن عصفور بقوله : « وفيما قاله نظر ؛ لأنَّ الذى يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتًا كـ « مررتُ بزيدٍ هذا » فأما نعتُ اسم الإشارة ، فليس ذلك معناه ، وإنما هو معنى ما قبله ، كيف يجعل معنى ما قبله تفسيرًا له ؟ » ا هـ .
وأقول : وقد يكون تسمية سيبويه له نعتا من باب التسامح ، كما سَمَّى التوكيد وعطفَ =

(**وَلَا تُوصَفُ** « **أَىٌّ** » و « **أَيَّةٌ** » **فِى هَذَا الْبَابِ**) المعقود للنداء (**إِلَّا بِمَا فِيهِ** « **أَلْ** ») من معرّف بها ، أو موصول ، فيقال : « يا أيُّها الرجل » و « يا أيتُها المرأةُ » و ﴿ **يَـٰأَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ** ﴾[1] و « **يَا أيتها الَّتِى قامت** » ولا يقال : « يا أيُّها الحارث » أو « الصَّعق » مما هى فيه للمح الأصل ، أو الغلبة[2] .

(**أَوْ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ**) العارى من كاف الخطاب[3] (**نَحْوُ** : « **يَا أَىُّ هَذَا الرَّجُلُ** ») ولا يجوز : « يَا أَىُّ هَذَاكَ الرَّجُلُ » خلافا لابن كَيْسَان[4] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَ « أَيُّهَذَ » « أَيُّهَا الَّذِى » وَرَدْ ‏ ‏ ‏ وَوَصْفُ « أَىٍّ » بِسِوَى هَذَا يُرَدُّ[5]

(**وَ**) القسمُ (**الثَّالِثُ** : **مَا يَجُوزُ رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ**) فالنصب إتباعًا لمحلّ المنادى ، والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل ، ومقتضى هذا التنزيل

= البيان صفةً ، قاله السهيلىّ ونقله عنه ابنُ هشام فى المغنى ٢/٥٧٠ .

(١) من الآية [٦] من سورة « الحجر » .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ /٣٣٩ : « والكلامُ الصحيح أن يُتَوصَّل إلى نداء ما فيه الألف واللام الجنسيتان بجعله صفةً لأىّ متلوةً بهاء التنبيه نحو : « يا أيُّها الرجلُ » ونبهت بجنسية الألف واللام على أنه لا يقال : ياأَيُّهَا العباس » ولا « يَا أيُّها الصّعق » لأنهما علمان ، والألف واللام مع الأول للمح الصفة ، ومع الثانى للغلبة » ا هـ .

(٣) قال الدنوشرى : « كأنَّ وجه اشتراط العُرُوّ من الكاف عدمُ توالى خطابين إذ المنادى متضمن له » ا هـ [حاشية يس ٢/ ١٧٥] .

(٤) ينظر ارتشاف الضَّرَب ٣/ ١٣٠ .

(٥) « أيُّهذَا » مبتدأ « أيُّها الذى » عطف عليه ، وسقط منه العاطف للضرورة « ورد » جملة خبر ووحد الفاعل إما لأن الكلام على حذف مضاف أى : لفظ أيهذا أو أيها الذى ورد ، أو هو من باب الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه أى : وأيهذا ورد وأيها الذى ورد « ووصف أىّ » مبتدأ ومضاف إليه « يُرَدّ » نائب الفاعل يعود إلى : (وصف أىّ بسوى هذا) ، والجملة خبر المبتدإ .

أن يكون حرف النداء هو الرافع للتابع ، بناءً على أن العاملَ فى التابع هو العاملُ فى المتبوع فى غير البدل ، وإلَّا ، فأين الرافع ، والقول بأن الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسنُ التخريج عليه .

والمخلِّصُ من ربقة هذا الإشكال ، أن يُحاوَل فى المنادَى المضموم أن يكون نائب فاعلٍ فى المعنى ، والتقدير : مدعُوٌّ زيدٌ[١] ، فرُفِع تابعُه بالحمل على ذلك[٢] .

(**وَهُوَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا : النَّعْتُ الْمُضَافُ الْمَقْرُونُ بِـ « أَلْ » نَحْوُ : « يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهِ** ») برفع « الحسن » ونصبِه ، على ما قررنا (**وَ**) النوع (**الثَّانِي : مَا كَانَ مُفْرَدًا مِنْ نَعْتٍ ، أَوْ بَيَانٍ ، أَوْ تَوْكِيدٍ ، أَوْ كَانَ مَعْطُوفًا مَقْرُونًا بِـ « أَلْ** ») فالنعتُ : (**نَحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنُ** ») بالرفع (**وَ « الْحَسَنَ** ») بالنصب (**وَ**) البيان ، نحو : (**« يَا غُلَامُ بِشْرٌ** ») بالرفع (**وَ « بِشْرًا** ») بالنصب (**وَ**) التوكيد ، نحو : (**« يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ** ») بالرفع (**وَ « أَجْمَعِينَ** ») بالنصب ، (**وَ**) [المعطوف المقرون بـ « أل » ، كقولك : « **يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ** »][٣] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ[٤] ....

---

(١) فى حاشية يس ١٧٦/٢ : « لو قال بدله : نودى زيدٌ ، مثلا ، لكان أولى وأظهر ، لأنه لا يظهر وجه الرفع بعد « مدعُوّ » إلا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرافع لمكتفى به » .

(٢) فى حاشية يس على التصريح ٢/ ١٧٦ : « فإن قلت : المنادى مفعول به ، وقد اعتبر نائبا عن الفاعل كما ذكر ، فلم لم يعتبر كل مفعول به نائبا عن الفاعل ويجوز الرفع فى تابعه ؟ قلنا : المحوج لملاحظة هذا الاعتبار سماعُ الرفع فى تابع المنادى ، دون سماعه فى تابع المفعول على الإطلاق ، فهى نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها ... » ا هـ .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ .

(٤) هذا الكلام يأتى عقب قول الناظم : =

وكما (**قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾**[١] **قَرَأَه السَّبْعَةُ بِالنصْبِ**) عطفا على محل الجبال (**وَاخْتَارَهُ « أَبُو عَمْرٍو »**) بن العلاء (**وَ « عِيسَى »** بن عُمر الثقفى ، ويونس ، والجَرْمىّ[٢] .

[٢٩٢/ ١] (**وَقُرِىءَ**) فى غير السبع (**بِالرَّفْعِ**)[٣] عطفا على لفظ « الجبال » (/ **وَاخْتَارَهُ الْخَلِيلُ ، وَسِيبَوَيْهِ**)[٤] والمازنىُّ[٥] ، (**وَقَدَّرُوا النَّصْبَ**) فى « الطير » (**عَلَى الْعَطْفِ عَلَى ﴿ فَضْلًا ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا ﴾**[٦]) والتقدير : وآتيناه الطيرَ ، وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين .

(**وَقَالَ الْمُبَرِّدُ : إِنْ كَانَتْ « أَلْ »**) فى المعطوف (**لِلتَّعْرِيفِ ، مِثْلُهَا فِى « الطَّيْرِ » فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ**) فى المعطوف (**أَوْ لِغَيْرِهِ**) وهى الزائدة (**مِثْلُهَا فى « الْيَسَعِ » فَالْمُخْتَارُ الرَّفْعُ**)[٧] .

= تَابِعَ ذِى الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ « أَلْ » أَلْزِمْهُ نَصْبًا ، كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ

فقوله : « وما سواه » أى : وما سوى المضاف المجرد من « أل » الواجب النصب ــ وهو : المضاف المقرون بأل ، والمفرد من نعت ، وبيان ، وتوكيد ، ونسق مقرون بأل ــ يجوز رفعه ونصبه .

(١) من الآية [١٠] من سورة « سبأ » .

(٢) فى المقتضب ٤ / ٢١٢ : « وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عُمَر الجرمُى فيختارون النصب وهى قراءة العامة » اهـ .

(٣) تنظر قراءة الرفع فى : المبسوط فى القراءات العشر لابن مهران ٣٦١ ، والنشر ٢/ ٣٤٩ ، والإتحاف ٢ /٣٨٢ : ٣٨٣ ، وغيث النفع ٢٠٨ ، والبحر المحيط ٧ /٢٦٣ .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٣٠٥ « بولاق » .

(٥) فى المقتضب ٤ / ٢١٢ : « أما الخليلُ وسيبويه والمازنُى فيختارون الرفع ، فيقولون « يا زيدُ والحارثُ أقبلا » وقرأ الأعرج : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ » اهـ .

(٦) من الآية [١٠] من سورة « سبأ » .

(٧) نَقَل هذا الكلامَ عن المبرد أيضا ، ابنُ يعيش فى شرح المفصل ٢/ ٣ ، والرضىُّ فى شرح =

وجه اختيار الرفع : مشاكلة الحركة ، وحكاية سيبويه أنه الأكثر[١] .

ووجه اختيار النصب : أن ما فيه « أل » لم يجز أن يلىَ حرف النداء ، فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ، ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا « الأعرج »[٢] بنصب « الطير » .

ووجه التفصيل : أن « أل » فى نحو « الْيَسَع » لم تفد تعريفًا ، فكأنها ليست فيه فـ « يا زيدُ وَالْيَسَعُ » مثل « يا زيد ويَسَعُ » — و « أل » فى « الطير » مؤثرةٌ تعريفًا وتركيبًا مّا ، فأشبه ما هى فيه المضافَ[٣] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ « أَلْ » مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى[٤]

= الكافية ١/١٣٩ وليس فى كلام المبرد فى المقتضب ٤ / ٢١٢ : ٢١٣ هذا التفصيل .

(١) قال سيبويه فى كتابه ١/٣٠٥ : « فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيدُ وَالنضْرُ ، وقرأ الأعرج ﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرُ** ﴾ فرفع » اهـ .

(٢) هو عبد الرحمن بن هُرْمز الأعرج أبو داود المدنىّ ، تابعىّ جليل ، أخذ القراءة عرضا عن أبى هريرة وابن عباس — رضى الله عنهم — رَوَى القراءة عنه عرضا نافع بن أبى نُعيم ، نزل إلى الإسكندرية فمات بها سنة سبع عشرة ومائة وقيل سنة تسع عشرة [غاية النهاية ١/٣٨١] .

(٣) قاله ابن يعيش فى شرح المفصل ٢ /٣ .

(٤) « وإن يكن » شرط وفعله ، « مصحوبَ أل » مصحوبَ : خبر يكن مقدم ، أل : مضاف إليه « ما » اسم موصول اسم يكن « نُسِقَا » فعل ماضٍ مبنىّ للمفعول ، والجملة صلة ، والألف للإطلاق « ففيه » الفاء واقعة فى جواب الشرط و « فيه » خبر مقدم « وجهان » مبتدأ مؤخر ، والجملة جواب الشرط « ورفعٌ » مبتدأ وسوغ الابتداء به — وهو نكرة — وقوعه فى معرض التقسيم « يُنْتَقَى » ماض مبنىّ للمفعول ، ونائب فاعله يعود على رفع ، والجملة خبر .

(وَ) القسم (**الرَّابِعُ : مَا يُعْطَى**) حال كونه (**تَابِعًا مَا يَسْتَحِقُّهُ إذا كَانَ مُنَادًى مُسْتَقِلًّا ، وَهُوَ الْبَدَلُ ، وَالْمَنْسُوقُ الْمُجَرَّدُ مِنْ « أَلْ »**) فيضمّ إن كان مفردًا ، وينصب إن كان مضافًا .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

.... وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا(١)

(**وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تِكْرَارِ الْعَامِلِ ، وَالْعَاطِفُ كَالنَّائِبِ عَنِ الْعَامِلِ ؛ تَقُولُ**) فى البدل المفرد (« **يَا زَيْدُ بِشْرُ** » **بِالضَّمِّ**) من غير تنوين ، كما تقول : « يَا بِشْرُ » (**وَكَذَلِكَ**) تقول فى المنسوق المجرَّد من « أل » (« **يَا زَيْدُ وَبِشْرُ** ») بالضم من غير تنوين ، كما تقول : « يَابِشْرُ » (**وَتَقُول**) فى البدل المضاف (« **يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللهِ** » **بِالنَّصْبِ**) كما تقول : « يَا أَبَا عبدِ الله » (**وَكَذَلِكَ**) فى المنسوق المضافِ المجرَّدِ من « أل » (« **يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللهِ** ») بالنصب ، كما تقول : « يَا أَبَا عَبدِ الله » .

(**وَهَكَذَا حُكْمُهُمَا**) أى : البدل ، والمنسوق المجرد(٢) من « أل » (**مَعَ الْمُنَادَى الْمَنْصُوبِ**) فيضمان إن كانا مفردين ، وينصبان إن كانا مضافين . .

تقول : « يا أبا عبدِ الله بشرُ » و « يا أبا عبد الله وبشرُ » بضمّ « بشر » فيهما .

و « يا عبدَ الله أخَا زيدٍ » و « يا عبدَ الله وأخَا زيدٍ » بنصب « الأخ » فيهما .

قال فى التسهيل : خلافا للمازنىّ والكوفيين فى تجويز « يا زيدُ وعَمْرًا »(٣) .

---

(١) « واجعلا » فعل أمر مؤكد بالنون المنقلبة ألفا « كمستقل » متعلق باجعل فى موضع المفعول الثانى له « نَسَقًا » مفعوله الأول « وبدلا » معطوف على نسقًا .

(٢) فى خ ٣ « المجردين » .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٠١ .

وقال فى شرح التسهيل : أجْرَوْا المنسوق العارى من « أل » مُجْرَى المقرون بها ، قال : وما رَأَوْه[1] غيرُ بعيد من الصحة ، إذا لم يُنْوَ إعادة « يا » فإنّ المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على اسمين ، كما يقصد أن يشتركا فى عامل واحد ــ انتهى[2] .

* * *

(الْفَصْلُ الرَّابِعُ

فِى الْمُنَادَى الْمُضَافِ لِلْيَاءِ) الدَّالَّةِ عَلَى الْمتَكَلِّمِ

(وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

أَحدها : مَا فِيهِ لُغَةٌ وَاحِدَةٌ وَهُوَ) المنادى (**الْمُعْتَلُّ**) بالألف ، أو الياء (**فَإِنَّ يَاءَهُ**) المضاف هو إليها (**وَاجِبَةُ الثُّبُوتِ / وَالْفَتْحِ ، نَحْو : « يَا فَتَاىَ » وَ « يَا قَاضِىَّ »**)[3] فلا يجوز حذفُها للإلباس ، ولا إسكانُها لئلا يلتقى ساكنان ، ولا تحريكها بالضمّ ، أو الكسر لثقلهما على الياء . [٢٩٢/ب]

---

(١) فى خ ٢ « رواه » .

(٢) شرح التسهيل ٤٠٢/٣ مع تصرف يسير فى العبارة ــ وقال ابن مالك بعد هذا ما نصه : « نحو : حسبتُ زيدًا وعمرًا حاضرين .. ويجوز عندى أن يعتبر فى البدل حالان : حالٌ يجعل فيها كمستقل وهو الكثير .. وحالٌ يُعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بأل فى عدم الصحة لتقدير حرف نداء قبله ، نحو : « يا تيم الرجال والنساء » وصحة هذه المسألة مترتبة على أن العامل فى المبدل منه عامل فى البدل » اهـ .

(٣) « قَاضِىَّ » منادى منصوب بفتحة مقدرة على الياء المدغمة فى ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليها ، ويلحق بالمعتل : المثنى ، وجمع المذكر السالم فعند الإضافة إلى ياء المتكلم تحذف نونهما ، وتدغم الياء الساكنة فى آخرهما ــ وهى علامة الإعراب فيهما ــ فى ياء المتكلم المبنية على الفتح فيقال : « يا عيْنَىَّ جودا بالدمع » و « يا مُكْرِمِىَّ أَقْبِلا » والمنادى فى كل منهما منصوب بالياء .

(وَ) القسم (**الثَّانِى : مَافِيهِ لُغَتَانِ ، وَهُوَ الْوَصْفُ الْمُشْبِهُ لِلْفِعْلِ**) المضارع ، فى كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (**فَإِنَّ يَاءَهُ ثَابِتَةٌ لَا غَيْرُ**) فإنها فى حكم الانفصال ، فلم تُمازج ما اتصلت به ، فليست كياء « قَاضٍ » (**وَهِىَ إِمَّا مَفْتُوحَةٌ ، أَوْ سَاكِنَةٌ ، نَحْو** : « **يَا مُكْرِمِى** » **وَ** « **يَا ضَارِبِى** ») وهل أصلها السكون أو الفتح ، قولان تقدما فى باب المضاف إلى ياء المتكلم(١) .

واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضى فإن إضافته محضة ، وفى يائه اللغات الست الآتية .

(وَ) القسم (**الثَّالِثُ : مَا فِيهِ سِتُّ لُغَاتٍ ، وَهِىَ مَا عَدَا ذَلِكَ**) المتقدم من القسمين (**وَلَيْسَ** « **أَبًا** » **وَلَا** « **أُمًّا** » **نَحْو** « **يَا غُلَامِى** » **فَالْأَكْثَرُ**) فيه (**حَذْفُ الْيَاءِ ، وَالِاكْتِفَاءُ بالكَسْرَةِ ، نَحْو** ﴿ **يَـٰعِبَادِ فَاتَّقُونِ** ﴾(٢)) أُجرِىَ المنفصلُ من كلمتين(٣) مُجْرَى المتصل فى كلمة واحدة(٤) ، نحو ﴿ **وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ** ﴾(٥) .

---

(١) ونصّ كلامه : (ويجوز فتح الياء وإسكانها) واختلف فى أيهما أصل ، فقيل : الفتح ، وقيل : الإسكان ويُجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول ، لأنه أصل كل مبنىّ ، والياء مبنية ، والفتح أصلٌ ثانٍ ؛ لأنه أصل ما يُبنى وهو حرف واحد ، وعلى القولين الإسكان أكثر [الجزء الثالث من هذا التحقيق ص ٢٣٩ : ٢٤٠ .

(٢) من الآية [١٦] من سورة « الزُّمَر » .

(٣) هما : « عباد » و « ياء المتكلم » .

(٤) هى : « يَسْرِ » وأصلها « يَسْرِى » .

(٥) الآية [٤] من سورة « الفجر » وفى زاد المسير ٨ / ٢٤٠ : ٢٤١ : « قرأ ابن كثير ، ويعقوب (يَسْرِى) بياء فى الوصل والوقف ، وافقهما فى الوصل نافع ، وأبو عمرو ــ وقرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائىّ (يَسْرِ) بغير ياء فى الوصل والوقف قال الفراء والزجاج : الاختيار حذفها لمشاكلتها لرؤوس الآيات ولاتّباع المصحف ــ وفى قوله عز وجل (وَالَّيْلِ إذا يَسْرِ) قولان : أحدهما : أن الفعل له ــ أى لليل ــ إذا يسرى ذاهبا ، أو مقبلا ــ والقول الثانى : أن الفعل لغيره ، والمعنى إذا يُسرى فيه ، كما يقال : ليل نائم ، أى يُنام فيه ، قاله الأخفش ، وابن قتيبة » ا هـ .

(**ثُمَّ ثُبُوتُهَا سَاكِنَةً**) على الأصل فى البناء (**نَحْوُ** ﴿ **يَا عِبَادِى لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ** ﴾[١] **أَوْ**) ثبوتُها (**مَفْتُوحَةً**) للتخفيف (**نَحْوُ** ﴿ **يَـٰعِبَادِىَ الَّذِينَ أَسْرَفُواْ** ﴾)[٢] .

وإنما كان السكون والفتح فى مرتبة واحدة ، نظرًا إلى اختلافهم فى أصل وضعها كما تقدم .

(**ثُمَّ قَلْبُ الْكَسْرَةِ فَتْحَةً ، وَ**) قلبُ (**الْيَاءِ أَلِفًا**) لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأنَّ الألف أخفّ من الياء (**نَحْوُ** ﴿ **يَـٰحَسْرَتَىٰ** ﴾)[٣] والأصل : يا حَسْرَتِى ، بكسر التاء ، وفتح الياء[٤] ، ثم قيل : يا حَسْرَتَىَ ، بفتحهما ، ثم قيل : يا حسرتَا ، بقلب الياء ألفا (**وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ**) والفارسىُّ ، والمازنىُّ[٥] (**حَذْفَ الْأَلِفِ**) المنقلبة عن الياء ، (**وَالِاجْتِزَاءَ بِالْفَتْحَةِ**) عنها ، فتقول : « يَا حَسْرَةَ » (**كَقَوْلِهِ**) : .

٣٤٨ وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّى (**بِلَهْفَ،وَلَابِلَيْتَ ، وَلَالَوَانِّى**)[٦]

---

(١) من الآية [٦٨] من سورة « الزخرف » . [ينظر كتاب السبعة ص ٥٨٩]

(٢) من الآية [٥٣] من سورة « الزُّمَر » . [ينظر كتاب السبعة ص ٥٦٣]

(٣) من الآية [٥٦] من سورة « الزُّمر » و « حَسْرَتَىٰ » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا منع منها حركة المناسبة وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه فى محل جرّ .

(٤) فى خ ٢ « التاء » خطأ من الناسخ .

(٥) فى الارتشاف ٥٣٨/٢ : « وأجاز الأخفش والمازنىُّ ، والفارسىُّ حذفَ الألف المنقلبة عن الياء ، والاجتزاء بالفتحة عنها ، فتقول : يا غلامَ ، تريد : يا غلامًا ، وقاسوا ذلك ومنعه الأكثرون » .

(٦) هذا البيت من الوافر ورد غير منسوب فى الشيرازيات ٤٥ ظ ، والخصائص ٣/ ١٣٥ ، المحتسب ١ / ٢٧٧ ، ٣٢٣ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٧٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٠/٢ ، والإنصاف ٣٩٠/١ ، والعينى ٤/ ٢٤٨ ، والهمع ٥٤/٢ ، والأشمونى =

فالباء فى « بلهفَ » متعلقة بـ « راجع » ومجرورها قول محذوف (**أَصْلُهُ بِقَوْلِي**) و « لهفَ » منادى ، سقط منه حرفُ النداء ، والأصل : (**يَالَهْفَا**) فحذفتِ الألفُ المنقلبة عن ياء المتكلم ، اجتزاءً بالفتحة .

والمعنى : ولستُ راجعًا ما فات منى بقولى : يا لَهَفِى ، ولا بقولى : يا ليتنِى فعلتُه ، ولا بقولى : لو أنى فعلتُ ، والحاصل : أنّ ما فات لا يعود بكلمة التلَهُّف ، ولا بكلمة التمنى ، ولا بكلمة « لو » .

(**وَمِنْهُمْ مَنْ**) يحذف الياءَ ، و (**يَكْتَفِى مِنَ الْإِضَافَةِ بِنِيَّتِهَا ، وَيَضُمَّ الاسْمَ**) المضاف إليه (**كَمَا تُضَمُّ الْمُفْرَدَاتُ**) فى غير الإضافة .

(**وَإِنَّمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ**) الضمّ (**فِيمَا يَكْثُرُ فِيهِ أَنْ لَا يُنَادَى إِلَّا مُضَافًا**) كالأمِّ ، والأبِ ، والرَّبِّ ، حملا للقليل على الكثير (**كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ** : « **يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِى** »)[1] ــ بضمّ الميم ــ حكاه يونس[2] ، (**وَقِرَاءَةِ آخَرَ** ﴿ **رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ** ﴾)[2] بضمّ « ربُّ » ؛ لأن « الأمَّ والرَّبَّ » الأكثر فيهما أن لا يناديا

= ٣ / ١٥٥ ، والخزانة ١/ ٦٣ ، واللسان « لهف » والدرر ٢/ ٦٩ .
ويروى : « فلست » ــ « بليت ولا بلهف » .
و « اللهف » الأسى والحزن ، وقيل : الأسى على شيء يفوتك بعد ما تشرف عليه .

(١) وفى كتاب سيبويه ١/ ٣١٦ : « وبعض العرب يقول : يا رَبُّ اغفر لى ، ويا قومُ لا تفعلوا » ا هـ .
وفى شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٢٣ « وحكى يونسُ عن بعض العرب : (يا أُمُّ لَا تَفعلى) وبعض العرب يقول : (يا ربُّ اغفر لى) و (يا قومُ لا تفعلوا) » ا هـ .

(٢) من الآية [٣٣] من سورة « يوسف ، ونسبت هذه القراءة فى شرح الكافية لابن مالك إلى بعض القراء دون تسمية ، ولم أجدها فى المحتسب لابن جنى ولكن الذى فيه فى الجزء الثانى ص ٦٩ قراءة مماثلة فى سورة الأنبياء آية ١١٢ قال : « ومن ذلك قراءة أبى جعفر ﴿ قُلْ رَبُّ احْكُمْ ﴾ بضم الباء ، والألف ساقطة ــ على أنه نداء مفرد » ا هـ

إلا مضافين للياء ، والأصل : « يا أُمِّى » و « يارَبِّى » ، فحذفت الياء تخفيفًا ، وبُنِيَا على الضمّ تشبيها بالنكرة المقصودة ، بخلاف « يا عَدُوِّى » فلا يجوز « يا عَدُوُّ » / [١/٢٩٣] بحذف الياء وضم الواو ، قال شارح اللُّباب[١] ؛ لأن نداءه مضافا للياء لم يكثر .

وظاهرُ كلامِ الموضح أنّ تعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة المنوية ، لا بالقصد والإقبال .

وقد صرَّح فى « النهاية »[٢] بالثانى فقال : جعلوه معرفة بالقصد ، وبَنَوْهُ على الضمِّ ، وهذه الضمة كهى فى « يا رجلُ » إذا قصدتَ رجلا بعينه ـــ انتهى .

ولعل هذا هو الذى حمل الناظمَ على إسقاطه[٣] ، واقتصاره على خمس لغات فى قوله :

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ[٤] إنْ يُضَفْ لِـ« يَا » كَعَبْدِ ، عَبْدِى ، عَبْدَ ، عَبْدَا ، عَبْدِيَا

والأظهر أن تعريفه بالإضافة المنوية ، لأنهم جعلوه لغة فى المضاف إلى الياء ،

---

(١) وهو « نقره كار » فى كتابه : العباب فى شرح اللباب ص : ٥٩٩ « رسالة » .

(٢) يعنى ابن الخباز فى كتابه : « النهاية فى شرح الكفاية » [وينظر هذا النقل عن النهاية فى ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٩ باب الإضافة ـــ فصل : المضاف إلى ياء المتكلم .

(٣) أى : إسقاط نحو « يا غلامُ » بالضمّ ولكن هذه اللغة وردت فى سيبويه ١/ ٣١٦ : ٣١٧ والمقتضب ٤/ ٢٦٣ ، وشرح ابن عصفور على الجمل ٢/ ١٠٠ ، والنشر ٢/ ٣٢٥ .

(٤) أى : اجعل المنادى الصحيح الآخر ـــ إذا أضيف للياء ـــ ثم مثل بمثال واحد وأورد عليه اللغات الخمس فـ « عَبْدِ » مثال لما حذفت فيه الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها ، و « عَبْدِى » مثال لما ثبتت فيه الياء ساكنة وكسر ما قبلها ، و « عَبْدَ » مثال لما قلبت فيه الكسرة فتحة والياء ألفا وحذفت الألف واستغنى عنها بالفتحة و« عَبْدَا » مثال لما لبت فيه الكسرة فتحة ، والياء ألفا و لم تحذف هذه الألف ، و «عَبْدِىَ » مثال لما بقيت فيه الياء مفتوحة والألف فى « عَبْدِيَا » للإطلاق .

ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغةً فيه(١) .

(وَ) القسمُ (**الرَّابعُ : مَا فِيهِ عَشْرُ لُغَاتٍ ، وَهُوَ الْأَبُ وَالْأُمُّ ؛ فَفِيهِمَا مَعَ اللُّغَاتِ السِّتِّ**) المتقدمة أربعٌ أُخَرُ يأتى ذكرها .

وأفصح الست : حذف الياء وإبقاء الكسرة ، نحو : « يا أَبِ » و « يَا أُمِّ » ثم إثباتُ الياء ساكنة أو متحركة بالفتح ، نحو « يا أبى » و « يا أُمِّى » ثم قلبها ألفا ، نحو : « يَا أَبَا » و « يا أُمَّا » ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة نحو : « يا أَبَ » و « يا أُمَّ » بفتحهما ، وأقلُّها الضَّمُّ ، نحو : « يا أَبُ » و « يَاأُمُّ » بضمهما(٢) .

والأربعة الباقية (**أَنْ تُعَوِّضَ**) أنت (**تَاءَ التَّأْنِيثِ مِنْ ياءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَتَكْسِرَهَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ**) فى كلامهم ؛ لأن الكسر عوض من الكسر الذى كان يستحقه قبل ياء المتكلم ، وزال حين جاءت التاء ، إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحا .

---

(١) ورجح ابنُ مالك فى شرح التسهيل كونَ تعريفه بالإضافة المنوية بقوله : « ومن ورود المنادى المضاف إلى الياء مكتفيا بالنية ، قراءة بعض القراء : ﴿ ربُّ السِّجْنُ أَحبُّ إلىّ ﴾ وأصله : يا ربى ، فحذفت الياء ، ولذلك حَسُنَ حذف حرف النداء ؛ لأنه لو حذف حرف النداء والإضافة غير منوية لكان مثل قولهم : « افتد مخنوق » وهو قليل ، بخلاف الاستغناء بنية الإضافة عن المضاف إليه فإنه كثير ، والحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلّت نظائره ، وأيضا لو كان غير منوىّ الإضافة لكان فى الأصل صفة لـ « أىّ » ... وأسماء الله تعالى لا يوصف بها « أى » فتعين كون الأصل ياربى » اهـ . [شرح التسهيل ٣/ ٢٨٢ : ٢٨٣] .

(٢) ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ١٠٢ جعل مراتبَها فى الفصاحة على النحو التالى : أفصحها : يا غلامِ ويليه فى الفصاحة : يا غلامِىْ ، ثم يليه : يا غلامَا ، ويا غلامِىَ ، وأقلُّها : يا غلامُ . وقال عن لغة : يا غلامَ ـــ بالفتح [ص ١٠٠] : « وزعم أبو الحسن الأخفش أنه يجوز : يا غلامَ ، تجتزىء بالفتحة عن الألف وهذا خارج عن القياس ، ألا ترى أن الذى قال : يا غلامَا ، إنما آثر ألا يحذف ، فإذا حذف فقد تناقض » اهـ .

وتوجيه الفراء بأن الياء فى النية ، ردّه الزجّاجىُّ ؛ لأنه لا يقال : « يا أبتى »[١] .

(**أَوْ تَفْتَحَهَا وَهُوَ الْأَقْيَسُ**) لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح ، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل فى القياس .

وقيل : لأن الأصل « يا أبتَا » ويرده ما ردّ قول الفراء .

(**أَو تَضُمَّهَا على التَّشْبِيهِ بِنَحْوِ : ثُبَةٍ ، وَهِبَةٍ ، وَهُوَ شَاذٌّ**) حكى سيبويه عن الخليل أنه سَمِعَ « يَا أُمَّةُ » بالضّم[٢] ، وأجازه الفراء ، والنحاس[٣] ، ومنعه الزجاج[٤] (**وَقَدْ قُرِىءَ بِهِنَّ**) فبالكسر قرأ الجميع ، إلا ابنَ عامر[٥] ، وبالضم قرىء فى الشواذّ[٦] .

---

(١) الذى رأيته فى جمل الزجاجىّ ص ١٦٥ وفى شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٣ هو ذكر الخلاف بين النحويين والفراء فى الوقف على : يَا أَبتِ » فذهب الفراء إلى أن الوقف عليها بالتاء لأنها صارت عوضا فعوملت معاملة ما عُوِّضت منه ، فكما لا يجوز قلب الهاء إلى التاء فكذلك هذه . ومذهب غيره من النحويين أن الوقف عليها بالهاء لأنها علامة تأنيث على كلّ حال ، وإن كانت عوضا .. »ا هـ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٣١٧ .

(٣) ينظر معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٢ ، وشرح المرادى على الألفية ٣/ ٣١٩ .

(٤) فى معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٨٨ : ٩٠ « فى قوله : ﴿ **يَا أَبَتِ إِنِّى** ﴾ قراءاتان : يا أبتِ إنى ، ويا أبتَ إنى ، بالخفض والنصب ، وأجاز بعض أهل العربية ، يا أَبَةُ إنّى » ا هـ .

ثم وجه قراءة كسر التاء وفتحها ــ ثم قال : وأما « يا أَبَةُ إنى » بالرفع فلا يجوز إلّا على ضعف ، لأنّ الهاءَ هٰهنا جعلت بدلا من ياء الإضافة » ا هـ .

(٥) ينظر إتحاف فضلاء البشر [سورة يوسف] ٢/ ١٣٩ .

(٦) ينظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٨٨ .

(**وَرُبَّمَا جُمِعَ بَيْنَ التَّاءِ وَالْأَلِفِ ، فَقِيلَ : « يَا أَبَتَا » وَ « يَا أُمَّتَا »**) وعليه قوله : .

٨٤ م * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا *[1]

(**وَهُوَ**) جمع بين العوض والمعوض ، فهو (**كَقَوْله** : .

٤٣٦ م * أَقُول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ *[2]

وَسَبِيلُ ذَلِكَ الشِّعْرُ) .

وزعم ابنُ مالك أنّ الألف فى « يَا أَبَتَا » هى التى يوصل بها آخرُ المندوبِ ، والمنادى البعيدِ ، والمستغاث ، وأنها ليست بدلا من الياء[3] .

والأول قول ابن جنى[4] .

---

(١) هذا الرجز لرؤبة وقد مضى الاستشهاد به ، وهو الشاهد رقم [٨٤] من شواهد الشيخ خالد فى الجزء الثانى من هذا التحقيق ص ١٨ والغرض من ذكر هذا الشاهد هناك (عَسَاك) حين اتصلت « عسى » بالضمير المنصوب وأصبحت حرفا من أخوات « إنَّ » ـــ والغرض من ذكر الشاهد هنا هو قوله : « يا أبتا » فقد جمع فيه بين التاء والألف والتاء عوض من الياء التى قلبت ألفا ففيه جمع بين العوض والمعوض عنه .

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز لأبى خراش الهذلىّ ، وقد مضى الاستشهاد به قريبا وهو الشاهد رقم ٤٣٦ من هذا الجزء فى باب النداء ، والغرض من ذكر هذا الشاهد هنا ، التنظير لقول بعضهم « يا أبتا » فإن فى كل منهما جمعا بين العوض والمعوض عنه ففى : يا أبتا ، جمع فيه بين العوض وهى التاء والمعوض عنه وهو الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ـــ وفى « يا اللهم » جمع فيه بين العوض وهو الميم المشددة فى الآخر والمعوض عنه وهو « يا » .

(٣) ينظر لابن مالك شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٧ : ١٣٢٨ ، وعلَّل بقولِهِ : « وليست بدلا من ياء المتكلم كما هى فى ﴿ يَـٰحَسْرَتَىٰ ﴾ و ﴿ يَـٰأَسَفَىٰ ﴾ لأن ياء المتكلم لا تجامع هذه التاء فلا تجامع بدلَها » ا هـ .

(٤) ينظر الخصائص ٢/ ٩٦ ، والمحتسب ٢/ ٢٣٧ : ٢٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك =

وربما جمع بين التاء والياء فقيل : « يا أَبَتِى » و « يَا أُمَّتِى » وعليه قولُه :

أَيَا أَبَتِى لَازِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَـا لَنَاأَمَلٌ فِى الْعَيْشِ مَادُمْتَ عَائِشَا[1] ٣٣٠

وهو ضرورة ، خلافا لكثير من الكوفيين[2] . والأول أسهل من هذا ؛ لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء .

وربما قيل : « يَا أَبَاتِ » وعليه قوله :

.... كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبُ[3] ٣٣١

فقيل : أراد « يا أَبَتِ » ثم أشبع .

وقيل : أراد « يا أَبَتَا » ثم قلب[4] .

وقيل : أراد « يا أَبَا » على لغة القصر ، ثم قدّر إلحاق الياء ، وأبدل / منها التاء[5] . [٢٩٣/ب]

واقتصر فى النظم على قوله : .

وفى الندا « أَبَتِ » « أُمَّتِ » عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوضْ

= ٣/٤٠٧ وجوّز ابنُ الناظم فى شرح الألفية ص ٥٨٢ الأمرين ، أى : كونها عوضا عن الياء ، وكونها التى يوصل بها آخر المنادى المستغاث به والمندوب .

(١) هذا البيت من الطويل ، ورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠٧ ، والمساعد ٢/ ٥٢٢ ، والعينى ٤/ ٢٥١ على هامش الخزانة ، والأشمونى ٣/ ١٥٨ .
ويروى : « أيا أبتا » .

(٢) قاله العينى فى شرح شواهده ٤/ ٢٥١ وذيل الأشمونى ٣/ ١٥٨ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل لأبى أبىّ الحدرجان فى نوادر أبى زيد ص ٢٣٩ وصدره :
* تقول ابْنَتِى لَمَّا رَأَتْنِى شَاحِبًـا *
وورد البيت بلا نسبة فى الخصائص ١/ ٣٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠٧ ، والعينى ٤/ ٢٥٣ ، والهمع ٢/ ١٥٧ ، والدرر ٢/ ٢١٥ .

(٤) أى : قلبا مكانيا ، بوضع الألف موضع التاء .

(٥) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٤٠٧ « وقالوا فى : « يا أَبَا ، المقصور : يا أبات ، ومنه قول الشاعر : ثم أورد البيت الذى معنا وقال : ولو لم يعوض لقال : يا أباى ، كما يقال ، يا فتاى » ا هـ .

(**وَلَا يَجُوزُ تَعْوِيضُ تَاءِ التَّأْنِيثِ عَنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِلَّا فِي النِّدَاءِ**) خاصَّة (**فَلَا يَجُوزُ** « **جَاءَنِى أَبَتُ** » **وَلَا** « **رَأَيْتُ أُمَّتَ** ») ولا « مررتُ بأمَّتِ » .

(**وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّاءَ فِى** « **يَا أَبَتِ** » **وَ**« **يَا أَمَّتِ** » **عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ ، أَنَّهُمَا لَا يَكَادَانِ يَجْتَمِعَانِ**) عند البصريين ، وطائفة من الكوفيين .

(**وَ**) الدليل (**عَلَى أَنَّها لِلتَّأْنِيثِ ، أَنَّهُ يَجُوزُ إِبْدَالُهَا فِى الْوَقْفِ هَاءً**) عند جمهور البصريين ، وذهب الفراء إلى أنه يوقف بالتاء[١] ، وحجَّةُ البصريين : أنها تُشبه تاء « صَبَا قِلَة » وحجة الفراء : أنها عوض من حرف لا يتغير وقفا .

وقد وقف أبو عمرو بالتاء ، وهو رأس البصريين ، ورُسمت فى المصحف بالتاء ، ويجوز رسمها بالهاء[٢] .

* * *

(**فَصْلٌ : وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى الْيَاءِ**) نحو : « يَا غُلَامَ غُلَامِى » (**فَالْيَاءُ ثَابِتَةٌ لَا غَيْرُ**)[٣] .

---

(١) ينظر مذهب البصريين ومذهب الفراء فى الوقف على التاء فى الارتشاف ٣ / ١٣٧ .

(٢) « فائدة » : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة نحو « بُنَىّ » تصغير « ابن » فيقال : « يَا بُنَىِّ » و « يَا بُنَىَّ » بالكسر والفتح . فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارًا من توالى الياءات ، مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الثنتين ، وليس بعد اختيار الشىء إلا لزومه . والفتح على أن تكون ثانية ياءى « بُنَىّ » حذفت ثم أدغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت ؛ لأن أصلها الفتح كما فُتحت فى « يَدَىَّ » ونحوه .
[ينظر الأصول ١/ ٣٤٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٢٣ : ١٣٢٤] .

(٣) علل المبرد لبقاء الياء فى نحو « يا غلام غلامى » بقوله فى المقتضب ٤/ ٢٥٠ : « وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأنك إنما حذفت الأول كحذفك التنوين من « زيد » فكان « يا غلام » بمنزلة : « يا زيد » فإذا قلت « يا غلامَ زيدٍ » لم يكن فى « زيد » إلا إثبات النون ، لأنه ليس بمنادى ، فكذلك « يا غلامَ غلامى » ا هـ [وينظر سيبويه ١/ ٣١٨] .

ولا يجوزُ حذفُها لبُعدِها عن المنادَى ، وهى إما ساكنة ، أو مفتوحة (**كَقَوْلِكَ** : « **يَا ابْنَ أَخِى** » **وَ** « **يَا ابْنَ خَالِى**) و « ابنة خالى » و « يا بنت خالى » (**إِلَّا إِذَا كَانَ**) المنادَى (« **ابْنَ عَمّ** » **أَوِ** « **ابْنَ أُمَّ** ») أو « ابنة عمّ » أو « ابنة أمّ » أو « بنت عمّ » أو بنت أمّ » (**فَالْأَكْثَرُ**) حذف الياء ، و (**الاجْتِزَاءُ بِالْكَسْرَةِ عَنِ الْيَاءِ**) كقولك : « يا ابنَ عَمِّ » و « يا ابنَ أُمِّ » بكسر الميم فيهما .

ثم قال الزجاجىُّ : لا تركيبَ ، بل إضافتان[١] .

وقال فى الارتشاف ، نقلا عن أصحابه ؛ أنهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد ، وأنهم حذفوا الياءَ حذفَها من « خمسةَ عَشَرَ » إذا أضافوها للياء ، فليس إلَّا إضافة واحدة ـــ انتهى[٢] .

(**أَوْ أَنْ يُفْتَحَا**) ثم قيل : (**لِلتَّرْكِيبِ الْمَزْجِىِّ**) كقولك : « يا ابنَ عَمَّ » و « يا ابنَ أُمَّ » بفتح الميم فيهما ، وقيل : الأصل « عَمَّا » و « أُمَّا » بقلب الياء ألفا ، فحذفت الألف ، وبقيت الفتحة دليلا عليها ، والأول[٣] : قيل : هو مذهب سيبويه[٤] والبصريين[٥] .

---

(١) يعنى أن « ابن » مضاف إلى « أم » ـــ و « أم » مضاف إلى « الياء » .
ونصّ كلام الزجاجىّ فى الجمل ص ١٦٢ : « ومنهم من يقول : يا ابنَ أُمِّ ، ويا ابنَ عمِّ ، فيكسر ويحذف الياء » ا هـ وعبر أبو حيان عن مذهب الزجاجىّ هذا فقال فى الارتشاف ٣/ ١٣٧ : « وأما الكسر : فظاهر قول الزجاجىِّ وغيره ، أنه مما اجتُزِىء فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من « أمّ » بغير تركيب » ا هـ .

(٢) يعنى : كلامَ أبى حيان فى الارتشاف ٣/ ١٣٧ ولكن ليس فى نص أبى حيان : « فليس إلا إضافة واحدة » .

(٣) وهو فتحهما .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٣١٨ .

(٥) قال فى الارتشاف ١٣٦/٣ : ١٣٧ : « فأما الفتح فذهب سيبويه والبصريون إلى أنهما اسمان جُعلا اسما واحدًا مركبا كبعلبك ، وبنى على الفتح » ا هـ [وينظر المقتضب ٤/ ٢٥٢] . =

والثانى[١] ، قولُ الكسائىِّ ، والفراءِ ، وأبى عبيدة[٢] ، وحُكِىَ عن الأخفش[٣] .

(**وَقَدْ قُرِىءَ**) فى السبع (﴿ **قَالَ ابْنَ أُمَّ** ﴾[٤] **بِالْوَجْهَيْنِ**) الكسر ، والفتح[٥] .

وإليهما أشار الناظم بقوله : .

وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ[٦] ، وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّْ فى « يَا ابْنَ أُمَّ ، يَا ابْنَ عَمَّ ، لَا مَفَرّْ »[٧]

(وَ) العرب (**لَا يَكَادُونَ يُثْبِتُونَ الْيَاءَ ، وَلَا الْأَلِفَ**) فيهما (**إِلَّا فى الضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِه**) وهو أبو زبيد الطائىّ ، واسمه حَرْملةُ بنُ المنذر فى مرثية أخيه : .

= ويقال فى إعرابه : « ابنَ أمَّ » منادى مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب .

(١) وهو أن الأصل فيهما : عَمَّا ، وأُمَّا .

(٢) ذكر هذه الأقوال أبو حيان فى الارتشاف ٣/ ١٣٧ .

(٣) قاله الأشمونى ٣/ ١٥٧ .

ويجوز أن يكون فتح الميم من « عمّ » و « أمّ » إتباعا لفتحة النون فى « ابن » وموضع « أم » و « عمّ » خفض بالإضافة ـ ذكره السِّيرافى على هامش كتاب سيبويه ١/ ٣١٨ [وينظر شرح ابن يعيش ٢/ ١٢ : ١٣ .

(٤) من الآية [١٥٠] من سورة « الأعراف » .

وفى خ ٣ ﴿ قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ ﴾ وهى من الآية [٩٤] من سورة « طه » .

(٥) فى التذكرة فى القراءات لابن غلبون المتوفى سنة ٣٩٩ هـ ٢/ ٤٢٦ : « وقرأ ابنُ عامر ، وأبو بكر ، وحمزة والكسائىّ ﴿ **قَالَ ابْنَ أُمِّ** ﴾ [الأعراف ١٥٠] بكسر الميم ، وكذا فى طه [٩٤] وفتحهما فيهما الباقون » اهـ .

(٦) فى خ ٣ « والفتح والكسر » .

(٧) أى : فتح الميم وكسرها ، وحذف الياء مع الكسر ، والألف مع الفتح مستمرّ أى : مطرد فى نحو : يا ابن أم ويا ابن عم وأصلهما يا ابن أمِّى ويا ابن عمِّى .

٤٣٩ (يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي) أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيـدِ[١]

(وَقَوْلِهِ) وهو أبو النجم العجلىّ ، واسمُه الفضلُ بنُ قُدامة : .

٤٤٠ ــ (يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي)
وَانْمِي كَمَا يَنْمِي خِضَابُ الْأَشْجَعِ[٢]

---

(١) هذا البيت من الخفيف لأبى زبيد الطائى فى ديوانه ص ٤٨ وسيبويه ١/ ٣١٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٧٤ ، ١٣١ ، والعينى ٤/٢٢٢ ، والدرر ٢/ ٧٠ ــ وورد بلا نسبة فى المقتضب ٤/ ٢٥٠ والجمل للزجاجىّ ص ١٦١ ، وابن يعيش ٢/ ١٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ١٣٢٥ ، وأيضا شرحه على التسهيل ٣/ ٣٠٦ ، والهمع ٢/٥٤ ، والأشمونى ٣/ ١٥٧ ويروى : « أنت خليتنى » .
والبيت فى الديوان برواية لا شاهد فيها .
والمعنى : كنت لى ظهرا فتركنى موتُك أكابد شدائد الدهر وحدى . وصَغّر « شقيق » وقال : شُقَيِّق نفسى : دلالة على قربه من نفسه ، ولطف محله من قبله [الأعلم على هامش سيبويه ١/ ٣١٨] .
والشاهد فى : (يا ابن أُمِّى) من حيث أثبت الياء فى « أمّى » للضرورة الشعرية ــ وعند سيبويه أثبت الياء فى الأم ، والنفس لأنهما غير مناديين فجريا فى إثبات الياء مجرى الاسم المضاف إليه فى قولك : يا ابنَ زيدٍ فى إثبات التنوين [قاله الأعلم فى شرح شواهد سيبويه ١/ ٣١٨] .

(٢) بيتان من الرجز المشطور لأبى النجم العجلىّ من قصيدة مطلعها :
قَـدْ أَصْبَـحَتْ أُمُّ الْخِيَـارِ تَدَّعِـى
عَلَـيَّ ذَنْبًـا كُلُّـهُ لَـمْ أَصْنَـعِ
وأراد بابنة عمه زوجتَه أم الخيار ، و « الهجوع » النوم بالليل خاصة .
والبيت الأول وهو موضع الشاهد على رواية « عمَّا » بإبدال ياء المتكلم ألفا ، ورد منسوبا إلى أبى النجم أيضا فى نوادر أبى زيد ص ١٩ واللسان (عمّ) ١٥/ ٣١٩ ، والعينى ٤/ ٢٢٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٥٤٤ والخزانة ١/ ١٧٣ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٤/ ٢٥٢ ، والأصول ١/ ٣٤٢ ، والخصائص ١/ ٢٩٢ ، وابن يعيش ٢/ ١٢ : ١٣ ، والهمع ٢/ ٥٤ ، والأشمونى ٣/ ١٥٧ . =

ويُروى :

لَا يَخْرِقُ اللَّوْمُ حِجَابَ مَسْمَعِى[١]

* * *

= ويُروى : « يا بنتَ عمًّا » و « يا ابنَةَ عَمِّى » .

(١) وكانت أم الخيار تلومه على صلعه ، فقال لها : لو لم أصلع لشاب رأسى ، والشيب عند النساء قريب من الصلع فى الكراهية .

(هَذَا بَابٌ فِى ذِكْرِ أَسْمَاءٍ لَازَمَتِ النِّدَاءَ)

فلا تُستعمل فى غيره ، فلا تقع فاعلةً ، ولا مفعولة ، ولا مضافا إليها ، وهى كثيرة (**مِنْهَا** « **فُلُ** ») بضمتين (« **وَفُلَةُ** ») ــ بضم الفاء ــ وهما عند سيبويه كناية عن نكرة مَنْ يعقل مِنْ جنس الإنسان فـ « فُلُ » (/ **بِمَعْنَى** : **رَجُلٍ** ، **وَ**) « فُلَةُ » بمعنى : (**امْرَأةٍ**[١] ، **وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ** ، **وَجَمَاعَةٌ**) منهم ابنُ عصفور ، وابن العلج : فُلُ وفُلَةُ » كنايةٌ عن عَلَمِ من يعقل ، فـ « فُلُ » (**بِمَعْنَى** : **زَيْدٍ** ، **وَ**) « فُلَةُ » بمعنى (**هِنْدٍ** ، **وَنَحْوِهِمَا**) من أعلام الأناسىّ[٢] . [٢٩٤/أ]

و لم يذكر ابنُ مالك ذلك صريحًا ؛ وإنما لزم من قوله : ويقال « يا فُلُ » للرجل و « يا فُلَةُ » للمرأة ، بمعنى : يا فلان ، ويا فلانة[٣] ــ فظاهره أن « فُلُ وفُلَة » كناية عن عَلَمِ من يعقل ؛ لأنه جعلهما بمعنى : فلان ، وفلانة ، وهما كنايتان عن عَلَم مَنْ يعقل ــ قاله المرادىُّ[٤] .

(وَ) ما قاله ابنُ مالك (**هُوَ**) والجماعة (**وَهَمٌ**) ــ بفتح الهاء ــ مصدر « وَهِمَ » بالكسر إذا غَلط ــ (**وَإِنَّمَا ذَلِكَ**) الذى هو (**بِمَعْنَى** :) زيد ، وهند (**فُلَانٌ** ، **وفُلَانَةٌ**) لا « فُلُ » و « فُلَةُ » .

---

(١) فى سيبويه ١/ ٣٣٣ « وأمّا قول العرب يا فُلُ أقبل ؛ فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت فى غير النداء ولكنهم بَنَوْا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دَمٍ » ا هـ .

(٢) فى الارتشاف ٣/ ١٤٩ : « وَزَعْمُ الأستاذ أبى علىّ ، وابنِ عصفور ، وصاحبِ البسيط وابنِ مالك ، أن قولهم : « يا فُل » كناية عن عَلَمٍ كقولهم « يا فلان » وأنه لا يستعمل محذوفًا إلا فى النداء ، بمعزل عن كلام سيبويه ، وذلك أن قولَك (يا فُل ويا فُلة) ليسا كناية عن العَلَم ، بل هما كناية عن قولك : يا رجُل ، ويا امرأةُ و « فُلُ » مما حذف منه حرف بُنى على حرفين بمنزلة « دَمٍ » وليس أصله « فلانًا » ا هـ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/٤١٩ .

(٤) ينظر شرح الألفية للمرادىّ ٤/ ٥ .

والحق أنّ ما قاله ابنُ مالك مبنّى على أنّ أصل « فُل » و « فُلَة » فلان ، وفلانة ، وهو مذهب الكوفيين ، وقد صرَّح بذلك ، فلا وَهَمَ إلا على قول ابن عصفور ، فإنه لا يقول إن أصلهما « فلان وفلانة »[١] .

ومذهبُ سيبويه أنّ لامَ « فُل » ياءٌ محذوفة كـ « يدٍ » ومادته (ف ل ى)[٢] وتصغيره « فُلَىّ » إذا سُمِّىَ به .

ومذهبُ الكوفيين أن لامَه نونٌ ، وأصله : فلان ، ثم رُخِّم بحذف الألف والنون[٣] ، ومادته (ف ل ن) وتصغيره « فُلَيّن » .

ورُدَّ بأنه لو كان أصله فلانًا ؛ لقيل فى ترخيمه : « فُلَا » ولَمَا قيل فى التأنيث « فُلة » ولَمَا اختصَّ بالنداء كما أنّ « فلانًا » كذلك[٤] .

(وَأَمَّا قولُه) وهو أبو النجم العجلىّ : .

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِى بِالْهَوْجَلِ
٤٤١ ــ (فِى لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ[٥]

فَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ : هُوَ « فُلُ » الْخَاصُّ بِالنِّداءِ اسْتُعْمِلَ) فى غير النداء

---

(١) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ١٠٦ : « وأما « فُلُ » فهو كناية عن عَلَم ، ولا يستعمل أبدا إلا فى النداء ، إلا فى ضرورة شعر ... وتقول للمؤنث « يا فُلَةُ » ا هـ .

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٣٣٣ .

(٣) الارتشاف ٣/ ١٤٩ .

(٤) المصدر السابق ٣/ ١٥٠ .

(٥) بيتان من الرجز المشطور لأبى النجم العجلىّ ، الثانى منهما فى سيبويه ١/ ٣٣٣ ، واللسان (فلن) ١٧/ ٢٠١ ، والعينىّ ٤/ ٢٢٨ ، والخزانة ١/ ٤٠١ ، والدرر ١/ ١٥٤ ــ وبلا نسبة فى المقتضب ٤/ ٢٣٨ ، والأصول ١/ ٣٤٩ ، وأمالى ابن الشجرىّ ١٠١/٢ ، والمقرب ١/ ١٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٩ ، والارتشاف ١٤٩/٣ ، وابن عقيل ٢٥٤/٢ ، والهمع ١٧٧/١ ، والأشمونى ١٦١/٣ . =

(**مَجْرُورًا**) بـ « عن » (**لِلضَّرُورَةِ**)[١] وصرَّح بذلك فى النظم أيضا فقال :

.... وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ « فُلُ »[٢]

وليس كذلك (**وَالصَّوَابُ أَنَّ أَصْلَ**) « فُلُ » (**هَذَا**) المجرور بـ « عن » (**فُلَانٌ** » **وَأَنَّهُ حُذِفَ مِنْهُ الْأَلِفُ وَالنُّونُ**)[٣] والتقدير : أمسك فلانًا عن فلانٍ ، أى : عن ذكره .

فى « لَجَّة » ـــ بفتح اللام ـــ أى : اختلاط الأصوات .

وليس حذف الألف والنون منه للترخيم ، وإنما هو (**لِلضَّرُورَةِ** ، **كَقَوْلِه**) وهو لبيد :

٤٤٢ (**دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ**) فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فالسُّوبَانِ[٤]

(**أَىْ : دَرَسَ الْمَنَازِلَ**) فحذف الزاىَ واللامَ ضرورة .

و « درس » عفا ، و « مُتالع » ـــ بضم الميم وبالتاء المثناة فوق ـــ اسم موضع ، وقيل : جبل ، وكذلك « أبان » ـــ بالموحدة ، و «الْحَبْس » ـــ بفتح الحاء المهملة ،

= و« الهوجل » المفازة الواسعة التى لا أعلام بها ، « لَجَّة » جلبة واختلاط أصوات .

(١) ونص كلامه فى التسهيل ٣/ ١٤٩ : « يقال فى النداء : يا فُلُ ، للرجل ، ويا فُلَةُ ، للمرأة ، بمعنى : يا فلانُ ويافلانة ، وهما الأصل ، ولا يستعملان منقوصين فى غير النداء إلا فى ضرورة كقول الراجز :

* فى لجة أمسك فلانا عن فُـلِ * اهـ

(٢) أى : ويجوز جرُّ « فُلِ » فى الشعر للضرورة ، مع أنها مختصة بالنداء .
« فى الشعر » متعلق بجُرَّ ، « فُلُ » نائب فاعل جُرَّ .

(٣) قاله سيبويه فى كتابه ١/ ٣٣٣ ـــ وينظر شرح الأعلم هامش هذه الصفحة فقد أورد تقديرين ، أحدهما : أن يكون أراد عن فلان ، فحذف النون للترخيم فى غير النداء ، ثم حذف الألف لزيادتها ـــ والآخر : أن يكون نقله محذوفا من قولهم : يا فُلُ ضرورة .

(٤) هذا البيت من الكامل للبيد فى ديوانه ص ١٣٨ ، واللسان (أين » ١٦/ ١٤٢ ، وشرح شواهد الشافية ٣٩٧ ، والعينى ٤/ ٢٤٦ ، والدرر ٢/ ٢٥٨ ، وبلا نسبة فى الهمع ١٥٦/٢ ، والأشمونى ٣/ ١٦١ .

وإسكان الموحدة ، وفى آخره سين مهملة ــ و « السُّوبان » ــ بضم السين المهملة وسكون الواو ، وبالباء الموحدة ، وفى آخره نون ــ أسماء مواضع .

(**وَمِنْهَا « لُؤْمَانُ » ــ بِضَمِّ أَوَّلِهِ ، وَهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ ثَانِيَةٍ ــ بِمَعْنَى : كَثِيرِ اللُّؤْمِ**) والخُبْث وَ « **نَوْمَانُ** »(١) ــ بفتح أَوَّلِهِ ، وَوَاوٍ سَاكِنَةٍ ثانِيَةٍ ــ بِمَعْنَى : كَثِيرِ النَّوْمِ) ولا يُقاس عليهما ، وهذا معنى قول الناظم .

وَ « فُلُ » بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا « لُؤْمَانُ » نَوْمَانُ » كَذَا(٢)....

(وَ) منها (**فُعَلُ**) ــ بضم الفاء ، وفتح العين ــ المعدول عن « فَاعِل » (**كَـ « غُدَرُ »**) بالغين المعجمة (**وَ « فُسَقُ »**(٣) **سَبًّا لِلْمُذَكَّرِ**) بمعنى : يا غادرُ ، ويا فاسقُ .

(**وَاخْتَارَ ابنُ عُصْفُورٍ كَوْنَهُ قِيَاسِيًّا**) فيقاس عليه ما أشبهه(٤) .

(وَ) اختار (**ابنُ مَالِكٍ كَوْنَهُ سَمَاعِيًّا**)(٥) وإلى ذلك أشار فى النظم بقوله :

[٢٩٤/ب] وَشَاعَ فِى سَبِّ الذّكُورِ/« فُعَلُ » وَلَا تَقِسْ(٦) ....

---

(١) فى سيبويه ١/ ٣١١ « ومن هذا النحو أسماء اختُصّ بها الاسم المنادى ، لا يجوز منها شيء فى غير النداء ، نحو : يا نَوْمانُ ، ويا هَناهُ ، ويا فُلُ » ا هـ .

(٢) « فُلُ » مبتدأ « بعضُ » خبر « ما » اسم موصول مضاف إليه ، « يُخَصّ » مضارع مبنىّ للمفعول ، ونائب الفاعل يعود على « ما » والجملة صلة « بالندا » متعلق بيُخَصّ « لؤمانُ » مبتدأ « نومانُ » معطوف عليه بتقدير عاطف « كذا » متعلق بمحذوف خبر .

(٣) فى سيبويه ٢/ ٣٦ « هذا باب ما جاء معدولا عن حَدِّه من المؤنث ، كما جاء المذكر معدولا عن حده ، نحو : فُسَق ، ولُكَع ، وعُمَر ، وزُفَر ، وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث فقد يجىء هذا المعدول اسما للفعل واسما للوصف المنادى المؤنث كما كان فُسَق ونَحْوُه للمذكر » اهـ .

(٤) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ١٠٧/٢ « والمقيس فى الباب هو ما عُدِل فى النداء عن فَعَالِ ، أو فُعَل ، أو مَفْعَلان » ا هـ .

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٤١٩ .

(٦) « فُعَلُ » فاعل شاع .

(وَ) منها (« **فَعَالِ** ») ـــ بفتح الفاء ، وكسر اللام ـــ المعدول عن « فَاعِلة » أو « فَعِيلة » (**كَـ** « **فَسَاقِ** » **وَ** « **خَبَاثِ** » **سَبًّا لِلْمُؤَنَّثِ**) بمعنى : يا فاسقة ، ويا خبيثة (**وَقَوْلِهِ**) وهو الحطيئة ، يهجو امرأته :

٤٤٣ أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثم آوِى (**إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ**)(١)

فـ « قعيدتُه » مبتدأ ، و « لَكَاعِ » خبره (**فَاسْتَعْمَلَهُ**) فى غير النداء (**خَبَرًا ضَرُورَةً**) وقيل لا ضرورة ، والخبر قولٌ محذوف ، والتقدر : **قعيدته يقال لها يا لكاع** ، فحذف الخبر ، وحرف النداء .

و « قعيدة الرجل » امرأته ، سميت بذلك للزومها البيت ـــ ومعنى « لَكَاعِ » : خسيسة .

(**وَيَنْقَاسُ**) « فَعَالِ » (**هَذَا**) الذى هو(٢) سَبٌّ للمؤنث (**وَ** « **فَعَالِ** » **بِمَعْنَى الْأَمْرِ** ، **كَـ** « **نَزَالِ** ») / بمعنى « انْزِل » ، و « تَرَاكِ » بمعنى « اتْرُكْ » (**مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثُلَاثِىٍّ**) مجرَّد (**تَامٍّ** ، **مُتَصَرِّفٍ**) تصرُّفًا كاملًا . [٢٩٥/أ]

(**فَخَرَجَ نَحو** « **دَحْرَجَ** ») لأنه رباعىٌّ ، وشذَّ « دَرَاكِ » من « أَدْرَكَ » (**وَ**) خرج نحو (« **كَانَ** ») لأنه ناقصٌ (**وَ**) خرج نحو (« **نِعْمَ** » **وَ** « **بِئْسَ** ») لأنهما جامدان .

وخرج نحو « يَذَر » و « يَدَع » لأنهما ناقصا التصرف .

---

(١) هذا البيت من الوافر للحطيئة فى ديوانه ١٢٠ ، والكامل ٣٣٩ ، ٧٢٦ ، ١٢٣١ ، وابن يعيش ٤/ ٥٧ والعينى ١/ ٤٧٣ ، ٤/ ٢٢٩ ، والخزانة ١/ ٤٠٨ ، والدرر ١/ ٥٥ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٤/ ٢٣٨ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢/ ١٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢٠ ، وشذور الذهب ٩٢ ، والهمع ١/ ٨٢ ، والأشمونى ٣/ ١٦٠ أما فى اللسان (لكع) فَنُسِب لأبى غريب النصرى .

(٢) ساقطة من خ ٢ .

هذا مذهب سيبويه[١] .

(وَ) خالفه (**الْمُبَرِّدُ**) فى البابين[٢] فقال : لا يقال منهما إلا ما سُمِع ، و (**لَا يَقِيسُ فِيهِمَا**)[٣] .

والأول أصحّ ، وإليه أشار فى النظم بقوله :

.... وَاطَّرَدَا[٤]

فِى سَبِّ الْأُنْثَى وَزْنُ « يَا خَبَاثِ وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الـثُّلَاثِ[٥]

* * *

(١) فى سيبويه ٢/ ٤١ « واعلم أن « فَعَالِ » جائزة من كلّ ما كان على بناء « فَعَل » أو « فَعُل » أو « فَعِل » ولا يجوز من « أَفْعَلْتُ » لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئا فتجيزَه فيما سمعتَ ولا تجاوِزَه ، فمن ذلك قَرْقَارِ وَعَرْعَارِ » ا هـ .
وفيه أيضا ٢/ ٤٢ « و « فَعَالِ » ليس بمطرد فى الصفات نحو حَلَاقِ ، ولا فى مصدر نحو فجارِ ، وإنما يطرد هذا الباب فى النداء وفى الأمر » ا هـ .

(٢) أى : فَعَال فى سبّ المؤنث ، وفَعَالِ بمعنى الأمر .

(٣) فى المقتضب ٣/ ٣٦٨ : ٣٧٥ حديث طويل عن « فَعَالِ » المعدول و لم يُشر إلى القياسية أو عدمها .

(٤ ، ٥) « اطَّرَدَا » اطَّرَدَ : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، أى أنه ينقاس فى النداء استعمال فَعَالِ فى ذمّ الأنثى وسَبِّها من كل فعل ثلاثىّ نحو يا خباث ، وكذلك ينقاس استعمال فَعَالِ من كل فعل ثلاثىّ للدلالة على الأمر نحو نَزَالِ بمعنى انْزِلْ .
وإنما ذكر الأمر الذى على وزن فَعَالِ هنا وإن لم يكن من الباب ؛ لاشتراكه مع فَعَالِ الذى هو لِسَبِّ الأنثى فى الاطراد .

(/ هَذَا بَابُ الاسْتِغَاثَةِ) [٢٩٥/ب]

وهى نداء مَنْ يُخَلِّص مِنْ شدَّة ، أو يُعِينُ على مشقَّة .

(**إذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى ، وَجبَ كَوْنُ الْحَرْفِ**) الذى يُنَادِى به المستغيثُ (**يَا**) لأنها أُمّ حروف النداء (وَ) وجب (**كَوْنُهَا مَذْكُورَةً**) لأنّ الغرضَ من ذكرها إطالةُ الصوتِ كما تقدم ، والحذف مُنَافٍ لذلك (**وَغَلَبَ**) فى المنادَى المستغاث (**جَرُّهُ بِلَامٍ وَاجِبَةِ الْفَتْحِ**) لأنه واقع موقع المضمر ، ولام الجرِّ تُفْتَح معه .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا[1] ....

(**كَقَوْلِ عُمَرَ ـــ رَضِىَ اللهُ عَنْهُ ـــ « يا لَلّهِ**) للمسلمين »[2] (**وَقَوْلِ الشَّاعِرِ** : .

٤٤٤ **يَالَقَوْمِى وَيَالَأَمْثَالِ قَوْمِى**) لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فى ازْدِيَـادِ[3]

---

(١) « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « استغيث » فعل ماضٍ مبنّى للمفعول وهو فعل الشرط « اسمٌ » نائب فاعله « منادى » نعت لاسم « خُفِضَا » الجملة جواب الشرط والألف للإطلاق « باللام » متعلق به ، « مفتوحا » حال من اللام .

(٢) قاله عمر ـــ رضى الله عنه ـــ لما طعنه العلج فيروز لعنه الله [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠٩] .

(٣) هذا البيت من الخفيف ، لم ينسب لقائل ، ورد فى العينى ٤/ ٢٥٦ ، والأشمونى ٣/ ١٦٤ يعنى : أستغيث بقومى وبأمثالهم فى النجدة والشجاعة ، ليمنعونى من قوم يزدادون عُلوًّا واستكبارًا علىّ .
والشاهد فيه : جرّ المستغاث به فى (يا لَقومى ، ويا لَأمثالِ قومى) بلام واجبة الفتح .

(**إِلَّا إِنْ كَانَ**) المستغاثُ « ياء المتكلم » نحو : « يَالِى » **أَوْ** (**مَعْطُوفًا**) على مستغاثٍ (**وَلَمْ تُعَدْ مَعَهُ** « **يَا** » **فَتُكْسَرُ**) اللامُ ، نحو : « يَالَزيدٍ وَلِعَمْرٍو لِلْمِسلمينَ » فإن أُعيدت معه « يا » فتحت اللامُ ، نحو : « يالَزيدٍ ويَالَعمرٍو لِلْمِسلمِينَ » وعليه البيت السابق[١] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ « يَا » وَفِى سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا[٢]

(**وَلَامُ الْمُسْتَغَاثِ**) له (**مَكْسُورَةٌ دَائِمًا**) على الأصل (**كَقَوْلِهِ**) وهو عُمَر ـــ رضى الله عنه ـــ (« **يَا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ** ») بكسر لام « لِلمسلمين » (**وَقَوْلِ الشَّاعِرِ**) : .

٤٤٥ ـــ يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ (**يا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ**)[٣]

---

(١) فقد أعيدت مع المعطوف « يا » فى قوله (ويالَأمثالِ قومى) فجاءت اللام مفتوحة .

(٢) « وافتح » فعل أمر ، ومفعوله محذوف أى : اللام « مَعَ » ظرف متعلق بمحذوف حال من ذلك المحذوف « المعطوفِ » مضاف إليه ، « يا » مفعول كررت الواقع فعلا للشرط والجواب محذوف يدل عليه ما قبله « وفى سوى » جار ومجرور متعلق بائتيا « ذلك » مضاف إليه والإشارة إلى المذكور فى البيتين « بالكسر » متعلق بائتيا أيضا « ائتيا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا ، والفاعل أنت .

(٣) هذا البيت من البسيط ورد غير منسوب لأحد فى المصادر التالية : المقتضب ٤/ ٢٥٦ ، والكامل ١٢٠٠ تحقيق الدالى ، والأصول ١ / ٣٥٣ ، والإيضاح ٢٥١ (عجزه فقط) والجمل ١٦٧ والحلل ٢٢٩ والمقرب ١/ ١٨٤ ، والعينى ٤/٢٥٧ ، والهمع ١/ ١٨٠ ، والأشمونى ٣/ ١٦٥ ، والخزانة ١/ ٢٩٦ .
وفى إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ١/ ٢٦٨ نسبه لأبى الأسود ثم قال : وينسب إلى أبى زبيد الطائىّ ـــ وردّه المحقق حيث لم يجده فى أى من ديوان أبى الأسود ، أو شعر أبى زبيد المطبوع .

بكسر لام العجب ، إلّا أنْ يكون المستغاثُ له ضميرًا غير ياء المتكلم فتُفتَح لامُه نحو : « يالَزيدٍ لَكَ » أو « له » .

ويجوز أن يكون المستغاث به وله ، ضميرين ، تقول : « يَا لَكَ لِي » تستغيث المخاطبَ لنفسك ، قاله فى النهاية[1] .

(**وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُبْتَدَأَ الْمُسْتَغَاثُ بِاللَّامِ ؛ فَالْأَكْثَرُ حِينَئِذٍ أَنْ يُخْتَمَ بِالْأَلِفِ**) عوضًا من اللام ، ومن ثَمَّ لا يجتمعان ، وإليه أشار بقوله :

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ[2] ....

(**كَقَوْلِهِ** :

٤٤٦ — يَا يَزِيدَا لِآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنًى) بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَـوَانِ[3]

فـ « يزيدا » مستغاث ، والألف فيه عوض من اللام ، و « لِآمل » — بكسر اللام — مستغاثٌ له ، وهو اسم فاعل « أمل » و « نَيْل » — بفتح النون — مصدر « نال » مفعول آمل ، و « العِزّ » مقابل الهوان ، و « الغِنَى » مقابل الفاقة ، والفاقة : الفقر ، والهَوان : الذُّل[4] .

(**وَقَدْ يَخْلُو**) المستغاثُ (**مِنْهُمَا**) أى : من اللام ، والألِف ، فيُعطَى ما يستحقه لو كان منادى غيرَ مستغاث ، كقولك ، « يَا زيدُ لعمرٍو » و (**كَقَوْلِهِ** : .

---

(١) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١ : ١٤٢ .

(٢) « ولامُ » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « استُغيث » الجملة صلة « ألف » مفعول عاقب ، وسكن على لغة ربيعة ، والجملة خبر المبتدإ .

(٣) هذا البيت من الخفيف ورد غير منسوب لقائل فى المغنى ٢/ ٣٧١ ، والعينى ٤/ ٢٦٢ .

(٤) يريد أن يقول : أستغيث بك يا يزيد ، وأدعوك لمن يطلب العزة بعد المذلة ، ويرجو الغنى بعد الفقر ، والثراء بعد الحاجة .

٤٤٧ ــ أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ) وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْـرِضُ لِلْأَرِيبِ[1]

فـ « أَلَا » حرف تنبيه واستفتاح ، و« قَومِ » مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة ، اجتزاء بالكسرة ، و« لِلْعجب » مستغاثٌ له ، و « الغفلات » عطف عليه ، و « الأريب » العالم بالأمور .

وَيجُوزُ نِدَاءُ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ ، فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُسْتَغَاثِ) من غير فرق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ[2]

وهو على قسمين :

أحدهما : أنْ يَرَى أمرًا عظيمًا فينادِىَ جنسَه (**كَقَوْلِهِمْ : « يَا لَلْمَاءِ » وَ « يَا لَلدَّوَاهِى » إذا تَعَجَّبوا مِنْ كَثْرَتِهِمَا**) .

والثانى : أنْ يرى أمرًا يستعظمه فينادَى من له نسبةٌ إليه ، ومُكنةٌ فيه ، نحو : « يا لَلْعلماءِ » ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف ، نحو قوله : .

[٢٩٦/ا] يَـا عَجَبَـا لِهَـذِهِ الْفَلِيقَـهْ هَلْ تُذْهِبَنَّ / الْقُوَبَاءَ الرِّيقَهْ[3] ٣٣٢

---

(١) هذا البيت من الوافر لم ينسب لقائل ، ينظر فى العينى ٤/ ٢٦٣ ، والأشمونى ٣/ ١٦٦ فـ « قومِ » مستغاث به منادى : منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة احتزاء بكسرة الميم ، ويجوز أن يكون مبنيا على الضم إذا قدر قطعه عن الإضافة .

(٢) « ومثلُه » خبر مقدم ، ومضاف إليه ، والضمير يعود على المستغاث « اسمٌ » مبتدأ مؤخر « ذو تعجب » ذو : صفة لاسم ، تعجب : مضاف إليه « ألِف » الجملة من الفعل المبنىّ للمفعول ونائب فاعله فى محلّ جرّ صفة لتَعَجُّب .

(٣) ينسب هذا الرجز لابن قنان فى : اللسان (قوب) ٢ / ١٨٧ ، وبلا نسبة فى المغنى ٢ / ٣٧٢ ــ الألف اللينة ــ على أن ألف « يا عجبَا » لمدّ الصوت فى المنادى المتعجب منه . =

وهذا البيت لأعرابىّ أصابته قوباءٌ ، فقيل له : اجعلْ عليها شيئًا من ريقك ، وتعهدها بذلك ، فإنها ستذهب ، فتعجب من ذلك .

و « الفَليقَة » الداهية .

وقد يخلو المتعجب منه من اللام والألف ، نحو : « يا عجبُ »[1] .

* * *

= وينظر : اللامات للزجاجى ٨٢ ، وإصلاح المنطق ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، والمنصف ٣/ ٦١ ، والمقصور والممدود للقالى ٤٢٤ ، والجمهرة ٣ / ١٥٤ ، ٢٠٩ ، ٤١١ ، وشرح شواهد الشافية ٣٩٩ .

ويُروى : « هل تَغلبنَّ » .

ويُستشهد أيضا بقوله : « القُوَبَاء » ـــ بضمّ القاف وفتح الواو وبالمدّ ، على وزن « فُعَلاء » ـــ من أوزان ألف التأنيث الممدودة ، و« قُوباء » ساكنة الواو للإلحاق بقرناس . ومثلها فى الإلحاق وزن « فِعْلاء » نحو : حِرْباء فالكلمات ذوات الألف الممدودة للإلحاق إنما ترد على هذين الوزنين (فُعْلاء ، وفِعَلاء) على الصحيح .

(١) وبذلك يتم شبه المتعجب منه بالمستغاث فى كل استعمالاته .





(هَذَا بَابُ النُّدْبَةِ)

ــ بضمّ النون ــ

(**حُكْمُ الْمَنْدُوبِ ــ وَهُوَ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ**) حقيقةً ، كقول جرير يندبُ عُمَرَ ابن عبد العزيز : .

٤٢٨ م * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا *[1]

أو حُكْمًا ، كقول عُمَرَ ــ رضى الله عنه ــ وقد أخبر بجدْب شديد أصاب قومًا من العرب : « وَاعُمَرَاه ، واعُمَرَاه » .

(**أَوِ الْمُتَوَجَّعُ مِنْهُ**) لكونه محلّ ألم كقول قيس العامرىّ[2]

٣٣٣ فَوَاكَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِن عَبَرَاتٍ مَالَهُنَّ فَنَاءُ[3]

أو لكونه سببَ ألمٍ ، كقول [ابن][4] قيس الرقيات : .

---

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية يَرْثى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، وقد تقدم ذكره فى أول باب النداء وهو الشاهد رقم ٤٢٨ من شواهد ابن هشام .
والشاهد فيه هنا قوله « يا عُمَرَا » فهذا تفجع حقيقىّ ، لأن جريرًا يَرْثى عُمَر بن عبد العزيز بعد موته .

(٢) وهو مجنون ليلى .

(٣) هذا البيت من الطويل لمجنون ليلى فى ديوانه ص ٤١ ، والأغانى ٢/ ٤٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٥٣٤ ، والارتشاف ٣/ ١٤٣ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة لابدّ منها .

تَبْكِيهُـم الدَّهْمَـاءُ مُعْوِلَـةً وَتَقُولُ سَلْمَى : وَارَزِيَّتِيَهْ[(١)] ٣٣٤

وكقول القائل : « وَامُصِيبَتَاه » ؛ لأنّ الرزية والمصيبة سبب الألم الذى حصل له .

وصورةُ المندوب ، صورةُ المنادَى المخاطب ، وليس بمنادًى ، ألا ترى أنك لا تريد منه أن يُجيبَك ويُقبلَ عليك ، ومن ثَمَّ منعوا فى النداء « يا غلامَك » لأن خطاب أحد الْمُسَمَّيَيْنِ يناقض خطاب الآخر ، ولا يُجمع بين خطابين .

وأجازوا فى الندبة « واغلامك »[(٢)] .

فلذلك قال : حكمُ المندوبِ (**حُكْمُ الْمُنَادَى**) وقال الناظم : .

مَالِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ[(٣)].. ....

(**فَيُضَمُّ**) إن كان مفردًا ، كما (**فِي نَحْو** : « **وَازَيْدُ** » **وَيُنْصَبُ**) إن كان

---

(١) البيت من الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيّات فى ديوانه ص ٩٩ ، وسيبويه ١/ ٣٢١ ، والعينى ٤/ ٢٧٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٤ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٤ / ٢٧٢ ، والارتشاف ٣/ ١٤٣ .
وفى البيت روايات : تبكيهم أسماء .. تبكيهم دهماء .. ـ وتقول سُعْدى ... وتقول ليلى ... ـ
والبيت من قصيدة رثى بها قوما من قريش قُتِلوا بالمدينة يوم الحرّة .
قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه المطبوعة على هامش طبعة بولاق ١/ ٣٢١ : « والشاهد فيه إدخال هاء السكت على المندوب لبيان الحركة فى الوقف ، بعد أن قدّر المندوب على غير حاله فى غير الندبة من حذف الزيادة التى تلحق آخره من قولك : وازيداه ، ونحوه ... والمُعْوِلَة : الباكية ، يقال : أعول الرجلُ ، وعول إذا بكى ، والاسم العويل ، ونصب « مُعْوِلة » على الحال المؤكدة ؛ لأن قوله : تبكيهم دالّ على أنها معولة ، فذكر عويلها توكيدًا » اهـ .

(٢) لأنه ليس فيه جمع بين خطابين .

(٣) « ما » اسم موصول ، مفعول أول لاجعل ، « للمنادى » متعلق بمحذوف صلة الموصول ، « لمندوبٍ » فى موضع المفعول الثانى لِاجْعَل .

مضافا ، كما (**فِى نَحْوِ** : « **وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ** ») أو مُطَوَّلا[١] ، كما فى نحو : « وَاضاربًا عُمَرًا » وإذا اضطُرَّ شاعرٌ إلى تنوينه جاز ضمُّه ونصبُه كقوله :

٣٣٥ ــ * وَافَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ[٢] *

(**إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَكِرَةً كَـ « رَجُلٍ »**) فلا يقال : « وارجلَاهُ » خلافا للرياشىّ[٣] ، مُدَّعيًا أنه جاء فى الحديث « وَاجَبَلَاه »[٤] فإن صحَّ فهو نادرٌ .

(**وَلَا**) معرَّفا (**مُبْهَمًا كَـ « أَىّ »**) والمضمرِ (**وَاسْمِ الْإِشارَةِ ، وَالْمَوْصُولِ**) فلا يقال : « واأَيُّهاه »[٥] ولا « واأَنْتَاه »[٦] ولا « وَاهَـٰذاه »[٧] ولا « وَامَنْ

---

(١) يعنى : شبيها بالمضاف ، وهو ما اتصل به شىء من تمام معناه .

(٢) بيت من الرجز المشطور لبعض بنى أسد فى الدرر اللوامع ١ / ١٤٨ ، ١٥٥ ، وورد بلا نسبة فى مجالس ثعلب ٥٤٢ ، والمقرَّب ١ / ١٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ /٤١٤ ، والمساعد ٢ /٥٣٦ وارتشاف الضرب ٣ / ١٤٥ ، والعينى ٤ / ٢٧٢ ، والهمع ١ / ١٧٢ ، ١٧٩ ، والأشمونى ٣ / ١٦٨ وبعد هذا البيت :

* أإبلِــي يَأْخُذُهــا كَــرَوَّسُ *

وكروّس : اسم رجل أغار على إبل النادب .

والشاهد فى قوله : « وافقعسًا » حيث نوَّنه ونصبه ، فهو شاهد على النصب ، وترك شاهد الضمّ لظهوره ، لأنه الأصل فى المندوب المفرد .

(٣) فى الارتشاف ٣ /١٤٣ : « وأجاز الرياشىُّ نُدبةَ اسم الجنس المفرد ، وجاء فى الأثر : « واجبلاه » ــ [وينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٣٦٢ مسألة : ٥١] .

(٤) لَفظٌ من حديث شريف أخرجه الترمذىّ فى أبواب « الجنائز » ــ ينظر : « تُحفة الأحْوذىّ » ٤/ ٨٤ حديث رقم ١٠٠٨ .

(٥) أى : فى ندبة « أىّ » و « ها » التنبيه جىء بها عوضا عما يضاف إليه « أىّ » وحذفت ألفُها لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة .

(٦) أى : فى ندبة « أنت » .

(٧) أى : فى ندبة اسم الإشارة « هذا » .

ذَهَباه »[١] ؛ لأنّ القصد من النُّدبة ، الإعلام بعظمة المصاب ؛ فلذلك لا يُندب إلا المعرفةُ السالمةُ من الإبهام ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

.... وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلَا مَا أُبْهِمَا[٢]

(**إِلَّا مَا**) كان موصولا غيرَ مبدوء بـ « أل » و (**صِلَتُهُ مَشْهُورَةٌ** ، **فَيُنْدَبُ**) عند الكوفيين خلافا للبصريين[٣] (**نَحْوُ** : « **وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ** ») فإنه فى شهرته (**بِمَنْزِلَةِ** « **وَاعَبْدَ الْمُطَّلِبَاهْ** ») وذلك شاذّ عند البصريين .

واتفق الجميع على منع نُدبة الموصول المبدوء بـ « أل » وإن اشتهرت صلتُه ، فلا يقال : « وَا الذى حَفَر بئرَ زمزماه » إذ لايُجمَع بين حرف الندبة و « أل » وبذلك **يُقَيَّد** قولُ النظم : .

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِى اشْتَهَرْ[٤] ....

---

(١) أى : فى ندبة « مَنْ ذَهَبَ » .

(٢) أى : ولا تُندب النكرة ، ولا يُندب المعرَّفُ المبهم ـ [وفى سيبويه ١/ ٣٢٤ « لا تندب النكرة ، ولا المبهم »] .
« مَا » اسم موصول مبتدأ « نكِّر » فعل ماضٍ مبنّى للمفعول والجملة صلة « لم يُندب » الجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « ولا » الواو : عاطفة و « لا » نافية « ما » موصولة معطوفة على الضمير فى يندب ؛ لوجود الفصل بـ « لا » ـ « أُبْهِما » فعل ماضٍ مبنّى للمفعول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) ينظر هذا الخلاف فى الإنصاف المسألة [٥١] .

(٤) أى : ويندب الموصول الخالى من « أل » إذا اشتهر بالصلة ، وإنما قلنا : الخالى من « أل » لأن المندوب يساوى المنادى ـ فى غير ما نصّ عليه من أحكام تخصّ المندوب ـ ومن مساواة المنادى أنه لا يجمع فيه بين حرف الندبة و « أل » كما أن المنادى لا يجمع فيه بين حرف النداء و « أل » وقوله « بالذى » متعلق بالموصول لا بيندب « اشْتَهَر » الجملة صلة ، والعائد محذوف ، أى : به .

وتقدَّم الخلاف فى ندائه[١] .

وأصل « زمزم » : زمّم[٢] ، أبدلت الميم الثانية زايًا ، قاله فى الفردوس

(**إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ أَنْ يُخْتَمَ بِالْأَلِفِ**) إطالةً للصوت (**كَقَوْلِهِ**) وهو جرير :

٤٢٨ م (**وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا**)[٣]

وإلى ذلك / أشار الناظم بقوله : [٢٩٦/ب]

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ[٤] ....

وأما لحاقُها توابع المندوب ، فقال ابنُ الخباز فى النهاية : إنه لا خلاف فى جوازِ لحاقِها آخر الصفة إذا كانت « ابنًا » بين علمين ، نحو : « وازيدُ بنُ عَمْرَا » . وأما البدل ، والبيان[٥] ، والتوكيد ، فقياسُ قول سيبويه والخليل أنْ لا تلحقَ البيانَ والتوكيدَ ، وعندى أنها تدخل آخر البدل ، لأنه قائم مقام المبدل منه ، فتقول :

---

(١) يعنى : الاسم الموصول المحلى بأل ، ينظر ما تقدم من باب النداء ، [مسألة : ولا يجوز نداء ما فيه « أل »] فى هذا الجزء ص [٣٩] وما بعدها .

(٢) فى اللسان (زم م) ١٥/ ١٦٦ « وزمزم ــ بالفتح ــ بئر مكة قال ابن الأعرابى : هى زمزم ، وزمّم .. » اهـ .

(٣) صدره :

* حُمِّلْتَ أَمْرًا عظيما فاصْطَبَرْت لَهُ *

وقد سبق هذا البيت فى موضعين : أول باب النداء برقم ٤٢٨ ، وأول باب الندبة الذى نحن بصدده ــ والشاهد فيه هنا قوله : « يا عمرَا » حيث ختم بألف الندبة ، وثبوت هذه الألف دليل على أنه مندوب ؛ إذ لو كان منادى لَبناءُ على الضمّ ؛ لكونه عَلَمًا مفردًا .

(٤) « مُنتهى المندوبِ » منتهى : مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعد ، والمندوب : مضافٌ إليه ، « صِلْهُ » صل : فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بالألف » متعلق بصِلْ .

(٥) ساقطة من خ ٢ .

« واغلامَنا زيداه » ، وتدخل العطف النسقِىّ ، نحو : « وازيدُ[١] وَعَمْراه » انتهى[٢] .

وتدخل التوكيد اللفظىّ كما تقدم من قول عُمَر : « وَاعُمَرَاه واعُمَراه »[٣] (**وَيُحْذَفُ لِهَذِهِ الْأَلِفِ مَا قَبْلَهَا : مِنْ أَلِفٍ ، نَحْوُ : « وَامُوسَاهْ »**)[٤] .

وإلى ذلك أشار الناظم : .

.... مَتْلُوُّهَا إنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ[٥]

وأجاز الكوفيون قياسًا قلبَ الْأَلِف ياءً ، فقالوا : « وَامُوسَيَاهْ »[٦] (**أَوْ**) **مِنْ**

---

(١) فى خ ٢ « وازيداه » .

(٢) يعنى : كلام ابن الخباز ـــ ينظر هذا النص فى ارتشاف الضَّرَب ٣/ ١٤٤ .
ولا يجيز الخليل ولا سيبويه أن تلحق ألف الندبة آخر نعت المندوب ، وأجاز ذلك يونس ، نحو : وازيد الظريفاه ، ويؤيد قولَ يونس قولُ بعض العرب : « وَاجُمْجُمَتَّى الشَّامِيَّتَيْنَاه » فلحقت فى « الشاميَّتيناه » وهو نعت مندوب [ينظر كتاب سيبويه ١/ ٣٢٣ : ٣٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٦ ، والإنصاف المسألة ٥٢ (هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة)] .

(٣) ينظر شرحِ التسهيل لابن مالك ٤١٦ .

(٤) فى حاشية يس على التصريح ٢/ ١٨٣ : « ينبغى أن يكون نحو « واموساه » مبنيا على فتحة مقدرة على الألف المحذوفة ، لا على السين ؛ لأنّ آخر الاسم إنما هو الألف ، والبناء كالإعراب من أحوال الآخر ، وليس المقدرُ الضمّ كما قال الشهابُ القاسمىّ ؛ لأن المندوب المختوم بالألف مبنىّ على الفتح كما تقدم » اهـ .

(٥) « مِتلوُّها » متلوّ : مبتدأ ، وهو مضاف و « ها » مضاف إليه « إن كان » شرط وفعله ، واسم كان مستتر فيها ، « مثلَها » مثلَ : خبر كان و « ها » مضاف إليه « حُذِف » ماضٍ مبنىّ للمفعول ونائب فاعله يعود على متلوّها ، والجملة خبر المبتدإ وجواب الشرط محذوف تدل عليه جملة الخبر .

(٦) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤٥ وعلى ما أجاز الكوفيون من قلب الألف ياء ، يَكون مبنيا =

(**تَنْوِينٍ**) ظاهرٍ ، أو مقدرٍ (**فِى**) آخر (**صِلَةٍ** ، **نَحْو** : « **وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ** ») بحذف التنوين من « زمزمٍ » فإنه منصرفٌ باعتبار أنه عَلَم على القليب ، وإن اعتُبِر أنه عَلَم على البئر فهو غير منصرف ، وفيه تنوين مقدَّر ، كما صرح به فى أوّل باب الإضافة[1] .

(**أَوْ**) تنوينٍ (**فِى مُضَافٍ إِلَيْهِ** ، **نَحْو** : « **وَاغُلَامَ زَيْدَاهْ** » **أَوْ فِى**) عَلَمٍ **مَحْكِىٍّ** ، **نَحْوُ** : « **واقَامَ زَيْدَاهْ** » **فِيمَنْ اسْمُهُ** « **قَامَ زَيْدٌ** ») .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِى بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ ، اوْ غَيْرِهَا[2].......

وأجاز الكوفيون حذفَ التنوين ، وإثباتَه مع فَتْحِه ، فيقولون : « وَاغلامَ زَيْدَنَاهْ » محافظة على بقاء ألف الندبة ، ومع كسره وقلب الألف ياء ، فيقولون : « واغلامَ زَيْدَنِيهْ » على أصل التقاء الساكنين .

وأجاز الفراء حذف التنوين مع بقاء الكسرة وقلب الألف ياء ، فيقول : « وَاغُلامَ زَيْدِيهْ »[3] .

ولا يُجيزُ البصريون إلا حذفَ التنوين لالتقاء الساكنين ، كما فى اجتماع الألفين .

(**وَ**) يحذف لهذه الألف ما قبلها (**مِنْ ضَمَّةٍ**) بنائية (**نَحْوُ** : « **وَازَيْدَاهْ** ») و « وَامُنْذَاهْ » فيمن اسمه « مُنْذُ » (**أَوْ كَسْرَةٍ**) إعرابية (**نَحْوُ** : « **وَاعَبْدَ الْمَلِكَاهْ**)

= على الفتحة الظاهرة على الياء .

(١) وذلك قوله : تَحْذِف من الاسم الذى تُريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر أو مقدر ... » [ينظر الجزء الثالث من هذا التحقيق أول الإضافة] .

(٢) « كذاك » خبر مقدم « تنوين » مبتدأ مؤخر « الذى » مضاف إليه « كَمَل » صلة الذى « به » متعلق بكمل ، « من صلةٍ » بيان للذى ، أو حال من المضاف « أو غيرها » معطوف على صلة ، غير مضاف و « ها » مضاف إليه .

(٣) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤٦ .

أو بنائية ، نحو : (« **وَاحَذَامَاهْ** ») لأن ما قبل الألف لا يكون مضموما ، ولا مكسورًا .

(**فَإِنْ أَوْقَعَ حَذْفُ الْكَسْرَةِ أَوِ الضَّمَّةِ فِى لَبْسٍ أُبْقِيَا ، وَجُعِلَتِ الْأَلِفُ يَاءً بَعْدَ الْكَسْرَةِ** ، **نَحْوُ** : « **وَاغُلَامَكِى** ») إذْ لوْ قيل : « وَاغُلامَكَا » الْتبس بالمذكّر (**وَوَاوًا بَعْدَ الضَّمَّةِ ، نَحْوُ** : « **وَاغُلَامَهُو** » **أَوْ** « **وَاغُلَامَكُمُو** ») إذْ لوْ قيل « وَاغُلَامَهَا » واغُلامكُمَا » التبس المذكر بالمؤنث فى الأولى ، والجمع بالمثنّى فى الثانية .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَـانِسَا إنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا[١]

(**وَلَكَ فِى الْوَقْفِ زِيَادَةُ هَاءِ السَّكْتِ بَعْدَ أَحْرُفِ**[٢] **الْمَدِّ**) الثلاثة ، توصلا إلى زيادة المدّ ، نحو : « وَازَيْدَاهْ » « وَاغُلَامَكِيهْ » « وَاغُلَامَكُمُوهْ » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ[٣] ....

فإن وَصَلْتَ حذفتَها ، إلا فى الضرورة ، فيجوز إثباتُها ، كقول المتنبى : .

---

(١) « والشكلَ » مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور وهو : أَوْلِه « حتمًا » مفعول مطلق لمحذوف ، أو حال من هاء أوله « مجانسًا » مفعول ثان لأوله ، والهاء مفعوله الأول ، « إن يكن » شرط وفعله « الفتحُ » اسم يكن ، « بوهم » متعلق بقوله لابسًا الآتى ، وهو الواقع خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف .

(٢) فى خ ٢ « حرف » تحريف .

(٣) « وواقفا » حال من فاعل زِدْ ، « هاءَ » مفعول به لزد ، « سكتٍ » مضاف إليه ، « إنْ تُرِدْ » أداة شرط مع فعله .

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ[(١)] ٣٣٦

ولك حينئذ ضمُّها تشبيها بهاءِ / الضمير ، وكسرُها على أصل التقاء الساكنين . [٢٩٧/أ]
وأجاز الفراءُ إثباتَها فى الوصل بالوجهين[(٢)] .

* * *

(**فَصْـــلٌ :ــ وَإِذَا نُدِبَ الْمُضَافُ لِلْيَاءِ**) الجائز فيه اللغاتُ الستُّ (**فَعَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ : « يَا عَبْدِ » بِالْكَسْرِ ، أَوْ « يَا عَبْدُ » بِالضَّمِّ**) أو « يا عَبْدَ » بالفتح ــ مع حذف الياء فيهن (**أَوْ « يَا عَبْدَا » بِالْأَلِفِ**) المنقلبة عن الياء (**أَوْ « يَا عَبْدِى » بِالْإِسْكَانِ**) فى الياء : (**يُقَال**) فى هذه اللغات الخمس (**« وَاعَبْدَا »**) .

وَعَلَى لُغَةِ « يَا عَبْدِىَ » بِالفَتحِ) فى الياء (**أَوْ « يَا عَبْدِى « بِالْإِسْكَانِ**) فى الياء (**يُقَالُ : « وَاعَبْدِيَا » بِإِبْقاءِ الْفَتْحِ عَلَى الْأَوَّلِ**) وهو « يا عَبْدِىَ » بالفتح

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط للمتنبى فى ديوانه بشرح العكبرى ٣/ ٣٦٢ وعجزه :
* وَمَنْ بِجِسْمِى وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ *
ففى قوله : « وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّن » زَادَ هاء السكت فى الندبة ، وعاملَها فى الوصل معاملة الوقف ، فلم يحذفها ــ وقد ذكر كلامَ المتنبى على سبيل التمثيل لا على سبيل الاستشهاد ، لأنه لا يستهد بكلامه : ويمكن أن يُستشهد لمعاملة هاء السكت فى الوصل معاملتها فى الوقف بقول الراجز :
وَامَرْحَبَـــاهُ بِحِمَـــارِ نَاجِيَـــهْ
إِذَا أَتَـــى قَرَّبْتُـــهُ لِلسَّانِيَـــهْ
والبيتان بلا نسبة إلى قائل فى معانى القرآن للفراء ٢/ ٤٢٢ ، والخصائص ٢/ ٣٥٨ ، والمنصف ٣/ ١٥٢ ، والضرورة للقزاز ص ٩٦ .
وهاء السكت فى النداء ، وفى الترخيم تعامل فى الوصل معاملة الوقف عند الضرورة ، فيجوز إثباتُها .

(٢) قال الفراء: «يقال: «يَاحَسْرَتَاهُ» بكسر الهاء وضمها، والكسر أكثر » [معانى القرآن ٢/ ٤٢٢] .

(**وَاجْتِلَابِهِ عَلَى الثَّانِى**) وهو « يَا عَبْدِى » بالإسكان .

(**وَقَدْ تَبَيَّنَ**) من جوازِ « واعبدَا » أو « واعبدِيَا » فى « يا عَبْدِى » بالإسكان (**أَنَّ لِمَنْ سَكَّنَ الْيَاءَ أَنْ يَحْذِفَهَا**) فى الندبة ، ويقول : « واعبدَا » (**أَوْ يَفْتَحَهَا**) ويقول : « وَاعبديَا » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَقَائِــلٌ : وَاعَبْدِيَــا ، وَاعَبْــدَا   مَنْ فِى النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى[(١)]

(**وَالْفَتْحُ رَأْىُ سِيبَوَيْهِ**)[(٢)] وهو أقيسُ ، وأقلُّ عملًا (**وَالْحَذْفُ رَأْىُ الْمُبَرِّدِ**)[(٣)]

---

(١) « وقائلٌ » خبر مقدم ، وفيه ضمير هو فاعله ، « واعبديَا » مفعول به مقصود لفظه ، « واعبدا » معطوف عليه ، « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « فى الندا » متعلق بأبدى « اليا » بالقصر مفعول مقدم لأبدى « ذا » حال من الياء « سكونٍ » مضاف إليه « أبدى » فعل ماضى وفاعله يعود على « مَنْ » والجملة صلة لها .
يعنى : ومن أظهر فى النداء الياءَ حالة كونها ساكنة يقول فى الندبة : « واعبديا » بالياء المفتوحة أو « واعبدَا » بحذف الياء .

(٢) قال سيبويه فى كتابه ١/ ٣٢١ : « ومن قال « يا غُلَامِى » وقرأ ﴿ **يَا عِبَادِى** ﴾ [الزخرف ٦٨] قال : « وازيديَاه » إذا أضاف ، من قِبَلِ أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء ، وحركها فى لغة من جزم الياء لأنه لا ينجزم حرفان ، وحرّكها بالفتح ؛ لأنه لا يكونُ ما قبل الألف إلا مفتوحًا » اهـ .

(٣) بالرجوع إلى المقتضب ٤/ ٢٧٠ تبين لنا أن المبرد قال برأى سيبويه ، وجوز وجها آخر وهو حذف الياء قال : « ومن رأى أن يُثبت الياءَ ساكنة فيقول : يا غلامِى أقبلْ ، فهو فيها بالخيار : إن شاء قال : واغُلامِيَاهُ ، فحرك لالتقاء الساكنين ، وأثبت الياء لأنها علامة ، وكانت فتحتها ها هنا مستخفة كفتحة الياء فى « القاضى » ونحوه للنصب ــ وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين ؛ كما تقول : جاء غلام العاقل ، ومن رأى أن يُثبتها متحركة قال : واغلامياه ، ليس غيرُ » اهـ وتعبير ابن هشام هنا بقوله : (والحذف رأى المبرد) وكذلك الأشمونى فى شرح الألفية ٣/ ١٧١ يشعر بأن المبرد لا يرى رأى سيبويه ، مع أنه يراه ، بل صدّر به كلامَه .

والحاصل أنه إذا نُدِب على لغة من حذف الياء ؛ فإن كان ما قبلها مفتوحًا ، أُقِرّت الفتحةُ على حالها ، وأُتِى بألف الندبة .

وإن كان مكسورًا أو مضمومًا ، جُعِل بدل الكسرة والضمة فتحةٌ ، وزيدت الألفُ .

وعلى لغة من أبدل الياءَ ألفًا ، حُذِفت الألف المبدلة ، وزيدت ألفُ الندبة ، كما يُفعل ذلك بالمقصور .

وعلى لغة من أثبت الياء المفتوحة ، زيدت الألفُ ، ولم تحتج إلى عمل ثانٍ ؛ لأن الياء متهيئةٌ بالفتحة لمباشرة الألف .

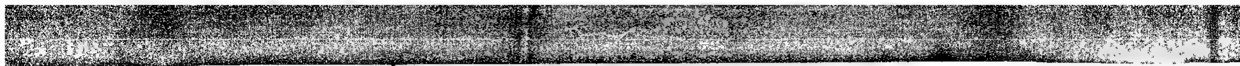
وعلى لغة من يُثبتُ الياء ساكنةً ، جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين ، وإبقاؤها مفتوحة .

(**وَ إِذَا قِيلَ « يَا غُلَامَ غُلَامِى » لَمْ يَجُزْ فِى التَّدْبَةِ حَذْفُ الْيَاءِ**[1] ، **لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهَا**) وهو « غلام » الثانى (**غَيْرُ مُنَادًى**) لأنه مضاف إليه المنادى ، والمضاف إليه المنادى غيرُ منادى ، وحكم المندوب حكم المنادى ، فلما لم يُحذف فى النداء ، لم يُحذف فى الندبة .

* * *

---

(١) ينظر سيبويه ١/ ٣٢٢ ، والمقتضب ٤/ ٢٧٠ .



(هَذَا بَابُ التَّرْخِيمِ)

وهو ـ لُغَةً ـ : التسهيل والتليين ، يقال ، صوتٌ رخيمٌ ، أىْ : سهل لَيِّن .

واصطلاحًا : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص .

وهو ثلاثة أنواع : ترخيم النداء ، وترخيم الضرورة ، وهما مذكوران فى هذا الباب .

وترخيم التصغير ، وسيأتى فى بابه .

(**يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى ـ أَىْ : حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفًا ـ وَذَلِكَ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً**) لأن المعارفَ كثُر نداؤها ، فدخلها التخفيفُ بحذف آخرها ، وخُصَّ الآخرُ بذلك ؛ لأنه محلُّ التغيير (**غَيْرَ مُسْتَغَاثٍ**) مجرور باللام (**وَلَا مَنْدُوبٍ ، وَلَا ذِى إِضَافَةٍ ، وَلَا ذِى إِسنَادٍ ، فَلَا يُرَخَّمُ نحْوُ قَوْلِ الْأَعْمَى : « يَا إِنْسَانًا خُذْ بِيَدِى »**) لأنه نكره (/ وَ) لا نحو (**قَوْلِكَ : « يَالَجَعْفَرٍ »**) لأن المستغاثَ المجرورَ باللام ـ عند سيبويه ـ شبيهٌ بالمضاف إليه ؛ لأنه مجرورٌ مثلُه ، فكان غير منادى ؛ إذ لم تعمل أداة النداء فى لفظه ، وإنما عملت فى موضعه . [٢٩٧/ب]

فإن لم يجرّ باللام جاز ترخيمُه ، نصَّ على ذلك سيبويه فى كتابه[1] ، وأقرَّه عليه شُرَّاحُه ، كالصَّفَّار[2] ، وابنِ خروف ، والسِّيرَافىّ ، وعبارة التسهيل تقتضيه ؛

---

(١) ١ / ٣٣٠ قال : ولاتُرَخِّمُ مستغاثًا به إذا كان مجرورًا ؛ لأنه بمنزلة المضاف إليه » ا هـ . وقبل ذلك بأسطر قال : « واعلم أن الترخيم لا يكون فى مضاف إليه ، ولا فى وصف لأنهما غير مناديين » ا هـ .

(٢) هو قاسم بن علىّ الشهير بالصفار ، شارح كتاب سيبويه المتوفى بعد الثلاثين وستمائة من الهجرة ـ سبقت ترجمته .

فإنه[١] قيَّد المنادَى بكونه مبنيا ، والمستغاثُ المجرورُ معربٌ ، وغير المجرور المفرد مبنّى .

وشاهد ترخيمه قوله :

.... أَعَامِ لَكَ ابْنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدِ[٢] ٣٣٧

قال ابن الضائع : وهذا ضرورة ، وقد ناداه بغير « يا » وذلك ممنوع[٣] .

وسُمِع ترخيمُه ومعه اللامُ ، كقوله :

كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ ... يَالَتَيْمِ اللهِ ، قُلْنَا : يَالَمَالِ[٤] ٣٣٨

---

(١) قوله « فإنه » يعنى : ابنَ مالك ، فقد قال فى التسهيل : يجوز ترخيم المنادى المبنّى إن كان مؤنثا بالهاء مطلقا ، أو عَلَمًا زائدا على الثلاثة .. » اهـ

وقال فى الشرح ٣ / ٤٢١ : وقيدتُ المنادى المجوز ترخيمه بكونه مبنيا ؛ لِيُعلَم أن المنادى المعرب لا يُرخم ، فخرج المضافُ ، والمضارعُ له ، والمستغاثُ » ا هـ .

(٢) هذا عَجُزُ بيتٍ من الوافر ، وصدره :

* تَمَنَّانِى لِيَلْقَانِى لَقِيطٌ *

والبيت لشريح بن الأحوص الكلابى كما فى سيبويه ١/ ٣٢٩ والأعلم فى تعليقه على هذا البيت فى طبعة بولاق ، وللأحوص بن شريح الكلابى كما فى شرح الشواهد للعينى ٤/ ٣٠٠ ـــ وبلا نسبة فى الهمع ١/ ١٨١ [عجزه فقط] والأشمونى ٣/ ١٧٦ [عجزه فقط] والدرر اللوامع ١/ ١٥٨ .

« لقيط » اسم رجل ، « أعامِ » أى : يا عامر وفيه شذوذ من وجهين : نداء المستغات بغير « يا » وترخيمه « لك » خبر لمحذوف أى : ندائى لك « ابن صعصعة » نعت لعامر .

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ص ٤٣١ [رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة] .

(٤) هذا البيت من الرَّمَل لمرَّة بن الروَّاغ الأسدىّ فى العينى ٤ / ٣٠٠ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ٣ / ١٧٦ .

أراد : « يا لمالك » فرخمه بحذف آخره وهو حرف الكاف ، وهو مستغاث مقرون باللام ، وترخيمه ضرورة باتفاق ، وهذا هو موضع الشاهد . « كلَّما » نصبٌ على الظرفية ، وناصبه جوابه وهو « قلنا » و « لَيم اللهِ » مناد مستغاث به .

وهو ضرورة اتفاقًا .

(وَ) **لا يُرَخَّمُ نَحْوُ** : (« **وَاجعْفَرَا** ») لأنّ المندوبَ ليس منادًى حقيقة ، وإن كانت صورتُه صورةَ المنادَى ؛ لأنه لا يطلب إقبالُه .

(وَ) لا يُرَخّم نحو (« **يَاأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ** ») لأن المضاف إليه مُنَزَّل من المضاف منزلة التنوين مما قبله ، فليس بآخر المنادَى حقيقةً .

(وَ) لا يُرخّم نحو (« **يَا تَأَبَّطَ شَرًّا** ») عَلَمًا ؛ لأنَّ أصلَه الجملةُ ، وجزؤها الثانى ليس منادى .

(وَ) نُقِل (**عَنِ الْكُوفِيِّينَ إِجَازَةُ تَرْخِيمِ ذِى الْإِضَافَةِ بِحَذْفِ عَجُزِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، تَمَسُّكا بِنَحْوِ قَوْلِهِ** :

٤٤٨ **أَبَاعُرْوَلَاتَبْعَدْفَكُلُّابْنِحُرَّةٍ**) سَيَدْعُوهُ دَاعِى مِيتَةٍ فَيُجِيبُ[1]

أراد : يا أبا عروة ، فحذف حرفَ النداء ، ورخّمه بحذف التاء .

وأجيب بأنه نادر .

و « تَبْعَد » ــ بفتح التاء المثناة فوق ، وسكون الموحدة ، وفتح العين ــ من البَعَد ــ بفتحتين ــ وهو الهلاك ــ و « مِيتَة » ــ بكسر الميم ــ هيئة من الموت .

وأندر من هذا حذف المضاف إليه بأسره ، كقوله :

يَاعَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِى سَاعَـةً[2] ٣٣٩

---

(١) هذا البيت من الطويل ورد بلا نسبة إلى قائل فى : معانى القرآن ١/ ١٨٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٢٩ ، والإنصاف ٣٤٨ ، وابن يعيش ٢/ ٢٠ ، والعينى ٤/ ٢٨٧ ، والخزانة ١/ ٣٧٧ وتنظر المسألة ٤٨ من مسائل الإنصاف ١/ ٣٤٧ وما بعدها بعنوان : هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟ .

(٢) هذا صدر بيت من السريع ، وضربه مطوىّ موقوف ، وعجزه :

* فِى مَـوْكِبٍ أَوْرَائِـدًا لِلْقَنَــيصْ *

=

أراد : يا عبدَ عَمْرٍو ، وعبد عمرو ، علمٌ له[١] .

(**وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ**) فى النظم[٢] ، والتسهيل وشرحِه (**أَنَّهُ قَدْ يُرَخَّمُ ذُو الْإِسْنَادِ ، وَأَنَّ عَمْرًا**[٣] **نَقَلَ ذَلِكَ**) عن العرب ، فقال فى شرح التسهيل : .

ونصَّ ــ يعنى سيبويه ــ فى باب النسب ، على أن من العرب مَنْ يرخمه ، فيقول فى « يا تأبَّط شرًّا » ، « يَا تَأَبَّطَ » ورتَّب على ترخيمه النسبَ إليه ، قال : ولا خلاف فى النسب إليه ــ انتهى[٤] .

ولاشتهار المنع فى المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها ، ونبَّه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب ، والذى نُقِل عن سيبويه ، وقع له فى باب الإضافة إلى الحكاية[٥] ، قال : « فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدرَ بمنزلة « عبد القيس » و « خمسة عشر » فلزمه الحذفُ كما لزمهما ، وذلك فى « تأبطّ شرًّا » « تَأَبَّطِىّ » قال : ويدلُّ على ذلك أنّ مِنَ العرب مَنْ يُفرِدُ فيقول : يا تأبَّطُ أقبل ،

= وهو لعدىّ بن زيد فى ديوانه ٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٦٤ ، والعينىّ ٤/ ٢٩٨ ــ وصدره بلا نسبة فى الارتشاف ٣/ ١٥٣ ، والأشمونىّ ٣/ ١٧٦ .

« الرائد » من الرَّوْد وهو الطلب ، و « القنيص » والقنص الصيد ، ويقال للصائد أيضا قنيص كقانص وقنّاص .

(١) هكذا « عبد عمرو » فى الارتشاف ٣/ ١٥٣ وفى شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٣ : « يخاطب عبد هند اللخمىّ ، وعبد هند علم له ، فرخمه بحذف المضاف إليه ، وعامله معاملة معديكرب » ا هـ .

(٢) سيأتى قريبا .

(٣) يعنى : سيبويه .

(٤) انتهى نصّ ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٤٢٢ .

(٥) يعنى : النسب إلى الجملة المحكية .

فيجعل الأول مفردًا ، فكذلك يفرده فى الإضافة[١] ــ يعنى فى النسب » هذا نصه فى المسألة فى باب النسب .

ونَصَّ فى باب الترخيم على المنع فقال :

واعلم أن الحكاية لا تُرَخَّم ؛ لأنك / تريدُ أن ترخّم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : يا تأبط شرًّا ، قال : ولو رخّمتَ هذا ، لرخّمتَ رجلًا يُسَمَّى :ــ [٢٩٨/أ]

* يَادَارَ عَبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمِى[٢] * ٣٤٠

انتهى[٣] .

وإذا كان للمجتهد فى مسألة واحدة نصَّان متعارضان فى بابين ؛ فالعملُ على المذكور فى بابه ، لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يذكر فى غير بابه ، فإنه لم يَعتَنِ به كاعتنائه بالأول ؛ لكونه ذكره استطرادًا .

هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يكن هنالك تاريخ .

وقول النظم :

---

(١) هذا النص لسيبويه فى باب النسب فى كتابه ٢/ ٨٩ يدل على أنه ورد عن العرب ترخيم المركب الإسنادىّ .

(٢) يعنى : يلقب بهذا البيت .
وهذا صدر بيت من الكامل لعنترة ، وعجزه :
* وعِمِى صَبَاحًا دارَ عبلةَ واسْلَمِى *
و « الجواء » واد فى ديار عبس وأسد .

(٣) يعنى : كلامَ سيبويه [ينظر كتابه ١/ ٣٤٢] .
ويقول سيبويه فى موضع آخر من كتابه ٢/ ٦٥ « واعلم أن الاسم إذا كان محكيا لم يُثَنَّ ولم يجمع ... ولا يرخم المحكىّ أيضا ولا يضاف بالياء » ا هـ .

.... وَقَلّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذا عمْرٌو نَقَلْ(١)

يوهم أنه لم يُنقَل عنه غيرُه(٢) ، وقد عرفتَ ما فيه (**وَعَمْرٌو هَذَا**) المذكورُ في النظم (**هُوَ إمَامُ النَّحْوِيِّينَ ـــ رَحِمَهُ اللهُ ـــ وسِيبَوَيهِ لَقَبُهُ**) وهو لفظ فارسيٌّ . معناه : رائحة التفاح ـــ قال البطليوسيّ في شرح الفصيح(٣) : الإضافة في لغة العجم مقلوبة و « السيب » التفاح ، و « وَيْه » الرائحة ، والتقدير : رائحة التفاح .

وقيل : كانت أمُّه ترقصه بذلك في صغره ، وقيل : كان كلُّ من يلقاه يَشُمّ منه رائحة التفاح ، وقيل : كان يعتادُ شمَّ التفاح ، وقيل : لُقِّب بذلك لِلَطافته ؛ لأن التفاح من لطيف الفواكه ، وقيل : لأنه كان أبيضَ مُشربًا بحُمرة ، كأن خدوده لون التفاح (**وَكُنْيَتُهُ أَبُو بِشْرٍ**) ولكنْ غلبَ اللقب عليه ، حتى إذا أطلق لم ينصرف إلَّا إليه ، وإن كان لُقِّبَ بسيبويه جماعةٌ غيرُه ، منهم : محمد بن موسى بن عبد العزيز المصريّ ـــ ومحمد بن عبد العزيز الأصفهانيّ ـــ وأبو الحسن عليّ بن عبد الله الكرخي المقريّ .

(**ثُمَّ إنْ كَانَ الْمُنَادَى مَخْتُومًا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ ، جَازَ تَرْخِيمُهُ مُطْلَقًا**) سواء أكان تعريفُه بالعلمية ، أم بالقصد والإقبال ، وسواء أكان على أربعة أحرف ، أم أقلّ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) يعني : أن مركب الجملة ـــ وهو المركب الإسناديّ ـــ ترخيمه قليل ، وقد نَقَلَ ذلك عن العرب « عمرو » المشهور بسيبويه .

(٢) يعني : أن عبارة الناظم : « وذا عمرٌو نَقَلْ توهم أنه لم يُنقَل عن سيبويه إلا جوازُ ترخيم المركب الإسنادي مع أنه نقل عنه المنع أيضا كما سبق بيانه .

(٣) شرح فصيح ثعلب من كتب التراث التي شرحها ابن السيد البطليوسي [ينظر كشف الظنون ١٢٧٣] .
وقد أفاد الشيخ خالد في هذا الموضوع من كلام الشاطبيّ في شرح الألفية إفادة كبيرة [ينظر شرح الشاطبيّ ص : ٦٠٧ : ٦٠٨ تحقيق د/ بسيوني لبن] .

وَجَوِّزْنُه مُطْلَقًا فِى كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا[١] ....

(تَقُولُ فِى « هِبَةٍ » عَلَمًا « يَاهِبَ ») بحذف التاء (وَفِى « جَارِيَةٍ » لِمُعَيَّنَةٍ « يا جَارِىَ ») بحذف التاء .

ومنع المبردُ ترخيمَ ما فيه التاء من النكرات المقصودة[٢] ، ويردُّه السماع ، قالوا : « يَاشَا ادْجُنِى »[٣] ــ بالجيم المضمومة ، وبالنون ــ أى : يا شاةُ أقيمى ، ولا تسرحى ، يقال : شاةٌ داجنٌ ، إذا أَلِفَتِ البيوت واستأنست ــ قاله ابنُ السِّكِّيت .

(وَقَالَ) العجّاج : .

٤٤٩ (جَارِىَ لَا تَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى)
سَيْرِى وَإِشْفَاقِى عَلَى بَعِيرِى[٤]

---

(١) « مطلقا » حال من الهاء فى جوزنه ، العائد إلى الترخيم « فى كلّ » متعلق بجوزنه « ما » اسم موصول ، أو نكرة موصوفة ــ مضاف إليه « أُنّث بالها » الجملة من الفعل المبنىّ للمفعول ونائب فاعله صلة أو صفة .

(٢) أبو حيان فى الارتشاف نسب إلى المبرد أنه لا يُجَوِّز ترخيم النكرة المقصودة فى نحو : يا شاةُ ــ وقد ورد عن العرب : ياشا ادْجُنى [الارتشاف ٣ / ١٥٣ : ١٥٤] .
وفى المقتضب ٤ /٢٤٣ ما يفيد أن المبرد يجوز ترخيم النكرة بدون تاء لكثرة الاستعمال ، وبالتاء مطلقا قال : وأما قولهم : ياصاحِ أقبل ، فإنما رخموه لكثرته فى الكلام ، كما رخموا ما فيه هاء التأنيث إذ قالوا : يانخلُ ما أحسنَكِ ، يريد : يا نخلة فرخّم .. »ا هـ .

(٣) فى سيبويه ١ / ٣٣٠ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء ، فنحو قولك : يَاشَا ادْجُنِى ، وياثُبَ أقبلى ، إذا أردت شاةً وثُبةً » ا هـ .
[وينطر أيضا شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٢١] .

(٤) بيتان من الرجز المشطور للعجاج بن رؤبة فى ديوانه ٢٢١ ، والبيت الأول هو موضع الشاهد وقد يأتى معه البيت الثانى ، ورد الأول أو هما معا مع النسبة إلى العجاج فى : سيبويه ١/ ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، والمقتضب ٤/ ٢٦٠ ، وابن يعيش ٢/ ١٦ واللسان (عذر) =

أراد : يا جاريةُ ، فحذف حرف النداء ، ورخّمه بحذف الهاء .

وتقدم أن حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعيَّن إلا عند الكوفيين[١] و « العذير » ـ بفتح العين المهملة ، وكسر الذال المعجمة ـ هو الأمرُ الذى يُحاوله الإنسان مما يُعذر عليه[٢] ـ و« سَيْرِى وإشفاق » بدل تفصيل من عَذِيرى .

(**وَإنْ كَانَ**) المنادَى (**مُجَرَّدًا مِنَ التَّاءِ ، اشْتُرِطَ لِجَوَازِ تَرْخِيمِهِ كَوْنُهُ عَلَمًا زَائِدًا عَلَى**) أحرفٍ (**ثَلَاثَةٍ**) .

وإلى ذلك يشير قولُ النظم :

.... وَاحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا[٣]

[٢٩٨/ب] إِلَّا الرُّبَاعِيَّ / فَمَا فَوْقُ ، الْعَلَمْ[٤]

(**كَجَعْفَرٍ**) علم رجل (**وَسُعَادَ**) علم امرأة ، فيقال فيهما : « يا جَعْفُ » و « يَاسُعَا

= ٦ / ٢٢٢ ، والعينى ٤ / ٢٧٧ ، والخزانة ١ /٢٨٣ ـ وبلا نسبة فى : الضرورة للقزاز ٩٨ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢ / ٨٨ ، والأشمونى ١٧٢/٣ .

(١) ينظر باب النداء من هذا الجزء ص [١٤]

(٢) قال ابن الشجرى فى أماليه ٢ / ٨٨ « العذير : الأمر الذى يحاوله الإنسان فيعذر فيه ، أى : لا تستنكرى ما أحاوله معذورًا فيه ، وقد فسره بالبيت الثانى ـ ويقولون : مَنْ عذيرى مِنْ فلان ؟ أى : من ينتحى باللائمة عليه ، ويعذرنى فى أمره » اهـ .
وعلى هذا فعذيرى مفعول تستنكرى .

(٣، ٤) « واحْظلا » فى المصباح (حظل) « حظلته حظلا مثل : حظرته ـ أى : منعته حظرا ، وزنا ومعنى » ا هـ .
« ترخيمَ » مفعول احظلا المؤكد بالنون الخفيفة « ما » اسم موصول مضاف إليه « من هذه » متعلق بخلا « الها » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « قد خلا » الجملة صلة ما . =

(**وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ**) الترخيمُ (**فِى نَحْوِ** « **إِنْسَانٍ** » **لِمُعَيَّنٍ**) لأن تعريفَه بغير العلمية ، وأجاز بعضُهم ترخيمَه قياسًا على قولهم : « أَطْرِقْ كَرَا » و « يَاصَاحِ » وهو قياسٌ على شاذّ[١] .

(**وَلَا**) يجوز ذلك (**فِى نَحْوِ** « **زَيْدٍ** ») من كلّ ثلاثىّ ساكنِ الوسط (**وَلَا فِى نَحْوِ** « **حَكَمٍ** ») من كلّ ثلاثىّ محرك الوسط ؛ لأنهما وإن كانا علمين ، فليسا زائدين على ثلاثة أحرف ، فحذفُ آخرهما إجحاف ، هذا هو مذهبُ الجمهور .

(**وَقِيلَ يَجُوزُ**) الترخيمُ (**فِى مُحَرَّكِ الْوَسَطِ**) كحكمٍ ، وحَسَنٍ ، فيقال : « يَا حَكَ » و « يَا حَسَ » (**دُونَ سَاكِنِهِ**) كزيدٍ ، وعمرٍو .

وهذا التفصيل للفرَّاء[٢] ، أجرى حركة الوسط مُجرى الحرف ، قياسًا على

= « الرباعىَّ » منصوب على الاستثناء « فما » معطوف على الرباعىّ : و« ما » اسم موصول ، « فوقُ » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « العلم » بدل من الرباعىّ ، منصوب ، وسُكّن للوزن .

(١) أما « أطرق كرا » فقد سبق فى أول باب المنادى أنه جزء من مثل وتمامه : إن النعام فى القُرى ، وأصله : ياكروان ، فرخم بحذف حرف النون والألف ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وشذوذه من وجهين : حذف حرف النداء ، وترخيمه وهو اسم جنس غير مختوم بتاء التأنيث .
وأما « ياصاحِ » فأصله : يا صاحبُ ، فرخموه بحذف الباء وهو اسم جنس غير مختوم بتاء التأنيث ومن ذلك قول الشاعر :
يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِى غَيْرَ ذِى جِدَةٍ ۰ فَمَا التَّخَلِّى عَنِ الْخِلَّانِ مِنْ شِيَمِى
فشذوذه من وجه واحد .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ / ٤٢٣ « وأجاز الفراء ترخيم الثلاثىّ العارى من هاء التأنيث إن كان ثانيه متحركا كأسَد وسَبُع ونَمِر وزُفَر » اهـ ونسب المرادى فى شرح الألفية ٤ / ٤٣ هذا الرأى إلى الفراء والأخفش ، ثم قال : « ونقل عن الكوفيين ، وفيه نظر ؛ لأنه قد نقل عن الكسائىّ المنع ، إلا أن يثبت له قولان » اهـ [وينظر الإنصاف مسألة ٥٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١١٣] .

إجرائهم نحو « سَقَر » بحركة وسطه ، مُجرى « زينب » فى إيجاب مَنْع الصرف ، لا مُجرى « هندٍ » فى إجازة الصرف وعدمه .

(**وَقِيلَ يَجُوزُ**) الترخيم (**فِيهِمَا**) وهو قولُ بعض الكوفيين[١] ، أما المحرك الوسط فَلِما مرَّ ، وأما الساكنُ الوسط فقياسًا على نحو « يد » فى غير الترخيم ، فإن أصلها « يَدْىٌ » بسكون الدال ، ودخلها الحذف وجوبًا ، فدخوله جوازًا أَوْلى .

* * *

(**فَصْلٌ : وَالْمَحْذُوفُ لِلتَّرْخِيمِ ، إِمَّا حَرْفٌ**) واحدٌ (**وَهُوَ الْغَالِبُ ، نَحْوُ**) « يا جَعْفُ » وَ (« **يَاسُعَا** » **وَقِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ**) وهو ابنُ مسعود : ﴿ **وَنَادَوْا** (**يَامَالِ** ﴾[٢]) والذى حسَّنَ الترخيمَ لأهل النار ، ضعفهم عن إتمام الاسم ؛ لأنهم فى غُنية عن الترخيم[٣] (**وَإِمَّا حَرْفَانِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ**) الحرفُ (**الَّذِى قَبْلَ**

---

(١) فى شرح الألفية للمرادى ٤/ ٤٣ « وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور : لا يجوز ترخيمه قولا واحدًا ، وقال فى الكافية : ولم يرخِّم نحو « بكْر » أحدٌ .
وليس كما قالا ، بل فيه خلاف ، حُكِىَ عن الاخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، ونَقَلَ الخلاف فيه أبو البقاء العكبرىّ ، وصاحبُ النهاية ، وابن هشام ــ الحضراوىّ ــ وابن الخشاب » اهـ [وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١١٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٥٨ ، والارتشاف ٣ /١٥٥] .

(٢) من الآية [٧٧] من سورة « الزخرف » [وينظر مختصر شواذّ القراءات لابن خالويه ١٣٦] .

(٣) علق الدنوشرى فى حاشية يس ٢ / ١٨٦ على قوله : « لأنهم فى غنية عن الترخيم » فقال : « لم يظهر قول الشارح : (لأنهم فى غنية عن الترخيم) لأن المفهوم من نحو قولك : فلان فى غنية عن كذا ، أنه مستغنٍ عنه غيرُ محتاج إليه ، وهذا هنا غير واضح ؛ لأن أهل النار محتاجون إلى الترخيم ؛ لأن فيه تخفيفا ، فليسوا فى غنية عنه ، وينظر ما المعلل بقوله : لأنهم إلخ ، والظاهر أن الهمزة سقطت بعد « لا » « ولا نافية » اهـ .
فتصير الجملة : لا أنهم فى غنية عن الترخيم .

الْآخِرِ مِنْ أَحْرُفِ اللِّينِ) وهو الألفُ ، والواو ، والياء ، حال كون حرف اللين (**سَاكِنًا**) بناء على إطلاق اللين على هذه الأحرف ، سواء أكانت ساكنةً أم متحركة ، والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة ، فالقيد على الأول مخصص ، وعلى الثانى كاشف ، وفى بعض النسخ « من أحرف العلة » وهو أصوب ؛ لأن الأصل فى القيد التخصيص . (**زَائِدًا**) لا أصليا (**مُكَمِّلًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِى تَلَا ... إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا[1]

أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا[2] ....

(**وَقَبْلَهُ حَرَكَةٌ مِنْ جِنْسِهِ**) على الأصحّ (**لَفْظًا**) كمروَان ، ومسكِين ، ومنصُور (**أَوْ تَقْدِيرًا**) كمُصْطَفْون ، ومُصْطفَيْن[3] ، عَلَمَيْنِ ، سواء أكان الحرف الأخير زائدًا ، أم أصليًا (**وَذَلِكَ نَحْوُ** « **مَرْوَانَ** ») فإن الألف والنون فيه زائدتان (**وَ** « **أَسْمَاءَ** ») ـــ بالمد ـــ عَلَمًا منقولا من جمع اسم ، فهمزته أصلية ؛ لأنها بدل من لام الكلم ، وأصلها « أسماو » أبدلت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ، فوزنه

(١ ، ٢) « ومعَ الآخرِ » مع : ظرف متعلق باحذف ، الآخرِ : مضاف إليه « الذى » مفعول به « تلا » الجملة لا محل لها من الإعراب صلة « زِيدَ » فعل ماضٍ مبنّى للمفعول وهو فعل الشرط ، ونائب الفاعل يعود على الذى تلا ، وجواب الشرط محذوف « ليْنًا » حال من نائب الفاعل « ساكنا » نعت له ، « مكمِّلَا » نعت ثانٍ وفيه ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل .

« أربعةً » مفعول مكمِّلا ، « فصاعدًا » معطوف على أربعة ، أو حال من فاعل فعل محذوف ـــ أى : فذهب عدد الحروف صاعدًا .

(٣) لأن أصلهما ، مُصْطَفَيُونَ ، ومُصْطَفَيِينَ ، تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، ثم حذفت الألف ، وبعض الصرفيين لا يرى لهذا التطويل فى التصريف جدوى ، فيعتبر ألف المقصور محذوفة لالتقاء الساكنين بمجرد التلاق مع علامة الجمع الساكنة بدون ملاحظة رجوعها إلى أصلها حيث كانت النتيجة واحدة .

« أفعال » (وَ« مَنْصُورٍ ») عَلَما (وَ « مِسْكِينٍ » عَلَمًا) منقولين من وصْفي المفعول والفاعل ، فالراء من الأول ، والنون من الثانى أصليتان ، وما قبلهما زائد .

فيحذف ـ عند الترخيم ـ من « مروان » الألفُ والنون ، وتقول : « يَامَرْوُ »[1] ـ ومن/ « أسماء » الألف والهمزة ، وتقول : « يَاأَسْمُ » ـ ومن « منصور » الواو والراء ، وتقول : « يَامَنْصُ » ومن « مسكين » الياء والنون ، وتقول : « يامِسْكُ » ومن « مُصطفَوْن » و « مصطفَيْن » الواو والياء والنون ، وتقول فيهما : « يا مُصطفُ » كما سيأتى . [١/٢٩٩]

(قَالَ) الفرزدق ، يخاطب مروان بن عبد الملك :

٤٥٠ (يَامَرْوُ إِنَّ مَطِيَّتِى مَحْبُوسَةٌ) تَرْجُو الْحِبَاءَ ، وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ[2]

أراد « يَا مَرْوَانُ » فرخمه بحذف الألف والنون .

و « الحِباء » ـ بكسر الحاء المهملة ، وبالباء الموحدة والمد ـ العطاء ، و « ربُّها » صاحبُها (وَقَالَ) أبو زيد الطائىّ ـ على ما زعم اللخمىّ ، أو لبيد ـ على ما زعم النحاس فى شرح الكتاب :

٤٥١ (يَاأَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ) إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ[3]

---

(١) بضم الواو على لغة من لا ينتظر المحذوف ـ وبالفتح على لغة من ينتظر المحذوف .

(٢) هذا البيت من الكامل للفرزدق فى ديوانه ٣٨٤/١ ، وسيبويه ٣٣٧/١ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٨٧/٢ ـ وبلا نسبة فى الموشح ١٥٤ ، والأشمونى ١٧٨/٣ [الصدر فقط] . يستجدى الفرزدق مروان بن عبد الملك ، وكان واليا على المدينة ، وقد مدحه فأبطأت عليه جائزته . « مطيتى » المطية : الراحلة ، من المطو وهو الإسراع ، أو من المطا وهو الظهر ؛ لأن الراكب يقتعد ظهرها « محبوسة » ممنوعة من العودة إلى منزل صاحبها « لم ييأس » لم يقطع الأمل فى العطاء .

(٣) هذا البيت من البسيط فى ديوانه ٣٦٤ ، وسيبويه ١ / ٣٣٧ ، ولأبى زُبيد الطائى فى ديوانه ١٥١ ، وابن السِّيرافىّ ١ / ٤٣٥ ، ولأحدهما فى العينى ٤ / ٢٨٨ ـ وبلا نسبة =

أراد « يا أسماء[١] » فرخمه بحذف الألف والهمزة .

والمعنى : اصبرى على الحوادث ، فإنّ بعضَها مَلْقِىٌّ وبعضَها منتظَرٌ .

(**بِخِلَاف نَحْو** « **شَمْأَلٍ** ») بفتح الشين المعجمة ، وسكون الميم ، وفتح الهمزة من غير مدّ ـــ (**عَلَمًا**) فتقول فى ترخيمه « يَاشَمْأً » بحذف اللام فقط ، دون الهمزة . (**لِأَنَّ زَائِدَهُ ـــ وَهُوَ الْهَمْزَةُ ـــ غَيْرُ حَرْفِ لِينٍ**) .

قال فى النهاية : واختلف فى نحو « مَعَدّ » هل الزائد فيه الأول ، أو الثانى ، فمن قال ، الزائد الأول ، حذف الآخر لتطرفه ، ثم حذف الذى قبله ؛ لأن لفظه كلفظه .

ومن قال : الزائد الثانى حذفه وأبقى ما قبله ، وهذه المسألة ذكرها سيبويه فى « مُحْمرّ » و « مُسْودّ »[٢] .

= فى جمل الزجاجىّ ١٧١ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢ / ٨٧ ، والأشمونى ٣ / ١٧٨ [الصدر فقط] .

ويروى : « ياسلمَ » تصغير سَلْمان ، أو سَلْمى .

(١) و « أسماء » من أسماء النساء ، وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام المنقولة ، ثم اختلفوا فى المنقول عنه ؛ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم الذى أصله سِمْوٌ ، فالهمزة فى أوله همزة « أفعال » والهمزة فى آخره لام الكلمة المنقلبة عن الواو وأصله أسماوٌ ، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فعلاء كحسناء من الوسامة وأصلها وِسماء ، ثم قلبت الواو التى أول الكلمة همزة .

(٢) ينظر هذا النص منقولا عن النهاية لابن الخبار فى : ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٨ : ١٥٩ وفى سيبويه ١ / ٣٤٠ وأما « محمرٌّ » إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخمته تركتَ الراء الأولى مجزومة ؛ لأن ماقبلها متحرك ، فلا تحتاج إلى حركتها ، ومن زعم أن الراء الأولى زائدة .. فهو لا ينبغى له أن يحذفها مع الراء الآخِرة من قِبَل أن هذا الحرف ليس من حروف الزيادة ، وإنما يزاد في التضعيف ، فأشبه عندهم المضاعف الذى لا زيادة فيه » ا هـ . [يعنى أن الراء وما جانسها لا تجرى مجرى المدّ واللين فى الحذف] .

(**وَبِخِلَافِ نَحْوِ** « **هَبَيَّخٍ** ») ــ بفتح الهاء ، والباء الموحدة ، والمثناة التحتانية المشددة ، وفى آخره خاءٌ معجمة ــ الغلام الممتلىء (**وَ** « **قَنَوَّرٍ** ») ــ بفتح القاف والنون ، والواو المشددة ، بعدها راءٌ مهملة ــ الصعب اليبوس من كل شيء .

حال كون هَبَيّخ ، وقَنَوَّر (**عَلَمَيْنِ**) فتقول فى ترخيمهما : « يَاهَبَىَّ » و « يَاقَنَوَّ » بحذف آخرهما فقط ، ولا يحذف ما قبله (**لِتَحَرُّكِ حَرْفِ اللِّينِ**) فيهما ، وهو الياء فى « هبيَّخ » والواو فى « قنوَّر »[١] .

(**وَ**) بخلاف نحو (« **مُخْتَارٍ** » **وَ** « **مُنْقَادٍ** » **عَلَمَيْنِ**) فتقول فى ترخيمهما : « يَامُخْتَا » و « يَا مُنْقَا » بحذف آخرهما فقط ، ولا يحذف ما قبله (**لِأَصَالَةِ الْأَلِفَيْنِ**) فيهما ؛ فإنهما منقلبان عن أصل ، فأصلُ « مختار ومُنقاد » مُخْتَيَر ، ومُنقود ، بفتح الياء والواو ، أو كسرهما[٢] ، فلما تحركا وانفتح ما قبلهما ، قلبا ألفين ، والمنقلب عن الأصل أصلٌ ، وأجاز الأخفش أن يقال فى ترخيمهما : « يا مُخْتَ » و « يا مُنْقَ » بحذف الألف من كلّ منها مع الآخِر[٣] ، نظرًا إلى الحالة الراهنة .

(**وَ**) بخلاف نحو (« **سَعِيدٍ** » و « **ثَمُودٍ** » **وَ** « **عِمَادٍ** ») فتقول فى ترخيمهن « يَاسَعِى » و « ياثَمُو » و « ياعِمَا » بحذف الدال فيهن فقط ، ولا يحذف ما قبلها من الياء ، والواو ، والألف ، وإن كان كلٌّ منها حرفَ لِينٍ زائدًا (**لأَنَّ السَّابِقَ عَلَى حَرْفِ اللِّينِ حَرْفَانِ لَا ثَلَاثَةٌ**) وهذا محترزُ قوله : * مُكَمِّلًا أَرْبَعَةً[٤] * .

[٢٩٩/ب] / وأجاز الفراء حذفَ الياء والألف مع الآخِر من نحو : « سعيدٍ ، وعمادٍ » فى كلّ لغة ، وحذفَ الواو مع الآخِر فى نحو : « ثمود » فى لغة من يجعله اسما برأسه ،

---

(١) فى سيبويه ١ / ٣٣٨ « (هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الكلمة) وذلك قولك فى قَنَوَّرٍ ، ياقَنَوَّ أقبل ، وفى رجل اسمه هَبَيَّخْ ، ياهَبَىَّ أقبل » ا هـ .

(٢) فعند الفتح هما اسما مفعول ، وعند الكسر هما اسما فاعل .

(٣) ينظر ما نسب إلى الأخفش فى الارتشاف ٣ / ١٥٦

(٤) يعنى : قول الناظم فى الألفية ، وقد سبق قريبا .

ولا ينتظر المحذوف ، فيقول : « يا سَعُ » و « يا عِمُ » و « يا ثَمُ » .

وأما على لغة من ينتظر فى نحو « ثمود » فيوجب حذف الواو ، والدال ، ولا يجيزُ « ياثَمُو » بحذف الدال فقط ؛ لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير[١] ، إذ ليس فى العربية اسم متمكن فى آخره واو لازمة قبلها ضمة .

ورُدَّ بأنه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين ، وذلك خلاف القياس ، والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الآخر ، بل بحكم الحشوِ ، فلا يلزم ما قاله .

(**وَبِخِلَافِ نَحْوِ « فِرْعَونَ » وَ « غُرْنَيْق »**) بضم الغين المعجمة ، وسكون الراء ، وفتح النون ـــ طير من طيور الماء طويل العنق ، حال كونه (**عَلَمًا**) فتقول فى ترخيمهما : « يا فِرْعَوْ » و « يا غُرْنَىْ » بحذف آخرهما فقط ، ولا تحذفُ الواوَ والياءَ ؛ (**لِعَدَمِ مُجَانَسَةِ الْحَرَكَةِ**) لهما (**وَالْجَرْمِىُّ ، وَالْفَرَّاءُ لَا يَشْتَرِطَانِ الْمُجَانَسَةَ**) فيجيزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة ، فيقولان : « يا فِرْعُ » و « يَاغُرْنُ » لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف[٢]

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

---

(١) نص كلام ابن مالك عن رأى الفراء فى نحو : سعيد ، وعماد ، وثمود فى كتابه شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٥٦ : ١٣٥٧ هو : « وانفرد الفراء بأن يُعَامَل الرباعىّ معاملة الخماسىّ وغيره ، فيقول فى « عماد » و « يزيد » و « ثمود » : ياعِمَ ، ويايَزِ ، وياثَمُ ـــ ويجيز أيضا إبقاء الألف والياء ، ولا يجيز إبقاء الواو ، لأن بقاءَها يستلزم عدم النظير ، إذا ليس فى الأسماء ما آخره واوٌ مضموم ما قبلها إلا « هُوَ » و « ذو » الطائية » اهـ . فنقْلُ الشيخ خالد جوازَ إبقاء الواو فى « ثمود » على لغة من لا ينتظر وبوجوب حذف الواو على لغة من ينتظر غير موجود فيما نقله ابن مالك عن مذهب الفراء ، ومثله ابنُه بدر الدين فى شرح الألفية ص ٥٩٩ : ٥٦٠ . [وينظر تعليق الدنوشرى فى حاشية يس ٢ / ١٨٧] .

(٢) ينظر ما نسب إلى الفراء والجرمىّ أيضا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣٥٦ وشرحه على التسهيل ٤٢٣/٣ .

.... وَالْخُلْفُ ـــ فِي وَاوٍ ، وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ ـــ قُفِى[١]

(**وَلَا خِلَاف فِي**) جواز حذفِ الواو والياء مع الآخِر من (**نَحْوِ** « **مُصْطَفَوْنَ** » **وَ** « **مُصْطَفَيْنِ** » **عَلَمَيْنِ**) فتقول فيهما : « يَامُصْطَفُ » بحذف الواو والنون من الأول ، والياء والنون من الثانى (**لِأَنَّ أَصْلَهُمَا : مُصْطَفَيُونَ ، ومُصْطَفِيينَ**) بضم الياء فى الأول ، وكسرها فى الثانى ، ولكنهم قلبوها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين (**فَالْحَرَكَةُ الْمُجَانِسَةُ**) ـــ وهى الضمة فى الأول ، والكسرة فى الثانى ـــ وإن لم تكن ملفوظة فهى (**مُقَدَّرَةٌ**) والحركة المجانسة فى التقدير ، كالمجانسة فى اللفظ ، كما سبق فى قوله[٢] : « وقبله حركة من جنسه لفظا أو تقديرًا » وهو مأخوذ من قول التسهيل : « مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة[٣] .

والمحذوف للترخيم : إما حرف واحد ، أو حرفان كما تقدم (**وَإِمَّا كَلِمَةٌ بِرَأسِهَا ، وَذَلِكَ فِي الْمُرَكَّبِ الْمَزْجِيِّ**)[٤] وإليه أشار الناظم بقوله :

وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ[٥] ....

---

(١) « والخلف » مبتدأ « فى واو » متعلق به « وياء » معطوف على واو « بهما » خبر مقدم والباء بمعنى : مع « فتحٌ » مبتدأ مؤخر« قُفِى » أى : اتُّبع ، ماض مبنّى للمفعول ونائب فاعله يعود على الخلف ، والجملة خبر المبتدأ الذى هو : الخلف أى : وما كان قبل واوه أو يائه فتحة ، فيه خلاف .

(٢) وهو ابن هشام فى أول هذا الفصل .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٤٢١/٣ .

(٤) سبق الحديث عن المركب الإضافىّ مثل : امرىء القيس ، والمركب الإسنادىّ مثل : تأبط شرًّا .

(٥) « والعجزَ » مفعول احذف مقدم ، « من مركب » متعلق باحذف .

(**تَقُولُ فِي**) ترخيم (« **مَعْدِيكَرِبَ** ») و « بَعْلبكَّ » و « سيبويهِ » و « خمسةَ عَشَرَ » عَلَما (« **يَامَعْدِي** ») و « يا بَعْلَ » و « يا سِيبَ » و « يا خمسَةَ »[١] .

ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سُمِّى به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيمَ المختوم بـ « وَيْهِ » والمنقولُ أنّ العربَ لم تُرَخّم المركب المزجيّ ، وإنما أجازه النحويون قياسًا[٢] .

(**وَإِمَّا كَلِمَةٌ وَحَرْفٌ ، وَذَلِكَ فِى « اثْنَا عَشَرَ » عَلَمًا ، تَقُولُ**) إذا رخَّمته : (« **يَا اثْنَ** ») بحذف « الألف » و « عَشَرَ » كما تقول فى ترخيمه لو لم تركبْه ، نصَّ على ذلك سيبويه[٣] (**لِأَنَّ « عَشَرَ » فِي مَوْضِعِ النُّونِ ؛ فَنُزِّلَتْ هِيَ وَالْأَلِفُ مَنْزِلَةَ الزِّيَادَةِ فِي « اثْنَانِ » عَلَمًا**) ولذلك / أُعْرِبَ . [٣٠٠/١]

وقد يُحذف المضاف إليه ، وآخر المضاف جميعًا ، نحو : « يا صَاحِ » أصله : يا صاحبى ، قاله ابنُ خروف ، والجوهريُّ ، وابنُ بَرّى ، وجماعة[٤] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٤٢٢ .

(٢) فى الارتشاف ٣/ ١٥٤ : ١٥٥ « وإن كان مركبا تركيب مزج فالذى يقتضيه القياس أنه لا يجوز ترخيمه .. فالمنقول عن العرب أنها لم ترخمه ألبتة وإنما رخمه النحويون بالقياس ولذلك اختلفوا فى مسائل منه ، وفى كيفية ترخيمه ؛ فالمركب من العدد ــ إذا سُمِّى به ــ أجاز البصريون ترخيمه ، ومنع منه الفراء ، والمركب الذى آخر (ويهِ) أجاز البصريون ترخيمه ومنع منه أكثر الكوفيين .. » اهـ .

(٣) فى كتابه ١ / ٣٤٢ ط . بولاق .

(٤) فى الارتشاف ٣ / ١٦٤ : ١٦٥ : « ولا يرخم فى غير ضرورة منادى عارٍ من الشروط إلا ما شذّ من قولهم : « يا صاحِ » ولم يسمع ترخيمه إلا على لغة مراعاة المحذوف ، لم يكد يسمع إلا مرخما ، وحتى حذفوا منه حرف النداء ، ومذهب ابن جنّى وابن خروف أن أصله « يا صاحبى » ثم قالوا فيه على أحد اللغات : ياصاحبُ ، ثم رخموه ، ومذهب الأستاذ أبى علىّ أنه نكرة مقبل عليها » اهـ .
وفى اللسان (صحب) : « وقولهم فى النداء ياصاحِ معناه : ياصاحبى ولا يجوز ترخيم المضاف إلا فى هذا وحده ، سمع من العرب مرخما [وينظر الصحاح (صحب) .

وقال غيرهم : هو مرخم « صاحب » على غير قياس(١) .

* * *

(« **فَصْلٌ : الْأَكْثَرُ**) فى لسان العرب (**أَنْ يُنْوَى الْمَحْذُوفُ فَلا يُغَيَّرُ مَابَقِى**) عن حاله من حركة أو سكون ، بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحًا (**تَقُول فِي جَعْفَرٍ** : « **يا جَعْفَ** » **بِالْفَتْحِ** ، و) على كسره إن كان مكسورًا ، تقول (**فِي حَارِثٍ** : « **يَا حَارِ** » **بالْكَسْرِ** ، وَ) على ضمِّه إن كان مضمومًا ، تقول (**فِي مَنْصُورٍ** : « **يَا مَنْصُ** » **بِتَلْكَ الضَّمَّةِ**) الموجودة قبل الترخيم (وَ) على سكونه إن كان ساكنا ، تقول (**فى هِرَقْلَ** : « **يَاهِرَقْ** » **بالسُّكُونِ** ، و) تقول (**فِي ثَمُودَ ، وَعَلَاوَةَ ، وَكَرَوانَ**) أعلامًا : (« **يَا ثَمُو ، ويَا عِلَاوَ ، ويَا كَرَوَ** ») بإبقاء الواو على صورتها فى المسائل الثلاث ، من غير إبدال ، لأنها ليست طرفًا فى التقدير ؛ لأنّ الحرفَ المحذوف بعدها فى نية الملفوظ به ، وتُسَمَّى لغةَ من ينتظر .

وإليها أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَاحُذِفْ   فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ(٢)

(**وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُنْوَى**) المحذوفُ (**فَيُجْعَلَ الْبَاقِي**) بعد الحذف اسمًا برأسه ، ويجعلُ الحرف الذى قبل المحذوف (**كَأَنَّهُ آخِرُ الاسْمِ فِى أَصْلِ الْوَضْعِ**) من غير

---

(١) منهم المبرد فى المقتضب ٤ / ٢٤٤ .
ومنهم ابن مالك فى شرح الكافية ٣ / ١٣٥٩ : ١٣٦٠ قال : « وكثر دعاءُ بعضهم بعضا بـ « الصاحب » فأشبه العَلَم فرخّم بحذف بائه كقول الشاعر :
* يا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنْسِ *
أرادَ : يَا صَاحِبُ » ا هـ .

(٢) «إن » شرطية « نويتَ » فعل ماضٍ فعل الشرط والتاء فاعله . « بعد » ظرف متعلق بنويت « حذف » مضاف إليه ، « ما » اسم موصول مفعول نويت « حذف » فعل ماضٍ مبنّى للمفعول ، والجملة صلة « فالباق » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، الباق : مفعول استعمل مقدم « بما » متعلق باستعمل والباء بمعنى « على » « فيه » متعلق بأُلِف ، وجملة « أُلِف » من الفعل ونائب الفاعل صلة « ما » المجرورة بالباء .

حذفٍ ؛ فلا يبقى على حاله ، بل يُضَمّ ، وتُسَمَّى لغةَ من لا ينتظر .

وإليها أشار الناظم بقوله :

وَاجْعَلْهُ ــ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا ــ كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا[١]

(**فَتَقُولُ** : « **يَا جَعْفُ** » **وَ** « **يَا حَارُ** » **وَ** « **يا هِرَقُ** » **بِالضَّمِّ فِيهِنَّ** ، **وَكَذَلِكَ تَقُول** : « **يَا مَنْصُ** » **بِضَمَّةٍ حَادِثَةٍ لِلْبِنَاءِ**) غير تلك الضمة التى كانت قبل الترخيم ، بدليل أن هذه يجوز إتباعها ، وتلك لا يجوز إتباعُها .

(**وَتَقُول** : « **يَا ثَمِى** » **بِإِبْدَالِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً** ، **وَالْوَاوِ يَاءً** ؛ **كَمَا تَقُول فى جَمْعِ** « **جَرْوٍ** ») بتثليث الجيم (**وَ** « **دَلْوٍ** ») على « أَفْعُل »[٢] بضم العين (**الْأَجْرِى** ، **وَالْأَدْلِى**) والأصل : الأَجْرُو ، والأدلُو ــ بضم الراء ، واللام ، فقلبوا الضمة كسرةً ، والواوَ ياءً لئلا يلزم منه عدم النظير (**لِأَنَّهُ لَيْسَ فِى الْعَرَبِيَّةِ اسْمٌ مُعْرَبٌ آخِرُهُ وَاوٌ لَازِمَةٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا**) وما تجدد بناؤه ، حكمُه حكمُ المعرب[٣] .

---

(١) « واجْعَلْه » فعل أمر والفاعل « أنت » والهاء مفعوله الأول « إن لم تنو » شرط وتنو : مضارع مجزوم بلم وهو فعل الشرط ، « محذوفا » مفعول تنو « كما » الكاف جارة و « ما » زائدة « لو » مصدرية « كان » ناقصة واسمها يعود إلى « الباقى » فى البيت السابق « بالآخر » متعلق بتُمِّما « وضعًا » منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز « تُمِّمَا » فعل ماضٍ مبنى للمفعول ونائب الفاعل تقديره : هو ، والجملة خبر كان و « لو » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وهى ومجرورها فى موضع نصب لأنه متعلق باجْعَلْهُ فى أول البيت لأنه المفعول الثانى .

(٢) سيأتى فى باب جمع التكسير فى البناء الأول من أبنية القلة (أَفْعُل) فى الجزء الخامس من هذا التحقيق ــ إن شاء الله تعالى ــ .

(٣) هذا جواب عما يقال : إن التعليل بقوله : لأنه ليس فى العربية إلى آخره ، ظاهر فى « الأجرى » والأدْلِى لا فى « ياثَمِى » لأنه مبنىّ ، والمبنىّ يجوز أن يكون فى آخره الواو المذكورة ، وحاصل الجواب : أن المبنىّ بناءً متجددًا غيرَ لازم ، كالمعرب . [حاشية يس على التصريح ٢/ ١٨٩] .

(**وَخَرَج بِالِاسْمِ الْفِعْلُ نَحْوُ « يَدْعُو »**) وجعله علما عارضٌ .

(**وَ**) خرج (**بِالْمُعْرَبِ ، الْمَبْنِىُّ**) أصالة (**نَحْوُ : « هُوَ »**) وأما أسماء البلدان ، نحو : « سَنَبُو » و « البَيَهو » فى الإقليم الصعيدىّ ؛ فالظاهر أنها غير عربية كـ « هِنْدو » .

(**وَ**) خرج (**بِذِكْرِ الضَّمِّ ، نَحْوُ : « دَلْوٍ »**) فإنّ ما قبل الواو ساكن .

(**وَ**) خرج (**بِاللُّزُومِ ، نَحْوُ : « هَذا أَبُوكَ »**) فإن الواوَ فيه ليست بلازمة ؛ فإنها تقلبُ ألفا فى النصب ، وياء فى الجرّ .

(**وَتَقُولُ : « يَاعِلَاءُ »**[(١)] **بِإِبْدَالِ الْوَاوِ هَمْزَةً ؛ لِتَطَرُّفِهَا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ ، كَمَا فِى « كِسَاءٍ »**) فإنّ أصلَه « كساو » ؛ لأنه من ، كسوتُ ، فأبدلت الواو همزة لما ذُكِر .

[٣٠٠/ب] (**وَتَقُولُ : « يَاكَرَا »**[(٢)] **بِإِبْدَالِ / الْوَاوِ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا**) ولم يكن بعدها ساكن[(٣)] (**كَمَا فِى « الْعَصَا »**) .

و « العِلاوة » ــ بكسر العين المهملة ــ ما عَلَّقْتَه على البعير[(٤)] بعد تمام الوِقر[(٥)] .

---

(١) فى ترخيم « عِلَاوَة » .

(٢) فى ترخيم « كَرَوان » .

(٣) قوله : « و لم يكن بعدها ساكن » جواب عما يقال ، مقتضى ما علل به قلب الواو ألفا فى هذه الحالة ، أن تقلب ألفا على لغة من ينتظر ، وإيضاح الجواب أنّ من شروط القلب أن لا يليها ساكن ، وهو موجود تقديرا على لغة من ينتظر ، لا على لغة من لا ينتظر [يس على التصريح ٢/ ١٨٩] .

(٤) فى المصباح (علا) « والعِلاوة بالكسر ــ ما عُلِّق على البعير بعد حمله .. والجمع عَلَاوَى » ا هـ .

(٥) فى المصباح (وقر) « الوِقر» بالكسر ــ حِمْل البغل أو الحمار ويُستعمل فى البعير » اهـ .

و« الكَرَوان » ــ بفتح الكاف والراء ــ طائر طويل العنق ، وهو ذكر الحُبَارَى .

* * *

(**فَصْلٌ : يَخْتَصُّ مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ بِأَحْكَامٍ :**
مِنْها أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ لِتَرْخِيمِهِ عَلَمِيَّةٌ) بل مطلق التعريف فيه كافٍ ، ولو بالقصد (**وَلَا زِيَادَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ــ كَمَا مَرَّ**) فى قوله : ثم إن كان المنادى مختومًا بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقًا ، تقول فى هِبةٍ عَلَما : « يا هِبَ » وفى جاريةٍ لمعينة « يا جَارِيَ[1] .

(**وَ**) منها (**أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ مِنْهُ التَّاءُ تَوَفَّرَ مِنَ الْحَذْفِ ، ولَمْ يَسْتَتْبِعْ حَذْفُهَا حَذْفَ حَرْفٍ قَبْلَهَا**) لأنَّ تاءَ التأنيث فى حكم كلمة منفصلة عما قبلها .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله .

.... وَالَّذِى قَدْ رُخِّمَا[2]

بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ[3].......... ....

(**فَتَقُولُ فِى**) ترخيم (« **عَقَنْبَاةٍ** ») ــ بفتح العين المهملة والقاف ، وسكون النون ، بعدها موحدة فألف فتاء تأنيث ــ صفة للعُقاب ، يقال : عُقاب عقنباة ، أى : ذو[4] مخالب حِدَاد (« **يَا عَقَنْبَا** » **بِالْأَلِفِ**) ولا تحذف لما مرّ .

---

(١) انتهى كلام ابن هشام فى التوضيح ــ ينظر أول هذا الباب ص ٩٨ : ٩٩.

(٢ ، ٣) يعنى أنك إذا حذفت الهاء للترخيم وفِّرْ ما بقَى بعد حذفها من الاسم المرخم أى : لا تحذف منه شيئا ولا تغيره .
« والذى » مفعول بفعل مضمر يفسره وفِّره « بحذفها » متعلق برُخِّم « بعدُ » متعلق بوفِّرْهُ .

(٤) العقاب مؤنثة فحقها « ذات » [ينظر الصحاح ١/ ١٨٧] .

(وَ) منها (**أَنَّهُ لَا يُرَخَّمُ إِلَّا عَلَى نِيَّةِ الْمَحْذُوفِ**) خوف الالتباس بالمذكَّر (**تَقُولُ فى**) ترخيم (« **مُسْلِمَةٍ** ») بضم الميم (**وَ**« **حَارِثَةَ** ») بالحاء المهملة والثاء المثلثة (**وَ** « **حَفْصَةَ** » « **يَا مُسْلِمَ** » **وَ** « **يَا حَارِثَ** » **وَ** « **يَا حَفْصَ** ») بالفتح فيهنَّ ، ولا تقول : « يَا مُسْلِمُ ، ويَا حارثُ ، ويَا حَفْصُ » بالضمّ فيهن على لغة من لا[1] ينتظر المحذوف (**لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِنَدَاء مُذَكَّرٍ لَا تَرْخِيمَ فِيهِ**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِى كَمُسْلِمَهْ[2] ....

(**فَإِنْ لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ جَازَ**) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوفَ (**كَمَا فى** « **هُمَزَةَ** ») عَلمًا[3] ــ بضم الهاء ، وفتح الميم ، وبالزاى ــ وهو المغتاب ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، يقال : « رجلٌ هُمَزةٌ ، وامرأةٌ همزةٌ » وفى التنزيل : ﴿ **وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ** ﴾[4] (**وَ** « **مَسْلَمَةَ** ») ــ بفتح الميم ــ عَلَم رجل ، وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث ، فتقول إذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر : « يَا هُمَزُ » و « يَا مَسْلَمُ » فيهما ؛ إذ لا لبس بذلك .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

.... وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فى كَمَسْلَمَهْ

---

(١) ساقطة من خ ٤ .

(٢) الأول هى لغة من ينتظر ، أو لغة من نوى فيقال فى « مُسلمة » مما التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث : يا مُسْلِمَ ــ بفتح الميم كما سبق بيانه .
« الأوّلَ » مفعول الْتزمْ « فى كمُسْلمة » فى : جارة ، والكاف اسم لدخول حرف الجر عليها بمعنى : مثل مبنىّ على الفتح فى محل جرّ بـ « فى » ــ « مسلمة » مضاف إليه .

(٣) قوله : « علما » فيه نظر ؛ لأنه يفهم منه أنه إذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك ، وليس كذلك [حاشية يس ٢/ ١٨٩] .

(٤) من الآية [١] من سورة « الهمزة » .

(وَ) منها (**أَنَّ نِدَاءَهُ مُرَخَّمًا أَكْثَرُ مِنْ نِدَائِهِ تَامًّا**) من غير ترخيم (**كَقَوْلِهِ**) وهو امرؤ القيس الكندىّ : .

٤٥٢ (**أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ**) وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِ[1]

أراد « يا فاطمةُ » .

و « أزمعتِ » ـــ بزاى ، وعين مهملة ـــ أى : أحكمتِ عزمك ، و « الصَّرْم » القطع ، و « الإجمال » الإحسان .

و (**لَكِنْ يُشَارِكُهُ فِى هَذَا**) الحكمِ الأخيرِ (« **مَالِكٌ ، وَعَامِرٌ ، وَحَارِثٌ** » **فَتَرْخِيمُهُنّ أَكْثَرُ مِنْ تَرْكِ التَّرْخِيمِ ، لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِنَّ**) فى النداء .

ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك ؛ أنه لا يتوقف على كثرة استعماله / [١/٣٠١] فاقترفا .

* * *

(**فَصْلٌ : وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ غَيْرِ الْمُنَادَى بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ** : .

أَحَدها : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِى الضَّرُورَةِ) .

الشرط (**الثَّانِى : أَنْ يَصْلُحَ الاسْمُ**) المراد ترخيمه فى الضرورة (**لِلنِّدَاءِ**) أى : لمباشرة حرف النداء . وإليهما أشار الناظم بقوله : .

---

(١) هذا البيت من الطويل لامرىء القيس فى ديوانه ص ١٢ ، والدرر ١/ ١٤٧ ، والعينى ٢٨٩/٤ ـــ وبلا نسبة فى الهمع ١٧٢/١ [صدره فقط] والأشمونى ١٧٢/٢ [صدره فقط] .

ويروى : « أفاطمُ » بالضم على لغة من لا ينتظر .

ويستشهد بهذا البيت أيضا على أن الهمزة فى : أفاطم لنداء القريب .

وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِـدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ[١].............

فَلَا يَجُوزُ) ترخيم الضرورة (فِي نَحْوِ : « الْغُلَامِ ») مما فيه « أل » لأنه لا يصلح لمباشرةِ حرف النداء ، ومن ثَمَّ خُطِّىء مَنْ جعل مِنْ ترخيم الضرورة قولَ العجاج .

* أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى[٢] ــ ٣٤١

(١) « ولاضطرار » الواو : عاطفة ، لاضطرارٍ : جار ومجرور متعلق برخَّموا الآتى ، « رخَّمُوا » فعل وفاعل ، « دونَ » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ما » الآتى « ندا » قُصِر للضرورة ، مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول رخَّمُوا « للندا » متعلق بيصلح الآتى ، « يصلح » الجملة لا محل لها من الإعراب صلة .

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور للعجاج فى ديوانه ٢٩٥ ، وسيبويه ١/ ٨ ، ٥٦ ، والمحتسب ١/ ٧٨ والخصائص ٣/ ١٣٥ ، وسر الصناعة ٧٢١ ، وابن يعيش ٦/ ٧٥ والعينى ٣/ ٥٥٤ ، والدرر ١/ ١٥٧ ، ٢/ ٢١٨ ــ وبلا نسبة فى الإنصاف ٥١٩ ، وابن مالك فى شرح الكافية ٣/ ١٣٧٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٤٣١ وابن عقيل ٢/ ١٠٩ ، والأشمونى ٢/ ٢٩٩ ، ٣/ ١٨٣ .

ويروى : « قواطنا مكةَ » جمع قاطنة بمعنى ساكنة .

« أوالفًا » جمع آلفة ، وهو اسم الفاعل المؤنث ، وفعله : أَلِفَ يأْلَفُ و « أو الفًا » : حال من القاطنات ، المذكورة فى بيت سابق ، وفيه ضمير هو الفاعل و « مكة » مفعوله « من وُرْق » متعلق بمحذوف صفة لأوالف « الحمى » وأصله الحَمَام مضاف إليه .

وقد تعددت مواضع الاستشهاد فى هذا البيت ، فمنهم من يجعل موضع الشاهد : أَوَالِفًا مكةَ » حيث نصب مكةَ بأوالف الذى هو جمع تكسير لاسم الفاعل ، ومنهم من يجعل موضع الشاهد : « أوالفًا » من حيث إنه نوَّنَها للضرورة وهى تستحق المنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، ومنهم من يجعل موضع الشاهد « الحَمِى » وأصله « الحَمَام » فقد اقتطع بعض الكلمة للضرورة ، وأبقى بعضها لدلالة المُبقَى على المحذوف منها ، وألحقها الياء لوصل القافية .

وخطأ العلماء من جعل « الحَمِى » من ترخيم الضرورة ، ذكر ذلك أبو الفتح بن جنى فى المحتسب ١/ ٧٨ فقال : « وما فيه لام التعريف لا يجوز نداؤه أصلا فهو من الترخيم =

بفتح الحاء المهملة ، وكسر الميم ، وأصله الْحَمَام بالتخفيف ، فحذف الميم الثانية ، وقلبت الألف ياء فيه .

وقيل : حذفت الألف ، وأبدلتِ الميم ياءً ، ويحتمل أن يكون حذف منه الألف والميم للضرورة(١) ، كقوله : .

٤٤٢ م * دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ(٢)......... *

وكسرت الميم الأولى للقافية والياء إشباعٌ .

و « وُرْق » — بضم الواو — جمع ورقاء ، وهى التى فى لونها بياض إلى سواد .

الشرط (**الثَّالِثُ** : **أَنْ يَكُونَ**) المرخم فى الضرورة (**إِمَّا زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ**) وذلك مأخوذ من قول الناظم : .

.... نَحْوُ « أَحْمَدَا »

(**أَوْ**) مختوما (**بِتَاءِ التَّأْنِيثِ**) فالأول : (**كَقَوْلِهِ**) وهو امرؤ القيس الكندى :

= أبعد ، وهو يفسد قول من قال فى قول العجاج :

* أوالفًا مكـةَ مـن وُرْقِ الحَمِـى *

أنه أراد الترخيم ؛ لأن ما فيه لام التعريف لا ينادى أصلا ، فكيف يُرَخَّم ؟! ا هـ [وينظر فى تخريج « الحمى » فى هذا البيت : شرح شواهد سيبويه للأعلم ١/ ٨ : ٩ كتاب سيبويه] .

(١) قاله ابن جنى فى سر الصناعة ٧٢١ وقال : هذا أحسن ما قيل فيه » ا هـ .

(٢) قطعة من بيت لأبى النجم العجلىّ ، والبيت بتمامه :

دَرَسَ الْمَنَـا بِمُتَالِـعٍ فَأَبَـانِ فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فالسُّوبـانِ

وقد سبق أن استشهد به ابن هشام فى : باب فى ذكر أسماء لازمت النداء برقم ٤٤٢ ، وقد ذكر كثير من العلماء أن « المنا » أصله « المنازل » فرخمه فى غير النداء ضرورة بحذف حرفين منه — وذهب غير واحد من العلماء إلى أنه لا ترخيم فيه ، وأن المنا بمعنى المحاذى [ينظر اللآلى شرح أمالى القالى ١/ ١٤] .

٤٥٣ لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ (طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصَرْ)(١)

أراد « ابن مالك » فرخمه فى غير النداء ضرورة ، وترك ما بَقِىَ كأنه اسمٌ برأسه ، ونَوَّنَه على لغة من لا ينتظر .

و « يعشو » يسير فى العشاء ، وهو الظلام ، و « الحَصَر » ـــ بفتح الحاء والصاد المهملتين(٢) ـــ شدة البرد .

والثانى : كقول الأسود بن يعفر : .

٣٤٢ وَهَذَا رِدَائِى عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لِيَسْلُبَنِى حَقِّى أَمَالِ بْنَ حَنْظَلِ(٣)

---

(١) هذا البيت من الطويل لامرىء القيس فى ديوانه ١٤٢ ، وسيبويه ١/ ٣٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٣٧٠ ، والعينى ٤/ ٢٨٠ ، والدرر ١/ ١٥٧ ، وبلا نسبة فى : ابن عقيل ٢/ ٢٧٠ ، والهمع ١/ ١٨١ ، والأشمونى ٣/ ١٨٤ ويروى فى المراجع السابقة ـــ باستثناء العينى والتصريح ـــ « ليلة الجُوع والخَصَر » بالخاء المعجمة .

(٢) وهكذا ضبطها العينى .
وقال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ١٨٤/٣ « والخَصَر ـــ بمعجمة فمهملة مفتوحتين ـــ شدة البرد ، وضبطه بمهملتين سهو ا هـ زكريا ، وكذا ضبطه بإعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال إنه من باب طرب ، وأشار بقوله : وضبطه بمهملتين سهوٌ إلى العينى وصاحب التصريح ، فإنهما ضبطاه بمهملتين ، وفسراه بشدة البرد » ا هـ صبان .

(٣) هذا البيت من الطويل للأسود بن يعفر النهشلى فى ديوانه ٥٦ ، ونوادر أبى زيد ١٥٩ وسيبويه ١/ ٣٣٢ ، ٤٣٧ ، والتبصرة ٣٧٤ ، وبلا نسبة فى : الجمل للزجاجىّ ١٧٤ ، وأمالى ابن الشجرىّ ١/ ١٢٧ ، ٢/ ٨٩ ، والمقرب ١/ ١٨٨ .
ويروى : « ليسألنى نفسى » ـــ ليسألنى عِزِّى » والضمير فى « عنده » للدهر « أمالِ » الهمزة للنداء ومالِ : منادى مُرخَّم ، وأراد يا مالك فَحَذَف الكاف للترخيم « حنظلِ » مجرور بالإضافة . وأصله : حنظلة ، فحذف التاء وهو غير منادى وهذا هو موضع الشاهد قال الأعلم : « يقول : وهذا ردائى أى شبابى ، فكنى عن الشباب بالرداء [كتاب سيبويه ١/ ٣٣٢ : ٣٣٣]

أراد « ابن حنظلة » فرخمه فى غير النداء ضرورة .

(**وَلَا يَمْتَنِعُ**) الترخيم فى الضرورة (**عَلَى لُغَةِ مَنْ يَنْتَظِرُ الْمَحْذُوف**) عند سيبويه ، وجمهور البصريين[١] (**خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ**) قالوا : (**وَدَلِيلُنَا**) القياسُ على النداء ، والسماع ، ومنه قول أوسٍ التميمىّ : .

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْأَمْتَدِحْهُ ، فَإِنَّ النَّاسَ قَدْعَلِمْوا[٢] ٣٤٣

أراد « ابن حارثة » فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ، و (**قَوْلُهُ**) وهو جرير :

٤٥٤ أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا (**وَأَضْحَتْ مِنْكِ شَاسِعَةً أُمَامَا**)[٣]

أراد « أمامة » ــ بضم الهمزة ــ علم امرأة ، فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر .

---

(١) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٤٢٧ : « ويرخم فى الضرورة ما ليس بمنادى من صالح للنداء ــ وإن خلا من علمية وهاء تأنيث .. على تقدير التمام بإجماع ، وعلى نِيَّة المحذوف خلافا فالمبرد » اهـ .

(٢) هذا البيت من البسيط لأوس بن حبناء التميمىّ فى سيبويه ١/ ٣٤٣ ، والتبصرة ٣٧٣ ، وأمالى ابن الشجرىّ ١/ ١٢٦ ، ٢/ ٩٢ ، وبلا نسبة فى الأصول ٣/ ٤٥٨ ، والإنصاف ٣٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧١ ، والارتشاف ٣/ ١٦٤ ، [صدره] والأشمونى ٣/ ١٨٤ والرواية فى الأغانى ١٢/ ٨٨ :
إنّ الْمُهَلَّبَ إنْ أشتق لرُؤيته أَوْ أَمْتدحه ....
ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٣) هذا البيت من الوافر لجرير فى ديوانه ٢٢١ ، وسيبويه ١/ ٣٤٣ ، ونوادر أبى زيد ٣١ وأمالى ابن الشجرىّ ١/ ١٢٦ ، والعينى ٤/ ٢٨٢ ، والخزانة ١/ ٣٨٩ ــ وهو بلا نسبة فى : أمالى ابن الشجرىّ ٢/ ٨٩ ، والإنصاف ٣٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٠ ، والأشمونى ٣/ ١٨٤ .
« شاسعة » اسم فاعل من شسع المكان أى بعد بُعْدًا سحيقًا .

و « رِمَاما » جمع رُمَّة ــ بضم الراء المهملة ــ وهى القطة البالية من الحبل .

وأنشد المبرد : .

* وَ مَا عَهْدِى كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا *[1]

قال ابن مالك فى شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين ، ولا تُدْفَعُ إحداهما بالأخرى ــ انتهى[2] .

وفهم من عدم اشتراط التعريف فى ترخيم الضرورة ، أنه يجىء فى النكرات ، كقوله :

* لَيْسَ حَىٌّ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالِ[3] * ــ ٣٤٤

---

(١) فى نوادر أبى زيد ص : ٣١ بعد أن أورد البيت برواية سيبويه قال ــ وأَنْشَدَنَا هذا البيت أبو العباس محمدُ بنُ يزيدَ عن عُمارة :

* وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا *

على غير ضرورة » ا هـ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧١ .

أما فى شرح التسهيل فقد انتهى إلى هذا ولكن بعد أن حمل بشدة على المبرد ، قال : « وزعم المبردُ أن الروايةَ .

* وما عهدٌ كعهدِكِ يَا أُمَامَا *

لأنه لا يجيز الترخيم الضروريَّ إلا على الوجه الأول (أى : على لغة من لا ينتظر) وهو محجوج بصحة الشواهد على الوجه الثانى ، وبأن حذف بعض الاسم مع بقاء دليلٍ على المحذوف أحق بالجواز من حذفه دون بقاء دليل ، وأما زَعْمُه أن الرواية : « وما عهدٌ كعهدِكِ يا أُمَامَا » فلا يلتفت إليه ، مع مخالفته نقل سيبويه ، فأحسن الظن به إذا لم تُدْفَعْ روايتُه أن تكون رواية ثانية ، وللمبرد إقدام فى ردّ مالم يروِ .. » ا هـ [شرح التسهيل ٣/ ٤٣٠] .

(٣) من الخفيف نسب فى ضرائر الشعر إلى عَدِىّ ص ١٤٠ كما ورد فى الصاحبى ص ١٩٤ والارتشاف ٣/ ١٦٨ والدرر ١/ ١٥٧ ونسبه لعبيد بن الأبرص ، والهمع ١/ ١٨١ ، =

أى : بخالد .

* * *

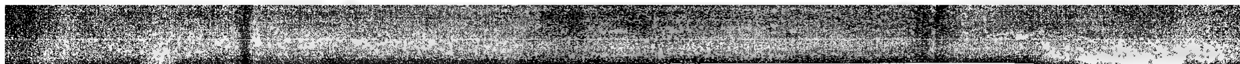
= والأشمونى ٣/ ١٨٤ .
« مسألة » تتعلق بباب الترخيم : سمع من كلام العرب مثل : يا عائشةَ بفتح التاء قال النابغة :

* كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ *

الرواية بفتح أميمة ، ونص سيبويه على أن نداء ما فيه هاء التأنيث بترخيم أكثر من ندائه دون ترخيم وبعد نصه على ذلك قال : واعلم أن ناسًا من العرب يثبتون الهاء فيقولون : يا سَلَمَةُ ، وبعض من يثبت يقول : يا سَلَمَةَ يعنى بفتح التاء ومنه قول الشاعر :

كلينى لهمٍّ يا أُمَيمةَ ناصبِ وليل أُقَاسيه بطىء الكواكبِ

وعلل سيبويه الفتح فى التاء بأنه لما كان الأكثر فى نداء ما هى فيه نداءه بحذفها قُدِّر وهى ثابتة عاريًا منها ، فحركت بالفتح لأنها حركة ما وقعت موقعه وهو الحرف الذى قبلها .
وقال ابن مالك بعد أن لخص رأى سيبويه بالكلام السابق : « وأسهلُ من هذا عندى أن تكون فتحةُ التاء إتباعا لفتحة ما قبلها ، كما كانت فتحة المنعوت فى نحو : يا زيدَ ابنَ عَمْرٍو إتباعًا لفتحة ابن ، وإتباع الثانى للأول أحق بالجواز لا سيما من كلمة واحدة » [شرح التسهيل ٣/ ٤٢٨] وينظر كتاب سيبويه ١/ ٣١٥ ، ٣٤٦ .





(هَذَا بَابُ الْمَنْصُوبِ عَلَى الاخْتِصَاصِ)

والاختصاصُ ــ فى الأصل ــ مصدر اختصصتُه بكذا أى : خصصته به .

وفى الاصطلاح : تخصيصُ حكمٍ عُلِّق بضميرٍ بما تأخر / عنه من اسم ظاهر معرَّف . [٣٠١/ب]

والباعثُ عليه فخرٌ ، أو تواضع ، أو زيادة بيان .

فالأول : نحو : « عَلَىَّ ــ أيُّها الجوادُ ــ يعتمد الفقير » .

والثانى : نحو : « إنى ــ أيها العبدُ ــ فقيرٌ إلى عفوِ اللهِ » .

والثالث : نحو « نحن ــ العربَ ــ أقرى الناسِ للضيف » .

وهو خبر استُعْمِل بصورة النداء توسعًا ، كما استُعمل الخبر بصيغة الأمر ، نحو : « أَحْسِنْ بزيد » والأمرُ بصيغة الخبر ، نحو : ﴿ **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ** ﴾[١] .

(وَ) المنصوبُ على الاختصاص (**هُوَ : اسْمٌ**) ظاهرٌ غيرُ نكرة ولا مبهم (**مَعْمُولٌ لِـ « أَخُصُّ »**) مضارع خصَّ (**وَاجِبَ الْحَذْفِ**)[٢] كما يجب حذف ناصب المنادَى .

---

(١) من الآية [٢٣٣] من سورة « البقرة » .
وفى معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٣١١ : ٣١٢ قال ــ بعد أن ذكر الآية الكريمة ــ : « اللفظ لفظ الخبر ، والمعنى الأمر ، كما تقول : حسبُك درهم ، فلفظه لفظ الخبر ، ومعناه : اكتف بدرهم وكذلك معنى الآية : لِتُرْضِعِ الوالداتُ » اهـ .

(٢) فى سيبويه ١ / ٣٢٧ : « إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا ، كأنه قال : أعنى ، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل » اهـ .

(**فَإنْ كَانَ**) المنصوب على الاختصاص (« **أَيُّهَا** ») **فى التذكير** ، **إفرادًا وتثنيةً وجمعًا** (**أَوْ** « **أَيَّتُهَا** ») فى التأنيث ، إفرادًا وتثنيةً وجمعًا (**اسْتُعْمِلَا**) فى الاختصاص (**كَمَا يُسْتَعْمَلَانِ فِى النِّدَاءِ** ، **فَيُضَمَّانِ**) لفظا ، ويُنصبان محلًّا ، ويتصل بهما « ها » التنبيه وجوبًا ، (**وَيُوصَفَانِ لُزُومًا بِاسْمٍ لَازِمِ الرَّفْعِ**) مراعاة للفظيهما (**مُحَلًّى بِـ** « **أَلْ** ») الجنسية (**نَحْوُ** : « **أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ** ») فـ « أنا أفعلُ » مبتدأ وخبر ، و« أَيُّها » فى موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره : أَخُصّ ، و « الرجلُ » نعت « أىّ » على اللفظ .

(**وَ** « **اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ** »)[1] ــ بكسر العين ــ فـ « أَيَّتُها » بالضمّ ــ فى موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقدير : أخصّ ، و « العصابة » نعت « أَيَّتُها » على اللفظ ، وجملة الاختصاص فى المثالين فى موضع نصب على الحال ، والمعنى : أنا أفعل كذا مخصوصًا من بين الرجال ، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب[2] .

وما ذكره من أنَّ « أيُّها » و « أَيَّتُها » مبنيان على الضم فى موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفًا ، هو مذهب الجمهور .

وذهب الأخفش إلى أن كلًّا منهما منادى ، قال : ولا يُنكَرُ أَنْ ينادِىَ الإنسانُ نفسه ، ألا ترى إلى قول عمرَ ــ رضى الله عنه ــ : « كُلُّ النّاسِ أَفْقَهُ منك يا عُمَرُ »[3] .

وذهب السِّيرافى إلى أنَّ « أيًّا » فى الاختصاص معربةٌ ، وزعم أنها تحتمل وجهين : أحدهما : أن تكون خبرا لمبتدإ محذوف ، والتقدير : أنا أفعل كذا هو أيُّها الرجل ، أى : المخصوص به .

---

(١) هذا من أمثلة سيبويه فى باب الاختصاص ١ / ٣٢٦ « بولاق » .

(٢) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٠٥ .

(٣) من قوله : وذهب الأخفش ، إلى هنا ، موجود بنصه فى ارتشاف الضرب ٣ /١٦٦ .

والثانى : أن تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : أيُّها الرجلُ المخصوصُ أنا المذكور[١] .

(وَإِنْ كَانَ) المنصوب على الاختصاص (غَيْرَهُمَا) أى : غيرَ « أيّها » و « أيّتها » (نُصِبَ) لفظا ، سواء أكان لفظه مفردًا ، أم[٢] مضافا .

فالأول : (نَحْوُ : « نَحْنُ » ــ العُرْبَ ــ أَقْرَى الناسِ للضيف » .

والثانى : نحو قوله ــ ﷺ ــ « إِنَّا (ــ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ ــ لَا نُورَثُ »)[٣]

فـ « العرب » و « معاشر » منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره : أخصُّ العُرْبَ ، وأَخصُّ معاشرَ الأنبياء .

وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله :

أَلِاخْتِصَاصُ : كَنِدَاءٍ ..... البيتين[٤] .

* * *

---

(١) ينظر قول السيرافى هذا فى كتاب سيبويه ١ / ٣٢٦ ط « بولاق » على هامش الصفحة . ونقل أبو حيان هذا الرأى فى الارتشاف ٣ / ١٦٦ .

(٢) فى خ ٣ « أو » .

(٣) أخرجه « أحمد » فى « مسنده » ٢/ ٤٦٣ عن أبى هريرة ــ رضى الله عنه بلفظ : إنا معشرَ الأنبياء لا نورث ما تركتُ بعد مؤنة عاملى ونفقة نِسَائى صدقة » ــ وقد أحسن الشيخ خالد إذْ أخذ كلمة « نحن » فوضعها فى مثال وأتى فى أول الحديث بـ « إنا » وسيُنَبَّه على ذلك .

(٤) وهما :

أَلِاخْتِصَاصُ : كَنِدَاءٍ دُونَ « يَا »	كَـ « أَيُّهَا الْفَتَى » بِإِثْرِ « ارْجُونِيَا »
وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ « أَيٍّ » تِلْوَ « أَلْ	كَمِثْلِ«نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»

ففى قوله : الاختصاص كنداء إشعار بأنه منصوب بفعل واجب الإضمار كالمنادى لشبهه به وفهم من قوله : دون يا ، أنه لا يصحب حرف النداء ــ وفهم من المثال أن « أيا » لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كما فى النداء ــ وفهم من قوله : بإثر ارْجُونيا ، أنه لابد أن يتقدمها كلام فيه ضمير المتكلم ، ثم إن الاختصاص يكون فيه الاسم مقرونا =

[٣٠٢/أ] والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى / فى ثلاثة أحكام :

إحدها : إفادة الاختصاص بالمتكلم ، كما أن المنادى [يفيد الاختصاص](١) بالمخاطب .

والثانى : أن كل واحد منهما لا يكون إلا للحاضر .

والثالث : أن الاختصاص واقع فى معرِض التوكيد ، والنداء قد يكون كذلك ، كقولك لمن هو مُصْغٍ إليك : « كان الأمرُ كذا يا فلان » .

(**وَيُفَارِقُ الْمُنَادَى فِى أَحْكَامٍ**) لفظية ومعنوية : .

فأما الأحكام اللفظية فأمور :

(**أَحَدُهَا** : **أَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ حَرْفُ نِدَاءٍ ، لَا لَفْظًا ، وَلَا تَقْدِيرًا**) بخلاف المنادَى فإنه لا يخلو عن ذلك .

(**الثَّانِى** : **أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِى أَوَّلِ الْكَلَامِ ، بَلْ فِى أَثْنَائِهِ**) أى : وسطه (**كَالْوَاقِعِ بَعْدَ** « **نَحْنُ** ») [فى المثال(٢) ، وبعد « إِنَّا » (**فِى الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ**)(٣)] وهذاالحديث بلفظ « نحن » قال الحفاظ غير موجود ، وإنما الموجود فى سنن النسائىّ الكبرى : « إِنَّا مَعَاشِرَ الأنبياء ... » كما شرحنا .

(**أَوْ بَعْدَ تَمَامِهِ**) أى : الكلام (**كَالْوَاقِعِ بَعْدَ** « **أَنَا** » **وَ** « **نَا** » **فِى الْمِثَالَيْنِ قَبْلَهُ**) وهما « أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ » وَ « اللهم اغْفِرْ لنا أيَّتُها العصابةُ » .

فالمخصوص ، وهو « أيّها » فى المثال الأول ، و « أيتها » فى المثال الثانى ، وقعا

= بأل أو مضافًا ، مَثَّل للأول فقط ، ولم يمثل للثانى وهو المضاف .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ .

(٢) وهو : « نحن العُرْبَ أقرى الناس للضيف .

(٣) وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « إنا ــ معاشِرَ الأنبياء ــ لا نُورَث » وما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ .

بعد تمام الكلام ؛ لأن كلًّا من قولك : « أنا أفعل كذا » و « اللهم اغفر لنا » كلام تامّ . بخلاف المنادَى ؛ فإنه يقع فى أوَّل الكلام نحو : « يا أللهُ اغفر لنا » .

(**وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ يُشْتَرَط أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمُ عَلَيْهِ اسْمًا بِمَعْنَاهُ**) فى التكلم والخطاب (**وَالْغَالِبُ كَوْنُهُ**) أى : كون المقدَّم على المخصوص (**ضَمِيرَ تَكَلُّمٍ**) يخصُّه ، أو يشارك فيه .

فالأول : نحو : « أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ » والثانى : نحو : « اللهم اغفر لنا أيَّتُها العِصَابةُ »[١] .

(**وَقَدْ يَكُونُ**) المقدَّم (**ضَمِيرَ خِطَابٍ ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : « بِكَ اللهَ نَرْجُو الْفَضْلَ »**)[٢] فـ « بك » متعلق بنرجو ، و « اللهَ منصوب على الاختصاص ، و « الفضلَ » مفعول نرجو .

وفى هذا المثال شُذُوذَان : كونُه بعد ضمير خطاب ، وكونُه عَلَمًا ، قاله فى الشذور[٣] .

ولا يكون المتقدم ضمير غائب ، ولا اسمًا ظاهرًا ، فلا يجوز : « بهم العربَ خُتِمت المكارمُ »[٤] ولا « بزيدٍ العالمَ يَقْتَدِى الناسُ » .

---

(١) فالمتكلم بقوله : « اللهم اغفر لنا » داخل فى الضمير « نَا » .

(٢) فى سيبويه ١ / ٣٢٨ « وزعم الخليل أنَّ قولهم : بك اللهَ نرجو الفضل ، وسبحانك اللهَ العظيمَ ، نصبُه كنصب ما قبله وفيه معنى التعظيم » اهـ .
وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٣٤ .

(٣) ص : ٢٢٢ .

(٤) فى سيبويه ١ / ٣٢٨ : « لا يجوز أن تقول : إنهم فعلوا أيتها العصابة ، إنما يجوز ذلك للمتكلم » اهـ .

(**وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ : أَنَّهُ يَقِلُّ كَوْنُهُ عَلمًا ، وَأَنَّهُ يَنْتَصِبُ مَعَ كَوْنِهِ مُفْرَدًا**) معرفةً (**كَمَا فِى هَذَا الْمِثَالِ**) وهو : « بِكَ ــ اللهَ ــ نَرْجُو الْفَضْلَ » ومثله : « سُبحانكَ اللهَ العظيم » والمنادَى يكثر كونُه عَلَمًا ، ويُضَمُّ مع كونه مفردًا .

(**وَالسَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ بِـ « أَلْ » قِيَاسًا ، كَقَوْلِهِمْ : « نَحْنُ ــ الْعُرْبَ ــ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ**) والمنادَى لا يكون كذلك .

والسابع ، والثامن ، والتاسع ، والعاشر : أن لا يكون نكرة ، ولا اسم إشارة ، ولا موصولا ، ولا ضميرًا ، قاله فى الارتشاف[1] ، والمنادى يكون كذلك .

الحادى عشر : أنّ « أيًّا » هنا لا توصف باسم الإشارة ، وتوصف به فى النداء .

[٣٠٢/ب] الثانى عشر : أنَّ « أيًّا » هنا ــ اختلف فى ضمتها هل هى إعراب / أو بناء ، وفى النداء بناء بلا خلاف[2] .

الثالث عشر : أنَّ صفة « أىّ » هنا ــ واجبة الرفع بلا خلاف ، كما قاله فى الارتشاف[3] ، وفى النداء طرقها خلاف أجاز المازنىّ نصبها .

الرابع عشر : العامل المحذوف هنا ــ [لم يُعَوَّض عنه شىء ، وعُوِّض عنه فى النداء حرف .

الخامس عشر : أن العامل المحذوف هنا ــ][4] فعل الاختصاص ، وفى النداء

(١) ١٦٧/٣ .
وقال سيبويه ١ / ٣٢٨ : « ولا يجوز أن تذكر إلا اسما معروفا ، فلا تقع النكرة فى هذا الباب .. وأكثر الأسماء دخولا فى هذا الباب : بنو فلان ، معشر مضافة ، وأهل البيت ، وآل فلان » اهـ .

(٢) ٣ / ١٦٧ قال : « ولا خلافَ فى متبوعها ــ يعنى : أيًّا ــ أنه مرفوعٌ » اهـ .

(٣) فى خ ٣ وُضِع الثانى عشر وما بعده ، مكان الثالث عشر وما بعده وبالعكس .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ بسبب انتقال النظر .

فعل الدعاء .

والسادس عشر ، والسابع عشر ، والثامن عشر : أنه لا يكون تاليا لحرف النداء ، وأنه لا يُعنى به إلا نفس المتكلم ، وأنه لا يجوز فيه الترخيم .

والتاسع عشر ، والعشرون : أنه لا يستغاث به ، وأنه لا يُندب .

وأما الأحكام المعنوية فأمور : .

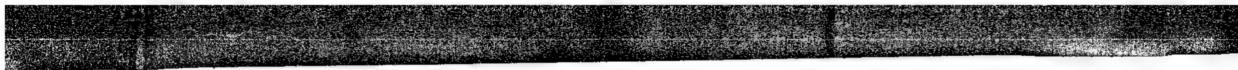
أحدها : أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء .

والثانى : أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نُسب إليه .

والثالث : أنه مفيد لفخر ، أو تواضع ، أو زيادة بيان[1] بخلاف النداء فيها .

* * *

(١) فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٤ : « الباعث على الاختصاص فخر ، أو تواضع ، أو زيادة بيان » ا هـ .





(هَذَا بَابُ التَّحْذِيرِ)

(وَهُوَ) ـ فى الأصل ـ مصدر حذَّر بالتشديد ، والمراد به ـ هنا ـ : (تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبِ عَلَى أَمْرٍ مَكْرُوهٍ لِيَجْتَنِبَهُ) ويكون بثلاثة أشياء بـ « إياك » وأخواته[1] ، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب ، نحو : « نَفْسَكَ » ، وبذكر المحذَّر منه ، نحو : « الأسدَ » (فَإِنْ ذُكِرَ الْمُحَذَّرُ بِلَفْظِ « إِيَّا » فَالْعَامِلُ) فى محلها النصبَ فعلٌ (مَحْذُوفٌ لُزُومًا) لأنه لمَّا كثر التحذير بلفظ « إيَّا» جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والتزموا معه إضمار العامل[2] (سَوَاءٌ عَطَفْتَ عَلَيْهِ) المحذَّر منه ، نحو : « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » (أَمْ كَرَّرْتَهُ) نحو : « إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ » (أَمْ لَمْ تَعْطِفْ وَلَمْ تُكَرِّرْ) نحو : « إِيَّاكَ الأسدَ » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

« إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ[3]
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ«إِيَّا» انْسُبْ[4].. ....

---

(١) وهى : إِيَّاكِ ، وإِيّاكُما ، وإِيَّاكُمْ ، وإِيَّاكنَّ .

(٢) قاله ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٧ : ١٣٧٨ .

(٣ ، ٤) « إياك والشرَّ » مفعول مقدم لنصب قصد لفظه ، « ونحوَه » معطوف عليه « محذِّرٌ » فاعل نصب « بما » جار ومجرور متعلق بنصب و « ما » اسم موصول « استتارُه وَجَبَ » استتارُ : مبتدأ ، والهاء مضاف إليه ، وجب : الجملة فى محل رفع خبر وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة .

« ودون عطف » دونَ : ظرف متعلق بانسُبْ ، عطف : مضاف إليه « ذا » مفعول مقدم لانسُبْ « لإيَّا » متعلق بانسب أيضا .

(**تَقُولُ**) إذا عطفتَ عليه المحذَّر منه (« **إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ** ») فـ « إياك » فى محلّ نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه : أُحَذِّرُ ونحوُه ــ ثم قيل : يجب تقديره بعد « إياك » والأصل : إياك أحذّر ؛ لأنه لو قُدِّر قبله لاتَّصل به ، فقيل : أُحَذِّرُكَ ، فيلزم تعدِّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وذلك خاصٌّ بأفعال القلوب[(١)] وما ألحق بها .

(و) قيل (**الْأَصْلُ** « **احْذَرْ تَلَاقِىَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ** » **ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ**) وهو : احْذَرْ (**وَفَاعِلُهُ**) وهو : ضمير المخاطب المستتر فيه ، فصار : تَلَاقِىَ نَفْسِكَ والأسدَ (**ثُمَّ**) حذف (**الْمُضَافُ الْأَوَّلُ**) وهو : تلاقى (**وَأُنِيبَ عَنْهُ الثَّانِى**) وهو : نفسك (**فَانْتَصَبَ**) فصار : نَفْسَكَ وَالْأَسَدَ (**ثُمَّ**) حُذِفَ المضافُ (**الثَّانِى**) وهو : نفس (**وَأُنِيبَ عَنْهُ الثَّالِثُ**) فى التركيب وهو الكاف (**فَانْتَصَبَ**) بعد أن كان مجرورًا بالإضافة (**وَانْفَصَلَ**) لتعذر اتصاله ، فصار : إِيَّاكَ .

واختُلِف فى إعراب ما بعد الواو : .

فقيل : هو معطوف على « إياك » والتقدير : « احْذَرْ نفسَك أن تدنُوَ من الأسد ، والأسدَ أن يدنُوَ منك » ، وهذا مذهب كثيرين منهم السِّيرَافىّ[(٢)] ، واختاره ابنُ عصفور[(٣)] .

واعْتُرِضَ بأن « إِيَّاكَ » محذَّرٌ ، و « الأسد » محذَّرٌ منه ، والعطف يقتضى المشاركة فى المعنى .

---

(١) يعنى : لو قدر مقدما للزم أن يكون أصلُه : بَاعِدْكَ ، أى : باعد أنت إياك ، فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ففى أفعال القلوب يجوز أن يقال : وجدتُنى ، علمتُنِى بخلاف : باعدك [ينظر شرح المرادىّ على الألفية ٤/ ٦٦ وحاشية الصبان على الأشمونى ٣/ ١٨٨] .

(٢) ينظر شرح المرادىّ على الألفية ٤/ ٦٦ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤١٠ .

وأجيب بأن مقتضى / العطف الاشتراك فى معنى الخوف[1] ، فلا يمتنع أن أن يكون أحدُهما خائفا ، والآخر مخوفا منه ، قاله الفخر الرازىّ فى شرح المفصل[2] . [٣٠٣/أ]

وذهب ابنُ طاهر ، وابن خروف إلى أنَّ ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف ، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل .

واختار ابنُ مالك قولًا ثالثًا وهو : أن يكون معطوفًا عطفَ مفرَد ، لا على التقدير الأول ؛ بل على تقدير : « اتَّقِ تلاقى نفسِك والأسدَ » فَحُذِفَ المضافُ ، وأقيم المضافُ إليه مُقامه . قال : ولا شك فى أنّ هذا أقلّ تكلُّفًا ــ انتهى[3] .

وظاهرُ صنيع الموضح موافقتُه .

(**وَتَقُولُ**) إذا لم تعطف ولم تكرر (« **إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ** » **وَ**) اختُلف فى تحقيق العامل المحذوف ، فقال الجمهور : عاملُه فعل متعدٍّ لواحدٍ ، (**وَالْأَصْلُ** : « **بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ** » **ثُمَّ حُذِفَ** « **بَاعِدْ** » **وفاعلُه**) المستتر فيه ، فصار : « نَفْسَكَ مِنَ الأسدِ » (وَ) حُذِفَ (**الْمُضَافُ**) وهو « نفس » ، فانفصل الضمير وانتصب ، فصار : « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » فـ « إِيَّاكَ » منصوبٌ بـ « باعد » محذوفًا ، و « مِنَ الأسدِ » متعلق بذلك المحذوف .

(**وَقِيلَ**) : عاملُه فعلٌ متعدٍّ لاثنين ، وَ (**التَّقْدِيرُ** : « **أُحَذِّرُكَ مِنَ الْأَسَدِ** »)

---

(١) ساقطة من خ ٢ .

(٢) ينظر شرح المفصل للفخر الرازىّ ، المسمى : عرائس المحصل على نفائس المفصل رسالة دكتوراة فى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

(٣) من قوله فى الصفحة السابقة : (واختلف فى إعراب ما بعد الواو) إلى هنا منقول بنصه من شرح المرادى على الألفية ٤/ ٦٦ : ٦٧ .

قاله ابنُ الناظم[١] تبعًا لأبى البقاء[٢] ، فحذف « أُحَذِّر » وفاعلَه ، وانفصل الضمير لتعذر اتصاله .

(**فَنَحْوُ** : « **إِيَّاكَ الْأَسَدَ** ») بحذف « مِنْ » ونصب « الأسد » (**مُمْتَنِعٌ عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ**) لما يلزم عليه من حذف « مِنْ » ونصب المجرور[٣] ، وهو غير مطّرِد ، إلّا مع « أنَّ » و « أنْ » و « كَىْ » كما تقدّم فى باب التعدى واللزوم[٤] .

(**وَجَائِزٌ عَلَى**) التقدير **الثَّانِى ، وَهُوَ رَأْىُ ابْنِ النَّاظِمِ**) وأبى البقاء[٥] ؛ لأنّ « أُحَذِّرُ » يتعدى إلى اثنين من غير واسطة ، قال الله تعالى : ﴿ **وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ** ﴾[٦] فالكلام على تقدير الجمهور إنشائىّ ، وعلى تقدير ابنِ الناظم خبرىّ .

(**وَلَا خِلَافَ فِى جَوَازِ** « **إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ** ») على التقديرين ، فجوازه على الأول ؛ (**لِصَلَاحِيَتِهِ لِتَقْدِيرِ** « **مِنْ** ») أى : من أنْ تفعلَ ؛ لأن حرف الجرّ يُحذف مع « أَنْ » قياسًا مُطّرِدًا كما تقدم[٧] ــ وجوازُهُ على الثانى واضحٌ ؛ لتعدِّى الفعل إليه

---

(١) ينظر شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٠٧ .

(٢) فى شرح المرادى على الألفية ٤/ ٧٠ : « قال أبو البقاء العكبرىّ فى نحو : « إياك الشرَّ » : المختار عندى أن يضمر له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو : « جَنِّبْ نفسك الشرَّ » فـ « إياك » فى موضع نفسك ، ومثَّل الشارح ــ يعنى ابنَ الناظم ــ إفراد « إيا » بقوله : إياك الشرَّ ، وقال : تقديره : أُحَذِّرُك الشَّرَّ ، وهو نظير : إياك المِرَاءَ وظاهر تقديره أن الناصب لهما فعلٌ واحد متعدّ إلى اثنين ، فهو نحو ما قاله أبو البقاء » اهـ .

(٣) وذلك إذا قيل إنَّ الأصل : بَاعِدْ نفسَكَ الأسدَ .

(٤) قال : « وقد يحذف الجار وينصب المجرور وهو ثلاثة أقسام : سماعىّ جائز فى الكلام المنثور .. وسماعىّ خاصّ بالشعر .. وقياسىّ : وذلك فى أنَّ ، وأَنْ ، وكَىْ » [ينظر الجزء الثانى من هذا التحقيق ص : ٤٠٣ ، ٤٠٦] .

(٥) أى : على تقدير : أُحَذِّرُك .

(٦) من الآية [٢٨] من سورة « آل عمران » .

(٧) وعلى ذلك لا مانع من أن يكون الأصل : بَاعِد نفسَك مِنْ أَنْ تفعل .

بنفسِه من غير تقدير واسطة[١] .

(**وَلَا يَكُونُ « إِيَّا » فِي هَذَا الْبَابِ لِمُتَكَلِّم**) لأن المتكلم لا يُحذِّرُ نَفْسَه (**وَشَذَّ قَوْلُ عُمَرَ ــ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ــ « لِتُذَكِّ**) ــ منَ التذكية ــ (**لَكُمُ الْأَسَلُ**) ــ بفتح الهمزة والسين المهملة ، وفى آخر لام ــ وهو ــ هنا ــ مارَقَّ وأُرْهف من الحديد ، كالسيف والسّكّين ونحوهما ، وفى « الضياء » : الأسَلُ : شجر الرّماح ، ويقال لكل نبت له شوك طويل (**وَالرِّمَاحُ**) ــ جمع رُمح ــ (**وَالسِّهَامُ**) ــ جمع سَهْم ــ (**وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرْنَبَ** »)[٢] فقيل : الكلام جملتان ، ثم قال الزّجّاج : أصلُه « إيَّاىَ وَحَذْفَ الأرنبِ / وإيّاكم وحذفَ أحدِكم الأرنبَ » فَحُذِف من كل جملة ما أُثبت فى الأخرى[٣] . [٣٠٣/ب]

(وَ) قال الجمهور (**أَصْلُهُ « إِيَّاىَ بَاعِدُوا عَنْ حَذْفِ الْأَرْنَبِ ، وَبَاعِدُوا أَنْفُسَكُمْ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرْنَبَ » ثُم حُذِفَ من الْأَوَّلِ الْمَحْذُورُ**) وهو : حذف الأرنب (وَ) حُذِفَ (**مِنَ الثَّانِى الْمُحَذَّرُ**) وهو : باعدوا أنفُسَكم .

وقيل : الكلامُ جملةٌ واحدةٌ ، ثم اختُلِفَ ، فقيل : حُذِفت أربعة أشياء ، وأصله « إيَّاىَ باعدُوا عن حذفِ الأرنب ، وحذف الأرنب عَنّى » فحُذِفَ فعلٌ وفاعل ومفعول مقيَّد[٤] وما عُطِف على هذا المفعول المقيَّد[٥] ، فإنّ الواوَ عطفت شيئين على شيئين .

---

(١) فيكون الأصل : أُحَذِّرُك أن تفعل .

(٢) هذا الأثر عن عمر ــ رضى الله عنه ــ أراد به النهى عن حذف الأرنب بشىء غير الأسل والرماح والسهام كالعصا ونحوها ؛ لأن ذلك يقتلها ، فلا تحلّ . [وقد حكاه سيبويه ١/ ١٢٨] .

(٣) ينظر رأى الزجاج فى : ابن يعيش ٢/ ٢٦ ، والارتشاف ٢/ ٢٨١ ، والمرادىّ ٤/ ٧١ .

(٤) أى : مقيَّد بحرف الجرّ .

(٥) وهو : عَنِّى .

وقال السِّيرافِىُّ : حُذِف شيئان فقط[١] ، وأصله « باعِدُونى وحذف الأرنبِ » .

ولا يخفى ما فى هذه الأقوال من الضعف .

أما قولُ الزجاج ؛ فإنّ فيه دَعْوَى حذف « إياكم » ولا يليق حذفها ؛ لما استقرَّ لها فى هذا الباب من أنها بدلٌ من اللفظ بالفعل .

وأمَّا ما اختاره الموضح ؛ ففيه حذف من الأول لدلالة الثانى ، وهو قليل[٢] .

وفيه مخالفة ؛ لِمَا يفهم من صنيعه فى « إيَّاكَ والأسدَ » أنهما جملةٌ واحدة .

وأما القول الثالث ؛ ففيه كثرة حذف وتكرار ؛ فإن مباعدتهم له عن حذف الأرنب مباعدة لحذف الأرنب عنه ، وكذا هو فى قول السِّيرافىّ ، وإن لم يصرح به ، فإنّ « باعدونى » ليس أمرًا بالمباعدة المطلقة ، بل بالمباعدة عن شيء خاصّ ، وكذا مباعدة حذف الأرنب إنما هى عنه ، فمرجع القولين الأخيرين إلى قول واحد ، وإنْ ظنّ الشارحون[٣] أنهما غَيْران .

(**وَلَا يَكُونُ**) « **إِيَّا** » فى هذا الباب (**لِغَائِبٍ**) لاختصاص التحذير بالمخاطب[٤] (**وَشَذَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ**) أى : العرب (« **إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ ، فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ** ») قال سيبويه[٥] : حدثنى من لا أَتَّهِم[٦] عن الخليل أنه سمعه من أعرابىّ .

---

(١) هما : الفعل والفاعل ، وأما المفعول وهو الياء فلم يحذف ، بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار « إياىَ » .

(٢) قد يقال : محل ذلك ما لم يندرج فى سلك النوع البديعىّ المسمى بالاحتباك .

(٣) فى خ ٣ « شارحون » .

(٤) الأظهر أن يعلل على قياس ما مرّ فى كونه لا يكون للمتكلم بأن يقول : لأنَّ الغائب لا يحذر نفسه ؛ لما يلزم عليه من اتحاد المحذِّر والمحذَّر .

(٥) ينظر كتاب سيبويه ١/ ١٤١ .

(٦) يعنى به سيبويه أبا زيد الأنصارىّ .

و « الشوابّ » ــ بالشين المعجمة ، وفى آخره موحدة مشددة ــ جمع شابَّة .

ويُروى : السوآت ــ بالسين المهملة ــ جمع سوأة .

والمعنى : إذا بلغ الرجلُ ستين سنة ، فلا يَتَولَّع بشابَّة ، أو لا يفعل سوأة ، والكلام جملة واحدة .

(**وَالتَّقْدِيرُ : فَلْيَحْذَرْ تَلاقِى نَفْسِهِ وَأَنْفُسَ الشَّوَابِّ**) فَحُذِف الفعلُ وفاعلُه ، ثم المضاف الأول ، وأُنيب عنه الثانى ، ثم الثانى ، وأُنيبَ عنه الثالث ، فانتصب وانفصل ، وأبدل « أنفس » بـ « إيَّا » لأنه تلاقيها فى المعنى .

(**وَفِيهِ شُذُوذَانِ**) آخران (**أَحَدُهُمَا : اجْتِمَاعُ حَذْفِ الْفِعْلِ**) المجزوم بلام الأمر (**وَحَذْفُ حَرْفِ الْأَمْرِ**) وهو « اللام » مع أنَّ لامَ الأمرِ لا تُحذف إلَّا فى الضرورة ، كقوله : .

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ[1] ٣٤٥

أى : لِتَفْدِ ، فحذفُها / مع مجزومها أشذّ . [٣٠٤/أ]

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه :

* إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا *

وهو لأبى طالب عمَ النبىّ ــ ﷺ ــ فى شرح شذور الذهب ص ٢١١ ــ وقال البغدادى فى الخزانة ٣/ ٦٢٩ : البيت لا يعرف قائله ، ونسبه الشارح فى باب الأمر لحسان بن ثابت وليس موجودا فى ديوانه ، وقال ابن هشام فى شرح الشذور : قائله أبو طالب عم النبىّ ﷺ ، وقال بعض فضلاء العجم فى شرح أبيات المفصل هو للأعشى » اهـ ــ والبيت بلا نسبة فى سيبويه ١/ ٤٠٨ ، والمقتضب ٢/ ١٣٢ ، والأصول ٢/ ١٧٥ ، وأمالى ابن الشجرىّ ١/ ٣٧٥ ، والمقرب ١/ ٢٧٢ ، والضرورة للقزاز ١٧٤ ، والعينى ٤/ ٤١٨ ، والأشمونى ٤/ ٥ .

و « محمد » منادى مبنىّ على الضم أى : يا محمدُ ، « كلُّ نفسٍ » فاعل تفد ، و « نفسَك » مفعوله ــ و « التَّبال » الفساد ، وقيل : الحقد والعداوة .

(وَ) الشذوذ (**الثَّانِى : إِقَامَةُ الْمُضْمَرِ**[١] **وَهُوَ** « **إِيَّا** » **الثَّانِيَة ، مُقَامَ الظاهِرِ وَهُوَ** « **الْأَنْفسُ** ») وإضافتها إلى « الشواب » (**لِأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ لِلْإِضافَة إِلى الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرةِ**) اتفاقًا (**وَإِلى الْمُضْمَرَاتِ ــ عَلَى الْأَصَحِّ ــ إِنَّمَا هُوَ الْمُظْهَرُ لَا الْمُضْمَرُ**) لأنَّ الإضافةَ إمّا للتعريف ، وإمّا للتخصيص ، والضميرُ غنيٌّ عن ذلك ؛ لأنه أعرفُ المعارف .

وذهب الخليل إلى أنَّ « إيَّاه » ضميران ، أُضيف أحدهما إلى الآخر[٢] .

وإلى الشذوذ أشار الناظم بقوله :

وَشَذَّ « إِيَّـاىَ » و« إِيَّـاهُ » أَشَذّ ....

(**وَإِنْ ذُكِرَ الْمُحَذَّرُ**) ــ بفتح الذال المعجمة ــ (**بِغَيْرِ لَفْظِ** « **إِيَّا** » **أَوِ اقْتُصِرَ عَلَى ذِكْرِ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ ؛ فَإِنَّمَا يَجِبُ الْحَذْفُ**) للعَامل (**إِنْ كَرَّرْتَ ، أَوْ عَطَفْتَ ؛ فَالْأَوَّلُ**) وهو ذكرُ المحذَّر بغير لفظ « إيَّا » مع التكرار (**نَحْوُ** : « **نَفْسَكَ نَفْسَكَ** ») ومع العطف ، نحو : « نفسَكَ وعينَكَ » .

(**وَالثَّانِى**) وهو الاقتصار على ذكر المحذَّرِ منه بغير لفظ « إيَّا » مع التكرار (**نَحْوُ** : « **الْأَسَدَ الْأَسَدَ** » وَ (مع العطف ، نحو : (﴿ **نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَـٰهَا** ﴾)[٣] فالعامل فى هذه الأمثلة الأربعة محذوف وجوبا ؛ لأن العطف كالبدل من اللفظ بالفعل ، والتكرار بمنزلة العطف .

(**وَفِى غَيْرِ ذَلِكَ يَجُوزُ الْإِظْهَارُ**) للعامل (**كَقَوْلِهِ**) وهو جرير :.

---

(١) فى خ ٣ « الضمير » .

(٢) فى كتاب سيبويه ١/ ١٤١ « قال الخليل : لو أن رجلا قال : إياك نفسِك ــ بالجر ــ لم أعنفه ، لأن هذه الكاف مجرورة ، وحدثنى من لا أتَّهِم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشوابّ » ا هـ .

(٣) من الآية [١٣] من سورة « الشمس » .

٤٥٥ (خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ) وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ[١]

فأظهر العاملَ وهو « خَلِّ » لأن المحذَّر منه وهو « الطريق » خال من التكرار والعطف .

و « المنار » ــ بفتح الميم وتخفيف النون ــ حدود الأرض ، و « البرزة » الأرض الواسعة ، والباء للظرفية .

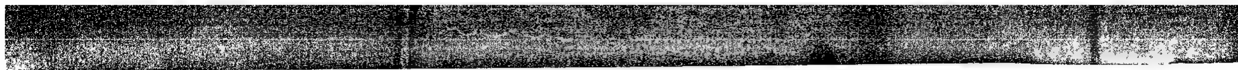
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا[٢]
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ[٣] ....

* * *

(١) هذا البيت من البسيط لجرير فى ديوانه ٢١١ ، وسيبويه ١/ ١٢٨ ، وابن السيرافىّ ١ / ٢٢٣ ، والعينىّ ٤ / ٣٠٧ ، واللسان (بزر) ٧ / ١٧٤ ــ وهو بلا نسبة فى أمالى ابن الشجرىّ ١ / ٣٤٢ ، وابن يعيش ٢ / ٣٠ ، والأشمونى ٣ / ١٩١ .

(٢ ، ٣) « وما» ما : اسم موصول مبتدأ « سواه » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، « سترُ فعله » مبتدأ ثان ومضاف إليه « لن يلزما » الجملة خبر والألف للإطلاق ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول .
« إلا » أداة استثناء ملغاة « مَعَ العطف » مع : ظرف متعلق بيلزم ، والعطف : مضاف إليه « أو التكرار » معطوف عليه .





(هَذَا بَابُ الْإِغْرَاءِ)

ــ بالمدّ ــ (وَهُوَ) فى الأصل مصدر « أغريتُ » والمراد به هنا (تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبِ عَلَى أَمْرٍ مَحْمُودٍ لِيَفْعَلَهُ ، وَحُكْمُ الِاسْمِ) المنصوب (فِيهِ حُكْمُ) الاسم فى (التَّحْذِيرِ الَّذِى لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ « إِيَّا » فَلَا يَلْزَمُ حَذْفُ عَامِلِهِ إِلَّا فِى عَطْفٍ أَوْ تِكْرَارٍ) لما تقدم[1] (كَقَوْلِكَ) فى العطف (« الْمُرُوءَةَ وَالنَّجْدَةَ ») بنصبهما (بِتَقْدِيرِ : الْزَمْ ، وَقَوْلِهِ) وهو مسكين الدَّارمىّ فى التكرار :

٤٥٦ (أَخَاكَ أَخَاكَ) إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ   كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ[2]

---

(١) أى : من أن العطف كالبدل من اللفظ بالفعل ، والتكرار بمنزلة العطف .

(٢) هذا البيت من الطويل لمسكين الدرامىّ فى ديوانه ص ٢٩ ، والاقتضاب ص ٦٥ ، والعينى ٤/ ٣٠٥ ، والخزانة ١/ ٤٦٥ ، والدرر ١/ ١٤٦ ، ٢/ ١٥٨ ، وهو لابن هَرْمة فى شرح الأعلم لشواهد سيبويه على هامش طبعة بولاق ١/ ١٢٩ ، ولقيس بن عاصم فى حماسة البحترىّ ٢٤٥ ، ولقيس أو ابن ميادة فى الحماسة البصرية ٢/ ٦٠ ــ وهو بلا نسبة فى سيبويه ١/ ١٢٩ ، والخصائص ٢/ ٤٨٠ ، ٣/ ١٠٢ ، وشرح الشذور ٢٢٢ ، والهمع ١/ ١٧٠ ، ٢/ ١٢٥ [صدره فقط] والأشمونى ٣/ ١٩٢ .
يقول : استكثر من الإخوان فإنهم عُدَّة يستظهر بها على الزمان ، كما قال عليه الصلاة والسلام : « المرء كثير بأخيه » وجعل من لا أخاله يستظهر به ؛ كمن قاتل عَدُوَّه ولاسلاح معه .
« من لا أَخاله » « منْ » : اسم موصول اسم إنَّ « لا » نافية للجنس « أَخا » اسم لا منصوب بالألف وهو مضاف وضمير الغائب فى « له » مضاف إليه ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : إن من لا أخاه موجود ، وجملة لا واسمها وخبرها لا محلّ لها من الإعراب صلة الاسم الموصول ــ أو يقال إن « لا » نافية للجنس و « أخا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف ، و« له » متعلق =

بنصب « أخاك » بتقدير : الْزَمْ ، وجوبًا ، و « أَخاك » الثانى توكيد .
و « الهيجا » ـــ بالقصر هنا ، والأكثر فيها المدّ ـــ الحربُ .

ولا يُعطف فى التحذير والإغراء إلا بالواو خاصة ؛ لأن المراد فيهما الجمعُ والاقتران فى الزمان .

فإن فُقِد العطفُ والتكرارُ ، جاز إظهارُ العامل ، نحو : « الْزَمْ أَخاكَ » (**وَيُقَالُ** : « **الصَّلَاةَ جَامِعَةً** ») بنصبهما (**فَتُنْصَبُ** « **الصَّلَاةَ** » **بتَقْدِير** : **احْضُرُوا** وَ « **جَامِعَةً** » **عَلَى الْحَالِ**) من الصلاة ، وناصبها « احْضُروا » المحذوف (**وَلَوْ صُرِّحَ بِالْعَامِلِ**) / فى « الصلاة » (**لَجَازَ**) لعدم العطف والتكرار . [٣٠٤/ب]

ويقال برفعهما على الابتداء والخبر ـــ وبرفع الأول على الابتداء ، وحذف الخبر ، ونصب « جامعة » على الحال[1] ـــ ونصب الأول على الإغراء[2] ، ورفع الثانى على الخبرية لمبتدأ محذوف[3] .

وإلى حكم الإغراء أشار الناظم بقوله :

وَكَمُحَذِّرٍ بلا « إِيَّا » اجْــعَلَا   مُغْرًى بِهِ فِى كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا[4]

= بمحذوف خبر لا ، والجملة لا محل لها صلة وهذا رأى جماعة منهم أبو على الفارسىّ وابن الطراوة ، والإعراب الأول هو المرضىّ .

(١) أى : من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف ، وكأنك قلت : الصلاةُ مطلوبةٌ حال كونها جامعة .

(٢) فيكون مفعولا به لفعل محذوف .

(٣) والتقدير : احضروا الصلاةَ وهى جامعةٌ .

(٤) « وكمحذِّرٍ » متعلق باجعلا ، وهو فى موضع المفعول الثانى له مقدم عليه ، « بلا إيَّا » متعلق باجعلا و « لا » بمعنى غير « اجعلا » فعل أمر مبنىّ على الفتح لاتصاله بالنون المنقلبة ألفا ، « مغرى » مفعوله الأول « به » متعلق بمغرى « فى كلّ » متعلق باجعلا « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد فُصِّلا » قد : حرف تحقيق وجملة « فصلا » من الفعل المبنىّ للمفعول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والألف للإطلاق .

(هَذَا بَابُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ[١])

وهل هى أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال ، أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة[٢] ، أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال[٣] ، أَوْ هى أفعال[٤] ؟ أقوال .

قال بالأول جمهور البصريين ، وبالثانى صاحب البسيط[٥] ، ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة ، وبالثالث جماعة من البصريين ، وبالرابع الكوفيون[٦] .

---

(١) فى شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٥ : « والغرض منها الإيجاز والاختصار ، ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها — ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة ... وأما المبالغة فإن قولنا : (صه) أبلغ فى المعنى من اسكت وكذلك البواقى ... » .

(٢) فى الارتشاف ٣/ ١٩٧ : « واختلف الذين قالوا إنها أسماء أفعال ، فقيل : مدلولها ألفاظ أفعال لا أحداث ولا أزمان ، وتلك الأفعال هى التى تدل على الحدث والزمان ، فـ (صَهْ) مرادف لِـ (اسْكُتْ) ، قيل : وهو ظاهر مذهبَ سيبويه ، وأبى علىّ ، وجماعة ، فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة » ا هـ [وينظر سيبويه ١ /١٢٣ ، والإيضاح لأبى علىّ ص ١٨٩ : ١٩٠ ، والمساعد ٢/ ٦٣٩] .

(٣) فى الارتشاف ٣/ ١٩٧ : « وقيل : هى أسماء للمصادر ، ثم دخلها معنى الطلب والأمر فتبعه الزمان ، ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال فى غير الأمر فتبعه الزمان فـ (صَهْ) اسم لقولك (سكوتًا) وكذلك باقيها ، فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يعنى به المصادر وهى أفعال ، لا الأفعال التى هى قسيمة الأسماء » ا هـ .

(٤) المصدر السابق فى الصفحة نفسها — وينظر أيضا شرح الشاطبىّ ص ٦٥٨ .

(٥) وهو ضياء الدين بن العلج ، ورد ذكره فى المساعد ١/ ٤٠٥ ، وتردد كثيرا فى الارتشاف .

(٦) المراد بالرابع : القول بأنها أفعال حقيقة ، ورُدّ هذا المذهب بأنها ليست على صيغ =

وعلى القول بأنها أفعال حقيقيةً ، أو أسماء لألفاظ الأفعال ، لا موضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة ، واختاره ابن مالك(١) .

وعلى القول بأنها أسماء لمعانى الأفعال ، موضعها رفع بالابتداء ، وأغنى مرفوعها عن الخبر ، وهو مذهب بعض النحويين .

وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، موضعها نصبٌ بأفعالها النائبة عنها ؛ لوقوعها موقع ما هو فى موضع نصب ، وهو قولُ المازنىّ ، وطائفة(٢) .

والصحيح أن كلًّا منها اسم لفعل ، وأنه لا موضع لها من الإعراب .

و (**اسْمُ الْفِعْلِ : مَا نَابَ عَنِ الْفِعْلِ مَعْنًى وَاسْتِعْمَالًا ، كَـ « شَتَّانَ »**) فإنه اسمٌ ناب عن فعل ماضٍ وهو « افترق » (**وَ « صَهْ »**) فإنه اسم ناب عن فعل أمرٍ وهو « اسْكُتْ » (**وَ « أَوَّهْ »**) فإنه اسم ناب عن فعل مضارع ، وهو « أتوجع » .

= الأفعال المعروفة فى العربية ، وأن فيها ما ينون والفعل لا ينون ، وأن منها ما وضع على حرفين أصالة كـ « صه » ، وليس لنا فعل وضع على حرفين ، وأنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، وأن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد قال أبو حيان : وذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماء ولا أفعالا ولا حروفا فإنها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ، ويسميها (خالفة) فهى قسم رابع من قسمة الكلمة » [الارتشاف ٣/ ١٩٧] .

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٤ .

(٢) فى الارتشاف ٣/ ٢١٤ : « ومذهب الأخفش أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ونسبه صاحب الكافى إلى الجمهور ، وذهب سيبويه والمازنى وأبو علىّ الدينورىّ إلى أنها فى موضع نصب ، والقولان عن الفارسىّ ، وذهب بعض النحاة إلى أنها فى موضع رفع على الابتداء ، وأغنى الضمير المستكن فيها عن الخبر ، كما أغنى الظاهر فى : أقائم الزيدان » ا هـ [وينظر البسيط لابن أبى الربيع فى شرح الجمل ١/ ١٦٣ : ١٦٤ ، وشرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب لابن الحاجب ص ٥٣٢ : ٥٣٣ ، وشرح المرادىّ على الألفية ٤/ ٧٥] .

والمراد بالمعنى : كونُه يفيد ما يفيده الفعل الذى هو نائب عنه من الحدث والزمان .

(**وَالْمُرَادُ بِالِاسْتِعَمَالِ كَوْنُهُ**) أبدًا (**عَامِلًا غَيْرَ مَعْمُولٍ**) لعامل يقتضى الفاعلية والمفعولية[1] (**فَخَرَجَتْ**) الحروفُ ، نحو : « إنَّ » وأخواتها ؛ فإنها وإن نابت عن الفعل فى المعنى والاستعمال ، لكنها قد تهمل إذا اتصلت بها « ما » الكافة فليست أبدًا عاملة[2] ، وخرجت (**الْمَصَادِرُ** ، **وَالصِّفَاتُ**) النائبة عن أفعالها (**فِي نَحْوِ** : « **ضَرْبًا زَيْدًا** ») فإنه نائب عن « اضْرِبْ » (**وَ** « **أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ** ») فإنه نائب عن « يقوم » (**فَإِنَّ الْعَوَامِلَ**) اللفظية والمعنوية (**تَدْخُلُ عَلَيْهَا**) فتعمل فيها ، ألا ترى أنّ « ضَرْبًا » منصوب بما ناب عنه وهو « اضْرِبْ » و « أقائمٌ » مرفوع بالابتداء[3] .

(**وَ**) اسمُ الفعل (**وُرُودُهُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ كَثِيرٌ** ، **كَـ** « **صَهْ** » **وَ** « **مَهْ** » **وَ** « **آمِينَ** ») فـ « صَهْ » (**بِمَعْنَى** : **اسْكُتْ** ، **وَ**) « مَهْ » بمعنى (**اكْفُفْ**) لا بمعنى اكْفُفْ ؛ لأن اكْفُفْ يتعدَّى ، و « مَهْ » لا يتعدّى ، قاله فى شذور الذهب تبعًا لغيره[4] .

ورُدَّ بأن ذلك غير مطرد ؛ فإن « آمين » لا يتعدى ، و « استجبْ » / يتعدّى [٣٠٥/أ]

---

(١) فالحاصل أن أسماء الأفعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة .

(٢) علق الدنوشرى على قوله : (فإنها وإن نابت عن الفعل الخ) بقوله : « هذا مشكل ؛ لأن المراد بالنيابة فى المعنى ، أن تدل على معنى ما دل عليه الفعل من الحدث والزمان . ولاشك أن الحروف لا دلالة لها على الزمان أصلا ، فلم تنبْ عنه فى المعنى ، وهو واضح ، ولا فى الاستعمال كما ذكر ، وفى كلامه نظر ظاهر ، حيث أثبت أنها نابت فى الاستعمال ، ثم نفاه ، إذا المراد بالاستعمال أن تكون أبدا عاملة ، وهى ليست كذلك ، إذ يزول العمل بالكف بـ « ما » اهـ [حاشية يس ٢ / ١٩٦] .

(٣) يعنى أن الهمزة للاستفهام و « قائم » مرفوع بالابتداء .

(٤) ينظر شرح الشذور ص ٤٠٢ .

(وَ) آمين ـــ بالمدّ ، وبالقصر ، وبالإمالة ، لا بتشديد الميم ـــ بمعنى (اسْتَجِبْ ، وَنَزَالِ) ـــ بالنون والزاى والبناء على الكسر ـــ بمعنى انْزِلْ (وَبَابِهِ) وهو ينقاس فى كل فعل ثلاثىّ تامّ متصرف ، ولا ينقاس فى غيره ، وشذّ « دَرَاكِ » من « أدرك » و « بَدَارِ » من « بَادَرَ » ، قال :

* بَدَارِهَا مِنْ إبِلٍ بَدَارِهَا[1] * ـــ ٣٤٦

وأجاز ابنُ طلحة بناءه من « أَفْعَلَ » قياسًا على « دَرَاكِ » وعلى بنائهم فِعْلَي التعجب من « أَفْعَلَ » .

وشذّ « قَرْقَارِ » بمعنى : قَرْقِرْ ، أى : صَوِّتْ ، مِنْ : قَرْقَرَ بطنُه .

وأجاز الأخفش أن يقال : دَحْرَاجِ ، وقَرْطَاسِ ، قياسًا على : قَرْقَارِ[2] .

---

(١) بيت من مشطور الرجز قال الشاطبىّ وهو يتحدث عن « فَعَالِ » وأن شرطه أن يؤخذ من الثلاثىّ قال : فلا يجوز أن تقول كرام من أكرم ، وما جاء منه فمسموع نحو : دراك من أدرك وبدار زيدًا من بادرته .. وأنشد يعقوب قال : أنشدوا :

بَدَارِهَا مِنْ إبِلٍ بَدَارِهَا
قَدْ نَزَلَ الْمَوْتُ لَدَى صِغَارِهَا ا هـ

[ينظر ص ٥٢٥ : ٥٢٦ من رسالة الدكتوراه المحفوظة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر] .

(١) فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٣٩٢ : « من أسماء الأفعال (قَرْقَارِ) بمعنى (قَرْقِرْ) وإليه أشرتُ بقولى :

وَنَدَرَ اسْمُ الْأَمْرِ مِنْ رُبَاعِى مُقْتَصَرًا فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ

وهو مع ندوره عند سعيد بن مسعدة الأخفش مقيسٌ عليه ليكون للرباعىّ نصيبٌ من صوغ اسم الفعل باطّراد ، كما كان للثلاثىّ باتفاق منه ومن سيبويه ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من كون صوغ اسم الفعل مُطردًا من الثلاثىّ خاصة ، بشرط كونه على فَعَالِ » ا هـ .

وفى كتاب سيبويه ٢/ ٤١ : « واعلم أنَّ فَعَالِ جائزة فى كلّ ما كان على بناء فَعَلَ ،

ولا يجوز من « هَبْ » و « دَعْ » وَهَابِ ، و وَدَاعِ ؛ للجمود ، ولا « كوانِ قائمًا » للنقص ، ويجوز من التامّة .

ولم يقس المبرد شيئًا من الباب[١] ؛ لأنه ابتداعٌ لما يُسمع من الأسماء .

ورُدَّ بأنه باب واحد ، كثر استعمالُه على منهاج واحد ، فكان حقيقا بالاتساع ، وإن فُقِد السماع .

وبناؤه على الحركة ؛ لالتقاء الساكنين ، وكانت كسرةً على الأصل[٢] ، وبنو أَسَدٍ تفتحه إتباعًا وتخفيفًا[٣] .

= أو فَعُل ، أو فَعِل ، ولا يجوز من أَفْعَلْتُ ؛ لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلا أن تسمع شيئًا فتجيزَه فيما سمعتَ ، ولا تجاوزَه ، فمن ذلك : قَرْقَارِ وَعَرْعَارِ » ا هـ .
وعلّق الأعلم بقوله : « وخولف سيبويه فى حمل قَرْقَارِ وعَرْعار على العدل ؛ لخروجهما عن الثلاثىّ الذى هو الباب المطرد ، وجعلا حكاية للصوت المردد ، دون أن يكونا معدولين عن شيء ، وقد بينت الاختلاف فى هذا والقول فيه فى كتاب النكت » ا هـ [حاشية كتاب سيبويه ٢/ ٤٠] .
وعلى هامش هذه الصفحة من كتاب سيبويه علق السيرافى بقوله : « والأقوى عندى أن قولَ سيبويه أصحّ ؛ لأن حكاية الصوت إذا حَكَوْا ، وكرّروا ، ألا يخالف الأول الثانى ، وقد يصرفون الفعل من الصوت المكرر » ا هـ [وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥١ : ٥٢] .

(١) فى الارتشاف ٣/ ١٩٨ : « وذهب المبرد إلى أنه لا ينقاس شيء من الثلاثىّ ولا غيره على وزن « فَعَالِ » فلا تقول : قَعَادِ ولا ضَرَابِ تريد : اقْعُد واضْرِب » ا هـ .

(٢) قال سيبويه فى كتابه ٢/ ٣٧ متحدثا عن « نزالِ » : « وحُرِّك آخره ، لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ، وحُرك بالكسر ؛ لأن الكسر مما يؤنث به ، تقول : إنَّكِ ذاهبةٌ ، وأنتِ ذاهبة » ا هـ .

(٣) فى الارتشاف ٣/ ١٩٨ : « وبناؤه على الكسر ، وبنو أسد يبنونه على الفتح » ا هـ .
وفى شذور الذهب ص ٩٢ : وبنو أسد يفتحون « فَعَالِ » فى الأمرِ لمناسبة الألف والفتحة التى قبلها » .

(وَ) وُرُودُه (**بِمَعْنَى الْمَاضِى وَالْمُضَارِعِ**) المبدوء بالهمزة (**قَلِيلٌ** ، **كَـ** « **شَتَّانَ** » **وَ** « **هَيْهَاتَ** ») فـ « شتّانَ » ــ بفتح النون ، وفى فصيح ثعلب[١] : أن الفراء كان يكسرها ــ (**بِمَعْنَى افْتَرَقَ**) كذا أطلق الجمهور ، وقيده الزمخشرىّ بكون الافتراق فى المعانى والأحوال[٢] ، وقال ابن عمرون[٣] : كالعلم والجهل ، والصحة والسقم ، قال : ولا تستعمل فى غير ذلك ، لا تقول : « شتان الخصمان عن مجلس الحكم » ولا « شتان المتبايعان عن مجلس العقد » بمعنى افترقا عنه ــ انتهى[٤] .

و « هيهات » حكى الصغانى[٥] فيها سِتًّا وثلاثين لغة : هيهات ، وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ، وهيهاه ، وأيهاه ، كل واحدة من هذه الست مضمومةُ الآخر ، ومفتوحتُه ، ومكسورتُه ، وكل واحدة منها منونة وغير منونة ، فتلك ستّ وثلاثون .

وحكى غيره : هيهاك ، وأيهاك ــ بكاف الخطاب ــ وأيهاء ، وأَيْها ، وهَيْهاء فهذه إحدى وأربعون لغة (وَ) كلُّها بمعنى (**بَعُدَ** .

---

(١) فصيح ثعلب ، أشهر كتبه ، تخير فيه الفصيح من كلام العرب ، وقد تصدى العلماء لشرحه ، ونقده ، ونظمه ، والتذييل عليه .

(٢) عبارة الزمخشرى فى المفصل : « وشتان زيد وعمرو أى : افترقا وتباينا » [ابن يعيش ٤/٣٥] .

(٣) هو محمد بن محمد بن أبى علىّ أبى سعيد بن عمرون ، الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبىّ النحوىّ المتوفى سنة تسع وأربعين وستمائة من الهجرة أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، وبرع فيه وتصدّر لإقرائه ، وجالس ابنَ مالك ، وأخذ عنه البهاء بن النحاس ، وشرح المفصل [بغية الوعاة ١/ ٢٣١] .

(٤) ينظر شرحه للمفصل فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ــ رسالة دكتوراه .

(٥) هو الحسن بن محمد بن الحسن العُمرى الإمام رضىّ الدين أبو الفضائل الصَّغَانىّ ، حامل لواء اللغة فى زمانه المتوفى سنة خمس وستمائة ، له من التصانيف : مجمع البحرين فى اللغة ، والتكملة على الصحاح ، والعباب ، وشرح أبيات المفصل ، وغير ذلك [بغية الوعاة ١/ ٥١٩] .

وَ « أَوَّهْ » وَ « أُفِّ ») فـ « أَوَّه » (**بِمَعْنَى أَتَوَجَّعُ** ، وَ) « أُفّ » وفيها أربعون لغة ، ذكرتُها فى صدر الكتاب[١] ، وكلها بمعنى (**أَتَضَجَّرُ** ، وَ « **وَا** » وَ « **وَىْ** » وَ « **وَاهًا** ») الثلاثة كلها (**بِمَعْنَى أَعْجَبُ**) بفتح الهمزة (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَـٰفِرُونَ**[٢] ﴾) فـ « وَىْ » اسم فعل مضارع بمعنى أَعْجَبُ ، والكاف حرف تعليل و «أنّ » مصدرية مؤكِّدة (**أَىْ** : **أَعْجَبُ لِعَدَمِ فَلَاحِ الْكَافِرِينَ**) هذا قول الخليل وسيبويه[٣] .

وقال أبو الحسن[٤] : وَىْ ، بمعنى : أعجبُ ، والكاف / حرفُ خطاب [٣٠٥/ب]

وقيل : الكاف للتشبيه بمعنى الظنّ ، فهما كلمتان .

وقال الكسائىّ : وَيْكَ ، محذوف من « ويلك »[٥] قال عنترة :

---

(١) ينظر الجزء الأول من هذا التحقيق ص : ١٧٤ : ١٧٥ .

(٢) من الآية [٨٢] من سورة « القصص » .

(٣) فى سيبويه ١/ ٢٩٠ : « وسألتُ الخليل عن قوله : ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ ﴾ وعن قوله : ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ ﴾ فزعم أنها مفصولة من « كَأَنَّ » والمعنى على أن القوم انتبَهُوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نُبِّهُوا فقيل لهم : أما يُشبه أن يكون ذا عندكم هكذا والله أعلم » اهـ . [وينظر المغنى ٢/ ٣٦٩]

(٤) يعنى الأخفش ، وفى المغنى ٢/ ٣٦٩ : « وأما ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ ﴾ فقال أبو الحسن : وَىْ اسم فعل ، والكاف حرف خطاب ، و « أَنَّ » على إضمار اللام ، والمعنى : أعجب لأن الله » اهـ .

(٥) فالكاف على قوله ضمير مجرور [ينظر الارتشاف ٣/ ١٩٩ ، والمرادى ٤/ ٨٠] . وعلى هامش كتاب سيبويه ١/ ٢٩٠ قال السيرافى : فى ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ ﴾ ثلاثة أقوال : أحدها : قول الخليل تكون « وَىْ » كلمة تندُّم ، يقولها المتندم ويقولها المندِّم غيرَه ومعنى « كأن » التحقيق ، الثانى : قول الفراء ، تكون « ويك » موصولة بالكاف و « أَنَّ » منفصلة ، ومعناها عنده تقرير ، كقولك : أما ترى ، والقول الثالث يذهب إلى أن « ويك » بمعنى : وَيْلَكَ وجعل « أَنَّ » مفتوحة بفعل مضمر ، كأنه قال : وَيْلَكَ اعْلَمْ أَنَّ الله » اهـ .

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ [(١)] ٣٤٧

فهما كلمة واحدة .

(وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٤٥٧ ــ (وَا بأَبِى أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ)
كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ
أَوْزَنْجَبِيلٌ ، وَهْوَ عِنْدِى أَطْيَبُ [(٢)]

فـ « وَا » اسم بمعنى أعجب ، و « بأَبِى » جار ومجرور خبر مقدم ، و « أنتِ » ــ بكسر التاء ــ مبتدأ مؤخر ، و « فوكِ » ــ بكسر الكاف ــ مبتدأ ، و « الأشنب » من الشَّنَب ــ بفتح الشين المعجمة والنون ــ حدّة [(٣)] فى الأسنان ، ويقال برد وعذوبة ، كذا قال الجوهرى [(٤)] ، و « كأنما ذُرَّ » بالبناء للمجهول خبر

---

(١) هذا البيت من الكامل لعنترة فى ديوانه ص ١٥٤ ، والأغانى ٩ / ٣٣٤١ ، وأمالى ابن الشجرىّ ، والمغنى ١ / ٣٦٩ ، والعينى ٤ / ٣١٨ ، والأشمونى ٣ / ١٩٨ ، والخزانة ٣ /١٠١ ويروى : قِيلُ الفوارس ، قال العينى : قيل بكسر القاف أى : قول الفوارس ، ويروى هكذا وهو الأصح . وقد تنازع فيه : شفى وأبرأ ؛ فأعمل الثانى وأضمر فى الأول ... وعنتر : منادى مرخم أصله يا عنترة » اهـ .
« أَقْدِمِ » بقطع الهمزة وكسر الدال من الإقدام ، وهو الشجاعة والتقدم .
والشاهد فيه « ويك » وهو مختصر من « ويلك » والكاف مجرورة بالإضافة على رأى الكسائىّ وفى كثير من المصادر استُشهِد به على أن « وى » اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب .

(٢) هذه الأبيات من الرجز المشطور لراجز من بنى تميم كما فى العينى ٤ / ٣١٠ ، والدرر ٢ / ١٣٩ وبلا نسبة فى اللسان (زرنب) ١ / ٤٣٢ ، والهمع ٢ / ١٠٦ [الأول والثانى فقط] والأشمونى ٣ / ١٩٨ [الأول فقط] .

(٣) فى خ ٣ « حمزة » تصحيف .

(٤) الصحاح مادة (شنب) .

فُوكِ[١] ، وهو من ذَرَرْتُ الحبَّ ــ بالذال المعجمة ، و « الزَّرْنب » ــ بالزاى ، كجعفر ــ ضرب من النبات طيّب الرائحة ، كرائحة الأترجّ ، وورقه كورق الطرفاء ، وقيل كورق الخلاف .

(وَقَوْلِ الْآخرِ) وهو أبو النجم على ما قال الجوهرىّ : .

٤٥٨ ــ (وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا)
هِىَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا[٢]

فـ « وَاهًا » اسم فعل بمعنى أعجب .

قال الجوهرىّ : إذا تعجبت من طيب شىء قلتَ : وَاهًا له ، أى ما أطيبه[٣] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

* مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ ... * البيتين[٤] .

* * *

(١) كان ينبغى أن يضم إلى ذلك قوله : « عليه الزَّرْنبُ » إذ الخبر الجميع ، لا ما ذكره [حاشية يس ٢ / ١٩٧] .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج فى ملحق ديوانه ص ١٦٨ ، ولأبى النجم فى فصيح ثعلب ٣٩ ، واللسان (ويه) ١٧ / ٤٦٢ ، ولأبى النجم أو رؤبة فى العينى ١/ ١٣٣ ، ٣/ ٦٣٦ ، ٤/ ٣١١ ــ وبلا نسبة فى مجالس ثعلب ٢٧٥ ، واللامات ١٣٣ ، والمغنى ١/ ٣٦٩ ، والأشمونى ٣/ ١٧ ، ١٩٨ ، والخزانة ٣/ ٣٣٨ .
ويروى الأول : وَاهًا لِرَيَّا .

(٣) الصحاح (ويه) .

(٤) وهما :

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ « شَتَّانَ وَصَهْ » هُو اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذَا « أَوَّهْ ، وَمَهْ »
وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ ، كَـ « آمِينَ » كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَـ « وَىْ وَهَيْهَاتَ » نَزُرْ =

(**فَصْــلٌ : اسْمُ الْفِعْلِ ضَرْبَانِ :** .

أَحَدُهُما) : مرتجل ، وهو (**مَا وُضِعَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ كَذٰلِكَ**) أى : اسما للفعل (كـ « **شَتَّانَ** » و « **صَهْ** » و « **وَىْ** ») فإنها موضوعة من أول الأمر أسماء لتلك الأفعال .

وَ (**الثَّانِى**) : منقول ، وهو (**مَا**) وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل . ثم (**نُقِلَ مِنْ غَيْرِهِ**) إليه (**وَهُوَ**) أى : المنقول بالنسبة إلى المنقول عنه (**نَوْعَانِ**) : أحدهما : (**مَنْقُولٌ مِنْ ظَرْفٍ**) للمكان (**أَوْ جَارٍّ وَمَجْرُورٍ**) .

فالمنقول من الجارّ والمجرور (**نَحْوُ** : « **عَلَيْكَ**) زيدًا » فإنه نقل عن موضوعه الأصلىّ ، واستُعمل اسمَ فعلٍ (**بِمَعْنَى الْزَمْ**) زيدًا (**وَمِنْهُ** ﴿ **عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ** ﴾)[1] فـ « عليكم » اسم فعل ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، و « أنفسَكُمْ » مفعول به على حذف مضاف (**أَىْ : الْزَمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ** ، **وَ**) المنقول من ظرف المكان (**نَحْوُ** : « **دُونَكَ زَيْدًا** » **بِمَعْنَى خُذْهُ** ، **وَ** « **مَكَانَكَ** » **بِمَعْنَى اثْبُتْ** ، **وَ** « **أَمَامَكَ** » **بِمَعْنَى تَقَدَّمْ** ، **و** « **وَرَاءَكَ** » **بِمَعْنَى تَأَخَّرْ** ، **وَ**) من المنقول من الجار والمجرور (« **إِلَيْكَ** » **بِمَعْنَى تَنَحَّ**) .

= « ما » اسم موصول مبتدأ أول « ناب » الجملة صلة ، « عن فعل » متعلق بناب « كشتان » فى موضع الحال من فاعل ناب « هو اسم فعلٍ » مبتدأ ثان ، وخبر ومضاف إليه ، والجملة خبر المبتدأ الأول « وكذا » خبر مقدم « أَوَّهْ » مبتدأ مؤخر « وَمَهْ » معطوف عليه .

« وما » اسم موصول مبتدأ « بمعنى » متعلق بمحذوف صلة ، « افْعَلْ » مضاف إليه « كآمين » خبر لمبتدأ محذوف « كَثُر » الجملة خبر المبتدأ « مَا » و« غيرُه » مبتدأ ومضاف إليه « كَوَىْ » خبر لمبتدأ محذوف « وهيهات » معطوف عليه « نزر » الجملة خبر المبتدأ وهو « غير » .

(١) من الآية [١٠٥] من سورة « المائدة » .

وكان المناسب أن يذكُره مع « عليك » ولكنه ذكر المتعدّى من الظرف ، والجارّ والمجرور على حِدَة ، والقاصر منهما على حِدَة ، وذكر أربعة ظروف ، واحد متعدّ وهو « دونك » وثلاثة قاصرة وهى « مكانك ، وأمامك ، ووراءك » وهى / [١/٣٠٦] منقسمة بالنسبة لما أنتَ فيه ، ولما تقدمك ، ولما تأخر عنك — وذكر جارين ومجرورين ، أحدهما : متعدّ ، وهو « عَلَيْكَ » والثانى : قاصرٌ ، وهو « إِلَيْكَ » .

وزعم الكوفيون أن « إليك » تأتى بمعنى أَمْسِكْ ، فتتعدى بنفسها[١] .

قيل : وقد يتعدّى « عليك » بالباء ، كقول الأخطل :

فَعَلَيْكَ بِالْحَجَّاجِ ، لَا تَعْدِلْ بِهِ ... أَحدًا إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ[٢] ٣٤٨

وفيه بحث ؛ لاحتمال أن تكون الباء زائدة .

وشذّ مجىء « عَلَىَّ » اسم فعل مضارع بمعنى : أَلْزَمُ[٣] ، و « عَلَيْهِ » اسم فعل لـ « يلزم » والباب كله سماعىّ عند البصريين ، والكسائىُّ يقيس بقية الظروف على ما سُمِع[٤] ، بشرط الخطاب ، نحو : عليك .

---

(١) فى الارتشاف لأبى حيان ٣/ ٢١٣ : « وأما « إليك » فمعناه تَنَحَّ .. وهو لازم عند البصريين ، وزعم الكوفيون ، ويعقوب بن السِّكِّيت أنه يتعدى ، فتقول : إليك زيدا ، أى : أَمْسِكْ زيدًا » اهـ .

(٢) هذا البيت من الكامل للأخطل فى ديوانه ص ١٩٥ .

(٣) عبارة ابن الناظم فى شرح الألفية ص ٦١٢ : « وشذَّ » « عَلَىَّ » « بمعنى : أَوْلِنى » اهـ . فجعله بمعنى الأمر وهو أنسب ، ولكنه قال بعد ذلك : « وإِلَىَّ ، بمعنى : أَتَنَحَّى ، و « عَلَيْه » بمعنى ليلزم » اهـ قال الموضح فى حواشيه ، معلقا على قوله « وإِلَىَّ بمعنى أتنحىَّ » : قال : قياس ما قبله وما بعده ، وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالأمر ، فيقال : نَحِّنِى » .

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٣٩٤ .

واختلف فى « الكاف » المتصلة بـ « عليك » وأخواته .

فقال ابن بَابَشَاذ : حرفُ خطاب ، وقال الجمهور : ضميرُ المخاطب .

ثم اختلفوا فى موضعها من الإعراب ، فقال الكسائىُّ : نصبٌ على المفعونية ، وقال الفراء : رفعٌ على الفاعلية ، وقال البصريون : جرٌّ[١] ، فقيل : على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناء على أنها أسماء للأفعال ، وقيل : الجرّ بالإضافة بناء على أنها أسماء للمصادر[٢] ، واختاره الموضح فى الحواشى فقال : إن « عَلَىٰ » مثلا اسم لِلّزوم تقول : عليك ، بمعنى إلزامك فللكاف موضع خفض ورفع ــ انتهى .

واستفيد منه أنّ اسمَ الفعل إنما هو الجارّ فقط ، والمجرور خارج عنه ، وذلك خلاف ما صرّح به هنا .

(**وَ**) النوع الثانى : (**مَنْقُولٌ مِنْ مَصْدَرٍ ، وَهُوَ نَوْعَانِ : مَصْدَرٌ اسْتُعْمِلَ فِعْلُهُ ، وَمَصْدَرٌ أُهْمِلَ فِعْلُهُ فَـ**) النوع (**الْأَوَّل : نَحْوُ « رُوَيْدَ زَيْدٍ » فَإِنَّهُمْ قَالُوا : أَرْوَدَهُ إِرْوَادًا ، بِمَعْنَى أَمْهَلَهُ إِمْهَالًا ، ثُمَّ صَغَّرُوا الْإِرْوَادَ**) الذى هو مصدر أَرْوَدَ (**تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ**) فحذفوا الهمزة والألف الزائدتين ، وأوقعوا التصغير على أصوله ، فقالوا : رُوَيْدًا[٣] .

---

(١) فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٣٩٣ : « واختلف فى الضمير المتصل بهذه الكلمات : فموضعه رفعٌ عند الفراء ، ونصب عند الكسائىّ ، وجرّ عند البصريين ، وهو الصحيح ؛ لأن الأخفش رَوَى عن عربٍ فصحاء : (عَلَىَّ عَبْدِ الله زيدًا) ــ بجر عبد الله ــ فتبين بذلك أنّ الضمير مجرورُ الموضع لا مرفوعُه ، ولا منصوبُه ، ومع ذلك فمع كلّ واحد من هذه الأسماء ضميرٌ مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ، فلك أن تقول فى التوكيد : (عليكم كُلُّكُم زيدًا) ــ بالجرّ ــ توكيدا للموجود المجرور ، وبالرفع توكيدًا للمستكن المرفوع » اهـ .

(٢) أى : والمعنى إلزامك .

(٣) وذلك كما قالوا : سُوَيْد فى أسود ، وزُهَير فى أزهر [ابن يعيش ٤/ ٢٩] .

وسُمِّىَ تصغيرَ ترخيم لما فيه من حذف الزوائد ، والترخيم حذفٌ .

(**وَأَقَامُوهُ مُقَامَ فِعْلِهِ**) الدال على الأمر (**وَاسْتَعْمَلُوهُ تَارَةً مُضَافًا إِلَى مَفْعُولِهِ ، فَقَالُوا** : « **رُوَيْدَ زَيْدٍ** » **وَتَارَةً مُنَوَّنًا نَاصِبًا لِلْمَفْعُولِ**) به (**فَقَالُوا** : « **رُوَيْدًا زَيْدًا** ») فـ « رويدا » فيهما بمعنى : أَرْوِدْ ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ؛ لأنه نائب عن فعلِ أمرٍ[١] ، و « زيدًا » مفعول به ، مجرور فى الأول ، منصوب فى الثانى .

وتارة منونا غيرَ ناصب للمفعول ، فقالوا : « رُوَيْدًا يا زيدُ » .

وقد لا يُقيمونه مُقام فعله ، فيستعملونه منصوبًا حالًا — عند سيبويه ، نحو : « سارُوا رُويدًا » أى : مُرْودين ، أو حال كون السير رويدًا .

أو نعتا لمصدر مذكورٍ أو مقدَّرٍ ، فالأول : نحو : « ساروا سيرًا رُوَيْدًا » والثانى : نحو : « سَارُوا / رُوَيدًا »[٢] . [٣٠٦/ب]

(**ثُمَّ إِنَّهُمْ نَقَلُوهُ**) من المصدرية (**وَسَمَّوْا بِهِ فِعْلَهُ ؛ فَقَالُوا** : « **رُوَيْدَ زَيْدًا** ») بفتح الدال من « رُوَيْدَ » ونصبها من « زيد » .

(**وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ**) رُوَيْدَ (**هَذَا**) المفتوح (**اسْمُ فِعْل**) لا مصدرٌ (**كَوْنُه مَبْنِيًّا**) ولو كان مصدرًا ، كان معربًا (**وَالدَّلِيلُ عَلَى بِنَائِهِ كَوْنُهُ غَيْرَ مُنَوَّنٍ**) ولو كان معربًا ، كان منونًا ، والدليل على أنه مصغر ؛ ضَمُّ أولِه ، وفتحُ ثانيه ، واجتلابُ ياء ثالثة ، والدليل على أنه تصغيرُ « إرواد » تصغير ترخيم — كما قال البصريون —

---

(١) كتاب سيبويه ١٢٤/١

(٢) فى المصدر السابق : « ويكون رويدًا أيضا صفة ، كقولك : ساروا سيرًا رُويدًا ، ويقولون أيضا : ساروا رويدًا ، فيحذفون السيرَ ويجعلونه حالا به وَصَفَ كلامَه اجتزاءً بما فى صدر حديثه من قوله : ساروا ، عن ذِكر السير ، ومن ذلك قول العرب : ضَعْهُ رويدًا ، أى : وضعا رويدًا ، ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئًا : رُوَيدًا ، إنما تريد : علاجا رويدًا ، فهذا على وجه الحال إلا أن يظهر الموصوف فيكون على الحال ، وعلى غير الحال » اهـ .

وينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٣/ ٢٠٦ .

مجيئُه متعديًا ، ولو كان تصغير « رَوْدٍ » بمعنى الْمَهْل والرِّفق ، من قولهم : « يمشى على رَوْد » أى : على مَهْل ـ كما قال الفراء[١] ـ كان قاصرًا .

(وَ) النوع (**الثَّانِى**) المهمل فعلُه : (**قَوْلُهُمْ : « بَلْهَ زَيْدًا »**) أى : دَعْهُ (**فَإِنَّهُ فِى الْأَصْلِ مَصْدَر فِعْلٍ مُهْمَلٍ**) وذلك الفعل المهمل (**مُرَادِفٌ لِـ « دَعْ »**) و « دَعْ » لا مصدر له من لفظه ، وإنما له مصدر من معناه وهو الترك (**يُقَالُ « بَلْهَ زَيْدٍ » بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، كَمَا يُقَال « تَرْكَ زَيْدٍ »**) بالإضافة إلى المفعول .

وأما ما جاء فى الحديث « عَنْ وَدْعِهِم الجمعة »[٢] فنادر .

(**ثُمَّ قِيلَ**) ـ بعد أن نقلوه وسَمَّوْا به فعلَه ـ (**« بَلْهَ زَيْدًا » بِنَصْبِ الْمَفْعُولِ ، وَبِنَاءِ « بَلْهَ »**) على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا ؛ لأنه نائب عن فعل أمرٍ .

(وَ) بَلْهَ (**هَذَا ، اسْمُ فِعْلٍ**) والدليل على أنه اسمُ فعل ، كونُه مبنيا ، والدليل على بنائه ، كونُه غيرَ منون .

وسكت الموضح عن هذا التعليل ؛ لأنه لا يتم به التقريب[٣] ؛ فإن « بله » المرادفة لـ « كيف » تشاركها فى البناءِ وعدمِ التنوين ، يقال : « بَلْهَ زيدٌ » برفع « زيد » على الابتداء ، و « بله » خبر مقدم ، أى : كيف زيدٌ .

---

(١) فى ابن يعيش ٤/ ٢٩ : « وقال الفراء : رُوَيد تصغير رود ، والرود المهل ، يقال : فلان يمشى على رود أى على مهل » ا هـ .

(٢) جملة من حديث شريف رواه مسلم فى صحيحه ٢/ ٥٩١ باب التغليظ فى ترك الجمعة وهو مروىّ عن عبد الله بن عمر ، وأبى هريرة فقد سمعا رسول الله ﷺ يقول على أعواد منبره « لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ » [تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى] .
والشاهد فى قوله : وَدْعِهِم ، فهو مصدر « يدع » وهذا الفعل ندر أن يأتى منه الماضى والمصدر ، فقد استُغنى بتَرَكَ عن : وَذَرَ ، ووَدَعَ ، وبالتَّركِ عن الْوَذْر ، وَالْوَدْع .

(٣) هكذا فى جميع النسخ ، ولعلها : التفريق .



وبذلك يتم لـ « بَلْهَ » ثلاثة أوجه : مصدر ، واسم فعل ، واسم لكيف .

وقد رُوِىَ بالأوجه الثلاثة قولُ الشاعر ، يصف السيوفَ : .

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا ... بَلْهَ الْأَكُفُّ ، كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ[1] ٢٤٧ م

وقد تأتى لغير ذلك[2] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ « عَلَيْكَا » ... وَهٰكَذَا « دُونَكَ » مَعْ « إِلَيْكَا »[3]

كَذَا « رُوَيْدَ » « بَلْهَ » نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ[4]

* * *

---

(١) هذا البيت من الكامل لكعب بن مالك الصحابىِّ ، وقد سبق الاستشهاد به فى باب المفعول المطلق برقم [٢٤٧] من شواهد ابن هشام فى الجزء الثانى من هذا التحقيق ص : ٤٦٩ .

(٢) فقد تكون اسما بمعنى « سوى » فتكون من ألفاظ الاستثناء [ذكره الرضى فى شرح الكافية ٢/ ٧٠] والحق أن « الرضى » عندما ذكر البيت السابق استوعب جميع أوجه « بله » قال فى شرح الكافية ٢/ ٧٠ : « ومنها « بله » أى : دع ، ويستعمل مصدرًا ، واسم فعل كما ذكرنا ، فيقال : « بلهَ زيدٍ » بالإضافة إلى المفعول كتركِ زيدٍ ، و « بلهَ زيدًا » كدَعْ زيدًا ، وحكى أبو علىّ عن الأخفش أنه يجىء بمعنى « كيف » فَيُرفع ما بعده ، وينشد قوله : .. بَلْهَ الأكفّ .. بنصب الأكف ورفعه وجره ... وذكر الأخفش فى باب الاستثناء فى قوله :

* أعطيهم الجهد منى بله ما أسع *

أن بله حرفُ جر كعدا وخلا بمعنى سِوَى ، قيل : ومنه قوله عليه السلام : « بَلْهَ ما اطَّلعتم عليه » ا هـ .

(٣ ، ٤) « والفعل » مبتدأ أول « من أسمائه » متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليكا » مبتدأ ثان =

(**فَصْلٌ : يَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ عَمَلَ مُسَمَّاهُ**) فى التعدّى واللزوم غالبًا ؛ فإن كان مسماه لازمًا كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل (**تَقُولُ** : « **هَيْهَاتَ نَجْدٌ** » **كَمَا تَقُولُ** « **بَعُدَتْ نَجْدٌ** » **قَالَ**) جرير :

٢٣٩ م **(فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ)** وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ(1)

فـ « العقيق » فاعل هيهات الأول ، و « خِلٌّ » فاعل هيهات الثالث ، وهيهات الثانى لا فاعل له ، لأنه لم يؤت به للإسناد ، بل لمجرد التقوية والتوكيد للأول .

[١/٣٠٧] (وَ) إذا كان مُسَمّاهُ مما لا يكتفى بمرفوع / كان اسمُ فعله كذلك (**تَقُولُ** : « **شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ** » **كَمَا تَقُولُ** : « **افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو** ») لأن الافتراق من المعانى النسبية التى لا تقوم إلا باثنين فصاعدًا(2) .

(وَ) إن كان مُسَمّاهُ متعديا كان اسمُ فعله كذلك ، تقول : (« **دَرَاكِ زَيْدًا** ») بنصب المفعول (**كَمَا تَقُولُ** : « **أَدْرِكْ زَيْدًا** ») بالنصب .

وفى بعض النسخ « تَرَاكِ زَيْدًا » ــ بالتاء ، والراء ، والكاف ، وهى أحسنُ ؛

= مؤخر والجملة خبر المبتدأ الأول « وهكذا » خبر مقدم « دونك » مبتدأ مؤخر قصد لفظه « مَعَ » ظرف متعلق بمحذوف حال « إليكا » مُضاف إليه مقصود لفظه .
« كذا » خبر مقدم « رُويد » مبتدأ مؤخر « بَلْهَ » معطوف على رويد بعاطف مقدّر « ناصبين » حال من ضمير الخبر وما عطف عليه « الخفضَ » مفعول يعملان « مصدرين » حال من ألف الاثنين الواقعة فاعلا ليعملان .

(1) سبق ذكره فى موضعين من الجزء الثانى من هذا التحقيق ، الموضع الأول : فى باب الفاعل ص ٢٣٧ برقم [١١٠] من شواهد الشيخ خالد ، والموضع الثانى : فى باب التنازع ص ٤٣٠ برقم [٢٣٩] من شواهد ابن هشام .

(2) لذلك كان الأفصح أن يؤتى باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة ، والآخر بتوسط الواو ، ويزاد بها « ما » كقوله :
شَتَّانَ مَا يَوْمِى عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِى جَابِرُ

لأن « دَرَاكِ » شاذّ ؛ لأنه من « أَدْرَكَ » و « تَرَاكِ » مقيس ؛ لأنه من « تَرَكَ » .

ومن غير الغالب[١] « آمين » و « إيهِ » فإنهما لم يحفظ لهما مفعول ، ومسماهما يتعدى ، نحو : « رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِى وزدنى علمًا » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ   لَهَا[٢] ....

(**وَقَدْ يَكُونُ اسْمُ الْفِعْلِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ أَفْعَالٍ سُمِّيَتْ بِهِ ، فَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَوْجُهٍ بِاعْتِبَارِها**) فيعمل عملها ، فيصل إلى المفعول بنفسه إن كان بمعنى فعل متعدّ ، وبحرف جرّ إن كان بمعنى فعل لازم (**قَالُوا** : « **حَيَّهَلَ**[٣] **الثَّرِيدَ** ») — بالنصب —

---

(١) وهو أن لا يعمل اسمُ الفعل عمل مسماه فى التعدى واللزوم .

(٢) يعنى أن ما يثبت من عمل للفعل الذى تنوب عنه — يثبتُ لها .
« ما » اسم موصول مبتدأ « لِمَا » متعلق بمحذوف صلة ، « تنوب » الفاعل يعود على أسماء الأفعال والجملة صلة « ما » المجرورة محلًّا باللام « عنه » متعلق بتنوب « من عمل » بيان لما الأولى « لها » خبر المبتدأ ، أى : ما ثبت للفعل الذى تنوب هى عنه كائن لها .

(٣) فى شرح الرضىّ على الكافية ٢/ ٧٠ : « ومنها « حَىَّ » أى : أقبل ، يتعدى بعلى ، نحو : « حَىَّ على الصلاة » أى : أقبل عليها ، وعن ابن الخطاب أن بعضَ العرب يقول : « حَيَّهَلَ الصلاة » وقد يركب « حَىَّ » مع « هَلَا » الذى بمعنى أَسْرِعْ واستَعْجِل فيكون المركب بمعنى أَسْرِع أيضا ، فيُعَدَّى إما بإلى نحو : حَيَّهَلَ إلى الثريد ، وإما بالباء ، نحو : (حَيَّهَلا بعمرَ) أى : أَسْرِعْ بذكره والباء للتعدية ، أو بمعنى أقبل فيتعدَّى بعلى ، نحو : « حَيَّهَلَ على زيدٍ » أو بمعنى ائْتِ فيتعدى بنفسه نحو : حَيَّهَلَ الثريدَ .. » ا هـ .
وفى ابن يعيش على المفصل ٤/ ٤٥ « وهو مركب من حَىَّ وهَلَ ، وهما صوتان معناهما الحث والاستعجال فجمع بينهما وسُمِّىَ بهما للمبالغة ، فكان الوجه أن لا ينصرف كما كان حضرموت وبعلبك كذلك : إلا أنه هٰهنا وقع موقع فعل الأمر فبنى كصه ومه — وفيه لغات : قالوا « حَيَّهَلَ » بفتحهما شبهوه بخمسة عشر وبابه وفى الحديث : « إذا ذكر الصالحون فَحَيَّهَلَ بعمرَ » أى : ادع عمر فإنه من أهل هذه الصفة — وقالوا : =

(**بِمَعْنَى : ائْتِ الثَّرِيدَ**) وهو خُبْزٌ مغمور بمرق اللحم .

(**وَ**) قالوا : (**حَيَّهَلَ عَلَى الْخَيْرِ** ») فعدوه بـ « على » (**أَىْ : أَقْبِلْ عَلَى الْخَيْرِ**) وهو ضد الشرّ .

(**وَ**) قالوا : (« **إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلَ بِعُمَر** »)(١) فعدوه بـ « الباء » وحذفوا المضاف (**أَىْ : أَسْرِعُو بِذِكْرِهِ**) والمرادُ به : عُمَر ابن الخطاب ــ رضى الله عنه ــ كما قال الحريريُّ فى المقامة التاسعة ، قال : وهو أثر يُروى عن ابن مسعود ــ رضى الله عنه ــ .

ولكنّ اسمَ الفعل يخالف مُسَمّاه ؛ فإن الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ، (**وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ اسْمِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ**) لقصور درجته عن الفعل ؛ لكونه فرعَه فى العمل .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

.... وَأَخِّرْمَا لِذِى فِيهِ الْعَمَلْ(٢)

= « حَيَّهَلًا » فنونوه للتنكير كما قالوا : صَهٍ وإيهٍ ــ وقالوا : « حَيَّهَلا » بألف من غير تنوين وأصلها أن تلحق فى الوقف .. وحكى غير سيبويه « حَيَّهَلْ » بسكون اللام على أصل البناء كصَهْ ومَهْ .. ــ وقالوا : « حَيَّهْلَ » بسكون الهاء وفتح اللام و « حَيَّهْلَا » بسكون الهاء مع الألف ، وإنما أسكنوا الهاء لأنها لما ركبت وصارت كلمة واحدة استثقلوا اجتماع المتحركات فسكنوا الهاء كما سكنوا الشين فى إحدى عَشْرَة » ا هـ .

(١) أخرجه أحمد فى مسنده ٦/ ١٤٨ من قول عائشة .

(٢) « وأَخِّر » فعل أمر ، وفاعله مستتر تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لأخر « لِذِى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « العمل » مبتدأ مؤخر ، « فيه » متعلق بالعمل ، والجملة من المبتدإ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة « ما » والإشارة فى قوله « لذى » عائدة إلى أسماء الأفعال .

(**خِلَافًا لِلْكِسَائِىِّ**)[١] فى إجازته تقديمَ معموله عليه ، إلحاقا للفرع بأصله (**وَأَمَّا**) ما احتج به ، وهو قوله تعالى (﴿ **كِتَٰبَ اللهِ عَلَيْكُمْ** ﴾[٢] **وَقَوْلُهُ**) أى الشخص ، وهى جارية من بنى مازن :

٤٥٩ ــ (**يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا**)
إِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا[٣]

---

(١) عقد الأنبارىّ فى كتابه الإنصاف المسألة [٢٧] لهذا الخلاف ص [٢٢٨] .

(٢) من الآية [٢٤] من سورة « النساء » [وينظر تخريج أبى علىّ لهذه الآية على رأى البصريين فى الإيضاح ١٩٢] .

(٣) البيتان من مشطور الرجز أنشدتهما امرأة من مازن كما هو ظاهر كلام ابن اسحاق فى السيرة ٤/ ٢٥ والتحقيق أنهما لراجز جاهلىّ من بنى أُسَيْد بن عمرو بن تميم ، ففى شرح الحماسة للمرزوقى ص ٥٣١ : ٥٣٢ حديث عن قصة هذا الرجز وذلك عند قول الشاعر باعث بن صُرَيم :

سَائِلْ أُسَيْدًا هَلْ ثَأَرْتُ بِوَائِلٍ   أَمْ هَلْ شَفَيْتُ النفسَ مِنْ بَلْبَالِها

قال المرزوقى : وإنما يفتخر بأنه قتل قاتلَ وائل وأدرك ثأره ... وذكر بعضُم أنّ وائلا المقتول ــ الذى أُخِذ بثأره ، هو وائل بن صُرَيم أخو باعث الشاعر ، وله قصة . وهى أن عمرو بنَ هندٍ بعثه ساعيا على بنى تميم ، فكان جالسا على شفيرِ بئرٍ يجمع الصدقات ، فدفعوا فى صدره وأسقطوه فى البئر ثم رجموه بالحجارة حتى قتلوه ، وأخذوا يرتجزون على طريق التهكم والاستهزاء :

* يــاأيها المائـحُ دَلْـوِى دونكــا *

فاتصل خبره بأخيه باعثٍ فسار فى بنى غُبَر وآلى أنه لا يمسك عن مقاتلتهم حتى يملأ دلوًا من دماء بنى تميم ، ففعل ... » اهـ .

ورد ذكر البيت الأول أو هما معا فى : معانى القرآن للفراء ١/ ٢٦٠ ، ٣٢٣ ، ومعانى القرآن للزجاج ٢/ ٣٦ والتبصرة للصيمرىّ ١/ ٢٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٤ والمغنى ٢/ ٦٠٩ ، وشرح الشذور لابن هشام ٤٠٧ ، وسيرة ابن اسحاق ٤ / ٢٥ ، والعينى ٤/ ٢١١ ، والهمع ٢/ ١٠٥ ، والأشمونى ٣/ ٢٠٦ ، والخزانة ٣/ ١٥ ، والدرر ٢/ ١٣٨ .
=

(فَمُؤَوَّلَانِ) وتأويل الآية : أن « كِتَابَ الله » مصدر منصوب بفعل محذوف و « عليكم » متعلق به ، أو بالعامل المحذوف ، والتقدير : كتب الله ذلك كتابًا عليكم ، فَحُذِف الفعلُ ، وأُضيف المصدر إلى فاعله ، على حدّ ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾[1] ودلّ على ذلك المحذوف قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾[2] الآية ؛ لأن التحريم يستلزم الكتابة ــ قاله الموضح فى شرح القطر[3] .

وتأويل البيت : أنّ « دَلْوِى » مبتدأ ، و« دونك » خبره[4] ، وفيه نظر ؛ لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يُخبر عن الدلو بكونه دونه[5] .

= ورواية الزجاج فى معانيه : يا أيها الماتح .. والماتح ــ بالتاء ــ من المتح وهو نزح الماء .

(١) من الآية [١٣٨] من سورة « البقرة » .

(٢) من الآية [٢٣] من سورة « النساء » .

(٣) ص ٣٦٣ وينظر معانى القرآن للفراء ١/ ٢٦٠ عند قوله تعالى ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ فهو كالبصريين فى هذا الحكم ، ولذا قال أبو حيان فى الارتشاف ٣/ ٢١٥ : « ومذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم مفعوله عليه ، فلا يجوز زيدًا عليك ، ولا زيدًا رُويدَ ، وأجاز ذلك الكسائىّ ، وفى نقل : أجازه الكوفيون إلا الفراء » ا هـ .
وفى الإنصاف ١/ ٢٢٨ : « وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين » ا هـ .

(٤) وتفصيل ذلك : أن « دونك » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، والجملة فى محلّ رفع خبر ، والعائد محذوف أى : دلوى دونكه : كما تقول : دلوى خذه .

(٥) لا أرى مانعا من الإخبار عن الدلو بكونه دونَه ويكون الكلامُ كناية عن طلب ملئها ، قال الصيمرىّ فى التبصرة ١/ ٢٥٠ : « ... فدلوى يحتمل أن يكون فى موضع رفع ، كأنه قال : دلوى عندك ، كما تقول : دلوى بقربك ، استدعاءً لملئها ، وإن لم يكن ذلك من لفظ الفعل » ا هـ .
وقال الصبّان فى حاشيته على الأشمونى ٣/ ٣٠٦ : ٣٠٧ : (قوله : لصحة تقدير دلوى مبتدأ) أى : خبره دونك ، بمعنى قدامك ، أى : ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كـ « أنا عطشان » كناية عن طلب سقى الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد » ا هـ .

وجوَّز ابنُ مالك أن يكون « دلوى » منصوبا بـ « دونك » / مضمرةً مدلولًا [٣٠٧/ب]
عليها بـ « دونك » الملفوظة[١] ، مستندًا لِقَوْل سيبويه فى « زيدًا عليك »[٢] كأنك
قلت : عليك زيدًا .

وفيما قاله نظر ؛ لأنّ اسمَ الفعل لا يعمل محذوفا — كما صرّح به الموضح فى
متن القطر[٣] .

وأما ما استند إليه من كلام سيبويه ، فمحمول على تفسير المعنى ، لا على تفسير
الإعراب[٤] .

وجوَّز بعضُهم أن يكون « دلوى » منصوبًا بفعل محذوف دل عليه السِّياق ،
أى : تناول دلوى[٥] ، وسكت عن « دونك »[٦] .

---

(١) ونصّ عبارته فى شرح الكافية ٣/ ١٣٩٤ بعد إيراد الشاهد : « ولا حجة فيه ؛ لصحة تقدير « دلوى » مبتدأ ، أو مفعولا بـ « دونك » مضمرًا ، فإن إضمار اسم الفعل متقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه » اهـ .

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٢٧ : ١٢٨ .

(٣) ينظر شرح قطر الندى ص ٣٦٣ وقد ردّ الدنوشرى هذا النظر بنظرٍ آخر فقال : إن ابن مالك قد لا يكون مختارًا لما قاله ابن هشام فى متن القطر ، أو يكون محله ما لم يقم شىء مقامه ، لا سيما إذا كان القائم مقامه عينه ... » [حاشية يس ٢/ ٢٠٠] .

(٤) القائل بذلك هو ابن هشام فى المغنى ٢/ ٦٠٩ .
وإذا تأملنا كلام سيبويه فى موضعه من كتابه ١/ ١٢٧ : ١٢٨ لا نجده تفسيرَ معنًى — وهذا نصّ كلامه : « واعلم أنه يقبح زيدا عليك ، وزيدًا حَذَرَكَ ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقبح أن يجرىَ ما ليس من الأمثلة مجراها ، إلا أن تقول : زيدًا ، فتنصبَ بإضمارك الفعلَ ، ثم تذكر « عليك » بعد ذلك » اهـ . فسيبويه لا يقدر « عليك » أخرى محذوفة وإنما يقدر الفعل وهو « الزم »

(٥) ذكره الصيمرىّ فى التبصرة ١/ ٢٥١ .

(٦) لم يسكت الصيمرىّ عن (دونك) وإنما قال : « وذكر « دونك » تنبيها لموضع دَلْوِه ، =

و « المائح » من مَاحَ ــ بالحاء المهملة ــ وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قلَّ ماؤُها[١] .

* * *

(**فَصْلٌ : وَ مَا نُوِّنَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ**) النائبة عن الأفعال تنوينَ تنكير (**فَهُوَ نَكِرَةٌ ، وَقَدِ الْتُزِمَ ذَلِكَ**) التنكيرُ (**فى « وَاهًا » وَ « وَيْهًا » كما الْتُزِمَ تَنْكِيرُ نَحْوِ : أَحَدٍ ، وَعَرِيبٍ**) ــ بفتح العين المهملة وكسر الراء ــ (**ودَيَّارٍ**) ــ بفتح الدال ، وتشديد الياء ــ كلاهما مرادف « أَحَد »

وأطلق « أَحَدًا » وله استعمالات :

أحدها : مرادف الأول ، وهو المستعمل فى العدد ، نحو : « أحدَ عشرَ » .

الثانى : مرادف الواحد ، بمعنى المنفرد نحو : ﴿ **هُوَ اللهُ أَحَدٌ** ﴾[٢] .

الثالث : مرادف إنسان ، نحو : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾[٣] .

الرابع : أن يكون اسمًا عامًّا فى جميع من يعقل نحو : ﴿ **فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ** ﴾[٤] وهو المراد هنا[٥] ، وهذا ملازم للتنكير غالبًا ، ومن تعريفه قولُه : .

= أى : هى بالقرب منك فاملأها » ا هـ [وينظر حاشية يس ٢/ ٢٠٠] .

(١) ويرفعه شخص آخر .

(٢) من الآية [١] من سورة « الإخلاص » .

(٣) من الآية [٦] من سورة « التوبة » .

(٤) من الآية [٤٧] من سورة « الحاقة » .

(٥) علق يس على هذه الاستعمالات بقوله : « نقل الشهاب القاسمىّ فى حواشى ابن الناظم هذا الكلام وقال : فليميَّز الرابع من الثالث ا هـ ويمكن أن يقال فى التمييز إن الرابع أعمّ ، لأن من يعقل يشمل الملائكة والجن » ا هـ [حاشيته على التصريح ٢ / ٢٠٠] .

وَلَيْسَ يَظْلِمُنِى فِى حُبِّ غَانِيَةٍ إِلَّا كَعَمْرٍو ، وَمَاعَمْرٌومِنَ الْأَحَدِ[١] ٣٤٩

قاله الموضح فى الحواشى .

(**وَمَا لَمْ يُنَوَّنْ مِنْهَا فَهُوَ مَعْرِفَةٌ**[٢] ، **وَقَدِ الْتُزِمَ ذَلِكَ**) التعريف (**فِى** « **نَزَالِ** ») بالنون والزاى — (**وَ** « **تَرَاكِ** ») — بالتاء والراء — (**وَبَابِهِمَا**) وهو كلّ فعل ثلاثى تامّ متصرف (**كَمَا الْتُزِمَ التَّعْرِيفُ فِى الْمُضْمَرَاتِ** ، **وَالْإِشَارَاتِ** ، **وَالْمَوْصُولَاتِ**) المُعَيَّنَة ، أما إذا أريد بها غيرُ معيَّن ، فإنها تستعمل استعمال النكرات ، فتوصف بالنكرة ، نحو : ﴿ صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[٣] قاله الموضح فى باب الاستثناء[٤] .

وفى ضمير الغائب أقوال ، ثالثها : إنْ رجع إلى واجب التنكير كـ « رُبَّهُ رجلًا » فنكرة ، وإن رجع إلى جائز التعريف كـ « جاء رجل فأكرمتُه » فهو معرفة ، كالراجع إلى معرفة — والصحيح أنه معرفة مطلقًا[٥] .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٩ فى باب المعرف بالأداة على موافقة الضمير لِـ « أل » فى المعنى دون اللفظ ، والرواية فيه — كما أنشده اللِّحْيَانى — :* وليس يظلمنى فى وصل ..*
« وما عمرو من الأحد » أى : من الناس .

(٢) ينظر مبحث التنوين فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص ١٤١ .

(٣) من الآية [٧] من سورة « الفاتحة » .

(٤) وذلك قوله : « فصلٌ : وأصل « غير » أن يوصَف بها إمَّا نكرة نحو : صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ أو معرفة كالنكرة ، نحو : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوب عَلَيْهِمْ ﴾ فإن موصوفها « الذين » وهم جنس لا قوم بأعيانهم » اهـ .
[ينظر الجزء الثانى من هذا التحقيق ص ٥٧٥ : ٥٧٦] .

(٥) ينظر فى حكم ضمير الغائب من ناحية التعريف والتنكير : حاشيةُ الصبان على الأشمونى ١ / ١٠٧ : ١٠٨ .

(**وَمَا اسْتُعْمِلَ بِالْوَجْهَيْنِ**) بالتنوين وتركه (**فَعَلَى مَعْنَيَيْنِ**) التنكير ، والتعريف (**وَقَدْ جَاءَ عَلَى ذَلِكَ** : « **صَهْ** » وَ « **مَهْ** » و « **إِيهِ** » **وَأَلْفَاظٌ أُخَرُ**) نحو : « أفّ » فما نُوِّنَ منها فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة (**كَمَا جَاءَ التَّعْرِيفُ وَالتَّنكِيرُ فِي نَحْوِ كَتَابٍ ، وَ رَجُلٍ ، وَفَرَسٍ**)(١) فمع التنوين نكرات ، وبدونه مع « أل » أو الإضافة معارف .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِى يُنَـوَّنُ   مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّـنُ(٢)

وذهب بعضهم إلى أنّ أسماء الأفعال كلَّها معارف ، ما نُوِّن منها ، وما لم يُنَوَّن ، وأنها أعلام أجناس معنوية كـ « سبحان »(٣) .

---

(١) تحدث ابنُ مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٨ عن أسماء الأفعال تعريفا وتنكيرًا فقال : « ولما كانت هذه الكلماتُ من قِبَل المعنى أفعالا ، ومن قِبَل اللفظ أسماء ، جعل لها تعريف وتنكير ، فعلامةُ تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ، ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات ، وأسماء الإشارة ، وما يلازم التنكير كـ « أحد » و « عَريب » وما يُعرَّف وقتا ، وينكّر وقتا كـ « رجل » و « فرس » جعلوا هذه الأسماء كذلك ، فألزموا بعضَها التعريفَ ، كـ « نَزَالِ » و « بَلْهَ » و « آمين » وألزموا بعضَها التنكيرَ ، كـ « وَاهًا » و « وَيْهًا » واستعملوا بعضَها بوجهين : فنُوِّن مقصودًا تنكيرُه ، وجُرِّدَ مقصودًا تعريفُه كـ « صَهْ وصَهٍ » و « أُفِّ وأُفٍّ » ا هـ .

(٢) « بتنكير » متعلق باحكم « الذى » مضاف إليه « يُنَوَّن » مضارع مبنىّ للمفعول ونائب الفاعل يعود إلى الذى ، والجملة صلة « منها » متعلق بيُنوّن « وتعريفُ » مبتدأ ، وتعريف مضاف ، وسوى من « سواه » مضاف إليه وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « بَيِّنٌ » خبر المبتدإ ، أى : احكم بتنكير ما نون من أسماء الأفعال ، وما لم يُنَوَّن فتعريفه واضح ، لتجرده من التنوين الذى يدل وجوده على التنكير .

(٣) قال فى الارتشاف ٣/ ٢١٤ : « ومذهب جماعة أن أسماء الأفعال كلها معارف ، ما نوِّن منها وما لم يُنوَّ ، وهو تعريف علم الجنس » ا هـ .

قال فى البسيط[١] : وهو ظاهر قول ابن خروف .

والجميع مبنّى على الصحيح[٢] ، وقال الفارسىّ / وابن جنّى : ما كان منها ظرفًا فحركته إعرابية[٣] ، نقله الموضح فى الحواشى ، وقال : ينبغى أن لا[٤] يقولا به فيما كان مصدرًا ، نحو : « رُوَيْدَ » و « بَلْهَ »[٥] انتهى . [١/٣٠٨]

* * *

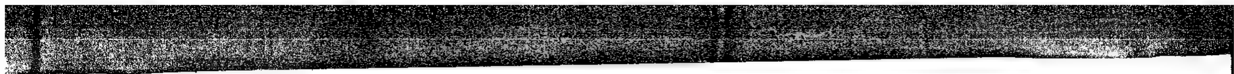
(١) صاحب البسيط هو ضياء الدين بن العلج .

(٢) قال فى الارتشاف ٣/ ٢١٤ : « وأسماء الأفعال كلها مبنية حتى إن أبا الفتح زعم أن حركة كاف مثل : عليك ودونك حركة بناء » ا هـ .

(٣) ما نسبه إلى ابن جنى هنا ، فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩ ما يخالفه ، ففيه : « ودونك » وأمثاله من الظروف المجعولة أسماء أفعال مبنية كغيرها من أسماء الأفعال قال أبو الفتح بن جنى : ولا الفتحة فى نحو : دونَك زَيدًا) فتحة إعراب كفتحة الظرف فى قولك : جلست دونَك » بل هى فتحة بناء ، لأن هذا الاسمَ بمنزلة (صه) و (مَهْ) غير أنه يُبنَى على الحركة التى كانت له فى حال الظرفية ، وكذا قوله تعالى : ﴿ مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ ﴾ ففتحته فتحة بناء » ا هـ .

(٤) « لا » ساقطة من خ ٣ .

(٥) لأنه لو كان معربا لنُوِّن ، إذ لا مانع من التنوين .





(هَذَا بَابُ أَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ)

والدليلُ على اسميتها ، وجودُ التنوين فى بعضها ، وإذا ثبت النوع ، ثبت الجنس .

وقد يُستشكل صدقُ حدّ الكلمة عليها ؛ لأنها ليست دالّةً على معنًى مفرد ؛ لأنّ المخاطب بها من لا يعقل ، فهى بمنزلة النعيق للغنم .

والجواب : أنّ الدلالة ، كونُ اللفظ بحيث إذا أُطلق فَهِم منه العالمُ بالوضع معناه ، وهذا كذلك ؛ إذْ لم يُقَلْ إن حقيقة الدلالة كونُ اللفظ بحيث يُخاطَب به من يعقل لإفهام معناه ، حتى يَرِد ما ذُكِر ، والنعيق لا أحرف له ، فلا لفظ فيه ــ قاله الموضح فى حواشيه ، ومن خطّه نَقَلْتُ .

(وَهِىَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا : مَا خُوطِبَ بِهِ مَالَا يَعْقِلُ ، مِمَّا يُشْبِهُ اسْمَ الْفِعْلِ) فى الاكتفاء به ، ولكنّ اسمَ الفعل مركّبٌ [لتحمله الضمير][1] واسمَ الصوت مفردٌ [لعدم تحمله الضمير][2] .

وهذا النوع قسمان : أحدهما : أن يكون لدعاء مالا يعقل ، والثانى : لزجره .

فالدعاءُ : (**كَقَوْلِهِمْ فى دُعَاءِ الْإِبِلِ لِلشُّرْبِ « جِىءْ جِىءْ »**) ــ بكسر الجيم ــ مكرَّرَيْن (**مَهْمُوزَيْنِ**) كالأمر من « جَاءَ » قاله السَّمِين[3] .

(١ ، ٢) ما بين الحاصرتين فى الموضعين ساقط من خ ٢ .

(٣) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبىّ شهاب الدين المقرىء النحوىّ نزيل القاهرة المعروف بالسمين ، لازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه ، وولى تدريس القراءات بجامع ابن طولون ، وله تفسير القرآن ، والإعراب ألفه فى حياة أبى حيان وناقشه فيه =

وفى المُحْكَم[١] أنهما أمرٌ للإبل بورود الماء[٢] ــ انتهى .

يقال : جَأْجَأْتُ الإبلَ ، إذا دعوتَها لتشربَ ، فقلتَ : جِىءْ جِىءْ ، نقله الجوهرىّ عن الأموىّ وأقرّه ، والاسمُ « الْجَيْءُ » على مثل : البَيْع ، والأصل « جأْأً » بهمزتين ، ساكنة فمتحركة ، أبدلت الهمزة الأولى ياء .

ويقالُ فى الإبل ــ إذا دُعيت للعلف ــ « هأْهأْ » والاسم ، الْهَيْء .

قال أبو عُمَر : والهَيْءُ الطعامُ ، والجَيْءُ الشرابُ ، قال :

وَ مَا كَانَ عَلَى الْهَيْءِ وَلَا الْجَيْءِ امْتِدَاحِيكَا[٣] ٣٥٠

(وَ) كقولهم : (**فِى دُعَاءِ الضَّأْنِ** « **حَاحَا** » **وَ**) فى دُعاءِ (**الْمَعْزِ** « **عَاعَا** ») بالحاء المهملة فى الأول ، وبالعين المهملة فى الثانى ، حال كونهما (**غَيْرَ مَهْمُوزَيْنِ ، وَالْفِعْلُ مِنْهُمَا : حَاحَيْتُ ، وعَاعَيْتُ**) قال سيبويه : أبدلوا الألفَ من الياء لشبهها بها ؛ لأنَّ قولَك : حاحيتُ ، إنما هو صوت بنيتَ منه فعلًا ، يعنى : على « فَعْلَلْتُ » وليست « فَاعَلْتُ » ، والذى يدلك على أنها ليست « فاعلتُ » قولُهم

= كثيرا ، وشرح التسهيل ، والشاطبية ، توفى سنة ست وخمسين وسبعمائه [بغية الوعاة ١/٤٠٢] .

(١) لابن سِيدَه على بن أحمد .

(٢) ينظر المحكم (جاء) .

(٣) هذا البيت من الهزج المجزوء وجوبا ، لمعاذ بن مسلم الهراء كما فى اللسان « هأهأ » ١/ ١٧٤ ، « هيأ » ١/ ١٨٤ ، وبلا نسبة فى شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٣ واللسان (جأجأ) ١/ ٣٤ ، و « جيأ » ١/ ٤٦ .

وبعده :

وَلَكِنِّى عَلَى الْحُبِّ وطِيبِ النَّفْسِ آتِيكَا

يريد : لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحى إياك ، ولكنى آتيك عن حبّ وطيب نفس .

فى الاسم : الْحَيْحَاء ، والْعَيْعَاء بالفتح فيهما — انتهى[١] .

(وَالْمَصْدَرُ حِيحَاءٌ وَعِيعَاءٌ) بكسر أولهما ، وأصلهما : حِيحَاىٌ وعِيعَاىٌ ، أبدلتِ الياءُ همزةً ؛ لتطرفها إثر ألِفٍ زائدة[٢] (قَالَ) الراجز — وقد نطق بالفعل والمصدر جميعًا — : .

٤٦٠ — (يَاعَنْزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءُ عَاعَيْتُ لَوْ تنفعُنِى الْعِيعَاءُ[٣]

وَ) الزَّجْرُ ، كقولهم : (فِى زَجْرِ الْبَغْلِ « عَدَسْ ») بفتح العين والدال المهملتين وبإهمال السين (قَالَ) يزيدُ بنُ مفرغ الحِمْيرىّ ، يهجو عبَّاد بنَ زياد بنِ أبى سفيان :

٥٥ م (عَدَسْ مَالِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ) أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[٤]

---

(١) عبارة سيبويه فى كتابه ٢/ ٣٨٦ — وهو يقارن بين إبدال الياء من الهاء لشبهها بها ، وإبدال الألف من الياء — هكذا : « وكذلك حَاحَيْتُ ، وعَاعَيْتُ وهَاهَيْتُ ، ولكنهم أبدلوا الألفَ لشبهها بالياء ، فصارت كأنها هى ، يدلك على أنها ليست فَاعَلْتُ ، قولهم : الحيحاء والعيعاء ، كما قالوا : السِّرهاف والفِرْشاط ، والحَاحَاةُ والهَاهَاةُ . فأُجرىَ مُجرى دَعْدَعْتُ إذْ كنَّ للتصويت ، كما أن دَهْدَيْتُ هى فيما زعم الخليل دَهْدَهْتُ بمنزلة دحرجتُ ، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها ، وأنها فى الخفاء والخفّة نحوها ، فأُبدلت كما أبدلت من الياء فى هذه » اهـ .

(٢) فى خ ٢ بزيادة كلمة « انتهى » وهو سهو من الناسخ .

(٣) هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، ولا يُعرف لهذا الشاهد قائل . والشاهد فيه استعمال فِعْلٍ من اسم الصوت الذى هو (عاعا) وهذا الفعل هو « عَاعَيْتُ » أى : صَوَّتُّ بأن قلتُ « عَاعَا » واستعمل الشاعر فى هذا البيت المصدر أيضا فقال : « العِيعَاء » .

(٤) سبق أن أنشد ابن هشام عجز هذا البيت مرتين : فى باب الموصول فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص ٤٥٢ برقم [٥٥] فارجع إليه فى هذا الموضع — وفى باب الحال فى الجزء الثانى ص ٦٤٤ — ثم استشهد بصدره هنا كما أوضحه صاحب التصريح — والبيت من الطويل .

[٣٠٨/ب] فـ « عَدَسْ » صوت / يُزجر به البغل ، وقد يُسمى البغل به ، والتقدير على التسمية به : يا عدس ، فحذف حرف النداء ، و « إمارة » ـــ بكسر الهمزة ـــ أى : أمْرٌ ، وحُكْمٌ .

(**وَقَوْلُنَا : « مِمَّا يُشْبِهُ اسْمَ الْفِعْلِ » احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ**) وهو النابغة الذُّبياني : .

٤٦١ (**يا دارميَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ**) أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ[١]

فإن قوله « يا دارَميَّةَ » خطاب لما لا يعقل ، ولكنه لم يشبه اسمَ الفعل ؛ لكونه غيرَ مكتفًى به ؛ ولذلك احتاج إلى قوله : « أَقْوَتْ » وخاطب الدَّار توجُّعًا منه لِمَا رأى من تغيّرها .

وذهب الكوفيون إلى أنّ قوله « يا دارَميَّةَ » اسم موصول ، و « بالعلياء » صلته[٢] ، و « العلياء » ما ارتفع من الأرض ، و « السَّنَد » عطف على العلياء ، وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أى : يصعد ، والفاء فيه بمعنى الواو ، و « أقوت » خَلَتْ[٣] و « السالف » الماضى ، و « الْأَمَد »[٤] الدهر .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو امرؤ القيس الكندىّ : .

---

(١) هذا البيت من البسيط ، وهو مطلع قصيدة للنابغة معدودة فى المعلقات ، وقد سبق ذكره فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص ٤٥٤ : ٤٥٥ بمناسبة استشهاد صاحب التصريح بصدره على أن الكوفيين يجعلون من الموصولات : الاسم المضاف نحو قوله : « يا درامَيّة بالعلياء ... » فـ « بالعلياء » صلة لِـ « دارميّة » وسيكرر الكلام هنا أيضا .
أما الاستشهاد بالصدر هنا فكما أوضحه الشيخ خالد .

(٢) ينظر الجزء الأول ص ٤٥٤ وما بعدها وهذا الرأى نقله أبو حيان فى النكت الحسان .

(٣) أى : خلت من سكانها وأصبحت قَوَاء .

(٤) ويُروى : سالف الأبدِ .

٤٦٢ (أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِى) بصُبْحٍ ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بأَمْثَلِ[1]

فـ « أيها الليلُ » خطاب لما لا يعقل ، ولكنه لم يشبه اسم الفعل ، لكونه غيرَ مُكتفًى به ؛ ولهذا احتاج إلى « انجلى »[2] .

النوعُ (الثَّانِى : مَا حُكِىَ به صَوْتٌ) مسموع .

والمحكىُّ صوتُه قسمان : حيوان ، وغيرُه .

فالأول : (كَـ « غَاقْ ») ــ بالغين المعجمة والقاف ــ (لِحِكَايَةِ صَوْتِ الْغُرَابِ) و« شيب » لحكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب .

(وَ) الثانى ، نحو : (« طَاقْ ») ــ بالطاء المهملة والقاف ــ حكاية (لِصَوْتِ الضَّرْب ، وَ « طَقْ ») ــ بفتح الطاء المهملة ، حكاية (لِصَوْتِ وَقْعِ

---

(١) هذا البيت من الطويل لامرىء القيس من معلقته المشهورة فى ديوانه ص ١٨ ، وشرح المعلقات لابن النحاس ص ٣١ :٣٢ ، والعينى ٣١٧/٤ وبلانسبة فى الأشمونى ٢١١/٣ .
« انْجَلِى » : انْكَشِفْ ، وهذه الياء ياء الإشباع المتولدة عن كسرة اللام .
« بأمثل » أى ليس الإصباح أمثل منك ؛ لأنى أقاسى فيه أيضا الهموم .

(٢) هنا تعليق للعلامة يس نقله عن الشهاب القاسمىّ ونصه : « (قوله : ولهذا احتاج إلى قوله : انجلى) قال الشهاب القاسمي : فيه نظر ؛ فإن احتياجه لما ذكر ، إن كان لكونه منادى ، والمنادى ليس مكتفى به ، فيلزم عليه أن قولنا : « يا زيد » ليس مكتفى به ، وهو ممنوع ، فإن غايةَ ما فيه أنه ليس الكلام فى الحقيقة ، بل نائب ومتضمن له ، وهذا لا يمنع كونه مكتفى به .
وإن كان لكونه خطابا لما لا يعقل ؛ فيلزم أن يكون قوله أيضا : انْجَلِى ، غيرَ مكتفى به ، لأنه لا يعقل ، وهو ممنوع ؛ لأن الظاهر أنه مكتفى به .
وإن كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب ، بل إظهار التألمّ والتوجع بِطُولِه ، فهذا لا يمنع كونه مكتفى به ؛ لأنه بمنزلة قولك : طال الليل علىّ ، وزادَ أَلَمِى ، وهذا مكتفى به » ا هـ [حاشية يس على التصريح ٢/ ٢٠٢] وينظر حاشية الصبان ٣/ ٢١٠ .

الْحِجَارَةِ) بعضها على بعض (**وَ** « **قَبْ** ») ــ بفتح القاف وسكون الموحدة ــ حكاية (**لِصَوْتِ وَقْعِ السَّيْفِ عَلَى الضَّرِيبَةِ**) وهى الدرقة .

(**وَالنَّوْعانِ**) من أسماء الأصوات (**مَبْنِيَّان لِشَبَهِهِمَا بِالْحُرُوفِ الْمُبْهَمَةِ**) كَلَامِ الابتداء (**فِى أَنَّها لَا عَامِلَةٌ ، وَلَا مَعْمُولَةٌ ، كَمَا أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ بُنِيَتْ لِشَبَهِهَا بِالْحُرُوفِ الْمُهْمَلَةِ**) كَلَيْتَ (**فِى أَنَّهَا عَامِلَةٌ غَيْرُ مَعْمُولَةٍ ، وَقَدْ مَضَى ذَلِكَ فِى أَوَّلِ**) هذا (**الْكِتَابِ**)[١] بخلاف أسماء الأصوات ؛ فإنه لم يتقدم لبنائها ذكرٌ ؛ فيتعيَّنُ حَمْلُ قولِ الناظم :

.... وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ[٢]

على نَوْعَىْ أسماء الأصوات ، وهما المذكوران فى قوله :

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ[٣]
كَذَا الَّذِى أَجْدَى حِكَايَةً كَـ « قَبْ »[٤] ....

وربما أُعرِب بعضُ أسماء الأصوات ، لتركيبه فقط ، أو لتركيبه مع نقله عن معناه ،

---

(١) سبق ذلك فى الجزء الأول ص : ١٨٨ فى باب المعرب والمبنّى ، عند القول على المبنىّ من الأسماء ، وتفصيل أنواع شبه الحرف فى سبب البناء .

(٢) « بنا » بالقصر ــ مفعول الزم « النوعين » مضاف إليه « فَهو قد وجب » الفاء : للتعليل هو مبتدأ ، قد : حرف تحقيق ، « وَجَب » الجملة خبر المبتدأ .

(٣) « وما » اسم موصول مبتدأ « به » متعلق بخوطب « ما » الثانية : نائب فاعل خُوطِب « لا يعقل » الجملة صلة ما « من مشبه » بيان لـ « ما » الأولى ، « اسمِ الفعل » مضاف إليه « صوتًا » مفعول ثان ليُجْعَل الواقع خبرًا للمبتدأ الذى هو « ما » الأولى ، ونائب فاعل يُجعل ضمير مستتر فيه هو مفعوله الأول .

(٤) « كذا » خبر مقدم ، « الذى » مبتدأ مؤخر « أجدى حكاية » أى : أفاد حكاية ــ الجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كَقَبْ » خبر لمبتدأ محذوف .

وجعله اسمًا للمحكىّ صوتُه ، أو للمصوت له به[١] ، فيكون حينئذ مرادفًا لاسمٍ متمكن .

فالأول ، كقوله :

.... كَمَا رُعْتَ بِالْحَوْبَ الظِّمَاءَ الصَّوَادِيَا[٢] ٣٥١

يُروى : الحوب بالوجهين ، على الحكاية وعدمِها[٣] ، أى : كما رعت بهذا اللفظ الذى يصوت به وهو « حَوْب » ـــ بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة ، وهو زجرٌ للإبل .

---

(١) قوله : « للمحكىّ صوته » هذا فيما أجدى الحكاية ، وقوله : « أو للمصوت له به » فى الذى خوطب به ما لا يعقل ، والضمير فى « له » راجع للذى ، وفى « به » راجعٌ لاسم الصوت والتقدير : الذى صُوِّت له باسم الصوت [حاشية يس ٢/ ٢٠٢] .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لعويف القوافى ، وهو عويف بن معاوية بن عقبة من فزارة ثم من غطفان بن سعد بن قيس عيلان ، وصدره :

* دَعَاهُنَّ رِدْفِى فَارْعَوَيْنَ بِصَوْتِهِ *

ورد منسوبا لعويف فى العينى ٤/ ٣٠٩ ، والخزانة ٣/ ٨٦ ، ٨٩ ، وبلا نسبة فى ابن يعيش ٤/ ٧٥ ، ٨٣ ، وعجزه فى أمالى ابن الحاجب ٢/ ٥٦ الأملية ٣٠ من أمالى المفصل ، واللسان (جَوْت) والبيت بلا نسبة أيضا فى ابن الناظم ٦١٦ .

ويروى : كما رُعتَ بالجَوْتِ ـــ كما رُعت بالجوتَ .

والمعنى على هذه الرواية : أن رديفَه دعا النسوة فارعوين لصوته ورجعن إليه ، كما لو دعوت إلى الشرب الإبل فالتففن وتضامن للشرب .

(٣) أى : بالحوبَ ـــ بفتح الباء ـــ محكيا على البناء وبالحوب ـــ بكسر الباء على عدم الحكاية على الإعراب .

قال ابن الحاجب فى أماليه ص ٥٧ : « فقد تقدم فى غير هذا الموضع أن مثل هذه الأسماء إذا أُخرجت عن استعمالاتها للمعنى الذى وضعت له أنه يجوز فيها حكايتها على البناء ويجوز فيها الإعراب .. والحكاية هى الأكثر » اهـ .

[٣٠٩/أ] وأما « جُوتَ » بضم الجيم ، / وبالتاء المثناة فوق المفتوحة ؛ فهو لدعاء الإبلِ لا لزجرها .

والثانى ، كقوله :

* إذْ لِمَّتِى مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِ[1] * ـــ ٣٥٢

فهذا بمنزلة قوله : مثل جناح غراب[2] .

والثالث كقوله :

.... وَوقَعْتُ فِى عَدَسٍ كَأَنِّى لَمْ أَزُلْ[3] ٣٥٣

قال الموضح فى حواشيه : وهذان النوعان الأخيران ، ينبغى أن لا يجوز فيهما إلا الإعراب ـــ انتهى .

* * *

(١) هذا البيت من مشطور الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ١٨٠ ، والدرر ٢/ ١٤٠ ، وبلا نسبة فى الارتشاف ٣/ ٢١٨ ، والهمع ٢/ ١٠٧ ، والأشمونى ٣/ ٢١١ .
« إذ لمتى » يعنى شعر رأسى .

(٢) قاله أبو حيان فى الارتشاف ٣/ ٢١٨ .

(٣) عَجُزُ بيت من الكامل لم أهتد إلى صدره ولا إلى قائله والشاهد فى قوله : فى عدسٍ على الإعراب كأنه قال : فى بغل .

(هَـذَا بَابُ نُونَيِ التَّوْكِيدِ)

الثقيلة والخفيفة .

(**لِتَوْكِيدِ الْفِعْلِ نُونَانِ : ثَقِيلَةٌ ، وَخَفِيفَةٌ ، نَحْو ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾**)(١)

وهما أصلان عند البصريين لتخالُفِ بعض أحكامهما ، كإبدال الخفيفة أَلِفًا فى نحو ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾(١) وحذفها فى نحو :

لَا تُهِـينَ الْفَقِـيرَ عَلَّـكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ(٢) ٣٥٤

وكلاهما ممتنع فى الثقيلة ، قاله سيبويه(٣) .

وعورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحيانًا ، وقد قال سيبويه نفسُه

---

(١) من الآية [٣٢] من سورة « يوسف » .

(٢) هذا البيت من المنسرح وهو للأضبط بن قريع الأسدىّ كما فى البيان والتبيين ٣/ ٣٤١ وحماسة ابن الشجرىّ ، والشعر والشعراء ١/ ٣٨٣ ، والمرزوقىّ ١١٥١ ، والتبصرة ص ٤٣٤ والعينى ٤/ ٣٣٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية ١٦٠ ، والخزانة ٤/ ٥٨٨ . وبلا نسبة فى الكامل ٦٦٢ ، وأمالي ابن الشجرىّ ١/ ٣٨٥ ، والمقرب ٢/ ١٨ ، والإنصاف ص ٢٢١ ، والهمع ٢/ ٧٩ ، والأشمونى ٣/ ٢٢٥ .

ويروى : « ولا تُهين .. » ويروى : « ولا تحقرنَّ الفقيرَ ... » ــ « ولا تُعادِ الفقير ... » وعلى الأخيرتين لا شاهد فيه ــ ويروى : « ولا تُهينَ الكريم .. » .

وورد فى بعض المصادر السابقة على أن موضع الشاهد « عَلَّكَ » بحذف اللام الأولى من « لَعَلَّ » ــ أما الشاهد هنا ففى « لا تهينَ » وأصله : لا تُهِينَنْ بالنون الخفيفة فحذفها لالتقاء الساكنين .

وسيأتى هذا البيت مرة أخرى فى هذا الباب برقم ٤٧٢ من شواهد ابن هشام .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ١٥٤ : ١٥٥ .

فى « أنّ » المفتوحة : إنها فرع المكسورة[١] ، ولها إذا خُففت أحكام تخصُّها .

ومذهبُ الكوفيين أنّ الخفيفة فرعُ الثقيلة .

وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشدّ من التوكيد بالخفيفة[٢] ــ انتهى .

ويدل له ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾[٣] فإن امرأة العزيز كانت أشدَّ حرصًا على سَجْنِه من كينونته صاغرًا .

(**وَيُؤَكَّدُ بِهِمَا الْأَمْرُ مُطْلَقًا**) من غير شرط ؛ لأنه مستقبل دائما ، وسواء فى ذلك الأمرُ بالصيغة ، نحو : « قُومَنَّ » والأمر باللام نحو : « لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ » ــ بكسر اللام ــ والدعاء ، نحو :

* فَأَنْزِلَــنْ سَكِينَــةً عَلَيْنَــا *[٤] ــ ٣٥٥

(١) ينظر المغنى ١/ ٣٩ .

(٢) فى الارتشاف ١/ ٣٠٣ « هما خفيفة وثقيلة ، والتأكيد بهما أشدّ قاله الخليل ، وليست الخفيفة مخففة عنها ؛ بل هى نون على حدتها ، خلافا للكوفيين ؛ إذ زعموا أنها مخففة منها » اهـ .

(٣) من الآية [٣٢] من سورة « يوسف » .

(٤) بيت من مشطور الرجز لعبد الله بن رواحة فى ديوانه ١٠٧ ، وهو لكعب بن مالك فى سيبويه ٢/ ١٥٠ ، وقال الأعلم ٢/ ١٥٠ لعبد الله أو لكعب ، وفى السيرة ٤/ ٣٩ لعامر بن الأكوع ، وفى الدرر ٢/ ٩٥ لعبد الله بن رواحة أو عامر .

وهو بلا نسبة فى المقتضب ٣/ ١٣ ، والهمع ٢/ ٧٨ .

وفى صحيح البخارى ــ المطبعة العثمانية (٥/ ١٣٠ : ١٣١ غزوة خيبر) : « خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ، فسرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر (عامر بن الأكوع) يا عامر ، ألا تسمعنا من هنيهاتك ، وكان عامرٌ رجلا شاعرًا ، فنزل يحدو بالقوم يقول :

لَا هُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا ... وَلَا تَصَدَّقْنَــا وَلَا صَلَّيْنَــا

فَاغْفِر فِداءً لَكَ مَا اتَّقَيْنَــا ... وَثَبِّتِ الْأَقْــدَامَ إِنْ لَا قَيْنَــا

وَأَلْقِيَــنْ سَكِينَــةً عَلَيْنَــا ... .

والشاهد فى : « فَأَنْزِلَنْ » على التوكيد بالنون الخفيفة مع فعل الدعاء .

(**وَلَا يُؤَكَّدُ بِهِمَا الْمَاضِى**) لفظا ومعنًى (**مُطْلَقًا**) لأنهما يُخلِّصَانِ مدخولَهما للاستقبال ، وذلك يُنافِى المُضِىّ .

وأما قوله ـــ ﷺ ـــ « فإمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ الدَّجَالَ ... »[١]

وقول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا[٢] ٣٥٦

فهذان الفعلان[٣] مستقبلان معنًى .

(**وَأَمَّا الْمُضَارِعُ**) المجرّد من لام الأمر (**فَلَهُ حَالَاتٌ** : .

إِحْدَاهَا : **أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدُهُ بِهِمَا وَاجِبًا**) أى : لا بُدَّ منه (**وَذَلِكَ إِذَا كَانَ** : **مُثْبَتًا** ، **مُسْتَقْبَلًا** ، **جوابًا لِقَسَمٍ** ، **غَيْرَ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ**) أى : لام القسم (**بِفَاصِلٍ** ، **نَحْوُ** : ﴿ **وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُمْ** ﴾)[٤] .

---

(١) أخرجه « مسلم » فى صحيحه فى (كتاب الفتن وأشراط الساعة ـــ باب ذكر الدجال وصفته وما معه) ٤/ ٢٢٤٩ ـــ وأخرجه « أحمد » فى « مسنده » ٥/ ٣٨٦ ، ٤٠٥ عن حذيفة بن اليمان .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل ، لا يعرف قائله ، وعجزه :

« لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا »

ورد فى المغنى ٣٣٩ ، والعينى ١/ ١٢٠ ، ٤/ ٣٤١ ، وصدره فى كلّ من : الهمع ٢/ ٧٨ ؛ والأشمونى ٣/ ٢١٣ وورد فى الدرر ٢/ ٩٩ .

« متيما » من تيَّمهُ الحبّ أى استعبده وذلله ، « الصبابة » رقة الشوق « جانحا » مائلا .

(٣) وهما : « أدركنَّ » فى الحديث الشريف ، و« دَامَنَّ » فى البيت ، فمعنى فإما أدركنَّ فإما يُدركنَّ ، ولأن الدوام فى « دامَنَّ » إنما يتحقق فى الاستقبال ، وقيل : إن الذى سهلها ما فى « دامَنَّ » من معنى الطلب فعومل معاملة الأمر [قاله فى المغنى ص ٣٣٩ .

(٤) من الآية [٥٧] من سورة « الأنبياء » .

فـ « أكيدَنَّ » فعلٌ ، مضارعٌ ، مثبتٌ ، مستقبلٌ ، جوابُ قَسَم وهو « تَاللهِ » وليس مفصولًا من لام القسم بفاصل .

(**وَلَا يَجُوزُ تَوْكِيدُهُ بِهِمَا إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا**) لفظًا أو تقديرًا .

فالأول : نحو : « وَاللهِ لَا أَقُومُ » .

والثانى : (**نَحْوُ** : ﴿ **تَاللهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ** ﴾)(١) فـ « تفتؤ » منفىّ بـ « لا » محذوفة (**إِذِ التَّقْدِيرُ** : **لَا تَفْتَؤُ**) وحَذْف « لا » فى جواب القسم مطَّرد .

(**أَوْ كَانَ**) المضارع (**حَالًا** ، **كَقِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ** ﴿ **لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيٰمَةِ** ﴾(٢) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٤٦٣ **يَمِينًا لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِىءٍ   يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ**)(٣)

فـ « أُقْسِمُ » فى الآية ، و « أُبْغِضُ » فى البيت ، معناهما الحال ؛ لدخول اللام عليهما ، وإنما لم يؤكَّدا بالنون ؛ لكونها تخلّصُ الفعل للاستقبال ، وذلك يُنافى الحال .

---

(١) من الآية [٨٥] من سورة « يوسف » .

(٢) الآية [١] من سورة « القيامة » .
وفى كتاب التذكرة فى القراءات لابن غلبون [ت ٣٩٩ هـ] ص ٧٤٢ « قرأ قنبل [راوى ابن كثير] ﴿ **لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ** ﴾بغير ألف قبل الهمزة ولا مدّ ، وهى قراءة الحسن البصرىّ ، وعبد الرحمن الأعرج ــ وقرأ الباقون ﴿ لَآ أُقْسِمُ ﴾ بالمدّ بألف قبل الهمزة ، ولا خلاف فى (وَلَآ أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ ﴾ أنه بالألف والمدّ .

(٣) هذا البيت من المتقارب ، لا يعرف قائله ، وهو من شواهد ابن مالك فى : شواهد التوضيح ١٦٦ ، والعينى ٤/ ٣٣٨ ، والأشمونى ٣/ ٢١٥ .
قال العينى : « ومعناه حسن جدًا ، و « يمينا » نصب بفعل محذوف ، أى : أقسم يمينا أو أحلف ، و « لَأُبْغضُ » جواب القسم وفيه الشاهد ، حيث لم يدخله نون التوكيد وهو مضارع مثبت مقرون باللام وقع حالا « يزخرف » يُزَيِّن أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل » اهـ [هامش الخزانة ٤/ ٣٣٨] .

(أَوْ كَانَ) المضارعُ (مَفْصُولًا مِنَ اللَّامِ) بمعموله / أو بحرف تنفيس. [٣٠٩/ب]

فالأول: (مِثْلُ) قوله تعالى: (﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾)[1] فـ « اللام » فى « لئن » موطئة لقسم محذوف، و « اللام » فى « لَإِلَى » مؤكدة للجواب وهو « تُحْشَرُونَ » والأصل: والله لئن مُتّم أو قُتِلتُم لتُحشرون إلى الله.

(وَ) الثانى: (نَحْوُ: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ) رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾[2] فـ « يُعطيك » معطوف على جواب القسم وهو ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾[3] والمعطوف على الجواب جوابٌ.

وقولُ البيضاويِّ ــ تبعًا للزمخشريّ: « واللام فى ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾[2] للابتداء، دخلت على الخبر بعد حذف المبتدإ، والتقدير: لأنت سوف يُعطيك، لا للقسم؛ فإنها لا تدخل على المضارع إلّا مع النون المؤكّدة »[4] مخالفٌ لما عليه الجمهور من أنّ ذلك مع اتصال اللام بالفعل، لا مع انفصاله عنها، فإذا حصل فصل بينهما، امتنعت النون، وثبتت لام القسم وحدها، كقوله:

فَوَرَبِّى لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِى أَسْـ ـلَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلَا[5] ٣٥٧

أنشده ابنُ مالك شاهدًا على ذلك.

* * *

(١) من الآية [١٥٨] من سورة « آل عمران ».

(٢) الآية [٥] من سورة « الضحى ».

(٣) من الآية [٣] من سورة « الضحى ».

(٤) تفسير البيضاوى ٢/ ٦٠٣ [وينظر الكشاف ٤/ ٧٦٧].

(٥) هذا البيت من الخفيف، لا يُعرف قائله استشهد به فى شرحَىْ ابن مالك: على التسهيل ٣/ ٢٠٨، وعلى الكافية الشافية ٢/ ٨٣٥.

(**وَ**) الحالة (**الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ**) توكيده بهما (**قَرِيبًا مِنَ الْوَاجِبِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ**) المضارعُ (**شَرْطًا لِـ « إِنْ »**) الشرطية (**الْمُؤَكَّدَةِ بـ « مَا »**) الزائدة (**نَحْوُ : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾**)[1] من الأجوف (**﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ ﴾**)[2] من السالم (**﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾**)[3] من الناقص (**وَمِنْ تَرْكِ تَوْكِيدِهِ قَوْلُهُ**) :

٤٦٤ **يَاصَاحِ إِمَّا تَجِدْنِى غَيْرَ ذِى جِدَةٍ**) فَمَا التَّخَلِّى عَنِ الْخِلَّانِ مِنْ شِيَمِى[4]

أراد « يا صاحبى » فحذف المضاف إليه وآخر المضاف معا ، قاله ابنُ خروف . والمشهور أنه ترخيم « صاحب » فقط ، وترك توكيد « تجدنى » فخفف النون (**وَهُوَ**[5] **قَلِيلٌ**) فى النثر (**وَقِيلَ يَخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ**)[6] .

---

(١) من الآية [٥٨] من سورة « الأنفال » .

(٢) من الآية [٤١] من سورة « الزخرف » .

(٣) من الآية [٢٦] من سورة « مريم » .

(٤) هذا البيت من البسيط غير معروف القائل ، تحدث عنه العينى فى شرح الشواهد ٤/ ٣٣٩ ، واستشهد به الأشمونى ٣/ ٢١٦ .
و « غيرَ ذى جِدَة » مفعول ثان لتجدنى . و « جِدَة » يعنى : غنى ، وهو بزنة : عِدَة وصِفة وزِنة ، من وَجَد فى المال وجدًا ــ بتثليث الواو ، وجدَة أى : استغنى « الخلّان » جمع خليل ، والفاء واقعة فى جواب الشرط ، « الشِّيَم ــ بكسر الشين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف ــ جمع شيمة وهو الخلق والطبيعة .

(٥) أى : ترك التوكيد بعد « إمَّا » .

(٦) فى همع الهوامع ٢/ ٧٨ « وتدخل كثيرا ، وقيل لزوما المضارع التالى « إمَّا » الشرطية ، نحو ﴿ فإمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ .. ولم يقع فى القرآن إلا مؤكدًا بالنون ، ومن ثم قال المبرد والزجاج إنها لازمة لا يجوز حذفها إلا فى الضرورة كقوله : ٭ إمَّا تَرَىْ رَأْسى تغير لونُه ٭ ولكثرة حذفها فى الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه فى الكلام » ا هـ .
ويلاحظ على النص السابق أن السيوطى نسب إلى المبرد القولَ بلزوم التوكيد بعد « إمَّا » وفى المقتضب ٣/ ١٣ : ١٤ ما يخالف ذلك ، فالمبرد مع سيبويه فى أن التوكيد بعد « إمَّا » غير واجب . وينظر : كتاب سيبويه ٢/ ١٥٢ « بولاق » ، وشرح المفصل لابن يعيش =

الحالة (**الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ**) توكيده بهما **كَثِيرًا** ، **وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ**) المضارع (**بَعْدَ أَدَاةِ طَلَبٍ**) نَهْيٍ ، أو دعاء ، أو عَرْض ، أو تمنّ ، أو استفهام .

فالأول : (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا**) عمَّا يَعْمَلُ الظَّـٰلِمُونَ ﴾[1] والثانى : كقول خِرْنِق :

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُـمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ[2] ٣٩٥ م

فأَكَّدَتْ « يَبْعَدَنْ » بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء .

(وَ) الثالث : نحو (**قَوْلِ الشَّاعِرِ**) يخاطب امرأة

٤٦٥ (**هَلَّا تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ**) كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ[3]

فأَكَّدَ « تَمُنِّنْ » ــ بكسر النون الأولى ــ بعد حرف العَرْض ، وأصله : تَمُنِّينَنْ حذفت نون الرفع مع الخفيفة ، حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالى النونات ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين .

و « غيرَ » حال من ياء المخاطبة ، و « مُخْلِفةٍ » ــ بتاء التأنيث ــ مضاف إليها ، و « ذى سَلَمٍ » موضع بالشام[4] .

= ٩/ ٥ : ٦ ، وتعليقات الشيخ عضيمة على المقتضب ٣/ ١٣ : ١٤ .

(١) من الآية [٤٢] من سورة « إبراهيم » .

(٢) هذا البيت من الكامل ، وهو أول بيتين سبق الاستشهاد بهما فى باب النعت برقم ٣٩٥ فَلْيُرجع إليه هناك .

(٣) هذا البيت من البسيط ، لا يعرف قائله ، ينظر فى العينى ٤/ ٣٢٢ على هامش الخزانة ، والهمع ٢/ ٧٨ [صدره فقط] والأشمونى ٣/ ٢١٣ ، والدرر ٢/ ٩٦ .

(٤) قال العينى : « و » ذى سَلَم » اسم موضع بالحجاز ، وقيل : اسم وادٍ بها ، فكأنها قد وافته فى الأيام التى كانوا مربعين فى ذى سلم ، ثم شرعت تخلف فلذلك خاطبها بهذا الخطاب » اهـ .

(وَ) الرابع : نحو (قَوْلِ الْآخَرِ) يخاطب امرأة أيضا :

٤٦٦ (فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِى) لِكَىْ تَعْلَمِى أَنِّى امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ[1]

فأكد « تَرَيِنَّنِى »[2] ـــ بتشديد النون الأولى ـــ على حدّ ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[3] بعد حرف التمنى .

(و) الخامس : نحو (قَوْلِهِ :

٤٦٧ ـــ * أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلَا) *[4]

فأكد « تمدحَنَّ » بعد حرف الاستفهام .

« كِنْدة » ـــ بكسر الكاف وسكون النون ـــ اسم قبيلة فى كهلان ، و

---

(١) هذا البيت من الطويل ، لا يعرف قائله ، ينظر فى العينى ٤/ ٣٢٣ ، والهمع ٢/ ٧٨ [الصدر فقط] والأشمونى ٣/ ٢١٣ ، والدرر ٢/ ٩٦ .

(٢) وأصله قبل نون التوكيد : تَرْأَيِين ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة ، فصار : تَرَيِينَ ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، فصار : تَرَيْنَ ، فلما أُكِّدَ بالنون حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ، فصار : تَرَيِنَّ ، فلما أُتِىَ بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار : تَرَيِنَّنِى .

و « يومَ » ظرف لغو متعلق بترينَّنى .

(٣) من الآية [٢٦] من سورة « مريم » .

(٤) هذا عجز بيت من الكامل وصدره :

* قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَك مَدْحَه *

والبيت من الكامل لامرىء القيس فى ديوانه ص ٣٥٨ وللمقنع فى سيبويه ٢/ ١٥١ ، ولم ينسبه الأعلم ٢/ ١٥١ ، كما ورد غير منسوب أيضا فى العينى ٤/ ٣٤٠ ، والهمع [صدره] ٢/ ٧٨ ، والأشمونى [صدره] ٣/ ٢١٤ ، والخزانة ٤/ ٥٥٨ ، والدرر ٢/ ٩٦ .

« قبيلا » ترخيم « قبيلة »[١] للضرورة .

* * *

الحالة (**الرَّابِعَةُ : أَنْ يَكُونَ**) توكيده بهما (**قَلِيلًا ، وَذَلِكَ بَعْدَ « لَا » النافية ، أَوْ**) بعد (**« مَا » الزَّائِدَةِ الَّتِى لَمْ تُسْبَقْ بِـ « إِنْ »**) / الشرطية . [٣١٠/أ]

فالأول : (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾**)[٢] فأكد « تُصِيبَنّ بعد « لا » النافية ، تشبيها لها بالناهية صورةً ، وجملة « لا تُصِيبَنَّ » خبرية فى موضع الصفة لِـ « فتنة » فتكون الإصابة عامَّة للظالمين وغيرهم ، لا خاصة بالظالمين ؛ لأنها قد وُصِفت بأنها لا تُصيب الظالمين خاصة ، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم .

وقيل « لا » ناهية ، وأُقيم المسبب مُقام السبب ، والأصل : لا تتعرضوا للفتنة ، فتصيبكم ، ثم عدل عن النهى عن التعرض ، إلى النهى عن الإصابة ؛ لأن الإصابة مسبَّبة عن التعرض ، وأسند المسبب إلى فاعله ، فالإصابة خاصة بالمتعرضين .

وعلىٰ هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا ، بل كثيرًا .

ولكنَّ وقوعَ الطلب صفةً للنكرة ممتنعٌ ، فوجب إضمار القول ، أى : واتقوا

---

(١) فى حاشية الصبان ٣/ ٢١٤ بعد نقل هذا عن التصريح قال : « وقال زكريا : قبيلا ، أى : جماعة ثلاثة فأكثر ا هـ قال أرباب الحواشي : وهو أولى ؛ لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة » ا هـ .
و « حَلِّ » فعل أمر من التحلية وهى التزيين « مدحَه » بدل من شعَرك ، منصوب بالفتحة والهاء مضاف إليه ، « أفبعد » الهمزة للاستفهام ، والفاء عاطفة على محذوف ، والتقدير : أتعتد بقبيل فبعد كِندة تمدحنَّ .

(٢) من الآية [٢٥] من سورة « الأنفال » .

فتنة مَقُولًا فيها ذلك[١] .

(وَ) الثانى : (**كَقَوْلِهِمْ**) فى المَثَل نظمًا : .

٤٦٨ إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ (**وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا**)[٢]

فأكد « يَنْبُتَنَّ » بعد « ما » الزائدة .

وهذا مَثَلٌ يُضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه .

والمعنى هٰهنا : إذا مات الابنُ ، سرق الولد شخص والده ، فيصير كأنه هو ، قاله العينىّ .

واقتصر الموضح فى الحواشى على عجزه فقال : هذا مثل لمن أظهر خلاف ما أبطن .

و « العِضَة »[٣] شجرة ، و « شكيرها » شوكها ، وقيل : صغار ورقها[٤] ،

---

(١) ينظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٤١٠ ، وتفسير البيضاوى ١/ ٣٨٠ .

(٢) عجز هذا البيت مثل من أمثال العرب ورد فى المستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى ٢/ ٣٨٢ برقم ١٤٠٧ ، وقال : يضرب فى مشابهة الرجل أباه .

والبيت من الطويل غير منسوب ، وقد وقع المثل صدر بيت غير منسوب أيضا ، وعجزه :

* قَدِيمًا ، ويُقتطّ الزِّنادُ مِنَ الزَّنْدِ *

وورد هذا المثل فى سيبويه ٢/ ١٥٣ ، وابن يعيش ٧/ ١٠٣ ، ٩/ ٥ ، ٤٢ ، والمقرب ٢/ ٧٤ واللسان (شكر) ٦/ ٩٤ ، و« عضه » ١٧/ ٤١٤ ، والأشمونى ٣/ ٢١٧ ، والخزانة ٢/ ٨٣ .

(٣) واختُلِف فى لامها ؛ فقيل : لامُها واوُ محذوفة عوض عنها هذه التاء ، بدليل جمعهم إياها على « عِضَوات » وقيل : لامُها هاءٌ محذوفة عوضت منها هذه التاء ؛ بدليل قولهم : « عضهته » و « عاضه » وقيل : هذه التاء الموجودة هى لام الكلمة .

(٤) وقيل : الشكير : ما ينبت حول الشجرة ، وقد قالوا : شَكِرَت الشجرةُ تَشْكَرُ ــ من باب فرح يفرح ــ إذا أنبتت الشكير حول جذعها .

يعنى أنّ كبار الورق إنما تنبت من صغارها ، أى ما ظهر من الصغار يدل على الكبار .

وقولهم : « بِأَلَمٍ مّا تُخْتَنِنَّهْ »[١] يقال لمن يفعل فعلًا يتألّم به ، ولابُدَّ منه ، وهو خطاب لامرأة فى الأصل ، والهاء للسكت .

وقولهم : « بِجَهْدٍ مّا تَبْلُغَنَّ »[٢] يقال لمن حَمَّلته فعلًا فأباه ، أى : لا بدّ لك من فعله بمشقة .

وقولهم : « بِعَيْنٍ مّا أَرَيَنَّكَ »[٣] تقوله لمن يُخفِى عنك أمرًا أنت بصير به ، أى : إنى أراك بعين بصيرة .

(وَقَوْلِهِ) وهو حاتمٌ الطائىّ :

٤٦٩ (قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ) إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا[٤]

و « ما » زائدة فى الأماكن الخمسة ، وهى على معنى النفى[٥] ، أى : ما

---

(١) ينظر : مجمع الأمثال للميدانى ١/ ١٠٧ .

(٢) فى سيبويه ٢/ ١٥٣ : « ومن مواضعها ــ يعنى نون التوكيد ــ أفعال غير الواجب التى فى قولك « بِجَهْدٍ ما تَبْلُغَنَّ » وأشباهه ، وإنما كان ذلك لمكان « ما » ا هـ .

(٣) ينظر : مجمع الأمثال للميدانى ١/ ١٠٠ .

(٤) هذا البيت من الطويل لحاتم الطائىّ الجواد المعروف ، فى ديوانه ص ٢٢ ، ونوادر أبى زيد ١١٠ والعينى ٤/ ٣٢٨ ؛ والدرر اللوامع ٢/ ٩٩ ــ وبلا نسبة فى الهمع ٢/ ٧٨ [صدره] والأشمونى ٣/ ٢١٧ [صدره] .
والضمير فى « به » يرجع إلى المال فى البيت قبله ــ و «قليلا » منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف ، أى : حمدًا قليلا يحمدنك وارثك بعدَ استيلائه على مالك .
والشاهد فى تأكيد « يحمدنّك » بالنون الثقيلة ، وهذا بعد « ما » الزائدة غير المسبوقة بـ « إنْ » الشرطية ، قليلٌ .

(٥) علق الدنوشرى على قوله : (وهى على معنى النفى) بقوله : غير مُسَلَّم عند التأمل [حاشية يس ٢/ ٢٠٥] .

يحمدنَّك ، وكذا الباق ، ولا يقاس عليهن ، ولا تحذف « ما » منهنّ .

* * *

الحالة (**الْخَامِسَةُ : أَنْ يَكُونَ**) التوكيد بهما (**أَقَلّ ، وَذَلِك بَعْدَ « لَمْ » وَبَعْدَ أَدَاةِ جَزَاءٍ غَيْرِ « إِمَّا »**) الشرطية .

فالأول : (**كَقَوْلِهِ**) وهو أبو حيان الفقعسيّ ، يصف جبلا قد عمَّه الخصب ، وحفَّه النبات(١) .

٤٧٠ ــ (**يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا**)
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا(٢)

أراد : ما لم يَعْلَمَنْ ، بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا .

(وَ) الثانى : (**كَقَوْلِهِ** :

٤٧١ **مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ**) أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِى قُتَيْبَةَ شَافِى(٣)

---

(١) قاله الأعلم [كتاب سيبويه ٢/ ١٥٢] وقال ابن هشام اللخمى : ليس الأمر كذلك وإنما شبه اللبن فى القعب لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ هذه صفته . [العينى هامش الخزانة ٤/ ٣٢٩] .

(٢) بيتان من مشطور الرجز اختلف فى قائلهما ، فنسبهما بعضهم لأبى حيان الفقعسى كما قال الشارح ، وذكر البغدادى فى الخزانة ٤/ ٥٦٩ : ٥٧٤ الشاهد ٩٤٩ أن هذا الشعر نسب إلى ابن جبابة ، وهو شاعر جاهلىّ لصّ من بنى سعد ، وجبابة أمه ، واسمه المغوار ابن الأعنق ، وقيل : هما لمساور بن هند العبسىّ ، وقيل للعجاج ، وقيل لعبد بنى عبس ــ وهما أو الأول منهما فى سيبويه ٢/ ١٥٢ ، ونوادر أبى زيد ١٣ ، ومجالس ثعلب ٥٥٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ٦٧٩ ، والتبصرة ٤٣١ ، والإنصاف ٦٥٣ ، والمقرب ٢/ ٧٤ ، وابن يعيش ٩/ ٤٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٨٤ ، والعينى ٤/ ٨٠ ، ٣٢٩ وابن عقيل ٢/ ٢٨٤ والأشمونى ٣/ ٢١٨ والخزانة ٤/ ٥٦٩ .

(٣) هذا البيت من الكامل من كلمة عدتها ثلاثة أبيات لابنة مرة بن عاهان الحارثى ، ترثى =

فأكد « تَثْقفنْ » بنون التوكيد الخفيفة بعد « مَنْ » الشرطية .

و « تثقف » بمعنى : تجد ، و « الآئب » الراجع ، و « بنو قتيبة » من باهلة .

/ وإنما انقسمت هذه الحالاتُ إلى خمس ؛ واجب ، وأكثر ، وكثير ، وقليل ، [٣١٠/ب]
وأقلّ ؛ لأن آخرها مشبَّه بما قبله ، وما قبله مشبّه بما قبله ، وهكذا إلى الأول .

وذلك أن التوكيد بالنونين ، إنما يؤتى به لمسيس الحاجة إليه .

أما فى الحالة الأولى وهى المشار إليها فى النظم بقوله :

أَوْ مُثْبَتًا فِى قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا[1] ....

فلأنّ القسم إنما يؤتى به للتحقيق ، فهو أشد احتياجا إلى التوكيد .

وأما الحالة الثانية ، وهى المشار إليها فى النظم بقوله : .

.... أَوْ شَرْطًا امَّا تَالِيًا[2] ....

فَلِأَن « إنْ » الشّرطية لما أكدت بـ « ما » الزائدة أشبهت القسمَ فى تأكيده باللام .

وأما الحالة الثالثة : وهى المشار إليها فى النظم بقوله :

يُؤَكِّدَانِ « افْعَلْ » وَ « يَفْعَلْ » آتِيَا ذَا طَلَبٍ[3]..........

= أباها ، وكانت باهلة قتلته ، فى الخزانة ٤/ ٥٦٥ ، والدرر ٢/ ١٠٠ ، ولبنت أبى الحصين من قبيلة مِذحج فى ابن السيرافى ٢/ ٢٦٢ : ٢٦٣ ، وهو بلا نسبة فى سيبويه ٢/ ١٥٢ ، والمقتضب ٣/ ١٤ ، والضرورة للقزاز ٢٦٤ ، والعينى ٤/ ٣٣٠ ، وابن عقيل ٢/ ٢٨٥ ، والهمع ٢/ ٧٩ [صدره] والأشمونى ٣/ ٢٢٠ .

ويُروى : « من يُثقفنْ منّا ... » « فليس بآيب .. » « من يَثقفنْ منهم .. » « من يُثْقَفُوا منا .. وعلى الرواية الأخيرة لا شاهد فيه .

« نثقف » معناه نجد ، « آئب » اسم فاعل من آب يَؤوب بمعنى رجع يرجع .

(١) « أَوْ مثبتا » معطوف على « شرطا» فى البيت قبله « فى قَسَمٍ » متعلق به ، أو بآتيا فى البيت قبله ، « مستقبلا » حال من ضمير مثبتًا أو آتيا .

(٢) « أَوْ شرطًا » معطوف على « ذا طلب » فى قوله قبله : آتيا ذا طلب « امّا » مفعول مقدم لتاليًا الواقعة صفة لشرطا ، ووصل الهمزة فى « إمّا » للوزن .

(٣) « افعلْ » مقصود لفظه مفعول به ليؤكدان « ويفعل » معطوف عليه « آتيا » حال .

فلأَنَّ ما بعد أداة الطلب أَشْبَهَ ما بعد « إنْ » فى استدعاء الجواب .

وأما الحالة الرابعة وهى المشار إليها فى النظم بقوله :

.... وَقَلَّ بَعْدَ « مَا » وَبَعْدَ « لَا »[1]

فلأَنّ « لا » النافية أشبهت « لا » الناهية صورة ، و « مَا » الزائدة أشبهت « ما » النافية كذلك .

وأما الحالة الخامسة ، وهى المشار إليها فى النظم بقوله :

.... وَ « لَمْ »[2]........

وَغَيْرِ « إِمَّا » مِنْ طَوالِبِ الْجَزا[3] ....

فلأَنّ « لم » للنفى ، والنفى أشبه النهى معنى ، وغير « إنْ » من أدوات الشرط أشبهت « لم » فى الجزم .

ولا يؤكَّد بهما فى غير ذلك إلا ضرورة ، كقوله :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالَاتُ[4] ٣١٠ م

والذى سهل ذلك أن « رُبَّما » للقلة ، والقلة تناسب النفى والعدم ، والنفى شبيه

---

(١) « قلّ » فعل ماضٍ ، والفاعل يعود إلى التوكيد بنونيه « بعدَ » ظرف متعلق به ، « مَا » مضاف إليه مقصود لفظه « وبعد لا » بعد : ظرف معطوف على بَعْدَ السابق ، « لا » قصد لفظه ، مضاف إليه .

(٢ ، ٣) « وَلَمْ » معطوف على « ما » فى قوله قبله : وقلّ بعد « ما » .
« وغيرِ إمَّا » وغيرِ : معطوف على « لا » فى قوله قبله : وبعد لا ، إمَّا : مضاف إليه « من طوالب » متعلق بمحذوف حال من غير إما ، « الجزا » بالقصر : مضاف إليه .

(٤) سبق ذكر هذا البيت ، فقد استشهد به ابنُ هشام فى باب حروف الجرّ برقم ٣١٠ على أن « ما » كفت « رب » عن عمل الجرّ ، والدليل على ذلك دخولها على الجملة الفعلية ولو بقى لها عملها لدخلت على الاسم فجرّته .

بالنهى ، كذا علّل التفتازانى[١] .

وقد يؤكّدان جواب الشرط كقوله :

.... وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا[٢] ٣٥٨

أى : تَمْنَعَنْ »[٣] وهو قليل فى الشعر ، نصّ عليه سيبويه وقال : شبهوه بالنهى حيث كان مجزومًا غير واجب[٤] .

* * *

(**فَصْلٌ : فِى حُكْمِ آخِرِ**) الْفِعْلِ (**الْمُؤَكَّدِ**) بالنونين .

(**اعْلَمْ أَنَّ هُنَا أَصْلَيْنِ يُسْتَثْنَى مِنْ كُلٍّ مِنْهُمَا مَسْأَلَةٌ**) واحدة : (**الأَصْلُ الأَوَّلُ : أَنَّ آخِرَ**) الفعل (**الْمُؤَكَّدِ يُفْتَحُ**) كما أشار إليه الناظم بقوله :

.... وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ...........

---

(١) هو سعد الدين التفتازانى المتوفى سنة ٧٩١ هـ صاحب « المطول » وهو شرح على تلخيص المفتاح للخطيب القزوينى المتوفى سنة ٧٣٩ هـ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ

وهو لابن الخَرِع فى سيبويه ٢/ ١٥٢ ، وهو للكميت بن معروف فى حماسة البحترى ١٥ وابن السيرافى ٢/ ٢٧١ : ٢٧٢ ، واللسان (قشع) ١٠/ ١٤٥ ــ وأضاف صاحب اللسان : وقال ابن الأعرابىّ للمكيت بن ثعلبة الفقعسىّ ، وذكر البغدادىّ فى الخزانة ٤/ ٥٦٠ أنه لم يجد البيت فى ديوان ابن الخَرِع وإنما هو من قصيدة للمكيت بن ثعلبة أوردها أبو محمد الأعرابىّ فى (ضالة الأديب) وذكر القصيدة وفيها البيت . وهو بلا نسبة فى معانى القرآن ١/ ١٦٢ ، والأشمونى ٣/ ٢٢٠ وعجزه فى الهمع ٢/ ٧٩ .

(٣) ثم قلبت النون الخفيفة ألفا للوقف .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ١٥٣ ــ ط . بولاق .

(**تقُولُ**) فى المضارع (« **لِيَضْرِبَنَّ**) زيدٌ » (**وَ**) فى الأمر (« **اضْرِبَنَّ**) يا زيدُ » واختُلِف فى هذه الفتحة ، فقال ابنُ السَّرَّاج ، والمبردُ ، والفارسىُّ : بناء للتركيب(١) .

وقال سيبويه(٢) ، والسيرافىُّ(٣) ، والزجاج(٤) : عارضة للساكنين(٥) ، وهما آخر الفعل ، والنون الأولى .

(**وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ**) الأصلِ الأول : (**أَنْ يَكُونَ**) المضارع(٦) (**مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرٍ**) بالتنوين (**ذِى لِينٍ**) ألف ، أو واو ، أو ياء (**فَإِنَّهُ يُحَرَّكُ آخِرُهُ حِينَئِذٍ**

---

(١) ينظر : الأصول ٢/ ١٩٩ ، والمقتضب ٣/ ١٩ ، والإيضاح ص ٣٣٤ : ٣٣٥ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ١٥٣ .
وقد اختلف النحاة فى توجيه كلام سيبويه فجعله بعضهم من أصحاب المذهب الأول مثل الرضى فى شرح الكافية ٢/ ٤٠٥ ، وجعله بعضهم من أصحاب المذهب الثانى مثل أبى حيان فى الارتشاف ١/ ٣٠٧ ثم قال فى ص ٣٠٨ : « وفى الغُرَّة ــ لابن الدهان ــ : فتحة ما قبل النون فى مثل : هل تضربَنَّ عند سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسى فتحة بناء ، وقيل فتحة التقاء الساكنين وهو مقتضى قول السيرافى ونسبه الزجاج إلى سيبويه والصحيح القول الأول ، بدليل : هل تضربَنّ ، ولم يلتقِ ساكنان » انتهى .

(٣ ، ٤) فى شرح الرضى على الكافية ٢/ ٤٠٥ : « وهذا الذى ذكرنا من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وأبى على ، وقال الزجاج والسيرافى : بل الحركة للساكنين . معربًا كان الفعل أو مبنيا ، لأنه بلحاق النون بَعُدَ الفعلُ عن شبه الأسماء ، فعاد إلى أصله من البناء والأصل فى البناء السكون ، فلزم تحريكه للساكنين ، فحرك بالفتح ، صيانة للفعل من الكسر أخى الجرّ بلا ضرورة .. » اهـ .
وينظر أيضا : الأمالى الشجرية ٢/ ١٩٨ ، وابن يعيش ٩/ ٣٧ .

(٥) وعلى ذلك : فالفعل مبنّى على سكون مقدر على آخره ، منع ظهوره الفتحة العارضة لأجل التخلص من الساكنين ، مع طلب التخفيف .

(٦) كان الأولى عدم التقييد بالمضارع : فإن ذلك لا يختص بالمضارع ، بل الأمر كذلك .

بَحَرَكَةٍ تُجَانِسُ ذَلِكَ اللِّينَ) من فتحة ، أو ضمة ، أو كسرة (**كَمَا نَشْرَحُهُ**) قريبًا .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

[٣١١] / وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا[١]

(**وَالْأَصْلُ الثَّانِى** : **أَنَّ ذَلِكَ**) الضمير (**اللِّينَ ، يَجِبُ حَذْفُهُ إِنْ كَانَ يَاءً ، أَوْ وَاوًا**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ[٢] ... .

(**تَقُولُ** : « **اضْرِبُنَّ يَا قَوْمُ** » بِضَمِّ الْبَاءِ ، و « **اضْرِبِنَّ يَا هِنْدُ** » بكسرها ، **وَالْأَصْلُ** : **اضْرِبُونَّ ، وَاضْرِبِينَّ**) بتشديد النون فيهما ، فالتقى ساكنان ، الواو ، والنون المدغمة ، فى الأول ، والياء والنون المدغمة ، فى الثانى .

(**ثُمَّ حُذِفَتِ الْوَاوُ**) فى الأول (**وَالْيَاءُ**) فى الثانى (**لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ**) .

أما على قول من اشترط فى حَدِّ التقاء الساكنين أن يكون حرفُ اللين والمدغمُ فى كلمة[٣] واحدةٍ ، فواضحٌ ؛ لأنه هنا فى كلمتين ، فليس التقاء الساكنين على حدّه .

وأما من لم يشترط ذلك ؛ فلأن الكلمة لما ثقلت واستطالت ، وكانت الضمة والكسرة يَدُلان على الواو والياء حذفتا .

---

(١) « واشكُلْه » فعل أمر ، والهاء مفعوله ، وهى عائدة على قوله (وآخرَ المؤكَّد) فى البيت قبله « قبلَ مضمر » قبل ظرف متعلق باشكل ، مضمر : مضاف إليه « لَيِّنٍ » نعت لمضمر « بما » متعلق باشكل « ومَا : اسم موصول واقعة على الحركات المجانسة « جَانَسَ » الجملة صلة ما ، ومفعول جانس محذوف — أى : بما جانس المضمر « قد عُلِمَا » الجملة نعت لتحرُّك و « عُلِمَا » فعل ماضٍ مبنىّ للمفعول ، والألف للإطلاق .

(٢) « والمضمرَ » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده « الألف » منصوب على الاستثناء من المضمر ، وسُكِّن للوقف .

(٣) فى خ ٣ « والمدغم فيه كلمةٌ » .

هذا مع الثقيلة ، وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حدّه اتفاقًا .

(**وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ**) الأصل الثانى (**أَنْ يَكُونَ آخِرُ الْفِعْلِ**) المضارع[١] (**أَلِفًا كـ « يَخْشَى » فَإِنَّكَ تَحْذِفُ آخِرَ الْفِعْلِ**) وهو الألف (**وَتُثْبِتُ الْوَاوَ مَضْمُومَةً وَالْيَاءَ مَكْسُورَةً**) لدفع التقاء الساكنين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِى ... «وَاوٍ»وَ «يَا»شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِى[٢]

(**فَتَقُولُ : « يا قَوْمُ اخْشَوُنَّ »**)[٣] بضم الواو (**وَ « يَا هِنْدُ اخْشَيِنَّ »**) بكسر الياء ، والأصل : اخْشَيُونَّ ، وَاخْشَيِينَّ ، حذفتِ الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ، ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين وهما : الياء والواو فى الأول ، والياءان فى الثانى .

وإن شئت قلت : تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

وبَقِىَ التقاءُ الساكنين بين الواو ، والنون المدغمة فى الأول — وبين الياء والنون المدغمة فى الثانى ، فلم يجز حذف الواو والياء ؛ لعدم ما يدل عليهما ، فحركت

---

(١) التقييد هنا أيضا بالمضارع لا وجه له ، فإن الأمر كذلك أيضا كما يصرح به قول ابن هشام : فتقول : يا قومُ اخْشَوُنَّ ، إلى آخره .

(٢) يعنى : إذا كان آخر الفعل ألفا ، فإن رفع الفعل واوًا أو ياء ، حذفت الألف ، وبقيت الفتحة التى كانت قبلها ، وضمت الواو ، وكُسِرت الياء وهذا هو الشكل المجانس لكل منهما — فقوله « من رافع هاتين » إشارة إلى الواو والياء التى وقعت كل منهما فاعلا للفعل المعتل الآخر بالألف . والهاء فى « احذفه » عائد على الألف .
وقوله : « و « يا » بالقصر ، والأصل : وياء .
وقوله : « قُفِى » فعل ماضٍ مبنّى للمفعول ونائب الفاعل يعود إلى : شكل مجانس ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « شكلٌ » و « قُفِى » : أى : تُبِع .

(٣) فى خ ٣ « اخشون ، واخشين » وهو خطأ من الناسخ .

الواو بما يناسبها وهو الضمّ ، وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر ، تخلُّصا من التقاء الساكنين .

(**فَإِنْ أُسْنِدَ هَذَا الْفِعْلُ**) الذى آخره ألف (**إِلَى غَيْرِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ**) وهو الاسم الظاهر ، والضمير المستتر ، والألف ، والنون[1] (**لَمْ تَحْذِفْ آخِرَهُ**) وهو الألف (**بَلْ تَقْلِبُهُ يَاءً**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ يَكُنْ فِى آخِرِ الْفِعْلِ أَلِف[2] ....

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ ــ رَافِعًا ، غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ ــ يَاءً[3]..............

(**فَتَقُولُ**) إذا أَسْنَدْتَه إلى الظاهر (**لَيَخْشَيَنَّ زَيْدٌ** » **وَ**) إلى الضمير المستتر (« **لَتَخْشَيَنَّ يَا زَيْدُ** » **وَ**) إلى الألف (« **لَتَخْشَيَانِّ يَا زَيْدَانِ** » **وَ**) إلى النون (« **لَتَخْشَيْنَانِّ يَا هِنْدَاتُ** » .

* * *

(**فَصْلٌ : تَنْفَرِدُ النُّونُ الْخَفِيفَةُ بِأَرْبَعَةِ أَحْكَامٍ :**

أَحَدُهَا : أَنَّهَا لَا تَقَعُ بَعْدَ الْأَلِفِ ، نَحْوُ : « **قُومَا** » **وَ** « **اقْعُدَا** ») فلا يقال : « قومَانْ » وَ « اقعدَانْ » بسكون النون (**لِئَلَّا يَلْتَقِى سَاكِنَانِ**) على / غيرِ [٣١١/ب]

---

(١) المراد بالألف : ألف الاثنين ، والمراد بالنون : نون النسوة .

(٢) « وإن يكن » شرط وفعله ، و« يكن » تامة « أَلِف » فاعله وسُكِّن للوزن .

(٣) « فاجعله » الفاء : واقعة فى جواب الشرط ، والهاء : مفعول أول لاجعل ، « منه » متعلق باجعل والهاء : عائدة على الفعل « رافعا » حال من الهاء فى منه ، وفيه ضمير هو فاعله « غيرَ اليا » بالقصر ، غير : مفعوله ، والياء : مضاف إليه « والواو » معطوف على الياء « ياءً » مفعول ثان لاجْعَلْ .

يعنى : وإن كان الفعل معتلّ اللام بالألف ، فاجعل الألفَ ياء ، إذا رفع الفعل شيئا غير واو الجماعة ، وياء المخاطبة ، بأن رفع اسما طاهر ، أو ضميرًا مستترا أو ألف اثنين ، أو نون نسوة .

حدهما[١] .

(**وَ**) نُقِل (**عَنْ يُونُسَ وَالْكُوفِيِّينَ إِجَازَتُهُ**)[٢] .

وحجتُهم ــ كما قال الخضراوى[٣] ــ أنه قد يلتقى ساكنان فى الأصل نحو : ﴿ **مَحْيَاىْ وَمَمَاتِى** ﴾ [٤] ونحو : ﴿ ءَانْذَرْتَهُمْ ﴾[٥] ونحو : ﴿ هَٰؤُلَآءْ إِنْ كُنْتُمْ ﴾[٦] و « الْتَقَتْ حَلَقَتَا[٧] الْبِطَانِ »[٨] ، ونحو : « لَامْ رَا »[٩] و « كَافْ هَا » و « عَيْنْ صادْ »[١٠] .

---

(١) كذا فى جميع النسخ بالتثنية ، والتعبير الشائع « على حده » بالإفراد ، والضمير عائد على « التقاء » .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤١٨ ، والارتشاف ١/ ٣٠٨ .

(٣) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوىّ أبو عبد الله المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة ــ سبق ذكره .

(٤) من الآية [١٦٢] من سورة « الأنعام » .
وهى قراءة نافع ؛ فقد قرأ بإسكان ياء ﴿ مَحْيَاىْ ﴾ وفتح ياء ﴿ **مَمَاتِى** ﴾ **ينظر : التذكرة فى القراءات لابن غلبون ٢/ ٤١٥** .

(٥) **من الآية [٦] من سورة « البقرة »** .
وفى التذكرة فى القراءات لابن غلبون ١/ ١٥٢ : « ﴿ **ءَأَنْذَرْتَهُمْ** ﴾ قرأ الحرميان ، وأبو عمرو وهشام ، ورويس بتحقيق الهمزة الأولى ، وجعلوا الثانية بين بين ، فصارت كالمدة فى اللفظ فى جميع القرآن » اهـ .

(٦) من الآية [٣١] من سورة « البقرة » حيث قرأ من قرأ بسكون همزة (هَٰؤُلَآء) مع أن الألف قبلها ساكنة ثم وصل ولم يقف .

(٧) فى خ ٢ « حلقتان » خطأ من الناسخ .

(٨) من أمثال العرب التى تضرب للأمر إذا اشتدّ ، ينظر : أمثال العرب لابن سلّام ٣٤٣ ، والحجة لأبى علىّ ٣/ ٤٤١ ، واللسان (بطن) .

(٩) فى ﴿ الٓر ﴾ أول سورة « الحجر » فإن فيها التقاء الساكنين وليس ثانيهما مدغما فى مثله .

(١٠) فى ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ أول سورة « مريم » فإن فيها التقاء الساكنين ثلاث مرات وليس ثانيهما مدغما فى مثله ، ودل ذلك على أن العرب قد تستسيغ هذا الالتقاء .

(**ثُمَّ صَرَّحَ الْفَارِسِيُّ فِى**) كتابه (**الْحُجَّةِ بِأَنَّ يُونُسَ يُبْقِى النُّونَ سَاكِنَةً**[١] ، **وَنَظِيرُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ**[٢] : ﴿ **مَحْيَاىْ** ﴾[٣] بسكون الياء وصلًا .

(**وَذَكَرَ النَّاظِمُ**) فى شرح التسهيل عن يونس (**أَنَّهُ يَكْسِرُ النُّونَ**[٤] ، **وَحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ**) الكسرِ (**قِرَاءَةَ بَعْضِهِمْ** : ﴿ **فَدَمِّرَانِهِم تَدْمِيرًا** ﴾[٥]) على أنه أمر للاثنين ، والنونُ المكسورة نونُ توكيد خفيفة[٦] .

(**وَجَوَّزَهُ**) الناظمُ (**فِى قِرَاءَةَ ابْنِ ذِكْوَانَ** ﴿ **وَلَا تَتَّبِعَانِ** ﴾[٧] **بِتَخْفِيفِ النُّونِ**) مكسورة[٨] ، بناء على كون الواو للعطف ، و « لا » للنهى .

---

(١) فى الحجة لأبى علىّ ٣/ ٤٤٠ : ٤٤١ : « إسكان الياء فى ﴿ مَحْيَاىْ ﴾ شاذّ عن القياس والاستعمال ، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء الساكنين ، لا يلتقيان على هذا الحدّ فى ﴿ مَحْياى) وأما شذوذه عن الاستعمال ، فإنك لا تكاد تجده فى نثر ولا نظم ، وبعض البغداديين قد حكى أنه سَمِع ، أو حُكِىَ له : « الْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ » بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة ... ومثل هذا ما جوَّزه يونس فى قوله : « اضْرِبَانْ زيدًا ، وسيبويه ينكر هذا من قول يونس » ا هـ .

(٢) السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٤ .

(٣) من الآية [١٦٢] من سورة « الأنعام » .

(٤) لم أجد باب نونى التوكيد فى الجزء المطبوع من شرح التسهيل ، ولكن هذا الكلام بنصه فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧ : ١٤٨ .

(٥) من الآية [٣٦] من سورة « الفرقان » .

(٦) الذى فى المحتسب ٢/ ١٢٢ : ١٢٣ : « ومن ذلك قراءة علىّ بن أبى طالب (كرم الله وجهه) ومَسْلمة بن محارب : « فَدَمِّرَانِّهِمْ تَدْمِيرًا » .. قال أبو الفتح : الذى رويناه عن أبى حاتم أنه حكاها قراءة غير مَعْزُوَّة إلى أحد « فَدَمِّرَانِّهِمْ تَدْمِيرًا » وقال : كأنه أمر موسى وهارون عليهما السلام أن يدمراهم ، قال أبو الفتح : ألحق نون التوكيد ألف التثنية ، كما تقول : اضربَانْ زيدًا ، ولا تقتلَانْ جعفرًا » ا هـ .

(٧) من الآية [٨٩] من سورة « يونس » .

(٨) فى « التذكرة » لابن غلبون ٢/ ٤٥٣ : « وقرأ ابنُ ذكوان ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ بنون =

قال الشارح : ويجوز أن تكون الواو للحال ، و « لا » للنفى ، والنونُ علامة الرفع[١] (**وَأَمَّا الشَّدِيدَةُ ، فَتَقَعُ بَعْدَهَا**) أى : بعد الألف (**اتِّفَاقًا**) من البصريين والكوفيين (**وَيَجِبُ كَسْرُهَا**) .

وإلى امتناع الخفيفة بعد الألف ، وجواز الثقيلة بعدها ، أشار الناظم بقوله :

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ[٢]

(**كَقِرَاءَةِ بَاقِى السَّبْعَةِ ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ ﴾**)[٣] بتشديد النون ، وإنما كُسِرَت ، وكان أصلُها الفتح ؛ لأنها ـ هنا ـ زائدةٌ بعد ألف زائدة ، فأشبهت نون الاثنين

= خفيفة مكسورة وقرأ الباقون بتشديد النون مع كسرها ، ولا خلاف بينهم فى تشديد التاء الثانية » اهـ .

قال ابن مالك فى شرح الكافية ٣/ ١٤١٨ « ويمكن أن يكون من هذا قراءةُ ابنِ ذكوان ﴿ **وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِين لَا يَعْلَمُون** ﴾ » اهـ .

ويعنى بقوله : من هذا : قراءةَ يونس بالنون الخفيفة المكسورة بعد ألف التثنية [وينظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٤٠٥ : ٤٠٦] .

(١) من قوله : بناء على كون الواو للعطف ، إلى هنا من كلام الشارح وهو بدر الدين بن مالك فى شرح الألفية ٦٢٩ وكان من اللازم وضع « قال الشارح » فى أول كلامه .

(٢) يعنى أن نونَ التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف ، وإنما تقع بعد الألف نونُ التوكيد الشديدة والمألوف حينئذ كسرها لشبهها بنون المثنى ، وإنما لم تقع بعد الألف النونُ الخفيفة ؛ لأنه لا يكون بعد الألف ـ فى غير الوقف ـ حرف ساكن ليس بمدغم . و« خفيفةٌ » فاعل بتقع ، و « شديدةٌ » معطوف بلكن على خفيفة ، ويجوز نصب « خفيفة » على الحال من فاعل تقع ، العائد على النون المعلومة من السياق و« شديدة » عطف على خفيفة ، « وكسرُها أُلف » كسرُ : مبتدأ و « ها » مضاف إليه ، أُلِف : الجملة من الفعل المبنى للمفعول ونائب فاعله الضمير المستتر فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) من الآية [٨٩] من سورة « يونس » .

وينظر : التذكرة فى القراءات لابن غلبون ٢/ ٤٥٣ .

فى نحو : « غلامان » وفُتِحت فى غير ذلك ؛ لأنهما حرفان ، الأول منهما ساكن ، ففتحت كما فتحت نون « أَيْنَ » هذا تعليل سيبويه[١] .

الحكم (**الثَّانِى**) من أحكام الخفيفة : (**أَنَّهَا لَا تُؤَكِّدُ الْفِعْلَ الْمُسْنَدَ إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَهُ بِأَلِفٍ فَاصِلَةٍ بَيْنَ النُّونَيْنِ**) وهما : نون الإناث ، ونون التوكيد (**قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ**) وإلى ذلك يُشير قولُ النظم :

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلًا ، إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا[٢]

(**فَيُقَالُ** : « **اضْرِبْنَانِّ** » يَا نِسْوَةُ » (**وَقَدْ مَضَى**) قريبًا (**أَنَّ الْخَفِيفَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الْأَلِفِ**) وعَدَل فى التعليل عن تعليل تصريف العِزِّى[٣] : « للفصل بين النونات » — يعنى : الثلاثة : نون جماعة الإناث ، والمدغمة ، والمدغم فيها — لِيُرَتب عليه قولَه : (**وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ**) وهو يونس والكوفيون (**فِيمَا تَقَدَّمَ**[٤]) ؛ **أَجَازَهُ**

---

(١) حيث قال فى كتابه ٢/ ١٥٥ : ١٥٦ : « فإذا أدخلت الثقيلة فى فعل الاثنين ثَبتتِ الألف التى قبلها وذلك قولك : لا تَفْعَلانِّ ذلك ، ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ وإنما ثبتتِ الألفُ ههنا فى كلامهم ، لأنه قد يكون بعد الألف حرف ساكن إذا كان مدغما فى حرف من موضعه » .
وقال بعد ذلك فى ص ١٥٧ : « وكسرت الثقيلةُ هٰهنا ؛ لأنها بعد ألف زائدة ، فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك ، وهى فيما سوى ذلك مفتوحة ؛ لأنهما حرفان ، الأول منهما ساكن ، ففُتحت كما فُتِحت نون أَيْنَ » اهـ .

(٢) « وألفًا » مفعول زِدْ مقدم « قبلها » قبل : ظرف متعلق بزد ، والهاء مضاف إليه ، « مؤكِّدًا » حال من فاعل زد ، وفيه ضمير هو فاعله « فعلًا » مفعوله « إلى نون الإناث » متعلق بأسندا ، ومضاف إليه ، وجملة « أُسْنِدا » نعت لقوله « فعلا » ونائب الفاعل ضمير مستتر ، والألف للإطلاق .

(٣) للشيخ عز الدين الزنجانى ، وقد ذاع صيت هذا المختصر ، وكتب عليه كثير من المؤلفين ، وموضوعاته تصريف الأفعال ، وصوغ أسماء الزمان والمكان والمرة .

(٤) من إجازتهم وقوع الخفيفة بعد الألف وقد مرّ قريبًا .

هُنَا ، **بِشَرْطِ كَسْرِ النُّونِ**) فرارًا من التقاء الساكنين على غير حدّه ، إذْ ليس هنا ثلاث نونات[١] .

واعتُرِض بأن تحريكها يخرجها عن موضعها ، فالوجه منعها بعد الألف .
وأشار ابنُ الحاجب إلى جوابه : بأن الثقيلة هى الأصل والخفية فرعها ، وأدْخلت الألفُ مع الثقيلة ، فتلزمُ مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات ، لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل[٢] .

[٣١٢/ب] واعترضه التفتازانى ، بأن أصالة الثقيلة إنما هى عند الكوفيين ، مع / أن الفرع لا يجب أن يجرىَ على الأصل فى جميع الأحكام ــ انتهى[٣] .

ولك أن تقول ــ نُصْرةً لابن الحاجب ــ : المجيز لوقوع الخفيفة بعد الألف ، هو يونس والكوفيون ، وهم القائلون بأصالة الشديدة ، وفرعية الخفيفة .

قال الشاطبىّ : والحجة لهم فيما ذهبوا إليه : أنّ الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الألف ، فكذا الخفيفة ــ انتهى[٤] .
فهذا فرع جارٍ على أصلهم .

الحكم (**الثَّالِثُ**) من أحكام الخفيفة : (**أَنَّهَا تُحْذَفُ قَبْلَ السَّاكِنِ**) وإلى ذلك يُشير قول النظم : .

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ[٥] ....

---

(١) فيقال : يا نسوة اضْرِبْنَانِ عمرًا .

(٢) ينظر شرح الكافية لمصنفها ابن الحاجب ص ٨٠٣ « رسالة دكتوراة فى جامعة الأزهر » .

(٣) لم أهتد إلى موطن هذا النصّ .

(٤) ينظر شرح الشاطبىّ على الألفية ص ٧٢٧ « رسالة دكتوراة فى جامعة الأزهر » .

(٥) « احذف » فعل أمر ، وفاعله مستتر تقديره أنت « خفيفةً » مفعول به لاحذف « لساكن » متعلق باحذف « رَدِف » فعل ماض ، وفاعله يعود إلى ساكن ، والجملة فى محل جرّ صفة لساكن . =

(**كقوْله**) وهو : الأضبط بن قُرَيْع ، وهو جاهلىٌّ قديم قبل الإسلام بنحو خمْسمائة سنة :

٤٧٢ (**لا تُهِينَ الْفقِيرَ علَّكَ أنْ تَرْكعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ**)[١]

فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين ، وأبقى الفتحة دليلًا عليها (**وَأُصلُهُ** « **لا تُهِينَنْ** ») من الإهانة .

وكنى بالركوع عن انحطاط الحال .

الحكمُ (**الرَّابعُ**) من أحكام الخفيفة : (**أَنَّهَا تُعْطَى فِى الْوَقْفِ حُكْمَ التَّنْوِينِ ؛ فإنْ وَقعَتْ بَعْد فَتْحةٍ قُلِبَتْ أَلِفًا**) وإلى ذلك يشير قولُ النظم :

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْد فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا[٢] ....

(**كَقوْلِهِ تَعالَى** : ﴿ **لَنسْفَعًا** ﴾[٣] ﴿ **وَلَيكُونًا** ﴾[٤] — **وَقَوْلِ الشَّاعِرِ**) وهو الأعشى ميمون : .

٤٧٣ وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا (**وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَاللهَ فَاعْبُدَا**)[٥]

= يعنى : إذا ولى الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن ، وجب حذف النون لالتقاء الساكنين .

(١) سبق ذكره فى أول الباب مستوفى برقم ٣٥٤ من شواهد صاحب التصريح .

(٢) « وأبدلنها » أبدل : فعل أمر مبنىّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وها : مفعول أول لأبدل ، وفاعله مستتر تقديره أنت « بعد » ظرف متعلق بأبدل ، « فتح » مضاف إليه « ألفا » مفعول ثان لأبدل « وقفا » حال من فاعل أبدل على التأويل بواقف ، أو منصوب بنزع الخافض ، أى : فى الوقف .

(٣) من الآية [١٥] من سورة « العلق » .

(٤) من الآية [٣٢] من سورة « يوسف » .

(٥) هذا البيت من الطويل للأعشى ميمون بن قيس فى ديوانه ١٣٧ ، وسيبويه ٢/ ١٤٩ والمقتضب ٤/ ٣٤٠ ، وأمالى ابن الشجرىّ ١/ ٣٨٤ ، ٢/ ٢٦٨ ، واللسان (سبح) ٣/ ٣٠١ (نون) ١٧/ ٣١٨ ، والعينى ٤/ ٣٤٠ ، والدرر ٢/ ٩٥ — وهو بلا =

والأصل فيهن : « لَنَسْفَعَنْ » وَلَيَكُونَنْ » و « اعْبُدَنْ » بالنون الخفيفة ، فأبدلت في الوقف ألفًا بعد فتحة ، كما أن تنوين المنصوب يُبدل في الوقف ألفًا ، نحو : « رأيتُ زيدًا » ومن ثَمَّ كتبتْ بالألف ، كما تكتب « رأيتُ زيدا » بالألف .

وقياس من قال : « رأيت زيدْ » بحذف الألف على لغة ربيعة ، أن يقول ، في الوقف على « اضرِبَنْ » : اضْرِبْ ــ بالسكون .

(وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ حُذِفَتْ ، وَيَجِبُ حِينَئِذٍ أَنْ يُرَدَّ مَا حُذِفَ فِي الْوَصْلِ) من واوٍ ، أو ياءٍ **(لِأَجْلِهَا)** وإلى ذلك يُشير قولُ النظم : .

.... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ[١]
وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا[٢]

= نسبة في المغنى ٢/ ٣٧٢ ، والهمع ٢/ ٧٨ ، والأشموني ٣/ ٢٢٦ .
وقد أجمعت مصادر هذا الشاهد بما في ذلك ديوان الشاعر على أن البيت ملفق من بيتين هما :

فإيَّاكَ والمَيْتَاتِ لا تأْكُلَنَّهــا ولا تَأْخُذَنْ سَهْمًا حديدًا لِتَفْصِدَا
وذَا النُّصُبَ المَنْصُوبَ لا تَنْسُكَنَّهُ ولا تعبدِ الأوثانَ وَاللهَ فاعبدَا

« فصد » شق الجلد لاستخراج الدمّ « النصب » الأصنام ، نَسَكَ البيت أتاه ، ونسك كذلك ذبح .

(١) « بعد » ظرف متعلق باحذف في أول البيت « غير » مضاف إليه وهو مضاف و « فتحة » مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق باحذف « تقف » فعل مضارع وهو وفاعله المستتر فيه في محل جرّ بإضافة « إذا » إليه .

(٢) « واردد » فعل أمر ، والفاعل أنت « إذا » ظرف متعلق باردد « حذفتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « في الوقف » متعلق باردد « ما » اسم موصول مفعول به لاردد « من أجلها » « في الوصل » الجاران والمجروران متعلق بقوله « عُدِما » الآتى « كان » فعل ماض ناقص واسمه مستتر فيه يعود على ما الموصولة « عُدِما » فعل ماض مبنىّ للمفعول ، والجملة من الفعل المبنىّ للمفعول ونائب فاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة

(**تَقُول فى الْوَصْل** : « **اضْرِبُنْ يا قَوْمُ** » **وَ** « **اضْرِبِنْ يَا هِنْدُ** ») بضمّ الباء فى الأول ، وكسرها فى الثانى (**وَالْأَصْلُ** : **اضْرِبُونْ** ، **وَاضْرِبِينْ**) بسكون النون فيهما فحذفت الواو ، والياء لالتقاء الساكنين (**كَمَا مَرَّ**) فى الفصل قبله (**فَإِذا وقفْت حَذفْتَ النُّون لِشَبَهِهَا بِالتَّنوِين**) الواقع بعد ضمة ، أو كسرة (**فِى نَحْوِ** : « **جاءَ زَيْدٌ** » **وَ** « **مَرَرْتُ بِزَيْدٍ** ») فى اللغة الفصحى (**ثُمَّ تَرْجِعُ بالواو والياء ؛ لِزَوالِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْن**) بحذف النون .

(**فَتَقُولُ** : « **اضْرِبُو** » **و** « **اضْرِبِى** ») .

وفى شرح الخضراوى[١] : وذكر سيبويه أن الخليل قال : وقياسُ من قال : جاءنى زيدُ ومررتُ بزيدِ ،/ بالإشباع ، على لغة أَزْدشَنُوءة ، أن يقول هنا : هل تضربوا وهل تضربى ، فَيُبدل من النون واوًا ، وياء ، ثم تَحْذِفُ كما تَحْذِفُ مع المبدل منه وَتَرُدُّ نونَ الإعراب[٢] . [٣١٢/ب]

وتقول فى المعتل ــ على هذا ــ للرجال : « اخْشَوُوا » وللمرأة « اخْشَيِى » كما تقول ــ مع النون ــ « لَا تَخْشَوُون » و « لا تَخْشَيِين ، ثم يُستثقل واوان ، أولاهما مضمومة ، فتحذف الضمة ، ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ، ويبقى بدل النون ، وكذا العمل فى الياء المكسورة ، ويجهل التوكيد[٣] .

وإذا قلتَ : « هل تَخْشَوُنْ يا قومُ » و « هل تخشَيِنْ ياهندُ » ثم أبدلت ، حذفت

= « ما » الواقعة مفعولا به لاردد .

(١) ألَّف الخضراوى الاقتراح فى تلخيص الإيضاح ، وشَرَحَه .

(٢) أى : ثم تحذف أنت واو الجماعة ، وياء المخاطبة ، كما تحذفهما مع المبدل منه ، وهو نون التوكيد الخفيفة .

(٣) معناه أن المخاطب لا يعرف حينئذ فى الأمر ، هل هو مؤكد ، أولا ؛ لعدم ما يدل على ذلك . والواو والياء حينئذ بدل من نون التوكيد كما قال .
فإن قيل : يلزم على ذلك اللبس ، إذ يفهم السامع خلاف المراد ، وهو محظور .
أجيب : بأن اللبس فى مثل ذلك يجوز لقلته وندرته . [حاشية يس ٢/ ٢٠٩] .

الضمة والكسرة ، ثم الواو والياء ، لم يجهل التوكيد[١] ؛ لعدم نون الرفع .

هذا حاصل ما ذكره الموضح فى حواشيه عن الخليل ويونس .

قال الخضراوىّ : وإذا وقفت على « اضرِبَانْ » و « اضْرِبْنَانْ » ـ عند من جوزهما أبدلتَ النون ألفا ، فيلتقى ألفان ، فتبدلُ الثانية همزة كما فى « حمراء » فتقف على همزة ساكنة[٢] .

كذا حكى سيبويه عنهم ، ونصُّه : ويقولون فى الوقف : « اضْرِبَاء » « اضْرِبْنَاء » فيمدون ، وهو قياس قولهم ؛ لأنها تصير ألفًا ، فإذا اجتمعت ألفان مُدّ الحرف ـ انتهى[٣] .

* * *

(١) قوله : « لم يجهل التوكيد) معناه أن السامع يعرف أن الفعل مؤكَّد بدليل حذف نون الرفع .

(٢) فى الارتشاف ١/ ٣٠٩ « وإذا وقفت على النون الخفيفة بعد ألف نحو : اضْرِبَانْ ، أو الألف التى بعد نون الإناث نحو : اضْرِبْنَانْ على مذهب يونس ، ففى الغرَّة : تبدل من النون ألفا ، فاجتمع ألفان ، همزت الثانية فقلت : اضرباء انتهى » اهـ .

(٣) ينظر هذا النصّ فى كتاب سيبويه ٢/ ١٥٧ .

وعلق السيرافى على هامش الصفحة السابقة بقوله : « وقوله (فإذا اجتمعت ألفان مُدّ الحرف) قال السيرافى : وكان الزجاج ينكر هذا ويقول : لو مدّت الألف الواحدة وطال مدّها ، ما زادت على ألف ؛ لأن الألف حرف لا يتكرّر ، والذى قاله سيبويه على قياس قول القوم أنه يجتمع ألفان ، وليس هذا بمنكر ، وهو أن تقدر أن ذلك المدّ الذى زاد بعد النطق بالألف الأولى يرام بها ألف أخرى وإن لم ينكشف فى اللفظ كل الانكشاف » اهـ .

(هـذا بَابُ مَالَا يَنْصَرِفُ)

واختلف فى اشتقاقه[١] ؛ هل هو من الصرف ، وهو الخالص من اللَّبَنَ ، والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف .

أو من الصريف وهو الصوت ؛ لأن الصرف ـــ وهو التنوين ـــ صوت فى الآخر .

أو من الانصراف ، وهو الرجوع ، فكأن الاسم ضربان : ضرب أقبل على شبه الفعل ، فمنع مما يمنع منه ، وضرب انصرف عنه .

أو من الانصراف إلى جهات الحركات .

أو من الصرف الذى هو القلب[٢] ، أقوال .

(**الاسْمُ إِذَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ**) فى الوضع ، أو المعنى ، أو الاستعمال (**بُنِىَ كَمَا مَرَّ**) فى بحث المعرب والمبنىّ[٣](**وَسُمِّى غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ**) لعدم تمكنه فى باب الاسمية (**وَإِلَّا**) يشبه الحرفَ (**أُعْرِبَ ـــ ثُمَّ الْمُعْرَبُ إِنْ أشْبَهَ الْفِعْلَ**) فى فرعيتين من تسع ، إحداهما من جهة اللفظ ، والثانية من جهة المعنى ، أو فى واحدة تقوم مقامهما ؛ وذلك لأنَّ فى الفعل فرعيةً عن الاسم فى اللفظ ، وهى اشتقاقه من المصدر ، وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إلى الاسم فى الإسناد[٣] (**مُنِعَ الصَّرْفَ ـــ**

---

(١) الضمير المضاف إليه فى قوله : « فى اشتقاقه » عائد إلى المنصرف المعلوم مما لا ينصرف .

(٢) أى : التقلب ، فهو قريب مما قبله .

وقال ابن مالك فى شرح الكافية ٣/ ١٣٣٤ : « وسُمِّىَ منصرفًا لانقياده إلى ما يصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ، ومن وجهٍ من وجوه الإعراب إلى غيره » ا هـ .

(٣) ينظر هذا التعليل فى شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٣٣ .

كَمَا سَيَأْتِى) بيانُه ــ (**وَيُسَمَّى غَيْرَ أَمْكَن**) لعدم أمكنيته (**وَإِلَّا**) يُشبه الفعلَ (**صُرِفَ** ، **وَيُسَمَّى أَمْكَنَ**) لتمكنه فى باب الاسمية و « أمكن » اسم تفضيل ، وبناؤه من « مَكُنَ مكانةً » إذا بلغ الغاية فى التمكن[1] ، لا من « تمكّن » خلافا لأبى حيّان ، ومن قلّده[2] ؛ / لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثىّ المجرّد شاذّ ، وقد أمكن غيرُه ، فلا حاجة إلى ارتكابه . [١/٣١٣]

(**وَالصَّرْفُ : هُوَ التَّنوِينُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنًى يَكُونُ الاسْمُ بِهِ أَمْكَنَ**) .

وإليه أشار الناظم بقوله :

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا[3]

(**وَذَلِكَ الْمَعْنَى**) المدلولُ عليه بهذا التنوين (**هُوَ عَدَمُ مُشَابَهَتِهِ**) أى : الاسم (**لِلْحَرْفِ وَالْفِعْلِ** ، كَـ « **زَيْدٍ** ») من المعارف (**وَ** « **فَرَسٍ** ») من النكرات .

(**وَقَدْ عُلِمَ مِنْ هَذَا**) التقدير (**أَنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ** ، **هُوَ**) الاسمُ المعربُ (**الْفَاقِدُ لِهَذَا التَّنوِينِ**) المذكور ، فيدخل فى ذلك : نحو « جوارٍ » و « أُعَيْمٍ »[4] ــ تصغير أَعْمَى .

---

(١) فى المصباح « (مَكُنَ) فلان عند السلطان مكانة ، وِزان ضَخُم ضخامةً عَظُمَ عنده وارتفع ، فهو مكين » ا هـ .

(٢) منهم المرادى فى شرح الألفية ٤/ ١١٩ قال : « فكأنه يقول » الصرف تنوين يبين كون الاسم باقيا على أصالته ، أى : غير مشابه فعلا ولا حرفا ، فإن هذا هو المعنى الذى يكون الاسم به أمكن ــ أى : زائدا فى التمكن ، قيل : وهو أفعل تفضيل من التمكن ، وهو شاذّ » ا هـ .

(٣) « الصرفُ تنوينٌ » مبتدأ وخبر ، وجملة « أتى » نعت لتنوين « مبيِّنًا » حال من فاعل أتى ، وفيه ضمير هو فاعله « معنًى » مفعولُه « به » متعلق بيكون الآتى ، « الاسمُ » اسم يكون « أمكنا » خبرها ، والجملة فى محل نصب صفة لمعنًى .

(٤) لأن التنوين فيهما عوض عن حذف الياء كما سيأتى .

(**وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ : نَحْوُ « مُسْلِمَاتٍ »**) مما جُمِع بألف وتاء مزيدتين (**فَإِنَّهُ مُنْصَرِفٌ ، مَعَ أَنَّهُ فَاقِدٌ لَهُ ؛ إِذْ تَنْوِينُهُ لِمُقَابَلَةِ نُونِ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**) وجزم ابنُ مالك فى شرح الكافية ، بأنّ الصرفَ عبارةٌ عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم ، وذكر أنه لأجل ذلك ، عَدَلَ عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف — انتهى[1] .

وقال ابنُ معزوز[2] ، واضع كتاب أغلاط الزمخشرىّ : ما عدا تنوين القوافى ، يُسَمَّى صَرْفًا وتمكينا ، وأن من خالف ذلك لم يفهم كلامَ سيبويه — انتهى .

وحيث مُنِعَ التنوين ، مُنِع الجرّ تبعًا له عند الجمهور .

وذهب الزجاج والرّمّانى إلى أنّ العلتين اقتضتا منعهما معًا[3] .

والعلل المانعة من الصرف تسع ، جمعها ابن النحاس[4] فى بيت ، فقال :

اجمعْ ، وزِنْ ، عادلًا ، أنِّثْ بمعرفةٍ رَكّبْ ، وزِدْ عُجْمَةً ، فالوصفُ قد كَمَلَا[5]

* * *

(١) ينظر : الجزء الأول من شرح الكافية ص ١٦١ : ١٦٢ .

(٢) هو : يوسف بن معزوز القيسى أبو الحجاج ، المتوفى سنة خمس وعشرين وستمائة [سبق فى الجزء الأول ص ١٥٥] .

(٣) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص : وشرح الرضىّ على الكافية ١/ ٣٦ .

(٤) وهو : محمد بن إبراهيم الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبىّ ، المتوفى سنة ثمان وتسعين وستمائة [سبق غير مرة] .

(٥) وهذا البيت ذكره ابنُ هشام فى شرح شذور الذهب ص ٤٥٠ وقال الشيخ محيى الدين : هو لبهاء الدين بن النحاس وقبله قوله :

موانعُ الصرفِ تسعٌ إن أردتَ بها عونًا لتبلغَ فى إعرابك الْأَمَلَا

وقال الجوجوىّ فى شرح الشذور :

« وإن أردت بيتا واحدًا يجمعُها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق فقُلْ :

جَمْعٌ اوْ عَدْلٌ ، ووصفُ معرفةٍ تركيبُ ، عجمةٌ ، تأنيثٌ زيادَتُها

[رسالة ماجستير فى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ص ٦٨٩] .

(ثُمَّ الِاسْمُ الَّذِى لَا يَنْصَرِفُ نَوْعَانِ :
أَحَدُهُمَا : مَا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ شَيْئَانِ :
أَحَدُهُمَا : أَلِفُ التَّأْنِيث مُطْلَقًا ، أَىْ : مَقْصُورَةً كَانَتْ أَمْ مَمْدُودَةً) .

وإليه الإشارة بقول النظم :

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ ... صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ[١]

لأن وجودَ ألف التأنيث فى الكلمة ، ولزومَها ، بمنزلة تأنيث ثانٍ[٢] ؛ فهو علة ثانية ، وهو الذى عبَّر عنه الزمخشرىّ فى مفصله ، بتكرير السبب الواحد[٣] .

(وَيَمْتَنِعُ صَرْف مَصْحُوبِهَا « كَيْفَمَا وَقَعَ » أَىْ : سَوَاءٌ وَقَعَ نَكِرَةً ، كَـ « ذِكْرَى ») ــ بالقصر ــ مصدر ذَكَرَ **(وَ « صَحْرَاءَ »)** بالمدّ **(أَمْ مَعْرِفَةً ، كَـ « رَضْوَى »)** ــ بفتح الراء والقصر ــ اسم جبل بالمدينة **(وَ « زَكَرِيَّاءَ »)** ــ بالمدّ ــ عَلَمُ نَبِىّ **(مُفْرَدًا ، كَمَا تَقَدَّمَ)** تمثيله **(أَمْ جَمْعًا ، كَـ « جَرْحَى »)** ــ بالقصر ــ جمع جريح **(وَ « أَصْدِقَاءَ »)** بالمدّ ــ جمع صديق **(اسْمًا ، كَمَا تَقَدَّمَ)** تمثيله **(أَمْ صِفَةً ، كَـ « حُبْلَى »)** بالقصر **(وَ « حَمْرَاءَ »)** بالمدّ .

---

(١) « ألفُ التأنيثِ » مبتدأ ، ومضاف إليه « مطلقا » حال من فاعل « منع » العائد على المبتدأ « منع » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر يعود على ألف التأنيث ، وسكنت العين للوزن والجملة خبر ، « صَرْفَ » مفعول منع « الذى » مضاف إليه « حواه » حوى : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على الذى ، والهاء : مفعوله . والجملة صلة الموصول « كيفما » اسم شرط « وقع » فعل الشرط ، وفاعله يعود على الذى : حواه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، أى : كيفما وقع ألفُ التأنيث مَنَعَ صرفَ الذى حواه .

(٢) يقول ابن الناظم فى شرح الألفية ص : ٦٣٥ : « ففى المؤنث بها فرعية فى اللفظ ، وهى لزوم الزيادة ، حتى كأنها من أصول الاسم ، فإنه لا يصح انفكاكها عنه ، وفرعية فى المعنى ، وهى دلالتها على التأنيث » اهـ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨ : ٥٩ .

وأصلها ـــ عند سيبويه « حَمْرَى »[١] بالقصر ، بوزن سكرى ، فلما / [٣١٣/ب] قصدوا المدّ زادوا قبل ألفها ألفًا أخرى ، والجمع بينهما محال ، وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب ، لأنهم لو حذفوا الألفَ الأولى ؛ لَفَاتَ المدّ ، ولو حذفوا الثانيةَ ، لَفَاتتِ الدلالةُ على التأنيث ، وقلب الأولى أيضًا مخلّ بالمدّ المطلوب ، فلم يبق إلا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم إلى أنّ الألفَ للتأنيث ، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث « أَفْعَل » ومؤنث « فَعْلان » »[٢] .

وضُعِّف بأنه يُفْضِي إلى وقوع علامة التأنيث حشوًا .

وذهب بعضهم إلى أنّ الألفين معًا للتأنيث ، ورُدَّ بعدم النظير ؛ إذْ ليس لنا علامةُ تأنيث على حرفين[٣] .

(وَ) الشيء (**الثَّانِى**) : **الْجَمْعُ الْمُوَازِنُ لِمَفَاعِلَ ، أَوْ مَفَاعِيلَ**) فى كون أَوَّلِه حرفًا مفتوحًا ، وثالثه ألفًا غيرَ عَوِض ، يليها كسرٌ أصلىّ ملفوظ به ، أو مقدَّر على أول حرفين بعد الألفين ، ولا فرق فى الحرف الأول من الكلمة بين الميم وغيرها .

(كَـ « **دَرَاهِمَ** ») و « مساجدَ » بكسر ما بعد الألف لفظا ، و « دَوَابّ »

---

(١) عبارة سيبويه فى كتابه ٢/ ٩ : ١٠ « هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألفٍ ، فمنَعَه ذلك من الانصراف فى النكرة والمعرفة ، وذلك نحو : حمراء وصفراء وخضراء ... فقد جاءت فى هذه الأبنية كلّها للتأنيث ، والألفُ إذا كانت بعد ألفٍ ، مثلُها إذا كانت وحدها ، إلا أنك همزتَ الآخرة للتحرك ؛ لأنه لا ينجزم حرفان ، فصارت الهمزةُ التى هى بدلُ من الألف ، بمنزلة الألف لو لم تُبْدَل ، وجرى عليها ما كان يجرى عليها إذا كانت ثابتةً » اهـ .
[وينظر سر صناعة الإعراب ١/ ٨٤ وما بعدها] .

(٢) أى : أحمر وحمراء ، وسكران وسكرى .
وهذا القول فى شرح المفصل لابن يعيش باب الإبدال (إبدال الهمزة) جزء ١٠ ص ٩ .

(٣) المصدر السابق ٥/ ٩١ ، ١٠/ ٩ .

و « مَدَارَى » بكسر ما بعد الألف تقديرًا ، إذْ أصلهما : دَوَابِب ، ومَدَارِى ، بالكسر فيهما ، أو ثلاثة أوسطها ساكن غيرُ منويٍّ به وبما بعده الانفصال كـ « مصابيحَ » (وَ « دَنَانِيرَ ») فإنَّ الجمعَ متى كان بهذه الصفة ، كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية[1] ، فاستحق المنع من الصرف .

والدليل على أنَّ هذا الجمعَ خارجٌ عن صِيَغِ الآحاد العربية ، أنك لا تجد مفردًا ثالثه ألفٌ ، بعدها حرفان ، أو ثلاثة ، إلَّا وأوَّلُه مضمومٌ كـ « عُذَافِر » ـــ بالعين المهملة ، والذال المعجمة ، والفاء ، والراء ـــ الجمل الشديد ، أو الألفُ عوضٌ من إحدى ياءى النسب تحقيقا ، كـ « يَمَانٍ » و « شَآمٍ » وأصلهما : يَمَنِىٌّ[2] ، وشَأْمِىٌّ ، أو تقديرًا ، كـ « تَهامٍ » فإن الألف فى « تهامة موجودة قبل النسب ، فهى كالعوض ، فكأنه نَسَبٌ إلى « فَعْل » مثل : شَأْم بسكون العين ، أو « فَعَل » كيَمَن ، بفتح العين .

---

(١) وقال المرادىّ فى شرح الألفية ٤/ ١٣٠ : « الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل هو الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وهو كألف التأنيث فى أنه يستقل بمنع الصرف وحده ؛ لقيامه مقام شيئين ؛ فإن فيه فرعيةً من جهة الجمع ، وفرعيةً من جهة عدم النظير » ا هـ .

(٢) فـ « يمانٍ » منصرف ؛ لأنه مفرد ، ومجيئه على صورة مفاعل عارض للنسب ، إذْ ألفه عوض عن إحدى ياءى النسب تحقيقا ، وأصله يمَنى ، منسوب إلى يَمَن ، حذفت إحدى ياءى النسب ، وعُوض عنها الألف ، فصار يَمَانِىٌ ، ثم أُعِلّ إعلال قاضٍ ـــ أى استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصار يمانٍ .

(٢) و « شآمٍ » منصرف أيضا لأنه مفرد ، ومجيئه على صورة مفاعل عارض للنسب إذ ألفه عوض عن إحدى ياءى النسب حقيقة ، إذ أصله شَأْمِىٌّ ـــ بسكون الهمزة ـــ منسوبا إلى شَأْم ، حذفت إحدى الياءين ، وعوّض عنها الألف ، وفتحت الهمزة لمناسبة الألف فصار شآمِىٌّ ، أعل إعلال قاضٍ فصار شآمٍ ، فمجيئها على هذا الوزن بسبب إحدى ياءى النسب ، والألف التى هى عوض عن الياء الأخرى .

أو ما يلى الألف ساكن ، كـ « عَبَالّ » ـــ بفتح العين المهملة ، والباء الموحدة ، وتشديد اللام ـــ جمع عَبَالة[١] ، وهى الثقل ، يقال : « ألقى عليه عبالته » أى : ثقله .

أو مفتوح ، كـ « بَرَاكَاء » ـــ بفتح الموحدة والراء ـــ وهى الثبات فى الحرب .

أو مضموم ، كـ « تدارُك » مصدر تَدَارَك .

أو عارض الكسر لأجل[٢] اعتلال الآخِر ، كـ « تَوَانٍ » و « تَدَانٍ » وأصلهما تَوَانُى ، وتَدَانُى[٣] ـــ بضم النون فيهما ، قُلبتِ الضمة كسرة ، وأُعِلّا إعلال قاضٍ .

أو ثانى الثلاثىّ محرَّك ، كـ « طواعِيَة » و « كراهِيَة » مصدرين .

---

(١) فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٢ : « ولا يدخل نحو « عبالّ » جمع « عبالَة » على حدّ : تمرة ، وتَمْر ، فإن الساكن الذى يلى الألف فى « عبالّ » لاحظّ له فى الحركة فهو منصرف والعَبَالَة : الثقل ـــ يقال ألقى عليه عبالته أى : ثقله » ا هـ [وينظر أيضا ابن الناظم ٦٤٤] ولابن برهان فى شرح اللمع ٢/ ٤٣٥ : ٤٣٦ كلام يحسن إيراده ، قال : « ومما لَاحَظتِ اللغة فيه المعنى دون اللفظ عبالة وعبال ، فصرف « عبالًا » لأن ألفه ليست للتكسير بمنزلة ألف مساجد ، بل هى بمنزلة الألف فى ترامٍّ فرفضوا [أى : منعه من الصرف] وإن كان على وزن مساجد ، فدل ذلك على الفرق بين ألف مساجد وألف ترامٍ .. وإن كسرت عبالة قلت : عبالّ فلم تصرف ، لأن الألف بمنزلة ألف مساجد ، والحركة مقدرة ، كما كانت مقدرة فى دابَّة ، ودَوَابّ » ا هـ .

(٢) فى خ ٣ ، ٤ « لا لأجل » والصواب حذف « لا » .

(٣) مصدر غير الثلاثىّ إذا كان مبدوءا بالتاء الزائدة ، يكون بضمّ الرابع فى المصدر كتعلم تعلُّما ، وإنما يبقى ضم رابع المصدر ، إذا كان فعله صحيح الآخر ، أما إذا كان فعله معلّ الآخر ، فإن ضمة رابع المصدر يجب قلبها كسرة لسلامة الياء فى اليائىّ ، وقلب الواو ياء فى الواوىّ إذ لو بقيت الضمة ، لقلبت الياء واوا فى اليائىّ ، وسلمت فى الواوىّ ، وأدّى ذلك إلى عدم النظير فى اللغة العربية ، لأنه لا يوجد فيها اسم معرب آخره واو قبلها ضمة أصلية لفرط الثقل .

[٣١٤/أ] أو الثانى / والثالث عارضان للنسب منوىّ بهما الانفصال ، وضابطه أن لا يَسْبِقا الأَلِفَ فى الوجود ، سواء كانا مسبوقين بها ، كـ « ظَفَارِىّ » و « وَبَارِىّ » نسبة إلى ظَفَارٍ ، ووَبَارٍ[1] قبيلتين ، أو غير منفكين عن الألف ، كـ « حوارىّ »[2] وهو الناصر ، و « حَوَالِىّ »[3] وهو المحتال .

بخلاف نحو : « قَمَارِىّ » و « كراسِىّ » فإن الياءين فيهما موجودتان فى المفرد[4] وهو : قُمْرِى ، وكُرْسِىّ ، فليست الياءان عارضتين فى الجمع ، فـ « قَمَارِىّ » ونحوه ، بمنزلة مصابيح[5] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ « مَفَاعِلَا » أَوِ « الْمَفَاعِيلَ » بِمَنْعٍ كَافِلَا[6]

(**وَإِذَا كَانَ « مَفَاعِلُ »**) معتلًا (**مَنْقُوصًا ، فَقَدْ تُبْدَلُ كَسْرَتُهُ فَتْحَةً ؛ فَتَنْقَلِبُ**

---

(١) فإن الألف فيهما وجدت بدون الياء كما ترى .

(٢ ، ٣) فإن الياء قارنت الألف فى الوجود ، فبنيت الكلمة على الألف والياء من أول الأمر [وينظر فى كل ذلك كتاب سيبويه ٢/ ١٦ وما بعدها] .

(٤) فالياء سبقت الألف فى الوجود ، فقد وجدت فى الكلمة بدون الألف فالياء المشددة فى نحو : قَمارِىّ وكَرَاسِىّ لا تكون فى تقدير الانفصال ، وعلى ذلك تُمنع كل منهما من الصرف لتحقق شبه مفاعيل .

(٥) من قوله : والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية ... إلى هنا موجود بنصه فى شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٤٤ مع تغيير طفيف فى بعض الألفاظ .

(٦) أى : كن كافلا ــ أى : قائما ومنفذًا ، لجمع مشبه « مفاعِل ومفاعيل » فى عدد الحروف والحركات والسكنات ــ بمنع الصرف .
« لجمع » متعلق بكافلا الواقع خبرًا لـ « كُنْ » واسمها مستتر تقديره أنت ، « مشبهٍ » نعت جمع ، وفاعله يعود على جمع « مَفَاعِلا » مفعوله « أو المفاعيل » معطوف عليه « بمنعٍ » متعلق بكافلا .

يَاؤُهُ أَلِفًا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويجرى مجرى الصحيح[١] (**فَلَا يُنَوَّنُ**) بحال اتفاقًا ، ويُقدّرُ إعرابُه فى الألف[٢] (**كـ « عَذَارَى »**) جمع عذراء ـــ بالمدّ ـــ وهى البِكْر (**وَ « مَدَارَى »**) جمع مِدْرَى ـــ بكسر الميم ، والقصر ـــ وهو مثل الشوكة تحك بها المرأة رأسَها .

وهذا الاستعمال غيرُ غالب (**وَالْغَالِبُ أَنْ تَبْقَى كَسْرَتُهُ**) وياؤه على حالهما ؛ (**فَإِذَا خَلَا مِنْ « أَلْ » وَ**) منَ (**الْإِضَافَةِ ، أُجْرِىَ فِى**) حال (**الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مُجْرَى قَاضٍ ، وَسَارٍ**) ونحوهما من المنقوص المنصرف (**فِى حَذْفِ يَائِهِ ، وَثُبُوتِ تَنْوِينِهِ ، نَحْوُ**) « هؤلاء جوارٍ » و « مررتُ بجوارٍ » قال الله تعالى : (﴿ **وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ** ﴾[٣] ﴿ **وَالْفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ عَشْرٍ** ﴾)[٤] فـ « غواشٍ » مرفوع على الابتداء ، و « ليالٍ » مجرور[٥] بالعطف على « الفجر » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَــوَارِى ‏ ‏ ‏ ‏ رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِى[٦]

---

(١) المراد بالصحيح ؛ نوعه كمساجد ، لا مطلق الصحيح ، والمراد أنه جار مجراه فى عدم التنوين ، كما أن مساجد كذلك .

(٢) فيقال : هؤلاء عَذَارَى ، ورأيتُ عَذَارَى ، ومررتُ بعذَارَى .

(٣) من الآية [٤١] من سورة « الأعراف » .

(٤) الآيتان [١ ، ٢] من سورة « الفجر » .

(٥) وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة .

(٦) « وذا » مفعول لمحذوف يفسره قوله (أجره) ـــ « اعتلال » مضاف إليه ، « منه كالجوارِى » متعلقان بمحذوف صفة لِـ (ذا) أو حال منه ، والضمير للجمع المتقدم « رفعا ونصبا » منصوبان على نزع الخافض « أُجْرِهِ » فعل أمر وفاعله مستتر تقديره أنت ، والهاء مفعوله وهى عائدة إلى ذا اعتّلال « كسارى » جار ومجرور متعلق بأجره . يعنى أن المعتل الآخر من هذا الجمع ـــ وهو صيغة منتهى الجموع ـــ يجرى فى الرفع =

(وَ) أُجْرِىَ (فِى) حالة (**النَّصْبِ مُجْرَى دَرَاهِمَ فِى سَلَامَةِ آخِرِهِ ، وَظُهُور فَتْحَتِهِ**) من غير تنوين (**نَحْوُ**) « رأيتُ جَوَارِىَ » قال الله تعالى : (﴿ **سِيُروأ فِيهَا لَيَالِىَ** ﴾[1]) وسبب ذلك : أن فى آخر نحو « جوارٍ » مزيد ثقل؛ لكونه ياء فى آخر اسم لا ينصرف ؛ فإذا خلا ما هى فيه من الألف واللام والإضافة ، تطرق إليه التغيير ، وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض ، فخفف بحذف الياء وعُوِّض عنها التنوين[2] ؛ لئلا يكون فى اللفظ إخلال بصيغة الجمع ، وقُدِّر إعرابُه رفعا وجرًّا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها .

ولم تُخفف فى النصب لعدم الثقل ، ولا مع الألف واللام والإضافة ؛ لعدم التمكن من التعويض ؛ لأن التنوين لا يجامع الألفَ واللام ولا الإضافة .

وذهب الأخفش إلى أنّ الياء لمَّا حذفت تخفيفًا ، بقَىَ الاسم فى اللفظ كـ « سلامٍ » و « كلامٍ » وزالت صيغة منتهى الجموع ، فدخله تنوين / الصرف . [٣١٤/ب]

ورُدَّ بأن المحذوف فى قوة الموجود ، وإلا لكان آخرُ ما بَقِى حرفَ إعراب ،

= والجرّ مجرى المنقوص (كسارٍ) اسم فاعل من سرى ، من حذف يائه رفعا وجرًّا ، مع التنوين الذى هو عوض عن الياء المحذوفة ، أما التنوين فى « سارٍ » رفعا وجرًّا فهو تنوين الصرف .

(١) من الآية [١٨] من سورة « سبأ » .

(٢) هذا هو مذهب سيبويه فى كتابه ٢/ ٥٧ وعلى حاشية هذه الصفحة كلام للسيرافى نصه كما يلى : مذهب المبرد فى هذا التنوين أنه عوض عن الحركة ؛ لأن الأصل عنده تقديم الحذف على الإعلال ، وأما قول سيبويه فالذى ظهر من كلامه أنهم جعلوا التنوين عوضا من الياء ، فإن قال قائل : وكيف يُجعل التنوين عوضا من الياء ، ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين ؟ قيل له : تقدير هذا : أن أصلَ غواشٍ ، غواشِىٌ ، ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف فى الأصل ، ثم تحذف ضمةُ الياء استثقالا ، فيجتمع الساكنان فتحذف الياء ، ثم يحذف التنوين لمنع الصرف ، لأن الياء منوية ، ثم يعوض من الياء المحذوفة تنوينٌ غيرُ تنوين الصرف » اهـ سيرافى ملخصا .
[وينظر شرح الرضىّ على الكافية ١/ ٥٨] .

واللازم باطل ، فالملزوم مثله(١) .

وذهب الزجاج إلى أن التنوينَ عوضٌ عن ذهاب الحركة عن الياء ، وأنّ الياءَ محذوفةٌ لالتقاء الساكنين ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنه لو صحَّ التعويض عن حركة الياء ؛ لكان التعويضُ عن حركة الألف فى نحو « مُوسَى » أولى ؛ لأنها لا تظهر بحال واللازم مُنتفٍ ، فالملزوم كذلك(٢) .

وذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدَّرا ، بدليل الرجوع إليه فى الشعر ، فحكموا له فى « جوارٍ » ونحوه بحكم الموجود ، وحذفوا لأجله الياء فى الرفع والجرّ لِتَوَهُّمِ التقاء الساكنين ، ثم عوَّضوا عمَّا حُذف التنوينَ الظاهر .

وهو بعيد ؛ لأنّ الحذفَ لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لا يوجد له نظير ،

---

(١) مذهب الأخفش والردّ عليه موجود بنصه فى شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٤٦ وينظر أيضا شرح المرادى على الألفية ٤/ ١٢١ .

(٢) مذهب الزجاج والردّ عليه موجود بنصه فى شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٤٧ [وينظر مذهب الزجاج فى كتابه : ما ينصرف ومالا ينصرف ص ١١٢ — وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٣ : ٦٤ .
وعبر الرضىّ فى شرح الكافية ١/ ٥٨ عن مذهب الزجاج بطريقة تخالف ذلك فقال : « ثم اختلفوا فى كون جوارٍ رفعا وجرًّا منصرفا أو غير منصرف ، فقال الزجاج إن تنوينه للصرف ، وذلك أن الإعلال مقدم على منع الصرف ؛ لأن الإعلال سببه قوىّ وهو الاستثقال الظاهر المحسوس فى الكلمة وأما منع الصرف فسبب ضعيف ، إذ هو مشابهةٌ غير ظاهرة بين الاسم والفعل ... قالوا ، فسقط الاسم بعد الإعلال عن وزان أقصى الجموع الذى هو الشرط ، فصار منصرفا ، والاعتراض عليه أن الياء الساقط فى حكم الثابت ؛ بدليل كسر الراء فى جاءتنى جوارٍ ، وكسر الراء حكم لفظى كمنع الصرف ، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكّم .. » اهـ .
فَنسب إلى الزجاج ما نُسب إلى الأخفش .

فلا يحسن ارتكاب مثله ــ قاله الشارح[١] .

وقال المرادىّ : المشهور عن المبرد أن التنوينَ عنده عوضٌ عن الحركة ، كما نقل فى شرح الكافية[٢] .

(وَ « سَرَاوِيلُ »[٣] مَمْنُوعُ الصَّرْفِ مَعَ أَنَّهُ مُفْرَدٌ) واختُلِف فى سبب مَنْع صَرْفِه (**فَقِيلَ**) : إنه (**أَعْجَمِىٌّ حُمِلَ عَلَى مُوَازِنِهِ مِنَ الْعَرَبِىِّ**) كـ « دَانانير »[٤] (**وَقِيلَ : إِنَّهُ مَنْقُولٌ عَنْ جَمْعِ سِرْوَالَةٍ**) سُمِّىَ به المفرد الجنسىّ[٥] ، واختُلِف فى سماع سِرْوَالة :

فقال أبو العباس[٦] : إنها مسموعة ، وأنشد عليها :

---

(١) وهو ابن الناظم فى شرح الألفية ينظر ص ٦٤٧ .
فالساكن الذى ردف الياء ــ عند سيبويه ــ هو التنوين الموجود قبل حذفه ، والساكن الذى ردف الياء ــ عند المبرد ــ هو التنوين المقدر فى كل ممنوع من الصرف [الصبان ٣/ ٢٤٦] .

(٢) ينظر شرح المرادىّ على الألفية ٤/ ١٢١ ، وشرح الرضىّ على الكافية ١/ ٥٨ ويؤيد ذلك ما أورد الزجاج فى كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف عن مذهب المبرد ، قال فى ص ١١٢ « وقال محمد بن يزيد : التنوين عندى عوض عن حركة الياء لا غير ، وذلك أنّ الياءَ كان يجب أن تكون فى هذا الباب ساكنة غير محذوفة .. » اهـ .

(٣) فى المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ١٥١ : « قال السجستانى : السراويل مؤنثة ، لا نعلم أحدًا ذكّرها . قال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة ؛ لأن وزنها وزنُ الجماعة » اهـ .

(٤) هذا مذهب سيبويه فقد قال فى كتابه ٢/ ١٦ « وأما سراويل فشىء واحد ، وهو أعجمىٌّ ، أُعرب كما أعرب الآجُرُ ، إلا أنَّ سراويلَ أَشْبَهَ من كلامهم مالا ينصرف فى نكرة ولا معرفة » اهـ .

(٥) فسراويلُ عربىّ ، جمع سروالة ، والسروالة قطعة خرقة .

(٦) يعنى : المبرد ، وبالرجوع إلى المقتضب وجدت أنَّ للمبرد رأيين ذكرهما فى الجزء الثالث ، الرأى الأول متفق فيه مع سيبويه قال فى ص ٣٢٦ ، وكذلك سراويل لا ينصرف عند =

٣٥٩ عَلَيْـــهِ مِـنَ اللُّـؤْمِ سِرْوَالَــةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ[١]

وقيل : لم يسمع ، والبيت مصنوع[٢] ، فلا حجة فيه .

والصحيح ما قاله أبو العباس ؛ فقد ذكر الأخفش أنه سَمِعَ من العرب سِرْوالة وقال أبو حاتم : مِنَ العرب مَنْ يقول : سِرْوَال[٣] .

وقيل : سَرَاوِيل جمع سِرْوَال ، كشماليل جمع شِمْلال ، حكاه الحريريُّ فى المقامات[٤] .

(**وَنَقَل ابْنُ الْحاجِبِ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُهُ[٥] ، وَأَنْكَرَ ابْنُ مالكٍ ذَلِكَ**

= النحويين فى معرفة ولا نكرة ، لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف ، نحو : قناديل .. فكانت لَمَّا دخلها الإعرابُ كالعربية .. » اهـ وكرر ذلك فى ص ٣٤٥ ، ثم ذكر الرأى الآخر فى الصفحة نفسها فقال : ومن العرب من يراها جمعًا واحدُها سروالة ، ويُنْشدون :

* عَلَيْـــهِ مِـــنَ اللّـــؤْمِ سِرْوَالَـــةٌ *

فمن رآها جمعا يقال : إنما هى اسم لشىء واحد ، فيقول : جعلوه أجزاء .. » اهـ . والسيرافى ، وابن يعيش ، والرضى ينسبون إلى المبرد الرأىّ المخالف لرأى سيبويه فقط . [ينظر تعليق السيرافى على سيبويه ٢/ ١٦ ، وابن يعيش ١/ ٦٤ ، والرضى على الكافية ١/ ٥٧] .

(١) هذا البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة فى جميع مصادره ، ورد صدره فى المقتضب ٣/ ٣٤٦ وبتمامه فى ابن يعيش ١/ ٦٤ وينظر : فى اللسان (سرل) ١١/ ٣٥٥ ، وشرح شواهد الشافية ١٠٠ ، والعينى ٤/ ٣٥٤ ، والهمع ١/ ٢٥ ، والأشمونى ٣/ ٢٤٧ ، والخزانة ١/ ١١٣ .

« من اللؤم » حال من سروالة ، « سروالة » مبتدأ ، خبره : عليه ، والفاء فى « فليس » للتعليل .

(٢) ينظر الخزانة ١/ ١١٣ .

(٣) ينظر شرح الألفية للمرادىّ ٤/١٣٥ .

(٤) مقامات الحريرى المقامة [٢٤] ص٢٧٢ المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٧هـ ط . السابعة .

(٥) نص كلامه فى الكافية ص ٦٤ : ٦٥ « وسراويل إذا لم يصرف ــ وهو الأكثر ــ فقد =

عَلَيْهِ)[١] ورُدَّ بأنه ناقل ، ومن نَقَل حجّةٌ على من لم ينقل .

وإلى المنع من الصرف أشار الناظم بقوله :

وَلِسَرَاوِيـــلَ بِهَـــذَا الْجَمْـــعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْـــعِ[٢]

(**وَإِنْ سُمِّىَ**) شخصٌ (**بِهَذَا الْجَمْعِ**) الذى هو زنه مفاعل ، أو مفاعيل (**أَوْ بِمَا وَازَانَهُ مِنْ لَفْظٍ أَعْجَمِيٍّ ، مِثْلِ سَرَاوِيلَ وشَرَاحِيلَ**) بمعجمة ومهملتين (**أَوْ**) مِنْ (**لَفْظٍ ارْتُجِلَ لِلْعَلَمِيَّةِ ، مِثْلِ : كَشَاجِمَ**) ـــ بالكاف ، والشين المعجمة والجيم ـــ اسم شاعر ، وظاهر سياقه أنه بفتح الكاف ، وفى القاموس ـــ زيادة على الصحاح ـــ : كُشَاجِم[٣] كعُلَابِط ـــ انتهى ولا خلاف أنّ « عُلابِط » بضم / [٣١٥/أ] العين ، وكسر الموحدة ، وهو الضخم (**مُنِعَ الصَّرْف**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَإِنْ بِهِ سُمِّىَ ، أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ[٤]

= قيل : إنه أعجمىّ حُمِل على موازنه ، وقيل : عربىٌّ جمع سروالة تقديرا ، وإذا صرف فلا إشكال » ا هـ .

وابن الحاجب فى كتابه : الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٤٥ خالف ما ذهب إليه هنا حيث وصف صرف سراويل بالفساد .

(١) يفهم ذلك من كلامه فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٠ : ١٥٠١ .

وقال المرادى فى شرح الألفية ٤/ ١٣٤ « ونبه بقوله : (اقتضى عموم المنع) إلى أنه ممنوع من الصرف وجها واحدًا ، خلافا لمن زعم أن فيه وجهين : المنع والصرف » ا هـ .

(٢) « ولسراويل » متعلق بمحذوف خبر مقدم « بهذا » متعلق بشَبَه الواقع مبتدأً مؤخرًا « الجمع » بدل أو عطف بيان لهذا ، وجملة « اقتضى عموم المنع » صفة لشبه ، وفاعل اقتضى يعود على شَبَه .

(٣) فى خ ٢ « كشجاجم » خطأ من الناسخ .

(٤) « إن » شرطية « به » نائب فاعل سُمِّى الآتى ؛ والبصريون لا يجيزون تقدم الفاعل على فعله وكذلك نائب الفاعل ، ويمكن أن ذلك التقديم قد ارتكب على مذهب الكوفيين =

والعلة فى منع صرفه ، ما فيه من الصيغة ، وقيل : قيام الْعَلَمِيَّة مقام الجمعية .

فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى ؛ لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد[١] ــ ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأول ؛ لوجود الصيغة ، وهو مذهب سيبويه[٢] ، وعن الأخفش القولان[٣] .

والصحيح قول سيبويه ؛ لأنهم منعوا « سراويل » من الصرف وهو نكرة ، وليس جمعًا على الصحيح .

(**النَّوْعُ الثَّانِى : مَا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ بِعِلَّتَيْنِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ :** .

أَحَدُهُمَا : مَا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ) حال كونه (**نَكِرَةً وَمَعْرِفَةً ، وَهُوَ مَا وُضِعَ صِفَةً ، وَهُوَ إِمَّا مَزِيدٌ فِى آخِرِه أَلِفٌ وَنُونٌ ، أَوْ مُوَازِنٌ لِلْفِعْلِ**)وهو وزن « أَفْعَل » فى المكبَّر ، و « أُفَيْعِل » فى المصغّر (**أَوْ مَعْدُولٌ**) عن لفظ آخر .

(**أَمَّا ذُو الزِّيَادَتَيْنِ ، فَهُوَ « فَعْلَانُ »**) بفتح الفاء (**بِشَرْطِ أَنْ لَا يَقْبَلَ التَّاءَ**)

= للضرورة « أو بما » معطوف على « به » و « ما » اسم موصول ، وجملة « لحق » صلة « فالانصراف » مبتدأ أول ، والفاء واقعة فى جواب الشرط « منعُه » مبتدأ ثان وهو مضاف والهاء مضاف إليه « يَحِق » الجملة خبر المبتدإ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

(١) ينظر المقتضب ٣/ ٣٤٥ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ١٥ .

(٣) قوله : « وعن الأخفش القولان » عبارة ذكرها المرادىّ فى شرح الألفية ٤/ ١٣٧ ولم أجد للأخفش إلا رأيًا واحدًا هو صرفه إذا نكر بعد التسمية ، يقول المبرد فى المقتضب ٣/ ٣٤٥ : « .. إلا أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سَمَّى بشىء من هذا رجلا أو امرأة صرفه فى النكرة » اهـ .

ويقول ابن مالك فى شرح الكافية ٣/ ١٥٠٠ « إذا سُمِّىَ بنحو « مساجد » ثم نكّر لم ينصرف عند غير الأخفش ، وَحَكَمَ الأخفش بصرفه بعد التنكير » اهـ [وينظر الارتشاف ١/ ٤٢٦] .

الدالةَ على التأنيث (**إمَّا لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ « فَعْلَى »**) بألف التأنيث المقصورة (**كـ « سَكْرَانَ »** و « **غَضْبَانَ** » و « **عَطْشَانَ** ») فإن مؤنثاتها : سَكْرَى ، وغَضْبَى وعَطْشَى (**أَوْ لِكَوْنِهِ لَا مُؤَنَّثَ لَهُ**) أَصْلًا (**كَـ « لَحْيَانَ »**[1]) للكبير اللحية .

فالأول متفق على منع صرفه ؛ لأنه صفة جاءت على « فَعْلَان » والمؤنث منه على « فَعْلى » وإنما كان ذلك مانعًا فيه ؛ لتحقق الفرعيتين به ، فرعية المعنى ، وفرعية اللفظ : .

أما فرعية المعنى ؛ فلأن فيه الوصفية وهى فرعٌ عن الجمود ؛ لأن الصفة تحتاج إلى موصوف يُنسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إليى ذلك .

وأما فرعية اللفظ ؛ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لِأَلِفَى التأنيثِ فى نحو « حمراء » فى أنهما فى بناء يخصّ المذكر ، كما أن ألفِي التأنيث فى « حمراء » فى بناء يخص المؤنث ، وفى أنهما لا تلحقهما التاء ، فلا يقال : سكرانة ، كما لا يقال : حمراءة ، والمزيد فرع المجرَّد[2] ، فلّما اجتمع فى « فَعْلَانَ » المذكّر الفرعيتان امتنع من الصرف .

وأما ما نقل عن بنى أسد أنهم يقولون : « سكرانة » ويصرفون « سكران » فقال : الزبيدىّ[3] : ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف ردىء ، وقال أبو حاتم : / لِبَنِى [٣١٥/ب]

---

(١) قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٤٠ : والتمثيل بـ « لحيان » أولى من التمثيل بـ « الرحمن » لوجهين : أحدهما : أن « الرحمن » بغير ألف ولام دون نداء ولا إضافة غيرُ مستعمل ، فلا فائدة فى الحكم عليه بانصراف ولا مَنْع ، الثانى : أن الممثَّل به فى هذه المسألة مُعَرَّض لأن يذكر موصولا بالتاء ، أو بألف « فُعْلى » ومجردا منهما لينظر ما هو الأحق به والأصلح له ، وتعريض « الرحمن » لذلك ـــ مع وُجدان مندوحة عنه ـــ مخاطرةٌ من فاعله ، فلذلك مثلتُ بـ « لحيان » اهـ .

(٢) فى خ ٣ « على المجرد » .

(٣) وهو محمد بن الحسن أبو بكر الزبيدىّ المتوفى ٣٧٩ هـ . صاحب طبقات النحويين =

أسدٍ مناكيرُ لا يُوخذ بها .

والثانى :ــ وهو ما لا مؤنثٍ له كـ « لَحْيَان » ــ مختلف فيه ، والصحيح منعه من الصرف ؛ لأنه وإن لم يكن له « فَعْلَى » وجودًا ، فله « فَعْلَى » تقديرًا ؛ لأنّا لو فرضنا له مؤنثا ، لكَان « فَعْلَى » أولى به من « فَعْلَانة » لأنَّ بابَ « سَكْرَى » أوسعُ من باب « نَدْمَانة » والمقدر فى حكم الموجود ، بدليل الإجماع على منع صرف « أَكْمَرَ »[1] مع أنه لا مؤنث له .

وحُكِيَ أنّ مِنَ العرب مَنْ يصرفُ « لَحْيَان » حملًا على « ندمان » على أنه لو كان له مؤنث ، لكان بالتاء .

(**بِخِلَافِ نَحْوِ « مَصَّانٍ »**) ــ بتشديد الصاد المهملة ــ (**لِلَّئِيمِ**) بهمزة بعد اللام (**وَ « سَيْفَانٍ »**) ــ بسين مهملة ، فياء مثناة تحتانية ، ففاء ــ (**لِلطَّوِيلِ**) الممشوق ، الضامر البطن (**وَ « أَلْيَانٍ »**)[2] ــ بفتح الهمزة ، وسكون اللام ، وبالياء المثناة تحت ــ (**لِكَبِيرِ الْأَلْيَةِ**) من ذكور الغنم (**وَ « نَدْمَانٍ » مِنَ الْمُنَادَمَةِ**) وهى المكالمة (**لَا مِنَ النَّدَمِ**) على ما فات (**فَإِنَّ مُؤَنَّثَاتِهَا**

= وقال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤١ : « ثم بينت أن بنى أسد يؤنثون باب « سكران » بالتاء فيستغنون بـ « فعلانة » عن « فَعْلَى » بخلاف غيرهم من العرب ، ولمّا ألحقوا التاء ، فُقِد الشبه بـ « حمراء » فلم يَسَعْهم إلا أن يصرفوا ، فيقولون : رأيتُ رجلا سكرانًا ، وصَبِيًّا غضبانًا ، وغُصنًا ريَّانًا ، وإناء مَلْآنًا ، وأشباه ذلك ، وأما « سيفان » وشبهه مما أجمعت العربُ على تأنيثه بالتاء ، فلا خلاف فى صرفه ما دام نكرة » اهـ .

(١) سيأتى قريبا .

(٢) فى المصباح المنير مادة « ألى » : « ... والألْية ، ألية الشاة ، قال ابن السكيت وجماعة : لا تكسر الهمزة ، ولا يقال : لِيَّة ... وأَلِيَ الكبش من باب تَعِب عظمت أليته ، فهو أليان وزان سكران على غير قياس ، وسمع : آلى ، على وزان أعمى وهو القياس ، ونعجة أليانة ... » اهـ .

« فَعْلَانَةٌ »)(١) فلذلك صُرفت .

(**وَأَمَّا ذُو الْوَزْنِ : فَهُوَ « أَفْعَلُ »**) غالبا (**بِشَرْط أَنْ لَا يَقْبَلَ التَّاءَ ؛ إِمَّا لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ « فَعْلَاءُ » كَـ « أَحْمَرَ » أَوْ « فُعْلَى »**) بضم الفاء (**كَـ « أَفْضَلَ » أَوْ لِكَوْنِهِ لَا مُؤَنَّثَ له**) أَصْلًا (**كَـ « أَكْمَرَ »**) للعظيم الكمرة ، وهى الحشفة (**وَ« آدَرَ »**)(٢) ــ بالمد(٣) ــ لكبير الأنثيين .

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعةٌ من الصرف للوصف الأصليّ ووزن « أَفْعَل » فإن وزن « أَفْعل » أولى بالفعل ؛ لأن أوّله زيادة تدل على معنًى فى الفعل دون الاسم ، فكان لذلك أصلا فى الفعل ؛ لأن ما زيادته لمعنى ، أولى مما زيادته لغير معنى .

وإنما اشترط أن لا تلحقه تاء التأنيث ؛ لأن ما تلحقه من الصفات كـ « أرمل » ــ وهو الفقير ــ ضعيف الشبه بلفظ المضارع ؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) فيقال : مصّانة ، وسيفانة ، وألْيانة ، وندمانة .

وفى شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ٢/ ٨٩٥ : « قلت : قد نظم الشيخ ــ رحمه الله ــ فى فَعْلان وهو أن كلّ ما كان صفة على فَعْلان فمؤنثه على فَعْلى إلا فى اثنى عَشر موضعا فقال :

أَجِــزْ فَعْلَــى لِفَعْلَانَــا ... إِذَا اسْتَثْنَيْتَ حَبْلَانَــا

ودَخْنَانًــا ، وسَخْنَانَــا ... وسَيْفَانًــا ، وضَحْيَانَــا

وضَوْجَانًــا ، وعَلَّانَــا ... وقَشْوَانًــا ، وَمَصَّانَــا

وَمَرْتَانًــا ، ونَدْمَانَــا ... وأَتْبِعْهُــنَّ نَصْرَانَــا

وزاد الشيخ أبو حيان : أَلْيَان ، قالوا : كبش أَلْيان ونعجة أليانة ... » ا هـ .

الحبلان : الكبير البطن ــ والدخنان ــ الكثير الدخان ، ويوم سَخْنَان وليلة سخنانة والسيفان : الرجل الطويل ، ويوم ضحيان أى : ضاحى ــ والضَّوْجان : الشديد الصلب من الدوابّ ــ والعَلَّان : الرجل الكثير النسيان ، والقشوان : الرجل القليل اللحم ــ والمصَّان : الرجل اللئيم ، والمرتان : الرجل الضعيف الفؤاد والأنثى من الجميع فعلانه .

(٢) مصحفة فى خ ٢ إلى « والدرا » .

(٣) ساقطة من خ ٢ .

وَوَصْفٌ اصْلِىٌّ ، وَوَزْنُ « أَفْعَلا » مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا............

(**وَإِنَّمَا صُرِفَ « أَرْبَعٌ » فِى نَحْوِ « مَرَرْتُ بِنَسْوَةٍ أَرْبَعٍ »**) ـ مع كونه صفة(١) لنسوة(٢) ، وفيه وزن الفعل ـ (**لِأَنَّهُ وُضِعَ اسْمًا**) للعدد(٣) (**فَلَمْ يُلْتَفَتْ لِمَا طَرَأَ لَهُ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّاءِ**) فى نحو : « مررت برجال أربعة » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَـ « أَرْبَعٍ »(٤)..............

(**وَإِنَّمَا مُنِعَ صَرْفُ بَابِ « أَبْطَحَ »**) وهو المكان المنبطح من الوادى ، و « أَجْرَع » وهو المكان المستوى ، و « أَبْرَق » وهو المكان الذى فيه لونان (**وَ**) باب (**أَدْهَمَ » لِلْقَيْدِ ، وَ « أَسْوَدَ »**) للحية السوداء (**وَ « أَرْقَمَ » لِلْحَيَّةِ**) التى فيها نُقَط سُودٌ وبيض كالرقم ـ (**مَعَ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ ـ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ صِفَاتٍ ؛ فَلَمْ يُلْتَفَتْ لِمَا طَرَأَ لَهَا مِنَ الاسْمِيَّةِ**) .

وفى الإفصاح(٥) أنّ سيبويهِ ذكر أنّ جميع العرب تمنع / صَرْفَ سِتَّة : أَدْهم [٣١٦/أ]

---

(١) فى خ ٢ « صفوة » تحريف .

(٢) ساقطة من خ ٢ .

(٣) قال الدنوشرى : قال شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادى ومن خطه نقلتُ : (فإن قلت) : ما معنى « أربع » مستعملة فى الوصفية العارضة ، ومعناها إذا لم تستعمل فيهما ، بل فى معنى العدد المجرد (قلتُ) معناها فى الأول : ذواتٌ وعَدَدٌ .. كضَارِب معناه ذَاتٌ ، وضَرْبٌ ـ وفى الثانى : مجرد العدد » [حاشية يس ٢١٤/٢] .

(٤) يعنى أن وزن « أَفْعَل » إذا كان اسمًا ، ووصف به ، فوصفيته غير مُعْتَدّبها فى منع الصرف لعروضها ؛ وذلك كأربع [كما سبق فى الشرح] .

« عارض الوصفية » عارض : مفعول ألغينَّ ، الوصفية : مضاف إليه ، « كأربع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدإ محذوف .

(٥) الإفصاح شرح لكتاب الإيضاح لأبى علىّ الفارسىّ ، وصاحبه هو : محمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوى المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .

للقيد ، وأسود سالخ ، وأَرْقم لنوعين من الحيات ، وأَجْرَع ، وأَبْطَح ، وأَبْرَق[(١)] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَعَارِضَ الْإسْمِيَّة[(٢)]

أى : ألغينَّه .

(**وَرُبَّمَا اعْتَدَّ بَعْضُهُمْ**[(٣)] **بِاسْمِيَّتِهَا**) الطارئة (**فَصَرَفَهَا**) وصرح ابنُ جنى بأن هذه الأسماءَ كلَّها تنصرف[(٤)] .

ويفترق باب « أبطح » وباب « أدهم » من جهة كون باب « أبطح » صفاتٍ خاصة بالأمكنة الموجود معها فهم ذلك المعنى ، وباب « أدهم » صفات عامة ، ويفترق هذان البابان وباب « أجدل » فى الصرف وعدمه ، فأما « أدهم » و « أبطح » فأصلهما الوصفية ، ثم طرأت عليها الاسمية ؛ فلهذا مُنِعا من الصرف (**وَأَمَّا** « **أَجْدَلٌ** » **لِلصَّقْرِ** ، **وَ** « **أَخْيَلٌ** » **لِطَائِرٍ ذِى خِيلَانٍ**) ــ بكسر الخاء المعجمة ، وسكون الياء ــ جمع خال ، وهو النُّقَط المخالفة لبقية البدن[(٥)] ، قال

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢ / ٥ ط . بولاق ، والارتشاف ١ / ٤٣٠ .

(٢) وهو عكس « أربع » ومعناه : أن « أفعل » يكون فى الأصل وصفا ، فيجرى مجرى الأسماء فتلغى اسميته ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل .
« وعارض الإسمية » معطوف على « عارض الوصفية » فى صدر البيت .

(٣) قال الدنوشرى : ينظر ما مرجع الضمير فى قوله « بعضهم » هل هو للعرب ، أو النحاة ؟ فإنه كان العرب فى قول سيبويه المتقدم » اهـ [حاشيه يس ٢ / ٢١٤] .

(٤) ذكر ذلك أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٤٣٠ .
وفى شرح اللمع لابن برهان ٢ / ٤٤٢ : « قال أبو الفتح : أحمد ، وأحامد ، وأحمدون ، اسم على كل حال ، وأحمر ، وحُمْر ، صفة على كل حال ، وأجدل وأجادل ، وأدهم ، وأداهم ودُهم ، وجُدْل على الوجهين » اهـ .

(٥) فى سيبويه ٢ / ٥ : « وأما » « أخيلٌ » فجعلوه من أَخْيَل من الخِيلاَن للونه ، وهو طائر أخضرُ ، وعلى جناحه لُمعة سوداء مخالفة للونه » اهـ .

الفراء : هو الشِّقِرَّاق ، وسُمِّىَ أخيل ؛ لأنه يُتخَيَّل فى لونه الخضرة من غير خلوصها (وَ « **أَفْعًى** » **لِلْحَيَّةِ**) واختُلِف فى اشتقاقها ، فقال أبو علىّ : مُشتقة من « يافع »[١] فأصلها « أَيْفَع » وقال ابنُ جنّى : من فوعة السم وهى حرارته[٢] ، فأصلها « أَفْوَع » فنقلت فاؤه على الأول ، وعينه على الثانى إلى موطن لامه[٣] .

وقال غيرهما : من مادة « الأُفْعُوان » فلا نقلَ ؛ لقولهم : « أرضٌ مَفْعَاةٌ »[٤] أى : كثيرة الأفاعى .

(**فَإِنَّهَا أَسْمَاءٌ فِى الْأَصْلِ** ، وَ) فى (**الْحَالِ** ؛ **فَلِهَذَا صُرِفَتْ فِى لُغَةِ الْأَكْثَرِ** ، **وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ صَرْفَهَا**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَ «أَجْدَلٌ» وَ«أَخْيَلٌ» وَ « أَفْعَى » مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا[٥]

(**لِلَمْحِ مَعْنَى الصِّفَةِ فِيهَا ، وَهِىَ الْقُوَّةُ**) فى « أجدلٍ » (**وَالتَّلَوُّنُ**) فى « أخيلٍ » (**وَالْإِيذَاء**) فى « الأفعى » .

= طائر أخضرُ ، وعلى جناحه لُمعة سوداء مخالفة للونه » اهـ .

(١) ينظر الارتشاف لأبى حيان ١ / ٤٣٠ ــ ومادتها حينئذ : (ى ف ع) .

(٢) ينظر الارتشاف لأبى حيان ١ / ٤٣٠ ــ ومادتها حينئذ : (ف و ع) .

(٣) فصارت ــ على قول الفارسىّ ــ أَفْعَىُ ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، فوزن « أفعًى » (أعلف) ــ وصارت ــ على قول ابن جنّى ــ أفعو ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت أفعًى ، فوزن « أفعى » على هذا (أفلع) .

(٤) فمادتها (ف ع و) وعلى هذا يكون وزن « أفعى » (أفعل) والأُفْعُوان : ذَكَرُ الأفعى والجمع : الأَفَاعِى . [ينظر شرح المرادىّ على الألفية ٤ / ١٢٦] .

(٥) وفُهِم من قوله : « مصروفة ، وقد ينلن المنع » أن الصرف هو الكثير .
« المنعا » مفعول ينلن ، والألف للإطلاق .

لكنّ المنعَ فى « أفعى » أبعد منه فى « أخيل ، وأجدل » لأنهما من المخيول وهو الكثير الخِيلان ، ومن الجَدْلِ ، وهو الشِّدَّة ، وأما « أفعى » فلا مادة لها فى الاشتقاق[١] ، لكنَّ ذِكْرَها يُقارن تصوُّرَ إيذائها ، فأشبهت المشتق قاله المرادىُّ تبعا للشارح[٢] .

(قَالَ) القطامىّ :

٤٧٤ كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ (فِرَاخُ الْقَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا)[٣]

فمنع صرفَ « أجدل » وهو مفعول « لاقين » ـ و « بازيًا » يجوز أن يكون صفة أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفا على أجدل بإسقاط العاطف ، وهو من « بَزَا »[٤] إذا تطاول .

(وَقَالَ) حسانُ بن ثابت الأنصاريُّ ـ رضى الله عنه ـ .

---

(١) قال سيبويه فى كتابه ٢/ ٥ : « وعلى هذا المثال جاء « أَفْعًى » كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر » اهـ [وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٥٣] .

(٢) يعنى بالشارح ابن الناظم ، ينظر شرحه على الألفية ص ٦٣٩ ، وشرح المرادىّ على الألفية ٤/ ١٢٦ .

(٣) هذا البيت من الطويل للقطامىّ عُمَير بن شُيم فى ديوانه ١٨٢ ، والعينى ٤/ ٣٤٦ ، وهو لجعفر بن عُلبة الحارثى فى المؤتلف والمختلف ص ١٩ ـ وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٥٤ ، وابن الناظم ص ٦٣٩ ، والأشمونى ٣/ ٢٣٧ .
و « العُقَلِيِّين » جمع عُقَيلىّ ، وهو المنسوب إلى عُقَيْل ـ بضم العين بزنه التصغير « لقيتُهم » يعنى فى الحرب « فراخ القَطَا » جنس من الطير يشبه الحمام « أجدل » من جوارح الطير التى تَصيد ولا تُصاد » .

(٤) فى المصباح مادة (بزا) : « بزا يَبْزُو إذا غَلَب ، ومنه اشتقاق البَازِى وِزَانُ القاضى » اهـ .

٤٧٥ ذَرِينى وَعِلْمِى بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِى (فَمَا طَائِرِى يَوْمًا عَلَيْكِ بِأَخْيَلا)[١]

فمنع صرفَ « أَخْيَل » .

والعربُ تتشاءم بـ « أخيل » تقول : « هوَ أَشْأَمُ / مِنْ أَخْيَلَ »[٢] ويجمع على « أَخَايِل » . [٣١٦/ب]

ومن غير الغالب « أُفَيْعِل » نحو : « أُحَيْمِرُ » و « أُفَيْضِلُ » من المصغر ، فإنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ؛ فإنه على وزن « أُبَيْطِرُ » قاله المرادىّ تبعًا للشارح[٣] .

* * *

(**وَأَمَّا**) الوصف (**ذُو الْعَدْلِ فَنَوْعَانِ** :) .

أَحَدُهُمَا : **مُوازِنُ** « **فُعَالَ** ») بضمّ الفاء (**وَ** « **مَفْعَلَ** ») بفتح الميم والعين ، وهما مسموعان (**مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى الْأَرْبَعَةِ بِاتِّفَاقٍ ، وَفِى الْبَاقِى**) من العشرة (**عَلَى**

(١) هذا البيت من الطويل لحسان — رضى الله عنه — فى ديوانه ٢٧٩ ، والعينى ٤/ ٣٤٨ واللسان (خيل) ١٣/ ٢٤٣ — وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٥٤ وابن الناظم ص ٦٣٩ ، والأشمونى ٣/ ٢٣٧ .
« ذرينى » اتركينى ، « شيمتى » طبيعتى وجِبلَّتى .
والمعنى : اتركينى مع علمى بالأمور وخبرتى في الحياة ، فما كنتُ شؤما عليك فى يوم من الأيام .

(٢) فى مجمع الأمثال للميدانى ١/ ٣٨٣ : (أَشْأم من الأخيَل) هو الشِّقِرَّاق ، وذلك أنه لا يقع على ظهر بعير دَبِر إلا خزل ظهره ... » اهـ .

(٣) يعنى بالشارح ابنَ الناظم ، ينظر شرحه على الألفية ص ٦٣٨ ، وينظر شرح المرادىّ على الألفية ٤/ ١٢٥ .

الْأَصَحِّ) وقيل فى العشرة والخمسة فدونها سماعا ، وما بينهما قياسًا عند الكوفيين والزجاج[١] .

وقيل : يُقاس على « فُعَال » خاصة ؛ لأنه أكثر .

والصحيح ـــ كما قال الموضح هنا ، وفى الحواشى ـــ أنّ البناءين مسموعان فى الألفاظ العشرة ، كما حكاه الشَّيْبَانىّ[٢] ، ولا يعارض بقول أبى عبيدة[٣] ، والبخارىّ[٤] فى صحيحه أن العرب لا تتجاوز الأربعة[٥] ؛ لأن غيرهما سمع ما لم

---

(١) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٣/ ١٤٤٥ : ١٤٤٦ : « فالمعدول فى العدد من واحد إلى أربعة بلا خلاف وهو فُعَال ، أو مَفْعَل ... ورُوِىَ فيها عن بعض العرب « مَخْمَس » و « عُشَارَ » و « مَعْشَر » ولم يرد غيرُ ذلك ، وأجاز الكوفيون والزجاجُ أن يُقال قياسًا : « خُمَاسَ ، وَمخْمَس ، وسُدَاسَ ومَسْدَس ، وسُبَاع ومَسْبَع ، وثُمَان ومَثْمن ، وتُسَاعَ ومَتْسَع » اهـ .
[وينظر ابن الناظم ص ٦٤٠] .

(٢) هو إسحاق بن قرار أبو عمرو الشيبانىّ الكوفىّ ، وكان يعرف بأبى عمرو الأحمر ، وليس من شَيْبان ، بل أدَّب أولادًا منهم فنسب إليهم ، وكان راوية أهل بغداد ، واسع العلم باللغة والشعر ، ثقة فى الحديث ، كثير السماع ، صنَّف كتبا كثيرة منها : غريب الحديث ، والنوادر الكبير ، توفى سنة ست ـــ أو خمس ـــ ومائتين [بغية الوعاة ١/ ٤٣٩] .

(٣) صاحب مجاز القرآن .

(٤) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارىّ أبو عبد الله ، حبر الإسلام والحافظ لحديث رسول الله ﷺ ، وصاحب الجامع الصحيح ، توفى سنة تسع وخمسين ومائتين [وفيات الأعيان ١/ ٤٥٥] .

(٥) فى صحيح البخارىّ ، حاشية السندىّ ٣/ ١١٧ ـــ كتاب تفسير القرآن ـــ سورة النساء : « قال البخارىّ : « قال ابن عباس : (يستنكف) يستكبر .. وقال غيرُه : (مثنى وثلاث) يعنى : اثنين ، وثلاثا ، وأربعا ، لا تتجاوز العرب رُباع » اهـ .
وفى عمدة القارى ١٨/١٦٢ :١٦٣ «أن القول الذى أورده البخارىّ هو قول أبى عبيدة » اهـ .

يسمعا[١] .

ونقل السخاوىّ[٢] أنه يُعدل أيضا إلى « فُعْلان » بضم الفاء — من الواحد إلى العشرة كقوله :

.... طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا[٣] ٣٦٠

(**وَهِىَ مَعْدُولَةٌ عَنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ الْأُصُولِ**) حال كونها (**مُكَرَّرَةً ؛ فَأَصْلُ « جَاءَ الْقَوْمُ أُحَادَ » جَاءُوا وَاحِدًا وَاحِدًا**) فعدل عن « واحدًا واحِدًا » إلى « أُحَاد » تخفيفًا للفظ (**وَكَذَا الباقى ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ إِلَّا نُعُوتًا ، نَحْوُ : ﴿ أُوْلِى أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾**)[٤] فـ « مثنى » و « ثلاث » و « رُبَاع » نعوتٌ لِـ « أَجْنِحة » .

---

(١) فى التذييل والتكميل لأبى حيان ص ٤١٥ (رسالة) : « والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة . وحكى أبو عمرو بن مرار الشيبانى : مَوْحَد إلى مَعْشَر ، وحكى أبو حاتم فى كتاب الإبل ، ويعقوب بن السكيت : أُحَاد إلى عُشَار ، ولا التفات إلى قول أبى عبيدة فى المجاز : لا نعلمهم قالوا : نوق رُباع ، فمن عَلِم حجة عليه » ا هـ .

(٢) هو علىّ بن محمد بن عبد الصمد الإمام أبو الحسن السخاوىّ النحوىّ المقرىء المتوفى سنة ٦٤٣ هـ [سبق غير مرة] .

(٣) هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره :

* قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ *

جاء ثالثَ أبيات سبعة فى الحماسة بشرح المرزوقى ص ٢٧ ونسبت إلى بعض بَلْعنبر — وفى شرح الحماسة للتبريزى ص ٥ قال : واسمه قُرَيط بن أُنَيف .

وإبداء النواجذ — وهو ضرس الحِلْم — مَثَلٌ لاشتداد الشَّر — والزَّرافات : الجماعات ، واشتقاقه من الزَّرْف ، وهو الزيادة على الشىء ، يريد : أَسْرَعوا لنجدته جماعات وآحادًا ، أى : واحدًا واحدًا .

وقال المرزوقى : « وُحدانا » هو جمع واحد ، وواحدٌ صفة ، كصاحب وصُحْبان ، وراع ورُعيان » ا هـ وعليه فلا دليل فى البيت على ما قاله السخاوىّ .

(٤) من الآية [١] من سورة « فاطر .

(**أَوْ أَحْوَالًا ، نَحْوُ : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾**)(١) فـ « مَثْنَىٰ » و « ثُلَاثَ » و « رُبَاعَ » أحوال من « النساء » .

(**أَوْ أَخْبَارًا ، نَحْوُ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى »**(٢)) فـ « « مثنى » الأول ، خبر « صلاة » و « مثنى » الثانى ، تكرير له (**وَإِنَّمَا كُرِّرَ ، لِقَصْدِ التَّوْكِيدِ ، لَا لِإِفَادَةِ التَّكْرِيرِ**) التأسيسىّ ؛ لأنه لو قيل : صلاة الليل مثنى ، لكفى فى المقصود .

وزعم الفرَّاء أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام(٣) ، فعلى هذا فهى فى الآيتين بدل ـــ كما قال الْحَوْفى(٤) ـــ إذْ لا تُنعتُ النكرةُ بالمعرفة ، ولا يجىء الحال معرفة إلا بتأويل .

ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء ، فلا يستعملها استعمال المشتقات فى التبعية كقوله : .

---

(١) من الآية [٣] من سورة النساء .

(٢) حديث شريف ، أخرجه أبو داود « فى » سُننه » فى (كتاب الصلاة ـــ باب صلاة الليل مثنى مثنى) ٢/ ٣٦ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .
وأخرجه « أحمد » فى مسنده ٢/ ٢٦ ، ٥١ ، ١٣٣ عن ابن عُمَر ، وأيضا ٤/ ١٦٧ عن المطلب بن ربيعة برواية : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » .

(٣) ذكر ذلك أبو حيان فى كتابه الارتشاف ١/ ٤٢٧ ونصه : « وذهب الفراء إلى أنه امتنع للعدل والتعريف بنية « أل » ا هـ . [وينظر معانى القرآن للفراء ١/ ٢٥٤] .
أما امتناعها من الصرف ـــ عند سيبويه وأكثر النحويين فللعدل والوصفية [ينظر كتاب سيبويه ٢/ ١٥ ط . بولاق] ـــ وقال ابن مالك فى شرح الكافية ٣/ ١٤٤٧ : « ومنهم من جعل امتناعها للعدل فى اللفظ وفى المعنى ، أما فى اللفظ فظاهر ، وأما فى المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف لأصولها ـ فصار فيها عدلان » ا هـ .

(٤) هو : على بن إبراهيم بن سعيد الحَوْفى وهو صاحب البرهان فى تفسير القرآن ، توفى سنة ثلاثين وأربعمائة .

وَخَيْلٍ كَفَاهَا ، وَلَمْ يَكْفِهَا ثُنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُها[١] ٣٦١

النوع (**الثَّانِى** « **أُخَرُ** ») بضم الهمزة ، وفتح الخاء (**فِى نَحْوِ** « **مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ** ») وإلى مَنْعِ العدل مع الوصف فى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِى لَفْظِ مَثْنَى ، وَثُلَاثَ ، وَأُخَرْ[٢]

(**لِأَنَّهَا جَمْعٌ لِـ** « **أُخْرَى** » **وَأُخْرَى أُنْثَى** « **آخَرَ** » **ــ بِالْفَتْحِ ــ**) للخاء (**بِمَعْنَى مُغَايِرٍ** ، و « **آخَرُ** ») ــ بالفتح ــ (**مِنْ بَابِ اسْمِ التَّفْضِيلِ**) فإنّ أصلَه « أَأْخَرُ » بهمزتين ، مفتوحة / فساكنة ، أُبدِلَتِ الساكنةُ ألفًا (**وَاسْمُ التَّفْضيل قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ فِى حَالِ تَجَرُّدِهِ مِنْ** « **أَلْ** » **وَلْإِضَافَةِ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا**) ولو كان جاريا على مُثَنًّى ، أو مجموعٍ ، أو مؤنثٍ . [١/٣١٧]

فالأول : (**نَحْوُ** : ﴿ **لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ**) إِلَى أَبِينَا ﴾[٣] .

(وَ) الثانى : (**نَحْوُ** : ﴿ **قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ** ﴾ **إِلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ**

---

(١) هذا البيت من المتقارب ورد بلا نسبة فى همع الهوامع ١/ ٢٧ ، والدرر ١/ ٩٥ . والشاهد فى قوله : « ثُنَاءُ الرجال » فقد وقعت « ثُنَاءُ » فاعلا لِـ « يكفها » كما أنها أضيفت إلى ما بعدها فدلّ ذلك على استعمالها استعمال الأسماء لا استعمال المشتقات .

(٢) أى : فى هذه الألفاظ الثلاثة المذكورة ، وإنما عين أنفس الألفاظ ، وهى فى الحقيقة غير مرادة ، بل المراد الوزن ، لأجل « أُخَر » وذلك أنّ لفظ أُخَر لا يقاس عليه غيرُه فى عدله المختص به فهو موقوف على السماع ، لكن ذكره لشهرة استعماله ، فلذلك احتاج ابنُ مالك إلى أن يستدرك بعد ذلك حكم الكلية لمثنى وثلاث فقال :

* وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا *

فبقى « أُخَر » على ما فُسِّر فيه من الاقتصار على لفظه ، وما عداه أخبر أنَّ وزنَه مثلُه [شرح الألفية للشاطبى ص ٧٦٠] .

(٣) من الآية [٨] من سورة « يوسف » .

﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم)[١] مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ ﴾ .

والثالث : نحو : « هِنْدٌ أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ عَمْرٍو » .

(**فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ : « مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ آخَرَ » وَ « بِنِسْوَةٍ آخَرَ » وَ « بِرِجَالٍ آخَرَ » وَ « بِرَجُلَيْنِ آخَرَ »**[٢]) بفتح الهمزة الممدوة فيهنّ .

(**وَلَكِنَّهُمْ**) فى التأنيث (**قَالُوا : أُخْرَى ، وَ**) فى جمع المؤنث المكسر قالوا : (**أُخَرَ**) ـ بضم الهمزة (**وَ**) فى جمع المذكر السالم قالوا : (**آخَرُونَ ، وَ**) فى المثنى قالوا (**آخَرَانِ**) وبذلك جاء التنزيل (**قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾[٣] ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[٤] ﴿ وَءَاخَرُونَ اعْتَرَفُواْ ﴾[٥] ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ ﴾[٦]** .

(**وَإِنَّمَا خَصَّ النَّحْوِيُّونَ أُخَرَ**) ـ بضمّ الهمزة ـ (**بِالذِّكْرِ**) دون ما عداه (**لِأَنَّ فِى « أُخْرَى » أَلِفَ التَّأْنِيثِ ، وَهِىَ أَوْضَحُ مِنَ الْعَدْلِ**) فى منع الصرف (**وَأَمَّا آخَرُونَ ، وَآخَرَانِ فَمُعْرَبَانِ بِالْحُرُوفِ ، فلا مَدْخَلَ لَهُمَا فِى هَذَا الْبَابِ**) لأنّ إعرابَه بالحركات (**وَأَمَّا « آخَرُ » فلا عَدْلَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا الْعَدْلُ فِى فُرُوعِهِ**) وهى المؤنث ، والمثنى ، والجمع . (**وَإِنَّمَا امْتَنَعَ**[٧] **مِنَ الصَّرْفِ لِلْوَصْفِيَّةِ وَالْوَزْنِ**) وفى

---

(١) من الآية [٢٤] من سورة « التوبة » .
(٢) فمعنى « آخر » فى الأصل أشد تأخرا ، وكان فى الأصل معنى « جاءنى زيد ورجل آخر » أشدّ تأخرًا من زيد فى معنى من المعانى ، ثم نقل إلى معنى غير ، فمعنى ، رجل آخر » رجل غير زيد [قاله الرضى فى شرح الكافية ١/ ٤٢] .
(٣) من الآية [٢٨٢] من سورة « البقرة » .
(٤) من الآية [١٨٤] من سورة « البقرة » .
(٥) من الآية [١٠٢] من سورة « التوبة » .
(٦) من الآية [١٠٧] من سورة « المائدة » .
(٧) يعنى : آخر .

جَعْلِ « آخَرَ » من باب التفضيل إشكال ، لأنه لا يَدُل على المشاركة والزيادة فى المغايرة ؛ ومن ثَمَّ قال الموضح فى الحواشى : الصواب أنَّ آخَرَ مشابهٌ لـ « أفضل » من جهات ثلاث :

إحداها : الوصف ، والثانية : الزيادة ، والثالثة : أنه لا يتقوَّم معناه إلا باثنين مُغايِرٍ ومُغَايَرٍ ، كما أنّ « أفضل » إنما يتقوَّم معناه باثنين ، مُفَضَّلٍ ومُفَضَّلٍ عليه ؛ فلما أشبهه من هذه الجهات استحق أحكامه فى جميع تصاريفه ، وعلى هذا ، فكان ينبغى أن لا تستعمل تصاريفُه مع التنكير ، بل مع « أل » ، والإضافة لمعرفة ، فلما خولف بها عن ذلك كان عدلا عمَّا استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا ، إذا قيل : « مررتُ بنسوة أُخَرَ » كان معدولا عن « آخَرَ » ـــ بالفتح والمدّ ـــ ولا تقول : عن الآخَر ؛ لأنه نكرة ، لجريه على نكرة نعتًا ، ولا عن « آخَرَ مِنْ » لِمَا بيَّنَّا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة ، وكثيرٌ غلط فى المسألة[1] ـــ انتهى .

(**وَإِنْ كَانَتْ** « **أُخْرَى** » **بِمَعْنَى** « **آخِرَةٍ** ») ـــ بكسر الخاء ، وهى المقابلة للأولى (**نَحْوُ** : ﴿ **قَالَتْ**) أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ ﴾[2] ﴿ وَقَالَتْ (**أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ** ﴾[3] ـــ **جُمِعَتْ عَلَى** « **أُخَرٍ** » **مَصْرُوفًا**) لأنه غير معدول ، ذكر ذلك الفراء ، وَ (**لِأَنّ مُذَكَّرَها** « **آخِرٌ** ـــ **بِالكَسْرِ** ـــ) مقابل أَوَّل (**بِدَلِيلِ** ﴿ **وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَىٰ** ﴾)[4] أى : الآخِرَة ؛ بدليل (﴿ **ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ** / **النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ** ﴾)[5] والقصة واحدة (**فَلَيْسَتْ**) أُخْرَى بمعنى آخِرَة (**مِنْ بَابِ اسْمِ** [٣١٧/ب]

---

(١) ساقطة من خ ٢ .

(٢) من الآية [٣٨] من سورة « الأعراف » .

(٣) من الآية [٣٩] من سورة « الأعراف » .

(٤) من الآية [٤٧] من سورة « النجم » .

(٥) من الآية [٣٠] من سورة « العنكبوت » .

التَّفْضِيلِ) والفرق أنّ أُنْثى المفتوح[١] لا تدلّ على انتهاء ، كما لا يدل عليه مُذَكَّرُها ؛ فلذلك يُعْطَف عليها مثلُها من جنس واحد كقولك : « عندى رجلٌ وآخَرُ وآخَرُ »[٢] و « عندى امرأة وأُخْرَى وأُخْرَى » وأنثى المكسور[٣] تدل على الانتهاء ، ولا يُعْطَف عليها مثلُها من جنس واحد ، كما أنَّ مُذكَّرها كذلك[٤] .

(**وَإِذَا سُمِّىَ بِشَىْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ**) الثلاثة ، وهى : الوصف ذو الزيادتين ، والوصف الموازن للفعل ، والوصف المعدول (**بَقِىَ على مَنْعِ الصَّرْفِ**) عند الجمهور[٥] (**لِأَنَّ الصِّفَةَ لَمَّا ذَهَبَتْ بِالتَّسْمِيَةِ ، خَلَفَتْهَا الْعَلَمِيَّةُ**) وبقى كلّ

---

(١) وهى « أُخْرَى » أنثى « آخَر » .

(٢) لأن المغايرة تتعدد .

(٣) وهى « أُخْرَى » أنثى « آخِر » .

(٤) لأنَّ الانتهاء الحقيقىّ لا يتعدد .

وقد ظهر أن ابن هشام يرى أنَّ « أُخَرَ » معدول عن « آخر » بالإفراد والتذكير مرادًا به جمع المؤنث ــ وقد اختلفت آراء النحاة فى « أُخَر » من حيث المعدول عنه .

فسيبويه وكثيرون يَرَوْن أنه معدول عن « الأُخَر ــ بضم الهمزة وفتح الخاء ــ معللين ذلك بأن أُخَر أفعل تفضيل جاء مجموعا مطابقا لموصوفه ، وأفعل التفضيل لا يطابق إلا إذا كان بـ « أل » أو مضافا إلى معرفة ، فلما جاء « أُخَر » مطابقا وليس فيه « أل » ولا مضافا علمنا أنه معدول عمَّا فيه « أل » وهو « الأُخَر » ولا يخفى ما فى هذا الرأى من اختلاف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا ، والأصل تطابقهما . [ينظر سيبويه ٢/ ١٤ ، والمقتضب ٣/ ٣٧٧] .

ومنهم من يرى أنه معدول عن « آخر » مرادًا به جمع المؤنث وهو الرأى الذى عرضه ابن هشام هنا ، ورجحه ابن مالك فى شرح الكافية ٣/ ١٤٤٩ : ١٤٥٠ ، وهو رأى ابن جنّى فى اللمع ص ٢١٩ ، وابن الناظم فى شرح الألفية ص ٦٤٣ [وينظر المذهبان فى شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب لابن الحاجب ص ٥٦ : ٥٩ تحقيق د / جمال مخيمر (رسالة) وشرح الكافية للرضىّ ١/ ٤٣ : ٤٤] .

(٥) وعلى رأسهم سيبويه [ينظر كتاب ٢/ ١٤ : ١٥ .

من الزيادة ، والوزن ، والعدل على حاله .

وقال الأخفش فى المعانى ، وأبو العباس : إنه لو سُمِّىَ بـ « مَثْنَى » أو أحد أخواته ، انصرف ؛ لأنه إذا كان اسمًا ، فليس فى معنى اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، فليس فيه إلا التعريف خاصة[1] .

وتبعهما على ذلك الفارسىّ[2] ؛ إذ لا يوجد بناء ينصرف فى المعرفة ، ولا ينصرف فى النكرة ، وإنما المعروف العكس .

وعبارة الفارسىِّ فى التذكرة تخالف هذا ؛ فإنه قال : الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعَلَم ، والعدل قائم فى الحالين جميعًا[3] ــ انتهى .

وحُجَة الجمهور : أنّ شبه الأصل من العدل حاصل ، والعلمية محققة ، فسبب المنع موجود ، فالوجه امتناع الصرف .

---

(١) ينظر معانى القرآن للأخفش ١ / ٢٢٥ والمقتضب للمبرد ٣/ ٣٧٧ .

(٢) ذكر ذلك الشاطبىّ فى شرح الألفية ص ٧٥٩ « رسالة » .
ومذهب الفارسى فى الإيضاح يخالف هذا ، فهو مع الجمهور فى أنه إذا سُمِّى بشىء من ذلك بقى على منع الصرف بدليل قوله : « فإن حَقَّرت ثُناء وأُحاد صَرَفْتَ ؛ لزوال العدل بالتحقير » [الإيضاح ٣٠٤] .

(٣) هذا الكلام وما قبله وما بعده إلى نهاية الفقرة من كلام الشاطبىّ فى شرح الألفية ص ٧٥٩ : ٧٦٠ ونص كلامه : « ومذهبه « يعنى الفارسىّ ــ » فى الإيضاح مذهب الجمهور ، وهو نصه فى التذكرة إذ قال ــ حين نقل كلام أبى العباس فى مثنى وثُلاث ورُباع ــ : إذا سُمِّى بشىء من ذلك فالقياس الانصراف وذلك أن الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعَلَم ، والعدل قائمٌ فى الحالين جميعا » ا هـ .
ثم قال : « وأما ابنُ عصفور فارتضى مذهب الفارسىّ ، ومرتضاه عند غيره غير مرتضًى ؛ لأن شبه الأصل من العدل حاصل ، والعلمية محققة ، فسبب المنع موجود ، فالوجه امتناع الصرف ، وأيضا هو مذهب لا نظير له ؛ إذ لم يوجد ما ينصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى النكرة ، وإنما المعروف العكس »ا هـ .

وأما قول ثعلب ، والفراء ، وغيرهما من الكوفيين : « مَثْنى ، وثُلاث ، ورُباع مصروفة » فليس مرادُهم الصرفَ الحقيقىّ ؛ وإنما مرادُهم بذلك العدل ؛ فإنهم يُسَمُّون العدل صَرْفًا ، ولا مشاحة فى الاصطلاح .

* * *

(**النَّوْعُ الثَّانِى : مَالَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَيَنْصَرِفُ نَكِرَةً ، وَهُوَ سَبْعَة :**
أَحَدُهَا : الْعَلَمُ الْمُرَكَّبُ تَرْكِيبَ الْمَزْجِ) وهو المشار إليه فى النظم بقوله :

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ[1]..............

(**كَـ « بَعْلَبَكَّ » وَ « حَضْرَمَوْتَ »**) علمين لبلدين ، و « سيبويه » فى لغة من أعربه[2] ؛ فإن هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية ، وفرعية اللفظ بالتركيب (**وَقَدْ يُضَافُ أَوَّلُ جُزْءَيْهِ إِلَى ثَانِيهِمَا**) تشبيها بـ « عبد الله » فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويُجَرّ الثانى بالإضافة ، ثم إن كان فى الجزء الثانى ما يمنع صرفه ــ كالعجمة ــ كـ « رَامَ هُرْمُزَ » مُنِع من الصرف ، وإلَّا صُرِف كـ « حَضْرَمَوْتٍ » .

[٣١٨/أ] وإن كان آخر الجزء الأول ياء كـ « مَعْدِ يكَرِب » / فإنه تقدَّر فيه الحركات

---

(١) « والعَلَمَ » مفعول به لمحذوف يفسره ما بعده ، أى : وامنع العلمَ « امنَعْ » فعل أمر وفاعله « أنت » مستتر فيه « صرفَه » صرف : مفعول به لا منع ، صرف مضاف والهاء مضاف إليه « مركَّبًا » حال من الْعَلَم « تركيبَ » مفعول مطلق « مزج » مضاف إليه .

(٢) هذا على غير مذهب ابن مالك ، وقد سبق قوله فى باب العلم :

وجملةٌ ومـا بمزج رُكِّبَـا ذَا إنْ بغير « وَيْه » تَمَّ أُعْرِبَا

فنصَّ على أن نحو « سيبويه » مبنىّ ، واختار الجرمىّ أن يُعرب إعراب مالا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين ، قال أبو حيان : هو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلّا لم يقبل لأن القياس البناءُ لاختلاط الاسم بالصوت وصيروتهما اسما واحدًا [ينظر ذلك فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص ٣٧٨] .

الثلاث ، ولا تظهر فيه الفتحةُ تشبيها بالألف ، فالتزم فى التركيب ــ لزيادة الثقل ــ ما كان جائزا فى الإفراد ــ قاله ابنُ مالك حُكْمًا وتعليلًا[١] .

وقال غيره : يُفتح فى النصب ، ويسكن فى الرفع والجرّ كـ « قاضى القومِ »[٢] .

والمشهور فى لغة الإضافة صرفُ « كَرِبٍ » وجرُّه بالكسرة ، وسُمِع جرُّه بالفتحة ، فقال سيبويه ، والفارسىُّ : ممنوع الصرف[٣] ؛ لأنه مؤنث .

وقال قومٌ : مبنىٌّ على الفتح كَـ « عَشَرَ » فى « خمسةَ عَشَرَ » ، قيل : وهو الصحيح ؛ لأنه لو كان مؤنثا غير منصرف ، لم يجىء فيه الصرف ؛ لأنه محرك الوسط .

ودُفِعَ بأنه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم ، مذكَّرة عند آخرين .

وأجاز الفارسىُّ الوجهين ؛ لاحتمال الأمرين .

(**وَقَدْ يُبْنَيَانِ عَلَى الْفَتْحِ**) تشبيها بـ « خمسة عَشَرَ » حكاه سيبويه[٤] وغيرُه ، فيفتح آخر الجزءَيْنِ ، إلا فى نحو : « معديكرب » فيفتح آخر الثانى فقط .

---

(١) ونصّ كلامه فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٦ : « وقد يضاف أول جزءى المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكون ياء « معديكرب » ونحوه تشبيها بياء « دَرْبِيس » فيقال : « رأيتُ معد يكرب » لأن من العرب من يُسَكّن مثل هذه الياء فى النصب مع الإفراد تشبيها بالألف ، فالْتُزِم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزًا فى الإفراد » اهـ .

(٢) قاله أبو حيان فى الارتشاف ١/ ٤٣٣ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ٤٩ : ٥٠ ، والإيضاح العضدى للفارسى ص ٣١٥ : ٣١٦ [الطبعة الثانية] وينظر الارتشاف ١/ ٤٣٣ .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ٤٨ .

وفى البسيط : ليس البناء مطردًا عند عامة البصريين والكوفيين[١] .

(**وَعَلَى اللُّغَاتِ الثَّلاثِ**) ــ وهى : إعرابُه إعرابَ مالا ينصرف ، وإضافة أول جزءيه إلى ثانيهما ، وبناؤهما على الفتح ــ (**فَإِنْ كَانَ آخِرُ**) الجزء (**الْأَوَّلِ مُعْتَلًّا**) بالياء (**كَـ** « **مَعْدِيكَرِبَ** » **وَ** « **قَالِى قَلَا** » **وَجَبَ سُكُونُهُ مُطْلَقًا**) فى الرفع ، والنصب والجرّ ، سواء كان معربًا ، كما فى لغة الإضافة ، أم مبنيا كما فى غيرها ، وقد تقدم ذلك فى الشرح .

(**الثَّانِى : الْعَلَمُ ذُو الزِّيَادَتَيْنِ**) الألف والنون ، وإليه أشار الناظم بقوله :

كَذَالِكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلَانَا[٢] ....

سواء كان أوله مفتوحًا ، أم مكسورًا ، أم مضمومًا (**كَـ** « **مَرْوانَ** ، **وَعِمْرَانَ** ، **وَعُثْمَانَ** ، **وَ**) لا فرق بين أعلام الأناسىّ ــ كما تقدم ــ وغيرها ، نحو : (« **غَطَفَانَ** ») بفتح المعجمة والطاء المهملة ، وبالفاء ــ اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم أبيها ، وهو غَطَفَانُ بنُ قيس بن عَيْلَانَ .

(**وَ** « **إِصْبَهَانَ** ») ــ بكسر الهمزة ، وفتح الموحدة ــ عَلَم بلد ، سُمِّيت بذلك ؛ لأنّ أول من نزلها إصبَهان بن فلوح بن لمطّى بن يافث .

فهذه الألفاظ ممنوعةِ من الصرف اتفاقا ؛ لأن الألف والنون فيها زِيدتَا معًا ، وما كان من الأسماء فى آخره ألف ونون ، واحتملت النون فيه الأصالة والزيادة ففيه وجهان : الصرف وعدمه ، اعتبارًا بأصالتها وزيادتها .

---

(١) فى الارتشاف ١/ ٤٣٣ « فى بناء المركب تركيب المزج خلاف ، فليس يطرد عند عامة البصريين والكوفيين ، والصحيح جوازه ، فيصير فيه ثلاثة مذاهب للعرب : منعه الصرف ، وإعرابه إعراب المتضايفين ، وبناؤه » ا هـ .

(٢) « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاوى » مبتدأ مؤخر « زائدى » مضاف « فَعْلَانَا » مضاف إليه كذلك ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

فمن ذلك « رُمَّان » و « حَسَّان » و « دَهقان » و « شيطان » أعلامًا فإن اعتقدت أنها من الرمّ ، والحِسّ ، والدَّهْق ، والشَّيْط ، / لم تصرفها . [٣١٨/ب]

وإن اعتقدت أنها من الرَّمْن ، والحُسْن ـــ بالنون ـــ والدَّهقنة ، والشيطنة ، صرفتها .

وإذا تمحضت لجهة الأصالة صُرِفَتْ ؛ كما إذا سَمَّيْتَ بـ « طَحَّان » من الطحن أو بـ « تَبَّان » من التبن ، أو بـ « سَمَّان » من السَّمْن ، ونحو ذلك[1] .

واختلف فى « أَبَان » ـــ بتخفيف الباء ـــ عَلمًا ، فمن صرفه رأى أن وزنه « فَعَال » فالهمزة والباء والنون أصول ـــ ومن منعه الصرف رأى أن وزنه « أَفْعل » وأنه منقول من أَبَانَ الشىءَ يُبينُ .

والجمهور على المنع كما قال ابنُ يعيش .

وإذا أُبدِل من النون الزائدة لامٌ ، مُنِع من الصرف ، إعطاء للبدل حكم المبدل منه ، وذلك نحو « أُصَيلال » مُسَمًّى به ، أصله « أُصَيْلان » تصغير « أَصِيل » على غير قياس[2] .

ولو أُبدِل من حرف أصلىّ نونٌ صُرِف ، وذلك نحو « حِنَّان » مُسَمّى به ، أصله « حِنَّاء » أبدلت همزتُه نونًا[3] .

---

(١) من قوله : وما كان من الأسماء ... إلى هنا موجود بنصه فى شرح الشاطبىّ على الألفية ص ٧٨٠ (رسالة جامعية) .
وفى سيبويه ٢/ ١١ حديث عن هذه الألفاظ وما تحتمله من الصرف وعدمه على احتمال زيادة أو أصالتها ، ولكن الخليل جزم بمنع صرف (رُمَّان) عندما سأله سيبويه عنها .

(٢) إذ تصغير « أَصِيل » على القياس : أُصَيِّل .
هذا وذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائدة ، نحو : سنان ، وبيان ، والصحيح صرف ذلك [قاله المرادى ٤/ ٤/ ١٤١] .

(٣) قاله المرادى فى شرح الألفية ٤/ ١٤١ .

(**الثَّالِثُ : الْعَلَمُ الْمُؤَنَّثُ ، وَيَتَحَتَّمُ مَنْعُه مِنَ الصَّرْفِ إِنْ كَانَ بِالتَّاءِ**)
وإليه أشار الناظم بقوله :
كَذَا مُـؤَنَّثٌ بِهَـاءٍ مُطْلَقَـا[(١)] ....

سواء كان عَلَمَ مؤنثٍ ، أم مذكّر (**كَـ « فَاطِمَةَ » وَ « طَلْحَةَ »**) وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ، ولزوم علامة التأنيث فى لفظه ، وهى ملازمة له ، ومن ثَمَّ لم تؤثر فى الصفة ، نحو : « قائمة » لأنها فى حكم الانفصال ، فإنها تارة تجرد منها ، وتارة تقترن بها .

(**أَوْ زَائِدًا عَلَى**) أحرف (**ثَلَاثَةٍ ، كَـ « زَيْنَبَ » وَ « سُعَادَ »**) تنزيلا للحرف الرابع منزلةَ تاء التأنيث .

(**أَوْ**) ثلاثيا (**مُحَرَّكَ الْوَسَطِ**) لفظا (**كَـ « سَقَرَ »[(٢)] وَ « لَظَى »**)[(٣)] إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع ، خلافا لابن الأنبارىّ فى جعله ذا وجهين كـ « هِنْد »[(٤)] وأما محرك الوسط تقديرًا ، كـ « دار » و « نار » عَلَمِي امرأتين ، فيلحق بباب هند[(٥)] .

---

(١) « كذا » خبر مقدم « مؤنثٌ » مبتدأ مؤخر « بهاء » متعلق بمؤنث « مطلقًا » حال من ضمير الخبر .

(٢ ، ٣) « سَقَرُ » علم من أسماء جهنم ـــ أعاذنا الله منها ـــ ومثله « لَظَى » من أسماء جهنم أيضا قال الله تعالى ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ، وَمَا أَدْرٰيكَ مَا سَقَرُ ﴾ [المدثر : ٢٦ ، ٢٧] وقال تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴾ [المدثر ٤٢] وقال تعالى : كَلَّا إِنَّها لَظَىٰ ﴾ [المعارج ١٥] .

(٤) فى شرح الكافية للرضىّ ١/ ٥٠ « وخالفهم ابنُ الأنبارىّ فجعل « سَقَر » كـ « هند » فى جواز الأمرين ؛ نظرا إلى ضعف السادّ مسدّ التاء » ا هـ .
ويعنى بذلك أن ابنَ الأنبارىّ اعتبر أن تحرك الوسط القائم مقام الحرف الرابع ، القائم مقام تاء التأنيث ضعيف ، لأن تحرك الوسط لا يقوم مقام التاء مباشرة .

(٥) بعد أن تحدث الرضىّ عن « هند » وأن فيه من يرى تحتم المنع ، ومن يرى جواز الصرف وتركه قال : « وكذا الخلاف فيما سكن حَشْوُهُ للإعلال لا وضعا كـ « دار ونار » =

(**أَوْ**) ثلاثيا (**أَعْجَمِيًّا ، كَـ « مَاهَ »**[١] **وَ « جُورَ »**[٢]) — بضم الجيم — عَلَمَىْ بلدين[٣] ؛ لأن العجمة لمّا انضمت إلى التأنيث والعلمية ، تحتّم المنعُ ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرفَ الثلاثيّ ؛ لأنها — هنا — لم تؤثر مَنْع الصرفِ ، وإنما أثرت تَحَتُّمَه[٤] ، وقيل : هو ذو وجهين كـ « هند »[٥] .

(**أَوْ**) ثلاثيا (**مَنْقُولًا مِنَ الْمُذَكَّرِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ ، كَـ « زَيْدَ » اسْمَ امْرَأَةٍ**) لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثِقَلٌ عَادَلَ خِفَّةَ اللفظ .

هذا مذهب سيبويه[٦] والجمهور ، وذلك مأخوذ عن قول النظم :

.... وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى[٧]
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَـ «جُورَ» أَوْ «سَقَرْ» أَوْ « زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ[٨]

= وفى الثنائىّ كـ « يد » اسم امرأة » ا هـ [شرح الكافية ١/ ٥٠] .

(١) ينظر معجم البلدان ٥/ ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٨١ .

(٣) على إرادة البقعة حتى يتحقق التأنيث .

(٤) فى شرح الرضىّ ١/ ٥٠ « وإن كان فيه العجمة كماه وجُور ؛ فإن سميت به مذكرا حقيقيا أولا فالصرف لا غير إذ هما كنوح ولوط كما سيجىء ، وإن سميت به مؤنثا حقيقيا أولا ، فترك الصرف لا غير ؛ لأن العجمة وإن لم تكن سببا فى الثلاثىّ الساكن الوسط — كما يجىء — لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر من تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع » ا هـ .

(٥) ذهب ابن مُعْطٍ فى ألفيته إلى إجازة الوجهين [ينظر شرح ألفية ابن معطٍ للموصلىّ ١/ ٤٦٢ : ٤٦٣] .

(٦) فى كتابه ٢/ ٢٣ .

(٧ ، ٨) « وشرط » مبتدأ « منع » مضاف إليه « العارِ » مضاف إليه مفعول لمنع من إضافة المصدر لمفعوله وهو بحذف الياء استغناء عنها بالكسرة « كونُه » خبر المبتدأ ، والهاء « مضاف إليه وهى اسم الكون الناقص « ارتقى » خبر الكون الناقص .
« فوق الثلاثِ » فوق : ظرف متعلق بارتقى ، والثلاث : مضاف إليه « أَوْ كجُورَ » =

(**وَيَجُوزُ فِي** « **هِندَ** » **وَ** « **دَعْدَ**) و« جُمْلَ » من الثلاثى الساكن الوسط ــ إذا لم يكن أعجميا ، ولا مذكَّر الأصل ــ (**الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ**) فمن صرفه نظر إلى خفَّة اللفظ ، وأنها قد قاومت أحد السببين ، ومن لم يصرفه ــ (**وَهُوَ أَوْلَى**) ــ نَظَر إلى وجود السببين فى الجملة وهما : العلمية والتأنيث .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

[٣١٩/أ] وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا / سَبَقْ وَعُجْمَةً كَـ « هِنْدَ » وَالْمَنْعُ أَحَقّ[(١)]

(**وَالزَّجَّاجُ يُوجِبُهُ**)[(٢)] أى : المنع ، وعلَّله بأن السكون لا يُغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف ــ انتهى .

(**وَقَالَ عِيسَى**) بنُ عُمَر الثقفىّ (**وَ**) أبو عُمَر[(٣)] (**الْجرمىُّ** ، **وَ**) أبو العباس (**الْمُبَرّدُ**)[(٤)] وأبو زيد (**فِي نَحْوِ** : « **زَيْد** » ــ **اسْمَ امْرَأَةٍ** ــ **إِنَّهُ كَهِنْدٍ**)

= معطوف على محل ارتقى « أو سَقَر أو زيدٍ » معطوفان على جُور ، « اسمَ امرأةٍ » حال من زيد ، وامرأة مضاف إليه « لا اسم ذكر » معطوف بـ « لا » على اسم امرأة ومضاف إليه .

(١) « وجهان فى العادم » مبتدأ وخبر « تذكيرا » مفعول العادم « سبق » فعل ماض ، وفاعله يعود لتذكير ، والجملة نعت له « وعجمةً » معطوف على « تذكيرًا » « كهندَ » خبر لمبتدأ محذوف « والمنعُ أحق » مبتدأ وخبر .

(٢) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٤٩ .
وردّ النحاة على الزجاج مذهبه منهم السيرافىّ ، ينظر شرحه على كتاب سيبويه (٤/ ٢٨٩) النسخة التيمورية .

(٣) حرفت فى خ ٢ ، خ ٣ إلى « عمرو » .

(٤) فى المقتضب ٣/ ٣٥١ : ٣٥٢ : « فإن سميت مؤنثا بمذكر على هذا الوزن عربىٍّ فإن فيه اختلافا : فأما سيبويه ، والخليل ، والأخفش والمازنىُّ ، فيرون أنّ صرفَه لا يجوز ؛ لأنه أُخْرِج من بابه إلى باب يَثْقُل صرفه ، فكان بمنزلة المعدول ، وذلك نحو امرأة سميتها زيدًا أو عمرًا ... وأما عيسى بن عُمَر ، ويونس بن حبيب ، وأبو عُمَر الجرمُّى وأحسبه =

فى جواز الوجهين ، وعُلِم منه أنه لو كان علم المؤنث ثنائىّ اللفظ كـ « يد » جاز فيه الوجهان ، ذكره سيبويه .

وإذا سُمِّىَ مذكَّرٌ بمؤنث ، وجب منع صرفه بأربعة شروط : .

أحدها : كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كـ « زينب » أو تقديرًا كـ « جيل » مخفف « جيأل » .

الثانى : أن لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به ، تحقيقا ، كـ « رَبَاب » علم امرأة ؛ فإنها منقولة من مذكَّر ، فلو سُمِّىَ بها مذكَّر صرفت — أو تقديرًا كـ « جنوب » و « شمال » فإنهما صفتان لمذكر مقدَّر .

الشرط الثالث : أن لا يكون مسبوقا بتذكير غالب كـ « ذراع » فإنه مؤنث بدليل : « ذراع رأيتها » فإذا سمى به مذكَّر ، انصرف ؛ لغلبة استعماله قبل العلمية فى المذكر ، كقولهم : « أنت ذراعى وعَضُدِى » بمعنى : أنت ناصرى ومنجدى .

الشرط الرابع[1] : أن لا يكون التأنيث موقوفا على تأويل غير لازم ، وذلك

= قول أبى عمرو بن العلاء ، فإنهم كانوا إذا سَمَّوْا مؤنثا بمذكر على ما ذكرنا — رَأَوْا صرفه جائزًا .. » .

ويلاحظ أن المبرد عرض القولين وبين وجهة نظر كل فريق ولم يرجح رأيا على آخر ، وقد نسب إلى المبرد القول المجوز للصرف وتركه جاء ذلك فى : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٩٢ إذا قال : « وأما نحو « زيد » اسم امرأة ، فذو وجهين عند ابن عُمَر ، وأبى زيد ، والجرمّى ، والمبرد ، ومتعيّن المنع عند الخليل وسيبويه وأبى عمرو ويونس وابن أبى إسحاق لأنهم جعلوا نقل المذكر إلى المؤنث ثقلا يعادل الخفة التى بها صَرَفَ من صرف « هندا » ا هـ وتناقل الناس ما نسب إلى المبرد ومنهم ابن هشام — هنا . [وينظر مذهب سيبويه فى نحو « زيد » عَلَم امرأة ، فى كتابه ٢/ ٢٣ ط . بولاق] .

(١) تنظر هذه الشروط بتفاصيلها فى شرح الرضى على الكافية ١/ ٥٠ : ٥١ .

كتأنيث الجموع كـ « رجال » فإن تأنيثها ينبنى على تأويلها بالجماعة ، وذلك غير لازم ؛ لأنها قد تؤول بالجمع وهو مذكر ، فإذا سُمِّىَ به مذكّر انصرف .

(**الرَّابِعُ : الْعَلَمُ الْأَعْجَمِىُّ**) فإن فيه فرعية المعنى بالعلمية ، وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع الأعجمية ، فيمتنع من الصرف (**إِنْ كَانَتْ عَلَمِيَّتُهُ فِى اللُّغَةِ الْعَجَمِيَّةِ**) كما هو ظاهر مذهب سيبويه[١] .

وزعم الشَّلَوْبينُ[٢] ، وابنُ عصفور[٣] أنه لا يُشترط .

ويظهر أثر الخلاف فى نحو « قالون » فيصرف على الأول ؛ لأنهم لم يستعملوه عَلَمًا ، وإنما استعملوه صفةً بمعنى : جيِّد ، ويمنع الصرف على الثانى ؛ لأنه لم يكن فى كلام العرب قبل أن يُسَمَّى به .

(**وَزَادَ عَلَى**) أحرف (**ثَلَاثَةٍ ، كَـ « إِبْرَاهِيمَ » وَ « إِسْمَاعِيلَ »**) فلو كان ثلاثيا ضَعُفَ فيه فرعيةُ اللفظ ؛ لمجيئه على أصل ما تُبنى عليه الآحاد العربية ، فلا تؤثر العجمةُ فى الثلاثىّ ، بخلاف التأنيث قولا واحدًا فى لغة جميع العرب ، ولا التفات لمن نقل خلافَه ، قاله فى شرح الكافية[٤] .

والمراد بالعجمىّ : ما نُقِل عن لسانِ غير العرب ، بأىّ لغة كانت .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ١٩ وهو مذهب المبرد أيضا فى المقتضب ٣/ ٣٢٥ .

(٢) يقول الشلوبين فى شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٧٩ : « فإن كان الاسم العجمىّ عجمته جنسية لم تتلقَّه العرب من العجم جنسًا لكن علما ، لم يكن حكمه حكم لجام ، ولكن حكم إبراهيم وإسماعيل ، ومثال ذلك « قالون » فى اسم الرجل القارئ ، فإن « قالون » بلسانهم بمعنى جيد ، ولم تتلقَّه العرب منهم بهذا المعنى ، وإنما استعملته علما ، فحكمه منع الصرف » اهـ .

(٣) ينظر شرحه على الجمل ٢/ ٢٢٣ .

(٤) ونص كلامه فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩ : ١٤٧٠ : « وكذا إذا كان ثلاثيا ساكن العين ، أو متحركا فإنه منصرف قولا واحدا فى لغة جميع العرب » اهـ .

وتُعْرَف عجمة الاسم بوجوه :

أحدها : نقل الأئمة .

والثانى : خروجه عن أوزان الأسماء العربية كـ « إبراهيم » .

والثالث : أن يُعَرَّى عن حروف الذلاقة وهو خماسىّ أو رباعىّ — وحروف الذلاقة ستة : وهى : الميم ، والراء ، والباء الموحدة ، والنون ، والفاء ، واللام يجمعها : مُرْبِنَفْلٍ .

والرابع : أن يجتمع فيه من الحروف / مالا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف [٣١٩/ب] بغير فاصل نحو : « قج » و « جق » والصاد والجيم ، نحو « الصولجان » والكاف والجيم نحو « السكرجة » والراء بعد النون أول كلمة نحو : « نرجس » والزاى بعد الدال ، نحو : « مهندز » .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَالْعَجَمِىُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُه امْتَنَعْ[1]

(**وَإِذا سُمِّىَ بِـ « لِجَامٍ »**) — بالجيم — وهو آلة تجعل فى فم الفرس ونحوه (**وَ « فِرِنْدٍ »**) — بكسر الفاء والراء ، وسكون النون — قال الجواليقىّ[2] : فارسىّ مُعرَّب ، وهو جوهر السيف (**صُرِفَ ؛ لِحُدوُثِ عَلَمِيَّتِهِ ، وَنَحوُ « نُوحٍ » وَ « لوُطٍ »**) من الثلاثية الساكنة الوسط (**وَ « شَتَرٍ »**) — بفتح الشين المعجمة

---

(١) « مع زَيْدٍ على الثلاث » أى : مع زيادة ، والزَّيد والزِّيد الزيادة يعنى أن الاسم إذا كان علما فى اللغة الأعجمية ، ثم بعد ذلك نقلته العرب إلى كلامها واستعملته علما كذلك امتنع من الصرف بشرط أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف .
« صرفُه امتنع » مبتدأ وخبر ، والجملة فى موضع خبر المبتدإ الأول وهو : « والعجمىُّ الوضعِ » .

(٢) هو موهوب بن أحمد أبو منصور الجواليقى النحوىّ اللغوىّ المتوفى سنة خمس وستين وأربعمائة ، كان إماما فى فنون الأدب ، وكان فى اللغة أمثَلَ منه فى النحو ، صنف : شرح أدب الكاتب ، وما عُرِّب من كلام العجم ، وما تلحن فيه العامة وغير ذلك [بغية الوعاة ٢/ ٣٠٨] .

والتاء المثناة فوق ــ اسم قلعة من أعمال « أَرَّان » ــ بفتح الهمزة ، وتشديد الراء ــ إقليم بأذربيجان (**مَصْرُوفَةٌ**) لكونها ثلاثية ، والعجمة ملغاة فيها ، صرح بذلك السيرافىُّ ، وابنُ بَرْهان ، وابنُ خروف[1] .

(**وَقِيلَ : السَّاكِنُ الْوَسَطِ**) كنوحٍ ، ولُوطٍ (**ذُو وَجْهَيْنِ**) الصرف وعدمه كهند ، (**وَالْمُحَرَّكَةُ**) أى : الوسط كشَتَر (**مُتَحَتِّمُ الْمَنْعِ**) كزينب ؛ إقامة لحركة الوسط مُقام الحرف .

وهذا التفصيل قال به عيسى بن عُمَرَ الثقفىّ ، وابنُ قتيبة ، والجرجانىّ ، والزمخشرىّ[2] .

(**الْخَامِسُ : الْعَلَمُ الْمُوَازِنُ لِلْفِعْلِ**) الماضى ، أو المضارع ، أو الأمر (**وَالْمُعْتَبَرُ مِنْ وَزْنِ الْفِعْلِ أَنْوَاعٌ**) ثلاثة : .

(**أَحَدُهَا : الْوَزْنُ الَّذِى يَخُصُّ الْفِعْلَ**) والمرادُ به ما لا يوجد فى غير الفعل ، إلا فى عَلَم ، أو أعجمىّ ، أو نُدُور .

فَالْعَلَمُ : (**كَـ « خَضَّمَ »**) ــ بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين ــ عَلَمًا لمكان ، وقال الجوهرىُّ[3] : اسمُ العنبر بن عمرو بن تميم ، وقد غلب على القبيلة ، قال :

---

(١) قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٠ « وممن صَرَّح بإلغاء عجمة الثلاثىّ ــ مطلقا ــ السيرافىُّ وابنُ برهان ، وابنُ خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمىّ جائزا لُوجد فى بعض الشواذ ــ كما وُجد غيرُه من الوجوه الغريبة » اهـ [وينظر رأى ابن برهان فى شرح اللمع ٢/ ٤٥٨] .

(٢) وفى المصدر السابق ٣/ ١٤٦٩ غلط ابنُ مالك كلا من ابن قتيبة والزمخشرى فى جعلهما الثلاثىّ العجمىّ الساكن العين على وجهين كالمؤنث ، وذلك لوجود الفرق ، فالمؤنث ثقيل ، أما العجمىّ فقد خرج من ثقل إلى خفة .
[وينظر رأى الزمخشرى فى شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧١ ، ورأى ابن قتيبة فى أدب الكاتب ٢٨٢] .

(٣) الصحاح (خضم) وفى سيبويه ٢/ ٧ « ولا يصرفون « خَضَّمَ » وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم وينظر جمهرة أنساب العرب ٢٠٨ .

* لَوْلَا الْإِلَهُ مَا سَكَنَّا خَضَّمَا[1] *

أي : بلاد خضَّم .

(وَ « شَمَّرَ ») ــ بالشين المعجمة ، وتشديد الميم ــ عَلَمًا (لِفَرَسٍ) .

والأعجميُّ : كـ « بَقَّمَ » لصِبْغ[2] ، و « بَذَّرَ »[3] لماءٍ .

(وَ) النادر : ما كان على صيغة الماضى المبنى للمفعول ، نحو : (« دُئِلَ ») اسمًا (لَقَبِيلَةٍ) فلا يمنع وُجْدَانُ هذه الأمثلة اختصاصَ أوزانها بالفعل ؛ لأن النادر والأعجميَّ لا حكم لهما ، ولأن الْعَلَمَ منقول من فِعْلٍ ، فالاختصاص فيه باقٍ[4] .

(وَ) الذى لا يوجد فى غير الفعل ، ما كان على صيغة الماضى المفتتح بهمزة الوصل أو تاء المطاوعة (كَـ « إِنْطَلَقَ » وَ « إِسْتَخْرَجَ » وَ) نحو (« تَقَاتَلَ ») و « تَصَالَحَ » حال كونهما (أَعْلَامًا) .

وحُكْمُ همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطعُ ؛ لأن المنقول من فعل بَعُدَ عن أصله ، فالتحق بنظائره من الأسماء ، فحكم فيه بقطع الهمزة ، بخلاف المنقول من اسم كـ « اقتدار » فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية ؛ لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله ، فلم يستحق الخروج عما هو له .

---

(١) بيت من مشطور الرجز ، ورد غير منسوب فى الصحاح واللسان (خضم) .

(٢) فى الصحاح (بقم) : قلتُ لأبى علىّ الفسوىّ ـ وهو الفارسىّ ــ أعربىّ هو ؟ فقال : مُعَرَّب » اهـ وفى اللسان (بقم) : البقَّم : شجر يُصبغ به ، دخيل مُعرّب .

(٣) ومن شواهد ترك صرف « بذّر » ما أنشده الأخفش واستشهد به سيبويه فى كتابه ٢/٧ لكثير عزة فى ديوانه ٢/ ١٨٠ وهو :

سَقَى اللهُ أَمْوَاهًا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَابًا ، وَمَلْكُومًا ، وَبَذَّرَ ، وَالْغَمْرَا

ونصب « جُرابا » وما بعده على البدل من « أمواها » لأنها كلها أسماء مياه .

(٤) ينظر المقتضب ٣/ ٣١٥ .

[١/٣٢٠] (**الثَّانِي : الْوَزْنُ الَّذِى الْفِعْلُ بِهِ / أَوْلَى ؛ لِكَوْنِهِ غَالِبًا فِيهِ**) وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال :

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ(١)................

فالغالب : (**كـ « إِثْمِدَ »**) ــ بكسر الهمزة والميم ، وسكون المثلثة بينهما ، وبالدال المهملة ــ حجر الكُحْلِ ، وأما مضموم الهمزة والميم ، فاسم موضع . (**وَ « إِصْبَعَ »**) ــ بكسر الهمزة ، وفتح الموحدة ــ واحدة الأصابع ، وفيها عشر لغاتٍ ، حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة ، فى ثلاثة أحوال الباء ، والعاشرة : أصبوع .

(**وَ « أُبْلُمَ »**)(٢) ــ بضم الهمزة واللام ، وسكون الموحدة بينهما ــ سَعَفُ المُقْل(٣) ، حال كون الثلاثة (**أَعْلَامًا ؛ فَإِنَّ وُجُودَ مُوَازِنِهَا فِى الْفِعْلِ أَكْثَرُ**) منه فى الاسم (**كَالْأَمْرِ من « ضَرَبَ »**)(٤) فإنه موازن « إِثْمِد » (**وَ**) الأمر من (**« ذَهَبَ »**)(٥) فإنه موازن « إِصْبَع » ــ بفتح الباء (**وَ**) الأمر من (**« كَتَبَ »**)(٦) فإنه موازن « أُبْلُم » .

(**الثَّالِثُ : الْوَزْنُ الَّذِى الْفِعْلُ به أَوْلَى ؛ لِكَوْنِهِ مَبْدُوءًا بِزِيَادَةٍ تَدُلُّ**) على معنًى (**فِى الْفِعْلِ ، وَلَا تَدُلُّ**) على معنًى (**فِى الِاسْمِ ، نَحْوُ : « أَفْكَلَ »**) ــ بفتح الهمزة والكاف ، وسكون الفاء بينهما ــ وهى الرعدة ، يقال : « أخذه الأفكل » إذا أصابته رعدة (**وَ « أَكْلُبَ »**) ــ بفتح الهمزة ، وسكون الكاف ، وضم اللام ــ جمع كلب (**فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِمَا لَا تَدُلُّ**)

---

(١) « أو غالبٍ » بالجرّ ، عطف على محلّ « يخصّ » من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل .

(٢) فى اللسان (بلم) : الأَبلُم ، والإِبلِمَة ، والأُبْلُمَة : الخوصة » ا هـ .

(٣) فى المصباح (مقل) : والمُقْل حَمْل الدَّوْم » ا هـ .

(٤ ، ٥ ، ٦) وهى على الترتيب : إضْرب ، إِذْهَبْ ، أُكْتُبْ .

على معنًى (**وَهِيَ فِي مُوَازِنِهِمَا مِنَ الْفِعْلِ نَحْوُ : أَذْهَبُ**) مضارع ذَهَبَ (**وَأَكْتُبُ**) مضارع كَتَبَ (**دَالَّةٌ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ**) فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتتح بهما من الأسماء .

(**ثُمَّ لَابُدَّ مِنْ كَوْنِ الْوَزْنِ لَازِمًا ، بَاقِيًا**) فى اللفظ على حالته الأصلية (**غَيْرَ مُخَالِفٍ لِطَرِيقَةِ الْفِعْلِ ؛ فَخَرَجَ بِـ**) القيد (**الْأَوَّلِ**) — وهو اللزوم — (**نَحْوُ** « **امْرُؤٌ** » **عَلَمًا ؛ فَإِنَّهُ**) فى الرفع نظير « اكتُبْ » و (« **فِي النَّصْبِ نَظِيرُ** « **اذْهَبْ** » **وَفِي الْجَرِّ نَظِيرُ** « **اضْرِبْ** » **فَـ**) لم يلزم وزنا واحدًا فى الأحوال الثلاثة ، و (**لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ**) ففارق الفعل بكون حركة عينة تتبع حركة لامه ، والفعل لا إتباع فيه .

(**وَ**) خرج (**بِـ**) القيد (**الثَّانِي**) — وهو البقاء على حالته الأصلية — (**نَحْوُ** : « **رُدَّ** » **وَ** « **قِيلَ** » **وَ** « **بِيعَ** ») مبنيان للمفعول ؛ فإنها لم تبق على حالتها الأصلية (**فَإِنَّ أَصْلَهَا** « **فُعِلَ** ») — بضم الفاء وكسر العين (**ثُمَّ**) دخلها الإدغام ، والإعلال ، فالإدغام فى « رُدَّ » والإعلال بالنقل والقلب فى « قِيلَ » وبالنقل فقط فى « بِيعَ » و (**صَارَتْ**) صيغة « رُدَّ » (**بِمَنْزِلَةِ**) صيغة (« **قُفْلٍ** ») — بضم القاف وسكون الفاء (**وَ**) صيغة « قِيلَ » و « بِيعَ » بمنزلة صيغة (« **دِيكٍ** ») — بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف وبالكاف (**فَوَجَبَ صَرْفُهَا**) لذلك[1] .

(**وَلَوْ سَمَّيْتَ بِـ** « **ضُرْبَ** ») بضم الضاد وسكون الراء حال كونه (**مُخَفَّفًا مِنْ** « **ضُرِبَ** ») — بضم الضاد وكسر الراء (**انْصَرَفَ اتِّفَاقًا**) لأن التخفيف سابق

---

(١) فى المقتضب ٣/ ٣١٤ : « فإن سميت بِفعْل لم تُسَمِّ فاعلَه ـ لم تصرفْه ؛ لأنه على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو : ضُرِبَ ، ودُحْرِجَ :، وبُوطِرَ ، إلا أن يكون معتلًا أو مُدْغمًا ؛ فإنه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء وذلك نحو : قِيلَ ، وبِيعَ ، ورُدَّ وما كان مثلها ؛ لأن « رُدَّ » بمنزلة كُرٍّ ، وبُرْد ونحوهما ، وقِيلَ بمنزله فِيلِ ، ودِيكٍ » اهـ .

[٣٢٠/ب] على / التسمية ، وإنما الخلاف فى التخفيف العارض بعد التسمية ، هل ينزل منزلة الأصلىّ[(١)] أملا (وَ) ذلك كما (**لَوْ سَمَّيْتَ بـ « ضُرِبَ »**) ـــ بضم أوله وكسر ما قبل آخره ـــ (**ثُمَّ خَفَّفْتَهُ**) بتسكين ما قبل آخره ، فإذا فعلتَ ذلك (**انْصَرَفَ ـــ أيضا ـــ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ**)[(٢)] لأنه ـــ عنده ـــ كالسكون الأصلىّ ، واختاره ابن مالك[(٣)] (**وَخَالَفَهُ الْمُبَرِّدُ**) والمازنىُّ ، ومن وافقهما ، فمنعوه من الصرف (**لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ عَارِضٌ**) بعد التسمية[(٤)] .

(**وَ**) خرج (**بـ**) القيد (**الثَّالِثِ**) ـــ وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (**نَحْوُ « أَلْبُبٍ » ـــ بِالضَّمِّ ـــ**) فى الباء الموحدة فيما رواه الفراء (**جَمْعُ « لُبٍّ »**) ـــ بضم اللام ، وتشديد الباء الموحدة ـــ وهو العقل ، وجمع « لُبّ » على « أَلْبُبٍ » قليل ، والأكثر أن يُجمع على « ألباب » .

ويقال : بناتُ أَلْبب ، عروق فى القلب ، تكون منها الرِّقّة .

و« أَلْبُب » حال كونه (**عَلَمًا**) ينصرف (**لِأَنَّهُ قَدْ بَايَنَ الْفِعْلَ بِالْفَكِّ ، قَالَهُ**

---

(١) هكذا فى جميع النسخ « أم » والصواب : « أو » .

(٢) فى سيبويه ٢/ ١٥ : « وإن سميت رجلا « ضُرِبَ » ثم خففته فأسكنت الراء صرفتَه ؛ لأنك قد أخرجته إلى مثالٍ ما ينصرف ، كما صرفت « قِيلَ » ا هـ .

(٣) قال فى شرح الكافية ٣/ ١٤٦٥ : ١٤٦٦ « وإذا ضُمت ياء « يَعْفُر » علما ـــ فبعضهم يستصحب المنعَ ؛ لأن الضم عارض ، وبعضهم يصرف ، لأن الوزن الفعلىّ قد زال لفظًا ، وهذا شبيه بـ « ضُرِبَ » إذا خفف بالتسكين بعد التسمية ، فسيبويه يصرف مُسَوِّيا بين التسكين العارضِ واللازم ، لأن الصرف هو الأصل ، فمتى تغيَّر سبب منعه رُجِع إليه .

والمبرد يستصحب المنع فرقا بين التسكين العارض واللازم ، فـ « يُعْفُر » إذا ضمّ ياؤه بعد التسمية إتباعا ، بمنزلة « ضُرِبَ » إذا سكنت راؤه بعد التسمية تخفيفًا ، فالصرف لازم لسيبويه ، والمنع لازم للمبرد » ا هـ .

(٤) وقد عرض لهذا الخلاف كل من : ابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٦٠ ، والرضىّ فى شرح الكافية ١/ ٦٤ ، والمرادىّ فى شرح الألفية ٤/ ١٥٢ : ١٥٣ .

أَبُو الْحَسَنِ) الأخفش[١] .

(وَخُولِفَ) فعن سيبويه منعُ الصرف (لِوُجُودِ الْمُوَازَنَةِ) كـ « أَكْتُب »[٢] ولأنَّ الفكَّ رجوع إلى أصل متروك ، فهو كتصحيح « استحوذ » ، وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعا ، ولأن الفكَّ قد يدخل الفعل لزوما كـ « أَشْدِدْ بِهِ » فى التعجب ، وجوازًا ، كـ « ارْدُدْ » و « لم يَرْدُدْ » ـ وشذوذًا كـ « ضَبِبَ البلدُ » و « أَلِلَ السِّقَاءُ »[٣] إذا تغيرت رائحته[٤] .

(وَلَا يُؤَثِّرُ وَزْنٌ هُوَ بِالِاسْمِ أَوْلَى) كـ « فَاعِل » نحو « كَاهِل » علمًا ، فإنه ـــ وإن وُجِد فى الفعل كـ « ضَارِبْ » أمرٌ من « ضَارَبَ » ـــ إلَّا أنه فى الاسم أَوْلى ؛ لكونه فيه أكثر .

(وَلَا) يُؤَثِّرُ (وَزْنٌ هو) موجود (فِيهِمَا عَلَى السَّوَاءِ) نحو « فَعَلَ » ـــ بفتح العين ـــ و « فَعْلَلَ » نحو : شَجَر ، وضَرَب ، وجَعْفَر ، ودَحْرَج[٥] .

(وَقَالَ عِيسَى) بن عُمَرَ الثقفىّ البصرىّ شيخ الخليل وسيبويه : (إِلَّا أَنْ يَكُونَا

---

(١) فى شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٣ : « وحكى أبو عثمان أنَّ أبا الحسن يرى صرف « أَلْبُب » ـــ علما ـــ لأنه باين الفعل بالفك ـــ وهذا ـــ عندى ـــ لا يكون مانعا من اعتبار الوزن ؛ لأن الفك رجوعٌ إلى أصلٍ متروك .. »ا هـ .

(٢) فى الارتشاف ١/ ٤٣١ « وأما » « أَلْبُب » فمذهب سيبويه منع صرفه مسمًّى به ، ومذهب الأخفش صرفه » ا هـ .

(٣) « ضَبِبَ البلد يَضْبَبُ » : كثرت فيه الضِّباب ، والضبّ دويبة من الحشرات و « أَلِلَ السقاء يأْلَلُ » وهاتان العبارتان مثل بهما ابنُ مالك فى شرح الكافية على فك بعض الأفعال شذوذًا فى القياس ، مع فصاحة استعمالها [ينظر شرح الكافية ٣/ ١٤٦٤] .

(٤) الكلام من قوله : و « أَلْبُب » حال كونه علما ينصرف .. إلى هنا مأخوذ من كلام ابن مالك فى شرح الكافية بنصه مع تغيير يسير [ينظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٣ : ١٤٦٤] .

(٥) وهذا مذهب سيبويه المنقول عن يونس ، والخليل [ينظر كتاب سيبويه ٢/ ٧] .

مَنْقُولَيْنِ من الْفِعْل) فإنهما يُؤَثِّران[1] .

فالأول : (**كَالْأَمْرِ من « ضَارَبَ »**) ــ بفتح الراء ــ .
(وَ) الثانى : (**كَـ « ضَرَبَ » وَ « دَحْرَج » أَعْلَامًا**) .

وظاهر كلام الشاطبىّ ــ تبعا للتسهيل ــ أنّ خلافَ « عيسى » إنما هو فى المشترك ونصُّه : وخالف فى ذلك « عيسى » ، فكان لا يصرف الوزنَ المشترك المنقولَ من فِعْل ، ويقول : كل فعل ماض سُمِّىَ به فإنه لا ينصرف إذا كان فارغًا من فاعله[2] .

(**وَاحْتَجَّ**) على ذلك (**بِقَوْلِهِ**) وهو سُحَيْم بن وُثَيْل اليربوعى :

٤٧٦ (**أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّعُ الثَّنَايَا**) مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِى[3]

وجه الحجة منه : أنّ « جلَا » فعلٌ ماضٍ ، خال من فاعل ، وهو عَلَمٌ ممنوع من الصرف ؛ بدليل عدم تنوينه .

---

(١) ينظر مذهب عيسى بن عمر فى سيبويه ٢/ ٧ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ص ٢٠ ، والتسهيل ص ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٧ ، وشرح الكافية للرضىّ ١/ ٦٤ .

(٢) نصّ كلام ابن مالك فى متن التسهيل : « ولا يؤثر وزن مستوى فيه وإن نُقِل من فعل ، خلافا ليونس » اهـ .
[وينظر شرح الشاطبى على الألفية ص ٨٠٢] .

(٣) هذا البيت من الوافر من كلام سُحَيم بن وثيل الرياحىّ كما ذكر الشارح وكما فى سيبويه ٢ / ٧ ، والشعر والشعراء ٦٤٣ ، والعينى ٤ / ٣٥٦ ، والخزانة ١ / ١٢٣ ، ٢ / ٣١٢ ، والدرر ١ / ١٠ ــ وهو بلا نسبة فى ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٢٠ ، وابن يعيش ١ / ٦١ ، ٣ / ٥٩ ، ٤ / ١٠٥ ، والمقرب ١ / ٢٨٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٦٧ ، وشرح الشاطبىّ على الألفية ٨٠٢ ، والمغنى ١٦٠ ، ٤٣٤ ، ٦٢٦ والهمع ١/ ٣٠ [بجزء من الصدر] ، وصدره فى الأشمونى ٣/ ٢٦٠ .

(**وَأُجِيبَ**) عنه (**بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُمِّىَ بِـ « جلا » مِنْ قَوْلِكَ « زَيْدٌ جَلَا »**) أى : هو (**فَفِيهِ ضَمِيرٌ**) مستتر يعود على زيد (**وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَحْكِيَّاتِ**) فهو وفاعله جملة محكية (**كَقَوْلِهِ** :

٣٨ م * **نُبِّئْتُ أَخْوَالِى بنى / يَزِيدُ** *)[1] [٣٢١/أ]

فـ « يزيدُ » مُسَمًّى به من قولك : « المالُ يزيدُ » ففيه ضمير مستتر ؛ والدليل على ذلك رفعه على الحكاية ، وإلَّا لو كان مجرّدًا عن الضمير لجرَّه بالفتحة ؛ لكونه لا ينصرف ؛ للعلمية ووزن الفعل المضارع .

(**وَ**) يحتمل (**أَنْ يَكُونَ لَيْسَ بِعَلَمٍ ، بَلْ**) هو وفاعلُه جملةٌ فى موضع خفضٍ (**صِفَةٌ لِمَحْذُوفٍ ، أَىْ :**) أنا (**ابْنُ رَجُلٍ جَلَا الْأُمُورَ**) أى : كشفها .

وفى كلا الاحتمالين نظرٌ :

أما الأول : فلأن الأصلَ عدمُ استتار الضمير .

وأما الثانى : فلأنه لا يحذف الموصوف بالجملة إلا إذا كان بعضَ اسم مقدر مخفوض بـ « مِنْ » أو « فى » كما تقدم فى باب النعت[2] .

هذا ، وقد قال سيبويه : إنّ قولَ « عيسى » خلافُ قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجلَ يُسَمَّى بـ « كَعْسَبٍ » وهو فعل من الكَعْسَبَة وهو الْعَدْوُ الشديد ، مع تقارب الخُطَا[3] .

(**السَّادِسُ : الْعَلَمُ الْمَخْتُومُ بِأَلِفِ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةِ ، كَـ « عَلْقَى »**) باتفاق (**وَ « أَرْطَى »**[4] على الأصحّ ، حال كونهما (**عَلَمَيْنِ**) فإنهما ملحقان بـ

---

(١) نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد سبق ذكره فى باب العلم وهو الشاهد رقم ٣٨ فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص ٣٧٥ .

(٢) ينظر الجزء الثالث من هذا التحقيق ص ٤٩٩ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ٧ .

(٤) سيأتى تفسيرها .

« جَعْفَر » والمانع لهما من الصرف ، العلمية ، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث فى الزيادة والموافقة لمثال ما هى فيه ؛ فإنهما على وزن « سَكْرَى » وشَبَهُ الشىء بالشىء ، كثيرًا ما يُلْحَقُ به ، كـ « حاميم » اسم رجل ؛ فإنه ـــ عند سيبويه ـــ ممنوع من الصرف لشبهه بـ « هابيل » فى الوزن ، والامتناع من الألف واللام ، فلما أشبه الأعجمىّ عومل معاملته(١) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَمَا يَصِيُر عَلَمًا مِنْ ذِى أَلِف زِيدتْ لِإلْحَاقٍ ، فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ(٢)

وقيل إنّ « أَرْطَى » أَفْعَل(٣) ، فمانعُه من الصرف العلمية ووزن الفعل ؛ ولذلك قلتُ : على الأصحّ .

وإنما لم يُمنع الصرف مع ألف الإلحاق الممدودة ، كـ « عِلْبَاء »(٤) فإنه ملحق بـ « قِرْطَاس » ؛ لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة ؛ لأن همزة الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة أن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء لا عن ألف ، وهمزة التأنيث

---

(١) المصدر السابق ٢/٣٠ : ٣١ ط . بولاق .

(٢) « ما » اسم موصول مبتدأ « يصير » فعل مضارع ناقص ، واسمه مستتر فيه يعود على ما ، « عَلَمًا » خبر يصير ، والجملة لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول « من ذى » متعلق بيصير وذى : مضاف و « ألف » مضاف إليه « زيدت » زِيدَ : ماضٍ مبنىّ للمفعول والتاء : للتأنيث ، ونائب الفاعل مستتر تقديره هى يعود إلى ألف ، والجملة فى محل جرّ صفة لألف « لإلحاق » متعلق بزيدت « فليس » الفاء زائدة ، ليس : فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر يعود إلى ما الموصولة وجملة « ينصرف » فى محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدإ الذى هو ما الموصولة ، وزيدت الفاء فى الجملة الواقعة خبرًا ؛ لأن المبتدأ موصول فهو يشبه الشرط .

(٣) وعلى هذا قيل : بعير راطٍ ، وأديم مرطىّ ، فألفه أصلية .
[ينظر شرح الشافية للرضىّ ٢/ ٣٤٣] .

(٤) عِلْباء ملحقة بسِرْدَاح ، وعلباء : عصبة صفراء فى صفحة العنق .

منقلبة عن ألف لا عن ياء ، فافترقا فى الحكم لأجل افتراقهما فى التقدير ، بهذا علل ابن أبى الربيع[١] .

وإيضاحه : أنّ الحرفَ إذا كان منقلبا عن مانع ، منع ، كالهمزة فى « صحراء » فإنها بدل من ألف التأنيث ، وإذا كان منقلبًا عن غير مانع ، لم يمنع كهمزة « عِلْبَاء »[٢] .

وَ « الْعَلْقَى » نبتٌ ـــ و« الْأَرْطَى » شجرٌ .

وبقى عليه ألف التكثير ، كـ « قَبَعْثَرَى » ومن أدخلها فى ألف الإلحاق فقد سها ؛ إذ ليس فى أصول الاسم سداسىٌّ فيلحق به .

(**السَّابِعُ : الْمَعْرِفَةُ الْمَعْدُولَةُ**) عن أصلها (**وَهِىَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ** : / **أَحَدُهَا** : [٣٢١/ب]

---

(١) وهو عُبيد الله بن أحمد بن عُبيد الله القرشىّ الأشبيلىّ السبتىّ المتوفى ٦٨٨ هـ وهو صاحب « البسيط فى شرح جمل الزجاجىّ » حققه د / عياد الثبيتى ، والكتاب غير مكتمل وباب الممنوع من الصرف ليس فى المطبوع .

(٢) فألف الإلحاق الممدودة فى علباء منقلبة عن ياء مزيدة للإلحاق بكلمة أخرى فى الوزن وأصلها علباى .
والخلاصة أن ألف التأنيث المدودة وألف الإلحاق الممدودة تشتركان فى مجرد الزيادة وتختلفان فى أن ألف التأنيث الممدودة نحو : حمراء تمتنع من التاء ومن التنوين ، كما أن لها أوزانا تخصها لا تشترك معها فيها ألف الإلحاق الممدودة وأيضا فإن ألف التأنيث الممدودة منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة .
أما ألف الإلحاق الممدودة فى نحو عِلْبَاء وقُوْبَاء فلا تمتنع من التاء ولا من التنوين وتأتى على وزن فِعْلاء وفُعْلاء خاصة ، وألفها منقلبة عن الياء .
فإذ سُمِّى بما فيه ألف الإلحاق الممدودة لا تنهض العلمية بحمل ما فيه ألف الإلحاق الممدودة على المختوم بألف التأنيث الممدودة فى المنع من التنوين بخلافها فى المقصورة .
وإنما مُنِع صرف (سيناء) فى قوله تعالى ﴿ **مِن طُورِ سِينَاءَ** ﴾ على قراءة الكسر ؛ فإنما هو للتأنيث المعنوى ، أو العجمة مع العلمية .

« **فُعَلُ** ») ـــ بضم الفاء ، وفتح العين ـــ (**فِى التَّوْكِيدِ ، وَهِىَ : جُمَعُ ، وَكُتَعُ**) من تكتّع الجلدُ ، إذا اجتمع (**وَبُصَعُ**) ـــ بالصاد المهملة ـــ من البُصْع ، وهو العرق المجتمع (**وَبُتَعُ**) ـــ بموَحَّدة ، فمثنّاة فوقانية ـــ من البَتْع وهو طول العنق .

والمانع لها من الصرف : التعريفُ والعدلُ .

أما التعريف : (**فَإِنَّهَا**) ـــ على الأصحّ ـــ (**مَعَارِفُ بِنِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ**) فشابهت بذلك العلم ، لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه[١] ، وهو اختيار ابن عصفور[٢] ، وابن مالك[٣] .

وقال[٤] أبو سليمان السعديّ[٥] من أصحاب ابن الباذش : إنها معارف بالعلمية ، وهى أعلام على الإحاطة لِمَا تَتْبَعُ .

وأيده بعضهم بجمعها بالواو والنون ، مع أنها ليست بصفات .

وردَّهُ فى شرح الكافية فقال : وليس ـــ يعنى : جُمَعَ ـــ بعَلَمٍ ؛ لأن الْعَلَم إما شخصىّ ، أو جنسىّ ، فالشخصىّ مخصوص ببعض الأشخاص ؛ فلا يصلح

---

(١) فى كتابه ٢/ ١٤ حيث قال : وسألته عن (جُمَعَ) و (كُتَعَ) فقال : هما معرفة بمنزلة (كلهم) ... » اهـ .

(٢) ينظر المقرب ١/ ٢٨٠ . وشرح الجمل ١/ ٢٧٣ .

(٣) ينظر شرحه على الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٥ .

(٤) فى خ ٢ « قول » تحريف .

(٥) هو : داود بن يزيد أبو سليمان الغرناطى السَّعدىّ من أهل قلعة يَحْصُب ، قال ابن الزبير : بقية النحاة بالأندلس ، الأستاذ الفاضل ، الورِع الزاهد ، صدْر النحويين فى عصره ، وبقية الزهاد فى دهره .
روى عن ابن الباذَش وأخذ عنه ، ولازمه إلى أن مات ، وكان يقرىء العربية والأدب واللغة ، ثم انتقل إلى قرطبة ومات بها سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة من الهجرة [بغية ١/ ٥٦٤] .

لغيره و « جُمَع » بخلاف ذلك ، فالحكم بعلميته باطل ــ انتهى[(١)] .

قلتُ : عَلَمُ الإحاطة من قبيل عَلَمِ الجنس المعنوىّ كـ « سبحان » للتسبيح ، وفى ارتكابه توفية بالقاعدة ، وهى أنه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف إلا العلمية ، ويلزم من اعتبار الإضافة عدم النظير ، وجره بالكسرة ، كما تقدم فى أول الكتاب[(٢)] .

وأما العدل : فإنها (**مَعْدُولَةٌ عَنْ** « **فَعْلَاوَاتٍ** » **فَإِنَّ مُفْرَدَاتِهَا : جَمْعَاءُ ، وَكَتْعَاءُ ، وَبَصْعَاءُ ، وَبتْعَاءُ ، وَإِنَّمَا قِيَاسُ** « **فَعْلَاءَ** » **إِذَا كَانَ اسْمًا**) كـ « صحراء » (**أَنْ يُجْمَعَ عَلَى فَعْلَاوَاتٍ ، كَصَحْرَاء ، وَصَحْرَاوَاتٍ**) واختار الناظمُ وابنُه غيرَ هذا التعليل ، فقالا : لأنَّ جمعاءَ مؤنث أجمع ، فكما جُمِع المذكر بالواو والنون ، كذلك كان حق مؤنثه أن يُجمع بالألف والتاء ، فلما جاءوا به على « فُعَل » عُلِم أنه معدول عمّا هو القياس فيه وهو « جمعاوات »[(٣)] .

وقال الأخفش[(٤)] ، والفارسيُّ[(٥)] ، وابنُ عصفور[(٦)] : معدولة عن

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٥ .

(٢) قال الرضىّ فى شرح الكافية ١/ ٤٣ « وأما السبب الآخر فيه وفى جُمَع : فعن الخليل أنه تعريف إضافىّ ، وكذا فى أجمع ؛ لأن الأصل فى « جاءنى القومُ أجمعون » أجمعهم ، أى : جميعهم ، و« قرأت الكتابَ أجمع » أى : جميعه ــ قيل : وهو ضعيف ؛ لأن تعريف الإضافة غير معتبر فى منع الصرف ، وله أن يقول : إنما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه ؛ لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجىء ، وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره .. وقال المصنف فيه ــ يعنى فى جمع ــ وفى أجمع مع العدل الوصفُ الأصلىّ وإن صارا بالغلبة فى باب التأكيد فهما عنده كأسود وأرقم ونحوها وهذا قريب » ا هـ .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٧٥ ــ وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٥٥ .

(٤ ، ٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٥ ، وينظر حاشية الإيضاح ص ٣١٠ وقد نسب ابن مالك مذهب من يقول إنه معدول عن (فُعْل) إلى الأخفش والسيرافىّ .

(٦) لم أجد ما نسب إلى ابن عصفور فى المقرب ، ولا فى شرح الجمل .

« فُعْل » ــ بضم الفاء وسكون العين ــ من جهة أن مفردها « فعلاء ، أَفْعَل » كحمراءَ وأَحْمر ، فإنهما يجمعان على « حُمْر » .

وقال آخرون : معدولة عن « فَعَالى» من جهة أنَّ مفردَها اسمٌ على « فعلاء » كصحراء .

والصحيح ما قاله الموضح ؛ لأن جمع المذكر بالواو والنون ، مشروطٌ فيه إما العلمية ، أو الوصفية ، وكلاهما ممتنع فيه ، أما العلمية ؛ فلأن الناظم وابنَه منعاها ، وأما الوصفية ؛ فلأنها مغايرة للتوكيد اتفاقا ، وإذا بطل الشرط بطل المشروط ، فجمعه بالواو والنون شاذّ عندهما ، فكيف يقاس عليه الجمع / بالألف والتاء . [٣٢٢/أ]

ولأن « فعلاء » لا يُجمع على « فُعْل » إلا إذا كان مؤنثا لِـ « أَفْعَلَ » صفة كـ « حمراء »[1] ، ولا على « فُعَالَى » إلا إذا كان اسما محضا لا مذكَّر له كصحراء ، و « جُمَعُ » وأخواته ليس كذلك[2] .

وإليها أشار الناظم بقوله : .

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَا كَـ « فُعَلِ » التَّوْكِيدِ[3].......

(**الثَّانِى**) من المعدول : (**سَحَرُ ، إذَا أُرِيدَ بِهِ سَحَرُ يَوْمٍ بعَيْنِهِ ، وَاسْتُعْمِلَ ظَرْفًا مُجَرَّدًا مِنْ** « **أَلْ** » **وَالْإِضَافَة ، كَـ** « **جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَة سَحَرَ** » **فَإِنَّهُ**) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل .

أما التعريف : ففيه خلاف ؛ فقيل : هو (**مَعْرِفَةٌ**) بالعلمية ، لأنه جُعِل علما

---

(١) قاله ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٦ .

(٢) قاله ابن مالك فى المصدر السابق .

(٣) « والعَلَمَ » مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور وهو امنع « إنْ عُدِلا » شرط وفعله ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى العَلَم ، والجواب محذوف يدل عليه المقام « كفُعَل » خبر لمبتدإ محذوف « التوكيد » مضاف إليه على معنى « اللام » أو فى .

لهذا الوقت ، صرَّح به فى التسهيل[١] .

وقيل : بِشِبْه العلمية ؛ لأنه تعريف بغير أداة ظاهرة كالْعَلَم ، وهو اختيارُ ابنِ عصفور[٢] ، وفى كلام الموضح إيماء إليه .

وأما العدل : فإن صيغته (**مَعْدُولَةٌ عَنِ** « **السَّحَرِ** ») المقرون بـ « أل » لأنه لما أريد به معين ، كان الأصل فيه أن يُذْكر معرفا بـ « أل » فعدل عن اللفظ بـ « أل » وقصد به التعريف ، فمنع الصرفَ .

وقال السهيلىُّ[٣] ، والشلوبين الصغير[٤] : معرب مصروف ، واختلفا فى منع تنوينه ، فقال السهيلىُّ : هو على نية الإضافة ، وقال الشلوبين على نية « أل » .

(**وَقَالَ صَدْرُ الْأَفَاضِلِ**) أبو الفتح ، ناصرُ بنُ أبى المكارم المطرزىّ[٥] ، تلميذ الزمخشرىّ ، هو (**مَبْنِىٌّ**) على الفتح (**لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى اللَّامِ**) كـ « أَمْسِ » .
وَرُدَّ بأمور[٦] : منها : أنه لو كان مبنيا ؛ لكان غيرُ الفتح أولى به ؛ لأنه فى موضع

---

(١) يقول فى التسهيل : « والعدل المانع مع شبه العلمية أو الوصفية (فُعَل) توكيدا ، ومع العلمية فى (سَحَر) الملازم للظرفية .. » [شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٢/ ٩٠٦ : ٩٠٧] .

(٢) ينظر المقرب ١/ ٢٨٠ ، وينظر المرادىّ على الألفية ٤/ ١٥٦ : ١٥٧ وهذا الكلام وما يأتى بعده من عرض للآراء هو كلام المرادىّ بنصه :

(٣) نقل رأيه المرادىّ فى شرح الألفية ٤/ ١٥٧ .

(٤) المصدر السابق ، هو محمد بن على بن محمد بن إبراهيم الأنصارىّ المالقىّ أبو عبد الله يعرف بالشَّلَوْبِين الصغير ، لازم ابن عصفور مدة إقامته فى بمالقة ، شرح أبيات سيبويه شرحا مفيدا وكمَّل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية تُوفى سنة ستين وستمائة هـ [بغية الوعاة ١/ ١٨٧] .

(٥) المتوفى سنة عشر وستمائة من الهجرة [ينظر فى بغية الوعاة ٢/ ٣١١] .

(٦) هذا الرّد الذى ذكره الشيخ خالد من أوله إلى آخر هو لابن مالك فى شرح الكافية فهو الذى أورد زَعْمَ صدر الأفاضل ثم قال : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه .. إلخ . [ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٩ : ١٤٨٠] .

نصب ، فيجب اجتناب الفتحة فيه ؛ لئلا توهم الإعراب ، كما اجتُنبت فى « قبل ، وبعد » .

ومنها : أنه لو كان مبنيا ، لكان جائز الإعراب جواز « حين » فى قوله : .

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ[(١)].......... .... ٣٣٤ م

لتساويهما فى ضعف السبب المقتضى للبناء ؛ لكونه عارضا .

ومنها : أن دعوى منع الصرف ، أسهلُ من دعوى البناء ؛ لأن البناءَ أبعدُ من الإعراب الذى هو الأصل فى الأسماء ، ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل .

وإذا ثبت أن « سحر » غير مبنىّ ، ثبت أنه غير مُضَمَّن معنى حرف التعريف ، وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف[(٢)] .

والفرق بين التضمين والعدل : أن التضمين استعمال الكلمة فى معناها الأصلىّ مزيدًا عليه معنىً آخر ـــ والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه .

فـ « سَحَر » المذكور ـــ عند الجمهور ـــ مُغيّر عن لفظ « السحر » من غير تغيير لمعناه ، وعند صدر الأفاضل ـــ واردٌ على صيغته الأصلية ومعناها وهو التنكير ، مزيدًا عليه معنى حرف التعريف .

(**وَاحْتُرِزَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ**) وهو : أن يُراد به سحرُ يوم بعينه (**مِنَ الْمُبْهَمِ**)

---

(١) هذا جزء من صدر بيت للنابغة الذبيانى والبيت بتمامه : من الطويل

عَلَى حِين عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فقلت : أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

وقد سبق ذكره فى باب الإضافة برقم ٣٣٤ فى الجزء الثالث من التحقيق ص ١٦٢ .

(٢) انتهى كلامُ ابن مالك فى شرح الكافية وقد تصرف الشيخ خالد بالتقديم والتأخير .

فإنه ينصرف اتفاقا (**نَحْوُ** : ﴿ **نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ**[١] ﴾) أى : من الأسحار .

(**وَ** بِـ) القيدِ (**الثَّانِى**) وهو : أن يُستعمل ظرفا (**مِنَ الْمُعَيَّنِ الْمُسْتَعْمَلِ غَيْرَ ظَرْفٍ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَعْرِيفُهُ بِـ « أَلْ » أَوِ الْإِضَافَةِ**) للدلالة على التعيين (**نَحْوُ** : « **طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا** » **وَ** بِـ) القيدِ (**الثَّالِثِ**) وهو : أن يُجرَّد من « أل » والإضافة (**مِنْ**) أن يكون بأل أو الإضافة ؛ فإنه يُصْرف / اتفاقًا ، (**نَحْوُ** : [٣٢٢/ب] « **جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرَ** » **أَوْ** « **سَحَرَهُ** ») .

وإليه أشار الناظم بقوله : .

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا « سَحَرْ » **إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ**[٢] .

(**الثَّالِثُ**) من المعدول (**فُعَلُ**) ــ بضم الفاء ، وفتح العين ــ (**عَلَمًا** ــ **لِلْمُذَكَّرِ ؛ إِذَا سُمِعَ مَمْنُوعَ الصَّرْفِ ، وَلَيْسَ فِيهِ عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرُ الْعَلَمِيَّةِ**) .

وهو المشار إليه فى النظم بقوله :

.... أَوْ كَـ « ثُعَلَا »

(**نَحْوُ** : « **عُمَرَ** ») مما ليس بصفة فى الأصل ، والمحفوظ من ذلك : عُمَرُ ، ومُضَرُ (**وَ** « **زُفَرَ** ») و « قُثَمَ »[٣] (**وَ** « **زُحَلَ** ») وَ « جُشَمَ » (**وَ** « **جُمَحَ** »)

---

(١) من الآية [٣٤] من سورة « القمر .
[وينظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٤٨٠] .

(٢) « والعدلُ » مبتدأ « والتعريفُ » معطوف عليه « مانعا » خبر العدل وما عطف عليه « سَحَر » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعول « إذا » ظرف متعلق بمانعا « به » متعلق بيُعتبر الآتى ، « التعيينُ » نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يُعتبر « قصدًا » حال من نائب فاعل يعتبر ، والجملة مفسرة .

(٣) فى القاموس (ق ث م) « وقُثَم كزفر ، ابنُ العباس بن عبد المطلب صحابىّ ، والكثير العطاء معدول عن قاثم ، والجَموع للخير والعِيَال والجَمُوع للشرّ ضدٌّ ... » .

وَ « قُزَحَ » وَ « عُصَمَ » و « جُحَا »[(١)] وَ « دُلَف » و « هُذَلَ » وَ « بُلَغ » و « ثُعَل »[(٢)] (**فَإِنَّهُمْ قَدَّرُوهُ مَعْدُولًا**) عن « فاعِلٍ » غالبا (**لِأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ لَا تَسْتَقِلُ بِمَنْعِ الصَّرْفِ**) وأمكن العدلُ دون غيره ؛ فإن الغالب فى الأعلام النقلُ فـ « عُمَرُ » ــ مثلا ــ معدول عن « عَامِر » ؛ فإن عَامِرًا ثابت فى الآحاد النكرات ، بخلاف عُمَر (**مَعَ أَنَّ صِيغَةَ « فُعَلٍ » قَدْ كَثُرَ فِيهَا الْعَدْلُ**) التحقيقىُّ (**كَـ « غُدَرَ » وَ« فُسَقَ »**) فإنهما معدولان عن غادر ، وفاسق (**وَ كَـ « جُمَعُ » وَ « كُتَعُ »**) فإنهما معدولان عن جمعاوات ، وكتعاوات (**وَ كـ « أُخَرَ »**) فإنها معدولة عن « آخَر » بفتح الخاء والمدّ .

وفائدة العدل فى الأعلام ، تخفيف اللفظ ، وتحقيق العلمية ، ونَفْىُ الوصفية ، وبعضها منقول عن « فَعْل » نحو « ثُعَل » .

فإن ورد « فُعَلٌ » مصروفا ، فاحكم بعدم عدوله كـ « أُدَدٍ »[(٣)] .

(**وَأَمَّا « طُوًى » فَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ ، فَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ التَّأْنِيثُ بِاعْتِبَارِ الْبُقْعَةِ ، لَا الْعَدْلُ عَنْ « طَاوٍ » لِأَنَّهُ**) أى : العدل (**قَدْ أَمْكَنَ غَيْرُهُ**) وهو التأنيث (**فَلَا وَجْهَ لِتَكَلُّفِهِ**) أى : العدل (**وَيُؤَيِّدُهُ**) أى : اعتبار التأنيث (**أَنَّهُ**) أى : طُوًى (**يُصْرَفُ**

---

(١) فى خ ٢ حرفت إلى ححا ، بحاءين وفى خ ٣ حرفت إلى حجا بتقديم الحاء ولم يذكر أحد أن « حجا » بتقديم الحاء على الجيم علَمٌ معدول .

(٢) فى الصحاح (ث ع ل) : « وثُعَل : أبو حىّ من طيىء ، وهو ثُعَل بن عمرو أخو نبهان .. » اهـ .
وفى اللسان (ث ع ل) » .. وبنو ثُعَلٍ بطن ، وليس بمعدول ؛ إذ لو كان معدولا لم يصرف .
[وينظر فى تعليل منع نحو : عمر ، وزفر من الصرف : كتاب سيبويه ٢/ ١٤] .

(٣) « أُدَد » أبو قبيلة من اليمن وهو : أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير والعرب تصرف « أددًا » جعلوه بمنزلة « ثُقَبٍ » ولم يجملوه بمنزلة « عُمَر » [الصحاح (أدد ٢/ ٤٤٠] .

بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ) فلو كان العدل معتبرًا فيه لما انصرف إذا اعتبر فيه المكان[(١)] .

واحترز بقوله : عَلَمًا ، عن « فُعَل » الوارد جمعًا ، كـ « غُرَفٍ » و « قُرَبٍ » أو اسم جنسٍ ، كـ « صُرَدٍ » و « نُغَرٍ »[(٢)] أو صفةٍ ، كـ « حُطَمٍ »[(٣)] و « لُبَدٍ » ، أو مصدرًا ، كـ « هُدًى » و « تُقًى » فإنها مصروفةٌ اتفاقًا .

وبقوله : إذا سُمِع ممنوع الصرف ، عمّا سُمِع مصروفًا ، كـ « أُدَدٍ »[(٤)] وعمّا لم يسمع فيه صرفٌ ولا عدمُه فإن فيه خلافا :

فقال سيبويه : يصرف حملا على الأصل فى الأسماء[(٥)] .

وقال غيرُه : يمنع صرفُه حملًا على الغالب فى « فُعَل » علما ، وليس بجيد قاله الخضراويُّ .

وبقوله : وليس فيه علّةٌ ظاهرة غيرُ العلمية ، عن مثل « طُوًى » وتقدم / [٣٢٣/أ] شرحه .

(الرَّابِعُ) من المعدول (فَعَالِ) ــ بفتح الفاء ــ (عَلَمًا لِلْمُؤَنَّثِ ، كَـ

---

(١) قاله ابنُ مالك [ينظر حديثه عن « طُوًى » فى شرح الكافية ٣/ ١٤٧٣ : ١٤٧٤] .

(٢) الصُّرد : طائر ، وكذلك النُّغَر طائر أصغر من العصفور .

(٣) من الحَطْم ، وهو الكسر ، يقال : سواق حُطَم ، أى : الذى يَحْطِم من شدة سوقه ما يسوقه .

(٤) قال ابن مالك فى التسهيل ص ٢٢٣ : « وطريق العِلْمِ به سماعه غير مصروف خاليا من الموانع » ا هـ . وقال فى شرح الكافية ٣/ ١٤٧٣ « وعلامة عدل هذا النوع مَنْعُ العرب صرفَه مع انتفاء التأنيث ، بخلاف « أُدَدَ » فإنه غير معدول لأنه استعمل مصروفًا » ا هـ .
وفى سيبويه ٢/ ١٢٨ « العرب تصرف أُدَدًا ، ولا يتكلمون به بالألف واللام » ا هـ .

(٥) فى سيبويه ٢/ ٤١ « إذا كان (فَعَالِ) نحو : حذام ، ورقاش لا تدرى : ما أصله ؟ أمعدول أم غير معدول ، أم مؤنث أم مذكر ، فالقياس فيه أن تصرف ؛ لأن الأكثر فى هذا البناء مصروف غير معدول » ا هـ .

« حَذَامِ »[١] وَ « قَطَامِ »[٢] **فِى لُغَةِ**) بنى (**تَمِيمٍ**) وتميمٌ : أبو قبيلة ، وهو تميم بن مُرّ بن أُدّ بن طلحة بن إلياس بن مضر (**فَإِنَّهُمْ يَمْنَعُونَ صَرْفَهُ**) .

واختُلِف فى علة ذلك : (**فَقَالَ سِيبَوَيْهِ : لِلْعَلَمِيَّةِ ، وَالْعَدْل عَنْ « فَاعِلَةٍ »**)[٣] ويرجحه أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة .

(**وَقَالَ الْمُبَرِّدُ : لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيث الْمَعْنَوِىِّ ، كَـ « زَيْنَبَ »**[٤]) ويرجحه أنهم لا يدَّعُون العدل فى نحو « طُوًى » كما تقدم .

(**فَإِنْ خُتِمَ**) فَعَالِ عَلَمًا للمؤنث (**بِالرَّاءِ ، كَـ « سَفَارِ » اسْمًا لِمَاءٍ**) من مياه العرب ملحوظًا فيه معنى التأنيث ، ولهذا قال سيبويه : اسم لماء[٥] ، وقال الجوهرىّ : اسم لبئر[٦] ، وهو المناسب ؛ لأن الكلام فى أعلام المؤنث ، والماء مُذكَّر .

(**وَ كَـ « وَبَارِ » اسْمٌ لِقَبِيلَةٍ ، بَنَوْهُ عَلَى الْكَسْرِ ، إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ**) أى : من تميم ، قال الفرزدق :

مَتَى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِى الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَا[٧] ٣٦٣

(١) واشتقاق حَذَامِ : من الحَذْم وله معنيان : القطع ، والمشىُ الخفيف .

(٢) وقَطَامِ : من القَطْم ، وهو القطع أيضا ، أو من القَطَم ، وهو الشهوة .

(٣) فى سيبويه ٢/ ٤٠ « ألا ترى أن بنى تميم يقولون : هذه قَطَامُ ، وهذه حَذَامُ ؛ لأن هذه معدولة عن حاذمة ، وقطامُ معدولة عن قاطمة أو قطمة » ا هـ .

(٤) فى المقتضب ٣/ ٣٧٥ « وأما بنو تميم فلا يكْسِرون اسم امرأة ، ولكنهم يُجرونه مُجرى غيره من المؤنث ؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العدل » ا هـ .

(٥) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ٤١ ط . بولاق .

(٦) الصحاح (سفر) .

(٧) هذا البيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه ١/ ٢٨٨ ، والمقتضب ٣/ ٥٠ ، والمغنى ١/ ٩٧ ، واللسان (سفر) ٦/ ٣٦ ، (عور) ٦/ ٢٩٣ وهو بلا نسبة فى شرح شذور الذهب ٩٦ وليس فى كتاب سيبويه كما يقول ابن هشام فى كتابه شرح الشذور .=

وإنما كان الكثيرُ الكسرَ عندهم ؛ لأن مذهبَهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعوه الصرف لامتنعت ـــ قاله الخليل[١] .

(**وَقَدِ اجْتَمَعَتِ اللُّغَتَانِ**) أى : الإعراب والبناء (**فِى قَوْلِهِ**) وهو الأعشى ميمون :

٤٧٧ (**أَلَمْ تَـرَوْا إِرَمًا وَعَـادَا ... أَوْدَى بِهَـا اللَّيْـلُ وَالنَّهَـارُ**
وَمَـرَّ دَهْـرٌ عَلَـى وَبَـارِ ... فَهَلَـكَتْ جَهْـرَةً وَبَـارُ[٢])

فَبَنَى « وبار » الأولى على الكسر ، وأعرب « وبار » الثانية رفعا على الفاعلية بـ « هلكت » ويحتمل أن تكون الواوُ الأولى عاطفةً ، والثانية ضميرًا ، لا حرف إطلاق و « بار » فعلا ماضيا من البوار ، والجملة معطوفة على هلكت ، وفاعل

= ويروى : « متى ما ترد يوما سفار » .
« سفار » منهل قبل ذى قار بين البصرة والمدينة وهو لبنى مازن بن المبارك [معجم البلدان ٣/ ٢٢٣] « أُدَيْهِم » تصغير أدهم وهو ابن مرداس أحد بنى كعب ، وكان شاعرا خبيثا « المستجيز » الذى يطلب الماء « المعوَّر » الذى لا يسقى ، والتعوير : الردّ يقال : عورته عن حاجته ، رددته عنها .
واستشهد به بعضهم على أن (يوما) ظرف لترد ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبىّ (ترد وسفار) ويمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط .

(١) فى سيبويه ٢/ ٤١ « والحجازية هى اللغة الأولى القُدْمَى ، فزعم الخليل أن إجناح الألف أخفّ عليهم يعنى الإمالة ليكون العمل من وجه واحد ، فكرهوا ترك الخفة ، وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك ، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا » اهـ [وينظر الأمالى الشجرية ٢/ ١١٥] .

(٢) هذان البيتان من مُخَلَّع البسيط للأعشى فى ديوانه ٢٨١ ، وموضع الشاهد فى البيت الثانى ، وقد ورد منسوبا للأعشى فى سيبويه ٢/ ٤١ ، والأصول ٢/ ٨٩ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢/ ١١٥ ، وابن السيرافىّ ٢/ ٢٤٠ ، واللسان (وبر) ٧/ ١٣٤ ، والعينىّ ٤/ ٣٥٨ ، والأشمونى ٣/ ٢٦٩ ، والدرر ١/ ٨ وورد بلا نسبة فى المقتضب ٣/ ٥٠ ، ٣٧٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٧ ، وشرح شذور الذهب ٩٧ ، والهمع ١/ ٢٩ .

هلكت ضمير مستتر فيها عائد على « وبار » المكسور .

والمعنى : هلكت وبارت .

وقال أولا : هلكت ، على القبيلة ، وثانيا : وبارُوا ، على أهلها ، فلا شاهد فيه على لغة الإعراب ، وعلى هذا يكتب « باروا » بالواو والألف ، كما يكتب « سَارُوا .

و « إِرَم » اسم قبيلة عاد ، و « أودى بها » أهلكها .

(**وَأَهل الْحِجَازِ يَبْنُون الْبَابَ كُلَّهُ عَلَى الْكَسْرِ تشبِيهًا لَهُ بِـ « نَزَالِ »**[١]) فى التعريف ، والعدل ، والوزن ، والتأنيث (**كَقَوْلِهِ**) وهو لُجَيْم بن صعب فى امرأته :

٤٧٨ (**إذَا قَالَتْ حَذامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذِامِ**)[٢]

فبناها على الكسر مع أنها فاعل « قالت » فى الموضعين[٣] .

وإذا سُمِّىَ بباب « حَذَامِ » مذكّرٌ ، زال موجب البناء ، وهو التشبيه بـ « نزال » لأنه ليس الآن مؤنثا معدولا ، فيعرب غير منصرف ، ومن العرب من

---

(١) وقيل : لتوالى العلل أى : العلمية ، والتأنيث والعدل ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ـــ قاله المبرد [المقتضب ٣/ ٣٧٤] .

(٢) هذا البيت من الوافر وقائله لجَيم بن صعب فى العينى ٤/ ٣٧٠ ، واللسان (رقس) ٨/ ١٩٥ وهو له أولدَيْسَم بن طارق فى اللسان (نصت ٢/ ٤٠٤ ، (حَذَمَ) ١٥/ ٨ ، وورد بلا نسبة فى : معانى القرآن للفراء ١/ ٢١٥ ، ٢/ ٩٤ ، وما ينصرف ٧٥ والكامل ٥٩١ ، والخصائص ٢/ ١٧٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٢ وأمالى ابن الشجرىّ ٢/ ١١٥ ، وابن يعيش ٤/ ٦٤ وشرح شذور الذهب ٩٥ ؛ والأشمونى ٤/ ٢٦٨ .

(٣) فى الشطر الأول ، وفى الشطر الثانى .

يصرفه ، قاله سيبويه[١] .

واعلم أن التشبيه بنزال فيما ذُكِر ، / إنما يتم على مذهب المبرد ، فإنه يقول : [٣٢٣/ب] نَزَالِ معدولٌ عن مصدر مُعَرَّف مُؤنث ، وبُنى لتضمنه معنى لام الأمر[٢] .

وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن نفس الفعل ، فيكون التشبيه فى العدل والوزن[٣] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ « فَعَالِ » عَلَمَا مُؤَنَّثًا ، وَهُوَ نَظِيرُ « جُشَمَا »[٤]
عِنْدَ تَمِيمٍ[٥]................. ....

---

(١) ينظر كتابه ٢/ ١٩ .
(٢) ينظر المقتضب ٣/ ٣٦٨ : ٣٦٩ .
(٣) فى كتاب سيبويه ٢/ ٣٧ « ونزال بمعنى انزل ، ويقال للضبع دَبَاب أى : دِبِّى فالحَدّ فى جميع هذا افْعَلْ ، ولكنه معدول عن حَدِّه » اهـ .
(٤ ، ٥) « فَعَالِ » مفعول ابنِ « علمًا» حال منه « مؤنثا » حال منه أيضا ، أو وصف للأولى « وهو نظيرُ » مبتدأ وخبر « جُشَمَا » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ، والألف للإطلاق .
« عند » ظرف متعلق بنظير فى البيت السابق « تميمٍ » مضاف إليه .
و « فَعَالِ » ينقسم إلى ثمانية أقسام :
الأول : كونه اسما مفردا ، مذكرا كغزال ، أو مؤنثا كعناق وأتان .
والثانى : كونه وصفا لمذكر كجواد وجبان ، أو لمؤنث كحَصَان ورزَان .
والثالث : كونه مصدرًا كذَهَاب ، وضَمَان .
والرابع : كونه جمعا كجَرَاد وسَحَاب .
فهذه الأربعة معربة مصروفة .
والأربعة الباقية معدولة مبنية ، لا خلاف فى بنائهن إلا فى القسم الرابع على ما سيأتى بيانه : =

(**الْخَامِسُ**) من المعدول : (« **أَمْسِ** ») إذا كان (**مُرَادًا بِهِ الْيَوْمُ الَّذِى يَلِيهِ يَوْمُكَ ، وَلَم يُضَفْ ، وَلَمْ يُقْرَنْ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ**) ولم يصغَّر ، ولم يكسَّر (**وَلَمْ يَقَعْ ظَرْفًا ، فَإِنَّ بَعْضَ بَنِى تَمِيمٍ يَمْنَعُ صَرْفَهُ مُطْلَقًا**) رفعا ، ونصبًا ، وجرًّا (**لِأَنَّهُ**) عَلَمٌ على اليوم الذى يليه يومُك (**مَعْدُولٌ عَنِ الْأَمْسِ**) المعرَّف بـ « أل » فيقولون : « مَضَى أَمْسُ » بالرفع بلا تنوين ، و « شاهدتُ أَمْسَ » و « ما رأيتُ زيدًا مُذْ أَمْسَ » بالفتح فيهما (**كَقَوْلِهِ** :

٤٧٩ ــ لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُـذْ أَمْسَا)
عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِى خَـمْسَا[(١)]

= فالأول : فَعَالِ : المسمى بها فعل الأمر كنزال ونَظَارِ ، ومَنَاع ، فهذه معدولة عن : انْزِل ، وأَنْظِر ، وامنع . وهى مبنية على الكسر لالتقاء الساكنين وكان حقها البناء على السكون مثل الفعل الأمر .

والثانى : فَعَال التى عدلوها عن المصدر للمبالغة كما عدلوا فَعَال عن الفعل لذلك ، وذلك قولهم : « لا مَسَاسِ » أى : لا مماسَّة ، ومنه : يَسَارِ ، المعدولة عن الميسرة وفجارِ اسم للفجزة .

الثالث : فَعَالِ المعدولة عن الصفة الغالبة ، وذلك قولهم للضَّبُع « جَعَارِ » اسم لها خاصة . مأخوذ من الجَعْر ، خصوها بذلك لكثرة جَعْرِها .

ومثل جَعَار ، قولهم للمنية : حَلاقِ ، عدلوها عن الحالقة ، كما عدلوا جَعَارِ عن الجاعرة ، والحالقة نعت غالب ، أى غلب على الاسمية ، فاختص بالمنية .

الرابع : فَعَالِ ، العلم المعلق على النساء ، المعدول عن مثال فاعله نحو : حذام ، وقطَامِ ــ وفى فَعَالِ هذه لغتان : فأهل الحجاز يبنونه على الكسر ، وبنو تميم يعربونه غير مصروف ، فإن كان آخر شىء منه راءٌ ، أجمع الفريقان على بنائه ومن ذلك : سفارِ ، ووبارِ [ينظر الأمالى الشجرية ٢/ ١١٠ : ١١٤] .

(١) بيتان من الرجز المشطور وهما من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، وقد يأتى معهما بيتان أو ثلاثة ، والأول منهما هو موضع الشاهد ينظر : نوادر أبى زيد ٥٧ ، وسيبويه ٢/ ٤٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٥ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢/ ٢٦٠ ، وابن يعيش =

فـ « أَمْسَا » مجرورة بالفتحة ، والألف فيه للإطلاق ، وليس فتحته ـــ هنا ـــ فتحة بناء ، خلافا للزجاجيّ ، وَوَهَّمَه الموضّحُ فى ذلك فى شرحَيِ القطر والشذور[1] .

وزعم بعضُهم أن « أَمْسَى » ـــ هنا ـــ فعلٌ ماضٍ ، وفاعله مستتر فيه ، عائد على المصدر المفهوم منه ، أى : مذ أَمْسَى هو ، أى : المساء[2] ، وفيه بُعْدٌ .

وهذا الإطلاق للقليل من بنى تميم .

(**وَجُمْهُورُهُمْ يَخُصُّ ذَلِكَ**) الإعرابَ الممنوع من الصرف (**بِحَالَةِ الرَّفْعِ**) خَاصَّة ، دون حالتى النصب والجرّ ، فيبنيه على الكسر فيهما[3] .

(**كَقَوْلِهِ** :

= ٤/ ١٠٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨١ ، وشرح شذور الذهب ٩٩ وشرح قطر الندى وبل الصدى ٢٢ ، والعينى ٤/ ٣٥٧ والأشمونى ٣/ ٢٦٧ ، والخزانة ٣/ ٢١٩ ، والدرر ١/ ١٧٥ .

« والسَّعَالِى » جمع سِعْلَاة ، وهى الغول « همسًا » الهمسُ الخفاء وعدم الظهور ، أو هو الصوت الخفىّ .

(١) ففى شرح القطر قال ابن هشام بعد إيراد البيت وبعد أربعة أبيات : « وزعم الزجاجىّ أن من العرب من يبنى « أمس » على الفتح وأنشد عليه قوله : * مُذْ أَمْسَا * وهو وَهَمٌ ، والصوابُ ما قدمناه من أنه معربٌ غيرُ منصرف » ا هـ [شرح القطر ٢٤] وقال فى شرح الشذور ١٠٠ « وقد وَهِمَ الزجاجىّ فزعم أن مِنَ العرب مَنْ يبنى أَمْس على الفتح واستدل بهذا البيت » ا هـ .

وينظر ردّ ابن مالك على الزجاجىّ فى شرح المرادى على الألفية ٤/ ١٥٨ : ١٥٩ مع ملاحظة الخطأ المطبعىّ فى كلمة الزجاجىّ فقد كتبت الزجاج .

(٢) قاله ابن هشام فى شرح القطر ٢٤ .

(٣) أما حالة الرفع فسيستشهد لها ، وأما حالتى النصب والجرّ فنحو : اعتكفْتُ أَمْسِ ، وعجبت من أَمْسِ .

٤٨٠ اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ وَتَنَاسَ الَّذِى تَضَمَّنَ أَمْسُ)[١]

فرفع « أمس » على الفاعلية بـ « تضمَّنَ » ولم يُنونه .

و « عَنَّ » ــ بالنون ــ من عَنَّ يَعِنُّ ، إذا عرض .

ويُروى : عَزَّ ــ بالزاى ــ بمعنى : غلب ، و « تناسَ » أمر من التناسى ، وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه .

(**وَالْحِجَازِيُّونَ يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مُطْلَقًا**) فى الرفع والنصب والجرّ (**عَلَى تَقْدِيرِهِ مُضَمَّنًا مَعْنَى اللَّامِ**) المعرِّفةِ (**قَالَ**) أسقف نجران ، أو تُبَّع بن الأقرن :

مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمْسِى

وَطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةً وَغُرُوبُهَا صَفْرَاءَ كَالْوَرْسِ

٤٨١ الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِىءُ بِهِ (**وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ**)[٢]

فـ « أَمْسِ » فاعل « مضى » وهو مكسور كما ترى (**وَالْقَوَافِى مَجْرُورَةٌ**) ومكسورة[٣] كما أنشدتها ، ولا يعارض هذا رفع « أمس » بـ « تضمَّنَ » فى البيت السابق[٤] ؛ لأن إحدى اللغتين لا تصادم الأخرى[٥] .

---

(١) هذا البيت من الخفيف لا يعلم قائله وهو من شواهد : العينى ٤ / ٣٧٢ ، والهمع ١ / ٢٠٩ ، والأشمونى ٣ / ٢٦٨ ، والدرر ١ /١٧٥ .

(٢) هذه الأبيات من الكامل ودخل العروض والضرب الحذذ والإضمار لأسقف نجران فى العينى ٤ / ٣٧٣ ، والحيوان ٣ / ٨٨ ، واللسان (أمس) ٧ / ٣٠٥ ، ولأسقف نجران ، أو تُبَّع بن الأقرن فى الدرر ١ / ١٧٥ ولأسعد الحميرى فى الروض الأنف ١ / ٣٦ ــ وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب ٩٨ :

(٣) فقوله : « كالورسِ » السين مجرورة وقوله : « تُمْسِى » السين مكسورة لأنها عين الكلمة ومضارع « أمسى » بكسر العين ، وقوله : « أَمْسِ » السين مكسورة كسرة بناء على مذهب الحجازيين مع أنه فاعل .

(٤) وهو :

* وتَنَاسَ الَّذِى تَضَمَّنَ أَمْسِ *

(٥) وهما : لغة جمهور بنى تميم فى إعرابهم (أمس) إعراب مالا ينصرف فى حالة الرفع خاصَّة ولغة الحجازيين فى بنائهم (أمس) على الكسر مطلقا .

(**فَإِنْ أَرَدْتَ بِـ « أَمْسِ » يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ الْمَاضِيَةِ مُبْهَمًا**) أى : أَمْسًا ما من الأموس (**أَوْ عَرَّفْتَهُ بِالْإِضَافَةِ**) نحو : « أَمْسُ يوم الخميسِ » (**أَوْ**) عرَّفته (/ [١/٣٢٤] **بِالْأَدَاةِ**) نحو « الأمس » (**أَوْ صَغَّرْتَهُ**) نحو : « أُمَيْس »[1] ، أو كسَّرته ، نحو « أموس » **فَهُوَ مُعْرَبٌ إِجْمَاعًا**) إعرابَ المنصرف .

(**وَإِنِ اسْتَعْمَلْتَ الْمُجَرَّدَ**) من « أل » والإضافة (**الْمُرَادَ بِهِ مُعَيَّنٌ ظَرْفًا ؛ فَهُوَ مَبْنِيٌّ إِجْمَاعًا**)[2] لتضمنه معنى الحرف .

* * *

(**فَصْلٌ : يَعْرِضُ الصَّرْفُ لِغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ لِأَحَدِ أَرْبَعَةِ أَسْبَابٍ : الأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ أَحَدُ سَبَبَيْهِ**) المانِعَيْنِ له من الصرف (**الْعَلَمِيَّةَ ثُمَّ يُنَكَّرُ**) فتزول منه العلمية ويبقى السببُ الثانى ، وهو إما التأنيث ، أو الزيادة ، أو العدل ، أو الوزن ، أو العجمة ، أو التركيب ، أو ألف الإلحاق المقصورة .

(**تَقُولُ : « رُبَّ فَاطِمَةٍ ، وَعِمْرَانٍ ، وَعُمَرٍ ، وَيَزِيدٍ ، وَإِبْرَاهِيمٍ ، وَمَعْدِيكَرِبٍ ، وَأَرْطًى**) لقيتُهم » ـــ بالجرّ والتنوين فى هذه الأنواع السبعة ؛ لذهاب أحدِ موجبَىْ منع صرفها ، وهو العلمية .

وإليه أشار الناظم بقوله :

.... وَاصْرِفَنْ مَانُكِّرَا   مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا[3]

---

(١) فى حاشية الصبان ٣/ ٢٦٨ : (قوله : أو صُغِّر) أى : على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان ، ونَصّ سيبويه على أنه لا يُصَغَّر وكذا « غد » استغناء بتصغير ما هو أشدّ تمكنا وهو اليوم والليلة قاله أبو حيان » ا هـ .

(٢) نحو : « زرتُه أَمْسِ » .

(٣) « ما » اسم موصول مفعول اصرفن « نُكِّرَا » فعل ماضٍ مبنىّ للمفعول ، والجملة صلة =

(**وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ**) المصروفِ (**مَا كَانَ صِفَةً قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ ، كَـ** « **أَحْمَرَ** » **وَ** « **سَكْرَانَ** ») إذا نُكِّرا (**فَسِيبَوَيْهِ يُبْقِيهِ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ**)[1] للوزن أو الزيادة ، وعَوْدِ الوصفِ الأصليّ ، بناء على أن الزائل العائد ، كالذى لم يَزُلْ .

(**وَخَالَفَهُ الْأَخْفَشُ فِي الْحَوَاشِي**) على كتاب سيبويه ، فقال بصرفه ، بناء على أنَّ الصفةَ إذا زالت لا تعودُ .

ورُدَّ بأن زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية ، وإذا زال المانع رجعت الصفة ، وذكر ابنُ مالك فى شرح الكافية أنّ الأخفش رجع عن مخالفة سيبويه (**وَوَافَقَهُ فِي**) كتاب (**الْأَوْسَطِ**) وأنّ أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذِكْرُ موافقته أولى ؛ لأنها آخر قولَيْه ــ انتهى[2] .

= ما ، والألف للإطلاق ، « من كلّ » متعلق بمحذوف حال من ما ، « ما » اسم موصول مضاف إليه « التعريفُ » مبتدأ « فيه » متعلق بأثّرا الواقع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول .

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ٢ .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩ .

ومن الذين لم يذكروا إلا مخالفته لسيبويه فى حكم « أحمر » إذا نُكِّر بعد التسمية أبو إسحاق الزجاج فى كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧ قال : « هذا باب أفعل الذى يكون صفة إذا سميت به رجلا نحو « أحمر » و « أسود » زعم الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة إذا سميت بها رجلا لم ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سَمَّيْت بها رجلا نحو « أحمر » لم ينصرف فى المعرفة وانصرف فى النكرة ، وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب الأخفش ، وكلاهما عندى مذهب » اهـ .

أما المبرد فكما يقول الزجاج اختار مذهب الأخفش ففى المقتضب ٣/ ٣١٢ يقول المبرد : « فإن قال قائل : ما باله ــ يعنى « يزيد » إذ نكر بعد التمسية ــ انصرف فى النكرة وهو فعل فى الأصل ــ وأحمرُ وما كان مثله لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، وهى =

السبب (**الثَّانى : التَّصْغِيرُ الْمُزِيلُ لِأَحَدِ السَّبَبَيْنِ**) المانعين من الصرف (**كَـ « حُمَيْدٍ » وَ « عُمَيْرٍ » فِى**) تصغير (**أَحْمَدَ ، وَعُمَرَ**) فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير ، فيصرفان ؛ لزوال أحد السببين ، أما زوال الوزن بالتصغير فواضح ، وأما زوال العدل به ، فقال الموضح فى الحواشى : إن نحو « عمر » قد حكموا فيه بأنه معدول الصيغة ، والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت ، إذا لم يكن معتادا له ، فالحكم بصرفه بعيد — انتهى .

وجوابه : أنّ ذلك فى العدل التحقيقىّ ، أما العدل التقديرىّ فلا ؛ لأنهم إنما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم ، لمَّا رأوْهُ غيرَ منصرف ، فإذ صُرِف ، فلا حاجة لتقديره .

(**وَعَكْسُ ذَلِكَ**) وهو أن ينصرفَ مكبَّرا ، ولا ينصرف مصغَّرا (**نَحْوُ : « تِحْلِىءٍ »**) — بكسر التاء المثناة فوق ، وسكون الحاء المهملة ، وكسر اللام ، وبالهمزة / آخره — وهو القشر الذى على وجه الأديم ، مما يلى منبت الشَّعْرِ ، حال [٣٢٤/ب] كونه (**عَلَمًا ، فَإِنَّهُ يَنْصرِفُ مُكَبَّرًا ، وَلاَ يَنْصَرِف مُصَغَّرًا ؛ لِاسْتِكْمَالِ الْعِلَّتَيْنِ بِالتَّصْغِيرِ**) وهما : العلمية والوزن ، فإن يقال فى تصغيره : « تُحَيْلِىء » — بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه ، وكسر رابعه ، فهو على زنة « تُدَحْرِج »

= أسماء ؟ قيل له : إن « أحمر » أشبه الفعل وهو نكرة ، فلما سميت به كان على تلك الحال ، فلما رددته إلى النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ، فلذلك خالفه ، هذا قول النحويين ولست أراه كما قالوا ، أرى إذا سُمِّى بأحمر ، وما أشبهه ثم نُكّر أن ينصرف لأنه امتنع فى النكرة ؛ لأنه نعت ، فإذا سُمِّى به فقد أزيل عنه بابُ النعت ، فصار بمنزلة « أفعل » الذى لا يكون نعتا ، وهذا قول أبى الحسن الأخفش ، ولا أراه يجوز فى القياس غيرُه » ا هـ .

وقد أتى المرادى فى شرح الألفية ٤/ ١٩٥ بمذهب ثالث ورابع فى الأحمر ، إذا نكر بعد التسمية فقال : « والثالث : إن سُمِّى بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سُمِّى به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنبارىّ .

والرابع : أنه يجوز صرفه وترك صرفه ، قاله الفارسىّ فى بعض كتبه » ا هـ .

و « تُبَيْطِر »[١] .

السبب (**الثَّالِثُ : إِرَادَةُ التَّنَاسُبِ**) للمنصرفِ (**كَقِرَاءَةِ نَافعٍ ، وَالْكِسَائِيِّ** ﴿ **سَلَٰسِلًا** ﴾)[٢] بالصرف ، لمناسبة ﴿ **أَغْلَالًا** ﴾[٢] (**وَ** ﴿ **قَوارِيـرًا**) قَوَارِيرًا ﴾[٣] بصرفهما ـــ وصلا ـــ ليناسب الأول آخر سائر الآيات ، والثانى

---

(١) وقد أجمل ابن مالك حكم التكبير والتصغير وأثرهما فى المنع وعدمه فقال فى كتابه شرح الكافية ٣/ ١٥٠ : ١٥٠ « ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعةُ أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ، ولا ينصرف مصغرا ـــ وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ـــ وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا .
فالأول : نحو : بعلبك وطلحة ، وزينب وحمراء وسكران وإسحاق وأحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع فى تكبير ولا تصغير .
والثانى : نحو : عمر ، وشمَّر ، وسرحان ، وعلقى وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع ، فإن تصغيرها : عُمَير ، وشُمَيمر ، وسُرَيحين ، وعليق ، وجُنيدل يزول بسببه مثال العدل ، ووزن الفعل ، وأَلِفَى سرحان وعلقى وصيغة منتهى الجموع .
والثالث : نحو : تِحْلِىء وتَوَسُّط ، وتُرُتُّب وتِهِبِّط أعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع ، فإن تصغيرها : تُحَيْلِىء ، وتُوَيْسِط ، وتُرَيْتِب ، وتُهَيْبِط على وزن مضارع بَيْطَرَ .
والرابع : نحو : هِنْد وهُنَيْدَة فلك فيه مُكَبَّرا وجهان ، وليس فى مصغره إلا منع الصرف » ا هـ .

(٢) من الآية [٤] من سورة « الإنسان » .

(٣) من الآيتين [١٥ ، ١٦] من سورة « الإنسان » .
وفى التذكرة فى القراءات لابن غلبون المتوفى سنة ٣٩٩ هـ ص ٧٤٥ « قرأ نافع وهشام ، وأبو بكر ، والكسائىّ ﴿ سَلَٰسِلًا ﴾ بالتنوين فى الوصل ، ووصلها الباقون بغير تنوين ، وكلهم وقف عليها بالألف من نونها ومن لم ينونها إلا قُنبلًا وحمزةَ ورويسًا ، فإنهم وقفوا عليها بغير ألف » ا هـ .
وفى المصدر السابق وفى الصفحة نفسها : « قرأ نافع ، وأبو بكر ، والكسائىّ ﴿ **قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا** ﴾ بالتنوين فيهما فى الوصل ، ووقفوا عليهما بالألف » ا هـ .

الأولَ عند صرفه ـــ قاله الخبيصى[١] .

(وَ) نحو (قِرَاءَةِ الْأَعْمَش ﴿ وَلَا يَغُوثًا وَيعُوقًا ﴾)[٢] بصرفهما لتناسب ﴿ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا ﴾[٢] و ﴿ وَنَسْرًا ﴾[٢] .

وأفاد بهاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يَمتنع صرفُه بين أن يكون بعلة واحدة ، أو بعلتين ، وأن الصرف فى ذلك للتناسب ، لا على قول من صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختيارًا ، ولا على قول من زعم أنَّ صَرْف مالا ينصرف جائز مطلقا على لغة .

السبب (الرَّابِعُ : الضَّرُورَةُ) إما بالكسرة ، كقوله :

إِذَا مَا غَزَا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِى بِعَصَائِبِ[٣] ٣٦٤

والقوافى مجرورة .

---

(١) وهو محمد بن أبى بكر محرز بن محمد أبو بكر الخبيصى المتوفى ٨١٠ هـ له شرح الكافية ويسمى « الموشح » حققه د/ أحمد المهدى ، ونال به « الدكتوراه » من كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٢) من الآية [٢٣] من سورة « نوح » .
وفى إتحاف فضلاء البشر ص ٥٦٤ : « وعن المطوعى : ﴿ يَغُوثًا ويعوقًا ﴾ بالتنوين مصروفين للتناسب نحو ﴿ سَلَٰسِلًا ﴾ وفى الكشاف ٤/ ٦١٩ « وقرأ الأعمش : ﴿ وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا ﴾ بالصرف ... ولعله قصد الازدواج فصرفهما ، لمصادفته أخواتهما منصرفات « وَدًّا » و « سُوَاعًا » و « نَسْرًا » كما قرىء : ﴿ وَضُحَيٰهَا ﴾ بالإمالة لوقوعه مع الممالات للازدواج » اهـ .

(٣) هذا البيت من الطويل للنابغة الذبيانى فى ديوانه ٥٥ ، والشعر والشعراء ١/ ١٦٩ ، وبلانسبة فى ضرورة الشعر لابن عصفور ص ٢٢ .
والشاهد فيه جرّ « عصائب » بالكسرة مثل الاسم المصروف مع أنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع .
والشاعر يمدح عمرو بن الحارث يقول : إذا غزا بالجيش فإن جماعات الطيور تتبع العسكر لتنتظر القتلى تقع عليهم .

أو بالتنوين (**كَقَوْلِهِ**) وهو امرؤ القيس :

٤٨٢ (**وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ**) فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي[١]

فصرف « عنيزة » بالتنوين ، وهو بضم العين المهملة ، فنونٍ ، فياءِ تصغيرٍ ، فزايٍ ، فتاءِ تأنيث ـــ اسمُ ابنة عمه ، وقيل : لقبُها ، واسمُها فاطمة ، وقيل : فاطمة غيرها ، و « الخدرُ » ـــ بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال ـــ الهَوْدج ، قاله الأعلم[٢] ، وفى الصحاح : الخدر السِّتر[٣] .

ومعنى « إنك مُرْجلى » بالجيم ـــ إنك تصيرنى راجلة ، أى : ماشية لعقرك ظهر بعيرى .

قال الدمامينى : ينبغى أن يحمل كلامهم فى أمثال ذلك ، على أنه يجوز للمضطرّ أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف فى الصورة ، باعتبار إدخال التنوينِ عليه ، ولا يكون هذا التنوينُ تنوينَ الصرف ؛ لمنافاته العلتين المحققتين ، وإنما يكون تنوين ضرورة ـــ انتهى[٤] .

(**وَعَنْ بَعْضِهِمْ اطِّرَادُ ذَلِكَ فِى لُغَةٍ**) حكاها الأخفشُ ، وقال : كأنها لغة الشعراء ؛ لأنهم اضطرّوا إليه فى الشعر ، فجرت ألسنتُهم على ذلك فى الكلام[٥] .

---

(١) هذا البيت من الطويل لامرىء القيس بن حجر من معلقته المشهورة ، وقد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، والبيت فى ديوانه ص ١١ ، وفى العينى ٤ / ٣٧٤ ، والضرائر لابن عصفور ص ٢٣ وفى شرح الشاطبىّ على الألفية ٤٦٠ / ٨٣٦ وورد بلا نسبة فى المغنى ٣٤٣ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٤ .

(٢) فى شرح ديوان امرىء القيس ، وللأعلم شرح دواوين الشعراء الستة : امرىء القيس والنابغة الذبيانى ، وعلقمة ، وزهير ، وطرَفة ، وعنترة .

(٣) الصحاح (خدر) .

(٤) ينظر حاشية الشمنى على المغنى ومعها تعليقات الدمامينى على المغنى ٢ / ٩٩ .

(٥) فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٥ : « فإن قلت : كيف جعلت صرف مالا ينصرف من قبيل الضرائر ، وقد زعم أبو الحسن الأخفش فى الكبير له أنه سمع من العرب من =

(**وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ**) ـــ إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم[1] ـــ (**وَالْأَخْفَشُ ، وَالْفَارِسِيُّ**) من البصريين (**لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَمْنَعَ صَرْفَ الْمُنْصَرِفِ**) قال الموضح فى الحواشى : وهو الصحيح ؛ لكثرة / مَا وَرَدَ منه ، وهو من تشبيه [١/٣٢٥] الأصول بالفروع (**وَأَبَاهُ سَائِرُ الْبَصْرِيِّينَ**) أى : باقيهم (**وَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِنَحْوِ قَوْلِهِ**) وهو الأخطل :

٤٨٣ ـــ (طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ)[2]

فمنع صرف « شبيب » للضرورة ، وهو عَلَمٌ مصروف ، وهو : شبيب بن يزيد ، رأس الخوارج الأزارقة ، وبالغ فى أمره حتى ادّعى الخلافة ، وسُمِّىَ أميرَ المؤمنين ، وكانت زوجته « غزالةُ » ـــ أيضا ـــ خارجية ، وكانت شديدة البأس ، حتى كان الحجاج ـــ مع هيبته ـــ يخاف منها .

و« الأزارق » جمع الأزرقىّ ـــ بزاى ، فراء ـــ مفعول : طَلَبَ ، والأصل : الأزارقة ـــ بالهاء ـــ فحذفها للضرورة ـــ و « الكتائب » الجيوش ، و « هَوَتْ »

= يصرف فى الكلام جميع مالا ينصرف ؟ وحكى الزجاجىّ أيضا فى نوادر مثل ذلك . فالجواب : أن صرف مالا ينصرف فى الكلام إنما هو لغة لبعض العرب ، قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ؛ لأنهم قد اضطروا إليه فى الشعر فصرفوه ، فَجَرَتْ ألسنتهم على ذلك ، وأما سائر العرب فلا يُجيزون صرفَ شىء منه فى الكلام ، فلذلك جُعل من قبيل ما يختص به الشعر » اهـ .

(١) وهو سليمان بن محمد بن أحمد ، برع فى النحو على مذهب الكوفيين توفى سنة ٣٠٥ هـ مرّ كثيرا [بغية الوعاة ١ / ٦٠١] .

(٢) هذا البيت من الكامل للأخطل التغلبى النصرانىّ واسمه غياث بن الغوث ، من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد في ديوانه ١٩٧ ، والضرورة لابن عصفور ١٠٤ ، والإنصاف ٤٩٣ مسألة : هل يجوز منع صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ؟ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٥٠٩ ـــ وهو بلا نسبة فى الأشمونى ٣ / ٢٧٥ .

من هوى به الأمرُ ، أطمعه وغرَّه ــ و « الغائلة » الشرّ ، و « غَدُور » فعول ، من الغدر ــ بالغين المعجمة ، بدل من « غائلة » فاعل هَوَتْ .

(**وَعَنْ**) أبى العباس أحمد بن يحيى (**ثَعْلَبٍ أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ**) وهو منع صرف المنصرف (**فِى الْكَلَامِ**) مطلقا(١) .

وفَصَّل بعضُ المتأخرين بين ما فيه العلمية ، وغيره ، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ، ومنعه مع غيرها ، ويؤيده أنه لم يُسْمَع إلا فى العلم .

وحكى الفخر الرازىّ عن أكثر الكوفيين والأخفش : أن السببَ الواحدَ يمنع الصرفَ ، ولم يفرق بين العلمية وغيرها ، وهو جارٍ على أصلهم ؛ فإنهم يدَّعون أن الفعل أصل للمصدر ، فزالت فرعية الاشتقاق ، وما بقى إلا فرعية الافتقار ، وينتج من هذا ، أن ما لا ينصرف أشبه الفعل فى فرعية واحدة ، وهى الافتقار ، فيكون السببُ الواحدُ يمنع الصرف(٢) .

---

(١) فى شرح الكافية الشافية ٣ /١٥١١ : ١٥١٢ « وقال الحامض ــ يعنى سليمان بن محمد ــ على مذهب الكوفيين ــ : قلتُ لأبى العباس :

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيش وَأَنَّ يَوْمِى ... بَأَوَّلَ أو بأهـون أو جُبَـارِ
أَوِ التَّالِى دُبَارَ ؛ فإنْ أَفُتْـهُ ... فَمُؤْنِسَ أَوْ عُرُوبَةَ أَوْ شِيَـار

موضوع ، قال : لِمَ ؟ قلتُ : لأنَّ : مُؤْنِسًا ، وجُبَارًا ودُبَارًا تنصرف وقد تُرِك صرفها فقال : هذا جائز فى الكلام ، فكيف فى الشعر ؟ » اهـ .

و « دبار » يوم الأربعاء وما ذكره فى البيتين أسماء الأيام فى الجاهلية فأول : يومُ الأحد ، وأهون : يوم الاثنين ، وجُبار : يوم الثلاثاء ، ودبار : يوم الأربعاء ومؤنس : يوم الخميس وعَرُوبة : يوم الجمعة ، وشيار : يوم السبت . [ينظر الإنصاف ص ٤٩٧] .

(٢) ينظر عرائس المحصل على نفائس المفصل النسخة المخطوطة ورقة ٣٢٥ .

وقد رجح الأنبارىّ فى الإنصاف مذهب الكوفيين ، والأخفش ، والفارسىّ وذلك لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ [الإنصاف ٥١٤] .

ورجحه ابن مالك فى الكافية الشافية فقال : =

قلتُ : ويلزم من ذلك أن تكون جميعُ الأعلام ممنوعةً من الصَّرف ، ومعلومٌ أنَّ الأمرَ ليس كذلك .

وإلى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله :

وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُوالْمَنْعِ ،وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا ينصرف(٣)

* * *

(**فَصْلٌ : الْمَنْقُوصُ**) وهو الذى فى آخره ياء ساكنة لازمة (**الْمُستَحِقُ لِمَنْعِ الصَّرْفِ ؛ إِنْ كَانَ غَيْرَ عَلَمٍ ، حُذِفَتْ يَاؤُهُ رَفْعًا وَجَرًّا ، وَنُوِّنَ بِاتِّفَاقٍ**) سواء كان جمعا لا نظير له فى الآحاد ، أم مصغَّرًا .

فالأول : (**كَـ « جَوَارٍ »**) فإن مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع .

(**وَ**) الثانى : نحو (« **أُعَيْمٍ** ») تصغير « أَعْمَى » فإن مانعه من الصرف ، الوصف ووزن الفعل ، وهو « أُبَيْطِر » بناء على أن وزن « أُفَيْعِل » لا يتعين فى الوصف ، / وهو كذلك ــ كما تقدم بيانه(٢) . [٣٢٥/ب]

(**وَكَذَا إِنْ كان عَلَمًا ، كَـ « قَاضٍ » عَلَمَ امْرَأةٍ**) فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوىّ (**وَ كَـ « يَرْمِى » عَلَمًا**) فإن مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه .

= وَبَعْضُهُــمْ أَجَــازَهُ اخْتِيَــارَا وَلَيْسَ بِدْعًـا ، فَـدَعِ الْإِنْكَـارَا

(١) « ولا ضطرارٍ » جار ومجرور متعلق بصرف « ذو » نائب فاعل صُرِف « المنع » مضاف إليه « والمصروفُ » مبتدأ « قد لا ينصرف » قد : للتقليل ، والجملة خبر المبتدأ .

(٢) وذلك قوله : « وأما ذو الوزن فهو « أَفْعَل » غالبا » ... ومن غير الغالب « أُفَيْعِل » نحو : أُحَيْمر وأُفَيْضِل من المصغر ، فإنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ؛ فإنه على وزن « أُبَيْطِرــ قاله المرادىُّ تبعا للشارح [ينظر ص ٢٢٢ من هذا الباب] .

فتقول : « جاءنى جوارٍ ، وأُعَيْمٍ ، وقاضٍ ، وَيْرِمٍ » و « مررتُ بجوارٍ ، وأُعَيْمٍ ، وقاضٍ ، ويَرْمٍ » بالتنوين وحذف الياء فى الجميع فى حالتى الرفع والجرّ[١] .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِى إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِى[٢]

هذا قول سيبويه[٣] ، والخليل ، وأبى عمرو ، وابن أبى إسحاق[٤] ، وجمهور البصريين ، (**خِلَافًا لِيُونُسَ ، وَعِيسَى**) بنِ عُمَر من البصريين (**وَالْكِسَائِىِّ**) وأبى زيد ، والبغداديين[٥] (**فَإِنَّهُمْ يُثبِتُونَ الْيَاءَ سَاكِنَةً رَفْعًا ، ومَفْتُوحَةً جَرًّا**) .

---

(١) أما فى النصب فيقال : « رأيتُ جوارىَ ، وأُعَيْمِىَ وقَاضِىَ ، « ويَرْمِىَ » بالياء المفتوحة من غير تنوين فى الجميع .

(٢) « وما » اسم موصول مبتدأ « منه » متعلق بيكون ، والضمير يعود إلى مالا ينصرف « منقوصًا » خبر يكون ، واسمها ضمير يعود على ما ، والجملة صلة « ففى إعرابه » الفاء : زائدة ، والجار والمجرور متعلق بيقتفى « نَهْجَ » مفعول يقتفى « جوارٍ » مضاف إليه « يقتفى » خبر المبتدأ .

أى : ما يكون من الممنوع من الصرف منقوصًا ؛ فإنه يقتفى ــ أى يتبع ــ فى إعرابه طريق جوارٍ الذى هو جمع تكسير جارية ــ فى حذف يائه رفعا وجرًّا مع تنوين العوض ، وإثبات الياء مفتوحة من غير تنوين فى حالة النصب .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٥٧/٢ وفيه حديث عن جوارٍ فى الرفع والجرّ وكذلك أُعَيْمٍ وقاضٍ علما ويَرْمِى علما .

(٤) ينظر مذهب هؤلاء فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٦ ، وشرح المرادى على الألفية ٤/ ١٦٦ .

(٥) واضح من كلام ابن هشام ــ هنا ــ أن مذهب يونس ومن معه إثبات الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرًّا كما فى النصب فى الجمع الموازن لمفاعل إذا كان منقوصا ، وغير الجمع المنقوص إن كان غير علم نحو أُعَيْم ، وكذا إن كان علما نحو قاضٍ ويرمى علمين ولذا =

فيقولون فى الرفع : « جاءنى جَوَارِى » وأُعَيْمِى ، وقاضِى ، ويَرْمِى » بإثبات الياء ساكنةً فيهن مقدَّرًا فيها الضمة .

ويقولون فى الجرّ : « مررتُ بجوارِىَ ، وأُعَيْمِىَ ، وقَاضِىَ ، وَيْرمِىَ » بفتح الياء فيهن (**كَمَا**) تُفْتح (**فِى النَّصْبِ** ، **احْتِجَاجًا بِقَوْلِهِ**) وهو الفرزدق : .

٤٨٤ (**قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى وَمِنْ يُعَيْلِيَا**)
لَمَّا رَأَتْنِى خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا(١)

بفتح الياء من « يُعَيْلِيَا » مصغّر « يَعْلَى » علم رجل ، ولم ينونه ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كـ « يُبَيْطِر » وألفُه للإطلاق .

و « خَلَقًا » ــ بفتح الخاء المعجمة واللام ، وفى آخره قاف ــ العتيق جدًّا ، والمراد ــ هنا ــ رثّ الهيئة ــ و « المقلولى » ــ بفتح(٢) الميم ــ المتجافى المنكمش .

= مثل الشيخ خالد للجميع على أنهم أى : يونس ومن معه يقولون فى الرفع : جاءنى جَوَارِى وأُعيمى وقاضِى ويرمِى ويقولون فى الجر : مررت بجوارِىَ الخ بفتح الياء .
والظاهر من كلام ابن مالك فى شرح الكافية أن مذهب يونس ومن معه منحصر فى « قاضٍ » اسم امرأة قال : « وأما يونس ، وأبو زيد ، وعيسى ، والكسائىّ فيقولون فى (قاضٍ) ــ اسم امرأة ــ هذه قاضِى ، ورأيتُ قاضِىَ ، ومررت بقاضِىَ فلا ينونون فى رفع ولا جرّ ، بل يثبتون الياء ساكنة فى الرفع ويفتحونها فى الجرّ كما يفعل بالصحيح ، ومذهب الخليل هو الصحيح .. » ا هـ .
والحق أن يونس تكلم عن العَلَم نحو (قَاضٍ) اسم امرأة ، وعن غير العلم نحو (أُعَيْمٍ) وعلته فى المنع الوصف ووزن الفعل قال سيبويه فى كتابه ٢/ ٥٨ : « ويقول يونس للمرأة تسمى بقاض مررت بقاضِىَ قبل ، ومررت بأُعَيْمِىَ منك » ا هـ [وينظر الأشمونى ٣/ ٢٧٣] .

(١) بيتان من الرجز المشطور نسبا للفرزدق وليسا فى ديوانه ، ونسبهما أيضا للفررذق صاحب الدرر اللوامع ١ / ١١ وهما بلا نسبة فى سيبويه ٢ / ٥٩ والمقتضب ١ / ١٤٢ وما =

وقال عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمىّ النحوىّ : إن الفرزدق أخطأ فى فتح الياء من « يُعَيْلِيَا » .

ورُدَّ بأنه من إجراء المعتلّ مُجرى الصحيح (**وَذلِكَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ضَرُورَةٌ** ،[1] ، كَقَوْلِهِ) وهو الفرزدق (**فِى غَيْرِ الْعَلَمِ**) لمّا بلغه مقالة عبد الله المذكور :

٤٨٥ فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ (**وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا**)[2]

فأظهر الفتحة فى حالة الجرّ ضرورة[3] ، وكان القياس أن يقول : « مَوْلَى مَوَالٍ » على حدّ ﴿ **وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ** ﴾[4] .

* * *

= ينصرف وما لا ينصرف ١١٤ ، والخصائص ١ / ٦ ، والأصول ٣ / ٤٤٤ ، والمنصف ٢ / ٦٨ ، والضرورة للقزاز ١٦٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٥٠٧ ، والهمع ١ / ٣٦ والأشمونى ٣ / ٢٧٣ .

(١) أى : وليس من الضرورات على مذهب يونس .

(٢) هذا البيت من الطويل للفرزدق فى سيبويه [العجز فقط] ٢ / ٥٨ ، ومالا ينصرف ١١٤ ، والعينى ٤ / ٣٧٥ ، واللسان (ولى) ٢٠ / ٢٩٠ ، والخزانة ١ / ١١٤ ، — وبلا نسبة الضرورة للقزاز ١٦٦ ، وعجزه بلا نسبة فى الأشمونى ٣ / ٢٧٣ .
« المولى » له عدة معان ، والمراد منه ههنا مَوْلى العتاقة أو مولى المحالفة وكل واحد منهما لا يكون متصل النسب بالقبيلة ولكنه لصيق بها والموالى فى نظر العرب من الضعة بحيث لا يرونهم فى مصافهم ، وقد زاد الفرزدق فجعل عبدَ الله مولى موالٍ ، ولم يكتف بأن يجعله مولى .

(٣) حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم فى حالة الجر معاملة الصحيح فقال : « مولَى مَوَالِيَا » فأثبت الياء وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة للضرورة ، وألحق الألف للإطلاق .

(٤) الآية [١] ومن الآية [٢] من سورة « الفجر » .

(هَذَا بَابُ إعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُضَارِع)

أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم ، وسَلِم من نونى التوكيد والإناث ، كان مرفوعًا ، كـ « يقومُ »[1] .

وإنما اختلفوا فى تحقيق الرافع له ما هو على أقوال ، أصحُّها قولهم : (**رَافِعُ الْمُضَارِع تَجَرُّدُهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ** ، **وِفَاقًا لِلْفَرَّاء**) وغيره من حُذَّاق الكوفيين ، والأخفش[2] .

وإليه أشار الناظم بقوله :

ارْفَعْ مُضَارِعًا إذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

(**لَا**) رافعُه (**حُلُولُهُ مَحَلَّ الِاسْمِ** ، **خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّينَ**) غير الأخفش ، والزجاج[3] ، قالوا[4] : ولهذا إذا دخل عليه « لن » و « لم » امتنع رفعه ؛ لأن

---

(١) فإذا دخل عليه ناصب نُصِب ، نحو : « لن يقومَ » وإذا دخل عليه جازم جُزِم ، نحو : « لم يقمْ » وإذا باشرته نون التوكيد بنى على الفتح نحو « والله لأكتُبَنَّ » وإذا باشرته نون النسوة بنى على السكون نحو « البنات يكتُبْن » . وكان الأنسب تأخير بيان الارتفاع عن الانتصاب والانجزام ؛ لتوقفه على معرفة الناصب والجازم ، إلا أنه رُوعى كونُ الرفع أقوى الحركات [شرح كافية ابن الحاجب للعصام ١٥٥١] .

(٢) ينظر معانى القرآن للفراء ١/ ٥٣ .
وهو اختيار ابن الحاجب فى شرح الوافية ص ٥١٠ ، وابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٩ : ١٥٦٠ ، والتسهيل ص ٢٢٨ ، وصححه ابن الناظم ص ٦٦٤ .

(٣) أما الأخفش فقد سبق أنه مع الفراء وغيره من حذاق الكوفيين ــ وأما الزجاج فسيأتى أن مذهبه متفق مع مذهب ثعلب فى أن المضارع مرفوع لمضارعته للاسم .

(٤) يعنى : البصريين ويتمثل مذهبهم فى قول سيبويه فى كتابه ١/ ٤٠٩ : =

[٣٢٦/أ] الاسم لا يقع بعدهما ، فليس حينئذ / حالًّا محلّ الاسم .

ولا رافعُه حروفُ المضارعة ، خلافًا للكسائىّ(١) ، ولا مضارعتُه للاسم ، خلافا لثعلب من الكوفيين(٢) ، والزجاج من البصريين(٣) .

واعتُرِض قولُ الفراء بأن التجردَ أمرٌ عدمىّ ، والعدمىُّ لا يكون سببًا لوجود غيره .

وأُجيب بأنّ التجرُّدَ أمرٌ وجودىّ ، وهو كونه خاليا من ناصب وجازم ، لا عدم الناصب والجازم .

واعتُرِض قولُ البصريين بأنه غيرُ مطّرد (**لِانْتِقَاضِهِ بِنَحْو** : « **هلَّا تَفْعَلُ** ») و « سوف تفعلُ » فإن المضارع فيهما مرفوع ، وليس حالًّا محلَّ الاسم ؛ لأن الاسمَ لا يقع بعد حرف التحضيض ، ولا بعد حرف التنفيس .

وأجيب بأن الرفع استقرَّ قبل دخول حرفَيِ التحضيض والتنفيس ، فلم يغيراه ،

= « اعلم أنها ــ أى : الأفعال المضارعة ــ إذا كانت فى موضع اسم مبتدإ ، أو اسم بُنِىَ على مبتدإ ، أو فى موضع اسم غير مبتدإ ولا مبنّى على مبتدإ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكينونتها فى هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب لدخول الرفع فيها ... » ا هـ .

[وينظر : المقتضب ٢/ ٥ ، والإيضاح العضدى ص ٦٩ ، واللمع لابن جنى ص ١٨٣ وممن أخذ بهذا المذهب الزمخشرى فى المفصل ص ٢٩٣ ، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/ ١٢ وابن عصفور فى المقرب ١/ ٢٦٠ ، وشرح الجمل ١/ ١٣٠ : ١٣١] .

(١) فى الإنصاف ٢/ ٥٥١ « اختلف مذهب الكوفيين فى رفع الفعل المضارع ، فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائىُّ إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله ... » ا هـ [وينظر ابن يعيش ٧/ ١٢ ، وشرح الكافية للرضىّ ٢/ ٢٣١] .

(٢) ينظر رأى ثعلب فى شرح الألفية للمرادىّ ٤/ ١٧٢ ، والأشمونى ٣/ ٢٧٧ .

(٣) لم أجد من نسب هذا الحكم إلى الزجاج .

إذْ أثر العامل ، لا يغيره إلا عامل آخر(١) .

واعتُرِض قولُ الكسائيِّ بأن جزء الشيء لا يعمل فيه .

واعتُرِض قولُ ثعلب بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابَه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كلُّ نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه .

وأجيب بأن الكوفيين يزعمون أنّ إعرابَ المضارع بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه(٢) .

* * *

(**وَنَاصِبُهُ أَرْبَعَةٌ**) عند البصريين ، وعشرة عند الكوفيين :

(**أَحَدُهَا : « لَنْ » وَهِيَ لِنَفْيِ « سَيَفْعَلُ »**) أى : لنفى الفعل المستقبل ، إما

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٤١٠ ، وابن يعيش ٧ / ١٣ ، ١٤ ، والمقرب ١ / ٢٦٠ وشرح الرضىّ على الكافية ٢ / ٢٣١ .

(٢) وذلك لتوارد معان على المضارع غير واضحة غالبا لولا الإعراب ، ثم أعرب فى مقام الوضوح أيضا ، طردا كما فى الأسماء ، فإن « لا تضربُ » عند قصد النفى ملتبس بالنهى ، وبالعكس ، فأوضح بإعرابهما و « ليضربْ » معناه بالجزم ملتبس بقولنا : « ليضربَ » بالنصب ، فأوضح بإعرابهما ، فاطرد الإعراب فى « يضرب » ولم يضرب ، وإن لم يلتبس [شرح الكافية للرضىّ ٢ / ٢٢٧] .
وقد عقد الأنبارىّ المسألة (٧٣) من الإنصاف ٢ / ٥٤٩ : ٥٥٠ للخلاف بين البصريين والكوفيين فى علة إعراب المضارع .
والمسألة (٧٤)من الإنصاف ٢ / ٥٥٠ : ٥٥٥ للخلاف بين البصريين والكوفيين فى علة رفع المضارع .
وينظر فى علة رفع المضارع والمذاهب فى ذلك : البسيط لابن أبى الربيع ٢٢٩ : ٢٣٠ ، وابن الناظم ٦٦٤ وشرح الكافية للرضىّ ٢ / ٢٣١ ، وشرح الألفية للمرادىّ ٤ / ١٧٢ ، ١٧٣ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٧ والهمع ١ / ١٦٤ : ١٦٥ .

إلى غاية ينتهي إليها ، نحو : ﴿ **لَن نَّبْرَحَ عليه عَـٰكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ** ﴾[١] فإن نَفْيَ البراحِ مستمرّ إلى رجوع موسى .

وإما إلى غير غاية نحو : ﴿ **لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا** ﴾[٢] فإن نَفْيَ خلق الذباب مستمر أبدًا ؛ لأن خلقَهم الذباب محالٌ ، وانتفاء المحال مؤبد قطعًا ، وإلا لكان ممكنا لا محالًا .

(**وَلَا تَقْتَضِي**) لن (**تَأْبِيدَ النَّفْيِ**) خلافا للزمخشريّ في أنموذجه[٣] ؛ لأنها لو كانت للتأبيد ، لزم التناقض بذكر « اليوم » في قوله تعالى : فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾[٤] ولزِم التكرارُ بذكر « أبدًا » في قوله تعالى : ﴿ **وَلَن يَتَمَنَّوْه أَبدًا** ﴾[٥] ، ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾[٦] .

وتأبيد النفي في ﴿ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا ﴾[٢] لأمر خارجيّ ، لامن مقتضيات « لن » .

(**وَلَا**) تقتضي (**تَوْكِيدَهُ**) أي : النفي (**خِلَافًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ**) في كشّافه[٧] في تفسير ﴿ **لَنْ تَرَانِي** ﴾[٨] ، بل قولك : « لن أقومَ » محتمل لأن تريد به أنك

---

(١) من الآية [٩١] من سورة « طه » .

(٢) من الآية [٧٣] من سورة « الحج » .

(٣) ينظر شرح أنموذج الزمخشري للأردبيلي المتوفى ٦٤٧ هـ تحقيق يسرى علم الدين (رسالة) في كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٩ م .

(٤) من الآية [٢٦] من سورة « مريم » .

(٥) من الآية [٩٥] من سورة « البقرة » .

(٦) من الآية [٨٠] من سورة « يوسف » .

(٧) في الكشاف ٢/ ١٥٤ : « فإن قلت : ما معنى (لن) ؟ قلتُ : تأكيد النفي الذي تعطيه « لا » وذلك أن « لا » تنفي المستقبل ، تقول : لا أفعل غدا ، فإذا أكدت نفيها قلت : لن أفعل غدًا ... » اهـ .

(٨) من الآية [١٤٣] من سورة « الأعراف » .

لا تقوم أبدًا ، أو أنك لا تقوم فى بعض أزمنة المستقبل ، وهو موافق لقولك : « لا أقومُ » فى عدم إفادة التأكيد والتأبيد .

(**وَلَا تَقَعُ**) لن (**دُعَائِيَّةً**) بأن يكون الفعلُ بعدها دعاءً (**خِلَافًا لِابْنِ السَّرَّاجِ**) وابنِ عصفور[1] ، وآخرين ، مستدلين / بقوله تعالى : ﴿ **فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ** ﴾[2] مُدَّعينَ أن معناه : فاجعلنى لا أكون ــ ولا حجة لهم فيها ؛ لإمكان حملها على النفى المحض ، ويكون ذلك معاهدة منه لِلَّهِ تعالى أن لا يظاهر مجرمًا جزاء لتلك النعمة التى أنعم بها عليه ، قاله الموضح فى شرح القطر[3] ، واختار فى المغنى غيرَه فقال[4] : وتأتى « لن » للدعاء كما كانت « لا » كذلك ، وفاقا لجماعة ، والحجة فى قوله : [٣٢٦/ب]

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ، ثُمَّ لَا زِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ[5] ٣٦٥

انتهى .

وهى بسيطة على وضعها الأصلىّ عند سيبويه[6] والجمهور .

(**وَلَيْسَ أَصْلُهَا** « **لا** ») النافية (**فَأُبْدِلَتِ الْأَلِفُ نُونًا ، خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ**) وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان ، و « لا » أكثر استعمالا .

---

(١) ينظر الأصول ٢/ ١٧١ ، وبالنسبة لابن عصفور ينظر المرادى فى شرح الألفية ٤/ ١٧٤ ، والمغنى ٢٨٤ .

(٢) من الآية [١٧] من سورة « القصص » .

(٣ ، ٤) ينظر شرح قطر الندى ص ٧٩ : ٨٠ ومغنى اللبيب ٢٨٤ .

(٥) هذا البيت من الخفيف للأعشى فى ديوانه ص ١٣ ، والدرر ١/ ٨٠ ، ٢/ ٣ ــ وبلا نسبة فى الأصول ٢/ ١٧١ ، والمغنى ٢٨٤ ، والهمع ١/ ١١١ ، ٢/ ٤ ، والأشمونى ٣/ ٢٧٨ والرواية فى الديوان : « ثم لا زلتُ لهم » وهى رواية ابن السراج فى الأصول أيضا ــ ووجه الاستدلال من البيت : أن الفعل المعطوف بثم للدعاء ، فلزم أن يكون المعطوف عليه وهو قوله : « لن تزالوا » للدعاء .

(٦) ينظر رأى سيبويه فى كتابه ١/ ٦٨ ، ٤٠٧ ، ٤٦٠ ، ٢/ ٣٠٥ (ط بولاق) .

ويردُّه أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله مُعْمَلا ، وأن المعهود إنما هو إبدال النون ألفا ، كـ ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[(١)] لا العكس[(٢)] .

(وَلَا) أصلُها (« **لَا أَنْ** ») فتكون مركبة من « لا » النافية نظرا لمعناها ، ومن « أَنْ » المصدرية نظرا لعملها (**فحُذِفَتْ الْهَمْزَةُ تخْفِيفًا**) كما فى « وَيْلُمِّهِ » (**وَالْأَلِفُ لِلسَّاكِنَيْنِ ، خِلَافًا لِلْخليلِ**[(٣)] ، **والْكِسَائِيِّ**) والخارْزنجىّ[(٤)] .

وحجتهم قرب لفظها منهما ، وأن معناهما من النفى والتخلص للاستقبال حاصلٌ فيها .

وقد جاءت على الأصل فى الضرورة ، أنشد أبو زيد لجابر الأنصارىّ[(٥)] .

---

(١) من الآية [١٥] من سورة « العلق » .

(٢) وهذا الردّ لابن هشام فى كتابه المغنى ١/ ٢٨٤ .

(٣) فى سيبويه ١/ ٤٠٧ : « فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ، ولكنهم حذفوا لكثرته فى كلامهم ، كما قالوا : ويلُمِّه ، يريدون : وى لأمه .. وجعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلوا (هَلَّا) بمنزلة حرف واحد ، فإنما هى : « هل » و « لا » ــ وأما غيره ، فزعم أنه ليس فى (لن) زيادة ... ولو كانت كما يقول الخليل لما قلت : أما زيدا فلن أضرب ؛ لأن هذا اسم ، والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيدًا فلا الضرب له » اهـ .
هذا وقد ذكر الرضىّ فى شرح الكافية ٢/ ٢٣٥ أن الخليل يقول : لا منع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا ، إذ هو وضع مستأنف . [وينظر : ابن يعيش ٧/ ١٥ ، ٨/ ١١٢ ، وشرح الألفية للمرادى ١٧٣/٤ .

(٤) هو أحمد بن محمد البستىّ يعرف بالخارْزنجىّ أبو حامد ، قال السيوطى فى البغية ١/ ٣٨٨ :
قال السمعانى : إمام الأدب بِخُراسانَ فى عصره بلا مدافعة ، دخل بغداد فعجب أهلها من تقدمه فى معرفة اللغة .. صنف تكملة كتاب العين ، وشرح أبيات أدب الكاتب ، ومات فى رجب سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة من الهجرة .

(٥) فى نوادر أبى زيد ص٦٠ : « وقال جابرُ بنُ رَأْلانَ الطائىّ جاهلىّ « وأنشد البيتين وبعدهما بيت ثالث من بحر الوافر ، وينظر الخزانة ٣ / ٥٦٧ ، والبيت الثانى وهو موضع الشاهد =

فَإِنْ أَمْسِكْ فَإِنَّ الْعَيْشَ حُلْوٌ إِلَـيَّ كَأَنَّـهُ عَسَلٌ مَشُوبُ
يُرَجِّى الْمَرْءُ مَالَا أَنْ يُلَاقِى وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ ٣٦٦

أى : لن يُلاقى .

ورُدَّ عليهم بأربعة أمور ، أقواها : أنه إنما يصحّ التركيب إذ كان الحرفان ظاهرين كـ « لولا » وقد لا يظهر أحدهما كـ « أمَّا » قاله الشلوبين .

وتركنا الثلاثة الباقية خوف الإطالة(١) .

* * *

الناصبُ (**الثّانى** : « **كَىْ** » **الْمَصْدَرِيَّةُ**) وهى الداخلة عليها اللام لفظا ، نحو : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾(٢) أو تقديرا نحو : « جئتك كى تكرمنى » إذا قدَّرْتَ أنها « لِكَىْ » وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها ، فإن لم تقدِّر اللامَ كانت « كَىْ »

= ورد بلا نسبة فى المغنى ٢٥ برواية : « ما إن لايراه » للاستشهاد على زيادة « إنْ » بعد « ما » الموصولة الاسمية ، وكذلك فى الهمع ١ / ١٢٥ ، وقال السيوطى فى شرح شواهد المغنى [١/٨٥] : قال ابن الأعرابىّ فى نوادره هو لجابر بن رألان الطائىّ ويقال لإياس بن الأرت . ــ ويروى أيضا : « وتَعْرِضُ دونَ أَدْناه ... » .
وقوله : « حلوٌ إلَىّ » بمعنى : عندى .

(١) أما أحد الردود الثلاثة الباقية فقد سبق فى كلام سيبويه عندما تحدث عن مذهب الخليل ، والثانى والثالث ذكرهما يس فى حاشيته على التصريح ٢ / ٢٣٠ وقال : وإنما ذكرناها لئلا تبقى النفس متشوقة إليها .
أما الثانى : فهو أن التركيب فرع البساطة ، فلا يُدَّعى إلا بدليل قاطع .
وأما الثالث : فهو أنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت « لا » داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل ومعنى : لن يقوم زيد ، لا قيامُ زيد ، فتدخل « لا » على المعرفة من غير تكرار ، مع أنه يكون مبتدأ لا خبر له ، وليس فى الكلام ما ينوب منابه » اهـ .

(٢) من الآية [٢٣] من سورة « الحديد » .

تعليلية (**فَأَمَّا**) المصدرية ، فناصبةٌ بنفسها ، كما أنَّ « أَنْ » المصدرية كذلك ، وأما (**التَّعْلِيلِيَّةُ فَجَارَّةٌ** ، **وَالنَّاصِبُ بَعْدَهَا** « **أَنْ** » **مُضْمَرَةً**) لزومًا فى النثر (**وَقَدْ تَظْهَرُ فِى الشِّعْرِ**) كقوله :

٢٨٩ م .... كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا[(١)]

وسيأتى .

وما ذكره من أنّ « كَىْ » مشتركة بين الناصبة والجارة ، هو مذهب سيبويه والجمهور[(٢)] ، وحجتهم قوله : « جئتك لكى أتعلم » وقولهم : « كيمه »[(٣)] وعن الأخفش : أنّ « كى » جارَّةٌ دائما ، وأن النصب بعدها بأنْ مضمرة أو ظاهرة[(٤)] . ورُدَّ بقوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ فإن زَعَمَ أن « كى » تأكيد للام / كقوله : [٣٢٧/أ]

---

(١) هذا جزء من عجز بيت من الطويل لجميل بثينة ، وهو بتمامه هكذا

فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟

سبق ذكره فى أول باب حروف الجر ، الجزء الثالث ص ١١ برقم [٢٨٩] وسيتكرر ذكره قريبا .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٤٠٨ ، والمقتضب ٢/ ٩ ، والإنصاف ٢/ ٥٧٠ ، وابن يعيش ٧/ ١٧ .

(٣) ففى المثال الأول يتعين كون « كى » مصدرية ناصبة حتى لا يدخل الجار على الجار ، وفى المثال الثانى يتعين أن تكون « كى » جارة ، فقد وقع بعدها اسم مجرور بها وهو « ما » الاستفهامية .

(٤) نسب الشيخ خالد ــ تبعا للرضىّ وغيره ــ إلى الأخفش القول بأن (كى) فى جميع استعمالاتها حرف جرّ ، ونصب الفعل بعدها بتقدير « أن » وقد تظهر [ينظر شرح الرضىّ على الكافية ٢/ ٢٣٩ ، والمغنى ١/ ١٨٣] غير أنّ كلامَ الأخفش فى كتابه : معانى القرآن ٢/ ٩٠ صريح فى أن (كى) تكون جارّةً وناصبة . وذلك قوله : « ... وكذلك « كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ (أن) مضمرة ، وقد جرتها (كى) وقالوا : كيمه ؟ فـ « مه » اسم ؛ لأنه (ما) التى فى الاستفهام وأضاف (كى) إليها ــ وقد تكون (كى) بمنزلة (أنْ) هى الناصبة ، وذلك قوله : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ فأوقع عليها =

٤٠٦ م * وَلَا لِلِمَابِهِمْ أَبَـدًا دَوَاءُ *[١]

رُد بأن الفصيح المقيس لا يُخرَّج على الشاذ .

وعن الكوفيين أنّ « كى » ناصبةٌ دائما[٢] ، ويردُّه قولُ العرب « كيمه » ؟ كما يقولون : « لمه » ؟ .

فإن أجابوا بأن الأصل : « كى تفعل ماذا » ؛ يلزمهم كثرة الحذف ، وإخراجُ « ما » الاستفهامية عن الصدر ، وحذفُ ألِفِها فى غير الجرّ ، وحذفُ الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت .

فإن ادَّعَوْا أنّ حذفَ المنصوب وبقاءَ ناصبه قد ثبت فى صحيح البخارىّ فى تفسير ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾[٣] « كيما فيعود »[٤] أى : كيما يسجدَ .

قلنا : إن ثبت حذفُ « يسجد » فهو غريب لا يقاس عليه ، على أن الحافظ

= الفعل ولو لم تكن (كى) وما بعدها اسما ، لم تقع عليها اللام » اهـ .

(١) هذا عجز بيت من الوافر سبق ذكره فى باب التوكيد من الجزء الثالث من هذا التحقيق ص ٥٣٤ .

(٢) وعلى هذا المذهب ابن السراج ولذا لم يعدها من حروف الجرّ ، [ينظر الأصول ٢/ ١٤٧ وينظر الأصول أيضا ١/ ٤٠٨ ، ٤٢٢] .

(٣) الآية [٢٢] من سورة « القيامة » .

(٤) فى المغنى ص ١٨٣ : « ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج « ما » الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها فى غير الجرّ ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع فى صحيح البخارىّ فى تفسير ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ : « فيذهب كيما فيعود ظهرُه طبقا واحدًا » أى : كيما يسجدَ ، وهو غريب جدًّا لا يحتمل القياس عليه » اهـ [وينظر كتاب التوحيد من صحيح البخارى ٩/ ١٥٨ : ١٦١] .
ورأى الكوفيين ، والردّ عليه ، وإجابتهم ، والردّ على هذه الإجابة أخذها الشارح بنصها من المغنى [ينظر ص ١٨٣ منه] .

الشهاب ابن حجر قال : لم أقف على حذفه .

(**وَتَتَعَيَّنُ الْمَصْدَرِيَّةُ إِنْ سَبَقَتْهَا اللَّامُ ؛ نَحْوُ** : ﴿ **لِكَيْلَا تَأْسَوْا** ﴾)[١] لئلا يدخل الجارّ على الجارّ .

(وَ) تتعين (**التَّعْلِيلِيَّةُ إِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْهَا اللَّامُ** ، **أَوْ** « **أَنْ** ») فالأول : (**نَحْوُ قَوْلِهِ**) وهو عبد الله بن قيس الرُّقيات :

٤٨٦ (**كَيْ لِتَقْضِيِنِي رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ**)[٢]

فـ « كى » هنا ـــ تعليلية ، لتأخر اللام من « لتقضينى » عنها ، و« تَقْضِى » منصوب بأن مضمرة[٣] .

وأما حكاية الأخفش « لكى ما أضرُّبك »[٤] بالرفع ، فمخَرَّجة على جعل « ما » موصولة و « كى » جارة مؤكِّدة للّام ، كما أُكِّدَتِ « الكافُ » بـ « مثل » فى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ ﴾[٥] و « مثل » بـ « الكاف » فى :

* ... مِثْلِ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ *[٦] ١٨٤ م

---

(١) من الآية [٢٣] من سورة « الحديد » .

(٢) هذا البيت من المديد لعبد الله بن قيس الرقيات كما ذكر الشارح فى ديوانه ١٦٠ ، والعينى ٤/ ٣٧٩ ، والخزانة ٣/ ٥٨٧ ، والدرر ١/ ٣٠ ، وبلا نسبة فى الهمع ١/ ٥٣ ، [جزء من الصدر] والأشمونى ٣/ ٢٨١ وموضع الاستشهاد فى الهمع (لتفضِينى) بسكون الياء ، والنصب بفتحة مقدرة .

(٣) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة ، ولا يجوز أن تُفتح الياءُ هنا لئلا يختل وزن البيت .

(٤) لم أجد من ذكر هذه الحكاية .

(٥) من الآية [١١] من سورة « الشورى » .

(٦) سبق ذكره فى موضعين : فى باب ظنَّ فى الجزء الثانى ص ١٧٣ ، وفى باب حروف الجرّ الجزء الثالث ص ٦٣ وقال ابن جنى فى سر الصناعة ص ٢٩٦ : « فأما قول الآخر :

* فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكـولْ * =

(وَ) الثانى : نحو (قَوْلِهِ) وهو جميل بن عبد الله ، لاحَسّانُ ، خلافا للزمخشرىّ

٢٨٩ م فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ (كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا)[١]

فـ « كى » هنا تعليلية لتأخر « أنْ » عنها .

و« كلَّ الناسِ » مفعول أول لِمَانحًا ، و «لسانَك » مفعوله الثانى ، و « تَغُرَّ » ــ بضم الغين المعجمة ، وبالراء المهملة .

(وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ) المصدرية والتعليلية ، إنْ فُقِدَ سَبْقُ « اللام » وتأَخُّرُ « أَنْ » أو وُجدَا .

فالأول : كما (فِى نَحْوِ : « كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً »)[٢] فإن قدَّرْتَ قبلها اللام ، فهى مصدرية ، وإن لم تقدِّرْ قبلها اللام فهى تعليلية فـ « يكونَ » على الأول : منصوبٌ بنفس « كى » وعلى الثانى : منصوب بأن مضمرة بعد كى .

والْأَوْلى أن تكون مصدريةً ، كما ذكره الموضح فى باب حروف الجر[٣] .

= فلابدّ فيه من زيادة الكاف ، فكأنه قال : فصيروا مثلَ عصفٍ مأكول ، فأكد الشبه بزيادة الكاف ، كما أكد الشبه بزيادة الكاف فى قوله تالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ ﴾ إلا أنه فى الآية أدخل الحرف على الاسم ، وهذا شائع ، وفى البيت أدخل الاسم وهو « مثل » على الحرف وهو الكاف ، فشبه شيئا بشىء » اهـ .

(١) سبق ذكره قريبًا .

(٢) من الآية [٧] من سورة « الحشر » .

(٣) فقد تحدث ابن هشام عن الموضع الثالث الذى تَجُرُّ فيه « كى » فقال : « الثالث : (أن) المصدرية وصلتها نحو « جئت كَىْ تكرَمَنِى » إذا قدرت « أن » بعدها بدليل ظهورها فى الضرورة ... والْأَوْلَى أن تقدر « كى » مصدرية ، فتقدر اللام قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ » اهـ .
[ينظر الجزء الثالث من هذا التحقيق ص ١١ : ١٢] .

(وَ) الثانى كما فى (قَوْلِهِ :

٤٨٧ أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِى) فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[1]

فـ « كى » تحتمل أن تكون مصدرية لدخول اللام قبلها ، وتحتمل أن تكون تعليلية لتأخر « أَنْ » بعدها ، فإن كانت مصدرية فـ « أَنْ » موكِّدَة لها لمعنى السبك ــ وإن كانت تعليلية فاللام مؤكِّدَة بها لمعنى التعليل ، وكونها تعليلية أولى / [٣٢٧/ب] من كونها مصدرية ؛ لأن تأكيد الجارّ بجارّ ، أسهلُ من تأكيد حرفٍ مصدرىّ بحرف مصدرىّ ــ قاله الموضح فى الحواشى[3] .

و« الشّنّ » ــ بفتح الشين المعجمة ــ القربة الخَلَق ، مفعول ثان لتترك ، و « البيداء » ــ بفتح الباء الموحدة والمدّ ــ الأرض القفراء التى تُبيد ، أى : تُهلِك من يدخل فيها ــ و « البلقع » الأرض القفراء التى لا شىء فيها .

* * *

الناصب (الثَّالِثُ : « أَنْ ») المصدرية ، وتقع فى موضعين :

أحدهما : فى الابتداء ، فتكون فى موضع رفع على الابتداء (فِى نَحْوِ : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾)[4] .

---

(١) هذا البيت مِن الطويل ، وهو مجهول القائل ورد فى شواهد التوضيح ص ٨ والإنصاف ٥٨٠ « مسألة ٨٠ ــ هل يجوز إظهار « أن » بعد « كى » ، وابن يعيش ٧ / ١٩ ، ٩ / ١٦ والعينى ٤ / ٤٠٥ ، والأشمونى ٣ / ٢٨٠ ، والخزانة ٣ / ٥٨٥ .

(٢) فى خ ١ ، ٢ ، ٣ « لها » .

(٣) وقال ابن مالك فى شواهد التوضيح ص ٨ « فـ « كى » هنا جُعِلت جارّة ، فقد جمع بينها وبين « اللام » مع توافقهما وهو الأظهر ، وإن جُعِلت الناصبة بنفسها ، فقد جمع بينها وبين « أَنْ » مع توافقهما أيضا معنى وعملًا ؛ وسهل ذلك اختلاف اللفظين »ا هـ .

(٤) من الآية [١٨٤] من سورة « البقرة » .

والثانى : بعد لفظ دالٍّ على معنًى غير اليقين ، فتكون فى موضع رفع على الفاعلية فى نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾[1] .

وفى موضع نصبٍ على المفعولية ، فى نحو : ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾[2] وفى موضع جرٍّ فى نحو : ﴿ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ ﴾[3] ومحتملةً لهما فى نحو (﴿ **وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى**) خَطِيئَتِى ﴾[4] أصله : فى أن يغفر لى ، فحذفت « فى » فنصب ما بعدها ، أو أُبْقِىَ على جرِّه .

وأكثر العرب على وجوب إعمالها (**وَبَعْضُهُمْ يُهْمِلُهَا**) جوازًا (**حَمْلًا عَلَى** « **مَا** » **أُخْتِهَا** ، **أَىْ** : **الْمَصْدَرِيَّةِ**) بجامع أنّ كلًّا منهما حرف مصدرىّ ، ثنائىّ .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ « أَنْ » حَمْلًا عَلَى ... « مَا » أُخْتِهَا ، حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا[5]

---

(١) من الآية [١٦] من سورة « الحديد » .
[وينظر « كى » والمذاهب فيها فى شرح ابن يعيش على المفصل ٧/ ١٧ : ١٨ ، وشرح الرضىّ على الكافية ٢/ ٢٣٩ : ٢٤٠] .

(٢) من الآية [٧٩] من سورة « الكهف » .

(٣) من الآية [٢٥٤] من سورة « البقرة » و [٣١] من سورة « إبراهيم » و [٤٣] من سورة « الروم » و [٤٧] من سورة « الشورى » .

(٤) من الآية [٨٢] من سورة « الشعراء » .

(٥) « بعضُهم » مبتدأ ، ومضاف إليه « أَنْ » مفعول أهمل ، والجملة خبر « حملًا » منصوب على نزع الخافضّ ، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير فى أهمل « على ما » متعلق بحملا « أختها » بدل من « ما » أو عطف بيان « حيثُ » ظرف متعلق بأهمل مبنّى على الضم فى محل نصب ، « استحقت عملا » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر بإضافة « حيثُ » إليها .

(كَقِرَاءَةِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾)[١] برفع « يُتِمُّ » والقول بأن أصله « يُتِمُّونَ » وهو منصوب بحذف النون ، وحذفت الواوُ للساكنين لفظا ، واستُصحب خطًّا ، والجمع باعتبارِ معنى « مَنْ » تكلف[٢] .

(وَكَقَوْلِهِ :

٤٨٨ أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا)

فـ « أَنْ » الأولى ، والثانية مصدريتان ، غيرُ مخففتين من الثقيلة ، وقد أُهملت الأولى وأُعملتِ الثانية .

وبعضُهم أعمل « ما » المصدريةَ حملًا على « أَنْ » المصدرية ، نحو : « كَمَا

---

(١) من الآية [٢٣٣] من سورة « البقرة » .
وفي البحر المحيط ٢/ ٢١٢ : ٢١٣ : « وقرأ الجمهور (أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) بالياء من « أَتَمَّ » ونصب (الرضاعة) وقرأ مُجاهد ، والحسن ، وحُمَيد ، وابنُ محيصن ، وأبو رجاء (تَتِمَّ) بالتاء من (تَمَّ) ورفع (الرضاعة) ... وقرىء (أَنْ يُتِمُّ) برفع الميم ، ونسبها النحويون إلى مجاهد ، وقد جاز رفع الفعل بعد « أَنْ » فى كلام العرب فى الشعر » اهـ [وينظر : تفسير القرطبى ٩٧٠ ، والإنصاف ٢/ ٥٦٣ والمفصل ٣٧٦ ، والمغنى ١/ ٣٠ ، وشرح الألفية للمرادىّ ٤/ ١٨٧ ، والأشمونى ٣/ ٢٨٧ .

(٢) ينظر المغنى ٢/ ٥٥٢ .

(٣) هذا البيت من البسيط ، ولا يعلم قائله ينظر فى : مجالس ثعلب ٣٢٢ ، والمنصف ١/ ٢٧٨ ، والمفصل ٣٧٥ ، والإنصاف ٢/ ٥٦٣ ، وابن يعيش ٧/ ١٥ ، ٨/ ١٤٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧ ، وابن الناظم ٦٦٨ ، والرضىّ ٢/ ٢٣٤ ، وشرح الألفية للمرادىّ ٤/ ١٨٦ والمغنى ١/ ٣٠ ، ٢/ ٦٩٧ والعينى ٤/ ٣٨٠ ، والأشمونى ٣/ ٢٨٧ ، والخزانة ٣/ ٥٥٩ .
« أن تقرآن » إما بدل من قوله « حاجةً » فى البيت قبله ، وإما خبر مبتدأ محذوف ، أى : هى أن تقرآن والجملة استئناف بيانىّ ، « أسماء » من أعلام النساء « ويحكما » معترضة : و « ويح » كلمة ترحّم ، وهو مصدر منصوب بفعل واجب الحذف .

تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ »(١) قاله ابنُ الحاجب(٢) .

وَماذكره الموّضح تبعًا للناظم من أَنَّ « أَنْ » مصدريةٌ مهملةٌ ، هو قول البصريين ، وزعم الكوفيون أنها مخففةٌ من الثقيلة شَذَّ اتصالها بالفعل المتصرف الخبرىّ ، والقياس فصله منها بـ « قد » أو إحدى أخواتها(٣) .

(**وَتَأْتِى** « **أَنْ** » **مُفَسِّرَةً**) بمنزلة « أَىْ » (**وَزَائِدَةً**) دخولها وخروجها سواء (**وَمُخَفَّفَةً مِنْ** « **أَنَّ** ») المشددة (**فَلَا تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ**) فى هذه الأحوالِ الثلاثة ، ولكلٍّ ضابط يضبطها : .

(**فَالْمُفَسِّرَةُ : هِىَ الْمَسْبُوقَةُ / بِجُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ**) المتأخِّرُ عنها جملة ، ولم تقترن بجارّ (**نَحْوُ** : ﴿ **فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصنَعِ الْفُلْكَ** ﴾)(٤) أى : اصنع (﴿ **وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُواْ** ﴾)(٥) أى : امشوا ؛ إِذْ ليس المراد بالانطلاق ـــ هنا ـــ المشىُ ، بل : انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد بالمشىِ المتعارف ، بل : الاستمرار على الشىء .

[٣٢٨/١]

---

(١) حديث رواه الديلمىّ فى مسند الفردوس عن أبى بكرة ، والبيهقىّ فى شعب الإيمان عن أبى إسحاق السبيعىّ مرسلا بلفظ : (كما تكونوا) بلا نون [ينظر الجامع الصغير للسيوطى ٢/ ٩٦] .
قال ابن هشام فى المغنى ٢/ ٦٩٧ « ... وإعمال « ما » حملا على « أنْ » كما روى من قوله ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ (كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ) والمعروف أن الرواية : (كَمَا تَكُونُونَ) ... اهـ .
يعنى : فهو من تغييرات الرواة ـــ أو أنه جاء على لغة من يحذف النون دون ناصب أو جازم أو أنه منصوب على أن « ما » تنصب حملا على أختها « أنْ » .

(٢) ينظر الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ٢٣٤ .

(٣) ينظر المغنى ١/ ٣٠ .

(٤) من الآية [٢٧] من سورة « المؤمنون » .

(٥) من الآية [٦] من سورة « ص » .

فخرج ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَٰلَمِينَ ﴾[(١)] ؛ لعدم تقدم الجملة ، و « قلتُ له أَنِ افْعَلْ كَذَا » ؛ لأن الجملة السابقة فيها حروف القول .

وفى شرح ابن عصفور الصغير على الجمل : أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول[(٢)] .

ولا يجوز : « ذكرتُ عَسْجَدًا أَنْ ذهبًا » ؛ لعدم تأخر الجملة ، بل يجب الإتيان بـ « أى » ، أو ترك حرف التفسير .

وليس من التفسيرية « كتبتُ إليه بأن افْعَلْ » ؛ لدخول الجارّ ، نصّ عليه الموضح فى القواعد الصغرى[(٣)] .

وعن الكوفيين إنكار « أن » التفسيرية ألبتة ، قال فى المغنى : وهو مُتَّجه ؛ لأنك إذا قلتَ : « كتبتُ إليه أَنِ افْعَلْ » لم يكن « افْعَلْ » نفس « كتبتُ » كما كان « الذَّهَبُ » نفس « العسجد » فى قولك : « هَذَا عَسْجَدٌ أَىْ : ذَهَبٌ » ؛ ولهذا لو جئت بـ « أى » مكان « أَنْ » لم تجده مقبولا فى الطبع ـــ انتهى[(٤)] .

واعترضه الدماميني ، وردّه الشمنى بما يطول ذكره[(٥)] .

---

(١) من الآية [١٠] من سورة « يونس » .

(٢) ونصّ كلامه فى الشرح الكبير ٢/ ١٧٣ : « و « أن » تنقسم أربعة أقسام : زائدة ، وحرف عبارة وتفسير ، ومخففة من الثقيلة ، وناصبة للفعل ... والتى هى حرف عبارة وتفسير ، وهى الواقعة بعد القول ، أو ما يرجع معناه إلى معنى القول ، ويكون ما بعدها تفسيرا لما قبلها ، ولا موضع لها من الإعراب .. »ا هـ .

(٣) ولابن هشام مصنفان : القواعد الكبرى ، والقواعد الصغرى ، ذكرهما السيوطى فى البغية ٢/ ٦٩ عند ترجمة ابن هشام .

(٤) المغنى ١/ ٣١ .

(٥) تُراجَع حاشية الشُّمُنّى على المغنى ١/ ٦٧ .

(وَالزَّائِدةُ : هِىَ التَّالِيَةُ لِـ « لَمَّا ») التوقيتية (نَحْوُ : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ) أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ ﴾[(١)] .

(وَالوَاقِعَةُ بَيْنَ الْكَافِ وَمَجْرُورِهَا ، كَقَوْلِهِ) وهو باغت اليشكرى :

١٥١ م .... (كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ)[(٢)]

فيمن جرّ « ظبية » أى : كظبيةٍ .

و « تعطو » تتطاول إلى الشجر لتتناول منه ـــ و « الوارق » اسم فاعل من وَرَقَ الشجرُ يَرِق[(٣)] ، مثل أورق ـــ و « السَّلَم » بفتحتين ـــ شجر له شوك .

(أَوْ) الواقعة (بَيْنَ) فعلِ (الْقَسَمِ) المذكور (وَلَوْ » كَقَوْلِه : .

٤٨٩ فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ) لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مظلِمُ[(٤)]

---

(١) من الآية [٩٦] من سورة « يوسف » .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل وصدره :

* وَيَوْمًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ *

وقد سبق ذكره فى الجزء الثانى من هذا التحقيق ص ٩٧ برقم : ١٥١ من شواهد ابن هشام فى باب « إنَّ » وأخواتها والمسمى : باب الأحرف الثمانية ...

(٣) فى القاموس (ورق) ٣/ ٢٨٨ « وقد وَرَقَ الشجر يَرِقُ ، وأورق ، وورّقَ توريقا وككتاب وقت خروجه ، والوَارِقة : الشجرةُ الخضراءُ الوَرَقِ الحسنةُ » اهـ .

(٤) هذا البيت من الطويل للمسيَّب بن عَلَس كما فى ابن السِّيرافى ٢/ ١٨٥ ، والخزانة ٤/ ٢٢٤ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١/ ١١٠ وورد بلا نسبة فى سيبويه ١/ ٤٥٥ ، وابن يعيش ٩/ ٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٩ ، واللسان (ظلم) ١٥/ ٢٧١ ، والمغنى ١/ ٣٣ ، والعينى ٤/ ٤١٨ ، والأشمونى ٣/ ٢٨٦ .

والشاعر يخاطب بنى عامر بنِ ذُهل بنِ ثعلبة فى شىء صنعوه بحلفائهم فقال : أقسم لو التقينا متحاربين لأظلم نهارُكم ، فصرتم منه فى مثل الليل .

و « كان » تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وعليه فقوله « لكم » خبرها .

أو المتروك ، كقوله :

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ[1] ٣٦٧

أى : أقسم والله لو كنت حُرًّا

هذا قول سيبويه وغيره[2] .

وفى مقرب ابن عصفور : أنها فى ذلك حرفٌ جىء به ليربط الجواب بالقسم .

ويُبْعِدُه أنَّ الأكثر تركُها ، والحروف الرابطة ليست كذلك ــ قاله فى المغنى[3] .

أو الواقعة بعد « إذا » كقوله :

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِى يَدٍ فِى لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ[4] ٣٦٨

---

(١) هذا البيت من الوافر ، لايُعلم قائله واستُشهد به على زيادة « أَنْ » بين فعل القَسَم و « لو » فى معانى القرآن للفراء ٢/ ٤٤ ، ٣/ ١٩٢ ، والمغنى ١/ ٣٣ ، والعينى ٤/ ٤٠٩ ، والهمع ٢/ ١٨ واستُشهِد به فى الإنصاف ١/ ٢٠٠ على أن « أَنْ » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة « لو » وشرطها وجوابها المحذوف لدلالة المقام عليه فى محل رفع خبر « أَنْ » واستُشْهِد به فى الرضىّ على الكافية ١/ ٢٦٧ فى باب خبر الحروف المشبهة بليس على جواز تقديم الخبر المنصوب فى قوله : « وما بالحرِّ » إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب .
وجاء فى الهمع ٢/ ٤١ للاستشهاد به على أن جواب القسم يصدر بـ « أَنْ » وما بعدها .
ويُرْوَى :

أَمَا وَاللهِ عالمِ كلِّ غيبٍ وَرَبِّ الحِجْرِ والبيتِ العتيقِ
لَوَ انَّكَ يا حُسَيْنُ خُلقتَ حُرًّا وَمَا بالحُرِّ أنتَ وَلَا الخَلِيقِ

ولا شاهد فيه حينئذ على ما نحن فيه .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٤٤٥ ، ٤٧٥ ــ ٢/ ٣٠٦ « بولاق » .

(٣) ١/ ٣٣ . ولم أجد رأى ابن عصفور فى « المقرب » .

(٤) هذا البيت من الطويل لأوس بن حجر من قصيدة فائية فى ديوانه ٦٣ : ٦٤ وأولها :

فهذه أربعة مواضع ، وأكثرها الواقعة بعد « لمّا » وأقلّها الواقعة بين الكاف ومجرورها .

وزعم الأخفشُ / أنها تزاد فى غير ذلك(١) ، وأنها تنصب المضارع ، كما تَجُرُّ « مِنْ » و « الباء » الزائدتان الاسمَ ، وجعل منه : ﴿ وَمَالَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ ﴾(٢) . [٣٢٨/ب]

وأجيب بأنَّ « أَنْ » مصدريةٌ لا زائدة ، والأصل : وما لنا فى أن لا نتوكل .

وإنما لم تعمل الزائدة ؛ لعدم اختصاصها بالأفعال ، بخلاف « مِنْ » و « الباء »

= تَنَكَّرَ بَعْدِى مِنْ أُمَيْمَةَ صَائِفُ فَبَرْكٌ فَأَعْلَى تَوْلَبٍ فَالْمَخَالِفُ

« تنكَّر » وتعذر بمعنى واحد ، و« صائف ، وبرك ، وتولب ، والمخالف » كلها مواضع قال السيوطى فى شرح شواهد المغنى ١/ ١١٢ هكذا أنشد المصنف ـــ يعنى : ابنَ هشام ـــ هذا البيت ، وفيه تحريف فى موضعين كما ستراه ، فإن البيت لأوس بن حجر من قصيدة فائية ـــ وذكر السيوطى أولها وأبياتا منها وذكر بيت الشاهد على أنه :

.... مُعَاطِى يَدٍ من جَمَّةِ الماءِ غارفُ

ثم قال : وتكلم ابن الدمامينى فى شرح هذا البيت كلامَ من لم يقف على القصيدة ، ولا عرف ما قبل البيت ، ولا ما بعده ، ولا المعنى الذى سيق له » اهـ .

وسياق الأبيات يدل على أن الضمير فى « فأمهله » يعود إلى الصيد .

وكان الدمامينى فى « تحفة الغريب » ص ٥٤ قد ذكر أن المعنى : أنه ترك هذا الرجل وتمهل فى إنقاذه مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور فى اللُّجَّة ، مخرِج يده ليتناولها من ينقذه ، وهذه حالة الغريق » اهـ .

و« المعاطِى » المناول ، و « اللُّجة » معظم الماء ، و « غامر » اسم فاعل بمعنى المفعول كـ ﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة ٢١] من غمره الماء إذ غطاه ـــ و « جَمّة الماء » : جَمَّ ماؤه يَجُمّ ويَجِمُّ جُمُومًا : كَثُر .

(١) قاله ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٥ وكذلك أبو حيان فى البحر المحيط ٤/ ٤٩٠ .

(٢) من الآية [١٢] من سورة « إبراهيم » .

الزائدتين ، فإنهما لمّا اختصَّا بالاسم عَمِلا فيه الجرَّ[(١)] .

(**وَالْمُخَفَّفَةُ مِنْ** « **أَنَّ** ») المشددة (**هِىَ الْوَاقِعَةُ**) غالبا (**بَعْدَ عِلْمٍ**) خالصٍ ، سواء دلّ عليه بمادّة (ع ل م) أم لا .

فالأول : (**نَحْوُ** : ﴿ **عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ** ﴾[(٢)]وَ) الثانى : (**نَحْوُ** : ﴿ **أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ** ﴾[(٣)] .

وقيدتُ العِلْمَ بالخالص ، احترازا من إجرائه مُجرى الإشارة ، نحو قولهم : « ما علمتُ إلا أن يقومَ » قال[(٤)] سيبويه : يجوز فيه النصب ؛ لأنه كلام خرج مخرج الإشارة ، فجرى مجرى قولك : « أشير عليك أن تقوم » انتهى[(٥)] .

ومن إجرائه مجرى « الظنّ » كقراءة بعضهم : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ ﴾[(٣)] بالنصب .

(**أَوْ بَعْدَ ظَنٍّ**)[(٦)] مؤولٍ بالعلم (**نَحْوُ** : ﴿ **وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ**) **فِتْنَةٌ** ﴾[(٧)] فى قراءة الرفع .

(**وَيَجُوزُ فى تَالِيَةِ الظَّنِّ أَنْ تَكُونَ نَاصِبَةً**) إجراء للظنّ على أصله من غير

---

(١) من قوله : وأجيب ، إلى هنا من المغنى ١/ ٢٥ وقد أخذ المغنى كلامه من ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧ : ١٥٢٨ .

(٢) من الآية [٢٠] من سورة « المزمل » .

(٣) من الآية [٨٩] من سورة « طه » .

(٤) فى خ ٣ « قاله » وهو مخالف للسياق .

(٥) فى سيبويه ١/ ٤٨٢ « وتقول : ما علمتُ إلّا أنْ تقومَ ، وما أعلم إلّا أنْ تأتيَه ، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمتَ شيئا كائنا ألبتةَ ، ولكنك تكلمتَ به على وجه الإشارة » اهـ .

(٦) « بعدَ ظنّ » عطفٌ على « بعدَ علم » أى : أو الواقعة بعد ظنّ .

(٧) من الآية [٧١] من سورة « المائدة » .

تأويل (وَ) النصب (هُوَ الْأَرْجَحُ) لأن التأويل على خلاف الأصل .

(وَلِهَذَا) الترجيح (أَجْمَعُواْ عَلَيْهِ) أى : على النصب (فى) ﴿ آلم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾)[1] بحذف النون (وَاخْتَلَفُوا فى ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾[2] فَقَرَأَهُ غَيْرُ أَبِى عَمْرٍو ، وَالْأَخَوَيْنِ) حمزةَ والكسائىِّ (بِالنَّصْبِ) وقرأ أبو عمرو ، وحمزةُ ، والكسائىُّ بالرفع[3] ؛ لوجود الفصل بين « أَنْ » والفعلِ بـ « لا » وإنما لم يقرءوا بالرفع فى ﴿ يُتْرَكُوٓاْ ﴾[1] لعدم الفصل .

فَعُلِم أنّ التعويل فى كون « أَنْ » ناصبة ، أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبارِ المعنى دون اللفظ ، ألا ترى أنك تَرْفَعُ فى : « رأيتُ أن لا يقومُ زيد » إذا أردت اليقين ، مثل : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾[4] .

وَتَنْصِبُ إذا أردت الظنَّ ، مثل : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[2] .

خلافا للمبرد ؛ فإنه لا يُجَوِّز إجراءَ الْعِلْم مُجرى خلافه ، فتنصبُ « أَنْ » الواقعةُ بعده الفعل ، ولا إجراءَ غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد « أَنْ » الواقعةِ بعده ، فالعلم عنده لا يُجْرَى مُجرى غيره ، ولا يُجْرَى غيرُه مجراه[5] .

والنوعان عند سيبويه جائزان[6] .

والفَرَّاء ، وابنُ الأنبارىُّ ، ينصبان بعد العلم الصريح[7] .

---

(١) من الآية [١] ومن الآية [٢] من سورة « العنكبوت » .

(٢) من الآية [٧١] من سورة « المائدة » .

(٣) ينظر التذكرة فى القراءات لابن غلبوت ٢/ ٣٨٩ .

(٤) من الآية [٨٩] من سورة « طه » .

(٥) ينظر المقتضب ٢/ ٣٠ : ٣١ .

(٦) ينظر سيبويه ١/ ٤٨١ « بولاق » .

(٧) فى توضيح المقاصد للمرادى ٤/ ١٨٤ : « التنبيه الثالث : أجاز الفراءُ وابنُ الأنبارىِّ =

وإلى النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله :

وَبِلَنْ انْصِبْهُ ، وَكَىْ ، كَذَا بِأَنْ لَا بَعْدَعِلْمٍ ، وَالَّتِى مِنْ بَعْدِ ظَنّ[(١)]

فَانْصِبْ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ « أَنَّ » [فَهْوَ مُطَّرِدْ][(٢)]

ومن غير الغالب[(٣)] : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَاٰهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعٰلَمِينَ ﴾[(٤)] فـ « أَنْ » هنا مخففة من الثقيلة[(٥)] ، ولم تقع بعد عِلْمٍ ولا ظنّ .

* * *

[٣٢٩/أ] الناصبُ (الرَّابِعُ : « إِذَنْ ») والصحيح أنها / بسيطةٌ لا مركبة من « إِذْ » و « أَنْ » ، أو « إذا » و « أَنْ » وعلى البساطة ؛ فالصحيح أنها الناصبة بنفسها لا « أَنْ » مضمرة بعدها .

= أن تنصب بعد العلم غير المؤول ، ومذهب الجمهور المنع » ا هـ .

(١) « وبلن » متعلق بانصبه « وكى » معطوف على لن « كذا بأن » متعلقان بمحذوف يدل عليه انصبه « لا » عاطفة « بعد علم » بعد : ظرف معطوف على محذوف حال من أَنْ ، عِلْمٍ : مضاف إليه ، أى : حال كونها بعد غيرِ عِلْم لا بعد عِلْم « والتى » اسم موصول مبتدأ « مِنْ بعد ظنٍّ » متعلق بمحذوف صلة .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ .
« فانصب بها » خبر المبتدأ الذى هو « التى » فى البيت قبله ، « والرفعَ » مفعول لصحح « تخفيفَها » تخفيق : مفعول اعتقد و « ها » مضاف إليه « مِنْ أَنَّ » متعلق بتخفيف ، « فَهُوَ » الفاء للتعليل ، و« هو » مبتدأ ، « مُطَّرِدْ » خبر ، وسكن للوقف .

(٣) هذا عطف على قوله سابقا : والمخففة من « أَنَّ » هى الواقعة غالبًا بعد عِلْمٍ .. أو بعد ظَنٍّ مؤول بالعلم .. » .

(٤) من الآية [١٠] من سورة « يونس » .

(٥) فى الكشاف ٢/ ٢٣١ : « وأَنْ » هى المخففة من الثقيلة ، وأصلُه : أنه الحمد لله ، على أن الضمير للشأن كقوله :
« أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ » ا هـ

(**وَهِىَ**) على القول بالحرفية (**حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ**) عند سيبويه[١] ، وقال الشلوبين : هى كذلك فى كل موضع[٢] .

وقال الفارسىّ : فى الأكثر[٣] .

وقد تتمحَّضُ للجواب ؛ بدليل أنه يقال : « أُحِبُّكَ » فتقول : « إِذَنْ أَظُنُّكَ صادقًا » إذْ لا مجازاة هنا — قال الرضىّ : لأن الشرط إما فى الاستقبال أو فى الماضى ، ولا مدخل للجزاء فى الحال[٤] .

والمراد بكونها للجواب : أن تقع فى كلام يُجاب به كلامٌ آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت فى صدره ، أو فى حشوه ، أو فى آخره .

والمراد بكونها للجزاء : أن يكون مضمونُ الكلام الذى هى فيه جزاءً لمضمون كلامٍ آخر .

وكان القياسُ إلغاءَها لعدم اختصاصها ، ومن ثَمَّ قالوا :

(**وَشَرْطُ إِعْمَالِهَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ** :

أَحَدُهَا : **أَنْ تَتَصَدَّرَ**) فى أول الجواب ، لأنها حينئذ فى أشرف محالّها (**فَإِنْ وَقَعَتْ حَشْوًا**) فى الكلام ، بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها (**أُهْمِلَتْ**) وذلك

---

(١) قال سيبويه فى كتابه ٢/ ٣١٢ « وأما إذن فجوابٌ وجزاءٌ »ا هـ .

(٢) نصّ كلام الشلوبين فى شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٤٧٧ « وإن شئت قلت : إذن جواب وجزاء » ا هـ .

(٣) نصّ كلام الفارسىّ فى الإيضاح ص ٣٢٠ « ومما ينتصب الفعلُ بعده من الحروف التى لا تضمر إِذَنْ ، وإنما تعمل فى الفعل إذا كان جوابا » ا هـ .

(٤) قال الرضىّ فى شرح الكافية : ٢/ ٢٣٦ « ثم اعلم أنَّ « إِذَنْ » إذا وليه المضارع احتمل أن يكون للشرط فى المستقبل كـ « إنْ » وأن يكون للحال ، فلا يتضمن معنى الجزاء ، كما تقول لمن يحدثك بحديثٍ : إِذَنْ أظنُّك كاذبًا ، فإنه لا معنى للجزاء هٰهنا إذِ الشرط والجزاء إمَّا فى المستقبل ، أو فى الماضى ، ولا مدخل للجزاء فى الحال » ا هـ .

فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون ما بعدها خبرًا عما قبلها ، نحو : « أنا إذن أكرمُك » .

الثانية : أن تكون جوابا لشرطٍ قبلها ، نحو : « إن تأتنى إذن أكرمُك » .

الثالثة : أن تكون جواب قسم قبلها ، مذكور نحو : « والله إذن لا أخرُجَ » أو مقدر (**كَقَولِهِ**) وهو كُثَيِّر عزة :

٤٩٠ (**لَئِنْ عَادَلِى عَبْدُالْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِى مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا**)[١]

برفع « أقيلها » ؛ لأن « إذن » لم تتصدر ؛ لكونها جواب قسم مقدر ، والتقدير : « والله لئن » وجواب الشرط محذوف ، وأهملت « إذن » لوقوعها بين القسم وجوابه ، لا بين الشرط وجوابه ، خلافا لما وقع فى المغنى تبعا للشارح[٢] .

وضمير « مثلها » عائد على المقالة التى قالها عبد العزيز بن مروان لكُثَيِّر .

---

(١) هذا البيت من الطويل لكثير عزة فى ديوانه ٣٠٥ وسيبويه ١/ ٤١٢ ، والعينى ٤/ ٣٨٢ ، والخزانة ٣/ ٥٨٠ ، ٥٨٢ ، ٤/ ٥٤٠ ، والدرر ٢/ ٥ وهو بلا نسبة فى جمل الزجاجىّ ١٩٥ ، وابن يعيش ٩/ ١٣ ، ٢٢ ، ورصف المبانى ١٥٤ ، ٣١٦ ، وابن الناظم ٦٦٩ ، والمغنى ١/ ٢١ ، وشرح الشذور ٢٩٠ ، والهمع ٢/ ٧ ، والأشمونى ٣/ ٢٨٨ .
ويستشهد به النحاة فى موضعين : « إذن لا أقيلها » برفع المضارع وهو « أُقيلُ » لأن « إذن » وقعت حشوا بين القسم وجوابه ـ وهو الشاهد الذى معنا .
والموضع الثانى : « لئن عاد .. » على أن اللام فى « لئن » هى التى تُسمى الموطئة ، لأنها يتعقبها جوابُ القسم كأنها توطئة لذكر الجواب .

(٢) تبعًا للشارح ، يعنى به ابنَ الناظم ، فقد قال فى شرح الألفية ص ٦٦٩ « وأما » إذن « فحرف جواب يختص بجملة واقعة جوابا لشرطٍ مقدر ، وقد يكون مذكورًا كقول الشاعر : * لَئِن عادَلى عبدُ العزيز بمثلها البيت * » ا هـ .
وقال ابن هشام فى المغنى ١/ ٢١ « والأكثر أن تكون جوابا لِـ « إنْ » أو « لو » ظاهرتين أو مقدرتين ، فالأول كقوله :
لَئِنْ عادَ عبدُ العزيز بمثلها ... البيت » ا هـ .

وذلك أن كُثَيِّرًا امتدح عبد العزيز بقصيدة ، فأعجب بها ، فقال له : تَمَنَّ عَلَىَّ أُعْطِك ، فتمنى أن يكون كاتبا له ، فلم يجبه إلى ذلك ، وأعطاه جائزة .

والمعنى : إن عاد الأمير إلى تمنيتي وأمكنني منها ، لم أترك مقالتي الأولى وأتمنى عليه أن أكون كاتبا له ، كما فعلتُ أَوَّلًا .

وعبد العزيز هذا ، هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز — رضى الله عنه — (**وَأَمَّا قَوْلُهُ** :

٤٩١ **لَا تَتْرُكَنِّــى فِيهِــمُ شَطِيــرَا**
إِنِّــى إِذنْ أَهْلِــكَ أَوْ أَطِيــرَا)[١]

بنصب « أهلك » بـ « إذن » مع أنها وقعت حشوًا بين اسم « إنَّ » وخبرها (**فَضَرُورَةٌ** ، **أَوْ**) لا ضرورة ، و (**الْخَبَرُ**) أى : خبر « إنَّ » (**مَحْذُوفٌ** ، **أَىْ** : **إِنِّى لَا أَسْتَطِيعُ ذَلِكَ**) أو : لا أَقْدِرُ عليه ، ثم استأنف بـ « إذن » فنصب .

وجملةُ « إنِّى » على هذا معترضةٌ / بين « إِذَنْ » وما هى جواب له ، والأصل : لا تتركنى إذن أهلِكَ[٢] . [٣٢٩/ب]

---

(١) بيتان من مشطور الرجز ، لا يعلم قائلهما ، وردا فى معانى القرآن للفراء ١/ ٢٧٤ ، ٢/ ٣٣٨ ، والإنصاف ١٧٧ ، وابن يعيش ٧/ ١٧ ، والمقرّب ٥٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٧ ، وابن الناظم ٩٧٠ والارتشاف ٢/ ٣٩٧ [العجز فقط] ، والمغنى ٢٢ ، واللسان (شطر) ٦/ ٧٦ ، والعينى ٤/ ٣٨٣ ، والخزانة ٣/ ٥٧٤ ، والهمع ٢/ ٧ [الثانى فقط] والأشمونى ٣/ ٢٨٨ وجعل ابن مالك النصب بـ « إذن » فى البيت الثانى من الشذوذ [شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٧] .
وفيه شاهد آخر غير الذى معنا ، وهو أن « إنَّ » — فيما يراه الكوفيون « لا ترفع الخبر لأنه باق على رفعه قبل دخولها ، لأنها ضعيفة فى العمل ، والذى يدل على ضعفها ، أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدىء به كما فى قول الشاعر : « إنِّى إذن أُهْلِكَ » فنصب بـ « إِذَنْ » [ينظر الإنصاف المسألة ١٢٢ / ١٧٦] .

(٢) وفى الشمنى أنّ ترك تصديرها داخلةً على المضارع إنما يكون فى ثلاثة مواضع =

وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدر[١] .

و « الشطير » ـــ بشين معجمة ـــ الغريب ، وقال الأصمعىّ : البعيد ، وهو مفعول ثانٍ لتتركنّى ، لا حال .

وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله :

.... إنْ صُدِّرَتْ..................

(**فَإِنْ كَانَ السَّابِقُ عَلَيْهَا**) أى : على « إذن » (**وَاوًا ، أَوْ فَاءً ، جازَ النَّصْبُ**) والرفعُ[٢] باعتبارين :

فالرفع : باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربطه بعض

= أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو : أنا إذن أكرمك ، أو جوابا لشرط قبلها نحو : إن تزرنى إذن أكرمْك ، أو لقسم نحو : والله إذن لأخرجنَّ ، انتهى .
وفى الموضع الأول خلاف ـــ كما فى الهمع ـــ فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال ، وأجازه الكسائىّ بعد اسم « إنَّ » نحو : إنِّى إذنْ أُهْلِكَ أو أطيرا ، أو اسم « كان » نحو : كان زيدٌ إذن يكرمَك ، قال أبو حيان : وقياس قوله جواز النصب بعد ظن ، نحو : ظننت زيدًا إذن يكرمَك . [حاشية الصبان ٣/ ٢٨٨] .

(١) لم أجده فيما تحت يدى من مراجع ، وعلى العكس فقد وجدت فى الهمع ٢/ ٧ ما يدفع هذا الرأى عن الفراء ففيه : « فلو قدمت معمول الفعل على إذن نحو : زيدًا إذَنْ أُكرِمُ ، فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها ، وأجاز الكسائىّ إذ ذاك الرفع والنصب .... ثالثها : أن تكون مصدرة ، فلا تنصب متأخرة نحو : أكرمُك إذن بلا خلاف ، لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه ، وأما المتوسطة : فإن افتقر ما بعدها إلى ما قبلها افتقار الشرط لجزائه ، أو القسم لجوابه ، أو الخبر للمخبر عنه ، امتنع النصب فى الصور كلها ، وفى الأخيرة خلاف فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ ، وأجازه الكسائىّ بعد اسم « إنَّ » وبعد اسم كان ، ووافق الفراء الكسائىّ فى « إنَّ » وخالفه فى « كان ، فأوجب الرفع ، ونص الفراء على تعيُّن الرفع بعد ظنَّ » انتهى بتصرف .

(٢) ينظر الجمل للزجاجىّ ١٩٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٥٣٦ : ١٥٣٧ .

الكلام ببعض .

والنصب : باعتبار كون ما بعد العاطف جملةً مستقلة ، والفعل فيها بعد « إذن » غيرُ معتمد على ما قبلها .

(**وَقَدْ قُرِىءَ**) فى الشواذّ (﴿ **وَإِذًا لَّا يَلْبَثُواْ** ﴾[١] ﴿ **فَإِذًا لَّا يُؤْتُواْ** ﴾)[٢] بالنصب بحذف النون فيهما ، والأولَى قراءة ابن مسعود ، والثانية قراءة أبىّ بن كعب[٣] .

(**وَالْغَالِبُ الرَّفْعُ ، وَبِهِ قَرَأَ السَّبْعَةُ**) فيهما — وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَانْصِبْ وَارْفَعَا إذَا « إذَنْ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا[٤]

قال فى المغنى : والتحقيق : أنه إذا قيل : « إنْ تزرْنى أَزُرْك ، وَإذنْ أُحْسِنِ إلَيْكَ » فإن قدرتَ العطف على الجواب جزمتَ ، وبطل عمل « إذن » لوقوعها حشوًا .

---

(١) من الآية [٧٦] من سورة « الإسراء » .

(٢) من الآية [٥٣] من سورة « النساء » .

(٣) فى الكشاف ٢/ ٦٨ عند آية الإسراء : « وقرىء : لا يلبثون ، وفى قراءة أبىّ : لا يلبثوا ، على إعمال « إذن » فإن قلت : ما وجه القراءتين ؟ قلتُ : أمَّا الشائعة فقد عُطِف فيها الفعل على الفعل ، وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد ، والفعل فى خبر كاد واقع موقع الاسم ، وأما قراءة أبىّ : ففيها الجملة برأسها التى هى : إذًا لا يلبثوا ، عطف على جملة (وإن كادُوا ليستفزونك) » اهـ .
وفى الكشاف ١/ ٥٢٢ عند آية النساء « وقرأ ابنُ مسعود : فإذًا لا يُؤتُوا ، على إعمال إذًا عملها الذى هو النصب ، وهى ملغاة فى قراءة العامة ، كأنه قيل : فلا يُؤتون النّاسَ نقيرًا إذًا » اهـ .

(٤) « وانصب وارفعا » فعلا أمر ، والمفعول محذوف ، أى : الفعل « إذا » ظرف متضمن معنى الشرط « إذن » فاعل لمحذوف هو فعل الشرط يفسره وقعا « من بعد عطفٍ » جار ومجرور متعلق بوقعا ، ومضاف إليه ، وجواب إذا محذوف .

أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب ، لتقدم العاطف ـ وقيل يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أوَّل ، انتهى(١) .

الأمر (**الثَّانِى** : **أَنْ يَكُونَ**) المضارع بعدها (**مُسْتَقْبَلًا**) قياسًا على بقية النواصب ، وإليه الإشارة بقول النظم .

وَنَصَبُوا بِـ « إِذَنِ » الْمُسْتَقْبَلَا(٢) ....

(**فَيَجِبُ الرَّفْعُ فى نَحْوِ** : « **إِذَنْ نَصْدُقُ** » **جَوَابًا لِمَنْ قَالَ** : « **أَنَا أُحِبُّ زَيْدًا** » لأنه حال ، ولا مدخل للجزاء فى الحال كما تقدم(٣) .

الأمر (**الثَّالِثُ** : **أَنْ يَتَّصِلَا**) أى : أن يكون المضارعُ متصلا بها ؛ لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدَها ، وإليه الإشارة بقول النظم :

.... وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا(٤)

(**أَوْ يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا الْقَسَمُ**) وهو المشار إليه بقول النظم :

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ(٥).............. ....

(كَقَوْلِهِ :

---

(١) المغنى ١/ ٢٢ .

(٢) « بإذن » متعلق بنصبوا « المستقبلا » مفعوله .

(٣) ينظر ص ٣٠٥ من هذا الموضوع . مع التعليق الذى فى الحاشية .

(٤) « والفعلُ » مبتدأ « بعدُ » ظرف مبنّى على الضم فى محل نصب متعلق بمحذوف خبر والجملة حال من إذَنْ فى قوله : « ونصبوا بإذن المستقبلا ، إن صدرت .. » « موصلا » حال من الضمير المستكن فى الظرف .

(٥) « أَوْ » عاطفة على بَعْدُ « قبلَه » قبلَ : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغائب مضاف إليه « اليمينُ » مبتدأ مؤخر .
ومعنى العبارة : أن اليمين توسط بين إذن والفعل ، فوقع قبل الفعل فاصلا بينه وبين إذَنْ .

٤٩٢ إذَنْ ـ وَاللهِ ـ نَرْمِيهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ[١]

فنصب « نَرْمِيَهُم » بـ « إذن » مع وجود الفصل بالقسم ؛ لأنه زائد مؤكِّد ، فلم يمنع الفصلُ به من النصب هنا ، كما لم يمنع من الجرّ فى قولهم : « إنّ الشاة لتجترُّ فتسمعُ صوتَ ـ واللهِ ـ رَبِّها » حكاه أبو عبيدة[٢] ، و « اشتريتُه بِ ـ وَاللهِ ـ ألفٍ » حكاه ابنُ كيسان عن الكسائىِّ[٣] .

بخلاف الفصل بغير القسم ، ولو كان ظرفا ، أو عديلَه ، فإنه جزء من الجملة ، فلا تقوى « إذن » / معه على العمل فيما بعدها . [٢٣٠/أ]

واغتفَر فى المغنى الفصلَ بـ « لا » النافية[٤] ـ وابنُ عصفور الفصلَ بالظرف[٥] ـ وابنُ بابشاذ الفصلَ بالنداء ، أو الدعاء[٦] ـ والكسائىّ وهشام الفصلَ بمعمول الفعل ، والأرجحُ حينئذ عند الكسائىّ النصبُ ، وعند هشامٍ الرفعُ[٧] .

وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاءَ « إذن » مع استيفاء شروط العمل[٨] ،

---

(١) هذا البيت من الوافر لحسان بن ثابت فى ديوانه ص ٤٠ ، والعينى ٤/ ٤٠٦ ، والدرر ٢/ ٥ ، وبلا نسبة فى الارتشاف ٢/ ٢٩٧ [الصدر فقط] والمغنى ٢/ ٦٩٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٩١ ، والهمع ٢/ ٧ [الصدر فقط] والأشمونى ٣/ ٢٨٩ .

(٢) ونقل هذه الحكاية الأنبارىّ فى الإنصاف ص ٤٣١ المسألة ٦٠ الفصل بين المضاف والمضاف إليه . [وينظر أيضا شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٦] .

(٣) ذكر ذلك ابنُ مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٦ .

(٤) ١/ ٢١ .

(٥) المقرب ١/ ٢٦٢ .

(٦) المغنى ١/ ٢٢ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) قاله ابنُ مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٧ .

وفى سيبويه ١/ ٤١٢ « وزعم عيسى بنُ عمر أنّ ناسًا من العرب يقولون : إذَنْ أَفعلُ ذاك ، فى الجواب ، فأخبرتُ يونسَ بذلك فقال : لا تُبْعِدَنَّ ذا ، ولم يكن ليروىَ إلا ما سُمِع ، جعلوها بمنزلة هل وبل » اهـ .

وهو القياس ؛ لأنها غيرُ مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملًا على « ظنّ » ؛ لأنها مثلُها فى جواز تقديمها على الجملة ، وتأخيرها عنها ، وتوسطها بين جزأيها[١] ، كما حُمِلَتْ « ما » على « ليس » ؛ لأنها مثلها فى نفى الحال ، والمرجع فى ذلك كله إلى السماع .



(**فَصْلٌ : يُنْصَبُ الْمُضَارِعُ بـ « أَنْ » مُضْمَرَةً وُجُوبًا فى خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :**

أَحَدها : بَعْدَ اللَّامِ ، إنْ سُبِقَتْ بِكَوْنٍ نَاقِصٍ مَاضٍ) لفظا ومعنًى ، أو معنًى لا لفظًا (**مَنْفِىٍّ**) الأول بـ « ما » والثانى بـ « لم » دون غيرهما من أدوات النفى (**نَحْوُ :** ﴿ **وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ** ﴾[٢] ﴿ **لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ** ﴾)[٣] فـ « يعذب » و « يغفر » منصوبان بـ « أَنْ » مضمرة بعد اللام عند البصريين ، لا باللام ، واللامُ متعلقةٌ بمحذوف ، لا زائدةٌ ، وذلك المحذوف هو الخبر ، لا الفعل الذى دخلت عليه اللام ، وخالفهم الكوفيون فيهن .

وقد صَرَّحَ بالخبر الذى زعمه البصريون مَنْ قال : .

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو وَلَكِنَّ الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصَابُ[٤] ٣٦٩

فهذا بمنزلة ما قَدَّرُوه من قولك : « ما كان زيدٌ مُرِيدًا للفعل » أو « مقدِّرًا له »[٥] .

---

(١) ينظر شرح الشَّلَوْبين على المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٤٧٦ : ٤٧٧ .

(٢) من الآية [٣٣] من سورة « الأنفال » .

(٣) من الآية [١٣٧] من سورة « النساء » وكذا [١٦٨] من السورة نفسها .

(٤) هذا البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله ، وهو فى تهذيب اللغة ١٥/ ٤٠٨ ، والبحر المحيط ٢/ ٤٢٦ ، وصدره فى كلّ من : الارتشاف ٢/ ٤٠٠ ، والجنى الدانى ١٥٩ .

(٥) وقال المرادى فى الجنى الدانى ص ١٥٩ « ولكن التصريح به فى غاية الندور » اهـ .

واحتجَّ الكوفيون بقوله :

لَقَدْ عَذَلَتْنِى أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا ـ مَا كُنْتُ حَيًّا ـ لِأَسْمَعَا[١] ٣٧٠

إذْ لو كانت « أنْ » هى الناصبة لـ « أسمع » للزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع[٢] .

وعورض بمجىء ذلك فى صريح « أَنْ » فى قوله :

* كَانَ جَزَائِى بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا *[٣] ٣٧١

والجواب واحد[٤] .

---

(١) هذا البيت من الطويل ، لا يُعلم قائله ، ورد بلا نسبة فى الإنصاف ٥٩٣ مسألة ٨٢ هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها ؟ ـــ وابن يعيش ٧/ ٢٩ والخزانة ٣/ ٦٢٣ ، والصبان على الأشمونى ٣/ ٢٩٢ .

(٢) فلما تقدم فى هذا البيت قوله « مقالتَها » وهو مفعول لقوله « لأسمعا » عُلِمَ أَنَّ الناصب هو « اللام » لا « أَنْ » المصدرية ، وقال البصريون : إن محلّ هذا الكلام أن لو كنا نقول إن « مقالتها » مفعول تقدم على فعله الذى هو « لأسمعا » كما تدعون ، لكنَّا لا نقول ذلك ولا ندعيه ، بل إن قوله مقالتها مفعول لفعل محذوف موقعه فى الكلام قبل هذا المفعول ، فأما هذا الفعل المذكور فى الكلام فليس عاملا ، إنما هو مفسر لهذا الفعل المحذوف والتقدير : لم أكن لاسمع مقالتها ما كنت حيًّا لأسمعا .

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز ينسب للعجاج وليس فى ديوانه ، وقبله :

* رَبَّيْتُــه حَتَّــى إِذَا تَمَعْــدَدَا *

ويختلف موْضع الشاهد فهو هنا تقديم معمول صلة « أن » وهو « بالعصا » على الموصول وهو كذلك فى العينى ٤/ ٤١٠ والخزانة ٣/ ٥٦٢ ، والأشمونى ٣/ ٢٨٤ ، والهمع ٢/ ٣ ـــ أما فى كتب الصرف فموضع الشاهد « تمعدد » فى البيت الأول على أن الميم أصل كما فى المنصف ١/ ١٢٩ ، ٣/ ٢٠ وابن يعيش ٩/ ١٥١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٨٥ ، أما فى المحتسب ٢/ ٣١٠ فموضع الشاهد « كان جزائى » على تقدير حذف مضاف أى : كان مكان جزائى .

قال ابن دريد فى الجمهرة : تمعدد الغلامُ ؛ إذا صَلُب واشتدّ » اهـ .

وعلة امتناع ذِكْر « أَنْ » بعد لام الجحود ، أَنَّ : « ما كان لِيفعل » ردٌّ على من قال : « كان سيفعل » فاللام فى مقابلة السين ، فكما لا تُذْكَر « أَنْ » مع السين ، كذلك لا تُذكر مع اللام .

وزعم بعضهم أنه يجوز إظهار « أَنْ » بشرط حذف اللام ، محتجا بقوله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ** ﴾[1] ورُدَّ بأن « أَنْ يُفْتَرَى » فى تأويل مصدر مخبر به عن القرآن ، وهو مصدر مثله[2] .

وفى هذا الردّ نظرٌ ؛ لأن المرادَ بالقرآن المقروءُ ، لا القراءة .

والحق أن هذا ليس مما نحن فيه ؛ لأن الكلام فيما الخبر فيه « مريدًا » ونحوه .

[٣٣٠/ب] وزعم بعضهم أنَّ هذا الحكمَ لا يختص بـ « كان » بل / يجوز فى سائر أخواتها ، نحو : « ما أصبح زيدٌ ليفعلَ » .

وزعم بعضهم أنه يجوز فى « ظنّ » قياسا على « كان » نحو : « ما ظننتُ زيدًا

---

(١) من الآية [٣٧] من سورة « يونس » . وفى الارتشاف ٢/ ٤٠٠ « ولما كانت « أن » مضمرة بعد اللام ؛ أجاز بعض النحويين من البصريين حذف اللام وإظهار « أَنْ » نحو : ما كان زيد أن يقوم ، وقال ابنُ الأنباريّ : العربُ تُدخل « أن » فى موضع لام الجحود ، فيقولون : ما كان عبد الله أن يظلمَك ، ولم يكن محمد أن يختصمَك ، قال : ولا موضع لـ « أن » من الإعراب ، لأنها أفادت ما أفادت اللام ، ولا يجوز : ما كان عبد الله لأن يزورَك ، بإظهار « أن » بعد اللام عند كوفىّ ولا بصرىّ انتهى ــ يعنى : كلامَ ابن الأنباريّ ــ والصحيح أنه لا يكتفى بـ « أَنْ » عن اللام ، وقد اضطرب رأْىُ ابن عصفور فمرَّة أجاز ، ومرَّة منع » ا هـ .

[وينظر لابن عصفور : شرح الجمل ٢/ ١٤١ : ١٤٢ ، والمقرب ١/ ٢٦٢] .

(٢) فى المغنى ص ٦٩١ تحدث عن الآية الكريمة وقال : إن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر .. فإن « يُفْتَرَىٰ » مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترًى » ا هـ . إذن : ما قاله هذا الزاعم غير متعيَّن .

ليفعلَ »[١] .

ووسع بعضهم الدائرة ، فأجاز ذلك فى كلّ فعل تقدمه نفىٌ ، نحو : « ما جاء زيدٌ ليفعلَ كذا »[٢] .

(**وَتُسَمَّى هَذِهِ اللَّامُ لَامَ الْجُحُودِ**) من تسمية العامّ بالخاصّ ، فإن الجحودَ عبارة عن إنكار الحق ، لا عن مطلق النفى ، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثانى .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

.... وَبَعْدَ نَفْيِ « كَانَ » حَتْمًا أُضْمِرَا[٣]

الموضع (**الثَّانِي : بَعْدَ** « **أَوْ** ») العاطفة (**إِذَا صَلَحَ فِى مَوْضِعِهَا** « **حَتَّى** ») المرادفة « إلى » (**نَحْوُ** : « **لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي** ») أى : حتى تقضِيَنى (**وَقَوْلُهُ** :

٤٩٣ **لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى**) فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ[٤]

أى : حتى أُدْرِكَ .

---

(١) عبارة المرادى فى شرح الألفية ٤/ ١٩٥ « وقد فهم من النظم فوائد : الأولى : أن ذلك لا يكون فى أخوات « كان » لتخصيص الحكم بها ، خلافا لمن أجازه قياسًا فى أخواتها ولمن أجازه فى « ظننتُ » ا هـ .

(٢) فى الارتشاف ٢/ ٤٠١ « وزعم بعضُهم أنها تكون فى كلّ فعل منفىّ تقدمه نفى ، نحو : ما جئتَ لتكرِمَنى » ا هـ .

(٣) « وبعد نفيِ » بعد : ظرف متعلق بأُضمِر ، نفِي : مضاف إليه « كان » مضاف إليه « حتمًا » نعت لمصدر محذوف ، أى : إضمارًا حتما ، « أُضمِرا » ماض مبنىّ للمفعول ونائب الفاعل ضمير يعود إلى « أنْ » والألف للإطلاق .

(٤) هذا البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، ورد فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٠ ، وابن عقيل ٢/ ٣١٩ ، وشرح الشذور ٢٩٨ ، والمغنى ٦٧ ، والعينى ٤/ ٣٨٤ ، والهمع ٢/ ١٠ [الصدر فقط] والأشمونى ٣/ ٢٩٥ ، والدرر ٢/ ٧ .

(**أَوْ**) صَلَح فى موضعها (**إِلَّا**) الاستثنائية (**نَحْوُ** : « **لَأَقْتُلَنَّهُ** » ــ أى : الكافر ــ (**أَوْ يُسْلِمَ** ») أى : إلّا أنْ يُسلم .

(**وَقَوْلُهُ**) وهو زياد الأعجم :

٤٩٤ وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ (**كَسَرْتُ كُعُوبَهَاأَوْتَستَقِيمَا**)[1]

أى : إلّا أنْ تستقيم ، فلا أكسرُ كعوبَها ــ ولا يصلح ــ هنا ــ معنى « إلى » ، لأن الاستقامة لا تكون غايةً للكسر .

و « غَمَزْتُ » ــ بالغين والزاى المعجمتين ــ عَصَرْتُ ، و « القناة » ــ بالقاف ، والنون ــ الرمح ، و « الكعوب » النواشز فى أطراف الأنابيب ، وهذه استعارة تمثيلية ، شبَّه حاله إذا أخذ فى إصلاح قوم اتصفوا بالفساد ، فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصلَ صلاحهم ، بحاله إذا غمز قناة مُعْوَجَّة ، حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ، ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم .

و« أَنْ » والفعل فى هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر مُتصيَّد من الفعل المتقدمِ ، أى : لَيَكونَنَّ لزوم منّى ، أو قضاء منه لِحَقّى ، ولَيَكونَنَّ

---

(١) هذا البيت من الوافر لزياد الأعجم فى سيبويه ١/ ٤٢٨ ، والمقتضب ٢/ ٢٩ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢/ ٣١٩ ، والعينى ٤/ ٣٨٥ ، واللسان (غمز) ٧/ ٢٥٦ ، وورد بلا نسبة فى الإيضاح ص ٣٢٥ ، وابن يعيش ٥/ ٥ظ ، والصحاح ٢/ ٨٨٦ ، والمحكم ١/ ١٦ ، والمقرب ١/ ٢٦٣ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٠ وابن عقيل ٢/ ٣٢٠ ، والمغنى ٦٦ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٩ ، والأشمونى ٣/ ٢٩٥ .

وقال ابن منظور فى اللسان : « قال ابن بَرّى : هكذا ذكر سيبويه هذا البيت بن صب « تستقيما » بأو :، قال : وهو فى شعره « تستقيمُ » بالرفع والأبيات كلها ثلاثة لا غير وهى : ــ وذكر الأبيات ــ قال ابن برى : والحجة لسيبويه فى هذا أنه سمع من العرب من يُنشِد هذا البيت بالنصب فكان إنشادُه حجة » اهـ .

استسهالٌ منى للصعب ، أو إدراك للمنى ، ولَيكوننَّ قتْلٌ منى للكافر ، أو إسلام منه ، وليكونَنَّ كسرٌ منى لكعوبها ، أو استقامة منها[١] .

وإليه أشار الناظم بقوله :

كَذَاكَ بَعْدَ « أَوْ » إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا« حتى »أَوِ « الَّا »[٢]..

الموضع (**الثَّالِثُ : بَعْدَ « حَتَّى »**) الجارة (**إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا بِاعْتِبَارِ**) زمن (**التَّكَلُّمِ**) بما قبلها (**نَحْوُ : ﴿ فَقَـٰتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ ﴾**[٣] فـ

---

(١) عبَّر عن ذلك ابنُ مالك فى شرح الكافية ٣/ ١٥٤١ بقوله : « والتقدير الإعرابىُّ المرتبُ على اللفظ ، أن يقدَّر قبل « أَوْ » مصدر ، وبعدها « أنْ » ناصبة للفعل ، وهما فى تأويل مصدر معطوف بـ « أَوْ » على المقدَّر قبلها ، فتقدير : « لأنتظرنّه أو يُقْدِم » ليَكونَنَّ انتظارٌ أَوْ قُدوم .. » اهـ .

(٢) بقية البيت « أنْ خَفِى » .
« كذاك » متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لخفى فى قوله فى آخر البيت : « أنْ خَفِى » أى : خفى خفاءً مثلَ ذلك « بعد » ظرف متعلق بخفى ، بعدَ مضاف و « أَوْ » مضاف إليه ، قصد لفظه « إذا » ظرف متعلق بخفى أيضا وهو مضمن معنى الشرط منصوب المحل بجوابه « حتى » فاعل يصلح ، قُصِد لفظه « أوِ الَّا » معطوف على حتى ، « أَنْ » مقصود لفظه مبتدأ « خَفِى » فعل ماضٍ وفاعله يعود إلى « أنْ » والجملة خبر المبتدإ .
والمعنى : « أَنْ » خَفِىَ واستتر بعد « أو » خفاءً مماثلا فى الوجوب ذلك الخفاء الذى بعد نَفْىِ « كان » ؛ إذا كان يصلح فى موضع « أو » ــ حَتَّى ، أو إلَّا .
وفى توضيح المقاصد للمرادى ٤/ ٢٠٠ « التنبية الثالث : ذهب الكسائىّ إلى أنّ « أو » المذكورة ناصبةٌ بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها ؛ لأن « أو » حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم ، ومن ثمَّ لزم إضمار « أن » بعدها » اهـ .

(٣) من الآية [٩] من سورة « الحجرات » .

« تفيءَ » مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب به .

(**أَوْ**) مستقبلا (**بِاعْتِبَارِ مَا قَبْلَهَا**) من غير اعتبار تكلم (**نَحْوُ** : (﴿ **وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ** ﴾)[١] فإنّ قولَ الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن / [٣٣١/أ] الإخبار وقَصِّه علينا ، إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زِلْزَالهم[٢] .

ولحتَّى التى ينتصب الفعل بعدها معنيان :

فتارة تكون بمعنى « كى » التعليلية ، وذلك إذا كان ما بعدها علةً لما قبلها ، نحو : « أَسْلِمْ حتى تدخلَ الجنةَ » .

وتارة تكون بمعنى « إلى » الغائية ، وذلك إذا كان ما قبلها غايةً لما بعدها ، نحو : « لأسيرنَّ حتى تطلعَ الشمس » .

إذا عرفتَ ذلك ، فالمثال الأول من أمثلة الموضح ، مما يصلح للمعنيين معا ، فيحتمل أن يكون المعنى : كَىْ تَفِيءَ ، أو : إلى أن تفيء .

والمثال الثانى : « حتى » فيه بمعنى « إلى » خاصّة ، أى : إلى أن يقول الرسول .

وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله :

وَبَعْدَ « حَتَّى » هَكَذَا إِضْمَارُ « أَنْ » حَتْمٌ[٣] ....

(**وَيُرْفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا إِنْ كَانَ حَالًا**) أو مؤولا بالحال (**مُسَبَّبًا**) عما قبلها (**فَضْلَةً**) تَمَّ الكلام قبله (**نَحْوُ** : « **مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ** ») فـ « لا

---

(١) من الآية [٢١٤] من سورة « البقرة » .

(٢) فسواء كانت « حتى » للتعليل أم للغاية فلا يكون الفعل إلا مستقبلا ، حقيقةً أوحكمًا .

(٣) « وبعد حتى » بعدَ : ظرف متعلق بإضمار الواقع مبتدأ ، حتى : مضاف إليه قصد لفظه « أَنْ » مضاف إليه قصد لفظه أيضا « حتمٌ » خبر المبتدإ « هكذا » متعلق بمحذوف حال من الضمير فى حتم .

يعنى أن إضمار « أَنْ » واجبٌ بعد « حتى » كالإضمار السابق .

يرجونه » حال ؛ لأنه فى قوة قولك : فهو الآن لا يُرجى ، ومسبب عما قبلها ؛ لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة ؛ لأن الكلام تمَّ قبله بالجملة الفعلية .

(**وَمِنْهُ ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾**)[(١)] برفع « يقول » (**فى قِرَاءَةِ نَافِعٍ**[(٢)] ؛ **لِأَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالْحَالِ ، أَىْ : حَتَّى حَالَةِ الرَّسُولِ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ**) حينئذ .

وللحال المؤوَّل تفسير آخر ، وهو أن يُفرض ما كان واقعا فى الزمن الماضى ، واقعا فى هذا الزمان ، فيعَبَّر عنه بالمضارع المرفوع ، وفائدة تأويله بالحال تصويرُ تلك الحال العجيبة ، واستحضارُ صورتها فى مشاهدة السامع ليتعجب منها .

وإنما وجب رفع الفعل بعد « حتى » عند إرادة الحال حقيقة أو مجازًا ؛ لأن نصبه يُؤدّى إلى تقدير « أَنْ » وهى للاستقبال ، والحال يُنافى الاستقبال .

وإنما اشْتُرِطَتِ السببيةُ ، ليحصل الربطُ معنًى ؛ وذلك لأنه لَمَّا لَمْ يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظًا ، زال الاتصالُ اللفظىُّ ، فَشُرِطت السببية الموجبة للاتصال المعنوىّ جبرًا لما فات من الاتصال اللفظىّ .

وإنما اشترطت الفضلية ؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر[(٣)] ، وذلك أنه إذا رُفِعَ الفعلُ كانت « حتى » حرفَ ابتداء ، فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة .

---

(١) من الآية [٢١٤] من سورة « البقرة » .

(٢) فى السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ١٨١ « .. فقرأ نافعٌ وحده (حَتَّى يَقُولُ) رفعًا ، وقرأ الباقون : (حَتَّى يَقُولَ) نَصْبًا ، وقد كان الكسائىّ يقرؤها دهرًا رفعًا ، ثم رجع إلى النصب ، هذه رواية الفرّاء ، أخبرنا بذلك محمدُ بن الجهم ، عن القراء ، عنه » ا هـ .

(٣) أى : فالواجب أن يقع قبل « حتى » هذه جملة تامة من مبتدإ وخبر ، أو من فعل وفاعل ، فلوجئنا بمبتدإ فقط فلن نجد له خبرًا ؛ لأن حتى التى يرفع المضارع بعدها للاستئناف فلا يصح أن يكون ما بعدها خبرًا .

فإن فُقِدَ شرط من الثلاثة ، وجب النصب .

فيجب النَّصْبُ فى مثل : ﴿ **لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ** ﴾[١] لانتفاء الحال .

(**وَيَجِبُ النَّصْبُ فى مِثْلِ** : « **لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ** ــ خلافا للكوفيين[٢] ــ (**وَ** « **مَا سِرْتُ**) إلى البلدة (**حَتَّى أَدْخُلَهَا** » **وَ** « **أَسِرْتَ** / **حَتَّى** تَدْخُلَهَا » ؟ ؛ **لِانْتِفَاءِ السَّبَبِيَّةِ**) فيهن ، أما الأول : فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ــ وأما الثانى : فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ــ وأما الثالث : فلأن السير لم يتحققْ وجودُهُ ، فلو رُفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له ، وذلك لا يصلح ؛ لأن ما قبلها غيرُ سبب ، فيلزم وقوعُ المسبب مع نفى السبب[٣] أو الشك فيه[٤] ــ قاله المرادى[٥] .

[٣٣١/ب]

(**بِخِلَافِ** : « **أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا** » ؟) و « متى سرتَ حتى تدخُلُها » ؟ برفعهما (**فَإِنَّ السَّيْرَ ثَابِتٌ**) محقق (**وَإِنَّمَا الشَّكُّ فى**) عين (**الْفَاعِلِ**) فى الأول ، وفى عين الزمان فى الثانى .

وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى[٦] ، على أن يكون أصل الكلام إيجابا ، ثم

---

(١) من الآية [٩١] من سورة « طه » .

(٢) فى الارتشاف ٢ / ٤٠٥ « .. إن لم يكن مسببا نحو « سرتُ حتى تطلعَ الشمس » وجب النصبُ على الغاية ، وأجاز الكوفيون فيه الرفعَ ، وحَكَوْا من كلام العرب : « سرتُ حتى تطلعُ الشمس » برفع تطلع ، وحكى الكسائىُّ : «إنّا لَجُلوسٌ فما نشعرُ حتى يسقطُ بيننا حَجَرٌ » برفع يسقط .. » اهـ .

(٣) فى « ما سرت إلى البلدة حتى أدخلَها » .

(٤) فى « أسرتَ حتى تدخلَها ؟ » .

(٥) فى شرحه على الألفية المسمى توضيحَ المقاصد ٤ / ٢٠٤ .

(٦) ينظر معانى القرآن للأخفش ١ /١٢١ .

أُدْخِلَتْ أداةُ النفى على الكلام بأسره ، لا على ما قبل « حتى » خاصة .

ولو عُرِضت هذه المسألةُ بهذا المعنى على سيبويه ، لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفيُ مسلطا على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك(١) .

(وَ) يجب النصب (**فى نَحْوِ** : « **سَيْرِى** » ـــ بفتح السين ـــ (**حَتَّى أَدْخُلَهَا** » ؛ **لِعَدَمِ الْفَضْلِيَّةِ**) فـ « سيرى » مبتدأ ، و « حتى أدخلَها » خبره ، ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر .

(**وَكَذَلِكَ**) يجب النصب فى مثل (« **كَانَ سَيْرِى أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَهَا** » **إِنْ قَدَّرْتَ** « **كَانَ** » **نَاقِصَةً**) و« حتى أدخلَها » الخبر (**وَلَمْ تُقَدِّرِ الظَّرْفَ**) وهو « أَمْسِ » (**خَبَرًا**) لـ « كان » بل قدرته متعلقا بنفس السير .

فإن قدرت « كان » تامة ، و « أمس » متعلقا بسيرى ، أو ناقصة و « أمس » متعلقا باستقرار محذوف على أنه خبر « كان » رَفَعْتَ ؛ لأن ما بعد « حتى » حال ،

---

(١) فى سيبويه ١/ ٤١٦ « بولاق » : « واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصبُ ، منْ قِبَلِ أنه إذا لم يكن واجبا رجعت « حتى » إلى « أن » و « كى » ولم تصر من حروف الابتداء .. » ا هـ .
وقد شرح أبو حيان فى الارتشاف ٢/ ٤٠٤ رأى الأخفش وبين علاقته برأى سيبويه فقال : « وأجاز أبو الحسن الرفع قياسًا ـــ يعنى فى : ما سرتُ حتى أدخل المدينة ـــ فقيل : هى مسألة خلاف بين سيبويه وأبى الحسن ، وقيل : ليست مسألة خلاف ؛ لأن الوجه الذى منع سيبويه الرفع فيه غيرُ الوجه الذى جوَّز فيه الأخفش الرفع ، فالوجه الذى منع سيبويه الرفع فيه هو أن النفىَ للسير لا يكون سببا للدخول ، والوجه الذى جوَّز الأخفش به ، أن يكون أصل الكلام واجبا ، وهو : سرتُ حتى أدخل المدينة ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره ، فينتفى أن يكون عنك سير كان عنه دخول ، فكأنك قلت : ما وقع السير الذى كان سببا لدخول المدينة ...
وقد نصّ الأخفش على أن العرب لم ترفعه ، وإنما قاله قياسًا ، فكفى مؤنة الردّ عليه » ا هـ [وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٥] .

مسبب فضلة ، و « حتى » فيه ابتدائية .

وعلامة كونه حالا ، أو مؤولا به ، صلاحية جعل « الفاء » فى موضع « حتى » وإليه أشار الناظم بقوله :

وَتِلْوَ « حَتَّى » حَالًا اوْ مُؤَوَّلَا بِهِ ارْفَعَنَّ ، وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا(١)

الموضع (**الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ : بَعْدَ** « **فَاءِ السَّبَبِيَّةِ** » **وَ**) بعد (« **وَاوِ الْمَعِيَّةِ** ») حال كونهما (**مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ ، أَوْ طَلَبٍ مَحْضَيْنِ**) .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وبعد « فا » جوابِ نَفْىٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ(٢) ....

وَالْوَاوُ كَالْفَا ، إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ(٣) ....

فالنفى : يشمل ما كان بحرف ، أو فعلٍ ، أو اسمٍ ، وما كان تقليلا مرادًا به النفىُ

---

(١) « وتلوَ حتى » ــ أى : تالى حتى ــ تِلْوَ : مفعول لا رفعنَّ ، حتى : مضاف إليه « حالا أو مؤولا » حالان من تلوَ حتى « به » متعلق بمؤولا « المستقبلا » مفعول انْصِبْ .
فى توضيح المقاصد للمرادى ٤/ ٢٠٢ « ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » ناصبة بنفسها ، وأجازوا إظهار « أن » بعدها توكيدا ، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود » ا هـ [وينظر : الإنصاف ص ٥٩٧ « المسألة الثالثة والثمانون »] .

(٢) بقية البيت : « أَنْ » وَسَتْرُها حَتمٌ ، نَصَبْ » .
« بعدَ » ظرف متعلق بنَصَب « فَاجوابِ نَفْيٍ » مضافات إليه « أو طلب » معطوف على نفى « محضين » نعت لنفى وطلب ، « أَنْ » مبتدأ قصد لفظه « وسترُها حَتمٌ » مبتدأ وخبر ، والواو للحال ، والجملة حالية ، أو اعتراضية بين المبتدأ والخبر ، « نَصَبْ » فعل ماضٍ ، والفاعل يعود إلى « أن » والجملة خبر المبتدأ الأول وهو « أنْ » وسكن نَصَبْ للوزن .

(٣) « والواو كالفا » مبتدأ وخبر « مفهومَ » مفعول تُفِد « مَعْ » مضاف إليه .

فالأول : (نحو : ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾)[١] .

والثانى : نحو : « ليس زيدٌ حاضرًا فيكلمَك » .

والثالث : نحو : « أنت غيرُ آتٍ فتحدثَنا » .

والرابع : نحو : « قَلَّمَا تأتينا فتحدثَنا » .

والنفى مع الواو كذلك ،/ نحو : (﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّٰبِرِينَ ﴾)[٢] وقس الباقى . [١/٣٣٢]

والطلب يشمل : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والعَرْضَ ، والتحضيض ، والتمنى ، والاستفهام ، فهذه سبعة ، مع النفى صارت ثمانية ، وزارد الفراء الترجى[٣] .

مثال الفاء بعد التمنى : (﴿ يَالَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾)[٤] .

ومثال الواو بعده : (﴿ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ) بِآيَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾[٥]

---

(١) من الآية [٣٦] من سورة « فاطر » .

(٢) من الآية [١٤٢] من سورة « آل عمران » .

(٣) فى كتابه معانى القرآن ٣/ ٩ وسيأتى قريبا — إن شاء الله تعالى —
هذا : وقد عقد الأنبارىّ المسألة الخامسة والسبعين من كتابه الإنصاف ص ٥٥٥ لعرض الخلاف بين الكوفيين الذين قالوا إن ناصب المضارع بعد واو المعية هو « الصرف » ومعناه مخالفة ما بعدها لما قبلها — والبصريين الذين ذهبوا إلى أن الناصب هو « أنْ » المصدرية المقدرة — كما عرض لرأى أبى عمر الجرمىّ الذى ذهب إلى أن المضارع انتصب بالواو نفسها .
والمسألة التى تليها وهى المسألة السادسة والسبعون ص ٥٥٧ من الإنصاف لعرض مذهب الكوفيين والبصريين والجرمى فى ناصب المضارع بعد فاء السببية .

(٤) من الآية [٧٣] من سورة « النساء » .

(٥) من الآية [٢٧] من سورة « الأنعام » .

بالنصب فى قراءة حمزة ، وحفص[١] .

ومثال الفاء بعد النهى : (﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾[٢]وَ) مثال الواو بعده (قَوْلُهُ) وهو أبو الأسود الدؤلىّ :

٤٩٥ (لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِىَ مِثْلَهُ) عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ ــ عَظِيمُ[٣]

وشرطُ النهى ، عدمُ النقض بـ « إِلَّا » فلو نَقَضْتَ النهى بـ « إلا » لم يجز النصب ، نحو : « لا تضربْ إلا عمرًا فيغضبُ » فيجب فى « يغضب » الرفع ، قاله فى شرح الشذور تبعا لسيبويه[٤] .

(وَ) مثال الفاء بعد الأمر (قَوْلُهُ) وهو أبو النجم العجلىّ :

٤٩٦ (يَانَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا)[٥]

---

(١) ينظر التذكرة فى القراءات لابن غلبون ص ٣٩٦ .

(٢) من الآية [٨١] من سورة « طه » .

(٣) هذا البيت من الكامل لأبى الأسود فى ديوانه ص ١٣٠ ، وللأخطل فى سيبويه ١/ ٤٢٤ ، وابن يعيش ٧/ ٢٤ ، وللمتوكل الليثى فى حماسة البحترى ١١٧ ، والمؤتلف والمختلف ٢٧٣ ، والأغانى ٢/ ٤٣٢٦ ، والعقد الفريد ٣/ ٣١١ ، وهو لحسان فى ابن السيرافى ٢/ ١٨٨ ، وورد بلا نسبة فى المقتضب ٢/ ٢٦ ، ومعانى القرآن للفراء ١/ ٣٤ ، ١١٥ ، والإيضاح ٣٢٣ والمرزوقى ٥٣٥ وشرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٤٧ وابن عقيل ٢/ ٣٢٥ ، وشرح الشذور ٢٣٨ ، والهمع ٢/ ١٣ ، والأشمونى ٣/ ٣٠٧ .
والشاهد فيه نصبُ « وتأتى » بإضمار « أن » لأنه أراد : لا تجمع بين النهى والإتيان . والمعنى : لا يكن منك أن تنهى وتأتى .
وقد يرد هذا الشاهد فى باب المفعول معه ؛ لبيان أن قوله « لاتنه عن خلق وتأتى مثله » ليس من هذا الباب ؛ لأنه وإن كانت الواو بمعنى « مع » فالواقع بعدها ليس اسما وإنما هو فعل .

(٤) ينظر شرح الشذور ٣٠٤ ، وسيبويه ١/ ٤٢٣ .

(٥) بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره لأبى النجم العجلىّ فى سيبويه ١/ ٤٢١ واللسان (عنق) ١٢/ ١٤٧ ، والعينى ٤/ ٣٨٧ ، والهمع ٢/ ١٠ ــ وهما بلا نسبة فى =

و « العَنَق » ـــ بفتحتين ـــ ضرب من السير ، و « الفسيح » الواسع (وَ) مثال الواو بعده (قَوْلُهُ) وهو الأعشى ، أو الحطيئة فيما زعم ابنُ يعيش ، أو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشرىّ ، أو دثار بن شيبان النمرىّ فيما زعم ابن برى :

٤٩٧ (فَقُلْتُ ادْعِى وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى) لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِىَ دَاعِيَـانِ[٢]

فـ « أَدْعُوَ » مضارع منصوب بـ « أَنْ » مضمرة وجوبا بعد الواو ، و« أندى » أفعل من النَّدَى ـــ بفتحتين ـــ وهو بُعْدُ الصوت ، و « لِصَوْتٍ » ـــ بكسر اللام ـــ متعلق به و « أَنْ ينادِى » ـــ بفتح الهمزة ، وكسر الدال ـــ خبر « إنَّ » و « داعيان » مثنى داعٍ ، فاعل ينادى .

= المقتضب ٢/ ١٤ ومعانى القرآن للفراء ١/ ٤٧٨ ، ٢/ ٩ والأصول ٢/ ١٨٣ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٠ : ٢٧٤ ، وابن يعيش ٧/ ٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٤ ، وابن عقيل ٢/ ٣٢٢ وشرح شذور الذهب ٣٠٥ ، والأشمونى ٣/ ٣٠٢ .

والشاهد فيه : قوله « فنسريحا » حيث نصب الفعل المضارع ـــ الذى هو نستريح ـــ بـ « أن » مضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب الأمر .

وفى المراجع التى أوردت الشاهد سنجد من استشهد بقوله : « يا ناقُ » حيث استشهد الجمهور على ترخيم النكرة المقصودة والأصل : يا ناقةُ ، خلافا للمبرد .

(٢) هذا البيت من الوافر وقد أورد الشيخ خالد بعضَ ما جاء من اختلاف فى نسبته إلى قائل ، فهو للأعشى ، أو الحطيئة فيما زعم ابنُ يعيش فى شرحه على المفصل ٧/ ٣٥ ، وهو لربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشرىّ فى مفصله ص ٢٩٧ ، أو شرح ابن يعيش ٧/ ٣٣ [متن المفصل] وهو لدثار بن شيبان النمرى فيما زعم ابن برى فى اللسان ٢٠/ ١٨٧ ، ومختارات ابن الشجرىّ ٣/ ٦ وفى سيبويه ١/ ٤٢٦ نسب للأعشى : وقال الأعلم على هامش سيبويه ١/ ٤٢٦ هو للأعشى أو الحطيئة ، وجزم العينى ٤/ ٣٩٢ بأنه للأعشى ، وليس فى ديوانه ونسبه القالى فى الأمالى ٢/ ٩٢ إلى الفرزدق ـــ وهو بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٢/ ٣١٤ ومجالس ثعلب ٥٢٤ ، والضرورة للقزاز ١٧٤ ، والإنصاف ٥٣١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٨ ، والهمع ٢/ ١٣ ، والأشمونى ٣/ ٣٠٧ .

والمعنى : فقلتُ لها ينبغى أن يجتمع دعائى ودعاؤك ؛ فإنّ أرفعَ صوتٍ وأبعدَه ، دعاءُ داعيين معا .

(**وَقَدِ اجْتَمَعَ النَّصْبُ فِى جَوَابَىِ الطَّلَبِ والنَّفْىِ فى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴾ الآيَةَ**) وتمامها : ﴿ بِالْغَدَوٰةِ وَالْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّٰلِمِينَ ﴾[1] (**لِأَنَّ « تَطْرُدَهُمْ » جَوَابُ النَّفْىِ**) وهو ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِن شَىْءٍ ﴾ (**وَ « فَتَكُونَ » جَوَابُ النَّهْىِ**) وهو ﴿ وَلَا تَطْرُد ﴾ على طريق اللّف والنشر من غير ترتيب[2] .

فاندفع ما يقال : إن هذه الآية ظاهرها أنّ « فتكون » جوابُ « فتطردهم » وهما جوابان للطلب ، أو النفى ، والجواب لا يجاب ، والشىء الواحد لا يكون له جوابان كما نصّ عليه النحاة .

[٣٣٢/ب] ومثال / الفاء بعد الدعاء قولُه :

رَبِّ وَفِّقْنِى فَلَا أَعْدِلَ عَــنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِى خَيْرِ سَنَنْ[3] ٣٧٢

---

(١) الآية [٥٢] من سورة « الأنعام » . .

(٢) من المحسنات البديعية فى علم البلاغة : اللف والنشر ، وهو : ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ، ثقة بأن السامع يردُّه إليه ، فالذى ذكر على جهة التفصيل ضربان : لأن النشر إما على ترتيب اللف كقوله تعالى : ﴿ وَمِن رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ الَّيل والنهار لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ ﴾ [القصص ٧٣] وإما على غير ترتيبه كقول ابن حيّوس :

كيفَ أَسْلُو ، وأنتِ حِقفٌ وغُصْنٌ وغزالٌ : لحظًا ، وقدًّا ، ورِدْفَا

[قاله القزوينى فى الإيضاح ص ٥٠٤] .

(٣) هذا البيت من الرَّمَل ، لا يُعلم قائله ، وهو من شواهد ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٥ ، وابن عقيل ٢/ ٣٢٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٠٦ ، والعينى ٤/ =

وبعد العَرْض قولُه :

يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَمَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَارَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[١] ٣٧٣

وبعد التحضيض قولك : « هَلَّا اتقيتَ اللهَ فيغفرَلك » وهو والعرض متقاربان ، يجمعهما التنبيه على الفعل ، إلا أنّ فى التحضيض زيادة توكيدٍ وحثّ ، وفى العرض لينًا ورفقًا .

وبعد الاستفهام قوله :

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِى فَأَرْجُوَ أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ[٢] ٣٧٤

وشرط الاستفهام أن لا يتضمن وقوعَ الفعل ، نحو : « لِمَ ضربتَه فيجازيك »؟ فإن الضرب إذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه[٣] .

= ٣٨٨ ، والهمع ٢/ ١١ ، والأشمونى ٣/ ٣٠٢ ، والدرر ٢/ ٨ .

« فلا أَعْدِل » فلا أميل ـــ « سَنَن » طريقة .

والشاهد فيه : قوله « فلا أعدلَ » فقد نصب المضارع بعد فاء السببية فى جواب الدعاء وهو قوله : « رب وفقنى » .

(١) هذا البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة إلى قائل فى : شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٤٥ والعينى ٤/ ٣٨٩ ، وابن عقيل ٢/ ٣٢٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٠٨ ، والهمع ٢/ ١٢ ، والأشمونى ٣/ ٣٠٢ ، والدرر ٢/ ٨ .

والشاهد فيه : قوله « فتبصرَ » فقد نصب المضارع بعد فاء السببية فى جواب العرض وهو قوله : « أَلَا تَدْنُو » أى : أَلَا تقتربُ مِنّى .

(٢) هذا البيت من البسيط ، وورد غير منسوب إلى قائل فى شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٤٥ ، والعينى ٤/ ٣٨٨ ، والأشمونى ٣/ ٣٠٢ .

« اللُّبانات » جمع لُبانة بضم اللام ـــ الحاجة .

والشاهد فى « فأرجوَ » حيث نصب المضارع لأنه جوابُ الاستفهام و « أن تُقضى » فى محلّ نصب مفعول أرجو « فيرتدّ » معطوف على : أن تُقضَى « بعضُ الروح » فاعل يرتدّ .

(٣) هذا الكلام مختصر من شرح المرادى على الألفية ٤/ ٢٠٧ تحت عنوان « تنبيهات » ..=

والترجى سيأتى .

قال فى شرح الشذور : ولم يُسمع نصبُ الفعل بعد « الواو » إلا بَعْد واحد من أربعة وهى : النفى ، والنهى ، والأمر ، والتمنى[١] ، ولذلك اقتصر الموضح فى التمثيل عليها .

وقال أبو حيان : ولا أحفظه بعد الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجى ، فينبغى أن لا يُقْدَم على ذلك إلا بسماع ــ انتهى[٢] .

(**وَاحْتَرَزَ**) الناظم (**بِتَقْيِيدِ النَّفْيِ وَالطَّلَب بِمَحْضَيْنِ مِنَ النَّفْيِ التَّالِي تَقْرِيرًا**) بالهمزة (**وَ**) من النفى (**الْمَتْلُوّ بِنَفْيٍ**) آخر (**وَ**) من النفى (**الْمُنْتَقِضِ بِـ « إِلَّا »**) .

فالأول : (**نَحْوُ : « أَلَمْ تَأْتِنِي فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ »**) بالرفع (**إِذَا لَمْ تُرِدْ الاسْتِفْهَامَ الْحَقِيقِيَّ**) وإنما أردتَ أن تحملَ مخاطبَك على الإقرار ، والاعتراف بإتيانه إليك وإحسانك إليه .

= الثالث : قال فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام : أن لا يتضمن وقوع الفعل ، احترازًا من نحو « لم ضربتَ زيدًا فيجازيك ؟ لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبى علىّ ، ولم يشترط ذلك المغاربة ، وحكى ابنُ كيسان « أينَ ذهبَ زيدٌ فنتبعَه » بالنصب ، والفعل فى ذلك محقق الوقوع . فإذا لم يمكن سبك مصدر من الجملة ، سبكنا ، من لازمها ، فالتقدير : ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا » اهـ .

(١) الواقع أن عبارة ابن هشام فى شرح الشذور ليست هكذا وإنما نص عبارته : « وأما النصب بعد واو المعية فى المواضع المذكورة فسمع فى خمسة ، وقاسه النحويون فى ثلاثة ، فالخمسة المسموع فيها : أحدُها النفى .. والثانى : الأمر .. والثالث : النهى ، والرابع : التمنى .. والخامس : الاستفهام » [ينظر شرح الشذور ٣١٠ : ٣١٢] .

(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ٤١٥ [ونقل الشيخ خالد كلام أبى حيان مع تغيير طفيف فى العبارة] .

قال الشيخ عبد القاهر فى شرح مختصره[١] : معنى قولنا : الهمزة للتقرير ؛ أنك ألجأتَ المخاطبَ إلى الإقرار بأمر قد كان — تقول : « أَضَرَبْتَ زَيْدًا » ولا يكون غَرَضُك أن يعلمك أمرًا لم تكن تعلمه ، ولكن أردت أن تقرره — أى : تحمله — على أن يُقِرَّ بفعل قد فعله — انتهى .

والمعنى : أنت أتيتنى فأحسنتُ إليك ، على حدّ قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾[٢] أى : الله كافٍ عبده ؛ لأن نفى النفى إثبات .

قال فى التلخيص : وهذا مراد من قال : إن الهمزة فيه للتقرير ، أى : بما دخله النفىُ ، لا بالنفى — انتهى[٣] .

---

(١) الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانىّ أبو بكر النحوىّ البلاغىّ المتوفى سنة إحدى وسبعين وأربعمائة من الهجرة .
وله فى البلاغة : أسرار البلاغة ، وفيه دراسات واسعة تتناول بحوث علم البيان من تشبيه ومجاز واستعارة ، وفيه شرح للسرقات وبعض ألوان البديع .
وله : دلائل الإعجاز ، وفيه بحوث كثيرة هى أصول علم المعانى ، كما أنه تحدث فيه عن الكناية وعن التمثيل والمجاز والاستعارة والسرقات ، ويعد الجرجانىّ بكتابيه أول من وضع مناهج بحوث علم البلاغة العربية على وجه التحقيق .
وله فى النحو : المقتصد فى شرح الإيضاح ، والمقتصد فى شرح التكملة ، والإيضاح والتكملة كلاهما للفارسىّ الأول فى النحو ، والثانى فى الصرف ، والعوامل المائة وشرحه والمراد بقوله : « شرح مختصره » أى : الشرح المختصر على الإيضاح والمسمى بالإيجاز وله على الإيضاح شرح مبسوط ، وشرح لخصه منه وسماه المقتصد والذى معنا الآن هو الثالث .

(٢) من الآية [٣٦] من سورة « الزُّمر » .

(٣) قال الخطيب القزوينى المتوفى عام ٧٣٩ هـ فى كتابه « الإيضاح » الذى هو شرح لكتابه : « تلخيص المفتاح » ص ٢٣٨ : « ومن مجيء الهمزة للإنكار نحوُ قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ .. أى : الله كاف عبده ؛ لأن نفى النفى إثبات ، وهذا مراد من قال : إن الهمزة فيه للتقرير ، أى للتقرير بما دخله النفىُ ، لا للتقرير بالانتفاء » اهـ [تحقيق د/ محمد عبد المنعم خفاجى — منشورات دار الكتاب اللبنانى — بيروت .

فثبت بهذا أن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوتَ الفعل ، فلا يُنصَبُ المضارعُ فى جوابه ؛ لعدم تمحّض النفى ، وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفى وإن كان تقريرًا ، أو لأنه جواب الاستفهام .

[٣٣٣/أ] (وَ) الثانى : (**نَحْوُ** : « **مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا** » **وَ**) الثالث / نحو : (« **مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا**) فإن معناهما الإثبات ؛ فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما .

أما الأول : فلأن « زال » للنفى ، وقد دخل عليها النفىُ ، ونَفْىُ النفيِ إثباتٌ ، وأما الثانى : فلانتقاضِ النفى بـ « إلّا » .

ولك فى نحو : « ما تأتينى فأكرمك » أربعة أوجه : .

أحدها : أن تقدِّر الفاءَ لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها ، فيكون شريكه فى إعرابه ، فيجب هنا الرفع ؛ لأن الفعل الذى قبلها مرفوع ، والمعطوف شريك المعطوف عليه ، وكأنك قلتَ : ما تأتينى فما أكرمُك ، فهو شريكه فى النفى الداخل عليه .

الثانى : أن تقدر الفاء لمجرد السببية ، وتقدر الفعل الذى بعدها مستأنفًا ، ومعنى استئنافه أن تقدره خبرًا لمبتدإ محذوف ، فيجب الرفع أيضا ؛ لخلوّ الفعل من الناصب والجازم ، والمعنى : ما تأتينى فأنا أكرمُك لكونك لم تأتنى ، وذلك إذا كنت كارها لإتيانه .

والفرق بين هذا الوجه والذى قبله فى النفى ، أنّ النفى فى الذى قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها ، وفى هذا الوجه انْصَبَّ النفىُ إلى ما قبل الفاء خاصة .

الثالث : أن تقدر الفاءَ لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، ويُقدَّر النفىُ منصبًّا على المعطوف دون المعطوف عليه ، فيجب حينئذ النصب .

والمعنى : ما يكون منك إتيان يعقبه منى إكرام ، بل يكون منك إتيان ولا يكون

منى إكرام .

الرابع : أن تقدر الفاءَ أيضا لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، ولكن يقدر النفىُ منصبا على المعطوف عليه ، فينتفى المعطوف ؛ لأنه مسبب عنه ، وقد انتفى .

ويكون المعنى : ما يكون منك إتيان فكيف يكون منى إكرام .

والحاصل فى الرفع وجهان ، وفى النصب وجهان[1] .

(**وَ**) احترز (**مِنَ الطَّلَبِ بِاسْمِ الْفِعْلِ** ، **وَ**) من الطلب (**بِمَا لَفْظُهُ الْخَبَرُ — وَسَيَأْتِى**) الكلام عليهما بعد أسطر[2] .

(**وَ**) احترز (**بِتَقْيِيدِ الْفَاءِ بالسَّبَبِيَّةِ** ، **وَ**) تقييد (**الْوَاوِ بِالْمَعِيَّةِ** ، **مِنَ**) الفاء والواو (**الْعَاطِفَتَيْنِ عَلَى صَرِيحِ الْفِعْلِ**) إذا لم يُشعرا بسببية ولا معية (**وَمِنَ الِاسْتِئْنَافِيَّتَيْنِ**) فـ « الفاء » العاطفة على صريح الفعل (**نَحْوُ** : ﴿ **وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ**

---

(١) ينظر شرح شذوز الذهب ٣٠٢ : ٣٠٣ .
هذا : وقد ينصب المضارع بعد فاء السببية غير المسبوقة بنفى أو طلب وذلك فى ضرورة الشعر ومنه بيت الكتاب ١ /٤٢٣ ، ٤٤٨ :

سأتركُ منزلى لبنى تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحَا

فـ « أستريح » جاء منصوبا بعد الفاء فى ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفى أصلا ، ومن النحويين من يقول : « لا نسلم أن « أستريح » منصوب ، بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالألف ، وتأكيد مثل ذلك جائز فى الضرورة » قال سيبويه : يجوز للمضطر : أنت تفعلنَّ » اهـ .
ولا شك أن هذا خروج من ضرورة ولجوء إلى ضرورة ، وشرط كل من النصب والتأكيد مفقود . [ينظر ابن يعيش ٧/ ٥٥] .
وقيل : يؤول إلى : لا يكون منى مكث فأستريحا ، وهذا قول مقبول .

(٢) ينظر ص ٣٤١ من هذا الباب .

فَيَعْتَذِرونَ ﴾[١] **فإنَّها لِلْعطْفِ**) فعَطَفَتْ « يَعْتَذِرُونَ » على لفظ « يُؤْذَنُ » فهو شريك له فى رفعه ، وفى النفى الداخل عليه ، وكأنه قيل : لا يُؤذن فلا يَعتذرون .

[٣٣٣/ب] ولو قرىء / بالنصب على أنه جواب النفى لم يُمنَع[٢] ؛ والمعنى : لو أذن لهم لاعتذروا ، مثل : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾[٣] ولكنه أُوثِر الرفعُ لتناسب رُؤوس الآى ، قاله الفراء[٤] .

وفَرَّق ابنُ عصفور بأنَّ الإذنَ والاعتذارَ منفيان بالقصد ، وانتفاء الموت لازم

---

(١) الآية [٣٦] من سورة « المرسلات » .

(٢) ينظر الكشاف ٤/ ٦٨١ : ٦٨٢ ، والبحر المحيط ٨/ ٤٠٨ .

(٣) من الآية [٣٦] من سورة « فاطر » .

(٤) فى الارتشاف ٢/ ٤١٨ : « وذهب الكوفيون وتبعهم الأعلم إلى أنه قد يكون الرفع على معنى النصب ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ قالوا : رفع « يعتذرون » على النسق ، وفى معنى النصب ، فأفادت الفاء ما أفادت فى قوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ قال الفراء : وأوثر هنا الرفع على النصب لمناسبة رؤوس الآى » اهـ .

وفى المغنى ٢/ ٤٨١ « وقرأ عيسى بن عُمَر ﴿ فَيَمُوتُونَ ﴾ عطفا على ﴿ يُقْضَىٰ ﴾ وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية .. وقرأ السبعة ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ وقد كان النصب ممكنا مثله فى ﴿ فَيَمُوتُوا ﴾ ولكن عُدِلَ عنه لتناسب الفواصل ، والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية ، بل إلى مجرد العطف على الفعل ، وإدخاله معه فى سلك النفى ؛ لأن المراد بـ « لا يؤذن لهم » نفى الإذن فى الاعتذار ، وقد نهوا عنه فى قوله تعالى : ﴿ لَاتَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ [التحريم ٧] فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك » اهـ وتابع ابن هشام حديثه فجعل من المشكل تقدير ابن الناظم فى آية المرسلات : فهم يعتذرون على الاستئناف ؛ لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن ، وانتهى إلى صحة الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار فيه منفيا وهو ما نقله عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية . [المصدر السابق] .

عن انتفاء القضاء عليهم[١] ، ولم يقصد نفيه كما يقصد نفى الاعتذار ، وبأنه لو وقع القضاء عليهم لماتوا ، فليس الإذنُ سببًا للاعتذار .

(**وَ**) الفاء الاستئنافية ، نحو (**قَوْلِهِ**) وهو جميل صاحب بثنية :

٤٦٨ (**أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ**) وَهَلْ يُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ[٢]

فـ « ينطق » مرفوع ، وهو مبنىّ على مبتدأ محذوف أى : فهو ينطق ، ولا يضرّ اقترانه بالفاء (**فَإِنَّهَا فِيهِ لِلاسْتِئْنَافِ**) لا للعطف ولا للسببية (**إِذِ الْعَطْفُ يَقْتَضِى الْجَزْمَ**) لما بعدها ؛ لكونه معطوفا على مجزوم وهو « تسأل » (**وَالسَّبَبِيَّةُ تَقْتَضِى النَّصْبَ**) له ؛ لكونه فى جواب الاستفهام .

ونُوزِع فى اقتضاء السببية النصبَ ، بأنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية فى ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[٣] كما صرح به بعضهم .

ودُفِع بأن اقتضاءها النصب صحيح على قول الأكثر ، قال فى المغنى : والتحقيق أن الفاء فيه للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل ، وإنما يقدر النحويون كلمة « هو » لِيُبَيِّنوا أنَّ الفعل لَيس المعتمد بالعطف — انتهى[٤] .

و « الربع » المنزل ، و « القَواء » — بفتح القاف ، ومده أكثر من قصره — الخالى ، الذى لا أنيس به ، و « البيداء » القفر الذى يُبيد من سلك فيه ، أى :

---

(١) نقله ابن هشام عن ابن عصفور فى المغنى ٢/ ٤٨١ : ٤٨٢ وهو بقية الكلام فى الموضوع الذى نحن فيه .

(٢) هذا البيت من الطويل لجميل بثنية فى دويانه ص ١٤٤ ، والشنتمرىّ ١/ ٤٢٢ والأغانى ٨/ ٢٨٩١ ، واللسان (« سملق » ١٢/ ٣٠ ، والعينى ٤/ ٤٠٣ ، والخزانة ٣/ ٦٠١ ، والدرر ٢/ ٨ ، ١٧١ ، وهو بلا نسبة فى سيبويه ١/ ٤٢٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١/ ٢٧ ، والمغنى ١٦٨ ، وشرح الشذور ٣٠٠ ، والهمع ٢/ ١١ ، ١٣١ .

(٣) الآية [٣٦] من سورة « المرسلات » .

(٤) المغنى ١٦٨ .

يهلكه ، و« السَّمْلَق » ـــ بفتح السين المهملة ـــ القاع الأملس الصفصف[١] .

(**وَتقُولُ**) مع الواو (« **لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ** » **بالرَّفْعِ**) على الاستئناف (**إِذَا نَهَيْتَهُ عَنِ الْأَوَّلِ فَقَطْ**) وأبحتَ له الثانى ، وكأنك قلتَ : لا تأكلْ السمكَ ولك شُرْبُ اللبنِ .

(**فَإِنْ قَدَّرْتَ النَّهْىَ عِنِ الْجَمْعِ**) بينهما (**نَصَبْتَ**) على إرادة المعية وكأنك قلتَ : لا تأكل السمك مع شُرْبِ اللبن .

(**أَوْ**) قدرتَ النهىَ (**عَنْ كُلٍّ مِنْهُمَا**) على حدته (**جَزَمْتَ**) **على** العطف ، وكأنك قلت : لا تأكلِ السمكَ ولا تشرب اللبن .

والفرق بين النصب والجزم فى حالتى العطف ، أنه فى النصب من عطف مصدر مؤول من « أَنْ » والفعل ، على مصدر متصيد من الفعل السابق ؛ لئلا يلزم عطفُ المصدر على الفعل ـــ وفى الجزم من عطف الفعل على الفعل .

* * *

[٣٣٤/أ] (**وَإِذَا سَقَطَتِ الْفَاءُ**) من المضارع الواقع (**بَعْدَ الطَّلَبِ**) / المحض (**وَقُصِدَ**) بالفعل الذى سقطت منه الفاء (**مَعْنَى الْجَزَاءِ**) للطلب السابق عليه (**جُزِمَ الْفِعْلُ**) والمراد بقصد الجزاء ، أنك تُقَدِّرُه مسبَّبًا عن ذلك الطلب المتقدم كما أنَّ جزاءَ الشرط مسبب عن فعل الشرط .

واختُلِفَ فى تحقيق جازمه ، فالجمهور يجعلونه (**جَوَابًا لِشَرْطٍ مُقَدَّرٍ**) فيكون مجزوما عندهم بأداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط (**لا**) جوابا (**لِلطَّلَبِ**)

---

(١) ومعنى البيت : ألم تسأل هذا المنزل الخالى فهو ينطق ويجيب عن الأحبة ، وجعله ناطقا للاعتبار بدورسه وتغيره ، ثم حقق أنه لا يجيب ولا يخبر سائله لعدم القاطنين فيه فقال : وهل يخبرنك اليوم صحراء جرداء لا شىء بها .

المتقدم ، فيكون مجزوما بنفس الطلب ، وهو قول الخليل ، وسيبويه[١] ، والسِّيرافىّ ، والفارسىّ ، ثم اختلفوا فى علته ؛ فقال الخليل وسيبويه : إنما جَزَمَ الطلبُ (**لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى**) حرف (**الشَّرْطِ**) كما أنّ أسماء الشرط إنما جَزَمَتْ لذلك .

وقال الفارسىّ ، والسِّيرافىّ : لنيابته مناب الجازم الذى هو حرف الشرط المقدر[٢] ، كما أنَّ النصب بـ « ضَرْبًا » فى قولك : « ضَرْبًا زَيْدًا » لنيابته عن « اضْرِبْ » لا لتضمنه معناه (**خِلَافًا لِزَاعِمِى ذَلِكَ**) .

---

(١) حكى الشيخ خالد مذهب الخليل وسيبويه على أنهما مذهب واحد وهو الجزم بنفس الطلب ، والتحقيق أن الجازم عند سيبويه « أَنْ » الشرطية المقدمة ، والجازم عند الخليل هو الطلب نفسه لمّا قام مقام أداة الشرط ، وهذا هو نص كلام سيبويه فى كتابه ١/ ٤٤٩ قال : « وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب « إن تأتنى » بإن تأتنى ؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنَّ « إنْ تأتنى » غير مستغنية عن « آتك » وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى « إن » فلذلك انجزم الجواب ... ا هـ .

والمبرد يرى رأى الخليل فقد قال فى المقتضب ٢/ ١٣٥ : « واعلم أن جوابَ الأمر والنهى ينجزم بالأمر والنهى ، كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ؛ وذلك لأن جواب الأمر والنهى يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحا ، وذلك قولك : ائتنى أكرمْك ؛ لأن المعنى : فإنك إن تأتنى أكرمْك ، ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالإتيان » اهـ .

وممن جعل مذهب الخليل وسيبويه الجزمَ بالطب لتضمنه معنى الشرط ابنُ مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١ قال : « وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لِـ « إنْ » مقدَّرة ــ والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ « إنْ » بل تضمُّن لفظ الطلب لمعناها مُغْنٍ عن تقدير لفظها كما هو مُغْنٍ فى أسماء الشرط نحو : (من يأتنى أُكرمْه) وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه » ا هـ [وينظر أيضا البحر المحيط ١/ ١٧٥] .

(٢) قال الفارسىّ فى الإيضاح ص ٣٣٣ « وقد يحذف الشرط فى مواضع فلا يؤتى به لدلالة ما ذُكِر عليه ، وتلك المواضع : الأمرُ والنهى ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض تقول : أكرمْنى أكرمْك ، والتأويل : أكرمنى فإنك إن تكرمْنى أُكرمْك .. » ا هـ .

وينظر ما قاله السيرافىّ على هامش كتاب سيبويه ١/ ٤٤٩ .

ومذهب الجمهور أرجح[(١)] ؛ لأن الحذف والتضمين ، وإن اشتركا فى أنهما خلاف الأصل ، لكن فى التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف ؛ ولأن نائب الشيء يؤدى معناه ، والطلب لا يؤدى معنى الشرط ؛ ولأن الأرجح فى « ضَرْبًا زيدًا » أن « زيدًا » منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر ، لعدم خلوله محلّ فعل مقرون بحرف مصدرىّ .

وذلك (**نَحْوُ** : ﴿ **قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ** ﴾)[(٢)] تقدّم الطلب وهو « تَعَالَوْا » وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو « أتل » وقُصِد به الجزاء ، فجزم بحرف شرط مقدر ، والتقدير : تعالَوْا إن تأتونى أَتْلُ عليكم ؛ فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ، وعلامة جزمه حذف الواو .

ومثله : ﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ ﴾[(٣)] فإنه مجزوم باتفاق السبعة (**بِخِلَافِ**) ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾[(٤)] فـ « تُطهرُهم » مرفوع باتفاق السبعة ، وإن كان مسبوقا بالطلب وهو « خُذْ » ؛ لكونه ليس مقصودًا به معنى : إنْ تأخذْ منهم صدرقة تُطَهِّرْهُم ، وإنما أريد : خذ منهم صدقةً مطهرةً لهم ، فـ « تطهرُهم » صفة لـ « صدقة » ولوقرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس .

وبخلاف (**نَحْوِ** : ﴿ **فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى** ﴾[(٥)] **فى قِراءَةِ الرَّفْعِ**[(٦)] ، **فَإِنَّهُ قُدِّرَ**) مع فاعله جملةً فى موضع نصب (**صِفَةً لـ « وَلِيًّا » لَا جَوَابًا**

---

(١) وهو أن الجزم بعد الطلب بأداة شرط محذوفة .

(٢) من الآية [١٥١] من سورة « الأنعام » .

(٣) من الآية [٢٥] من سورة « مريم » .

(٤) من الآية [١٠٣] من سورة « التوبة » .

(٥) من الآية [٦] من سورة « مريم » .

(٦) فى السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٤٠٧ : « واختلفوا فى الجزم والرفع من قوله : =

لِ « هَبْ » كَمَا قَدَّرَهُ مَنْ جَزَمَ) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب .

[٣٣٤/ب] وإلى ذلك أشار / الناظم بقوله :

وَبعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الْفَا ، وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ[1]

وأما النفى ، فلا يُجزَم الفعلُ فى جوابه ؛ فلا يقال : « ما تأتينا تحدثْنا » بجزم « تُحدثنا » خلافا للزجاجىّ والكوفيين[2] ، ولا سماع معهم ، ولا قياس ؛ لأن الجزم يتوقف على السببية ، ولا يكون انتفاء الإتيان سببا للتحديث .

(**وَشَرَطَ غَيْرُ الْكِسَائِىِّ**) من النحويين (**لِصِحَّةِ الْجَزْمِ بَعْدَ النَّهْىِ صِحَّةَ وُقُوعِ « إنْ لَا » فى مَوْضِعِهِ**) وهو أن تضع موضع النهى شرطا مقرونا بـ « لا » النافية مع صحة المعنى ، قاله الموضح فى شرح القطر[3] ، والمرادىّ فى شرح

= ﴿ يَرِثُنِى وَيَرِثُ ﴾ فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة ﴿ يَرِثُنِى وَيَرِثُ ﴾ برفعهما ـــ وقرأ أبو عمرو والكسائىّ : ﴿ يَرِثْنِى وَيَرِثْ ﴾ جزما فيهما » ا هـ .

(١) « وبعد » ظرف متعلق باعتمد « غير النفي » غيرِ : مضاف إليه ، وهو مضاف والنفى مضاف إليه « جزمًا » مفعول اعتمد مقدم ، « إنْ تَسْقُط » شرط وفعله « الفا » ـــ أصله : الفاء وقصر للضرورة فاعل تَسْقُط ، « والجزاء » الواو : للحال ، الجزاء : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « قصد » الجملة من الفعل المبنى للمفعول ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدإ ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب حال ، وجواب الشرط وهو « إن تَسقط » محذوف للعلم به مما تقدم .

أى : إن تسقط الفاء فى جواب غير النفى وقصد الجزاء فاعتمد الجزم للجواب .

(٢) فى الجمل للزجاجىّ ص ٢١٠ « باب ما يجزم من الجوابات » قال : « اعلم أن جواب الأمرِ ، والنهى ، والاستفهامِ ، والتمنى ، والعرضِ ، والجحدِ مجزوم على معنى الشرط ... وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوبا ، كان بغير الفاء مجزوما »ا هـ .

وغَلَّطه ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ١٩٢ فقال : « وقولُ أبى القاسم : « والجحد » غلطٌ ؛ لأنه إنما جزم جواب الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض ، لشبهه بالشرط وفعله وذلك إذا قلت : قم ، أو لا تقم ، أو ليت لى مالا ، لم توجب شيئا =

النظم[١] .

وظاهر قول النظم :

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ « إِنْ »قَبْلَ«لَا»دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ[٢]

أنك تضع « إنْ » قبلَ « لا » الناهية ــ بالهاء ــ وشرحه على ذلك الشاطبىّ[٣] .

(**فَمِنْ ثَمَّ**) ــ بفتح الثاء المثلثة ــ أى : من أجل هذا الشرط (**جَازَ « لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ » بِالْجَزْمِ**) لصحة قولك : إنْ لا تدنُ من الأسد تسلم ؛ لأن السلامة مسببة عن عدم الدنوّ .

(**وَوَجَبَ الرَّفْعُ فى نَحْوِ : « لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ**) لعدم صحة قولك :

= ولم تنفه ، فأشبه « إن يَقمْ » فى أنك لم توجب شيئا ولم تنفه ، وليس كذلك النفى » اهـ .

[وينظر إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ص ٢٦٣] .

وقال أبو حيان فى الارتشاف ٢/ ٤١٨ : « والصحيح أن الجزم بعد حذف الفاء فى النفى لا يجوز ، ولم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس .. »اهـ .

ولم أجد من نسب ذلك إلى الكوفيين ، وفى الهمع ٢/ ١٥ جاء تعبيره : « وعن أبى القاسم الزجاجىّ أنه أجاز الجزم فى النفى ، وقال بعضهم : نختار فيه الرفعَ ويجوز الجزم ، وهو موافق لإطلاق بعضهم : أنَّ كلَّ مَا يُنْصَبُ بالفاء فيه يجزم ولم يستثن النفىَ » اهـ .

(٥) ص ١١٢ .

(١) ٤/ ٢١٣ .

(٢) « وشرطُ جزم » مبتدأ ومضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بشرط ، أو بجزم « نهى » مضاف إليه « أن تضع » تضع : مضارع منصوب بأن وسُكِّن للوقف وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدإ « إنْ » مفعول تضع ــ قصد لفظه « قبلَ » ظرف متعلق بتضع ، « لا » مضاف إليه ــ قصد لفظه « دونَ » ظرف متعلق بمحذوف حال من « إنْ » السابق ، « تخالف » مضاف إليه « يقع » الجملة فى محل جر نعت لتخالف .

(٣) فى شرحه على الألفية .

إن لا تدن من الأسد يأكُلْكَ ؛ لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدُّنُوّ[١] ، وإنما يتسبب عن الدُّنُوِّ نفسه .

ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع فى قوله : ﴿ **وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ** ﴾[٢] (**وَأَمَّا قَوْلُهُ**) ﷺ : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ (**فَلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنا يُؤْذِنا**) بريحِ الثَّوْمِ »[٣] (**فَالْجَزْمُ**) فى « يُؤذنا » ــ بحذف الياء ــ (**عَلَى الْإِبْدَالِ**) من « يقربْ » بدل اشتمال (**لا**) على (**الْجَوَابِ**) للنهى ؛ لعدم صحة : إن لا يقرب يؤذنا ؛ لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه[٤] .

ولم يشترط الكسائىُّ ــ قيل : والكوفيون قاطبةً[٥] هذا الشرط ، واحتجوا

---

(١) فى حاشية يس على التصريح ٢/ ٢٤٢ : « قوله (عن عدم الدنوّ) لا يخفى أن هذا إنما يتسبب عن كون « لا » نافية ، والمناسب لكونها ناهية أن يقال : لأن الأكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنوّ ، وبه يعلم أن هذا المثال ونحوه يصح فيه كون « لا » نافية وناهية ، وأن الأمثلة لا تعين أحدهما ؛ ولهذا لم يستدل بها أحد على مُدَّعاه » ا هـ .

(٢) الآية [٦] من سورة « المدثر » .

(٣) أخرج مسلم فى صحيحه فى (كتاب المساجد باب نهى من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو نحوها) ١/ ٣٩٤ بلفظ : « من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنَّ مسجدنا ، ولا يُؤذِيَنَّا بريح الثوم » من حديث أبى هريرة .
ومثله فى مسند أحمد ٢/ ٢٦٦ .
والحديث باللفظ الوارد هنا وفى كتب النحاة لم أعثر عليه .

(٤) فى كتاب سيبويه ١/ ٤٥١ « بولاق » : « فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكُلْكَ ، فهو قبيح إن جزمت وليس وجهَ كلام الناس ؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعُدَه من الأسد سببا لأكله ، فإن رفعتَ فالكلام حسنٌ .. وإن أدخلت الفاء فهو حسن » ا هـ .

(٥) فى شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٣ « ومذهب أهل الكوفة أنه يجوز جزم جواب النهى إذا صحّ معنى الشرط ، وصحّ وقوع الفعل المنهىّ عنه مع أداة النهى أو دونها بعد أداة الشرط ، فيجيزون : لا تعصِ الله تندمْ ؛ لأنه قد ضُمِّن لا تعصى معنى : إن تعص الله تندم ، وهذا فاسد ... » ا هـ ، وقال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٢ =

بالقياس على النصب ؛ فإنه يجوز « لا تدن من الأسد فيأكُلَكَ » بالنصب ، وفى التنزيل : ﴿ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾(١) .

وبقَوْلِ أبى طلحة للنبىّ ـ ﷺ ـ « لَا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ »(٢) ويُرْوَى : « لا تتطاولْ يُصبْكَ » وبالحديث : « لَا تَرْجعُوا بَعْدِى كُفَّارًا يَضْرِبْ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »(٣) .

وأجاب البصريون بأنه لو صحَّ القياس على النصب ؛ لصحّ الجزم بعد النفى قياسا له على النصب ـ و « يصبْك » بدل من « تُشرفْ » أو « تتطاول » ـ و « يضرب » مدغم(٤) .

وفى ردّ القياس نظر ؛ فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفى ـ كما تقدم(٥) .

= « وقد أجاز الكسائىّ الجزم فى جواب مالا يصحُّ فيه دخول « إنْ » على « لا » وقال : يُكتفى بتقدير « إنْ » داخلةً على الفعل دون « لا » ا هـ .
وجعل ابنُ مالك هذا مما انفرد به الكسائىُ ولا يجيزها غيره .

(١) من الآية [٦١] من سورة « طه » .

(٢) أخرجه البخارىّ فى (صحيحه فى مناقب الأنصار ـ باب مناقب أبى طلحة ـ رضى الله عنه ـ) عن أنس ٤/ ٢٢٩ برواية رفع « يُصِيبُك » أى : فإنه يصيبُك ، ولأبى ذرّ : « يُصبْك » بالجزم جواب النهى .
ومسلم فى (صحيحه فى كتاب الجهاد والسِّير ، باب غزوة النساء مع الرجال برواية : لا تشرفْ لا يُصبْك سهم » ٣/ ١٤٤٣ برقم ١٨١١ .

(٣) أخرجه البخارى فى (صحيحه فى كتاب العلم ـ باب الإنصات للعلماء) ١/ ٣٨ وفى (كتاب الفتن ـ باب قول النبىّ ﷺ : « لا ترجعوا بعدى كفّارًا ..) ١/ ٨١ : ٨٢ أرقام : ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ كلها برواية (يضربُ) بالرفع .

(٤) أى : أدغمت الباء من (يضرب) فى الباء من (بعضكم) .

(٥) ينظر ص ٣٣٧ من هذا الباب .

(**وَأَلْحَقَ الْكِسَائِيُّ فِى جَوَازِ النَّصْبِ بِالْأَمْرِ**) بالفعل (**مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ**)(١)/ أى : الأمر (**مِنَ اسْمِ فِعْلٍ**) مطلقا ، سواء أكان فيه لفظُ الفعل أم لا (**نَحْوُ** : « **نَزَالِ فَنُكْرِمْكَ** ») و« صَهْ فَنحدثْك » ووافقه ابنُ جنى وابنُ عصفور بعد « نَزَالِ » و « تَرَاكِ »(٢) ونحوهما مِمَّا فيه الفعل وحروفه ــ وَمَنَعَاهُ بعد « صَهْ » و « مَهْ » ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه . [١/٣٣٥]

(**أَوْ**) ما دلّ على الأمر من (**خَبَرٍ**) مثبت (**نَحْوُ** : « **حَسْبُكَ حَدِيثٌ فَيَنَامَ النَّاسُ** ») بنصب « ينام » عند الكسائىّ خاصة .

فـ « حسبُك » مبتدأ ، و « حديث » خبره ، والجملة متضمنة معنى : اكْفُفْ .

وعبَّر الموضح بـ « نحو » دون « كقولهم » ؛ لأن المسموع : « حسبُك ينامُ الناسُ(٣) واختلف فى إعرابه ، فقال المرادىّ : مبتدأ وخبره محذوف ، أى : حسبُك

---

(١) فى شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٠ أجاز نحو : نزال فأكرمَك ، بالنصب وقال : وهو الصحيح أما نحو : عَلَيْكَ زيدًا فيحسنُ إليك ، فليس فيه إلا الرفع .
أما ابن جنى فقد ذكر صاحب الهمع ٢/ ١١ ما يلى : « وفصَّل ابن جنى وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر إذا كان مشتقا كنزال من النزول ، ودراك من الإدراك » ا هـ .
وكلام ابن جنى فى اللمع قاصر على الفعل الأمر الصريح ، قال : « وقد حُذِف الشرطُ ، وأقيمت أشياءُ مُقامه دالة عليه ، وتلك الأشياء : الأمر والنهى ، والاستفهام ، والتمنى ، والدعاء ، والعرض ، تقول : زُرْنِى أزرْك .. الخ » [اللمع ص ١٩٦] .

(٢) فى شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٥٣ : « ومما انفرد الكسائىُّ بجوازه النصبُ بعد الفاء المجاب بها اسمُ أمرٍ نحو : صَهْ فتفضلَ .
وانفرد ــ أيضا ــ بجواز نصب ما بعد الفاء المجاب بها خبر بمعنى الأمر ، نحو (حَسْبُك حديثٌ فينامَ الناسُ) » ا هـ .

(٣) فى سيبويه ١/ ٤٥٢ : « (هذا باب الحروف التى تُنْزَل بمنزلة الأمر والنهى ، لأن فيها معنى الأمر والنهى) فمن تلك الحروف : حَسْبُك وكَفْيُك وشرعُك ، تقول : حسبُك =

السكوت ، وهو لا يظهر ، وقال جماعة منهم ابنُ طاهر : أنه مبتدأ بلا خبر ؛ لأنه فى معنى مالا يخبر عنه[١] .

ومذهبُ الجمهور مَنْعُ النصب بعد اسم الفعل ، والخبر المثبت ؛ لأنَّ النصبَ إنما هو بإضمار « أَنْ » والفاء عاطفة على مصدر متوهم ، و « نزال » و « حسبك » ونحوهما لا تدلّ على مصدر ؛ لأنها غير مشتقة .

(**وَلَا خِلَافَ فى جَوَازِ الْجَزْمِ بَعْدَهُمَا**)[٢] أى : بعد اسم الفعل ، والخبر المثبت (**إِذَا سَقَطتِ الْفَاءُ**) لعدم مقتضى السبك .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ « افْعَلْ » فَلَا   تَنْصِبْ جَوَابَهُ ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا[٣]

(**كَقَوْلِهِ**) وهو عمرو بن الإطنابة[٤] الأنصارىّ .

= يَنَمِ النَّاسُ ومثل ذلك : اتَّقى الله امْرُوٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عليه ؛ لأنه فى معنى : ليتَّقِ الله وليفعل خيرًا » اهـ .

(١) ينظر شرح المرادى على الألفية ٤/ ٤١٧ وزاد قوله : « وقال بعضهم : لو قيل : إنه اسم فعل مبنىّ ، والكاف للخطاب ، وضُمَّ لأنه كان معربا فحمل فى البناء على قَبْلُ وبَعْدُ لم يَبْعُد » اهـ .

(٢) قال ابنُ مالك فى شرح الكافية ٣/ ١٥٥٣ « وأما الجزم عند التَّعرى من الفاء فجائز بإجماع » اهـ .

(٣) « والأمرُ » مبتدأ والمراد به الطلب ، « إنْ كان » شرط وفعله ، واسم كان مستتر فيها ، « بغير افعلْ » بغير : متعلق بمحذوف خبر كان ، افعل : مضاف إليه ، « فلا تنصبْ » الفاء : واقعة فى جواب الشرط « تنصب » مضارع مجزوم بلا الناهية « جوابَه » جواب : مفعول تنصب ، والهاء مضاف إليه ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « وجزمَه » الواو عاطفة أو استئنافية ، جزمَ : مفعول اقبلا مقدم ، والهاء مضاف إليه « اقبلا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف .

(٤) « الإطنابة » اسم أُمِّه ، واسم أبيه : زيد بن مناة .

٤٤٩ وَقَوْلِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ (مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى)[١]

فجزم « تُحمدى » فى جواب اسم الفعل وهو « مَكَانَكِ » فإنه فى معنى : اثبتى .

و « قَوْلِى » مصدر مبتدأ ، خبره « مكانكِ تُحمدِى » على حدّ : « قولى لا إله إلّا الله » ، و « جشأت » ـ بالجيم والشين المعجمة ، والهمزة ـ ارتفعت ، و « جاشت » ـ بالجيم والشين المعجمة ـ غَثَتْ ، من الغثيان[٢] .

(**وَقَوْلِهِمْ**) أى : العرب (« **اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عَلَيْهِ** »)[٣] بجزم « يُثَبْ » ؛ لأنّ « اتَّقَى » و « فَعَلَ » وإن كانا فعلين ماضِيَيْنِ ظاهرُهما الخبرُ ، إلا أنّ المرادَ بهما الطلبُ (**أى : لِيَتَّقِ اللهَ وَلْيَفْعَلْ**) فلذلك جزم فى جوابهما .

(**وَأَلْحَقَ الْفَرَّاء التَّرجى بِالتَّمَنِّى**) فى نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بـ « أنْ » مضمرة وجوبا (**بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حَفْصٍ**) عن عاصم (﴿ **فَأَطَّلِعَ** ﴾[٤] **بِالنَّصْبِ**) فى جواب ﴿ لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾[٥] .

---

(١) هذا البيت من الوافر لعمرو بن الإطنابة الخزرجىّ فى الكامل ١٤٣٤ ، ومجالس ثعلب ٨٣ ، وحماسة البحترى ص ٢ ، وشرح الشذور ٣٤٥ ، والعينى ٤/ ٤١٥ ، والخزانة ١/ ٤٢٣ ، والدرر ٢/ وهو بلا نسبة فى الخصائص ٥/ ٣٥ ، واللسان (جشأ) ١/ ٤٠ ، والمغنى ٢٠٣ ، والهمع ٢/ ١٣ [العجز) والأشمونى ٣/ ٣١٢ .

(٢) فى القاموس (جَشَأَت) نفسُه كجَعَلَ جُشُوًّا نهضت ، وجاشت من حزن ، أو فزع وثارت لِلْقَىْء » ا هـ .

(٣) هذا القول فى كتاب سيبويه ١/ ٤٥٢ والأصول ٢/ ١٦٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٩٣ تحقيق د/ محمود الطناحى بلفظ : اتَّقى اللهَ امرؤٌ وَصَنَعَ خيرًا ، وذكر السهيلىّ منه « اتَّقى اللهَ امرُؤٌ » ونسبه للحارث بن هشام [نتائج الفكر ص ١٤٦] .

(٤) من الآية [٣٧] من سورة « غافر » .
وينظر كتاب التذكرة فى القراءات لابن غلبون ص ٦٥٢ .

(٥) من الآية [٣٦] من سورة « غافر » .=

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فى الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّى ينتَسِبْ(١)

ومذهب البصريين أن الترجى ليس له جواب منصوب(٢) ، وتأولوا قراءة

= وفى معانى القرآن للفراء ٣/ ٩ : وقوله ﴿ لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبابَ السَّمَٰوٰتِ فَأَطَّلِعُ ﴾ بالرفع ، يردُّه على قوله « أبلغُ » ومن جعله جوابا لِلَعَلِّى نَصَبَه ، وقد قرأ به بعض القراء قال : وأنشدنى بعض العرب :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أو دولاتها يدلننا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

فنصب على الجواب بلعلَّ »ا هـ .

وقال أيضا فى سورة « عَبَسَ » [المعانى ٣/ ٢٣٥] « وقد اجتمع القراء على ﴿ فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَىٰ ﴾ بالرفع ، ولو كان نصبًا على جواب الفاء لِلَعَلَّ ــ كان صوابًا ، أنشدنى بعضهم :

عَلَّ صُرُوفَ الدهر أو دُولَاتِها

.. الأبيات » ا هـ .

وفى الكشاف ٤/ ١٦٧ : « وقرىء ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ بالنصب على جواب الترجى ، تشبيها للترجى بالتمنى » ا هـ .

وقال فى سورة (عَبَسَ) ٤/ ٧٠١ « وقرىء ﴿ فتنفَعُهُ ﴾ بالرفع عطفا على ﴿ يَذَّكَّرُ ﴾ وبالنصب جوابا لِلَعَلَّ كقوله : ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ » ا هـ .

(١) أىّ أنّ الفعل المضارع الواقع بعد المسبوقة بالرجاء ــ ينصب كما ينصب المضارعُ الواقع بعد التمنى على اعتبار الفاء للسببية فى كل منهما .

« والفعلُ » مبتدأ « بعد الفاء » بعد : ظرف فى موضع الحال من نائب الفاعل المستتر فى « نُصِب » الآتى ، والفاء : مضاف إليه « فى الرجا » بالقصر ــ متعلق بنصب الواقع خبرا للمبتدإ « كنصب » متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف ــ أى نُصِبَ نصبًا كنصب ، أو حال من مرفوع نُصِب « ما » اسم موصول مضاف إليه واقع على : الفعل بعد الفاء ، « إلى التمنى » متعلق بينتسب الواقع صلة لـ « ما » .

(٢) هذه عبارة أبى حيان فى البحر المحيط ٨/ ٤٢٧ [سورة « عَبَسَ »] .

النصب بأن « لَعَلَّ » أُشرِبت معنى » ليت ، لكثرة استعمالها فى توقع المرجُوّ ، وتوقع المرجُوّ ملازم للتمنى(١) .

وفى الارتشاف : سماع الجزم بعد / الترجى ، يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين(٢) . [٣٣٥/ب]

* * *

(**فَصْلٌ : وَيُنْصَبُ**) المضارع (**بِـ « أَنْ » مُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ**) أحرف (**خَمْسَةٍ أَيْضًا**) مصدر « آضَ » إذا عاد(٣) (**أَحَدُهَا : اللَّامُ**) الجارّة (**إِذَا لَمْ يَسْبِقْهَا كَوْنٌ : نَاقِصٌ ، مَاضٍ ، مَنْفِيٌّ ، وَلَمْ يَقْتَرِنِ الْفِعْلُ بِـ « لَا »**) وهو المشار إليه بقول النظم .

.... وَإِنْ عُدِمْ(٤)

« لَا » فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرَا(٥) ....

---

(١) علل الدماميني بقوله : لبعد المرجوّ عن الحصول ، وبهذا أشبه المحالات ، والممكنات التى لاطماعية فى وقوعها [ينظر حاشية يس على التصريح ٢/ ٢٤٣] .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢/ ٤١٩ .
وجعل يس كلام أبى حيان محل نظر وعَلَّل بقوله : لا يلزم من سماع الجزم النصبُ ؛ بدليل ما مرّ من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا ، والخلاف فى النصب بعدهما ، [حاشيته على التصريح ٢/ ٢٤٣] .

(٣) فى المصباح : (آض) يئيضُ أَيْضًا ، مثل باع يبيع بيعًا إذا رجع ، فقولهم : افعل ذلك أيضا ، معناه : افعله عودًا إلى ما تقدم » اهـ .

(٤ ، ٥) « وإن عُدِم » شرط وفعله ، « لا » نائب فاعل عُدِم « فَأَنْ » الفاء : واقعة فى جواب الشرط ، أَنْ : مفعول مقدم لأعْمِل « مُظْهَرًا أَوْ مُضمَرا » بصيغة اسم المفعول حالان من « أَنْ » وبصيغة اسم الفاعل حالان من فاعل « أَعْمِل » وهو الضمير المستتر المقدر بأنت .

نَحْوُ : ﴿ **وَأُمِرنا لِنُسْلِمَ**) لِرَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾[١] ﴿ **وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ** ﴾)[٢] فأُضمِرَتْ فى « لِنُسلمِ » وأُظهِرَتْ فى « أكون » .

وما ذكره الموضح من أنَّ الناصبَ هو « أَنْ » مذهبُ جمهور البصريين[٣] .

وذهب جمهور الكوفيين إلى أنّ الناصب هو « اللام »[٤] وجوزوا إظهار « أَنْ » بعدها توكيدا[٥] .

وقال ثعلب : الناصب اللّام كما قالوا ، ولكن لنيابتها عن « أَنْ » المحذوفة[٦] وقال ابنُ كيسان ، والسِّيرافىّ : يجوز أن يكون الناصبُ « أَنْ » المقدرة بعدها ، وأن يكون « كَىْ » ولا يتعين « أَنْ » لذلك ؛ ودليلهم صحة إظهار « كَىْ » بعدها[٧] .

فَتَحَصَّل لنا قولان إذا قلنا : اللام ناصبة ، وقولان إذا قلنا : إنها غير ناصبة ودخل تحت قوله : « اللام » لامُ العاقبة ، نحو : ﴿ فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[٨] ولام التوكيد وهى الزائدة ، نحو : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾[٩] .

(**فَإِنْ سُبِقَتْ**) اللام (**بِالْكَوْنِ الْمَذْكُورِ ، وَجَبَ إِضْمَارُ « أَنْ » كَمَا مَرَّ**)

---

(١) من الآية [٧١] من سورة « الأنعام » .

(٢) من الآية [١٢] من سورة « الزُّمَر » .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٤٠٧ : ٤٠٨ .

(٤) ينظر الإنصاف ص ٥٧٥ وما بعدها المسألة [٧٩] القول فى ناصب المضارع بعد لام التعليل .

(٥) أى : كما جوزوا إظهار « أن » بعد « كى » وبعد « حتى » [ينظر الإنصاف ٥٧٩ المسألة [٨٠] .

(٦ ، ٧) ينظر رأى ثعلب ، وابن كيسان والسيرافىّ فى همع الهوامع ٢/ ١٧ .

(٨) من الآية [٨] من سورة « القصص » .

(٩) من الآية [٣٣] من سورة « الأحزاب » .

حكمه وتعليله[١] .

(وَإِنْ قُرِنَ الْفِعْلُ بِـ « لا » نَافِيَةً ، أَوْ) زائدةً (مُؤَكِّدَةً ، وَجَبَ إِظْهَارُهَا) لئلا يتوالى مثلان ، وهما : لام كى ولام « لا » من غير إدغام ، وهو ركيك فى الكلام .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَبيْنَ « لَا » وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ إِظْهَارُ « أَنْ »[٢]..............

(نَحْوُ : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾)[٣] بإدغام النون فى « لا » النافية لتقارب مخرجيهما (﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾)[٤] بإدغام النون فى « لا » المؤكدة .

والحاصل أنَّ لِـ « أَنْ بعد اللام ثلاثَ حالاتٍ : وجوبَ الإضمار ، وذلك بعد لام الجحود ، ووجوبَ الإظهار ، وذلك إذا اقترن الفعل بـ « لا » ـــ وجوازَ الأمرين وذلك بعد لام كى ، ولام العاقبة ، ولام التوكيد .

(وَ) الأحرفُ (الْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ) من الأحرف الخمسة التى تضمر « أَنْ » بعدها جوازًا (« أَوْ ، وَالْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَثُمَّ » إِذَا كَانَ الْعَطْفُ) بها (عَلَى اسْمٍ) صريح (لَيْسَ فى تَأْوِيلِ الْفِعْلِ) وهو نوعان : مصدر ، وغيره .

فغير المصدر ، كقول حصين بن حمام الْمُرِّىّ :

---

(١) ينظر ص ٣١٢ من هذا الباب .

(٢) « وبين لا » بين : ظرف متعلق بالتُزم ، أو بإظْهَار ، لَا : مضاف إليه « ولام جَرٍّ » معطوف على « لا » ومضاف إليه ، « إظهارُ أَنْ » إظهارُ : نائب فاعل التُزم ، أَنْ : مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « ناصبةً » حال من « أَنْ » .

(٣) من الآية [١٥٠] من سورة « البقرة » .

(٤) من الآية [٢٩] من سورة « الحديد » .

٣٧٥ وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ ،أَوْأَسُوءَكَ عَلْقَمَا[(١)]

فَـ « أسوءَك » معطوف على « رجال » وهو ليس فى تأويل الفعل[(٢)] .

و « رِزَام » حىّ من نُمير[(٣)] .

[٣٣٦/أ] والمصدر (**نَحْوُ**) ﴿ وَمَا كان لِبَشَر أَن يُكَلِّمَهُ / اللهُ إِلَّا وَحْيًا ، أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ (**أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا** ﴾[(٤)] **فى قِرَاءَةِ غَيْرِ نَافِعٍ**[(٥)] **بِالنَّصْبِ**) بإضمار « أَنْ » بعد « أَوْ » والتقدير : أو أن يرسل ، و « أنْ يُرسل » فى تأويل مصدر منصوب (**عَطْفًا عَلَى** ﴿ **وَحْيًا** ﴾) والتقدير : إلا وحيًا أو إرسالًا ، و« وَحْيًا » مصدر ليس فى تأويل الفعل .

---

(١) هذا البيت من الطويل للحصين بن حمام المرّى كما فى سيبويه ، وشرح شواهد سيبويه للأعلم ١/ ٤٢٩ ، والمفضليات ص ٦٦ ، والعينى ٤/ ٤١١ ، والخزانة ٢/ ٨ ، والدرر ٢/٧ ، ١١ ـــ وهو بلا نسبة فى المحتسب ١/ ٣٢٦ ، والهمع ٢/ ١٠ ، ١٧ ، والأشمونى ٣/ ٢٩٦ .

(٢) والمعنى : لولا هؤلاء وأن أسوءَك لفعلت كذا ، أى : لولا كونُ هؤلاء الموصوفين أو أنْ أسوءَك لفعلتُ كذا ، أى : وَمَساءَتك .

(٣) و « رزام » هو : رزام بن مازن بن ثعلبة بن سعد بن ذبيان ـــ و« سُبَيْع » هو : ابن عمرو بن فتية و « علقم » ترخيم علمقة بن عبيد بن فتية .
[ينظر سيبويه ١/ ٤٢٩ والمفضليات ٦٦] .
قال الأعلم : « والبيت مضمن تمامه فى غيره » ا هـ يريد أن جواب « لولا » فى البيت الذى بعده وهو قوله :
* لأقسمتُ لَاتَنْفَكُّ مِنِّى مُحَـارِبٌ *

(٤) من الآية [٥١] من سورة « الشورى » .

(٥) ينظر التذكرة فى القراءات لابن غلبون ٦٢٢ .

(**وَقَوْلُهُ**) وهو الشخص المسمى مَيْسُون الكُلَبِيَّة[١] ، زوج معاوية بن أبى سفيان — رضى الله عنه — وأم ابنه يزيد :

٥٠٠ (**وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِى**) أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[٢]

فـ « تَقَرَّ » منصوب بـ « أَنْ » مضمرة جوازا ، وهى والفعل فى تأويل مصدر مرفوع بالعطف على « لُبْس » بالواو العاطفة على قولها قبله :

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

وفى بعض النسخ : « لَلُبْسُ »[٣] باللام ، وهو تحريف نبه عليه الموضح فى شرح « بانت سعادٌ »[٤] .

---

(١) فى خ ٣ « الكلابية » .

(٢) هذا البيت من الوافر لميسون الكلبيَّة من قصيدة تصف فيها ضيق نفسها ، واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وعذلها وقال : أنتِ فى ملك عظيم وما تدرين قدره فقالت الأبيات التى منها هذا البيت ، والقصيدة كلها فى الحماسة الشجرية ٥٧٣ وجاء هذا الشاهد منسوبا إلى ميسون فى المحتسب ١/ ٣٢٦ ، وابن يعيش ٧/ ٢٥ والمغنى ١/ ٢٦٧ ، والعينى ٤/ ٣٩٧ ، وشرح شذور الذهب ٣١٤ ، والخزانة ٣/ ٥٩٣ ، ٦٢١ — ونسبه ابن الشجرىّ فى الأمالى إلى امرأة أعرابية من نساء معاوية ١/ ٢٨٠ — .
وجاء غير منسوب فى سيبويه ١/ ٤٢٦ ، والمقتضب ٢/ ٢٧ ، والأصول ٢/ ١٥٠ ، والإيضاح ٣٢١ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٧ ، وابن عقيل ٢/ ٣٣٠ ، والأشمونى ٣/٣١٣ .

(٣) وهى رواية ابن الشجرىّ فى أماليه ١/ ٢٨٠ ، ورواية ابن مالك فى شرح التسهيل ، والكافية الشافية .

(٤) ينظر شرحه لقصيدة بانت سعاد .

(وَقَوْلُهُ) :

٥٠١ (لَوْ لَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ) مَا كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرَابًا على تِرْبِى[١]

فـ « أُرْضِيَه » منصوب بـ « أَنْ » مضمرة جوازا بعد الفاء ، و « أَنْ » و « أُرْضِىَ » فى تأويل مصدر معطوف على « تَوَقُّع » والتقدير : لولا تَوَقُّع معترّ فإرضائى إياه ؛ وتَوَقّع ، ليس فى تأويل الفعل .

و« المعترّ » ــ بالعين المهملة ، والتاء المثناة فوق ــ المعترض للمعروف[٢] ، و « الأتراب » جمع « تِرْب »[٣] بكسر التاء المثناة فوق ، وسكون الراء ، وتِرْبُ الرجل من يولد فى الوقت الذى يولد فيه ، فيساويه فى سنه[٤] .

والمعنى : لولا تَوقّع من يصرف عن فعل المعروف وإرضاؤه ، ما آثر الشاعر

---

(١) هذا البيت من البسيط نسبه ابن مالك فى شرح التسهيل إلى بعض الطائيين ، وورد غير منسوب فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٥٥٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٤/ ٢٢٠ [الصدر فقط] والعينى ٤/ ٣٩٨ ، وابن عقيل ٢/ ٣٣٢ ، وشرح شذور الذهب ٣١٥ ، والهمع ٢/ ١٧ ، والأشمونى ٣/ ٣١٤ ، والدرر ٢/ ١١ .
وروايته فى شرح الكافية الشافية : إِتْرَابًا على تَرَبى ــ بكسر الهمزة فى (إترابا) وفتح التاء والراء فى (تَرِبِ) .

(٢) فى اللسان (عرر) ٦/ ٢٣٢ « والمعتّر : الفقير ، وقيل : المتعرض للمعروف من غير أن يسأل .. قال جماعة من أهل اللغة : القانع : الذى يسأل ، والمعتر : الذى يطيف بك يطلب ما عندك سألك ، أو سكت عن السؤال » ا هـ .

(٣) حرفت فى خ ٢ إلى « تراب » .

(٤) فى اللسان (ترب) ١/ ٢٢٤ . « والتِّرب : اللدة والسِّنّ : يقال : هذه تِرْبُ هذه أى : لِدَتُها ، وقيل : تِرب الرجل الذى وُلِد معه ، وأكثر ما يكون ذلك فى المؤنث » ا هـ

المساوى لغيره فى السنّ على المساوى له فى سنه(١) .

(وَقَوْلُهُ) وهو أنس بن مدركة الخثعمىّ :

٥٠٢ (إنّى وَقَتْلِى سُلَيْكًا ثُمَّ أعْقِلَهُ) كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ(٢)

فـ « أعقله » مضارع : عَقَلَ ، منصوب بـ « أَنْ » مضمرة جوازًا بعد « ثُمَّ » و « أَنْ » و « أعقلَه » فى تأويل مصدر معطوف على « قَتْلى » والتقدير : وقَتْلى سُلَيْكًا ثم عَقْلى إياه ، و « قَتْلى » ليس فى تأويل الفعل .

و « سُلَيْكًا » — بالتصغير — اسم رجل ، مفعول قتلى ، و « كالثور » خبر « إنَّ » والمراد بالثور : ذكر البقر ؛ لأن البقر تتبعه ، فإذا عاف الماء عافته ، فيضرب

---

(١) هذا المعنى الذى ذهب إليه الشيخ خالد غريب وغير مفهوم وهو متابع فيه العينىّ حيث قرأه : أترابًا على تِرْبى — بفتح الهمزة من (أترابا) وكسر التاء وسكون الراء من (تِرْت) والمناسب للمعنى أن تكون العبارة كما أورده ابن مالك فى شرح الكافية :

* ما كنتُ أُوثر إتْرابًا على تَرَب *

و « إترابًا » مصدر أَتْرَبَ الرجل إذا استغنى ، و « تَرَب » هو الفقر ، يقال : تَرِب الرجل — من باب فَرِح — إذا لصق بالتراب من شدة الفقر . ويكون المعنى على هذا : لولا أننى أَرْتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأقضيَها له ما كنت أُفضّل الغنى على الفقر . فكأنه يطلب الغنى أَمَلًا فى مساعدة ذوى الحاجات .

وقد ردَّ الشيخ محيى الدين على كلّ من تبع العينىَّ فى روايته وما أَدّت إليه من معنى ومنهم الشيخ خالد ، والصبان ، والخضرى [ينظر أوضح المسالك ١٩٤ ، وابن عقيل ٢/ ٣٣٢ .

(٢) هذا البيت من البسيط لأنس بن مدركة الخثعمىّ فى الحيوان ١/ ١٨ والعينى ٤/ ٣٩٩ ، واللسان (ثور) ٥/ ١٧٨ ، (وجه) ١٠/ ٢٥٩ ، والدرر ٢/ ١١ — وهو بلا نسبة فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٥٥٨ ، وشرح التسهيل ٤/ ٤٩ وابن عقيل ٢/ ٣٣١ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٢١ [الصدر فقط] وشرح شذور الذهب ٣١٦ ، والهمع ٢/ ١٧ ، والأشمونى ٣/ ٣١٤ .

وفى اللسان (كُلَيْبًا) فى مكان (سُلَيْكًا) و « سُلَيْك » هو ابن السلكة ، والسلكة أمه .

لِيَرِد الماءَ لِتَرِدَ معه .

وقيل : المراد بالثور ، ثور الطُّحْلَب ، وهو الذى يعلو على الماء[١] ، فيصدُّ البقرَ عنه فيضرِبُ به صاحبُ البقر ليفحص عن الماء فيشربه .

والمناسبُ للتشبيه الأول ؛ لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره[٢] .

(وَ) احترز الموضّح بقوله : ليس فى تأويل الفعل ، عن الاسم الواقع صلة للألف واللام ، فإنه فى تأويل الفعل (**تَقُولُ** : « **الطَّائِرُ** / **فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ** » **بِالرَّفْعِ**) فى « يغضب » (**وُجُوبًا** ؛ **لِأَنَّ الِاسْمَ**) وهو « طائر » (**فى تَأْوِيلِ الْفِعْلِ**) و « أل » الداخلة عليه اسمٌ موصول مرفوع بالابتداء ، نُقِل إعرابُها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف . [٣٣٦/ب]

و « يغضب زيدٌ » جملة معطوفة على صلة « أل » ؛ ولِعَطْفِها بالفاء لم تحتج لرابط ، و « الذباب » خبر المبتدإ ، وصحّ عطف الفعل على الاسم ؛ لأن الاسم فى تأويل الفعل ؛ لكونه صلة الموصول (**أَىْ** : **الَّذِى يَطِيرُ**) فيغضبُ زيدٌ ، الذبابُ .

فتحصَّل من كلامه أَوَّلًا وآخرا ، أنَّ للفاء ، والواو ، وأو حالتين : حالة يجب فيها إضمار « أَنْ » بعدهنّ ، وحالة يجوز .

فيجب : إذا كانت الفاء للسببية ، والواو للمعية ، بعد نفى أو طلب محضين ، و« أو » بمعنى « إلى » أو « إلَّا » .

---

(١) عند طول مُكثه ولونه أخضر ، والبصريون خلا الأخفش يقولون إن هذا البناء وهو (فُعْلَل) ـ بضم الفاء وفتح اللام وسكون العين ـ متفرع من « فُعْلُل » بضم الفاء واللام جيء به للتخفيف وليس بناء مستقلا من أبنية الرباعى ـ والكوفيون والأخفش يرون أن هذا البناء وهو « فُعْلَل » ومنه (طُحْلَب) أصلىّ غير متفرع عن المضموم . وسيأتى ذلك فى باب التصريف من الجزء الخامس من هذا التحقيق .

(٢) أنشد الجاحظ البيت مع أبيات أخرى فى كتابه الحيوان ١/ ١٨ وبين معناها ـ فليراجع .

ويجوز إذا عطفن على اسم خالص من التأويل بالفعل .

وأن « ثُمَّ » تشاركهن فى الجواز دون الوجوب .

وأطلق فى النظم العاطف فقال :

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   تَنْصِبُهُ « أَنْ » ثَابِتًا ، أَوْ مُنْحَذِفْ(١)

(**وَلَا يُنْصَبُ الْفِعْلُ**) المضارع (**بِـ « أَنْ » مُضْمَرَةً فى غَيْرِ هَذِه الْمَوَاضِعِ الْعَشَرَةِ**) وهى الخمسة المذكورة فى وجوب إضمار(٢) « أَنْ » والخمسة المذكورة فى جوازه(٣) (**إِلَّا شَاذًّا**)(٤) وهى فى ذلك على قسمين :
تارة يكون فى الكلام مثلها فيحسن حذفها ، وتارة لا يكون .

فالأول : (**كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : « تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِىِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »**)(٤)

---

(١) « إنْ » شرطية « على اسم » جار ومجرور متعلق بعُطِف الواقع فعلا للشرط « خالصٍ » نعت لاسْمٍ « فعلٌ » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وهو عُطِف ، تنصبه « فعل مضارع جواب الشرط ، والهاء مفعوله « أَنْ » فاعله ، قصد لفظه « ثابتا » حال من أن « أو منحذف » معطوف على ثابتا ، وسكن على لغة ربيعة .

(٢) وهى : بعد لام الجحود ، و « أو » إذا صلح فى موضعها حَتَّى أو إلَّا ، وحَتَّى ، وفاء السببية ، وواو المعية .

(٣) وهى : بعد لام كى ، وبعد أو ، والواو ، والفاء ، وثُمَّ إذا كان العطف بهذه الأربعة على اسم خالص من التأويل بالفعل .

(٤) مجمع الأمثال للميدانى ١/ ٢٢٧ برواية : « تسمعُ » بضم العين ، وقال : « ويروى : لأن تسمعَ بالمعيدىّ خيرٌ ، وأن تسمعَ ، تسمعُ بالمعيدىّ لا أن تراه ، والمختار : أن تسمعَ » اهـ .

يضرب لمن خبره خير من مَرْآه ، وأول من قاله المنذر بن ماء السماء من ملوك الحيرة قاله لشقة بن ضمرة — من بنى نهشل — وكان قد سمع بذكره وأعجبه ما بلغه عنه ، فلما رآه اقتحمته عينه ، فقال هذا القول ، فأرسلها مثلا ، فقال له شقة : أبيت اللعن .. إنما يعيش المرء بأصغريه : قلبه ولسانه ، فأعجب المنذر كلامه ، وسره كلُّ ما رأى =

بنصب « تسمع » بإضمار « أَنْ » والذى حَسَّنَ حذفَها من « تسمع » ذكرُها فى « أَنْ تراه » قاله الموضح فى شرح الشذور[(١)] .

وقول طرفة : .

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الْوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى ٣٧٦

بنصب « أحضر » بـ « أَنْ » مضمرة ، ويؤيده : « وأن أشهدَ » .

(وَ) الثانى : كقول عامر الهُذَلِىّ .

.... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِى بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ[(٣)] ٣٧٧

= منه ، فسماه ضمرة بن ضمرة ، وذهب قوله : (يعيشُ المرءُ بأصغريه) مثلا .
و« تسمعَ » على تقدير : أن تسمع ، مبتدأ أى : سماعُك .

(١) ص : ١٩ .

(٢) هذا البيت من الطويل لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة فى ديوانه ٢٧ ، وشرح القصائد العشر ٨٠ ، وسيبويه ١/ ٤٥٢ ، والمقتضب ٢/ ٨٥ ، والإنصاف ٥٦٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٨٣ ، وخزانة الأدب ١/ ٥٧ ، والدرر ١/ ٣ ــ وبلا نسبة فى شرح الحماسة للمرزوقى ٢/ ٩٦٨ ، والمقتضب ٢/ ١٣٦ ، والضرورة للقزاز ٢٣٣ ، وابن يعيش ٢/٧ ، ٣/ ٢٨ ؛ ٧/ ٥٢ والمغنى ٢٨٣ ، وجزانة الأدب ٣/ ٥٩٤ ، ٣/ ٦٢٥ ، والدرر ١/ ١٥٢ ، ٢/ ١٢ .
ويروى : « أحضرُ الوغى » بضم الراء على تقدير حذف « أن » ثم الرفع .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل وصدره :
* فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ *
وهو لعامر بن جوين فى سيبويه ١/ ١٥٥ ، وابن السيرافى ١/ ٣٣٧ ، والعينى ٤/ ٤٠١ ولعامر بن جوين أو امرىء القيس فى اللسان (خبس) ٧/ ٣٦٢ وعليه فهو فى ملحق ديوان امرىء القيس ٤٧٢ ، وهو لعامر بن الطفيل فى الإنصاف ٥٦١ [تحريف] وصدره فى الأغانى ٩/ ٩٣
* أَرَدْتُ بِهَا فَتْكًا فَلَمْ أَرْتَمِضْ لَهُ * =

بالنصب ، و(**قَوْلِ آخَرَ** : « **خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ** »)[١] بالنصب (**وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ** : ﴿ **بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ** ﴾)[٢] بنصب « يدمغه » ، وقراءة الحسن : ﴿ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدَ ﴾[٣] بالنصب .

فحذفت « أنْ » فيهن ، وليس معها ما يُحَسِّنُ حذفَها ، والجميع شاذّ .

= وكان عامر قد حدثته نفسه أن يطرد امرأ القيس الشاعر — بعد أن أجاره — ويأخذ إبله .
والبيت بلا نسبة فى أمالى السهيلى ٨٤ ، والضرورة للقزاز ٢٣٢ ، وابن مالك فى الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٩ ، وشرح التسهيل ٤/ ٥٠ ، والمغنى ٢/ ٦٤٠ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٢٣ [العجز فقط] والهمع ١/ ٥٨ ، ٢/ ٢١ ، والأشمونى ٣/ ٣١٥ .
« أرتمض » أحزن — « خُباسة » مغنم — « نهنهتُ » كففتُ .
ويروى : « .. حُبَاسَة وَاجِدٍ .. » والحُبَاسَة : الظُّلامة وزنا ومعنى « واجِدٍ » مُغْضَب
ويتلخص من كلام الأعلم وكلام ابن هشام أن فى قول الشاعر : « بعد ما كدتُ أفعلَه » ثلاثة تخريجات : الأول : تخريج سيبويه ، وحاصله أن الفتحة على لام « أفعلَه » فتحة إعراب ، وأن الفعل منصوب بأن المصدرية محذوفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
الثانى : التخريج الذى حكاه الأعلم ولم يبين من الذى قاله ، وحاصله أن الفتحة التى على لام « أفعلَه » فتحة بناء ، وأن الفعل مبنّى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا .
الثالث : تخريج المبرد — كما قال فى المغنى — وحاصله أن الفتحة التى على لام « أفعلَه » فتحة منقوله من الحرف الذى بعدها،والأصل : أفعلُها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها والفعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة بسبب النقل ، ونسب هذا الرأى إلى الفراء فى الضرورة للقزاز . [ينظر الإنصاف المسألة ٧٧ ، والضرورة للقزاز ص ٢٣٢ : ٢٣٤ ، والمغنى ٢/ ٦٤٠] .

(١) مجمع الأمثال للميدانى ١/ ٢٦٢ (المولدون) برواية : « قبل أن يأخذك » والتمثيل والمحاضرة ٤٤ ، والمستطرف ١/ ٢٩ « أن يأخذك » .

(٢) من الآية [١٨] من سورة الأنبياء » .

(٣) من الآية [٦٤] من سورة « الزمر » [ينظر قراءة نصب « أعبد » فى الكشاف ٤/ ١٤١ .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَشَذَّ حَذْفُ «أَنْ» وَنَصْبٌ فِى سِوَى مَا مَرَّ ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى[(١)]

وفيه إرشادٌ إلى أنه لا يقاس عليه .

وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى أنه يقاس عليه[(٢)] .

وأجاز الأخفش حذفَ « أَنْ » قِياسًا ولكن بشرط رفع الفعل مثل : ﴿ **تأْمُرُونِّى أَعْبُدُ** ﴾[(٣)] و « تَسْمَعُ بالمعيدىِّ » فى رواية الرفع فيهما[(٤)] .

وذهب بعضُ المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفُها إلَّا فى الأماكن العشرة المذكورة ،

---

(١) « حذفُ » فاعل شذَّ ، « أَنْ » مضاف إليه مقصود لفظه « ونصبٌ » معطوف على حَذْف « فى سوى » متعلق بنصب « ما » اسم موصول مضاف إليه « مرّ » الجملة صلة ، « ما » الثانية مفعول اقْبَلْ « عدلٌ » مبتدأ ، وجملة « رَوَى » خبره ، وجملة المبتدإ والخبر صلة ما ، والعائد محذوف أى : رواه .
أى أنّ حذف « أن » مع عملها النصب فى المضارع بعد حذفها ــ فى غير المواضع السالفة ــ أمرٌ شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه ، وما رُوِى منه على لسان الراوى العدل ــ يقبل منصوبا كما رُوِىَ .

(٢) فى شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥٠ « وقد تحذف « أن » قبل المضارع فى غير المواضع المذكورة فتلغى غالبا كقولهم : تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه .. تقديره : أن تسمعَ ، ولكنهم رفعوا لأنهم ألْغَوْا « أنْ » لما ضعفت بالحذف على غير القياس ، وقد لا يلغونها ، فينصبون بها المضارع كقوله :
* ونهنهتُ نفسى بعد ما كدتُ أفعلَه *
قال سيبويه : « أراد : بعد ما كدتُ أن أفعلَه » وهو قليل لا يقاس عليه ، ورآه الكوفيون مقيسًا ، وَرَوَوْا : خذ اللص قبل يأخذَك .. » ا هـ .

(٣) من الآية [٦٤] من سورة « الزُّمَر » .

(٤) ينظر مذهب الأخفش فى كتابه معانى القرآن ١/ ١٢٦ .

رفعتَ أَوْ نصبتَ(١) .

* * *

[٣٣٧/أ] فَصلٌ : وَجَازِمُ / الْفِعْلِ نَوْعَانِ : جَازِمٌ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ) أحرف (أَرْبَعَةٌ) :

أحدها : (« لَا » الطَّلَبِيَّةُ ، نَهْيًا كَانَتْ ، نَحْوُ : ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللهِ ﴾(٢) أَوْ دُعَاءً نَحْوُ : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾(٣) أو التماسًا ، نحو : « لا تفعلْ » .

فالنهى : من الأعلى ، والدعاء : من الأدنى ، والالتماس : من المساوى .

(وَجَزْمُهَا فِعْلَي الْمُتَكَلِّمِ) المبدوء بالهمزة ، والمبدوء بالنون ، حال كونهما (مَبْنِيَّيْنِ لِلْفَاعِلِ نادِرٌ : كَقَوْلِهِ) وهو النابغة الذّبيانيّ :

٥٠٣ (لَاأَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا) مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ(٤)

---

(١) قال المرادى فى شرح الألفية ٤/ ٢٢٤ : « وذهب قوم إلى أن حذف « أنْ » مقصور على السماع مطلقا ، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل : وهو الصحيح » اهـ .

(٢) من الآية [١٣] من سورة « لقمان » .

(٣) من الآية [٢٨٦] من سورة « البقرة » .

(٤) هذا البيت من البسيط للنابغة الذبيانىّ فى ديوانه ص ٨١ ، وسيبويه ٢/ ١٥٠ ، والعينى ٤/ ٤٤١ ــ ونسب إلى الأعشى فى شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٣ ، وليس فى ديوانه ، وهو بلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٨ ، وابن الناظم ٦٩٢ ، والمغنى ١/ ١٤٦ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٢٦ [صدره فقط] والأشمونى ٤/ ٣ .
ويروى العجز : « كأن أبكارها نِعَاج دُوَّارِ » « كأنهنَّ نعاجٌ حول دُوَّارِ » .
ويروى : « ... على أحناء أكوار » « ... على أعجاز أكوَارِ » .
و « الأحناء » الأطراف ، و « النعاج » جمع نعجة ، وهى البقرة الوحشية ، ويقال للشاة أيضا نعجة ، « دُوَّارِ » ما استدار من الرمل . =

فـ « لا » ناهية ، و « أعرف » مجزوم بها ، ومؤكد بالنون الخفيفة ، مسندًا[١] إلى ضمير المتكلم ، وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب ، أى : لا يكن[٢] رَبْرَبٌ فأعرفه .

و « الربرب » ـــ براءين مهملتين ، وباءين موحدتين ـــ القطيع من البقر الوحشىّ و « الحُور » ـــ بضم الحاء المهملة ـــ جمع حوراء ، من الحَورِ ـــ بفتحتين ـــ وهو شِدَّة بياض العين ، فى شدة سوادها ـــ و « مدامعُها » مرفوع بحوراء ، وأراد بها العيون ؛ لأنها مواضع الدمع ، من إطلاق الحالّ وإرادة المحلّ ـــ « مَردَّفات » حال من ربربًا ؛ لوصفه بما بعده ـــ و « الأعقاب » جمع عَقِب ، وَعقِبُ كُلِّ شىء آخِرُهُ ـــ و « الأكوار » جمع كُور ـــ بضم الكاف ـــ وهو الرَّحْلُ بأداته .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو الوليد بن عُقبة ، لا الفرزدق :

٥٠٤ (**إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ**) لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ[٣]

فـ « لا » ناهية ، أو دعائية ، كما فى المغنى ، و « نعدْ » مجزوم بها ، وهو مسند

= والشاعر يقول هذا لبنى فزارة بن ذبيان يخوفهم من النعمان الغسانى وكانوا قد نزلوا مُرْجًا له محميا لا يقربه أحد ـــ قال الأعلم : « وقوله : لا أعرفن ، أى : لا تقيموا بهذا المكان فأعرف نساءكم مَسْبِيَّات » [كتاب سيبويه ٢/ ١٥٠] .

(١) فى خ ٣ « مسند] .

(٢) فى خ ٢ « لا يكون » .

(٣) هذا البيت من الطويل للوليد بن عقبة كما فى جامع الشواهد ١/ ٢٧ ، وللفرزق كما فى أمالى ابن الشجرى ٢/ ٢٢٦ ، والمغنى ١/ ٢٤٧ ، والعينى ٤/ ٤٢٠ ، ـــ وليس فى ديوان الفرزدق ، وهو للوليد ، أو الفرزدق فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٦٣٣ ـــ وبلا نسبة فى : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٧ ، وشرح التسهيل ٤/ ٦٣ ، والأشمونى ٤/ ٣ . ويروى : « فلا نَعُدْ بها أبدًا ... » .

إلى المتكلم المعظم نفسه ، وهو على النهى نادر ؛ لأن المتكلم لا يَنْهَى نفسَه إلا على المجاز تنزيلا له منزلة الأجنبىّ ، و « دمشق » ــ بكسر الدال المهملة ، وفتح الميم وقد تكسر ــ كما فى القاموس ــ وبالشين المعجمة ــ قصبة الشام ، و « الجُرَاضِم » ــ بضم الجيم ، وبالضاد المعجمة ــ الأكول الواسع البطن ، وعَنَى به معاوية ــ رضى الله عنه ــ .

(**وَيَكْثُرُ**) جزمُها فِعْلَي المتكلم مبنيين للمفعول (**نَحْوُ** : « **لَا أُخْرَجْ** » **وَ** « **لَا نُخْرَجْ** » **لِأَنَّ الْمَنْهِىَّ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ**) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يُخْرِجْنِى أحدٌ ، وَلَا يُخْرِجْنَا أَحَدٌ ، فَحُذِفَ الفاعلُ ، وأُنيب عنه ضميرُ المتكلم ، وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة إلى المبدوء بالهمزة ، والنون ؛ ليتمكن من الإسناد إلى ضمير المتكلم ، على حدّ الالتفات من الغيبة إلى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبنىّ للفاعل ، والمبنىّ للمفعول طريقة لبعضهم .

وعبارة الشارح[1] : « وتصحب فعلَ المخاطب والغائب كثيرا ، وقد / تصحب فعلَ المتكلم »[2] فسوَّى بين المخاطب والغائب فى الكثرة ، ولم يُفَصِّل فى المتكلم بين المبنىّ للفاعل والمبنىّ للمفعول ، وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل[3] . [٣٣٧/ب]

وليس أصل « لا » الطلبية ، لامَ الأمر ، زيدت عليها الألف فانفتحت ــ خلافا لبعضهم ، وليست « لا » النافية ، والجزم بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهية اجتماع لامين ــ خلافا للكسائىّ[4] .

---

(١) يعنى به ابنَ الناظم .

(٢) ينظر شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٩٢ .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٧ ، وشرح التسهيل ٤/ ٦٣ .

(٤) فى الارتشاف ٢/ ٥٤٣ « وهى ــ يعنى « لا » الناهية ــ أصل بنفسها ، خلافا لمن زعم أن أصلَها لامُ الأمر ، زِيدَ عليها ألف ، فانفتحت اللام لأجلها ، وخلافا للسهيلىّ إذْ زعم أنها « لا » التى للنفى ، وأن الجزم فى الفعل بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهة =

(وَ) الثانى : (**اللَّامُ الطَّلَبِيَّةُ ، أَمْرًا كَانَتْ ، نَحْوُ** : ﴿ **لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ** ﴾[(١)] **أَوْ دُعَاءً ، نَحْوُ** : ﴿ **لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ** ﴾)[(٢)] أو التماسًا ، نحو : « ليقم » فالأمر : من الأعلى ، والدعاء : من الأدنى ، والالتماس : من المساوى .

(**وَجَزْمُهَا فِعْلَيِ الْمُتَكَلِّمِ**) المبدوء بالهمزة ، والمبدوء بالنون ، حال كونهما (**مَبْنِيَّيْنِ لِلْفَاعِلِ قَلِيلٌ**) ؛ لأن المتكلم لا يأمر نفسه (**نَحْوُ**) قوله ﷺ (« **قُومُوا فَلْأُصَلِّ لَكُمْ** »)[(٣)] أى : لأجلكم ، والفاء زائدة ، وقوله تعالى :

= اجتماع لامين فى اللفظ » ا هـ .

وينظر أيضا : الجنى الدانى ٣٠٦ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٢٨ ، والمغنى ١/ ٢٤٨ ، والهمع ٢/ ٥٦ .

وكلهم نسب القول بأنها « لا » النافية والجزم بلام أمر مضمرة وحذفت كراهة اجتماع لامين .. للسهيلىّ .

(١) من الآية [٧] من سورة « الطلاق » .

(٢) من الآية [٧٧] من سورة « الزخرف » .

(٣) هذا الحديث الشريف له روايات بعضها لا يكون محلًّا للاستشهاد على ما نحن فيه مِن أن لام الأمر تدخل على فعل المتكلم .

فقد أخرجه البخارىّ فى (صحيحه فى كتاب الصلاة ــ باب الصلاة على الحصير ١/ ١٠٠) برواية « قوموا فَلِأُصَلِّىَ لكم » فاللام لام « كى » والفعل منصوب بأن مضمرة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الياء ، واللام وما دخلت عليه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : قوموا فقيامكم لأُصَلِّىَ لكم [قاله ابن مالك فى شواهد التوضيح ١٨٦] . ويستبعد السهيلىّ فى أماليه ص ٩٤ رواية « لِأُصَلِّىَ لكم » بلام « كى » إلا على مذهب من يرى زيادة « الفاء » وهو قول الأخفش ويونس فإذا كانت كذلك ، كانت الفاء ملغاةً على قولهما ، أى : قوموا لِأُصَلِّىَ .

وأخرجه مسلم فى (صحيحه ، فى كتاب المساجد ــ باب جواز الجماعة فى النافلة والصلاة على الحصير وغيره) ١/ ٤٥٧ حديث رقم ٢٦٦ برواية : « قوموا فَأُصَلِّىَ ــ وحديث رقم ٢٦٨ برواية : « فَلِأُصَلِّىَ » [تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى] =

(﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُم ﴾)[١] فـ « أُصَلِّ » و « نحملْ » مجزومان بلام الأمر ، فعلامة جزم الأول حذف الياء ، وعلامة جزم الثانى السكون .

فلتفرحوا (**وَأقَلُّ مِنْهُ جَزْمُهَا فِعْلَ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ** . **نَحْوُ**) قوله تعالى (﴿ **فَبِذَٰلِكَ فَالْتَفْرَحُواْ** ﴾)[٢] بالتاء المثناة فوق (**فِى قِرَاءَةٍ**) لعثمان ، وأُبَىّ ، وأنس ، وزيد — رضى الله عنهم[٣](**وَنَحْوُ**) قوله — ﷺ — (**لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ** »)[٤] وقول الشاعر :

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقَضِّ حَوائِجَ الْمُسْلِمِينَا[٥] ١٥ م

= وأخرجه مالك فى الموطأ فى (كتاب قصر الصلاة فى السفر — باب جامع سبحة الضحى) ١/ ١٥٣ برواية : « قوموا فَلِأُصَلِّىَ لكم » .
وفى المنتقى شرح موطأ مالك ١/ ٢٧٣ برواية : « قوموا فَلأُصَلِّ لَكُمْ » وقال ابن مالك فى شواهد التوضيح ١٨٦ : ١٨٧ « ومنها — أى : ومن زيادة الفاء — قول النبى ﷺ « فَلِأُصَلِّ لَكُمْ » بحذف الياء ، وبثبوتها مفتوحة وساكنة .
ثم قال : واللام عند حذف الياء لام الأمر ، ويجوز فتحها على لغة سليم ، وتسكينها بعد الفاء والواو وثم ، على لغة قريش ، وحذف الياء علامة الجزم ، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل فى الاستعمال » ا هـ .

(١) من الآية [١٢] من سورة « العنكبوت » .
(٢) من الآية [٥٨] من سورة « يونس » .
(٣) قال ابن جنى فى المحتسب ١/ ٣١٣ « ومن ذلك قراءة النبى ﷺ وعثمان بن عفان ، وأبى بن كعب ، وأبى رجاء ، ومحمد بن سيرين ، والأعرج ، وأبى جعفر بخلاف ، والسُّلَمِىّ ، وقتادة ، والْجَحْدَرِىّ ، وهلال بن يَساف ، والأعمش بخلاف ، وعباس بن الفضل ، وعمرو بن قائد ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾ بالتاء » ا هـ .
(٤) هذا الحديث الشريف سبق الحديث عنه فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص : ٢٠١ ويحسن الرجوع إليه هناك .
(٥) هذا البيت من الخفيف سبق ذكره والتعليق عليه فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص : ٢٠٠ برقم [١٥] .

وزعم الزجاجيّ أنها لغة جيدة(١) ، والجمهور جعلوا جزمَها لِفعل المخاطب أقلّ من جزمِها لِفعل المتكلم . (وَ) قالوا (**الْأَكْثَرُ الاسْتِغْنَاءُ عَنْ هَذَا**) ـــ وهو جزم فعل المخاطب ـــ (**بِفِعْلِ الْأَمْرِ**) نحو : « افرحوا » و « خذوا » ، و « قم » .

وأصلُ لامِ الأمرِ السكون ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الحركة(٢) ، لكن منع منه أنها قد تكون فى الابتداء ، والابتداء بالساكن متعذّر ، فكُسِرَتْ(٣) ، وقد تُفْتَح عند سُلَيْمٍ(٤) ، فإذا دخل عليها الواو ، أو الفاء ، أو ثُمَّ ، رجعت إلى سكونها الأصلىّ غالبًا(٥) .

---

(١) قال فى الجمل ص ٢٠٨ « وإذا كان الأمر للمخاطب باللام ، كان مجزوما بها ، كقولك : « لِتخرُجْ يازيد » و « لِتَرْكَبْ يا عمرو » وهى لغة جيدة ، ورُوِىَ أن النبىَّ ﷺ قرأ : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفرَحُواْ ﴾ [يونس : ٥٨] .

(٢) قال المرادى فى شرح الألفية ٤/ ٢٣٠ « ... لهذه اللام الأصالة فى السكون من وجهين : أحدهما : مشترك ، وهو كون السكون مقدما على الحركة .
والثانى : مختصّ ، وهو أن يكون لفظها مشاكلا لعملها ، كما فُعِل بباء الجرّ .

(٣ ، ٤) قال الفراء فى معانيه ١/ ٢٨٥ « بنو سليم يفتحون لام الأمر نحو : لَيقُمْ زيدٌ » ا هـ .

(٥) فى شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥٨ : ٥٩ « وإذا وقعت لام الأمر بعد الفاء ، والواو ، وثُمَّ ، جاز تسكينها حملًا على فَعِل ، وإجراء للمنفصل مجرى المتصل ؛ لكثرة الاستعمال ، وهو مع الواو ، والفاء أعرف من التحريك ... وأما تسكين اللام بعد « ثم » فقليل : ومنه قراءة أبى عمرو وغيره ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج ٢٩] .
وقال المرادى فى الجنى الدانى ١٥٤ : « ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء ، وهو أكثر من تحريكها ، ويجوز إسكانها بعد « ثُمَّ » وليس بضعيف ولا مخصوصٍ بالضرورة ـــ خلافا لزاعم ذلك ، وبه قرأ الكوفيون ، وقالون ، والبزى ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ [الحج ١٥] » ا هـ .
وأقول : المخالف لذلك فى « ثمّ » هو المبرد فى المقتضب ٢/ ١٣٣ : ١٣٤ فقد قال عن الواو والفاء : « فإذا كان قبلها فاء أو واوٌ فهى على حالها فى الكسر ، وقد يجوز إسكانها ، وهو أكثر على الألْسُن وإنما جاز ذلك ؛ لأن الواو والفاء لا ينفصلان ، لأنه لا يتكلَّم بحرف واحد ، فصارتا بمنزلة ما هو فى الكلمة ، فأسكنت اللام هربا من الكسرة كقولك فى عَلِمَ : عَلْمَ » ا هـ .

(وَ) الثالث والرابع (**لَمْ** ، **وَلَمَّا**) أختُها (**وَيَشْتَرِكَانِ فِي**) أمور : .

فى (**الْحَرفِيَّةِ**) والاختصاصِ بالمضارع (**وَالنَّفْيِ** ، **وَ الْجَزْمِ** ، **وَالْقَلْبِ لِلْمُضِيِّ**) وجوازِ دخول همزة الاستفهام عليهما .

فكلٌّ منهما حرف ، يختصّ بالمضارع ، ويجزمه ، وينفى معناه ، ويقلب زمانه إلى المُضِيِّ ، وِفاقًا للمبرد ، لا أنه يقلب اللفظ الماضى إلى المضارع ، خلافًا لأبى موسى(١) ، ونسب إلى سيبويه(٢) .

(**وَتَنْفَرِدُ** « **لَمْ** ») عن « لمَّا » (**بِمُصَاحَبَةِ**) أداة (**الشَّرْطِ** ، **نَحْوُ** : ﴿ **وَإِن**

= وقال عن « ثُمَّ » : وأما قراءة من قرأ ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ ﴾ فإن الإسكان فى لام « فَلْينظُرْ » جيِّد ، وفى لام « لْيَقْطَعْ » لَحْنٌ ؛ لأن « ثُمَّ » منفصلة من الكلمة » ا هـ .
وأقول : لقد قرأ أربعة من السبعة بتسكين لام الأمر فى (ثُمَّ لْيَقْطَعْ) وتلحين القراء بهذه الطريقة شيء خطير ، وليست هذه أول مرة يلحن فيها المبرد بعض القراء . والمعروفُ أن القراءة تُستنبط منها القاعدة ، لا أن القاعدة تطبق عليها .

(١) وهو : سليمان بن محمد بن أحمد ، أبو موسى النحوىّ البغدادىّ المعروف بالحامض ، قال الخطيب : كان أوحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين ، وأخذ النحو عن ثعلب ، وجلس موضعه ، وروى عنه أبو عمر الزاهد ، وكان قد أخذ عن البصريين أيضا وخلط النحوَيْنِ صنف : المختصر فى النحو وغيره ومات سنة خمس وثلاثمائة [بغية الوعاة ١/ ٦٠١] .

(٢) فى الارتشاف : ٢/ ٥٤٤ : « ومذهب سيبويه : أنهما يصرفات لفظ الماضى إلى المضارع دون معناه ، ومذهب المبرد أنهما يصرفان معنى المضارع إلى المضىّ دون لفظه » ا هـ [ينظر كتاب سيبويه ١/ ٦٨ ، ٤٤٨ : ٤٦٠ ، ٢/ ٣٠٥] .
وقال الرضىّ فى شرح الكافية ٢/ ٢٣٢ : « وينصرف المضارع إلى المضىّ بـ « لم » و « لمَّا » الجازمة وقال بعضهم : بل هما يدخلان على لفظ الماضى فيقلبانه إلى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان ، والأول الأَوْلى ؛ لأن قلب المعنى أظهر وأكثر فى كلامهم » ا هـ [وينظر المرادى على الألفية ٤/ ٢٣٣ وهو المصدر الذى أخذ منه الشيخ خالد] .

لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾[(١)] ولا يجوز : « إنْ لمَّا تفعلْ » لأنّ الشرط يليه مُثْبَتُ « لم » تقول : « إن قام زيد قام عمرو » ولا يليه مُثبَتُ « لَمَّا » لا تقول : « إن قد قام زيد ... » فعُودِل بين النفى والإثبات .

[٣٣٨/أ] وإنما لم تقع « قد » بعد الشرط ، لأنها تقتضى تحقيق وقوعه / وتقريبه من الحال ، والشرط يقتضى احتمال وقوعه وعدمه ، وقلبه إلى الاستقبال .

(**وَ**) تنفرد « لم » أيضا (**بِجَوَازِ انْقِطَاعِ نَفْى مَنْفِيِّهَا**) نحو : ﴿ هلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَٰنِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾[(٢)] لأن المعنى : قد كان بعد ذلك شيئا مذكورًا ، قاله الموضح فى شرح القطر تبعا لابن مالك[(٣)] .

وقال فى الحواشى : لا دليل فى هذا ؛ لأن قبله : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَٰنِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾[(٢)] فالنفى إنما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا ـ انتهى .

بخلاف « لَمَّا » فإن نَفْىَ منفيها مستمرّ إلى زمن الحال (**وَمِنْ ثَمَّ**) أى : ومن أجل أنَّ نَفْىَ مَنْفِىِّ « لم » يجوز انقطاعُه (**جَازَ**) أن يقال فى « لم » (« **لَمْ يَكُنْ**) الإنسان شيئا مذكورًا (**ثُمَّ كَانَ**) شيئا مذكورًا » (**وَامْتَنَعَ فِى** « **لَمَّا** ») أن يقال : « لَمَّا يكن ثم كان » لِمَا فيه من التناقض ؛ لأن امتداد النفى واستمراره إلى زمن التكلم ، يمنع من الإخبار بأنَّ ذلك المنفىَّ المستمرَّ نفيُه وُجِدَ فى الماضى ، نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يُستقبل صحيحٌ ، ولا يُنَافِى استمرار النفى فى الحال ـ قاله

---

(١) من الآية [٦٧] من سورة « المائدة » .

(٢) الآية [١] من سورة « الإنسان » .

(٣) ينظر شرح قطر الندى ص ١١٤ ـ وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٤ / ٦٤ « والثانى ـ مما تنفرد به « لم » ـ جواز انفصال نفيها عن الحال ، فتنفى الماضى المنقطع حدثُه عن زمن الحال ، كما تنفى الماضى المتصل به ، مثال الأول قولهم : لم يكن كذا ثم كان ، وقوله تعالى : ﴿ هل أتَىٰ على الْإِنسَٰنِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ » اهـ .

الدمامينى[١] .

(**وَتَنْفَرِدُ** « **لَمَّا** ») عن « لم » (**بِجَوَازِ حَذْفِ مَجْزُومِهَا** ، **كَـ** « **قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا** ») بحذف المجزوم (**أى** : **وَلَمَّا أَدْخُلْهَا**) وذلك ؛ لأنها نَفْىٌ لِـ « قد فَعَلَ » والفعل قد يحذف بعد « قد » كقوله :

.... وَكأن قَدِ[٢]ــ ٥ م

(**فَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو إبراهيم بن علىّ بن محمد الهَرمىّ :

٥٠٥ احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِى اسْتُودِعْتَهَا (**يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ**)[٣]

أى : وإن لم تصل (**فَضَرُورَةٌ**) .

---

(١) ينظر حاشية الشُّمُنّى على المغنى ومعها حاشية الدمامينى على المغنى أيضا ٢/ ٦٧ .

(٢) هذه جملة من بيت من الكامل والبيت بتمامه :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ٣٠ وسبق ذكره فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص ١٤٩ برقم [٥] من سواهد الشارح وكان الاستشهاد به هناك على رواية تنوين الترنم فى قوله : « وَكَأَنْ قَدِنْ » فليراجع . أما الشاهد هنا فهو حذف الفعل بعد « قد » أى : وكأنْ قد زالت وقد استشهد به الجنى الدانى فى الموضعين : فى النون ص ١٧٨ ، وفى « قد » ص ٢٧٤ [وينظر فيه أيضا : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨٩] .

(٣) هذا البيت من الكامل لإبراهيم بن هَرْمة فى ديوانه ص ٢٠١ ت محمد جبار ــ النجف ١٩٦٩ م والعينى ٤/ ٤٤٣ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/ ٦٨٢ ، والدرر ٢/ ٧٢ ــ وهو بلا نسبة فى شرح الرضىّ على الكافية ٢/ ٢٥١ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٣٤ ، والجنى الدانى ٢٨٣ ، والمغنى ١/ ٢٨٠ ، والهمع ٢/ ٥٦ ، والأشمونى ٤/ ٦ ، والخزانة ٣/ ٦٢٨ .

ويروى : « يومَ الأعازب إن وجدتَ ... » .

« التى اسْتُودِعْتَهَا » التى : اسم موصول نعت للوديعة ، اسْتُودِعَ : فعل ماضٍ مبنى للمفعول ، والتاء : نائب فاعل وهى مفعوله الأول ، والهاء : مفعوله الثانى ، والجملة صلة الموصول « إن وصلت » شرط وفعله وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، « وإن لِم » المجزوم بلم محذوف ، وجواب الشرط محذوف أيضا والتقدير : إن وصلت =

و « الأعازب » يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة ، وبالغين المعجمة والراء المهملة[١] ــ التباعد .

(وَ) تنفرد « لمَّا » أيضا (**بِتَوَقُّعِ ثُبُوتِهِ**) أى : ثبوت منفيها (**نَحْوُ** : ﴿ **بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ** ﴾)[٢] أى : إلى الآن ما ذاقوه ، وسوف يذوقونه (﴿ **وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِى قُلُوبِكُمْ** ﴾)[٣] أى : إلى الآن ما دخل فى قلوبكم ، وسوف يدخل ، و « لم » لا تقتضى ذلك ؛ والعلة فيه أنّ « لمَّا » لنفى « قد فَعَلَ » وهو مفيد للتوقع ، بخلاف « لم » فإنها لنفى « فَعَلَ » ولا دلالة فيه على التوقع .

والتوقع فى « لمَّا » غالب لا لازم ، كما أن التوقع بـ « قد » كذلك .

ومن غير الغالب : « ندم إبليسُ ولمَّا يَنفَعْهُ الندمُ » .

(**وَمِنْ ثَمَّ**) أى : من أجل أنَّ « لمَّا » يغلب عليها التوقع (**امْتَنَعَ**) أن يقال : (« **لَمَّا يَجْتَمِعِ الضِّدَّانِ** »)[٤] لاستحالة اجتماعهما ، وتوقع المستحيل محال .

= فاحفظ وديعتَك ، وإن لم تصل فاحفظ وديعتَك ، يريد : احفظها على كلّ حال .

(١) قال الشيخ محيى الدين فى أوضح المسالك ٤/ ٢٠٣ « وزعم الشيخ خالد أنه يُروى « الأغارب » ــ بالغين المعجمة والراء المهملة ــ ولم أعرف مأتاه ، فوق أنه بعيد »ا هـ ولا أدرى ما وجه بُعْدِه ، علما بأن المعاجم تقول : عزب الشىء عزوبا من باب قعَد : بَعُد ومن باب قتل وضرب : غاب وخفى .
وتقول : غربت الشمس تغرب غُرُوبا بَعُدت وتوارت فى مغيبها ، وغَرُب الشخص غَرابة بَعُد عن وطنه فهو غريب ، فعيل بمعنى فاعل .
[ينظر المصباح (عَزَبَ) و (غَرَبَ)] .

(٢) من الآية [٨] من سورة « ص » .

(٣) من الآية [١٤] من سورة « الحجرات » .

(٤) لأنك لو قلت : « لمَّا يجتمع الضدان » تكون غالطا ، لأنك جئت بلفظٍ يدلّ على توقع حصول ما بعد « لمّا » ، وتوقع اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام الضدين أنه لا يجوز اجتماعهما .

وقد تتقارض « أَنْ » المصدرية و « لم » فَيُجْزَم بـ « أَنْ » ويُنْصَب بـ « لم »[(١)]
وقد تهمل « لم » حملا على « لا » النافية فيرتفع بعدها الفعل[(٢)] ، كقوله :

.... لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ[(٣)] ٣٧٨

---

(١) فى الجنى الدانى مبحث « أَنْ » ص ٢٤٣ : « العاشر ـ من أقسام « أن » ـ أن تكون جازمة ، وذهب إلى ذلك بعض الكوفيين ، وأبو عبيدة ، واللحيانىّ ، وحكى اللحبانىُّ أنها لغة بنى صباح من بنى ضبَّة ، وقال الرواسىّ : فصحاء العرب ينصبون بـ « أَنْ » الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها ، وقد أنشدوا على ذلك أبياتا منها قول الشاعر :

إِذَا ما غَدَوْنَا قال وِلْدَانُ قَوْمِنَا تَعَالَوْا إلى أَنْ يأتِنَا الصيدُ نَحْطِبِ

وفى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٥ : « وزعم بعض الناس أن النصب بـ « لم » لغةٌ ، اغترارًا بقراءة بعض السلف ﴿ أَلَم نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ بفتح الحاء .. وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونُوِيَتْ فبقيت الفتحة » ا هـ .

وفى هذا التخريج شذوذان : توكيد المنفىّ بلم ، وحذف نون التوكيد لغير وقف ولا ساكنين وقد عَزَا الزمخشرى فى الشكاف ٤/ ٧٧٠ هذه القراءة إلى أبى جعفر المنصور وقال عنها : « لعله بيَّن الحاء وأشبعها فى مخرجها ، فظنّ السامع أنه فتحها » .

فردّ أبو حيان فى البحر ٨/ ٤٨٨ بقوله : ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله ، وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحيانىّ فى نوادره ، وهى الجزم بلن ، والنصب بلم عكس المعروف عند الناس ... »ا هـ .

(٢) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٤/ ٦٦ واستشهد بالبيت الآتى ناسبًا الإنشاد إلى الأخفش وثعلب . وقال فى موضع آخر من شرح التسهيل ١/ ٢٨ « فرفع الفعل بعد « لم » وهى لغة قوم » ا هـ .

(٣) جملةٌ من بيت من البسيط ، لا يُعرف قائله ، والبيت بتمامه :

لَوْلا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يومَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

ويروى : « لولا فوارسُ من ذُهْلٍ .. » « ... من قَيْسٍ ... » .

استشهد به على رفع المضارع بعد « لم » فى المحتسب ٢/ ٤٢ وقال : وقد يجوز أن =

ومن ثم قال الفراء : أصل « لم » « لا » فأبدلت الألف ميما ، كما قال فى « لن » / أصلها « لا » فأبدلت الألف نونا(١) . [٣٣٨/ب]

والصحيح فى « لمَّا » قول الجمهور : أنها مركبة من « لم » و « ما » .

وقيل : بسيطة(٢)

(وَ) النوع الثانى : (**جَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ وَهُوَ**) إحدى عشرة كلمة .

وهى بالنظر إلى الخلاف فى حقيقتها وعدمه (**أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ** :

حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَهُوَ « إِنْ ») ــ بكسر الهمزة ، وسكون النون ــ وهى أُمُّ الباب .

(**وَحَرْفٌ عَلَى الأَصَحِّ ، وَهُوَ « إِذْمَا »**) فقال سيبويه : إنها حرف بمنزلة « إنْ » الشرطية(٣) ، فإذا قلت : « إذما تَقُمْ أَقُمْ » فمعناه : إنْ تقمْ أقمْ .

= يكون على تشبيه « لم » بـ « لا » اهـ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨ ، ٤/ ٦٦ ، وابن يعيش ٧/ ٨ ، والجنى الدانى ٢٨٠ ، والمغنى ١/ ٢٧٧ ، والعينى ٤/ ٤٤٦ ، والهمع ٢/ ٥٦ ، والأشمونى ٤/٦ ، والخزانة ٣/ ٦٢٦ ، والدرر ٢/ ٧٢ .

« الفوارس » جمع فارس ، على غير قياس « نُعْمٍ » قبيلة أوحىّ ، « وأسرتهم » رهطهم «الصليفاء » ــ بضم الصاد المهملة والمدّ ــ اسم موضع .

ويجوز رفعُ « أسرتهم » عطفا على « فوارس » وجرُّه عطفا على « نُعْمٍ » .

(١) ينظر فى ذلك : الرضىّ ١/ ٢٣٥ ، والبحر المحيط ١/ ١٠٢ ، والجنى الدانى ٢٨٥ .

(٢) ينظر شرح الأشمونى على الألفية ٤/ ٨ التنبيه الثالث .

(٣) فى سيبويه ١/ ٤٣١ : ٤٣٢ « باب الجزاء ، فما يجازَى به من الأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، وأيهم ــ وما يجازى به من الظروف : أَىَّ حِينٍ ، ومتى ، وأين ، وأنَّى ، وحيثما ــ ومن غيرهما : إن ، وإذْمَا » اهـ .

وقال المبرد[١] ، وابن السراج[٢] ، والفارسى[٣] : إنها ظرف زمان ، وأنّ المعنى فى المثال : متى تقمْ أقمْ ؛ واحتجوا بأنها قبل دخول « ما » كانت اسمًا ، والأصل عدم التغيير .

وأجيب بأن التغيير قد تحقق ؛ بدليل أنها كانت للماضى ، فصارت للمستقبل ، فدلّ على أنها نُزِعَ منها ذلك المعنى ألبتةَ .

واعتُرِض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغييرُ ذاتها ، كالمضارع ؛ فإنه موضوع لأحد الزمانين : الحال ، أو الاستقبال ، وإذا دخل عليه « لم » انقلب زمانه إلى المضىّ مع بقاء ذاته على أصلها[٤] .

(**وَاسْمٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَهُوَ : مَنْ**) بفتح الميم (**وَمَا ، وَمَتَى ، وَأَىُّ ، وَأَيْنَ ، وَأَيَّانَ ، وَأَنَّى ، وَحَيْثُمَا** .

---

(١) أما المبرد فظاهر كلامه فى المقتضب ٢/ ٤٦ أن « إذ ما » حرف كما يراه سيبويه ، ونصّ كلامه : المجازاة وحروفها .. فمن عواملها من الظروف : أين ، ومتى ، وأنى ، وحيثما — ومن الأسماء : مَنْ ، ومَا ، وأىّ ، ومهما — ومن الحروف التى جاءت لمعنًى : إنْ ، وإذْمَا » اهـ .
ويقول ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ١٩٥ : « ومذهب المبرد أن « إذ ما » اسم » اهـ .
ويقول ابن مالك فى شرح التسهيل ٤/ ٦٧ « وأما « إذما » فأصلها « إذْ » ضم إليها « ما » بعدما سُلبت معناها الأصلى ، وجعل حرف شرط بمعنى « إن » .. وعند المبرد ، وابن السراج ، وأبى علىّ أن إذْمَا باق على اسميته » اهــ .
فَنسَبَا إلى المبرد غير ما هو موجود فى المقتضب ، وتبعهما غيرهما من النحاة منهم ابن هشام فى المغنى ١/ ٨٧ ، والرضى فى شرح الكافية ٢/ ٢٥٤ ، والمرادى فى الجنى الدانى ص ٢١٤ .

(٢ ، ٣) وأما ابن السراج وأبو علىّ فكما نُسِب إليهما يريان أن « إذ ما » اسمٌ ظرفٌ [ينظر الأصول ٢/ ١٥٩ ، والإيضاح ص ٣٣٢] .

(٤) ينظر الجنى الدانى ص ٢١٤ : ٢١٥ .

وَاسْمٌ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَهُوَ « مَهْمَا ») فقال الجمهور : إنها اسم ؛ بدليل عَوْدِ الضمير عليها فى قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَابِهِ مِنْ ءَايَةٍ ﴾(١) .

وزعم السهيلىُّ ، وابن يَسْعُون ـ بمهملتين ـ أنها حرف(٢) .

وهذه الأنواع الأربعة ستة أقسام : .

أحدها : ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو « إنْ » و « إذْ مَا » نحو : ﴿ وَإِنْ تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾(٣) و « إذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ » .

والثانى : ما وضع للدلالة على من يعقل ، ثم ضُمّن معنى الشرط وهو « مَنْ » نحو : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِ ﴾(٤) .

والثالث : ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو :

---

(١) من الآية [١٣٢] من سورة « الأعراف » .

(٢) فى المغنى ١/ ٣٣٠ : « مَهْمَا : اسمٌ لعود الضمير إليها فى ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَابِهِ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ .. وزعم السهيلىّ أنها تأتى حرفا بدليل قول زهير :

وَمَهْمَا تكنْ عِنْدَ امرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ   وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمَ

قال : فهى هنا حرف بمنزلة « إنْ » بدليل أنها لا محل لها ، وتبعه ابن يسعون ، واستدل بقوله :

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْىَ ضَاوِيَةٌ   مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا من بَارِقٍ تَشِمِ

قال : إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط .. ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ، ولا سبيل إلى غيرهما ؛ فتعين أنها لا موضع لها » ا هـ [وينظر ردّ ابن هشام على ما استشهدا به] .

وابن يسعون : هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يَسْعون التجيبىّ الباجلّى ، كان أديبا نحويا لغويا فقيها من جِلّة العلماء ، وعِلْية القوم ، ألف : المصباح فى شرح ما اعتمّ من شواهد الإيضاح ، مات فى حدود سنة أربعين وخَمْسِمائة [بغية الوعاة ٢/ ٣٦٣] .

(٣) من الآية [١٩] من سورة « الأنفال » .

(٤) من الآية [١٢٣] من سورة « النساء » .

مَا ، ومَهْمَا ، نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِن خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ﴾(١) ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ ﴾(٢) الآية .

والرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو : مَتَى ، وأَيَّانَ ، نحو :

.... مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِى(٣) ٤٧٦م

ونحو :

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا(٤).... .... ٣٧٩

والخامس : ما وُضع للدلالة على المكان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو : أَيْنَ ، وأَنَّى ، وحَيْثُمَا ، نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾(٥) ونحو :

---

(١) من الآية [١٩٧] من سورة « البقرة » .

(٢) من الآية [١٣٢] من سورة « الأعراف » .

(٣) هذا بيت من الوافر ، وصدره :

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا *

وقد سبق ذكره فى باب الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل [ينظر ص ٢٥٢ من هذا الجزء] .

(٤) هذا جزء من صدر بيت من البسيط ، لا يعلم قائله وهو بتمامه :

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ، وَمَتَى لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

ويروى : (وإذا) فى موضع (ومتى) .

« نؤمنك » نعطك الأمان ، « حَذِرًا » صفة مشبهة من الْحَذَر وهو الخوف والشاهد فى قوله : أيان نُؤْمِنْكَ تأمنْ ــ حيث جاءت (أيان) جازمة هنا فجزمت فعلين هما : نؤمنك ، وتأمن .

ينظر هذا البيت فى : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٩٤ ، وابن عقيل ٢/ ٣٣٧ ، وشذور الذهب ٣٣٦ ، والعينى ٤/ ٤٢٣ ، والأشمونى ٤/ ١٠ .

(٥) من الآية [٧٨] من سورة « النساء » .

.... أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا[١] ٣٨٠

ونحو :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحًا[٢] ٣٨١

والسادس : ماهو متردد بين أنواع الاسم الأربعة ، وهو « أنّى »[٣] فإنها

---

(١) هذا جزء من صدر بيت من الطويل ، والبيت بتمامه :

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

وهو للبيد فى ديوانه ص ٢٢٠ وسيبويه ١/ ٤٣٢ ، وابن يعيش ٤/ ١١٠ ، ٧/ ٤٥ ، وشرح التسهيل ٤/ ٧٠ ، ٧/ ٤٥ ، واللسان (فجر) ٦/ ٣٥٣ ، والخزانة ٣/ ١٩٠ ، ٤/ ٢١٠ ـــ وهو بلا نسبة فى المقتضب ٢/ ٤٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٢ .

ورواية الديوان : ... تَبْتَئِسْ ... ـــ ويروى : « تَلْتَبِسْ بها » .

« شاجِرُ » مشتبك . أى : من ركبها شجرت بين رجليه فهوت به .

(٢) هذا جزء بيت من الخفيف والبيت بتمامه :

حيثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نجاحًا فى غَابِرِ الْأَزْمَانِ

وهو مجهول القائل ورد فى : الكامل ٣٧٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٢ ، وابن عقيل ٢/ ٣٣٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٣٧ ، والمغنى ١/ ١٣٣ ، والعينى ٤/ ٤٢٦ ، والأشمونى ٤/ ١١ .

وظاهر كلام الشيخ خالد أن « حيثما » فى البيت للمكان ، ولكنْ جاء فى المغنى ص ١٣٣ مبحث « حيث » قولُ ابن هشام : وإذا اتصلت بها « ما » الكافة ضُمِّنت معنى الشرط ، وجزمت الفعلين ـــ واستشهد بهذا البيت ـــ ثم قال : « وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان » اهـ .

(٣) ويحسن هنا أن نبين حكم دخول « ما » على الأدوات التى تجزم فعلين ؛ قال ابن عصفور فى المقرب ١/ ٢٧٤ « وهذه الأدوات منها ما تلزمه « ما » وهو : إذْ ، وحيث ـــ ومنها ما لا تلزمه « ما » وهو : إن ، وأين ، وأىّ ، ومتى ، وأيان ، وإذا ، ومنها ما لا تلحقه « ما » وهو ما بقى » اهـ .

ولكن ابن مالك فى شرح التسهيل ٤/ ٧٢ علق على البيت بقوله : ولا يجوز أن تكون =

بحسب ما تضاف إليه :

فهى فى : « أَيُّهم يَقُمْ أَقَمْ مَعَهُ » من باب « مَنْ » .
وفى : « أَىَّ الدوابِّ تركبْ أركبْ » من باب « مَا » .
وفى : « أَىَّ يومٍ تَصُمْ أَصُمْ » من باب « متى » .
وفى : « أَىَّ مكان تجلسْ أجلسْ » من باب « أين » .

(وَ) هذه الكلمات (**كُلٌّ مِنهُنَّ يَقْتَضِى فِعْلَيْنِ ، يُسَمَّى أَوَّلُهُمَا شَرْطًا**) لتعليق الحكم / عليه (وَ) يُسَمّى (**ثَانِيهِمَا جَوَابًا**) لأنه مُرَتَّب على الشرط كما ترتب الجوابُ على السؤال (**وَجَزَاءً**) لأن مضمونه جزاءٌ لمضمون الشرط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٣٣٩/أ]

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ : شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ ، وَجَوَابًا وُسِمَا[1]

وفهم من قوله : « وجازمٌ لفعلين » أن أداة الشرط جازمةٌ لهما معا ، وهو مذهب الجمهور من البصريين[2] .

= « حيثما » منقولة كإذْمَا إلى الحرفية ، لأنها لم تَزُل عما كانت عليه قبلُ من الدلالة على المكان » ا هـ .

(١) « فعلين » مفعول يقتضين مقدم ، ونونُ النسوة فى يقتضين فاعله ، وهى عائدة على الأدوات السابقة « شرطٌ » مبتدأ وسَوَّغ الابتداءَ به ـــ وهو نكرة ـــ وقوعُه موقع التفصيل ، أو خبر مبتدإ محذوف ـــ أى : أحدُهما « قُدِّما » فعل ماضٍ مبنى للمفعول ، والجملة خبر ، أو صفة ، والألف للإطلاق « الجزاءُ » فاعل يتلو ، والجملة مستأنفة ، أو خبر ثان لشرط ، « وجوابًا » المفعول الثانى لوُسِمَا ، « وُسِمَا » فعل ماضى مبنّى للمفعول ونائب فاعله يعود إلى الجزاء وهو مفعوله الأول ، والألف للإطلاق .

(٢) كما فى الارتشاف ٢/ ٥٥٧ ، وهو مذهب السيرافى ؛ ففى شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٥٤ : « وقد اختلف فى العامل فى الشرط والجزاء ، قال السيرافى : إن العامل فيهما كلمة الشرط ؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدًا ، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة ، فهى كالابتداء العامل فى الجزءين وكظنَّ وإنَّ وأخواتهما عملت =

واختاره ابنُ عصفور(١) ، والأُبذىّ(٢) .

واعتُرِضَ بأن الجازم كالجارّ ، فلا يعمل فى شيئين ، وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف ، كرفع ونصب .

ويجاب بالفرق ، بأن الجازم لَمَّا كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما(٣) ، بخلاف الجارّ ، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف ، كمفعولى « ظنَّ » ومفاعيل « أَعْلَمَ » .

وقيل : الشرطُ مجزومٌ بالأداة ، والجوابُ مجزوم بالشرط ، كما أنّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدإ ، ونُسب إلى الأخفش(٤) ، واختاره فى التسهيل(٥) .

= فى الجزءين لاقتضائها لهما » اهـ

(١) ينظر : المساعد ٣/١٥٢ ، والهمع ٢/٦١ ــ ولم أجده فى شرح الجمل ، ولافى المقرب .

(٢) وهو أبو الحسن على بن محمد الخشنى الأبذى المتوفى سنة ٦٨٠ هـ سبق مرارًا وينظر ما نسب إليه فى التذييل والتكميل الجزء السادس [رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور عبد الحميد الوكيل ٢/ ٨٣٤ ، والمساعد ٣/ ١٥٢ ، والهمع ٢/ ٦١ .

(٣) فى المساعد ٣/ ١٥٢ « ووجهه أن الأداة اقتضهما ، فعملت فيهما كإنَّ وظنَّ ، وما ذُكِر فى ردّه ، جوابُه أن الجازم اقتضى معمولين ، والجارّ لا يقتضيهما » اهـ .

(٤) ينظر : مجالس العلماء للزجاجىّ ص ٦٨ ، والارتشاف ٢/ ٥٥٧ .

(٥) فى شرح التسهيل ٤/ ٧٩ : ٨٠ قال ابن مالك فى متن التسهيل : « وجزمُ الجواب بفعل الشرط لا بالأداة وحدها ، ولا بهما ، ولا على الجوار : خلافا لزاعمى ذلك » .
ثم قال فى الشرح : « ... وإذا بطل جزم الجواب بما سوى فعل الشرط ، تعين كونُه مجزوما بفعله ، لاقتضائه إياه ، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام وعلى هذا يؤول قول سيبويه : « واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، ويجزم الجواب بما قبله » لأن ترك تأويله يقتضى أن يكون للفاعل والمفعول حظّ فى جزم الجواب ، وذلك لا يصح اتفاقا ، وقد دلّ الدليل على أن جزم الجواب ليس بالأداة والشرط معا ولا بالأداة وحدها ، فلم يبق ما يُحمل عليه قول سيبويه إلا فعل الشرط وحده » اهـ .
[وينظر النص الذى أورده عن سيبويه فى كتابه ١/ ٤٣٥ « بولاق] .

وقيل : الشرطُ والجواب تجازما[1] ، كما قال الكوفيون فى المبتدأ والخبر إنهما ترافعا وهذا نقله ابن جنى[2] عن الأخفش .

وقيل : الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب ، كما قيل : الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ، ونُسِب هذا القول لسيبويه والخليل[3] .

ورُدَّ بأن العامل المركب لا يُحْذَف أحدُ جزأيه ويبقى الآخر ، وفعل الشرط قد يحذف ، وبأنَّ العامل المركب لا يُفْصَل بين جزأيه[4] ، وقد جاء الفصل نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدُ من الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[5] .

وأجيب بأن فِعْل الشرط هو المحذوف ، وهذا مُفَسِّر له .

وقيل الجواب مجزوم بالجوار ، قاله الكوفيون[6] قياسا للجزم على الجرّ .

ورُدَّ بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تَجاوُر[7] .

---

(١) ينظر حاشية الخضرىّ على ابن عقيل ٢/ ١٢١ .

(٢) علما بأن مذهبَ ابن جنى فى « اللمع » (ص ١٩٣ : ١٩٤) جزمُ الجواب بالأدوات والشرط معا ، قال : « تقول : إن تقم أقم ، تجزم « تقم » بـ « إنْ » وتجزم « أقم » بـ « إنْ تقم » جميعًا » اهـ [وينظر شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٧٠ : ٣٧١] .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٤٣٥ .
وهو أيضا مذهب المبرد فى المقتضب ٢/ ٤٩ ، ومذهب ابن جنى فى اللمع ص ١٩٣ : ١٩٤ — كما سبق بيانه .

(٤) هذا الردّ لابن مالك فى شرح التسهيل ٤/ ٨٠ .

(٥) من الآية [٦] من سورة « التوبة » .

(٦) ينظر المسألة [٨٤] من الإنصاف (عامل الجزم فى جواب الشرط) ٢/ ٦٠٢ وما بعدها وقاله أيضا ابن مالك فى شرح التسهيل ٤/ ٧٩ : ٨٠ ورد عليه — والرضى فى شرح الكافية ٢/ ٢٥٤ وردّ عليه .

(٧) وأيضا ينجزم بدون الشرط المجزوم ، وأن العمل بالجوار للضرورة وذلك عند التلاصق .

(وَ) لا يشترط فى الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد ، بل تارة (**يَكُونَانِ مُضَارِعَيْنِ** ، **نَحْوُ** : ﴿ **وَإِنْ تَعُودُواْ نَعُدْ**[(١)] ﴾ **وَ**) تارة يكونان (**مَاضِيَيْنِ** ، **نَحْوُ** : ﴿ **وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنا** ﴾[(٢)] **وَ**) تارة يكونان مختلفين (**مَاضِيًا فَمُضَارِعًا** ، **نَحْوُ** : ﴿ **مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْأَخِرَةِ نَزِدْ**) لَهُ فِى حَرْثِهِ ﴾[(٣)] .

وفى « الخاطريات »[(٤)] لابن جنى : قال أبو بكر : إنما حَسُنَ ؛ لأن الاعتماد فى المعنى على خبر « كان » وهو مضارع ، فكأنه قال : مَنْ يُرِدْ نَزِدْ ، وليس مثل قولك : « إن أتيتنى آتك » .

قال الموضح : فتتبعتُ ما ورد به التنزيلُ من ذلك ، فإذا فِعْلُ الشرط فيه كلمةُ « كان » .

(وَ) تارةً يكونان (**عَكْسَهَ**) مضارعا فماضيا (**وَهُوَ قَلِيلٌ**) حتى خَصَّه الجمهور بالشعر ، ومذهبُ الفراء ومن تبعه جوازُه فى الاختيار (**نَحْوُ**) / قوله ﷺ : (« **مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إيمَانًا وَاحتِسَابًا غُفِرَ لَهُ** ») رواه البخاريُّ[(٥)] . [٣٣٩/ب]

(**وَمِنْهُ** ﴿ **إن نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ**) أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ﴾[(٦)] فـ « ظَلَّتْ » ماض ، وهو معطوف على الجواب وهو « نُنَزِّلْ »

---

(١) من الآية [١٩] من سورة « الأنفال » .

(٢) من الآية [٨] من سورة « الإسراء » .

(٣) من الآية [٢٠] من سورة « الشورى » .

(٤) وهو كتاب لابن جنى طبع بتحقيق على ذو الفقار شاكر ــ دار الغرب الإسلامى .
ولها بقية فى حوالى ٧٣ صفحة بتحقيق د/ محمد أحمد الدالى نشرت فى مجلة : مجمع اللغة العربية بدمشق فى المحرم ١٤١٣ هـ بعنوان [بقية الخاطريات] .
ولم أجد هذا النص بالمطبوع ولا بالملحق .

(٥) فى صحيحه فى (كتاب الإيمان ــ باب قيام ليلة القدر من الإيمان) ١/ ١٤ عن أبى هريرة .

(٦) الآية [٤] من سورة « الشعراء » .

فيكون جوابا (**لِأَنَّ تَابِعَ الْجَوَابِ جَوَابٌ ، وَرَدَّ النَّاظِمُ**) فى شرح التسهيل (**بِهَذَيْنِ**) الحديثِ ، والآيةِ (**وَنَحْوِهِمَا عَلَى الْأَكْثَرِينَ ؛ إِذْ خَصُّوا هَذَا النَّوْعَ بِالضَّرُورَة**)[1] وقالوا : لأنا إذا أعملنا الأداة فى لفظ الشرط ، ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ، ثم قطعناه عنه ، وهو غير جائز .

وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه تَجوُزُ روايته بالمعنى ، فليس نَصًّا فى الدليل ، وعن الآية بأنه يُغْتَفَر فى التابع مالا يُغتفر فى المتبوع .

وتَحَصَّلَ[2] من قول النظم : .

وَمَاضِيَيْــنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْــنِ تُلْفِهِمَــا ، أَوْ مُتَخَالِفَيْــنِ[3]

تِسْعُ صُوَرٍ ؛ لأَنَّ الشرط له ثلاثة أحوال : فإنه يكون ماضَى اللفظ ، أو مضارعًا عاريًا من « لم » أو مصحوبًا بها ، والجزاء كذلك ، وإذا ضربت ثلاثة فى ثلاثة بَلَغَتْ تِسْعًا ، منها ثمان تَجوزُ فى الاختيار اتِّفَاقًا ، وواحدةٌ مختلف فيها ، وهى : أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من « لم »[4] كما فى الحديث والآية .

---

(١) قال فى شرح التسهيل ٤/ ٩١ : ٩٢ « وأكثر النحويين يخصون هذا الاستعمال بالضرورة .. ولا أرى ذلك ؛ لأن النبىّ ﷺ قال : « من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابا غُفِر له من ذنبه ما تقدم) .. وقد صرح بجواز ذلك الفرَّاء ــ رحمه الله تعالى ــ وجعل منه قولَه تعالى ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ لأن « ظَلَّتْ » بلفظ الماضى ، وقد عطفت على « نُنَزِّل » وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محلّ المعطوف عليه » اهـ .
[وينظر معانى القرآن للفراء ٢/ ٢٧٦] .

(٢) فى خ ٣ « فتحصل » . وفى خ ٤ ويتحصل

(٣) « وماضيين » مفعول ثان لِتُلْفِى مقدم « أو مضارعين » معطوف عليه « تُلْفِيهما » تُلْفِى : مضارع أَلْفَى ، والضمير البارز مفعوله الأول « أو متخالفين » معطوف على مضارعين .

(٤) صوابُ العبارة : « وهى : أن يكون الشرط مُضارعًا عَارِيًا من « لم » والجزاءُ ماضيًا » .

(وَرَفْعُ الْجَوَابِ الْمَسْبُوقِ بِمَاضٍ ، أَوْ بِمُضَارِعٍ مَنْفِيٍّ بِـ « لَمْ » قَوِىٌّ ، كَقَوْلِهِ) وهو زهير ، يمدح هَرِمَ بنَ سِنَان :

٥٠٦ **(وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَاغَائِبٌ مَالِى وَلَاحَرِمُ)**[1]

برفع « يقول » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ[2] ....

والذى حسَّن ذلك : أنّ الأداة لمّا لم تعملْ فى لفظ الشرط ؛ لكونه ماضيا

---

(١) هذا البيت من البسيط لزهير بن أبى سُلمى فى ديوانه ص ١٥٣ ، وسيبويه ١/ ٤٣٦ ، والمقتضب ٢/٧٠ ، والكامل ١٧٤ ، والأصول ٢/ ١٩٢ ، والمحتسب ٢/ ٦٥ ، والإنصاف ٢/ ٦٢٥ ، وابن يعيش ٨/ ١٥٧ ، وشرح التسهيل ٤/ ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٩ ، والمغنى ٢/ ٤٢٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٩ ، والعينى ٤/ ٤٢٩ ــ وبلا نسبة فى ابن عقيل ٢/ ٣٤٢ ، والهمع ٢/ ٦٠ ، والأشمونى ٤/ ١٧ .
وموضع الشاهد عند ابن جنى فى المحتسب هو (ولا حَرِمُ) استدلالا على قراءة ﴿ وحَرِمَ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ [الأنبياء ٩٥] فـ « حَرِمَ » فى الآية ماضٍ لازم الوصف منه على فَعِل كما جاء فى البيت .
وفى الإنصاف يستدل الكوفيون بهذا البيت على جواز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط نحو « زيدًا إن تضربْ أضربْ » وذلك لأن الأصل فى الجزاء أن يكون مقدما على « إنْ » وكان ينبغى أن يكون مرفوعا ، إلا أنه لما أخّر انجزم بالجوار وإن كان حقه أن يكون مرفوعا والذى يدل على ذلك قول الشاعر : وإن أتاه خليلٌ يوم مسألة يقولُ ... فيقول فى تقدير التقديم وإلا لما جاز أن يكون مرفوعا وإذا ثبت هذا وأنه فى تقدير التقديم ، وجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط ؛ لأن المعمول قد وقع فى موقع العامل [الإنصاف المسألة ٨٧] .

(٢) « وبعدَ ماضٍ » بعد : ظرف متعلق بحسن ، ماض : مضاف إليه « رفعُك » مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لفاعله « الجزا » مفعوله ، وقُصِر للضرورة « حسن » خبر المبتدإ وسُكِّن للوزن .

مع قربه ؛ فلا تعملُ فى الجواب مع بعده .

والمراد بـ « الخليل » هنا ـــ الفقير ، والمختل الحال ، وليس المراد به الصديق ، و « المسألة » مصدر : سَأَلَ ، يقال : سأله سؤالًا ومسألة .

ويروى : « مسغبة » مكان « مسألة » وعلى هذا أنشده الجوهرىّ[1] و« المسغبة » المجاعة ، و « الحَرِم » ـــ بفتح الحاء المهملة ، وكسر الراء ـــ مصدر ، كالحرمان ، ومعناه : المنع ، وهو مبتدأ حذف خبره ، أى ، لا غائب مالى ، ولا عندى حرمان ، على أحد الاحتمالات .

(**وَنَحْوِ** : « **إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقُومُ** ») برفع « أقوم » لأن مجزوم « لم » لا عمل للأداة فيه فهو كالماضى[2] .

(**وَرَفْعُ الْجَوَابِ فِى غَيْرِ ذَلِكَ ضَعِيفٌ**) وإليه أشار الناظم بقوله :

.... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ[3]

(**كَقَوْلِهِ**) وهو أبو ذُؤيب الهذلىّ :

٥٠٧ فَقُلْتُ : تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ (**مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا**)[4]

---

(١) فى الصحاح (خلل) ٤/ ١٦٨٨ « يوم مسغبة » وفيه أيضا مادة (حرم) ٥/ ١٨٩٧ « يوم مسألة » .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٤/ ٧٧ « وقد يرفع الجواب بكثرة إن كان الشرط ماضيا أو منفيا بلم » ا هـ .

وقال فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٨ : ١٥٨٩ « فإن كان الجواب مضارعا والشرط ماضيا ، فالجزم مختار .. والرفع جائز كثير » ا هـ .

(٣) « ورفعُه » مبتدأ مضاف إلى مفعوله « بعد مضارع » بعد : ظرف متعلق بوهن ، مضارع : مضاف إليه ، « وَهَن » فعل ماض ، وفاعله يعود إلى رفعه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدإ .

(٤) هذا البيت من الطويل لأبى ذؤيب الهذلىّ فى شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٠٨ ، وسيبويه =

[١/٣٤٠] / برفع « يَضِيرها » (**وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ طَلْحَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ**) فى الشواذّ (﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ** ﴾)(١) برفع « يدرككم »(٢) .

ووجهُ ضعفِه : أنّ الأداة قد عملت فى فعل الشرط ، فكان القياسُ عملَها فى الجواب .

وتخريجُه ــ عند سيبويه ــ على نية التقديم والتأخير ، أو إضمار الفاء(٣) ، والأول عنده أولى إن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور ، كقوله :

٢٨٢ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوك تُصْرَعُ(٤)

= ١ / ٤٣٨ ، والعينى ٤/٤٣١ ، واللسان (ضير) ٦/ ١٦٦ (طبع) ١٠/ ١٠٣ ، والخزانة ٣/ ٦٥٥ ، والدرر ٢/ ٧٧ ــ وبلا نسبة فى المقتضب ٢/ ٧٢ ، والأصول ٢/ ١٩٣ ، ٣/ ٤٦٢ ، والضرورة للقزاز ص ٢٠٥ ، وابن يعيش ٨/ ١٥٨ ، وشرح التسهيل ٤/ ٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١ ، والأشمونى ٤/ ١٨ .

« تحمل » تكلف ، أى : أجهد نفسك وتكلف الحمل ، « طوقك » طاقتك وقدرتك « مُطَبَّعة » أى : وضع عليها الطابَع وهو الخاتم قاله الأعلم ، وذكر أنه وصف قرية بكثرة الطعام ، فكنى عن امتلائها بقوله : مطبعة ، ووجه ذلك أنه لا يُختم على الشيء إلا وقد امتلأ وِعَاؤه « لا يَضيرها » مضارع ضاره يضيره ضَيْرًا ، أى ضره وأوقع به .

(١) من الآية [٧٨] من سورة « النساء » .

(٢) فى المحتسب ١/ ١٩٣ : « ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ ﴾ برفع الكافين ، قال ابن مجاهد : وهذا مردود فى العربية ، قال أبو الفتح : هو لعمرى ضعيف فى العربية وبابه الشعر والضرورة ، إلا أنه ليس بمردود ؛ لأنه جاء عنهم ، ولو قال ، مردود فى القرآن لكان أصحّ معنًى ؛ وذلك أنه على حذف الفاء كأنه قال : فيدرككُم الموتُ .. » ا هـ .

(٣) قال سيبويه بعد أن استشهد ببيت أبى ذؤيب ١/ ٤٣٨ « كأنه قال لا يضيرها من يأتها .. ولو أُرِيدَ حذفُ الفاء جاز » ا هـ .

(٤) بيت من مشطور الرجز ، وقبله :

* يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ *

نسبا فى سيبويه ١/ ٤٣٦ إلى جرير بن عبد الله البجلىّ ، وأقر الأعلم هذه النسبة ، =

والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما[١] ؛ لأن ما يحل محلًّا يمكن أن يكون له ، لا يُنْوَى به غيرُه .

وهذان التخريجان ضعيفان[٢] ؛ لأن التقديمَ والتأخيرَ يُحْوِج إلى جواب ، ودَعْوَى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل ، وخلاف فرض المسألة ؛ لأن الفرض أنه الجواب ، وإضمار الفاء مع غير القول مختصّ بالضرورة .

« **فَصْلٌ** » :

يُشترط فى الشرط ستةُ أمورٍ : .

أحدُها : أن يكون فعلا غير ماضى المعنى ، فلا يجوز : « إن قام زيد أمسِ قمتُ » وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾[٣] فالمعنى : إن ثبت أنى كنتُ قلتُه .

= وكذلك فى شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٨ ، والبيتان لعمرو بن خثارم البجلىّ فى الخزانة ٣/ ٣٩٦ ، ٦٤٣ ، ٤/ ٥٤١ ، والدرر ٢/ ٤٧ ، ولأحدهما فى العينى ٤/ ٤٣٠ ــ وبلا نسبة فى المقتضب ٢/ ٧٢ ، والكامل ١٧٥ ، والأصول لابن السراج ٢/ ١٩٣ ، ٣/ ٤٦٢ وأمالى ابن الشجرىّ ١/ ٨٤ ، وابن يعيش ٨/ ١٥٨ ، والضرورة للقزاز ٢٠٥ والإنصاف ٦٢٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٠ ، وشواهد التوضيح ١٧٦ وابن عقيل ٢/ ٣٤٣ والمغنى ٢/ ٥٥٣ ، والهمع ٢/ ٦١ ، والأشمونى ٤/ ١٨ .

(١) فى الكامل ص ١٧٥ : « أراد سيبويه : إنك تصرعُ إنْ يُصرعْ أخوك ، وهو عندى على قوله : إن يصرعْ أخوك فأنت تُصرعُ يا فتى » اهـ [وينظر المقتضب ٢/ ٧٢] .

(٢) وليس بضعيف عند الكوفيين ؛ لأنّ « تُصرعُ » جوابٌ مرفوع ومنوىّ به التقديم ، والأصل : فى الجواب عندهم التقديم والرفع ، ولا يجزم إلا إذا جاور الشرط عند تأخره ، فإذا تأخر بجوار الشرط وبقى مرفوعا فهذا دليل على أنه منوىّ به التقديم [قاله فى الإنصاف ٦٢٣ : ٦٢٤] .

(٣) من الآية [١١٦] من سورة « المائدة » .

والثانى : أن لا يكون طلبا ، فلا يجوز : « إنْ قُمْ ... » ولا « إن لا تَقُمْ ... » .

والثالث : أن لا يكون جامدًا ، فلا يجوز : « إن عسى .. » ولا « إن ليس .. » .

والرابع : أن لا يكون مقرونا بحرف تنفيس ، فلا يجوز : « إن سوف يقم .. » .

والخامس : أن لا يكون مقرونا بـ « قد » فلا يجوز : « إن قد قام .. » ولا « إن قد يقم .. » .

والسادس : أن لا يكون مقرونا بحرف نَفْيٍ غير « لم » و « لا » فلا يجوز : « إن لمّا يقمْ .. » ولا « إن لن يقومَ »(١) .

إذا تمهد ذلك فنقول : .

كلُّ جواب يصحّ جعلُه شرطا ، بأن كان ماضى اللفظ دون المعنى مجردًا من « قد » وغيرها ، أو مضارعا مجردًا ، أو منفيا بـ « لم » أو « لا » فالأكثر خُلُوُّه من الفاء .

ويجوز اقترانُه بها ، ويبقى الماضى على حاله ، ويرفع المضارع ، نحو : ﴿ وَمَن جَآءَ بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى النَّارِ ﴾(٢) ونحو ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴾(٣) قاله الشارح(٤) .

---

(١) هذه الأمور الستة التى تُشترط فى الشرط منقولة بنصها من كلام ابن هشام فى كتابه شرح شذور الذهب الصفحات : ٣٣٨ : ٣٤٠ .

(٢) من الآية [٩٠] من سورة « النمل » .

(٣) من الآية [١٣] من سورة « الجنّ » .

(٤) يعنى به ابنَ الناظم [ينظر شرحه على الألفية ص ٧٠٠] .

وقال غيره[١] : إذا رُفِع المضارع فالجواب جملة اسمية ، والتقدير : فهو لا يخافُ قال المرادى : وهذا هو التحقيق ، انتهى بمعناه .

(**وَكُلُّ جَوَابٍ يَمْتَنِعُ جَعْلُهُ شَرْطًا**) لخلوه عَمَّا شُرِط (**فَإِنَّ الْفَاءَ تَجِبُ فِيهِ**) لتربطه بشرطه ؛ لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود ، وليس على تقدير الظهور ؛ وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولمناسبتها للجزاء معنًى (**وَذَلِكَ**) من حيث إنَّ معناها التعقيب بلا فصل ، كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك .

والممتنع جعله شرطا : (**الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ ، نَحْوَ** : ﴿ **وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾)[٢] / فـ « هو » مبتدأ ، و « قدير » خبره ، و « على كلّ شىء » متعلق بـ « قدير » . [٣٤٠/ب]

« فإن قلتَ » : « قدير » صفة مشبهة فكيف تَقَدَّم معمولُها عليها ؟ « قلتُ » قد مضى فى بابها أنَّ عملَها فى الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم[٣] .

(وَ) الجملة (**الطَّلَبِيَّةُ ، نَحْوُ** : ﴿ **إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِى**)[٤] وقس عليه بقيَّةَ أنواع الطلب من النهى ، والدعاء ولو بصيغة الخبر ، والاستفهام ،

---

(١) منهم ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٤ : ١٥٩٥ ، قال : « فإذا جاء الجواب على الأصلِ لم يحتج إلى فاء يقترن بها ، فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ، وينبغى أن يكون الفعلُ خبرَ مبتدإ ، ولولا ذلك لحكمَ بزيادة الفاء ، وجُزِم الفعلُ إن كان مضارعًا ، لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة فى تقدير السقوط ، لكن العربَ التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدإ مقدَّر كما تدخل على مبتدإ مصرح به ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ » ا هـ .

(٢) من الآية [١٧] من سورة « الأنعام » .

(٣) ينظر الجزء الثالث من هذا التحقيق ص ٣٥١ (الصفة المشبهة) .

(٤) من الآية [٣١] من سورة « آل عمران » .

والعَرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والترجى ، ولا نطيل بأمثلتها ؛ فالذكُّى ينال بالمثال الواحد مالا يناله الغبىُّ بألف شاهد .

وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية فى آن واحد (**وَقَدِ اجْتَمَعَا فِى قَوْلِهِ** تعالى : (**وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِى يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ** ﴾)[١] فجملة « من ذا الذى ينصركم » اسميةٌ ؛ لأن صدرها اسم وهو « مَنْ » وطَلَبيّةٌ ؛ لأن « مَنْ » فيها استفهامية ، وهى مبتدأ ، و « ذا » اسم إشارة خبرها ، و « الذى » نعتٌ له ، أو بيان ، ويحتمل أن تكون « ذا » ملغاةً ، والخبرُ الموصول ، والجملة جواب الشرط .

(**وَالَّتِى فِعْلُهَا**) ماضى المعنى ، نحو : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾[٢] قاله الموضح فى شرح الشذور[٣] ، وقال الشاطبى : هو على إضمار « قد » أى : فقد صدقت[٤] .

والتى فعلُها (**جَامِدٌ ، نَحْوُ** : ﴿ **إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّى**) أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ﴾[٥] .

(**أَوْ مَقْرُونٍ بِـ « قَدْ » نَحْوُ** : ﴿ **إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ**) مِن قَبْلُ ﴾[٦]
(**أَوْ تَنْفِيسٍ ، نَحْوُ**) ﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ ﴾[٧] (**وَإِنْ خِفْتُمْ**

---

(١) من الآية [١٦٠] من سورة « آل عمران » .
(٢) من الآية [٢٦] من سورة « يوسف » .
(٣) ص : ٣٤١ .
(٤) ينظر شرح الشاطبىّ على الألفية ص : ٥٤ « رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ـــ جامعة الأزهر .
(٥) من الآيتين [٣٩ ، ٤٠] من سورة الكهف .
(٦) من الآية [٧٧] من سورة « يوسف » .
(٧) من الآية [٦] من سورة « الطلاق »

عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ) من فَضْلِهِ ﴾[١] (**أَوْ « لَنْ » نَحْوُ** : ﴿ **وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ** ﴾[٢] **أَوْ « مَا » نَحْوُ** : ﴿ **فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ** ﴾)[٣] أو « إنْ » نحو : إن تقم فإن أقومُ »[٤] .

والحاصل : أن الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا ، إما لذاتها ، أو لما اقترن بها من نفى أو إثبات .

فالأول ، ثلاثة أنواع :

الجملة الاسمية ، والجملة الطلبية ، والجملة التى فعلها جامد .

والثانى ، ثلاثة أنواع أيضا :

« ما » و « لن » و « إنْ » .

والثالث ، ثلاثة أنواع أيضا :

« قد » لفظا ، أو تقديرًا ، و « السين » و « سوف » .

(**وَقَدْ تُحْذَفُ الْفَاءُ**) فى النُّدْرَة ، كقوله ﷺ لِأُبَىٍّ بن كعب لَمَّا سأله عن اللقطة : « فَإِنْ جاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا » أخرجه البخاريُّ[٥] .

---

(١) من الآية [٢٨] من سورة « التوبة » .

(٢) من الآية [١١٥] من سورة « آل عمران » .

(٣) من الآية [٧٢] من سورة « يونس » .

(٤) قال الدنوشرى : قال بعضهم : يُستثنى من ذلك جواب « إذا » المقترن بها فإنه يجوز عدم اقترانه بالفاء ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذَا رَءَاكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا ﴾ فليتأمل » [حاشية يس ٢/ ٢٥٠] .

(٥) أخرجه البخارىّ فى (صحيحه فى كتاب اللقطة — باب هل يَأْخُذُ اللقطة ولا يدعُها تضيعُ حتى لا يأخذها من لا يَستحق) ٣/ ٩٥ — ٩٦ بهذا اللفظ .

وقد استشهد بهذا الحديث ابن الناظم فى شرح الألفية على حذف الفاء فى الندور قال : فى ص ٧٠١ : ٧٠٢ « فالفاء فى هذه الأجوبة ونحوها مما لا يصلح أن يجعل شرطا =

أو (**فِى الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ**) وهو عبدُ الرحمن بنُ حسانَ بنِ ثابتٍ ـــ رضى الله عنهما ـــ :

٥٠٨ (**مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا**) وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ[(١)]

أراد : فالله يشكرها .

وعن المبرد أنه مَنَعَ ذلك مطلقا ، وزعم أنَّ الرواية :

* مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ *[(٢)]

= واجبة الذكر ، ولا يجوز تركها إلا فى ضرورة ، أو ندور ، فحذفها فى الضرورة كقول الشاعر :

* من يفعل الحسنات الله يشكرها *

وحذفها فى الندور ، كما أخرجه البخارى » وذكر الحديث .

(١) هذا البيت من البسيط لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ـــ رضى الله عنهما ـــ فى ديوانه ٦١ ، ونوادر أبى زيد ٣١ ، والمقتضب ٢/ ٧٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢٩٠ ، ٣٧٠ ، والمغنى ١/ ٥٦ ، والعيني ٤/ ٤٣٣ ـــ وهو لحسان بن ثابت فى سيبويه ١/ ٤٣٥ ولم يُقر الأعلم هذه النسبة وترك البيت دون أن ينسبه إلى أحد [حاشيته على سيبويه ١/ ٤٣٥] والبيت ليس فى ديوان حسان ـــ وهو لكعب ابن مالك فى ديوانه ٢٨٨ ـــ وهو لعبد الرحمن أو كعب فى الخزانة ٣/ ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤/ ٥٤٧ ـــ والشاهد بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ١/ ٤٧٦ ، وسر الصناعة ١/ ٢٦٤ ، والمنصف ٣/ ١١٨ ، والمحتسب ١/ ١٩٣ ، والمقرب ١/ ٢٧٦ ، وابن يعيش ٩/ ٣ ، والضرورة للقزاز ٢٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٧ ، وابن الناظم ٧٠١ ، والمغنى ١/ ١٦٥ ، والهمع ٢/ ٦٠ ، والأشمونى ٤/ ٢٠ .

ويروى : « عند اللهِ سِيَّانِ » أى : مستويان .

(٢) فى نوادر أبى زيد ٣١ : ٣٢ « وأخبرنا أبو العباس : يعنى محمد بن يزيد المبرد ـــ عن المازنى ، عن الأصمعىّ أنه أنشدهم :

* مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فالرَّحْمٰنُ يَشْكُرُهُ *

قال : فسألته عن الرواية الأولى ، فذكر أن النحويين صنعوها » اهـ . =

ويُرَدُّ بالحديث المتقدم (وَ) بنحو (قَوْلِهِ :

٥٠٩ وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلغَيِّ وَالصِّبَا سَيُلْفَى / عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمَا)[1] [١/٣٤١]

أراد « فسيُلفى » بالفاء أى : سيوجد ، من « أُلْفَى » بمعنى وجد .

وإلى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله :

واقْرُنْ بـ « فَا » حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لِـ « إِنْ » أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ[2]

= والراوى عن أبى العباس هو الأخفش الأصغر ، كما هو واضح فى مقدمة النوادر .

وبالرجوع إلى المقتضب ٢/ ٧٢ : ٧٣ نجد أن المبرد مع سيبويه فى أن هذا البيت على تقدير الفاء ، ولا يصلح فيه غير ذلك ، ونصّ كلامه : « وأما قول عبد الرحمن بن حسان :

* من يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها *

فلا اختلاف بين النحويين فى أنه على تقدير الفاء ، لأن التقديم فيه لا يصلح » ا هـ .

وابن هشام والعينى ينسبان إلى المبرد أنه منع حذف الفاء حتى فى الشعر .

قال ابن هشام فى المغنى ١/ ١٦٥ « وعن المبرد أنه مَنَعَ ذلك حتى فى الشعر ، وزعم أن الرواية :

* من يفعل الخير فالرحمٰن يشكُرُه » ا هـ .

ويلاحظ أن عبارة المغنى هى التى استعملها الشيخ خالد .

وبمثل ما قاله ابن هشام قال العينى ٤/ ٦٣٣ أيضا .

نعم إن المبرد فى نقده لكتاب سيبويه قال : إن حذف الفاء إنما يجوز فى الشعر على ضعف [ينظر حاشية الشيخ عضيمة على المقتضب ٢/ ٧٣] .

(١) هذا البيت من الطويل ، ورد بدون نسبة إلى قائل فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٨ ، وابن الناظم ٧٠٢ ، والعينى ٤/ ٤٣٣ ، والأشمونى ٤/ ٢١ .

(٢) « بفا » متعلق باقرن ، وقصر للضرورة « حتما » حال بتأويل اسم الفاعل أى : حاتما ، أو نعت لمصدر محذوف أى : قرنا حتما « جوابا » مفعول اقرن « لو » حرف شرط غير جازم « جُعِل » فعل الشرط مبنى للمفعول ، ونائب فاعله يعود إلى جواب ، وهو المفعول الأول « شرطًا » مفعوله الثانى ، « لإنْ » متعلق بمحذوف صفة لشرطًا ، « أو غيرها » غير : معطوف على « إنْ » وهو مضاف و « ها » مضاف إليه « لم يَنْجَعِل » جواب الشرط ، وفاعل ينجعل يعود إلى جواب ، وجملة « لو » وشرطها وجوابها فى محل =

(**وَيَجُوزُ أَنْ تُغْنِىَ « إِذَا » الْفُجَائِيَّةُ عَنِ الْفَاءِ**) فى الربط ، لأنها أشبهت الفاءَ فى كونها لا يُبتدأ بها[1] ، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها ، فقامت مقامَها (**إِنْ كَانَتِ الْأَدَاةُ**) الجازمة (« **إِنْ** ») لأنها أمُّ بابِ الجوازم ، أو كانتِ الأداةُ غير الجازمة « إذا » الشرطية ؛ لأنها تشبه « إِنْ » فى كونها أمَّ باب الشروط غير الجازمة ـــ (**وَالْجَوَابُ**) فيهما (**جُمْلَةً اسْمِيَّةً**) موجبة (**غَيْرَ طَلَبِيَّةٍ**) وغير مقرونة بـ « إنَّ » التوكيدية[2] .

(**نحْوُ** : ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾)[3] فجملة « هم يقطنون » جواب « إِنْ » والرابط « إذا » الفجائية .

ونحو : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[4] فـ « أنتم تخرجون » جوابُ « إذا » الشرطية مرتبطة بـ « إذا » الفجائية[5] .

وقد يُجمَعُ بين « الفاء » و « إذا » الفجائية تأكيدا ، خلافا لمن منع ذلك[6] قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِىَ شَـٰخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[7] قال الزمخشرىّ

= نصب صفة لـ « جوابا » .

(١) قاله ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٨ .

(٢) وزاد أبو حيان فى الارتشاف ٢/ ٥٥٣ « وأن لا يدخل على جملة الجواب أداة نفى ، فإن دخلت أداة نفى فلا بدّ من الفاء » .

(٣) من الآية [٣٦] من سورة « الروم » .

(٤) من الآية [٢٥] من سورة « الروم » .

(٥) فى شرح المرادى على الألفية ٤/ ٢٥٥ « قال الشيخ أبو حيّان : ومورد السماع « إنْ » وقد جاءت بعد « إذا » الشرطية ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الروم ٤٨] .

(٦) جاء فى الارتشاف ٢/ ٥٥٣ قولُه : « ولا يجوز أن يُجمع بين الفاء و « إذا » فى الشرط ، وإن كان جائزًا فى غيره ، نحو : خرجتُ فإذا الأسدُ » ا هـ .

(٧) من الآية [٩٧] من سورة « الأنبياء » .

« إذا » هذه هى الفجائية ، وقد تقع فى المجازاة سَادَّةً مسدَّ الفاءِ ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء [بالشرط][1] فيتأكد ، ولو قيل : إذا هى شاخصة ، أو : فهى شاخصة ، كان سديدًا ـــ انتهى[2] .

وإلى خَلَفِ « إذا » الفجائية للفاء أشار الناظم بقوله :

وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَهْ[3] ....

* * *

(**فَصْلٌ : وَإِذَا انْقَضَتِ الْجُمْلَتَانِ**) جملةُ الشرط ، وجملةُ الجواب (**ثُمَّ جِئْتَ بِمُضَارِعٍ مَقْرُونٍ بِالْفَاءِ ، أَوْ بِالْوَاوِ ، فَلَكَ جَزْمُهُ بِالْعَطْفِ**) على لفظ الجواب إن كان مضارعا مجزوما ، وعلى محله إن كان ماضيا أو جملة (**وَرَفْعُهُ عَلَى الاسْتِئْنَافِ ، وَنَصْبُهُ بِـ « أَنْ » مُضْمَرَةً وُجُوبًا**) لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقعُ بعده الواقعَ بعد الاستفهام (**وَهُوَ قَلِيلٌ**[4] ، **قَرَأَ عَاصِمٌ ، وَابْنُ عَامِرٍ ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَآءُ ﴾**[5] **بِالرَّفْعِ**) على الاستئناف (**وَبَاقِيهِمْ بِالْجَزْمِ**)[6] عطفا على لفظ ﴿ يُحَاسِبْكُمْ ﴾[5] (وَ)

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من كلام الزمخشرىّ فى الكشاف لإصلاح اللفظ .

(٢) ينظر الكشاف ٣/ ١٣٥ .

(٣) « الفاءَ » مفعول تخلف « إذا » فاعل تخلف مقصود لفظه « المفاجأة » مضاف إليه ، من إضافة الدال إلى المدلول وفهم من قوله (وتخلفُ الفاءَ) : أن الربط بـ « إذا » نفسها ، خلافا لمن ذهب أن الربط بالفاء مقدرة قبلها وهو محمد بن مسعود كما فى الارتشاف ٢/ ٥٥٣ .

(٤) يعنى : النصب ، وفى الشذور ص ٣٥١ أنه ضعيف ، والرفع جائز ، والجزم قوىّ .

(٥) من الآية [٢٨٤] من سورة « البقرة » .

(٦) ينظر قراءة الرفع والجزم فى السبعة لابن مجاهد ص ١٩٥ .

قرأ (**ابْنُ عَبَّاسٍ**) وأبو حَيْوَةَ ، والأعرج ، فى غير السبعة (**بالنصب**)[١] بـ « أَنْ » مضمرة وجوبا بعد الفاء[٢] .

(**وَقُرِىءَ بِهِنَّ**) أى : بالرفع والنصب والجزم (**أَيْضا فِى قَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **مَنَ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِىَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ** ﴾[٣] فالرفع على الاستئناف ، وبه قرأ أبو عمرو ، وعاصم مع الياء ، والباقون مع النون .

والجزم بالعطف على محل جملة « فلا هادى له » وبه قرأ الكسائىّ ، وحمزة مع الياء[٤] ، والنصب بـ « أَنْ » مضمرةً وجوبا بعد الواو ، ولم أقف على من قرأ به[٥] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا ، أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ[٦]

---

(١) ينظر البحرالمحيط ٢/ ٣٦٠ . ـــ وأبو حيوة هو شريح بن يزيد [الغاية ١/ ٣٢٥] .

(٢) قال المرادى : « وقرىء بالثلاثة قولُه تعالى ﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِر ﴾ فالنصب : يروى عن ابن عباس ، وإنما جاز بعد الجزاء ؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعُه ، فأشبه الواقعُ بعده الواقعَ بعد الاستفهام »ا هـ .

(٣) من الآية [١٨٦] من سورة « الأعراف » .
وقال سيبويه فى كتابه ١/ ٤٤٧ : « فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ (ثُمَّ) فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت ، وكذلك الواو والفاء ، وقد يجوز النصب بالفاء والواو » ا هـ

(٤) ينظر اختلاف السبعة فى الياء والنون ، والرفع والجزم فى قوله تعالى ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ ﴾ فى : كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد ٢٩٨ : ٢٩٩ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٤/ ٤٣٣ ولم يشر إلى قراءة النصب .

(٦) « والفعل » مبتدأ « من بعد الجزا » من بعد : جارّ ومجرور متعلق بيقترن ، الجزا : وأصله الجزاء ، مضاف إليه « إن يقترن » شرط وفعله « بالفا » بالقصر للضرورة ـــ متعلق بيقترن « أو الواو » معطوف على الفاء « بتثليث » متعلق بقمن الواقع خبرًا للمبتدإ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام .

(وَإِذا تَوَسَّطَ الْمُضارِعُ الْمَقْرُونُ بِالْفاءِ ، أَوِ بِالْوَاوِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ) / جملةِ الشرط ، وجملةِ الجواب (فَالْوَجْهُ الْجَزْمُ) بالعطف على الشرط المجزوم لفظا ، أو محلًّا (وَيَجُوزُ النَّصْبُ) بـ « أنْ » مضمرة وجوبًا بعد الفاء ، أو الواو . [٣٤١/ب]

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَجَزْمٌ ، اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ « فَا » أَوْ « وَاوٍ » انْ بِالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا[1]

وامتنع الرفعُ ؛ إذْ لا يصحُّ الاستئناف قبل الجواب .

قال سيبويه : سألتُ الخليل عن قولك : « إنْ تأتِنِى فَتُحَدِّثَنِى ـ أَوْ وَتُحَدِّثَنِى أُحَدِّثْكَ » بالنصب ، فقال : هذا يجوز ، والوجهُ الجزمُ[2] .

وجاء النصبُ مصرَّحًا به (كَقَوْلِهِ :

٥١٠ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ) وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا[3]

الرواية بنصب « يخضع » ولا يصحّ الوزن إلا به .

و « الهضم » ـ بالضاد المعجمة ـ من قولهم : هضم أخاه ، إذا لم يُنصفه ويُوَفِّهِ حقَّه ، وَقَابَلَ الظُّلْمَ بالهضم مع أنه نوع منه ، اقتباسًا من قوله تعالى : ﴿ فَلَا

(١) « وجزمٌ » مبتدأ « أو نصبٌ » عطف عليه « لفعلٍ » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق به ، أو بالمعطوف عليه ـ على سبيل التنازع ، والخبر محذوف ـ أى : جائز ، ونحوه ، أو هو الجملة الشرطية الآتية ـ « إثر » ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل « فا » بالقصر مضاف إليه « أو واوٍ » عطف على فا « إن » شرطية « بالجملتين » متعلق باكتنفا الآتى « اكْتُنِفَا » بألف الإطلاق ، فعل ماضٍ فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٤٤٧ « بولاق » .

(٣) هذا البيت من الطويل ، ولم ينسب لقائل ورد فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٧ ، وابن عقيل ٢/ ٣٤٧ ، والمغنى ٢/ ٥٦٦ ، وشذور الذهب ٣٥١ ، والعينى ٤/ ٤٣٤ ، والأشمونى ٤/ ٢٥ .

يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾(١) .

والنصب فى مسألة التوسط أمثلُ منه فى مسألة التأخر ؛ لأن العطف فيها على فعل الشرط ، وفعل الشرط غيرُ واجب ؛ فكان قريبا من الاستفهامِ والأمرِ والنهيِ ونحوها ــ قاله الشاطبى(٢) .

ونُقِل عن الكوفيين أنهم أَجْرَوْا « ثُمَّ » مُجْرَى الفاء والواو(٣) فيقولون : « إن تأتنى ثم تحدثَنى أكرمْك » بنصب « تحدثنى » واحتجوا بقراءة بعضهم ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ ﴾(٤) بنصب « يُدركَه » وهى قراءة قَتادة . والجَرَّاح ــ وقد قُرِىء بالرفع ، وهى قراءة طلحة ابنِ سليمانَ ، وإبراهيمَ النخعىّ(٥) ــ والجزمُ قراءةُ الجماعة .

---

(١) من الآية [١١٢] من سورة « طه » .

(٢) ينظر شرحه على الألفية ص : ٦٥ « رسالة جامعية سبقت الإشارة إليها » .

(٣) فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٦٠٧ : « ثم نبهتُ على أن الفعل الواقع بعد « ثُمَّ » ــ عند الكوفيين ــ كالواقع بعد الواو ، والفاء فى جواز نصبه ، ومنه قراءة الحسن ﴿ ومن يَخْرُجْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ ﴾ بالنصب » اهـ .

(٤) من الآية [١٠٠] من سورة « النساء » .

(٥) فى المحتسب ١/ ١٩٥ « ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان ﴿ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ ﴾ برفع الكاف وقراءة الحسن والجَرَّاح ﴿ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ ﴾ بنصب الكاف .. » اهـ .
هذا ، وقتادة هو : قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسىّ البصرىّ الأعمى المفسر أحد الأئمة فى حروف القرآن روى القراء عن أبى العالية وغيره ــ وروى عنه أبان بن يزيد وغيره توفى سنة سبع عشرة ومائة [غاية النهاية ٢/ ٢٥] .
وطلحة : هو طلحة بن سليمان السمان ، مقرىء متصدر ، أخذ القراءة عرضا عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف ، وله شواذّ تروى عنه [الغاية ١/ ٣٤١] والجراح : تردد اسمه فى المحتسب ١٩٥ : ٢٠٥ ؛ ٢٠٩] .
وإبراهيم النخعى : هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعىّ الكوفىّ الإمام المشهور الصالح الزاهد العالم ، قرأ على الأسود بن يزيد وغيره ، وقرأ عليه سليمان ابن الأعمش وغيره توفى سنة ست وتسعين [غاية النهاية ١/ ٢٩ : ٣٠] .

وهذه القراءة[١] لم يثبت البصريون بها حكما لندورها[٢].

* * *

(**فَصْلٌ : يَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْ شَرْطٍ ، إِنْ كَانَتِ الْأَدَاةُ** « **إِنْ** ») حال كونها (**مَقْرُونَةً بِـ** « **لا** ») النافية (**كَقَوْلِهِ**) وهو الأحوص ، يخاطب مطرًا ، وكان مطرٌ دميمَ الخِلْقَة ، وتحته امرأةٌ جميلة :

٥١١ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ **(وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ)**[٣]

فَحَذَفَ الشَّرطَ لدلالة قوله « فطلقها » عليه ، وأَبْقَى جوابَه (**أَىْ : وَإِلَّا تطَلِّقْهَا يَعْلُ**) .

وقد يتخلف واحدٌ من « إِنْ » والاقتران بـ « لا » ، وقد يتخلفان معًا ، فالأول : ما حكاه ابنُ الأنبارىّ فى الإنصاف عن العرب : « مَن يُسَلِّمْ عليك فَسَلِّمْ عليه ، ومَنْ لا فلا تعبأْ به »[٤] أى : ومن لا يسلم عليك فلا تعبأْ به — قال

---

(١) وهى قراءة النصب بعد « ثُمَّ » .

(٢) ولذا قال سيبويه فى كتابه ١/ ٤٤٧ : « (ثُمَّ) لا يُنْصَب بها ، كما ينصب بالواو والفاء ، لم يجعلوه مما يُضمر بعده « أَنْ » ولا يحسن معها الابتداء لأن ما قبله لم ينقطع وكذلك الفاءُ والواو إذا لم ترد بهنّ النصب » اهـ .

(٣) هذا البيت من الوافر للأحوص فى ديوانه ص ١٩٠ ، والأغانى ١٦ / ٥٦٣٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٣٤١ ، والعينى ٤ / ٤٣٥ ، والخزانة ١ / ٢٩٥ ، والدرر ٢ / ٧٨ — وبلا نسبة فى الإنصاف ١ / ٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٩ وابن الناظم ٧٠٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٤ / ٢٥٧ ، وابن عقيل ٢ / ٣٤٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٣ ، والهمع ٢ / ٦٢ ، والأشمونى ٤ / ٢٥ .
« مفرقك » المفرق : بزنة المجلس وبزنة المِقْعد — وسط الرأس حيث يفرق الشعر ، « الحُسَام » بزنة الشُّجَاع — السيف القاطع .

(٤) ينظر الإنصاف ٧٢/١ .

الشاطبىّ : وهذا نصّ فى الجواز[١] .

والثانى : نحو : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ﴾[٢] فحذف الشرط مع انتفاء اقتران « إنْ » بـ « لا » .

والثالث : كقوله :

[٣٤٢/أ] مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا / بِظِنَّةِ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا فِى الصِّفَادِ يَزِيدُ[٣] ٣٨٣

أى : مَتَى تُثْقَفُوا تُؤْخَذُوا ، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين .

و « القسر » القهر ، و « الظِّنَّة » ـ بكسر المشالة ـ التُّهْمَة ، و « الصِّفاد » ـ بكسر المهملة ـ ما يوثق به الأسير من قيدٍ وغيره .

(وَ) يجوز حذف (**مَا عُلِمَ مِنْ جَوَابٍ**) شَرْطُه ماضٍ (**نَحْوُ**) ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ(**فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِىَ نَفَقًا** ﴾ **الْآيَةَ**) وتمامها : ﴿ فِى الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى السَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾[٤] فـ « إن استطعتَ » شرط حذف جوابُه لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : فَافْعَلْ ، والشرطُ الثانى وجوابُه جوابُ الشرطِ الأول .

والمعنى : إن استطعت مَنْفَذًا تحت الأرض تنفذُ فيه فَتَطْلُع لهم بآية ، أو سُلَّمًا

---

(١) شرح الألفية للشاطبىّ : ٧٣ .

(٢) من الآية [١٢٨] من سورة « النساء » .

(٣) هذا البيت من الطويل ، ولا يُعرف قائله ، وورد فى شرح الكافية الشافية ٣ /١٦٠٩ ، وابن الناظم ٧٠٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٤ / ٢٥٧ ، والعينى ٤ / ٤٣٦ ، والهمع ٢ / ٦٣ ، والأشمونى ٤ / ٢٦ ، والدرر ٢ / ٧٩ .

وقال ابن الناظم : وإن دلّ على فعل الشرط دليل ، فحذفه بدون « إنْ » قليل ، وحذفه معها كثير .. » واستدل لكل .

(٤) من الآية [٣٥] من سورة « الأنعام » .

تصعد به إلى السماء فَتَنْزِل منها بآية فافعل .

ويجوز حذفُ الشرط والجزاء معا وإبقاءُ الأداة كقول النّمِر بن تَوْلَب :

فَـإنَّ الْمَنِيَّـةَ مَـنْ يَخْشَهَـا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا[1] ٣٨٤

أى : أينما يذهبْ تصادفْهُ .

وقد اجتمع حذف جواب وشرط فى قوله ﷺ « فَإنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا »[2] فحذف من الأول الجواب ، ومن الثانى الشرط ، والتقدير : فإن جاء صاحبها فردّها إليه ، وإن لم يجىء فاستمتع بها .

(**وَيَجِبُ حَذْفُ الْجَوَابِ إنْ كَانَ الدَّالُّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِمَّا هُوَ جَوَابٌ فِى الْمَعْنَى**) ولا يصحّ جعلُه جوابًا صناعةً ، إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء (**نَحْوُ : « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ »**) أى : فأنت ظالم .

وإما لكونه جملةً منفية بـ « لم » مقرونة بالفاء ، نحو قوله :

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا[3]...... .... ـــ ٣٨٥

---

(١) هذا البيت من المتقارب للنمر بن تولب فى ديوانه ص ١٠١ ، والاقتضاب ٣٦٣ ، والعينى ١/ ٥٧٥ .

ومن حذف الشرط والجواب وبقاء الأداة أيضا قول الراجز :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَاسَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَـالَتْ وَإِنْ

أراد : أترضين به إن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن كان فقيرًا معدما أرضَ به ، فحذف الشرط والجواب جميعا ، وأبقى أداة الشرط وهى « إنْ » .

(٢) هذا الحديث الشريف سبق ذكره [ينظر ص ٣٨٥ من هذا الجزء] .

(٣) جزء بيت من الطويل نسبه أبو زيد فى نوادره ص ٧٠ إلى زهير بن مسعود ، والبيت بتمامه :

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَـةُ لَاغُسٍّ ولا بِمُغَمَّـرِ

والضمير فى قوله « أَرقه » يعود إلى « الحُلَيْس » فى بيت قبله فى النوادر وهو :=

وإما لكونه مضارعا مرفوعا لزومًا ، نحو : « أقومُ إن قمتَ » .

والجواب فى ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه ، وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين ؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ، ولالتزام العرب حينئذ كونَ الفعل التالى للأداة ماضيا ، كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ؛ ولأن المتقدم لا يصح كونُه جوابا : أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء ، وأما الفعلية المجزوم فعلُها بـ « لم » المقترنة بالفاء ؛ فلأن الجواب المنفى بـ « لم » لا تدخل عليه الفاء ــ وأما رفعُ المضارع ، فإنه ينافى جعلَه جوابا .

وذهب الكوفيون ، والمبرد ، وأبو زيد ، إلى أنه لا حذف ، والمتقدم هو الجواب[1] .

وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما لم تدخل ؛ لأنها لا تناسب الصدر ، ولأنها خَلَف عن العمل ، ولا عمل مع التقديم .

وعن الثانى ، بأن الفاء قد تدخل على المنفىّ بـ « لم » أجاز الزمخشرىُّ فى ﴿ فَلَمْ

= عَشِيَّةَ غَادَرْتُ الْحُلَيْسَ كَأَنَّمَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهُ لَوْنُ بُرْدٍ مُحَبَّرِ

و « الْغُسّ » : الضعيف ، و « المغمَّر » : الغُمْر المجهول .

ويروى : (أزقه) مكان : (أرقْه) و (نِكْسٍ) مكان : (غُسٍّ) و « النكس » الضعيف أيضا .

(١) فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١١ « ومذهب أبى زيد ــ يعنى : سعيد بن أوس الأنصارىّ ــ أن الذى تقدم هو الجواب نفسه ، لذلك جاء مقرونا بالفاء فى قول الشاعر :

* فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ * اهـ

وفى الارتشاف ٢/ ٥٥٨ : « ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز تقديم الجواب على الشرط ، ومذهب الكوفيين ، وأبى زيد ، والأخفش ، والمبرد ، جواز ذلك ، ومذهب المازنىّ أنه إن كان ماضيا فلا يجوز تقديمه ، نحو : قمتُ إن قام زيد ، وقمتُ إن يقم زيد ، وإن كان مضارعا جاز ، نحو : أقوم إن قام زيد ، وأقوم أن يقم زيد »ا هـ .

تَقْتُلُوهُمْ ﴾ الآية[١] ، أن يكون / التقدير : إِنِ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ[٢] . [٣٤٢/ب]

وعن الثالث ؛ بأن رفع المضارعِ لضعف الحرف أنْ يعملَ مؤخرا .

وجميع ذلك ضعيف ، والذى يدلّ على أنَّ المتقدمَ ليس جوابا ، أنّ المتكلم أخبر جازما ، ثم بدا له التعليق ، فهو كالتخصيص بعد التعميم ، بخلاف مَنْ بَنَى كلامَه من أَوَّلِ الأمر على الشرط ؛ فإن الجوابَ المعنويَّ يتأخر فى كلامه ، فيكون جوابا فى الصناعة والمعنى .

وإلى حذف الجواب وإبقاء الشرط وعكسه ، أشار الناظم بقوله :

وَالشَّرْطُ يُغْنِى عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ[٣]

(**أَوْ**) كان الدال على جواب الشرط (**مَا تَأَخَّرَ مِنْ جَوَابِ قَسَمٍ سَابِقٍ عَلَيْهِ**) أى : على الشرط (**نَحْوُ** : ﴿ **لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ** ﴾ **الْآيَةَ**) وتمامُها : ﴿ عَلَىٰ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾[٤] فجملة « لَا يَأْتُونَ » جوابُ قسمٍ سابق على الشرط وهو « إنْ » يدلّ على تقدُّمِه ، تقدُّمُ اللام فى « لئن » لأنها موطئة لقسمٍ قبلها ، وجواب الشرط محذوفٌ وجوبًا استغناءً عنه بجواب القسم (**كَمَا يَجِبُ إِغْنَاءُ جَوَابِ الشَّرْطِ عَنْ جَوَابِ قَسَمٍ تَأَخَّرَ عَنْهُ ، نَحْوُ** : « **إِنْ تَقُمْ وَاللهِ أَقُمْ** ») فحذف جواب القسم .

---

(١) الموضع المراد : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال : ١٧] .

(٢) ينظر الكشاف ٢/ ٢٠٧ . وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٠٦ ، والمغنى ٢/ ٦٤٦ : ٦٤٧] .

(٣) « والشرط » مبتدأ « يغنى » الجملة خبر « عن جواب » متعلق بيغنى « قد عُلِم » الجملة صفة لجواب « المعنى » نائب فاعل لمحذوف يفسره فُهِم وهو فعل الشرط ، والجواب محذوف .

(٤) من الآية [٨٨] من سورة « الإسراء » .

استغناءً عنه بجواب الشرط وهو « أَقُمْ » .

والحاصل : أنه متى اجتمع شرط وقسم استُغْنِىَ بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر ، لشدة الاعتناء بالمتقدم .

وإلى ذلك الإشارة بقول النظم :

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسِمْ   جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُو مُلْتَزَمْ(١)

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر .

(**وَإِذَا تَقَدَّمَهُمَا ذُو خَبَر ، جَازَ جَعْلُ الْجَوَابِ لِلشَّرْطِ مَعَ تَأَخُّرِه ، وَلَمْ يَجِبْ ، خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ**) فى التسهيل(٢) ، والكافية(٣) ، وخالف ذلك فى النظم فقال :

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ   فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ(٤)

---

(١) « لَدَى » ظرف متعلق باحذف « اجتماعِ » مضاف إليه « جوابَ » مفعول احذف « مَا » اسم موصول مضاف إليه ، وجملة « أَخَّرْتَ » صلة « فهو ملتزم » مبتدأ وخبر ، والفاء للتعليل .

(٢) فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢١٦ (باب القسم) : « فلو تقدم عليهما ذو خبر استغنى بجواب الشرط ، تقدم على القسم أو تقدم القسم عليه ، وكان الشرط حقيقا بأن يُغنَى جوابُه مطلقا ؛ لأن تقدير سقوطه مخِلٌّ بالجملة التى هو منها ، وتقدير سقوط القسم غير مخلّ ، لأنه مسوق لمجرد التوكيد ، والاستغناء عن التوكيد سائغ ، ففضل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقا إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر » ا هـ .

(٣) ينظر ص ١٦١٦ من الجزء الثالث من شرح الكافية الشافية .

(٤) « وإن تواليا » شرط وفعله ، وألف الاثنين فاعل « وقبلُ » الواو : للحال ، قبلُ : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو خبر » ذو : مبتدأ مؤخر ، خبرٍ : مضاف إليه ، والجملة حال من ألف الاثنين « فالشرط » الفاء : واقعة فى جواب الشرط ، الشرطَ : مفعول رَجِّح مقدم والجملة فى محل جزم جواب الشرط « مطلقا » حال من الشرط « بلا حذر » بلا : جار ومجرور متعلق برجح و « لا » بمعنى غير مضافة إلى حذر .

(**نَحْوُ** : « **زَيْدٌ وَاللهِ إنْ يَقُمْ أَقُمْ** ») وجاز جعلُ الجواب للقسم لتقدمه ، نحو : « زيدٌ والله إن يَقُمْ لأقومنَّ » .

والأرجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر ، كما ذكره ابنُ عصفور[1] وغيرُه[2] وجرى عليه الناظم فى الخلاصة .

وإنما رَجحَ جَعْلُ الجواب للشرط مع تقدُّمِ ذى خبر ؛ لأن سقوط الشرط يُخِلُّ بمعنى الجملة التى هو منها ، بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرَّد التوكيد .

والمراد بذى خبر : ما يطلب خبرًا ، من مبتدإ ، أو اسم « كَانَ » ونحوه .

(**وَلَا يَجُوزُ**) جَعْلُ الجوابِ للشرط مع تأخره عن القسم (**إنْ لَمْ يَتَقَدَّمهُمَا**) ذو خبرٍ ، فلا يجوز : « والله إن قام زيد أقم » (**خِلَافًا لَهُ**) / أىْ : لابن مالك فى قول النظم : [٣٤٣/أ]

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلَا ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمِ

(وَ) خلافا (**لِلْفَرَّاءِ**) فى إجازته ذلك[3] .

(وَ) ما استدل به ، وهو (**قَوْلُهُ** :

٥١٢ **لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمْ فِى نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا**)
وَأَرْكَبْ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأُعْرِ مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا[4]

---

(١) ينظر شرح الألفية للمرادى ٤/ ٢٦١ .

(٢) مثل ابن الناظم فى شرح الألفية ص ٧٠٧ .

(٣) ينظر : معانى القرآن للفراء ١/ ٦٦ : ٦٧ ، ٢/ ١٣١ .

(٤) بيتان من الطويل لامرأة من عُقيل ، والأول موضع الشاهد ، وقد جاء وحده أو معه الثانى فى معانى القرآن للفراء ١/ ٦٧ ، ٢/ ١٣١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٠٨ ، والمغنى ١/ ٢٣٦ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/ ٦١٠ ، والعينى ٤/ ٤٣٨ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٩٢ ، والهمع ٢/ ٤٣ ،

فهو عند البصريين (**ضَرُورَةٌ** ، **أَوِ اللَّامُ**) من « لَئِنْ » (**زَائِدَةٌ**) لا موطئة للقسم .

وهذان البيتان قالتهما امرأة عُقَيْلِيّة .

(**وَحَيْثُ حُذِفَ الْجَوَابُ**) جوازًا أو وجوبا (**اشْتُرِطَ فِى غَيْرِ الضَّرُورَة ــ مُضِىُّ الشَّرْطِ**) لفظا أو معنًى كما مثلنا[1] (**فَلَا يَجُوزُ : « أَنْتَ ظَالِمٌ » إنْ تَفْعَلْ » وَلَا « وَاللهِ إنْ تَقُمْ لَأَقُومَنَّ »**) ؛ لكون الشرط مضارعا غير منفىّ بـ « لم » عند

= والأشمونى ٤/ ٢٩ ، والخزانة ٤/ ٥٣٨ ، والدرر ٢/ ٥٠ .

والشاهد : أنه جاء الفعل « أَصُم » جوابا مجزوما بـ « إنْ » الشرطية بعد تقدم القسم المشعر به اللام الموطئة ، وهو قليل فى الشعر ــ وقال ابن هشام فى المغنى : وليست ــ اللام ــ موطئة فى قوله : « لِئن كان ما حدثته ... البيت ... بل هى فى ذلك كله زائدة ، فلو كانت موطئة ، لم يُجَب إلا القسم هذا هو الصحيح ، وخالف فى ذلك الفراء ؛ فزعم أن الشرط قد يُجَاب مع تقدم القسم عليه » ا هـ .

[المغنى ١/ ٢٣٦] .

و« ما » عبارة عن الكلام ، و « حُدِّثته » بالبناء للمفعول ، والتاء ــ للخطاب ــ نائب فاعل و « القيظ » شدة الحرّ ، و « للشمس » متعلق بـ « باديا » و « البادى » البارز ويروى فى مكانه : « ضاحيا » وهو بمعناه .

وركوب الحمار بين الفروة والسرج هيئة من يُندَّدُ به ويُفضحُ بين الناس ، و « أُعْرَ » مضارع : أعراه ، أى : جعله عاريا ، و « الخاتام » لغة فى الخاتم ، والمراد بـ « صُغْرى شِماليا » خِنْصَرُها ، فإن الخاتم يكون زينة للشمال .

تقول : والله إن كان ما نُقِلَ لك عنى من الحديث صحيحا ، أصم فى تلك الصفة الشاقة ، وأركب حمارًا للخزى والفضيحة : وأجعل شمالى عارية من حسنها وزينتها .

[الخزانة ٤/ ٥٣٨] .

(١) لفظًا : كما إذا كان فعل الشرط ماضىَ اللفظ نحو : (أنت ظالم إن فعلتَ) ومَعْنًى : كما إذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما بـ « لم » نحو : (أنت ظالم إن لم تفعلْ) .

البصريين والفراء[١] .

وأجازه بقية الكوفيين قياسا .

وَاحْتَرَزَ بقوله : « فى غير الضرورة » عما جاء فى الشعر كقوله :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّى أَنَّ بَيْتِى وَاسِعُ[٢] ٣٨٦

فحذف الجواب مع أنَّ الشرط مضارع غير منفىّ بـ « لم » .

وإذا دخل شرط على شرط ؛ فتارة يكون بعطفٍ ، وتارة يكون بغيره ؛ فإن كان بعطفٍ ، فأطلق ابنُ مالك أنّ الجواب لأولهما لسبقه[٣] .

---

(١) ينظر معانى القرآن ١/ ٦٦ .

(٢) هذا البيت من الطويل للكميت بن معروف فى معانى القرآن للفراء ٢/ ١٣١ ، والخزانة ٤/ ٢٢٠ ، ٥٤٥ ، وبلا نسبة فى معانى القرآن ١/ ٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٠٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٧ ، ٣/ ١٦١٩ ، والمساعد ٢/ ٣١٦ ، والعينى ٤/ ٣٢٧ ، والأشمونى ٤/ ٣٠ .
فالشاهد فى قوله : لئن تك .. لَيَعلَمْ ربى ، واللام موطئة للقسم وقد تقدم على الشرط وهو « إنْ » وجاء الجواب للقسم المتقدم ، وهو « ليعلمُ » ولم يؤكد بالنون لأنه للحال .
وحذف جواب الشرط مع أن فعل الشرط مضارع وهو « يك » وأصله قبل الجزم « يكون » وبعده « يكن » .
قال ابن مالك فى شرح الكافية ١٦١٩/٣ « ولايكون فعل الشرط مضارعا غير مجزوم بـ « لم » عند حذف الجواب إلا فى ضرورة كقول الشاعر : لئن تك .. إلى آخر البيت »

(٣) هذا سبق قلم من الشيخ خالد ، فكلام ابن مالك فى شرح الكافية ٣/ ١٦١٥ صريح فى أن الجواب لهما إن تواليا بعطف ــ قال : « فإن توالى شرطان بعطف فالجواب لهما معا ... » .
وينظر شرح الألفية للمرادى ٤/ ٢٦٧ : ٢٦٨ فقد عبر عن مذهب ابن مالك تعبيرًا صحيحا .

وفَصَّلَ غيرُه فقال : إن كان العطف بالواو ، فالجواب لهما ؛ لأن الواوَ لمطلق الجمع ، نحو : « إن تأتنى وإنْ تحسن إلَىَّ أُحْسِنْ إليك » .

وإن كان العطف بـ « أَوْ » فالجواب لأحدهما ؛ لأن « أَوْ » لأحد الشيئين ، نحو « إن جاء زيدٌ ، أو إن جاءت هندٌ فأكرمه » أو « فأكرمها » .

وإن كان العطف بالفاء ، فالجواب للثانى ، والثانى وجوابه جوابٌ للأول[1] .

وإن كان بغير عطف ، فالجواب لأولهما ، والشرط الثانى مُقَيِّد للأول كتقييده بحال واقعةٍ موقعَه[2] ، كقوله :

٣٨٧ إنْ تَستَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُو تَجِدُوا مِنَا مَعَاقِد عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ[3]

« تجدوا » جواب « إن تَستغيثواَ » و « إنْ تُذْعَرُوا » ـ بالبناء للمفعول ـ مقيِّدٌ للأول ، على معنى : إنْ تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا .

وإذا دخل الاستفهام على الشرط ، فعن يونسَ أنَّ الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط ، قياسا على مسألة تقدم القسم على الشرط ، نحو : « أَإن قام زيدٌ

---

(١) هذا التفصيل من شرح المرادى السابق بنصه ٤/ ٢٦٨ .

(٢) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٣/ ١٦١٤ « إذا توالى شرطان دون عطف ، فالثانى مُقَيِّد للأول كتقييده بحال واقعةٍ موقعَه ، والجواب المذكور أو المدلول عليه للأول ، والثانى مُستغنًى عن جوابه ؛ لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال مثال ذلك قول الشاعر :

إنْ تَستَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ....

ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِى إنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إن كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ [هود : ٣٤] فـ « وَلَا يَنْفعُكُمْ نُصْحِى » دليل الجواب المحذوف ، وصاحب الجواب أول الشرطين ، والثانى مقيِّد له مستغنٍ عن جوابٍ ، والتقدير : إن أردت أن أنصح لكم ـ مُرَادًا غَيُّكُمْ ـ لا ينفعُكُم نُصحى » » اهـ .

(٣) هذ البيت من البسيط قال العينى ٤/ ٤٥٢ لم أعثر على اسم قائله ، ورد فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٤ ، والهمع ٢/ ٦٣ ، والأشمونى ٤/ ٣١ ، والدرر ٢/ ٧٩ .

« تُذْعَروا » مبنى للمفعول من الذعر وهو الفزع ـ و « المعاقل » ـ جمع معقل ـ وهو الملجأ قوله : « زانها » فعل ومفعول و « كرمُ » فاعله ، والجملة صفة لمعاقل .

تقومُ[1]

* * *

(فَصْلٌ فِى) أَوْجُهِ (« لَوْ »)

لِـ « لَوْ » ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ) وضِعْفها ، فتكون ستة : .

(أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً ، فَتُرَادِفُ « أَنْ ») المصدرية فى المعنى والسبك ، إلا أنها لا تنْصِب ، (وَأَكْثَرُ وُقُوعِهَا) فى الماضى والمضارع (بَعْدَ « وَدَّ » نَحْوُ : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ ﴾[2] / أى : الإدهانَ (أَوْ) بعد (« يَوَدُّ » نَحْوُ : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾)[3] أى : التعميرَ (وَمِنَ الْقَلِيلِ قَوْلُ قُتَيْلَةَ) مُصغّر « قَتْلَة » — بالقاف ، والتاء المثناة فوق — بنت النضر بن الحارث الأسدية ، تخاطب النبىَّ — ﷺ حين قَتَل أباها النضرَ صبرًا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر : [٣٤٣/ب]

٥١٣ (مَاكَانَضَرَّكَلَوْمَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَىوَهُوَالْمَغيظُالْمُحْنَقُ)[4]

---

(١) فى كتاب سيبويه ١/ ٤٤٣ : ٤٤٤ « باب دخول همزة الاستفهام على أدوات الجزاء ، تقول : أَئِن تأتنى آتِكَ ؟ أمتى تَشْتُمْنى أَشْتُمْكِ ؟ أَمَنْ يقلْ ذلك أَزُرْه ؟ أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه فى بعضٍ فلم يغيره ، وإنما الألف بمنزلة الواو ، والفاء و « لا » أمّا يونس فيقول : أَئِنْ تأتنى آتِيك — وهذا قبيح »ا هـ .

(٢) من الآية [٩] من سورة « القلم » .

(٣) من الآية [٩٦] من سورة « البقرة » .

(٤) هذا البيت من الكامل وهو لقُتيلة الأسدية — كما قال ابن هشام — وكما فى المرزوقى ص ٩٦٦ ، وحماسة البحترى ٢٧٦ وشرح التسهيل ١/ ٢٢٨ واللسان (غيظ) ٩/ ٣٣٠ ، والمغنى ١/ ٢٦٥ ، والعينى ٤/ ٤٧١ ، والدرر ١/ ٥٣ — وهو بلا نسبة فى الهمع ١/ ٨١ ، والأشمونى ٤/ ٣٤ وذكر ابن اسحاق فى السيرة ٣٥٩ ، وأبو الفرج ١/ ٩ أنها « قُتيلة بنت الحارث » فهى على هذا القول أختُ النضر لابنته .

وقال المرزوقى ٩٦٣ : « وقالت : قتيلةُ بنتُ النضر بن الحارث ، وكان رسول الله =

أى : ما كان ضَرَّك مَنُّك .

وسبب قتلِ النبىِّ ﷺ أباها ؛ أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ، ويقول : محمد يأتيكم بأخبار عادٍ وثمود ، وأنا آتيكم بخير الأكاسرة والقياصرة ، يريد بذلك أذى النبىّ ﷺ فلما سمع النبىُّ ﷺ هذا البيت ـ وهو من أبيات أنشدتها بين يديه ـ قال : لو سمعتُه قبل قتله ما قتلتُه[١] ، ولعفوت عنه ، ثم قال : « لا يُقتَل قُرَشىٌّ بعدَ هذا صبرًا » .

و« المغيظ » ـ بفتح الميم ـ اسم مفعول من غاظه يَغيظُه ـ بالغين ، والظاء المعجمتين ـ وفى القاموس : الغيظ : الغَضَب ، أو شِدَّتُه ، أو سَوْرَة أَوَّلِهِ ، و « المحُنَق » ـ بضم الميم وفتح النون ـ اسم مفعول من أحنقه ـ بالحاء المهملة ـ إذا أغاظه ، فهو توكيد للمَغيظ .

و « لو » المصدريةُ لا جواب لها .

وممن ذهب إلى مصدرية « لو » : الفراء[٢] ، وأبو علىّ الفارسىّ[٣] ، وأبو البقاء[٤] ، والتبريزىُّ[٥] .

= ﷺ قتل أباها صبرًا » اهـ فهذا على القول بأنها بنت النضر لا أخته .

(١) ينظر البيان والتبيين للجاحظ ٤/ ٤٣ وقد نسب الأبيات التى منها الشاهد إلى ليلى بنت النضر ، وذكر أنها عرضت للنبىّ ﷺ وهو يطوف بالبيت ، واستوقفته ، وجذبَتْ رداءَه حتى انكشف منكبُه ، وأنشدته شعرها بعد مقتل أبيها ـ قال ﷺ : « لو كنتُ سمعتُ شعرَها هذا ما قتلتُه » اهـ .

(٢) ينظر معانى القرآن للفراء ١/ ١٧٥ .

(٣) ينظر ما نسب إليه فى شرح الألفية للمرادى ٤/ ٢٦٩ ، والجنى الدانى ٢٩٧ ، والمغنى ٢٧٩ .

(٤) يعنى : العكبرى ـ ينظر إملاء مامن به الرحمن ٤٥٣/١ ، ٥٧ ، ١٨٠ ، ١٩٣ ، ٢٧٩ .

(٥) وهو يحيى بن على بن محمد بن الخطيب التبريزى أبو زكريا المتوفى سنة ٥٠٢ هـ من =

وابن مالك[١] .

وذهب الأكثرون إلى المنع ، ويدَّعُون أن « لو » فى نحو : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْيُعَمَّرُ ﴾[٢] شرطية ، وأن مفعول « يودّ » ، وجواب « لو » محذوفان ، والتقدير : يودّ أحدهم التعمير ، لو يُعَمَّرُ ألف سنة لسرَّه ذلك ، قال فى المغنى : ولا خفاء بما فى ذلك من التكلُّف .

ويَشهدُ للمثبتين قراءةُ بعضهم : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾[٣] بحذف النون[٤] ، فعطف « يدهنوا » بالنصب على « تُدهِنُ » لما كان معناه : أَنْ تُدْهِنَ .

ويشكل عليهم دخولها على « أَنَّ » فى نحو : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾[٥] .

وجوابه : أنّ « لو » إنما دخلت على فعل محذوف مقدَّر بعد « لو » تقديره : تودُّ لو ثبت أَنَّ بينها — انتهى[٦] .

(وَ) « لو » المصدرية (**إِذَا وَلِيَهَا**) الفعلُ (**الْمَاضِى بَقَى عَلَى مُضِيِّهِ** ، **أَوِ**) الفعلُ (**الْمُضَارِعُ تَخَلَّصَ لِلاسْتِقْبَالِ** ، **كَمَا أَنَّ** « **أَنِ** » **الْمَصْدَرِيَّةَ كَذَلِكَ** .

= مصنفاته : شرح القصائد العشر ، وشرح اللمع وغيرهما [بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨] . وينظر ما نسب إليه فى شرح الألفية للمرادى ٤/ ٢٦٩ ، والجنى الدانى ٢٩٧ ، والمغنى ١/ ٢٦٦ .

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٢٢٨ (باب الموصول — فصل : من الموصولات الحرفية « أَنْ » ومنها « لو ») .

(٢) من الآية [٩٦] من سورة « البقرة » .

(٣) الآية [٩] من سورة « القلم » .

(٤) قال سيبويه فى كتابه ١/ ٤٢٢ : « وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُواْ ﴾ » ا هـ [وينظر الكشاف ٤/ ٥٨٦ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٢٩] .

(٥) من الآية [٣٠] من سورة « آل عمران » .

(٦) يعنى : انتهى كلام ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٦٦ والكلام برمته فيما يتعلق بـ « لو » المصدرية والمثبتون والمانعون لابن هشام فى المغنى ١/ ٢٦٥ : ٢٦٦ .

وَ) الوجهُ (**الثَّانِى**) من أوجه « لو » (**أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْلِيقِ**) أى : لتعليق الجواب على الشرط (**فِى الْمُسْتَقْبَلِ ، فَتَرَادِفُ** « **إنِ** ») الشرطية ، إلَّا أنها لا تجزم على الأفصح (**كَقَوْلِهِ**) وهو قيس بن الملوّح مجنون ليلى :

٥١٤ (**وَلَوْ تَلْتَقِى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبْسَبُ**
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِى وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً ... لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيطْرَبُ)(١)

فـ « لو تلتقى »(٢) شرط ، و « لَظَلَّ » جوابُه .

و « الأصداء » ــ بالمدّ ــ جمع صدًى ــ بالقصر ، وهو الذى يُجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها ، و « الصدى » أيضا ذَكَرُ البوم ــ و « الرمس » القبرُ ، أو ترابُه ، والأول عن القاموس ، والثانى عن الصحاح ــ و « السبسب » ــ بمهلتين / وموحدتين ــ المفازة ، و « الرِّمَّة » ــ بكسر الراء ــ العظام البالية ، و « يَهَشّ » يرتاح ، من هَشِشْت ، بكسر العين ، قال فى الصحاح(٣) : هَشِشْتُ لفلان ــ بالكسر ــ أَهَشُّ هشاشةً ، إذا ارتحتَ له ــ انتهى .

[١/٣٤٤]

و « الطرب » خفة لسرور .

و « لِصَوْتِ » ــ بكسر اللام ــ متعلّق بـ « يَهَش » ، ومُتَعلَّقُ « يطرب » محذوفٌ مماثل لمتعلق « يهش » والتقدير : يهش لصوت صدَى ليلى ، ويطرب له .

(**وإِذَا**) كانت « لو » للتعليق فى المستقب ، و (**وَلِيَهَا**) فعل (**مَاضٍ**) لفظًا (**أُوِّلَ بِـ**) الفعل (**الْمُسْتَقْبَلِ**) معنًى ، كما أنَّ « إنْ » كذلك .

---

(١) البيتان من الطويل ، قالهما قيس بن الملوح ، وهما فى ديوانه ٤٦ ، والعينى ٤/ ٤٧٠ على هامش الخزانة ، ولأبى صخر الهذلىّ فى شرح أشعار الهذليين ٩٣٨ ــ وهما بلا نسبة فى الأشمونى ٤/ ٣٧ .

(٢) فوقع بعد « لو » هنا ــ فعل مستقبل فى اللفظ والمعنى .

(٣) مادة (هَشَّ) .

نَحْوُ : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ) مِنَ خلفِهِم ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾[١] أى : إنْ شارفوا أَنْ يتركوا ، وإنما أُوِّل التركُ بمشافة الترك ؛ لأن الخطاب للأوصياء ، وإنما يَتوجَّه إليهم قَبْل الترك ؛ لأنهم بعده أموات ، قاله فى المغنى[٢] .

وأنكر ابنُ الحاجّ فى نقده على المقرَّب ، وتبعه ابنُ الناظم مجىء « لو » للتعليق فى المستقبل ، قال ابنُ الحاجّ فى نقده على المقرَّب ، وتبعه ابنُ الناظم مجىء « لو » للتعليق فى المستقبل ، قال ابنُ الحاجّ : ولهذا لا تقول : « لو يقوم زيدٌ فعمرٌو منطلق ، كما تقول ذلك مع « إنْ »[٣] .

وقال ابنُ الناظم : وعندى أن « لو » لا تكون لغير الشرط فى الماضى ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ ﴾[١] لا حجة فيه ؛ لصحة حملة على المضىّ ــ انتهى[٤] .

وردّ عليه الموضح فى المغنى بآيات ، ومثال ، وشاهد ، فلينظر منه[٥] .

(أَوْ) تلاها (مُضَارِعٌ تَخَلَّصَ لِلاسْتِقْبَالِ) كقوله :

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ[٦] إِلَّا مُظْهِرًا خُلُقَ الْكَرِيمِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا[٧] ٣٨٨

---

(١) من الآية [٩] من سورة « النساء » .

(٢) ١/ ٢٦٤ .

(٣) قاله فى المغنى ١/ ٢٦٢ .

(٤) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٧١٠ : ٧١١ .

(٥) وقد بدأ ابن هشام ردّه على بدر الدين بن مالك بقوله : وفى كلامه نظر فى مواضع » المغنى ١/ ٢٦٢ وما بعدها .

(٦) فى خ ٣ « الراجيك » قال الأمير ١/ ٢٠٩ : « (الراجوك) بالجمع ، وهو أنسب بوصل « أل » بالمضاف » .

(٧) هذا البيت من الكامل ، وقائله مجهول ، ورد الاستشهاد به فى الجنى الدانى ٢٩٥ ، =

(**كَمَا أَنَّ « إنْ » الشَّرْطِيَّةَ كَذَلِكَ**) .

الوجهُ (**الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْلِيقِ**) أى : لتعليق الجواب على الشرط (**فى**) الزمن (**الْمَاضِى ، وَ**) هذا الْقِسْم (**هُوَ أَغْلَبُ أَقْسَامِ « لَوْ »**) وإليه أشار الناظم بقوله : .

« لَوْ » حَرْفُ شَرْطٍ فى مُضِيٍّ وَيَقِلّ إيلاَؤُهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قُبِلْ[(١)]

= والمغنى ١/ ٢٦١ ، والعينى ٤/ ٤٦٩ ، والأشمونى ٤/ ٣٨ .

والمعنى : لا يجدُك الذين يرجون إحسانك إلا مُظهِرًا خلق الكرام ولو كنتَ فقيرا .

والشاهد فى : « ولو تكون » فإن « لو » حرف شرط فى المستقبل وإذا وقع بعده المضارع تخلص للاستقبال أى : فهو مستقبل فى اللفظ والمعنى ، كما أن « إنْ » الشرطية كذلك إلا أن « لو » لا تجزم .

(١) شرح المرادى هذا البيت فى توضيح المقاصد ٤/ ٢٧١ : ٢٧٤ بقوله : « (لو حرف شرط فى مُضىّ) هذا هو القسم الأول من قسمى الشرطية ، وهى الامتناعية ، يعنى : أن لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصولُ جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه .. ثم أشار ــ يعنى الناظم ــ إلى القسم الثانى من قسمى الشرطية بقوله : (ويقل : إيلاؤه مستقبلا لَكِنْ قُبِلْ) أى : يقل إيلاء « لو » فعلا مستقبل المعنى ، وما كان من حقها أن يليَها ، لكن قُبِل لورود السماع به ، كقوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكوا مِن خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ » اهـ .

[وكذلك جاء شرح البيت فى الأشمونى ٤/ ٣٥ ، ٣٧] .

والحاصل أنّ « لو » إن كانت امتناعية وليها الماضى لفظا ومعنى ، أو معنى فقط كما سيأتى فى قول الناظم : « وإنْ مُضارعٌ تلَاها .. الخ » وإن كانت بمعنى « إنْ » وليها المستقبل لفظا ومعنى ، أو معنى فقط . فقوله : (ويقل إيلاؤها مستقبلا) أى : يقل أن تستعمل بمعنى « إنْ » فيليها المستقبل ، فلا يرد أنها إذا كانت بمعنى « إنْ » كما هو فرض الكلام كان إيلاؤها المستقبل واجبًا لا قليلا فقط [قاله الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤/ ٣٧] .

ثم هى — مع الماضى — مفيدةٌ لثلاثة أمور :

أحدها : الشرطية ، أعنى : عقْد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها .

والثانى : تقييد الشرطية بالزمن الماضى ، وبهذا الوجه وما يُذكَر بعده فارقَتْ « إنْ » فإن « إنْ » لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ؛ ولهذا قالوا : الشرط بـ « إنْ » سابق على الشرط بـ « لو » ؛ وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى ، ألا ترى أنك تقول : « إن جئتنى غدا أكرمتك » فإذا انقضى الغد و لم تجىء قلتَ : « لو جئتنى أمس أكرمتُك » .

وفى الأسبق من الأزمنة الثلاثة خلاف ، قال الفخر الرازىّ : والحق قول الزجاج[1] : إن المقدم هو المستقبل ، فإذا وجد صار حاضرا ، فإذا انقضى صار ماضيا ، انتهى .

الثالث : الامتناع ، وقد اختلف النحاة فى إفادتها له ، وكيفية إفادتها إياه ، على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تفيده بوجه ، وهو قول الشَّلَوْبين ، زعم أنها لا تدلّ على امتناع الشرط ، ولا على / امتناع الجواب[2] . [٣٤٤/ب]

---

(١) فى حاشية يس ٢٥٧/٢ « قوله : (والحق قول الزجاج الخ) : التحقيق أن الماضى مقدم بحسب الوجود ؛ لأن ذات الزمن الماضى الذى تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذى لم يوجد ، والذى هو موجود ، وأما بحسب الاتصاف بالمضىّ والاستقبال ، فالأمر بالعكس ، لأنه قبل وجوده متصف بالاستقبال ، وعند وجوده بالحال ، وبعد انقضائه بالمضىّ — قاله اللقانى فى حواشى التصريف » ا هـ .

(٢) قاله ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٥٦ .

وفى شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٤٥٧ : « أما « لو » فلأنها شرط فيما مضى ، كما كانت « إنْ » شرطا فيما يأتى » ا هـ .

تجعلها تدل على التعليق فى الماضى ، كما أن « إنْ » تدل على التعليق فى المستقبل . وتبعه ابن هشام الخضراوى — كما فى المغنى ٢٥٦ .

والثانى : أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ، وردهما فى المغنى[(١)]

(وَ) الثالث : أنها (**تَقْتَضِى امْتِنَاعَ شَرْطِهَا دَائِمًا**) مثبتا كان أو منفيا (**خِلَافًا لِلشَّلَوْبِينِ**) و (**لَا**) تقتضى امتناع (**جَوَابِهَا ، خِلَافًا لِلْمُعْرِبِينَ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِجَوَابِهَا سَبَبٌ غَيْرُهُ**) أى : غير ذلك الشرط (**لَزِمَ امْتِنَاعُهُ**) أيضا ، لملازمته له شرعًا ، أو عقلا ، أو عادة .

فالأول[(٢)] : (**نَحْوُ**) قوله تعالى فى بلعم بن باعوراء (﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا** ﴾[(٣)]) فـ « لو » ــ هنا ــ دالة على أنَّ مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ، ويلزم من نفيها أن يكون رفعُ المنسلخ منفيا ؛ إذلا لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت ؛ فيكون منفيا ؛ لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة ، كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك ، لما بينهما من التلازم الشرعىّ .

(وَ) الثانى[(٤)] (**كَقَوْلِكَ : « لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا**)

فـ « طلوع الشمس » سبب لوجود النهار ، وقد انتفى بدخول « لو » عليه فينتفى وجود النهار ؛ لأن وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس ، وقد انتفى ، فيكون منفيا ؛ لأن انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبب ؛ لما بينهما من التلازم العقلىّ .

والثالث[(٥)] : كقوله تعالى : ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[(٦)] أى : السماوات والأرض ، ففسادهما ــ وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد

---

(١) ينظر ١/ ٢٥٦ : ٢٥٧ من المغنى .

(٢) وهو الملازمة الشرعية .

(٣) من الآية [١٧٦] من سورة « الأعراف » .

(٤) وهو الملازمة العقلية .

(٥) وهو الملازمة فى العادة .

(٦) من الآية [٢٢] من سورة « الأنبياء » .

مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشىء ، وعدم الاتفاق عليه[١] ، فينتفى الفسادُ بانتفاء التعدد المفاد بـ « لو » نظرًا إلى الأصل فيها — وإن كان القصد من الآية العكس — لأنها إنما سيقت لإثبات الواحدانية ونَفْى التعدد ، فوجب أن يقال : إنَّ معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد ، لما بينهما من التلازم العادىّ .

(**وَإِلَّا**) بأن كان لجواب « لو » سبب غير شرطها (**لَمْ يَلْزَمْ**) مِنَ امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ، ثم تارة يكون ثبوته بالأَوْلَى (**نَحْوُ** : « **لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً**) بالفعل (**كَانَ الضَّوْءُ مَوْجُودًا**) فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء ؛ لاحتمال أن يكون بالسراج مثلا ، فإثبات الضَوء مع طلوع الشمس أَوْلَى .

(**وَمِنْهُ**) الأثر المروىّ عن عمر — رضى الله عنه — « **نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ** (**لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ** »)[٢] فإنه لا يلزم من انتفاء « لم يخف » انتفاء « لم يعص »

---

(١) قال الزمخشرى فى الكشاف ٣/ ١١٠ « والمعنى : لو كان يتولاهما ويدبر أمرهما آلهة شتى غير الواحد الذى هو فاطرهما لفسدتا ، وفيه دلالة على أمرين : أحدهما : وجوب أن لا يكون مدبرها إلا واحدًا ، والثانى ، أن لا يكون ذلك الواحد إلا إياه وحده ؛ لقوله ﴿ **إِلَّا اللهُ** ﴾ فإن قلتَ : لم وجب الأمران ؟ قلتُ : لِعِلْمِنا أنّ الرعيّة تفسد بتدبير المِلِكَيْنِ لما يحدث بينهما من التغالب والتناكر والاختلاف » ا هـ .

(٢) ورد هذا الأثر منسوبا إلى عمر — رضى الله عنه — فى كثير من كتب النحو منها : المقرب ١/ ٩٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٧٩٠ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٣٩٠ ، والمغنى ١/ ٢٥٧ ، والجنى الدانى ٢٨٧ ، والأشمونى ٤/ ٣٦ وغيرها .
وأورده ابنُ الأثير مجد الدين أبو السعادات الجزرىّ فى كتابه . النهاية فى غريب الحديث والأثر ٢/ ٨٨ — بلفظ : نعم المرء ... الخ ، ثم قال : « أراد أنه إنما يطيع الله حُبًّا له لا خوف عقابه ، فلو لم يكن عقاب يخافه ما عصى الله ، ففى الكلام محذوف تقديره : لو لم يخف الله لم يعصه ، فكيف وقد خافه ؟ » ا هـ .

حتى يكون قد خاف وعصى ؛ لأن انتفاء العصيان له سببان : أحدهما : خوف العقاب ، وهو وظيفة العوامّ ، والثانى : الإجلال ، والإعظام ، وهو وظيفة الخواصّ .

والمراد : أن صُهَيْبًا ــ رضى الله تعالى عنه ــ من قسم الخواصّ ، وأنه لو قُدِّر خُلُوُّه عن الخوف لم يقع منه معصية ، / فكيف والخوف حاصل له . [٣٤٥/أ]

وإنما لم تدل « لو » على انتفاء الجواب هٰهنا ؛ لأن دلالتها على ذلك ، إنما هو من باب مفهوم المخالفة إذْ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة ، وفسِّر مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوتُ عنه مخالفًا لحكم المذكور إثباتًا أو نفيًا ، ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقًا لحكم المذكور ، وفى هذا الأثر ، دَلَّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية ؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف ، فعند الخوف أَوْلَى .

فإذا تعارض هذان المفهومان قُدِّم مفهوم الموافقة .

ومن نسب هذا الأثر بهذا اللفظ إلى النبىّ ــ ﷺ ــ فقد وَهِم ، وإنما الوارد ما رواه أبو نعيم فى الحِلْيَة[١] أن النبىّ ــ ﷺ قال فى سالم مولى أبى حذيفة « إنه شديدُ الحب لله تعالى ، لو كان لا يخاف الله ما عصاه » .

وتارة يكون بالمساوى ، كقوله ﷺ فى دُرَّة بنتِ أمّ سَلَمة : « لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِى فى حِجْرِى مَا حَلَّتْ لى ، إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِى مِنَ الرَّضَاعَةِ » رواه الشيخان[٢] ، فإنّ حِلَّهَا له ــ عليه الصلاة والسلام ــ منتفٍ من وجهين : كونها ــ رَبيبته ،

---

(١) يعنى : حِلْيَة الأولياء ١/ ١٧٧ طبع السعادة ١٣٥١ هـ .

(٢) البخارىّ فى صحيحه ، كتاب النفقات ، باب المراضع ٦/ ١٩٥ .
ومسلم فى صحيحه ، كتاب الرضاع ــ باب تحريم الربيبة وأخت المرأة ٢/ ١٠٧٢ : ١٠٧٣ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى .
والربيبة : بنت الزوجة ، مشتقة من الربّ وهو الإصلاح ؛ لأنه يقوم بأمورها ويصلح أحوالها ــ و« الحجر » بفتح الحاء وكسرها .

وكونها ابنةَ أخيه من الرضاع ، وهما متساويان فى منع الحِلّ .

وتارة يكون بالْأَدْوَن ، كقولك فيمن عُرِض عليك نكاحُها : « لو انتفت أُخوّةُ الرضاعة لما حَلّت من النسب » فإن حِلَّها منتفٍ من وجهين : أخوة الرضاعة والنسب ، إلّا أنَّ حُرْمةَ الرضاع أدون من حرمة النسب .

(**وَإِذَا**) كانت « لو » للتعليق فى الماضى ، و (**وَلِيَهَا مُضَارِعٌ ، أُوِّلَ بِالْمَاضِى**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِىِّ..............

(**نَحْوُ** : ﴿ **لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ من الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ** ﴾)[1] أى : لو أطاعكم لَعنِتُّم .

(**وَتَخْتَصُّ** « **لَوْ** » **مُطْلَقًا**) شرطية كانت أو مصدرية (**بِالْفِعْلِ**) على الأصحّ ، والناظم اقتصر على الشرطية فقال :

وَهْىَ فِى الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَـ« إِنْ ....

(**وَيَجُوزُ أَنْ يَلِيَهَا قَلِيلًا اسْمٌ**) مرفوعٌ (**مَعْمُولٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ**) وجوبًا (**يُفَسِّرُهُ وَمَا بَعْدَهُ**) أو اسمٌ منصوب كذلك ، أو خبرٌ لِـ « كان » محذوفة ، أو اسمٌ هو فى الظاهر مبتدأ ما بعده خبره .

فالأول : كقول عُمَرَ لأبى عبيدة ــ رضى الله عنهما ــ « لَوْ غيرُك قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَة »[2] و (**كَقَوْلِهِ**) وهو الغطمش الضبىّ[3] :

---

(١) من الآية [٧] من سورة « الحجرات » .

(٢) حين انتشر الطاعون بالشام فعزم عمر أن يعود منها ، قال له أبو عبيدة الجراح : أفرارًا من قدر الله ؟ فأجابه عمر : لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة .

والخبر فى صحيح البخارىّ (كتاب الطبّ ـ باب الطاعون) وفى صحيح مسلم (كتاب السلام ــ باب الطاعون ، [وينظر حاشية الصبان على الأشمونى ٤/ ٣٩] .

(٣) فى خ ٢ ، ٣ (الظبّى) .

٥١٥ (أَخِلَّاىَ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ) عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوتِ مَعْتَبُ[١]

فـ « غيرُ » فاعل بفعل محذوف يفسره « أصابكم » والتقدير : لو أصابكم غيرُ الحِمَام ، وهو بكسر الحاء ـــ الموتُ ، و « عتبتُ » جواب « لو » و « مَعْتَبُ » ـــ بفتح الميم والتاء ـــ مصدر ميمىّ بمعنى العتاب .

(وَقَوْلِهِمْ) فى المثل : (« لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِى »)[٢] أخذا من قول حاتم الطائىّ حين لطمته جاريةٌ وهو مأسور فى بعض أحياء العرب .

وسبب اللطمة . أنّ صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دم فصدها ، فنحرها ، فقيل له فى ذلك ، فقال : هذا فَصْدِى ، فلطمته الجارية ، فقال : لو ذات سِوارٍ لطمتنى .

[٣٤٥/ب] فـ « ذاتُ سوارٍ » فاعل بفعل محذوف على شريطة / التفسير ، والتقدير : لو لطمتنى ذاتُ سوارٍ ، وذاتُ السوارِ : الحرة ؛ لأنّ الإماء عند العرب لا تلبس السوار .

وجواب « لو » محذوف تقديره : لهان علَىَّ ذلك .

---

(١) هذا البيت من الطويل من كلام الغطمش الضبىّ ، وهو من شعراء الحماسة لأبى تمام ، ينظر المرزوقى ٨٩٣ ، والعينى ٤/ ٤٦٥ وورد بلا نسبة فى الأشمونىّ ٤/ ٣٩ .
« أخلَّاىَ » بياء مفتوحة ، فهو من قصر المدود للضرورة ، قال التبريزى : وأجود من ذلك فى حكم العربية أن يكون « أَخِلَّاءِ » بهمزة مكسورة ، والأصل : أخلائى فحذفت ياء الإضافة لدلالة الكسرة عليها .

(٢) فى مجمع الأمثال للميدانى ٢/ ١٧٤ « لو ذاتُ سوارٍ لطمتنى » أى : لو لطمتنى ذات سوارٍ ؛ لأن « لو » طالبة للفعل داخلة عليه ، والمعنى : لو لطمنى من كان كفؤًا لى لهان علىّ ، ولكن لطمنى من هو دونى ، وقيل : أراد : لو لطمتنى حُرَّة ، فجعل السوارَ علامة للحرية ، لأن العرب قَلَّما تُلبِس الإماءَ السوارَ ، فهو يقول : لو كانت اللَّاطمة حرَّةً لكان أخفَّ علىّ .. » اهـ .

والثانى : « لو زيدًا رأيتُه أكرمتُه » .

والثالث : نحو : « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ »(١) أى : ولو كان خاتما .

الرابع : كقوله :

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِى شَرِقٌ   كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِى(٢) ٣٨٩

---

(١) جملة من حديث شريف أخرجه البخارىّ فى صحيحه فى « كتاب النكاح ــ باب التزويج على القرآن وبغير صداق ٦ / ١٣٨ بلفظ : « فاطلب ولو خاتما من حديد » .
وأخرجه مسلم فى صحيحه فى « كتاب النكاح ــ باب الصداق ... » بلفظ : « انظر ولو خاتمٌ من حديد » قال المحقق : وفى بعض النسخ : خاتمًا ٢/ ١٠٤١ .
وأخرجه أحمد فى مسنده ، ٥/ ٣٣٦ من حديث سهل بن سعد الساعدىّ .

(٢) هذا البيت من الرمل لعدىّ بن زيد العبادىّ فى ديوانه ص ٩٣ ، والشعر والشعراء ١/ ٢٢٩ والأغانى ٢/ ٥٣٢ ، والعينى ٤/ ٤٥٤ ، والخزانة ٣/ ٥٩٤ ، ٤/ ٤٦٠ ، ٥٢٤ والدرر ٢/ ٨١ ــ وورد غير منسوب فى سيبويه [صدره فقط] وشرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر للفارسىّ ص ٥٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٨ ، وابن الناظم ٧١١ ، والرضىّ ٢/ ٣٩٠ ، والجنى الدانى ٢٩٢ ، والمغنى ١/ ٢٦٨ ، والهمع ٢/ ٦٦ ، والأشمونى ٤/ ٤٠ .
والرواية فى المغنى : « اعتصارْ » بالقافية المقيدة .
قال يس فى حاشيته على التصريح ٢/ ٢٥٩ : « والعروضيون يذكرون البيت شاهدًا على الضرب المقصور ، وهو خطأ منهم ، فإنه ضربٌ تامٌ بالياء بعد الراء » ا هـ .
وفى كتاب نهاية الراغب فى شرح عروض ابن الحاجب : « والضرب ــ من بحر الرمل ــ مقصور ، أى سقط من السبب الأخير متحرك ، أوزنته ، فبقى على (فاعلانْ) ساكن النون ــ كما سبق إيضاحه ــ وبيتُه :
أبلـغ النعمـانَ عنـى مألكًـا   أنه قد طال حَبْسِى وانتظـارْ
انتهى ــ وعلق المحقق بقوله : هذا البيت لعدىّ بن زيد ، والرواية المشهورة فيه فى مصادر الأدب واللغة بالقافية المطلقة ؛ بدليل أن بعده فى العِقْد ٦/ ٩٥ :
لـو بغير الماء حلقـى شرِقٌ   كنتُ كالغصان بالماء اعتصارى =

فَوَلِى « لو » اسمٌ هو فى الظاهر مبتدأ[١] ، و « شَرِقٌ » خبره[٢] ، وهو مذهب الكوفيين[٣] .

واختلف البصريون فى تخريجه :

فقال الفارسىّ[٤] : « حَلْقِى » فاعلٌ بفعل محذوف ، و « شَرِقٌ » خبر مبتدإ محذوف ، والأصل : لو شَرِق حلقى شَرِقٌ[٥] ، فحذف الفعل أوّلا ، ثم المبتدأ

= من ستة أبيات مضقة الروىّ ، وهى بذلك تكون شاهدًا على الضرب الأول كما فى العقد ٦/ ٢٧٢ انتهى .

[ينظر نهاية الراغب للأسنوى : تحقيق د/ شعبان صلاح ط الأولى ١٤٠٨ هـ ص ٢٤٧ : ٢٤٨] .

قال الدمامينى فى حاشيته على المغنى : الشَّرِق ــ بكسر الراء ــ صفة مشبهة من قولك : شَرِق بريقه مثلا ، إذا غصَّ .. والغصّان ، هو ذو الغُصّة ، وهو ما يعترض فى الحلق من مأكول أو غيره فيحصل الشَّرَق ، والاعتصار : إزالة الغصة بشرب الماء قليلا . يقول : لو غَصِصْتُ بغير الماء احتلت فى إزالته ، ولكن شَرِقت بالماء الذى يُزال به الشَّرَق ، فكيف الحيلة وقد صار الدواء عينَ الداء »ا هـ .

(١) وهو « حلقى » .

(٢) و « بغير الماء » متعلق بالخبر .

(٣) ينظر الجنى الدانى ٢٩٢ .

(٤) ينظر رأى الفارسىّ هذا فى كتابه : شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى : إيضاح الشعر ص ٥٨٢ : ٥٨٤ تحقيق د/ حسن هنداوى .
ونقله كلّ من : ابن مالك فى الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٦ ، ١٦٣٧ ، وشرح التسهيل ٤/ ٩٩ ، وابن الناظم ٧١٢ ، والجنى الدانى ٢٩٢ ، والمغنى ١/ ٢٦٩ .

(٥) قال الفارسىّ فى : إيضاح الشعر ص ٥٨٣ : « ويكون المبتدأ المضمر الذى قولك : « شَرِقٌ » خبرُه ، جملةً من مبتدإ وخبر ، وقعت موقع التى من الفعل والفاعل كما أنّ قوله : ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [الأعراف ١٩٣] بمنزلة : أم صَمَتُّم ، فيكون « هو شَرِقٌ » بمنزلة « شَرِقَ » تفسيرا للفعل المضمر بعد « لو » ويكون ذلك بمنزلة ما يُحمل على المعنى » ا هـ .

آخرًا[١] .

وخرَّجه غيره[٢] على إضمار « كان » الشانية واسمِها ، وجملة ما بعد « لو » اسمية خبر « كان » .

(و) يجوز أن يَلِى « لو » (**كَثِيرًا** « **أَنَّ** ») المشددةُ الموصولةُ (**وَصِلَتُهَا** ، **نَحْوُ** : ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ** ﴾)[٣] وموضعهما عند الجميع رفع ، ثم اختلف فى رفعه (**فَقَالَ سِيبَوَيْهِ**[٤] ، **وَجُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ** : **مُبْتَدَأٌ** ، **ثُمَّ قِيلَ** : **لَا خَبَرَ لَهُ**) ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه .

(**وَقِيلَ** : **لَهُ خَبَرٌ مَحْذُوفٌ**) ثم قيل ؛ يُقَدَّر مقدَّمًا على المبتدإ ، أى : ولو ثابتٌ صبرُهم ، على حدّ ﴿ وَءَايَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ﴾[٥] .

وقال ابنُ عصفور : يقدر مؤخَّرًا على الأصل ، أى : ولو صبرهم ثابتٌ[٦] .

---

(١) قوله : « فحذف الفعل أولا » أى : من التركيب الأول ، وقوله : « والمبتدأ آخرا » أى : من التركيب الآخر ، وليس المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل ؛ لعدم لزوم هذه البعدية .

(٢) وهو ابن الناظم قال فى شرح الألفية بعد أن أورد تخريج أبى علىّ : « وأسهل من هذا التخريج عندى أن يُحمل البيت على إضمار « كان » الشانية ، وتجعل الجملة المذكورة بعد « لو » خبرا لها » اهـ .

(٣) من الآية [٥] من سورة « الحجرات » .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ١ / ١٣٦ ، ٤٦٢ ، ٤٧٠ ، ٤٧٧ .

(٥) من الآية [٤١] من سورة « يس » .

وقوله : على حدّ ﴿ وَءَايَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ﴾ معناه : وليكون هذا الموضع نظير قوله تعالى : الآية — حيث قدم الخبر وهو « وآيةٌ لهم » على « أَنَّ » واسمها وخبرها التى تؤول بمصدر يقع مبتدأ لهذا الخبر .

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤١ .

قال ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٧٠ « ويشهد له أنه يأتى مؤخرا بعد « أما » كقوله :

* وأما أننى جزع يوم النوى .. » اهـ

(**وَقَال الْكُوفِيُّونَ ، وَالْمُبَرِّدُ ، وَالزَّجَّاجُ ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ**[١] **فَاعِلٌ بـ « ثَبَتَ » مُقَدَّرًا**) أى : ولو ثبت صَبْرُهم ، والدال عليه « أَنَّ » ؛ فإنَّها تعطى معنى الثبوت (**كَمَا قَالَ**) النحاةُ (**الْجَمِيعُ فى**) « أَنَّ » الواقعة بعد (**مَا**) الموصولة ، من كون « أَنَّ » (**وَصِلَتِهَا**) فى موضع رفع على الفاعلية بـ « ثبَتَ » مقدَّرًا (**فى « لَا أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ فِى السَّمَاءِ نَجْمًا »**)[٢] أى : ما ثبتَ أنَّ فى السماء نجمًا .

ورُجِّحَ هذا بأنّ فيه إبقاءَ « لو » على اختصاصها بالفعل[٣] .

ويُبعِدُه ، أنَّ الفعل لم يُحذَف بعد « لو » وغيرها من أدوات الشرط إلا مُفسَّرًا بفعل بعده إلا « كان »[٤] والمقرونُ بـ « لا » بعد « إنْ »[٥] قاله الموضح فى شرح بانت سُعَاد[٦] .

وإليه أشار الناظم بقوله : .

.... لَكِنَّ « لَوْ » « أَنَّ » بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

واختصت « أَنّ » من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع ، بالوقوع بعد « لو »

---

(١) تراجع هذه الأقوال فى المقتضب ٣/ ٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨١ .

(٢) أورد هذا القول ابن مالك فى شرح التسهيل ٤/ ٩٨ قال وهو يتحدث عن « أَنَّ » بعد « لو » : « وعند الأخفش فى موضع رفع بـ « ثبت » مضمرا ، كما هو كذلك بعد « ما » النائبة عن الظرف ، كقولهم : ما أفعله ما أنَّ حراء مكانه ، ولا أكلمه ما أنّ فى السماء نجمًا » اهـ .

(٣) قاله ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٧٠ .

(٤) نحو : اضرب ولو زيدًا ــ ألا شراب ولو ماءً . أى : ولو كان المضروب زيدا ، ولو كان الشراب ماءً .

(٥) نحو : افعل هذا وإلَّا قتلتك : أى : وإلا تفعلْ .

(٦) ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ص : ١٢١ : ١٢٢ .

كما اختصت « غُدْوَة » بالنصب بعد « لَدُنْ »(١) .

(**وَجَوَابُ « لَوْ » إمَّا مَاضٍ مَعْنًى ، نَحْوُ : « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ »**(٢) **أَوْ**) ماضٍ (**وَضْعًا ، وَهُوَ**) أى : الماضى وضعا (**إمَّا مُثْبَتٌ فَاقْتِرَانُهُ بِاللَّامِ نَحْوُ : ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾**(٣) **أَكْثَرُ مِنْ تَرْكِهَا ، نَحْوُ : ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾**)(٤) .

قال عبد اللطيف(٥) فى باب اللامات : هذه اللام تُسَمّى لامَ التسويف ؛ لأنها تدل / على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه ، كما أنّ إسقاطَها يدل على التعجيل ، أى أنّ الجوابَ يقع عَقيبَ الشرط بلا مهلة ؛ ولهذا دخلت فى ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ وحذفت فى ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ أى : لوقته فى　[٣٤٦/أ]

---

(١) هذه العبارة ذكرها ابن الناظم فى شرح الألفية ص ٧١١ .
والذى ورد فى الكتاب ١/ ٤٦٢ قول سيبويه : « وتقول : لو أنه ذاهب لكان خيرا له ، فـ « أنَّ » مبنية على « لو » كما كانت مبنية على « لولا » كأنك قلت : لو ذاك ، ثم جعلت « أنَّ » وما بعدها فى موضعه ، فهذا تمثيل ، وإن كانوا لا يبنون على « لو » غير « أنَّ » كما كان « تسلم » فى قولك (بذى تسلم) فى موضع اسم ، ولكنهم لا يستعملون الاسمَ ؛ لأنهم مما يستغنون بالشىء عن الشىء حتى يكون المستَغْنَى عنه ساقطا » اهـ .

(٢) سبق هذا الأثر والتعليق عليه فى ص ٤١١ : ٤١٢ من هذا الفصل .

(٣) من الآية [٦٥] من سورة « الواقعة » .

(٤) من الآية [٧٠] من سورة « الواقعة » .

(٥) هو عبد اللطيف بن يوسف بن محمد الشيخ أبو محمد أبو العزّ الموصلّى نحوىّ لغوىّ متكلم ، له تصانيف كثيرة فى اللغة والطب والتاريخ ذكره ابن السبكى فى الطبقات الكبرى ٥/ ١٦٢ وكانت إقامته بحلب ، فسافر منها ليحج ، ودخل بغداد مريضًا فتعوَّق عن الحج ومات بها فى سنة ٦٢٩ هـ [بغية الوعاة ٢/ ١٠٦ : ١٠٧] .

المزن من غير تأخير ، والفائدة فى تأخير جَعْلِه حطامًا ، وتقديم جَعْلِه أُجاجًا ، تشديد العقوبة ، أى : إذا استوى الزرع على سوقه ، وقويت به الأطماعُ جعلناه حطاما ، كما قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ الآية[1] ـــ انتهى .

(**وَإِمَّا مَنْفِىٌّ بِـ** « **مَا** ») عطفٌ على « مُثْبَتٌ » (**فَالْأَمْرُ بِالْعَكْسِ**) فالأكثر تجرده من اللام ، ويقلّ اقترانُه بها ، فالأول : (**نَحْوُ** : ﴿ **وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ** ﴾[2] **وَ**) الثانى : نحو (**قَوْلِهِ**

٥١٦ (**وَلَوْنُعْطَى الْخِيَارَلَمَا افْتَرَقْنَا**) وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِى[3]

فأدخل اللامَ على « ما » النافية ، ولا تدخل اللامُ على نافٍ غيرها ، وتقدم فى باب « إنَّ » توجيه ذلك[4] .

(**قِيلَ** : **وَقَدْ تُجَابُ**) « لو » (**بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ**) مقرونة باللام (**نَحْوُ**) ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْا (**لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ** ﴾)[5] صرح بذلك ابنُ مالك فى شرح التسهيل فقال : إن اللام فى « لَمَثُوبَةٌ » جواب « لو » وأن بين الماضى والاسم

---

(١) ﴿ وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَـٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَـٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ﴾ [يونس : ٢٤] .

(٢) من الآية [١١٢] من سورة « الأنعام » .

(٣) هذا البيت من الوافر ، لا يعرف قائله ، وورد فى المغنى ١/ ٢٧١ ، والهمع ٢/ ٦٦ ، والأشمونى ٤/ ٤٣ ، والدرر ٢/ ٨٢ .
والشاهد فيه : قوله « لما افترقنا » حيث وقع جواب « لو » فعلا ماضيا منفيا بـ « ما » واقترن مع ذلك باللام ، وهذا قليل .

(٤) وذلك قوله فى باب الأحرف الثمانية : « ولم تدخل « اللام » على الخبر إذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ، ولا إذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين فى نحو (لم ، ولن ، ولمّا ، ولا) » اهـ [ينظر الجزء الثانى من هذا التحقيق ص ٤٩] .

(٥) من الآية [١٠٣] من سورة « البقرة » .

تشابها من هذه الجهة(١) .

قال الزمخشرىّ : وإنما جُعِل جوابُها جملة اسمية ، دلالةً على استمرار مضمون الجزاء(٢) .

(**وَقِيلَ : الْجُمْلَةُ مُسْتَأْنفةٌ**) صرح به أبو حيان فى البحر فقال : اللام فى « لمثوبةٌ » لامُ الابتداء ، لا الواقعةُ فى جواب « لو » وهو أحد احتمالى الزمخشرى(٣) .

(**أَوْ جَوَابٌ لِقَسَمٍ مُقَدَّرٍ**) صرح بذلك ابنُ مالك فى بعض نسخ التسهيل فقال : وإذا وليَها جملةٌ اسميةٌ ، فهى جواب قسم ، وارتضاه فى المغنى فقال : والأَوْلَى أن تكون لامَ « لمثوبة » لامَ جوالبِ القسم ؛ بدليل كون الجملة اسمية ، وأما القول بأنها لامُ جواب « لو » وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف(٤) — انتهى .

(**وَإِنَّ « لَوْ » فِى**) هذين (**الْوَجْهَيْنِ**) الأخيرين ، وهما : الاستئناف ،

---

(١) الذى فى شرح التسهيل ٤/ ١٠٠ « وقوله (غالبا) احتراز من مجيء جواب « لو » جملة اسمية مُصَدَّرة باللام كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ ﴾ وبالفاء ، كما أنشده الشيخ من قول الشاعر :

* لَوْ كَانَ قَتْلِى يَا سَلَامُ فَرَاحَةٌ *

ويجوز عندى أن يكون ما بعد الفاء معطوفا على فاعل « كان » وجواب « لو » محذوف تقديره : لو كان قتلى فراحةٌ لثبَتُّ » اهـ وهو من شرح ابن الناظم حيث لم يكمل والده شرح التسهيل .

(٢) ونص كلامه فى الكشاف ١/ ١٧٤ « فإن قلتَ : كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية فى جواب « لو » ؟ قلتُ : لما فى ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب إلى الرفع فى « سلامٌ عليكم » لذلك » اهـ .

(٣) ينظر البحر المحيط ١/ ٣٣٥ والكشاف ١/ ١٧٤ .

(٤) ينظر المغنى ١/ ٢٣٥ [اللام المفردة .

وجوابُ القسم (**لِلتَّمَنِّى ، فَلَا جَوَابَ لَهَا**) على الأصحّ .

الوجه الرابع من أوجه « لو » : أن تكون للتمنى ، نحو : « لو تأتينى فتحدثَنى » بالنصب ، واختلف فيها :

فقال ابن الضائع ، وابن هشام[1] : هى قِسْم برأسها ، فلا تحتاج إلى جواب .

وقال بعضهم : هى « لو » الشرطية أُشربت معنى « ليت »[2] .

الوجه الخامس : أن تكون للعرض ، نحو : « لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا ، ذكره فى التسهيل[3] .

[٣٤٦/ب] الوجه السادس : أن تكون للتقليل ، / نحو : « تصدَّقُوا ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ »[4] ذكره ابنُ هشام اللخميّ وغيره[5] .

* * *

---

(١) هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللَّخْمِيّ النحويّ اللغويّ السبتّى يكنى أبا عبد الله ، له تآليف مفيدة منها : المجمل فى شرح أبيات الجمل ، ولحن العامة ، وشرح الفصيح [بغية الوعاة ١/ ٤٩] .

(٢) هذا الوجه الرابع مختصر من كلام طويل لابن هشام فى المغنى ١/ ٢٦٦ : ٢٦٧ .

(٣) الكلام فى الوجه الخامس من المغنى ١/ ٢٦٧ .

(٤) فى الموطأ (صفة النبىّ : ما جاء فى المساكين) : « رُدُّوا المسكين ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ » والظِّلْف من الشاة والبقر والماعز كالظفر من الإنسان ، والجمع أظلاف ، مثل حِمْل وأحمال .

(٥) فى المغنى ١/ ٢٦٧ « وذكر ابنُ هشام اللَّخميّ وغيرُه لها معنى آخر ، وهو التقليل نحو « تصدَّقوا ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ » وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ وفيه نظر » ا هـ .

(فَصْلٌ فى « أمّا »)

ــ بفتح الهمزة وتشديد الميم ــ (**وَهِىَ حَرْفُ شَرْطٍ**) أى : متضمن معنى الشرط (وَ) حرف (**تَوْكِيدٍ دَائِمًا** ، وَ) حرف (**تَفْصِيلٍ غَالِبًا** ، **يَدُلُّ عَلَى**) المعنى (**الْأَوَّلِ**) وهو الشرط (**مَجِيءُ الْفَاءِ بَعْدَهَا**) غالبا ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ ﴾(١) .

ولو كانت « الفاء » للعطف لم تدخل على الخبر ، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها ، ولمّا لم يصحّ الاستغناء عنها ، ولا عطفها الخبرَ على مبتدئه ، تعيَّنَ أنها فاءُ الجزاء ، وأنَّ « أمَّا » للشرط(٢) .

(وَ) يَدُلّ (**عَلَى**) المعنى (**الثَّالِثِ**) ــ وهو التفصيل ــ (**اسْتِقْرَاءُ مَوَاقِعِهَا**) وعطف مثلها عليها (**نَحْوُ** : ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تقْهَرْ**) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾(٣) (﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ**) ... وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾(٤) (﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى**) ... وَأَمَّا مَن بَخِلَ واسْتَغْنَى ﴾ (**الْآيَاتِ**) الثلاث(٥) .

وقد يُترك تكرارُها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يُذكَر

---

(١) من الآية [٢٦] من سورة « البقرة » .

(٢) قاله ابن هشام فى المغنى بنصه ١/ ٥٦ (مبحث أمَّا) .

(٣) الآيتان [٩ ، ١٠] من سورة « الضحىٰ » .

(٤) من الآيتين [١٠٦ ، ١٠٧] من سورة « آل عمران » .

(٥) وهى بتمامها : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ * وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ [الآيات من ٥ إلى ١٠ من سورة « الليل] .

بعدها[١] .

فالأول : نحو : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَـٰنٌ مِن رَّبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا * فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾[٢] وقسيمُه فى المعنى : وأَمَّا الَّذين كَفَرُوا فلهم كذا وكذا .

(وَ) الثانى (**مِنْهُ**)[٣] ﴿ هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ (**فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ** ﴾[٤] **الْآيَةَ**[٥] ، **وَقَسِيمُهُ فِى الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى** : ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ**) يقولون ﴾[٦] (**الْآيَةَ**[٧] ، **فَالْوَقْفُ دُونَهُ**) وهو وقف تام[٨] ، فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى : ﴿ إِلَّا اللهُ ﴾ ويبتدئ بما بعده .

(**وَالْمَعْنَى** : **وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ**) فى العلم (**فَيَقُولُونَ**) آمَنَّا به .

(**وَذَلِكَ**) مبنىّ (**عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُتَشَابِهِ**) من القرآن (**مَا اسْتَأْثَرَ اللهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ**) أى : اختصّ به ، فلا يشاركه فيه غيره ، ولا طريق لمخلوق إلى معرفته إلا بتوقيف منه سبحانه وتعالى .

---

(١) تكملة العبارة : « فى موضع ذلك القسم » كما فى المغنى ١/ ٥٧ .
(٢) الآية [١٧٤] ومن الآية [١٧٥] من سورة « النساء » .
(٣) وهو ترك تكرار « أَمَّا » استغناء بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم .
(٤) من الآية [٧] من سورة « آل عمران » .
(٥) تمامها : ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ابْتِغَآءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَـٰبِ ﴾ .
(٦) من الآية [٧] من سورة « آل عمران » .
(٧) سبقت .
(٨) فى كتاب : المكتفى فى الوقف والابتدا لأبى عمرو الدانى ص١٤٠ « اعلم أن الوقف التام هو الذى يحسن القطعُ عليه ، والابتداء بما بعده ؛ لأنه لا يتعلق بشىء مما بعده » ا هـ .

وهذا التقدير الذى قدره الموضح فى هذه الآية هو أحدُ أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل[١] .

وتقرير الدليل منه : أنهم قالوا : الوقف على قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ واجبٌ ، حتى يكون قوله ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ كلاما مستأنفًا ؛ إذْ لو لم يقف عليه ، بل وقف على قوله ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ ﴾ حتى يكون عطفًا على قوله ﴿ إِلَّا اللَّهُ) فإذا / ابتدأ بقوله ﴿ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ ﴾ كان المرادُ به : قائلين آمنا به ، فيكون حالًا ، وهو باطلٌ ؛ لأنه لا يخلو : .

[٣٤٧/أ]

إما أن يكون حالا عن « الله » وعن « الراسخين فى العلم » حتى كأن الله تعالى والراسخين فى العلم قالوا : آمنا به كلٌّ من عند ربنا ، وذلك فى حقه تعالى محالٌ .

أو يكون حالا عن الراسخين فى العلم فقط ، وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه ، وهو أيضا غير جائز ؛ لأنه مناف للقاعدة المقررة فى العربية أنَّ المعطوف فى حكم المعطوف عليه .

فثبت أن الوقف على قوله تعالى : ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ واجبٌ ، وإذا كان الوقف عليه واجبا ، فقد خاطبَنَا اللهُ بما لا نفهم وهو المهمل .

وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس[٢] ، كقوله

---

(١) وهو ما لا يفهمه المخاطب .

(٢) يقول الزمخشرىّ فى الكشاف ١/ ٢٣٨ : « ومنهم من يقف على قوله ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ويبتدئ ﴿ والرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يقولُونَ ﴾ ويفسرون المتشابه بما استأثر الله بعلمه .. كعدد الزبانية ونحوه ، و ﴿ يَقُولُونَ) : كلام مستأنف موضح لحال الراسخين بمعنى : هؤلاء العالمون بالتأويل ﴿ يقولون ءَامَنَّا بِهِ ﴾ أى بالمتشابه ﴿ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ .. ويجوز أن يكون ﴿ يَقُولُونَ) حالا من الراسخين » اهـ .

تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾(١) فإن « نافلة » حال من المعطوف فقط وهو « يعقوب » ؛ لأن النافلة ولد الولد ، وإنما هو يعقوب دون إسحٰق ، قاله العكبرىّ(٢) .

(**وَمِنْ تَخلُّفِ التَّفْصِيلِ قَوْلُكَ** : « **أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ** ») هذا هو المنقول ، وبحث فيه الموضح فى الحواشى فقال : والظاهر أنّ « أمَّا زيد فمنطلق » لا يُقال إلَّا إذا وقع تردد فى شخصين نُسِبَا ، أو أحدُهما إلى ذلك ، فهو على هذا للتفصيل ، أى : وأما غيرُه فهو ليس كذلك — انتهى .

(**وَأَمَّا**) المعنى (**الثَّانِى**) وهو التوكيد (**فَذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِىُّ فَقَالَ** :(٣) « **أَمَّا** » **حَرْفٌ يُعْطِى الكَلَامَ فَضْلَ**) — بالمعجمة — أى : زيادة (**تَوْكِيدٍ** ، **تَقُولُ** : « **زَيْدٌ ذَاهِبٌ** » **فَإِذَا قَصَدْتَ**) توكيد ذلك ، و (**أَنَّهُ لَا مَحَالَةَ ذَاهِبٌ**) وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة (**قُلْتَ** : « **أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ** ») انتهى(٤) .

(**وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ**) التوكيد (**مُسْتَخْرَجٌ مِنْ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ**) حيث فسَّر « أمَّا » بـ « مهما يكن من شىء »(٥) قال الزمخشرىّ : وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط — انتهى(٦) .

---

(١) من الآية [٧٢] من سورة « الأنبياء » .

(٢) لم أهتد إلى هذا القول فى كتب العكبرى .

(٣) قدم ابنُ هشام فى المغنى ١/ ٥٧ لكلام الزمخشرىّ بقوله : « وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذَكره ، ولم أرَ مَنْ أَحْكَم شَرْحه غير الزمخشرىّ ؛ فإنه قال : الخ .

(٤) يعنى كلامَ الزمخشرى فى الكشاف [وينظر حاشية الدمامينى على المغنى ١/ ١٢٣] .

(٥) فى سيبويه ٢/ ٣١٢ : « وأمّا « أمَّا » ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما كان من أمره فمنطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدًا » اهـ .

(٦) يعنى كلامَ الزمخشرىّ [وينظر المغنى ١/ ٥٧ : ٥٨] .

وقال الطِّيبىّ[١] ما معناه : وتحريره : مهما قُدِّر من الموانع والحوادث ، فإنه لا يَمنع زيدًا من الذهاب ؛ فإنه بصدد الذهاب لا محالة ـــ انتهى .

(**وَهِىَ نَائِبَةٌ عَنْ أَدَاةِ شَرْطٍ وَجُمْلَتِهِ**) وموضعها صالح لهما ، وهى قائمة مقامهما[٢] لتضمنها معنى الشرط ، وليست « أمّا » بمعنى « مهما » وشرطها ؛ لأنها حرف ، والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل ـــ قاله المرادىّ[٣] .

(**وَلِهَذَا**) / المذكور من النيابة (**تُؤَوَّلُ بِـ « مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَىْءٍ**) كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق . [٣٤٧/ب]

قال الموضح فى الحواشى : فـ « شىء » فى كلام سيبويه عامّ يراد به خاصّ ، و« كان » تامة ، والمعنى : مهما يوجد شىء من موانع مصدر جوابها ، فجوابها ثابت للمسند إليه ، فما ظنك إذا انتفت الموانع ، وإنما عمَّمَ سيبويه العبارة ؛ لأنه لا يمكنه ذكر حدثٍ خاصّ ؛ لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معيَّن ، بل فسرها بما يشمل جميع مواردها .

ويتلخص أنها تفيد ثلاثة أمور : أحدها : التوكيد ، إذ معنى قولك : « أما زيد فمنطلق » أنه منطلق لا محالة ، وهذا لا يعطيه الكلامُ بدونها ـــ والثانى : معنى الشرط ؛ إذ المراد : مهما قدر مانع من انطلاقه ، فانطلاقه واقع ، ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة ـــ والثالث : معنى التفصيل ، وهذا لا يُشعر به « مهما » ولهذا لا يكاد يعثر عليها إلا مُرْدفةً بأخرى مثلِها ، معطوفة عليها ، وقد تخلو من

---

(١) هو الحسن بنُ محمد بن عبد الله الطِّيبىّ ـــ بكسر الطاء ـــ الإمام المشهور فى العربية والمعانى والبيان ـــ قال ابنُ حجر : كان آية فى استخراج الدقائق من القرآن والسنن ، صنف : شرح الكشاف ، والتبيان فى المعانى والبيان وغيرهما ، توفى سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة هـ [بغية الوعاة ٥٢٢ : ٥٢٣] .

(٢) فى خ ٣ « مقامها » .

(٣) فى شرح الألفية ٤/ ٢٨٥ التنبيه الرابع .

هذا ؛ بدليل قولهم : « أَمَّا العسلَ فأنا شرّابٌ » و « أَمَّا حقًّا فإنك ذاهبٌ »[١] » حكاهما سيبويه ـــ انتهى .

وكون « أَمَّا » تُقَدَّرُ بـ « مهما » هو قول الجمهور .

وقال بعضهم : إذا قلتَ : « أَمَّا زيد فمنطلق » فالأصل : إنْ أردت معرفة حال زيد ، فزيدٌ منطلق ، حُذِفَت أداةُ الشرط وفعل الشرط ، وأُنِيبَتْ « أمّا » مناب ذلك[٢] .

وعلى القولين ، لا بُدَّ لـ « أمّا » من جملة ، **(وَلَا بُدَّ)** لها **(مِنْ « فَاءٍ » تَالِيَةٍ لِتَالِيهَا)** نحو : « أما زيدٌ فمنطلقٌ » والأصل أن يقال : أمّا فزيدٌ منطلقٌ ، فتجعل الفاءُ فى صدر الجواب ، كما هى مع غير « أما » من أدوات الشرط ، ولكن خولف هذا الأصلُ مع « أمّا » فرارًا من قبحه ؛ لكونه فى صورة معطوف بلا معطوف عليه ، ففصلوا بين « أمّا » والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة :

أحدها : المبتدأ كما مثلنا .

والثانى : الخبر ، نحو : « أما فى الدار فزيدٌ » .

والثالث : جملة الشرط دون جوابه ، نحو : ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ ﴾[٣] .

---

(١) فى سيبويه ١/ ٤٦٩ : « وسألتُه ـــ يعنى الخليل ـــ عن قولهم : أما حقا فإنك ذاهب ، فقال : هذا جيّد ، وهذا الموضع من مواضع « إنَّ » ألا ترى أنك تقول : أمّا يومَ الجمعة فإنك ذاهب وأما فيها فإنّك قائم ، فإنما جاز هذا فى « أمّا » لأن فيها معنى : يومَ الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهبٌ » اهـ .

(٢) من قوله : وكون « أما » تقدر بـ « مهما » هو قول الجمهور ـــ إلى هنا ، من الارتشاف ٢/ ٥٦٨ .

(٣) الآية [٨٨] ومن الآية [٨٩] من سورة « الواقعة » .

والرابع : اسم منصوب لفظا ، أو محلًّا ، نحو ﴿ وَأَمَّا السَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾(١) .

والخامس : اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : « أمَّا زيدًا فاضربه » .

والسادس : ظرف ، نحو : « أما اليومَ فاضربْ زيدًا » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

« أَمَّا » كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا(٢)

(**إِلَّا إِنْ دَخَلَتِ**) الفاءُ (**عَلَى قَوْلٍ قَدْ طُرِحَ**) أى : حذف (**اسْتِغْنَاءً عَنْهُ**) أى : عن القول (**بِالْمَقُول** ؛ / **فَيَجِبُ حَذْفُهَا مَعَهُ**) للاستغناء عنهما بالمقول [١/٣٤٨] (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم**) بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾(٣) فـ « أكفرتم » مقول لقول محذوف ، والقول ومقوله جواب « أَمَّا » (**أَى** : **فَيُقَال لَهُم أَكَفَرْتُمْ** ، **وَلَا تُحْذَف**) الفاءُ (**فِى غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا فى ضَرُورَةٍ** ، **كَقَوْلِهِ** :

٥١٧ فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ) ... وَلَكِنَّ سَيْرًا فِى عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ(٤)

---

(١) الآيتان [١٠ ، ١١] من سورة « الضحىٰ » .
والمنصوب لفظا هو « السائل » والمنصوب محَلًّا هو « بنعمة » لأنه جار ومجرور .

(٢) « أمّا » مبتدأ « كمهمايك من شيء » الكاف جارة ، وما بعدها مقصودة به الحكاية فهو مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وفا » قصر للضرورة : مبتدأ « لتلو » جار ومجرور متعلق بقوله « ألفا » الآتى فى آخر البيت ، تِلْوِ : مضاف ، وتلو من « تلوها » مضاف إليه وتلو مضاف و « ها » مضاف إليه « وجوبا » حال من الضمير المستتر فى « ألفا » الآتى « أُلِفَا » الألف للإطلاق وأُلِفَ : ماضٍ مبنىّ للمفعول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر ، والجملة خبر المبتدأ .

(٣) من الآية [١٠٦] من سورة « آل عمران » .

(٤) هذا البيت من الطويل من كلام الحارث بن خالد المخزومىّ ، هجا به بنى أسد بن أبى =

والأصل : فلا قتال ، فحذف الفاء ضرورة .

قال أبو الفرج[١] : هذا البيت مما هُجِىَ به قديما بنو أسد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس .

و « عِراض » ــ بالعين المهملة والضاد ــ الشق والناحية ، لا جمع « عرصة » ــ بمهملتين ــ وهى الساحة ــ و« المواكب » جمع مَوْكب ، وهم القوم الركوب على الإبل .

(أَوْ) فى **(نُدُورٍ ، نَحْوُ)** قوله ــ ﷺ ــ (« **أَمَّا بَعْدُ : مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيسَتْ فِى كِتَابِ اللهِ**) الحديث خرَّجه البخارىّ[٢] والأصل : فما بالُ رجالٍ .

= العيص فى ديوانه ٤٥ ، والخزانة ١/ ٢١٧ ، والدرر ٢/ ٨٤ ، وقال القيسى فى إيضاح شواهد الإيضاح : هذا البيت للوليد بن نَهيك ، أحد بنى ربيعة ، وينسب للكميت بن زيد ، وهو بلا نسبة فى المقتضب ٢/ ٧١ ، والمنصف ٣/ ١١٨ ، وسر الصناعة ٢٦٥ ، والأغانى ١/ ٣٨ والإيضاح ١٢٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢/ ٣٤٨ ، وابن يعيش ٧/ ١٣٤ ، ١٢/٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٨ وشواهد التوضيح ١٣٧ ، وصدره فى الارتشاف ٢/ ٥٧٠ ، وصدره فى توضيح المقاصد ٤/ ٢٨٦ ، والمغنى ١/ ٥٦ ، والعينى ١/ ٥٧٧ ، ٤/ ٤٧٤ ، وابن عقيل ٢/ ٣٥٩ ، والهمع ٦٧/٢ ، والأشمونى ١/ ١٩٦ ، ٤/ ٤٥ .

ويروى : فى عراض المراكب .

ويستشهد بهذا البيت أيضا على أن الرابط الذى ربط بين جملة الخبر والمبتدأ ، هو العموم وذلك فى قوله : « فأما القتالُ لا قتال لديكم » فجملة « لا قتال لديكم » خبر عن « القتال » والرابط بينهما هو العموم فى اسم « لا » لأن النكرة الواقعة بعد النفى تفيد العموم ، فقد نفى بجملة « لا » القتال بجميع أنواعه ، والقتال الواقع مبتدأ بعض أنواعه .

(١) يعنى : الأصفهانىّ [ينظر الأغانى ١/ ٣٨] .

(٢) أخرجه البخارى فى (صحيحه فى كتاب البيوع ــ باب إذا اشْتَرَط شروطا فى البيع لا تَحِلّ) ٣/ ٢٩ [وينظر عمدة القارى شرح صحيح البخارى للعينى ١١/ ٢٢٨] .

و « مَا » استفهامية مبتدأ ، و « بالُ » بمعنى شأن خبرُها .

وإلى حذف الفاء أشار الناظم بقوله :

وَحَذْفُ ذِى الْفَا قَلَّ فى نَثْرٍ إِذَا   لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذا[1]

* * *

(فَصْلٌ فِى) ذِكْرِ وَجْهَىْ (لَوْلَا ، وَلَوْمَا)

على ما فى النظم

(لِـ « لَوْلَا » وَ « لَوْمَا » وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَدُلَّا عَلَى امْتِنَاعِ جَوَابِهِمَا لِوُجُودِ تَالِيهِمَا ؛ فَيَخْتَصَّانِ بِالْجُمَلِ الِاسْمِيَّةِ) وإليه أشار الناظم بقوله :

« لَوْلَا » وَ « لَوْمَا » يَلْزَمَانِ الِابْتَدَا   إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا[2]

(**نَحْوُ : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾**)[3] وقوله :

---

(١) « وحذفُ » مبتدأ « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « الفا » ـــ بالقصر ـــ بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان ، وجملة « قلّ » خبر المبتدأ « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « لم يك » لم جازمة ، يك : فعل الشرط مجزوم بالسكون على النون المحذوفة للتخفيف « قولٌ » اسم يك « معها » مع : ظرف متعلق بنُبذا الواقع خبرًا لِـ « يك » والهاء : مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام .

(٢) « لولا » مبتدأ « ولوما » عطف عليه مقصود لفظهما « يلزمان » الابتدا » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « امتناعا » مفعول عَقَدَا مقدم ، « بوجود » متعلق بعقدا ، « عَقَدَا » فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، وهى عائدة على لولا ولوما .

(٣) من الآية [٣١] من سورة « سبأ » .

٣٩٠ . لَوْمَا الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي رِضَاكَ رَجَاءُ[(١)]

وبهذا رُدَّ على المَالقيّ[(٢)] حيث زعم أنَّ « لوما » لا تأتى إلا للتحضيض[(٣)] .

وكون المرفوع بعد « لولا » مبتدأ هو الصحيح ، وهو قول سيبويه[(٤)] .

وقيل : مرفوع بـ « لولا » أصالة ، وهو قول الفراء[(٥)] .

وقيل : مرفوع بها نيابة ، وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم[(٦)] .

وقيل : مرفوع بفعل محذوف ، وهو قول الكسائىّ[(٧)] .

---

(١) هذا البيت من الكامل ، لم أقف على قائله ، وهو من شواهد المغنى ١/ ٢٧٦ ، والأشمونى ٤/ ٥٠ برواية : لولا الإصاخة .

(٢) وهو : الإمام أحمد عبد النور المالقىّ صاحب كتاب : رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، حققه د / أحمد الخراط .

(٣) قال فى رصف المبانى ص ٣٦٥ « اعلم أن « لوما » لم تجىء فى كلام العرب إلا لمعنى التحضيض » ا هـ .

قال ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٧٦ : « وزعم المالقىُّ أنها لم تأت إلا للتحضيض ، ويردُّه قول الشاعر :

* لَوْمَا الإصاخةُ للوشاةِ لكان لى » * ا هـ .

(٤) فى سيبويه ١/ ٢٧٩ « ... قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا .. عبد الله ارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام .. » ا هـ .

(٥) فى معانى القرآن ١/ ٤٠٤ (﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ ﴾ رفعهم بـ « لولا » ثم قال : ﴿ أَن تَطَئُوهُمْ ﴾ فـ « أن » فى موضع رفع بـ « لولا ») ا هـ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) فى الجنى الدانى ص ٥٤٤ « وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد « لولا » ليس بمبتدإ ، ثم اختلفوا ، فقال الكسائىّ : مرفوع بفعل مقدر ، تقديره : لولا وُجِدَ زَيْدٌ وقال بعضهم : هو مرفوع بـ « لولا » لنيابتها مناب (لو لم يوجد) حكاه الفراء عن بعضهم وردَّهُ بأنك تقول : لولا زيد لا عمرو لأتيتك ، ولا يعطف بـ « لا » بعد النفى » ا هـ

وعلى القول الصحيح ، فقال الجمهور : يجب فى الخبر أن يكون كونا مطلقا محذوفا ، وذهب غيرهم إلى أنه يجوز أن يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول ، فيجب حذفه ، ويجوز أن يكون كونا مقيَّدًا كالقيام والقعود ، فيجب ذكرُه إن لم يعلم دليله ، وإلا جاز حذفه وذكره(١) .

والخبر فى هذا الآية يحتمل أن يكون كونا مطلقا ، والتقدير : لولا أنتم موجودون ، ويحتمل / أن يكون كونا مقيَّدًا ، والتقدير ، لو أنتم صددتموا عن الهدى بعد إذْ جاءنا ، بدليل : ﴿ أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُمْ ﴾(٢) . [٣٤٨/ب]

ولم أقف على الخلاف فى المرفوع بعد « لوما » ولم يبعد مجيئه .

(وَ) الوجهُ (**الثَّانِى : أَنْ يَدُلَّا عَلَى التَّحْضِيضِ**)(٣) ــ بمهملة ومعجمتين ــ وإليه أشار الناظم بقوله :

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ(٤)....... ....

(**فَيَخْتَصَّانِ بِ**) الجملِ (**الْفِعْلِيَّةِ**) لأن التحضيضَ طلبٌ بِحَثٍّ وإزعاج ، ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد ، فيتعلق الطلب به ، بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث (**نَحْوُ** : ﴿ **لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْنَا الْمَلَٰٓئِكَةُ** ﴾)(٥) ونحو :

= [وينظر الإنصاف المسألة (١٠) ١/ ٧٠ والأمالى الشجرية ٢/ ٢١١] .

(١) ينظر ما يتعلق بحذف الخبر بعد « لولا » فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص : ٥٦٧ وما بعدها .

(٢) من الآية [٣٢] من سورة « سبأ » .

(٣) فيما سبق ذَكَرَ بعضَ أدوات تتعلق بباب الشرط وهى ، لو ، وأمَّا ، ولولا ، ولوما ، وقد تقع « لولا ولوما » للتحضيض فناسب أن يذكره هنا ــ وناسب أيضا أن يستطرد فيذكر حروفا تتعلق بباب التحضيض فقط وهى : هَلَّا ، وألَا ، وألَّا وبخاصة أن أدوات التحضيض لم يكن لها باب تختص به .

(٤) « وبهما » جار ومجرور متعلق بمز « التحضيضَ » مفعول مقدم لمز .

(٥) من الآية [٢١] من سورة « الفرقان » .

(﴿ لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾)[١] .

وَيُسَاوِيهَا فِي) إفادة (**التَّحْضِيضِ ، وَالِاخْتِصَاصِ بِالْأَفْعَالِ : هَلَّا ، وَأَلَّا ، وَأَلَا**) ـــ بفتح أولها ، وتشديد اللام فى الأولين ، وتخفيفها فى الثالث ، نحو : « هلا ضربتَ زيدًا » و « أَلَّا أهنته » وَ « أَلَا شتمته فيتأدَّبَ » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَهَلَّا أَلَّا ، أَلَا ، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا[٢]

وأما قولُه :

.... فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[١] ٣٣٣ م

تقديره : فهلَّا كان هو ، أى : الشأن .

(**وَقَدْ يَلِى حَرْفَ التَّحْضِيضِ اسْمٌ مُعَلَّقٌ بِفِعْلٍ**) على جهة كون الاسم معمولًا للفعل ، وذلك الفعلُ (**إِمَّا مُضْمَرٍ ، نَحْوُ**) قوله ﷺ لجابر حين أخبره بأنه تزوج بثيّب (« **فَهَلَّا بِكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ** »)[٤] فـ « بكرًا » معلق بفعل محذوف (**أَىْ : فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا ، أَوْ مُظْهَرٍ مُؤَخَّرٍ**) عن حرف التحضيض (**نَحْوُ**)

---

(١) من الآية [٧] من سورة « الحجر » .

(٢) « وهَلَّا » مبتدأ حذف خبره أى : كذلك « أَلَّا أَلَا » معطوفان على « هلَّا » بإسقاط العاطف « وأولينها » أَوْلِ فعل أمر متعد لاثنين مؤكد بالنون الخفيفة ، والهاء مفعوله الأول « الفعلا » مفعوله الثانى ، والألف للإطلاق .

(٣) قطعة من بيت من الطويل وهو بتمامه :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَـةٍ إِلَىَّ ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقد سبق ذكره فى باب الإضافة [ينظر الجزء الثالث من هذا التحقيق ص ١٥٧ .

(٤) أخرجه مسلم فى (صحيحه فى كتاب الرضاع ـــ باب استحباب نكاح البكر) ٢/ ١٠٨٧ برواية : « فهلا تزوجت بكرا تضاحكك وتضاحكها ، وتُلاعِبُك وتلاعبُها ؟ » حديث رقم ٥٨ فى الباب نفسه . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى .

قوله تعالى (﴿ **وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ** ﴾)[١] فـ « لولا » بمعنى « هَلَّا » .

وفى المغنى : يجوز أنها هنا للتوبيخ[٢] ، و« إِذْ » متعلقة بـ « قلتم » و « قُلْتُم » مظهر مؤخر من تقديم ، و « سمعتموه » مجرور بإضافة « إذْ » إليه (**أى : هَلَّا قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ**) وإليهما أشار الناظم بقوله :

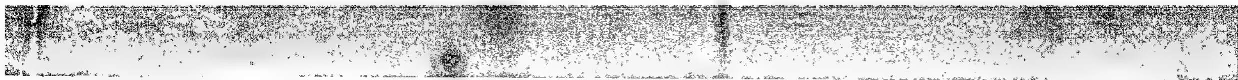
وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّـرِ[٣]

* * *

(١) من الآية [١٦] من سورة « النور » .

(٢) ينظر المغنى ١/ ٢٧٤ (مبحث « لولا » .

(٣) أى : قد يقع بعد هذه الأدوات فى الظاهر ـــ اسمٌ ، ولكنه فى الحقيقة يكون متعلقا ومعمولا لفعل مقدر بعد الأداة ، أو بفعل ظاهر متأخر عن ذلك الاسم .
« قد » حرف تقليل « اسمٌ » فاعل يليها « بفعل » متعلق بعُلِّق « مضمرٍ » نعت لفعل « عُلِّق » مبنىّ للمفعول ونائب فاعله يعود إلى اسم ، والجملة نعت لاسم « بظاهر » معطوف على بفعل مع ملاحظة منعوت محذوف ، أى : أو بفعل ظاهرٍ « مؤخر » نعت لظاهر .




(هَذَا بَابُ الْإِخْبَارِ بِالَّذِى وَفُرُوعِهِ)

التى ، واللَّذَيْنِ ، واللتَيْنِ ، والَّذِينَ ، واللاتى (وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ)

وكثيرا ما يصار إلى الإخبار ، لقصد الاختصاص ، أو تقَوِّى الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحِن ، أو قوة ملكة فى التصرف فى الكلام[1] (وَ) لذلك (يُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ) فى الصدر الأول (بَابَ السَّبْكِ) أى : سبك النحو ، وهى تسمية قديمة ، وقد بالغ فيه النحويون[2] ، ووضعوه على أبواب النحو ، كباب الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، ونواسخهما ، وجميع المفعولات ، والتوابع ، والإعمال ، وغير ذلك ؛ ليحصل للطالب بالامتحان فيه مَلَكة / يَقْوَى بها على التصرف . [٣٤٩/أ]

(وَهُوَ بَابٌ) واسع (وَضَعَهُ النَّحْوِيُّونَ لِلتَّدْرِيبِ فِى الْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ ، كَمَا وَضَعَ الصَّرْفِيُّونَ مَسَائِلَ التَّمْرِينِ) الآتية ، وهى : كيف تَبْنِى من كذا مثل كذا ؟ (فِى الْقَوَاعِدِ التَّصْرِيفِيَّةِ ، وَالْكَلَامُ فِيهِ فِى فَصْلَيْنِ) :

---

(١) فهذه خمس فوائد ، الأخيران نحويان ، والثلاثة قبله بيانية ، والأول كقولك : « الذى قام زيدٌ » ردًّا على من قال : « قام عمرو وخالد » ، والثانى ظاهر ؛ لأن فى هذا الإخبار إسنادين ، فهو أقوى مما فيه إسناد واحد ، والثالث : كقول أبى العلاء

والذى حارتْ البريةُ فيه … حيوانٌ مستحدث من جمادِ

ويجمعها قول بعضهم :

قَصْدُ اختصاصٍ أو تَقَوِّى الحكم أَوْ … تشويقًا اوْ سَبْرًا بِذَا الْبَابِ عَنَوْا

والأربعة الأولى نصّ عليها ابن الناظم فى شرح الألفية ص ٧٢٠ .

(٢) أطال العلماء القول فى هذا الباب ـــ ينظر المقتضب ٣/ ٨٩ : ١٣٠ ، والأصول ٢/ ٢٦١ : ٣٦٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٩٤ : ٥١٢ ، والرضىّ ٢/ ٤٤ : ٥٢ ، والارتشاف ٢/ ٥ : ٢٣ .

أحدهما : فى بيان حقيقته ، وثانيهما : فى بيان شروط ما يخبر عنه .

(**الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِى بَيَانِ حَقِيقَتِهِ**)

وهى : أن تُدخِل الموصول على أول الكلام الذى فيه الاسم المخبر عنه ، واقعا على معنى ذلك الاسم ، ثم تعوّض من ذلك الاسم ضميرا مكانه على حَسَبِه فى الإعراب ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، ويكون ذلك الضمير عائدًا على ذلك الموصول ، ويكون الموصول أيضا مطابقا للضمير فيما تقدم ، ثم يصير ذلك الاسم الذى أردت الإخبار عنه ، خبرًا عن الموصول ، وباقى الجملة صلة الموصول .

وبيان ذلك : أنك (**إِذَا قِيلَ لَكَ : كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ « زَيْدٍ »**) المبتدأ (**مِنْ قَوْلنَا : « زَيْدٌ مُنطَلِقٌ » بِالَّذِى**) ؟ ــ متعلق بـ « تخبر » ــ (**فَاعْمِدْ إِلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ**) الذى فيه « زيد » (**فَاعْمَلْ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَعْمَالٍ** :

أَحدُهَا : أن تَبْتَدِئَهُ بِمَوْصُولٍ) يكون فى موضع رفع بالابتداء (**مُطَابِقٍ لِـ « زَيْدٍ » فِى إِفْرَادِهِ وَتَذْكِيره ، وَ**) ذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذُكِر (**هُوَ « الَّذِى »**) الواقع فى الابتداء .

العملُ (**الثَّانِى : أَنْ تُؤَخِّرَ « زَيْدًا » إِلَى آخِرِ التَّرْكِيبِ**) لأنك تُريدُ أن تجعله خبرا عن الموصول .

العملُ (**الثَّالِثُ : أَنْ تَرْفَعَهُ**) أى : زيدًا (**عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِـ « الَّذِى »**) .

العملُ (**الرَّابِعُ : أَنْ تَجْعَلَ فِى مَكَانِهِ**) أى : مكان زيد (**الَّذِى نَقَلْتَهُ عَنْهُ ضَمِيرًا مُطَابِقًا لَهُ فى مَعْنَاهُ ، وَ**) فى (**إِعْرَابِهِ ، فَتَقُول : « الَّذِى هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » فَـ**) الموصول وهو (**« الَّذِى » مُبْتَدَأٌ**) فمن حيث كونه موصولا يحتاج إلى صلة وعائد ، ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر (**وَ**) جملة (**« هُوَ مُنْطَلِقٌ » مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ**) على الترتيب (**وَالْجُمْلَةُ**) من المبتدإ والخبر (**صِلَةُ « الَّذِى » وَالْعَائِدُ مِنْهَا**)

إلى الموصول (**الضَّمِيرُ**) المرفوع على الابتداء (**الَّذِى جَعَلْتَهُ خَلَفًا عَنْ زَيْدٍ**) فى إعرابه (**الَّذِى هُوَ الْآنَ**) وهو « زيد » (**كَمَالُ الْكَلَامِ**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

مَا قِيلَ « أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى » خَبَرْ عَنِ الَّذِى مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّ(١)
وَمَاسِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِى التَّكْمِلَه(٢)

(**وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا شَرَحْنَاهُ أَنَّ** « **زَيْدًا** ») فى المثال المذكور (**مُخْبَرٌ بِهِ لَا عَنْهُ ، وَأَنَّ** « **الَّذِى** » **بِالْعَكْسِ**) أى : مخبر عنه لا به (**وَذَلِكَ خِلَافُ / ظَاهِرِ السُّؤَالِ**) [٣٤٩/ب] وهو قولهم : كيف تخبر عن « زيد » من قولنا : « زيدٌ منطلقٌ » فظاهر هذا السؤال أنّ « زيدًا » مخبر عنه ، وأن « الذى » مخبر به (**فَوَجَبَ تَأْوِيلُ كَلَامِهِمْ عَلَى**) أوجه :

أحدها لابن عصفور : أنهم أرادوا بقولهم : الإخبار بالذى ، أن تخبر عن الْمُسَمَّى ، ويكون الاسم المخبر عنه فى وقت الإخبار « الَّذِى » فعبر عن المسمى بـ

(١ ، ٢) يعنى : إذا قيل لك : أخبر عن اسم ما بالذى ــ فاجعل « الذى » مبتدأً فى أول الكلام ، واجعل ذلك الاسم خبرا عنه فى الآخر ، وما سوى المبتدإ والخبر من بقية الكلام ــ فاجعله متوسطا بينهما ؛ ليكون صلة ، والعائد ضمير خلف عن الاسم الذى جعلناه فى الآخِر خبرا ومكملا لجملة المبتدإ .

« ما » اسم موصول مبتدأ ، وجملة « قيل » صلة « عنه بالذى » متعلقان بأخبر ، وجملة أخبر وما تعلق به ــ مقول القول « خبر » خبر المبتدأ « عن الذى » متعلق بخبر « مبتدأ » حال من الذى « قبلُ » ظرف متعلق باستقرّ الواقع صلة للذى ، أو مبنّى على الضم فى محل نصب حال ثانية .

« وما » ما : اسم موصول مبتدأ « سواهما » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ، هما : مضاف إليه « فوسِّطْه » الفاء : زائدة ، والجملة خبر المبتدأ ، « صلة » حال من الهاء الواقعة مفعولا لوسط « عائدها » مبتدأ ومضاف إليه « خلفُ معطِى » خبر ومضاف إليه « التكملة » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، والجملة صفة لصلة .

« الذى » فإذا قيل : أخبر عن زيد بالذى ، كان على (**مَعْنَى** : أَخْبِرْ عَنْ مُسَمَّى زَيْدٍ فِي حَالِ تَعْبِيرِكَ عَنْهُ بـ « الَّذِى »)(١) .

وثانيها لابن الضائع ـ بمعجمة ـ فمهملة ـ : الأقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى ، وذلك أن زيدًا هو المخبرُ عنه فى الحقيقة ، وإن كان فى اللفظ خبرا ، فعبروا عنه بأنه مخبر عنه نظرا إلى الحقيقة(٢) .

وثالثها : أنه على القلب ، وأن « عن » بمعنى « الباء » .

ورابعها : أنه لما كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، صحّ أن يطلق عليه أنه مخبر عنه(٣) .

(وَ) إذا كان المخبر عنه مثنى ، أو مجموعا على حده ، أو مؤنثا ، جىء بالموصول على وِفقه ؛ لوجوب مطابقة الخبر للمبتدإ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وباللَّذَيْـــنِ وَالَّذِيـــنَ وَالَّتِـــى   أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاق الْمُثْبَتِ(٤)

---

(١) نُسب ذلك إلى ابن عصفور فى شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٥٨ ، وشرح الشاطبىّ على الألفية ص ١٠٥ .
وهو رأى ابن الناظم فى شرح الألفية ص ٧٢٠ .

(٢) ذكر هذا ابنُ الضائع فى شرح الجمل ورقة ١٩٣ مخطوط رقم ٢٠ نحو ونقله الشاطبىّ فى شرح الألفية ص ١٠٦ .

(٣) وقال ابن الناظم ص ٧٢٠ « المخبر عنه ـ فى هذا الباب ـ هو المجعول فى آخر الجملة خبرا عن الموصول مبتدأ ، فالباء فى قولهم : « الاخبار بالذى » باء السببية ، لا باء التعدية ، لدخولها على المخبر عنه حقيقة » .

(٤) « وباللَّذَيْن » متعلق بأخبر « والَّذِينَ والتى » معطوفان عليه « مراعيا » حال من فاعل أخبر ، وفيه ضمير هو فاعله « وفاقَ المثبت » وفاق : مفعوله ، المثبت : مضاف إليه . يريد أنك تراعى فى الإخبار عن الاسم ، أن يكون الموصول موافقا له فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

(**تَقُولُ فى نَحْوِ** : « **بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرِينَ**) ـــ بكسر الراء ـــ (**رِسَالَةً** » **إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ** « **التَّاءِ** ») من « بَلَّغْتُ » (**بِـ** « **الَّذِى** ») : « **الَّذِى بَلَّغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً أَنَا** ») .

فـ « الذى » مبتدأ ، و « أنا » خبره ، وما بينهما صلة ، وعائدها ضمير مستتر فى « بَلَّغَ » ؛ لأنه أمكن اتصاله فلا يُعدَل إلى انفصاله .

(**فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ** « **أَخَوَيْكَ** ») بالتثنية (**قُلْتَ** : « **اللَّذَانِ بَلَّغْتُ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً أَخَوَاكَ** ») .

فـ « اللذان » مبتدأ ، و « أخواك » خبره ، وما بينهما صلة ، وعائدها ضمير التثنية المجرور بـ « مِنْ » .

(**أَوْ**) أخبرت (**عَنِ** « **الْعَمْرِينَ** ») بالجمع (**قُلْتَ** : « **الَّذِينَ بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ** ») .

فـ « الذين » مبتدأ ، و « العَمْرونَ » خبره ، وما بينهما صلة ، وعائدها ضمير الجمع المجرور بـ « إلى » .

(**أَوْ**) أخبرت (**عَنِ** « **الرِّسَالَةِ** » **قُلْتَ** : « **الَّتِى بَلَّغْتُهَا مِنْ أَخَوَيك إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةٌ** ») ـــ بالرفع ـــ .

فـ « التى » مبتدأ ، و « رسالةٌ » خبره ، وما بينهما صلة ، وعائدها « الهاء » من « بلَّغتُها » .

وكان حق ضمير الرسالة أن يكون مكانها منفصلا ، ويكون التقدير ، « التى بَلَّغتُ عن أخويك إلى العَمْرِينَ إياها رسالةٌ » لكن حيث أمكنك الاتصال (**فَتُقَدِّمُ الضَّمِيرَ وَتَصِلُهُ**) بالفعل ؛ (**لِأَنَّهُ إِذَا أَمْكَنَ الْوَصْلُ لَمْ يَجُزِ الْعُدُولُ**) عنه (**إِلَى الْفَصْلِ**) إلا فى الضرورة[1] .

---

(١) ينظر الجزء الأول من هذا التحقيق ص : ٣٢٩ « فصلٌ : القاعدة أنه متى تأتَّى اتصال =

(**وَحِينَئِذٍ**) أى : حين إذْ قدمتَه ووصلته (**فَيَجُوزُ**) لك (**حَذْفُهُ**) وإثباته ؛ (**لأَنَّهُ عَائِدٌ مُتَّصِلٌ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ**) وتقدم فى باب / الموصول أن العائد إذا كان منصوبا متصلا بالفعل ، جاز حذفه[1] ، نحو ﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[2] . [٣٥٠ ا]

وشرط الضمير العائد إلى الموصول فى هذا الباب أن يكون ضميرَ غيْبة ولو كان خلفًا عن حاضر[3] .

وأجاز أبو ذرّ الخشنىُّ[4] المطابقة فى الخطاب ، فيقول فى الإخبار عن تاء المخاطب : « الذى ضربت أنت »[5] ويلزمه إجازة ذلك فى التكلُّم نحو : « الذى قمتُ أنا » إذْ لا فرق .

ورُدَّ بأنه يلزم أن تكون فائدة الخبر حاصلة فى المبتدأ ، وذلك خطأ .

والخبر فى هذا الباب واجبُ التأخير عند الجمهور ، ونقل ابن العلج[6] عن

= الضمير لم يُعدل إلى انفصاله » .

(١) ينظر الجزء الأول من هذا التحقيق ص : ٤٧١ .

(٢) من الآية [٣٥] من سورة « يس » .
فى السبعة لابن مجاهد ص ٥٤٠ « واختلفوا فى إثبات الهاء وإسقاطها من قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ فقرأ ابنُ كثير ونافع وأبو عمرو وابنُ عامر وحفص عن عاصم ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ ﴾ بالهاء ــ وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ، وحمزةُ والكسائىُّ ﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ بغير هاء .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٩٩ : ٥٠٠ ، والارتشاف ٢/٥ .

(٤) وهو مصعب بن محمد بن مسعود الخشنىّ الأندلسىّ الجيانىّ أبو ذر بن أبى الركب النحوىّ ابن النحوىّ كان إماما فى العربية ، واتفق الشيوخ على أنه لم يكن فى وقته أضبط منه فى جميع علومه حفظا وقلما [بغية الوعاة ٢/ ٢٨٧] .

(٥) نقله عنه أبو حيان فى الارتشاف ٢/ ٥ وينظر الهمع ٢/ ١٤٦ .

(٦) وهو أبو عبد الله محمد ضياء الدين بن العلج ــ سبق مرارًا .

المبرد[١] أنه يجوز تقديمه خبرا عن « الذى » أو مبتدأ .

(**الْفَصْلُ الثَّانِى : فِى شُرُوطِ مَا يُخْبَرُ عَنْهُ**)

فيجب استحضارها عند إرادة الإخبار .

(**اعْلَمْ أَنَّ الْإِخْبَارَ إِنْ كَانَ بِـ « الَّذى » أَوْ أَحَدِ فُرُوعِهِ**) من التأنيث ، والتثنية ، والجمع (**اشْتُرِطَ لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ سَبْعَةُ شُرُوطٍ** :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّأْخِيرِ) لما مرّ من أنه يجب تأخيره .

(**فَلَا يُخْبَرُ عَنْ « أَيُّهُمْ »**) فى الاستفهام (**مِنْ قَوْلِكَ : « أَيُّهُمْ فِى الدَّارِ » لِأَنَّكَ تَقُولُ حِينَئِذٍ : الَّذى هُوَ فِى الدَّارِ أَيُّهُمْ ؛ فَتَزِيلُ الاسْتِفْهَامَ عَنْ صِدْرِيَّتِهِ**) .

وأجاز ، ذلك ابنُ عصفور ، بشرط تقدمه[٢] ، نحو : « أَيُّهُمُ الَّذِى هُوَ فى الدَّارِ » فـ « أيُّهم » خبر مقدم ، و « الذى » مبتدأ مؤخر .

وقال ابن الضائع : بل « أيُّهم » مبتدأ ، و « الذى » خبره[٣] .

والأقرب قول ابنِ عصفور ، وإن كان الأصحُّ ــ عند الجمهور ــ المنعَ مطلقا .

(**وَكَذِلكَ الْقَوْلُ فِى جَمِيعِ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ ، وَ**) أسماء (**الشَّرْطِ ، وَ « كَمِ » الْخَبَرِيَّةِ ، وَ « مَا » التَّعَجُّبِيَّة ، وَضَمِيرِ الشَّأْنِ**) على القول بأن له صدرَ الكلام (**لَا يُخْبَرُ عَنْ شَىْءٍ مِنْهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا**) من إزالة ما له صدر الكلام عن صدريته .

---

(١) فى الهمع ٢/ ١٤٦ : « وجوز المبرد تقدم المخبر به على « الذى » مع قوله إن الأحسن تأخيره » اهـ .

(٢) قاله ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٤٩٥ .

(٣) نقل عن ابن عصفور وعن ابن الضائع أبو حيان فى الارتشاف ٢/ ٥ .

وبيان ذلك : أنك تقول فى الإخبار عن اسم الشرط من قولنا : « أيُّهم يكرمْنى أكرمْه » ـــ « الذى هو يكرمنى أكرمه أيُّهم » وعن « كم » الخبرية من قولنا : « كم عبدٍ ملكتُ » ـــ « الذى إياه عبد ملكتُ كم » ـــ وعن « ما » التعجبية من قولنا : « ما أحسن زيدًا » ـــ « الذى هو أحسن زيدًا مَا » ـــ وعن ضمير الشأن من قولنا : « هو زيدٌ قائمٌ » ـــ « الذى هو زيدٌ قائمٌ هو » فتُزيلُ ماله صدر الكلام عن صدريته .

وثَمَّ مانع آخرُ ، وهو أنَّ الضمير الحال محلّ المخبر عنه ، لا يتضمن معناه ، ولا يعملُ عملَه ؛ أما فى مسألة الاستفهام ؛ فلأنَّ الضمير لا يستفهم به ، وأما فى مسألة الشرط ؛ فلأن الضمير لا يجزم ، وأما فى مسألة « كم » ؛ فلأن الضمير لا يضاف ، وأما فى مسألة « ما » التعجبية ؛ فلأن الضمير لا يخبر عنه بـ « أَفْعَلَ » فى التعجب ، وأما فى مسألة ضمير الشأن ؛ فلأن ضمير الشأن / لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول[1] . [٣٥٠/ب]

(**وَفِى التَّسْهِيلِ** : **أَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَقْبَلَ الِاسْمُ ، أَوْ خَلَفُهُ التَّأْخِيرَ** ؛ **وَذَلِكَ لِأَن الضَّمَائِرَ الْمُتَّصِلَةَ كَالتَّاءِ مِنْ « قُمْتُ » يُخْبَرُ عَنْهَا ، مَعَ أَنَّهَا لَا تَتَأَخَّرُ ، وَلَكِنْ يَتَأَخَّرُ خَلَفُهَا وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ** ، **تَقُولُ**) إذا أخبرت عن التاء فى « قمتُ » (« **الَّذِى قَامَ أَنَا** »)[2] فعلى هذا يصير المتصل منفصلا ، لكونه خبرا ، ويصير المتكلم غائبا لعوده على « الذى » فلذلك عَزَاهُ للتسهيل .

---

(١) ينظر ما يتعلق بالشرط الأول ـــ مع التفصيل والتوضيح ـــ شرح الألفية للشاطبىّ ص ١٠٧ : ١٠٨ « رسالة دكتوراه فى جامعة الأزهر » وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٩٤ وما بعدها .

(٢) فى شفاء العليل فى إيضاح التسهيل لأبى عبد الله السلسيلى ٣/ ٩٩٥ : « (مُؤَخرًا هو أو خَلَفُهُ المنفصلُ) فالأول : نحو « زيدًا » من : ضربتُ زيدًا ، فتقول : الذى ضربته زيدٌ ، والثانى : كالتاء من : ضربتُ ، فتقول : الذى ضرب أنا » ا هـ

الشرط (**الثَّانِى : أَنْ يَكُونَ**) المخبر عنه (**قَابِلًا لِلتَّعْرِيفِ ، فَلَا يُخْبَرُ عَنِ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ مِمَّا هُوَ مُلَازِمٌ لِلتَّنْكِيرِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِى : « جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا »**) وفى « ملكتُ تسعين نعجةً » (**الَّذِى جَاءَ زَيْدُ إِيَّاهُ ضَاحِكٌ**) والتى ملكتُ تسعين إياها نعجةٌ (**لَكُنْتَ قَدْ نَصَبْتَ الضَّمِيرَ**) فى الأول (**عَلَى الْحَالِ**) وفى الثانى على التمييز .

(**وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ**) والتمييز كل منهما (**وَاجِبُ التَّنْكِيرِ ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِى نَحْوِهِ ، وَهَذَا الْقَيْدُ**) وهو قبول التعريف المذكور فى النظم فى قوله :

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَٰهُنَا قَدْ حُتِمَا[١]

(**لَمْ يَذْكُرْهُ**) الناظم (**فِى التَّسْهِيلِ**) بهذا اللفظ ، وذكره بلفظٍ غيره فقال : « مَنْوِيًّا عَنْهُ بِضَمِيرٍ »[٢] .

قال شُرَّاحُه أبو حيان ، ومتابعوه : المرادىّ ، وابن عقيل ، وناظر الجيش[٣] والسمين[٤] واللفظ له : قوله : منويا عنه بضمير ، أى : عن ذلك الاسم الذى تريد أن تخبر عنه ، وتحَرَّزَ بذلك من الأسماء التى لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز ، والأسماء العاملة عمل الفعل ، نحو اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، والمصادر ، والصفات المشبهة ، وأسماء الأفعال ـــ انتهى .

---

(١) أى : أنه يشترط فى الاسم المخبر عنه بالذى ـــ أن يكون قابلا للتأخير ، فلا يخبر عمّا له صدر الكلام ، وأن يكون قابلا للتعريف ، فلا يخبر عن الحال والتمييز .

(٢) ينظر : شفاء العليل فى شرح التسهيل ٣/ ٩٩٥ .

(٣) ناظر الجيش هو : محبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفى ٧٧٨ هـ صاحب كتاب : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد [بغية الوعاة ١/ ٢٧٥] .

(٤) السمين : هو : أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبىّ شهاب الدين المقرىء النحوىّ نزيل القاهرة المعروف بالسمين ، لازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه ، وولى تدريس القراءات بجامع ابن طولون ، وله تفسير القرآن ، والإعراب ، وشرح التسهيل ، توفى سنة ٧٥٦ هـ [بغية الوعاة ١/ ٤٠٢] .

الشرط (**الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ**) المخبر عنه (**قَابِلًا لِلاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالْأَجْنَبِىّ**) فى صحة وقوعه موقعه قبل الإخبار كـ « زيد » من « ضربتُ زيدًا » فإنه يصحّ وقوع « عمرو » مثلا موقعه فى تركيب آخر فتقول : « ضربتُ عمرًا » بخلاف الهاء فى « زيدٌ ضربتُه » فلا يصحّ وقوع أجنبىّ موقعها ؛ لفوات العائد إلى المبتدإ . (**فَلَا تُخْبِرُ عَنِ** « **الهاءِ** » **مِنْ نَحْوِ** « **زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ** » **لِأَنَّهَا لَا يُسْتَغْنَى عَنْهَا بِالْأَجْنَبِىّ كـ** « **عَمْرٍو** » **وَ** « **بَكْرٍ** ») لما ذكرنا .

(**وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الْإِخْبَارُ عَمَّا هُوَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ لَقُلْتَ** : « **الَّذِى زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ** » **فَالضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ**) وهو « هو » المتأخر فى آخر التركيب (**هُوَ الَّذِى كَانَ مُتَّصِلًا بِالْفِعْلِ قَبْلَ الْإِخْبَارِ ، وَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْآنَ**) وهو « الهاء » (**خَلَفٌ عَنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الَّذِى كَانَ مُتَّصِلًا**) بالفعل (**فَفَصَلْتَهُ وَأَخَّرْتَهُ ، ثُمَّ** / **هَذَا الضَّمِيرُ**) المنصوب (**الْمُتَّصِلُ**) وهو « الهاء » من « ضربته » (**إِنْ قَدَّرْتَهُ رَابِطًا لِلْخَبَرِ بِالْمُبْتَدَإِ الَّذِى هُوَ** « **زَيْدٌ** » **بَقِىَ الْمَوْصُولُ**) وهو « الذى » (**بِلَا عَائِدٍ ، وَإِنْ قَدَّرْتَهُ عَائِدًا عَلَى الْمَوْصُولِ بَقِىَ الْخَبَرُ بِلَا رَابِطٍ**) ولا سبيل إلى كونه عائدا عليهما إذْ عَوْدُ ضمير مفرد على شيئين محال من جهة الصناعة . [٣٥١/أ]

وأما من جهة المعنى : فقال الفارسىُّ : لا فائدة فى هذا الإخبار ؛ لأن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدإ ، فهو كقولك : « الذاهبةُ[1] جاريته صاحبُها » انتهى[2] .

---

(١) فى خ ٢ « الذاهب » والصواب بالتاء .

(٢) فى الإيضاح العضدى ص ١٠٤ « وتقول : زيد ضربتُه ، فإن أخبرتَ عن زيد قلتَ : الذى هو ضربته زيدٌ ، وإن أخبرتَ عن التاء قلتَ : الذى زيد ضربَه أنا ، فغيرت ما فى ضربته من الضمير ، وإن أخبرت عن الهاء من قولك : زيد ضربتُه ، لم يجز » اهـ . وفى الصفحة نفسها من المصدر السابق : « فالمبتدأ والخبر نحو زيد منطلق .. وإن أخبرتَ عن الذكر الذى فى منطلق ، لم يجز ، .. وتقول : السمنُ منوان بدرهم .. وإن أخبرتَ =

الشرط (**الرَّابعُ ، أَنْ يَكُونَ**) المخبر عنه (**قَابِلًا لِلاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالْمُضْمَرِ ؛ فَلا يُخْبَرُ عَنِ الْمَجْرُورِ بِـ « حَتَّى » أَوْ بِـ « مُذْ » أَوْ « مُنْذُ » لِأَنَّهُنَّ لا يَجْرُرْنَ إِلَّا الظَّاهِرَ ، وَالْإِخْبَارُ يَسْتَدْعِي إِقَامَةَ مُضْمَرٍ مُقَامَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ**) أَوَّلَ الباب ، فلا يُخبر عن « رأسها » من قولك : « أكلتُ السمكة حتى رأسِها » ـــ بالجرّ ـــ فلا يقال : الذى أكلتُ السمكة حَتَّاه رأسُها ـــ ولا عن « يومين » من قولنا : « ما رأيتُه مذ ، أو منذ يَوْمَيْنِ » فلا تقل : اللذان ما رأيته مذهما ، أو منذ هما يومان ؛ لأن « حتى » و « مذ ، ومنذ » لا يجررن ضميرًا .

وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِـيٍّ أوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ[١] ....

وكذلك لا يجوز الإخبار عن مضاف دون مضاف إليه ، ولا عن مصدر عامل دون معموله ، ولا عن موصوف دون صفته ، ولا عن صفة دون موصوفها[٢] ، (**فَـ**) على هذا (**إِذَا قِيلَ** : « **سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍ الْكَرِيمِ** » **جَازَ الْإِخْبَارُ عَنْ** « **زَيْدٍ** ») خاصة (**وَامْتَنَعَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْبَاقِي ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ**) يخلف « زيدًا » و (**لَا يَخْلُفُهُنَّ**) تقول فى الإخبار عن « زيد » : « الذى سَرَّ أباه قُرْبٌ من عمرٍو

= عن الضمير الذى فى « منه » لم يجز ، كما لم يجز الإخبار عن الضمير الذى فى « منطلق » من قولك : زيد منطلق » اهـ . [وينظر « المقتضب » ٢/ ١١٦٤]

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بشرط « الغِنَى » مبتدأ « عنه بأجنبىّ » متعلقان بقوله : الغِنَى السابق ، « أو » عاطفة « بمضمر » معطوف على « بأجنبىّ » السابق « شرطٌ » خبر المبتدإ .

وقوله : كذا الغِنَى .. الخ أى : كذا قبول الاستغناء عنه بأجنبىّ أو بمضمر شرط من شروط ما يخبر عنه .

(٢) قاله بنصه المرادى فى شرح الألفية ٤/ ٢٩٧ .

الكريم زيدٌ » ولا تقل فى الإخبار عن « الأب » وحده : « الذى سَرَّ إيَّاهُ[١] زيدٍ قربٌ من عمرٍو الكريم أبٌ » .

ولا عن « قُرْب » : « الذى سرَّ أبا زيدٍ هو من عمرٍو الكريم قربٌ » ولا عن « عمرٍو » : الذى سَرَّ أبا زيد قُربٌ مِنْهُ الكريمِ عمرٌو » ولا عن « الكريم » : الذى سرَّ أبا زيد قربٌ من عمرو هو الكريمُ » .

(**أَمَّا « الْأَبُ » فَلِأَنَّ الضَّمِيرَ**) الحال محله (**لَا يُضَافُ ، وَأَمَّا الْقُرْبُ ؛ فَلِأَنَّ الضَّمِيرَ**) الحال محله (**لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ وَلَا غَيْرُهُ**) من المعمولات عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنّ ضمير المصدر يعمل عمل المصدر[٢] (**وَأَمَّا » عَمْرو الْكَرِيم » فَلِأَنَّ الضَّمِيرَ**) الحال محلّ « عمرو » (**لَا يُوصَفُ ، وَ**) الضمير الحال محلّ « الكريم » (**لَا يوصَفُ بِهِ ، نَعَمْ إِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ معًا**) وهما « أبا زيد » (**أَوْ عَنِ الْعَامِلِ / وَمَعْمُولِهِ مَعًا**) وهما « قُربٌ من عمرٍو » (**أَوْ عَنِ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ مَعًا**) وهما « عمرو الكريم » (**فَأَخَّرْتَ ذَلِكَ**) المخبر عنه برمَّته (**وَجَعَلْتَ مَكَانَهُ ضَمِيرًا**) مطابقا له فى معناه وإعرابه (**جَازَ**) ذلك . [٣٥١/ب]

---

(١) فى خ ٢ « أباه » والصواب « إياه » .
وقال الدنوشرىّ : قوله (سَرَّ إياه زيدٍ) صوابه : سره زيد إلخ ؛ لأنه إذا أمكن الاتصال ، لا يجوز الانفصال » [يس ٢/ ٢٦٦] .

(٢) واستدلوا بورود ذلك فى قول زُهير بن أبى سُلْمى :
وما الحربُ إلَّا ما علمتُم وذقْتُمُ وما هو عنها بالحديث المُرَجَّمِ
زعموا أن « عنها » متعلق بالضمير ، وردّ البصريون هذا الاستعمال بإنكار أن يكون « عنها » متعلقا بالضمير ، وادَّعَوْا أنه متعلق بفعل محذوف ، أو متعلق بالمرجَّم فى آخر البيت وتقدم عليه ضرورة ، أو متعلق بمحذوف يدل عليه المرجم ، أى : وما هو مرجَّمٌ عنها بالحديث المرجم .
[ينظر : باب إعمال المصدر واسمه ، الجزء الثالث من هذا التحقيق ص : ٢٥٤ ، وشرح الألفية للشاطبى ١١٢] .

(**فَتَقُولُ فِى الْإِخبارِ عَنِ الْمُتَاضَايِفَيْنِ**) وهما « أبا زيد » : (« **الَّذِى سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ** » **وَكَذَا الْبَاقِ**) .

فتقول فى الإخبار عن العامل ومعموله : « الذى سَرَّ أبا زيد قُرْبٌ من عمرٍو الكريم » ففى « سَرَّ » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، وهو خَلَفٌ عن « قُرْب » وكان القياس أن يوضع محله ، لكن ضرورة الاتصال ألجأت إلى تقديمه واتصاله بعامله ، فاستتر فيه(١) .

وتقول فى الإخبار عن الموصوف وصفته : معًا ، وهما : « عمرو الكريم » — « الَّذِى سَرَّ أبا زيد قُرْبٌ منه عمرٌو الكريمُ » .

الشرط (**الخامس : جَوَازُ وُرُودِهِ فِى الْإِثْبَاتِ ، فَلَا يُخْبَرُ عَنْ** « **أَحَدٍ** » **مِنْ نَحْوِ** : « **مَا جَاءَنِى أَحَدٌ** » **لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ** : « **الَّذِى مَا جَاءَنِى أَحَدٌ** » **لَزِمَ وُقُوعُهُ فِى الْإِيجَابِ**) فإنه خبر « الذى » وفاعل « جاءنى » ضمير مستتر فيه ، وهو ضمير « أحد » ونصَّ فى التسهيل — فى باب العدد — على أنَّ نَفْىَ ضمير أحد مسوغ لوقوع « أحد » فى الإيجاب كقوله :

إِذَا أَحَدٌ لَمْ يَعْنِهِ شَأْنُ طَارِقٍ(٢) ١١٥م

فإن قلت : الضمير فى « جاءنى يعود على الموصول لا على « أحد » .

قلتُ : « أحد » خبر الموصول ، والخبر فى هذا الباب نفس المبتدأ .

الشرط (**السَّادِسُ : كَوْنُهُ فِى جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ ، فَلَا يُخْبَرُ عَنْ الِاسْمِ**) المعمول

---

(١) و « من عمرٍو » متعلق بـ « قُرْب » .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل ورد غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٧ وعجزه فيه :

* لِعُدْمٍ فَإِنَّا مُؤْثِرُوهُ عَلَى الْأَهْلِ *

وقد سبق ذكره برقم [١١٥] فى باب نائب الفاعل من شواهد صاحب التصريح .

لفعلِ طَلَبٍ ، كالواقع (**فى مِثْلِ** ، « **اضْرِبْ زَيْدًا** ») فلا تقل فى الإخبار عن « زيد » ــ « الذى اضْرِبْه زيدٌ » (**لِأَنَّ الطَّلَبَ لَا يَقَعُ صِلَةً**) للموصول ، لما مرّ فى بابه(١) .

الشرط (**السَّابِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ**) المخبر عنه (**فِى إِحْدَى جُمْلَتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ**) ليس فى الأخرى منهما ضميره ، ولا بين الجملتين عطف بالفاء .

وذلك نحو : « زيد » من قولك : « قام زيدٌ وقعد عمرٌو » فلا يقال : « الذى قام وقعد عمرٌو زيدٌ » لأن جملة « قعد عمرٌو » ليس فيها ضمير يعود على الموصول ، ولا هى معطوفة بالفاء ، فلا تصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة (**بخلافِ**) ما إذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين ، كالشرط والجزاء ، نحو : (« **إنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرٌو** ») فيجوز الإخبار عن « زيد » فتقول : « الذى إن قام قعد عمرو زيدٌ » لأن الشرط والجزاء كالجملة الواحدة ، وبخلاف ما إذا كان إحدى جملتين مستقلتين ، / وتضمنت الثانية ضميره ، أو كانت معطوفة بالفاء ، فإنه يجوز الإخبارُ ؛ لحصول الرابط بين الجملتين بالضيمر ، أو بالفاء . [٣٥٢/أ]

فالأول : كالمتنازع فيه من نحو : « ضربنى وضربته زيدٌ » ونحو ، « أكرمنى وأكرمتُه عمرٌو » تقول فى الإخبار عن « زيد » ــ « الذى ضربنى وضربته زيدٌ » وعن « عمرو » ــ « الذى أكرمنى وأكرمته عمرو »(٢) .

والثانى : كأحد المرفوعين من نحو : « الذى يطير الذبابُ فيغضب زيدٌ » تقول فى الإخبار عن « الذباب » ــ « الذى يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ » ــ وفى الإخبار عن « زيد » ــ الذى يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ » ويُكتفَى بضمير واحد فى الجملتين

(١) ينظر الجزء الأول من هذا التحقيق ص : ٤٦٠ .

(٢) ينظر المقتضب ٣/ ١١٣ : ١١٤ ، وشرح الكافية للرضىّ ٢/ ٤٩ : ٥٠ [حكم الإخبار فى باب التنازع] .

الموصول بهما ؛ لأن ما فى الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء ، فجاز ذلك جواز قولك : « الذى إن يطرْ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ »[١] .

* * *

(وَإِنْ كَانَ الْإِخْبَارُ بالألف وَاللَّام اشْتُرِطَ عَشْرَةُ شُرُوطٍ : هَذِه السَّبْعَةُ ، وَثَلَاثَةٌ أُخَرُ ، وَهِىَ :

أَنْ يَكُونُ الْمُخْبَرُ عَنْهُ مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ ، وَأَنْ يَكُونَ فِعْلُهَا مُتَصَرِّفًا) ليصاغ منه الوصف الصريح **(وَأَنْ يَكُونَ)** الفعلُ **(مُقَدَّمًا)** غير مسبوق بشىء ، وفى بعض النسخ « مثبتًا »[١] .

(فَلَا يُخْبَرُ بِـ « أَلْ » عَنْ « زَيْدٍ » مِنْ قَوْلِكَ : « زَيْدٌ أُخُوكَ ») لأنه من

---

(١) فى شرح الألفية للشاطبىّ ص ١١٩ « والسادس ـــ أى : والشرط السادس ـــ أن يكون الاسمُ المخبر عنه بعض ما يصحُّ الوصف به من جملة ، أو جملتين فى حكم الجملة الواحدة ، فالجملة الواحدة مثل ما تقدم ، والجملتان اللتان فى حكم الجملة الواحدة ، كجملتى الشرط والجزاء .. وجملتى القسم والجواب .. وجملتى التنازع .. والجملتين المرتبطتين بالفاء .. فساغ الإخبار عن الاسم فى هذه الأمثلة لصحة الوصف بها ، فلو لم يصح الوصف لم يخبر عنها ، كالاسم فى الجملة الطلبية أو الإنشائية نحو : اضْرِبْ زيدًا ، ولعل زيدًا قائم ، وعسى زيد أن يقوم ، وما أشبه ذلك ، فلا يجوز أن تقول : الذى اضربه زيدٌ ، ولا : الذى لعله زيد قائم ، ولا ما أشبه ذلك ، وكذلك فى الجملتين المستقلتين وليس فى الأخرى ضميره نحو : قام زيد وخرج عمرو ، فلا يجوز أنْ تقول : الذى قام وخرج زيدٌ عمرٌو ، إذ لا عائد من الجملة الثانية .. » ا هـ بتصرف .

[وينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٢٣] .

(٢) إن كان المراد بقوله « مثبتا » زيادة على قوله « مقدما » لزم أن تكون الشروط أحد عشر ، وإن كان بدل قول « مقدما » فلا يناسب ترك شرط التقدم الذى نصّ عليه الناظم [يس ٢/ ٢٦٧] .

جملة اسمية ، لا يصاغ منها صلة « أل » .

(وَلَا مِنْ قَوْلِكَ : « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ») لأن الفعل جامد .

(وَلَا مِنْ قَوْلِكَ : « مَازَالَ زَيْدٌ عَالِمًا ») لأنَّ الفعلَ غيرُ مقدم ، بل النفى متقدم عليه ، و « أل » لا يُفصَل بينها وبين صلتها بنفى ولا غيره .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأَخْبَرُوا هُنَا بِـ « أَلْ » عَنْ بَعْض مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا[1]

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو : « ضُرِبَ زَيْدٌ » فتقول : « المضروبُ زيدٌ » .

(وَيُخْبَرُ عَنْ كُلٍّ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُول فى نَحْوِ قَوْلِكَ : « وَقَى اللهُ الْبَطَلَ » ؛ فَتَقُولُ) إذا أخبرتَ عن الفاعل : (« الْوَاقِى الْبَطَلَ اللهُ » وَ) تقول إذا أخبرتَ عن المفعول : (« الْوَاقِيهِ اللهُ الْبَطَلُ ») برفع الأول على الفاعلية ، والثانى على الخبرية (وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَحْذِفَ « الْهَاءَ ») من « الواقيه » خلافا للشارح[2] (لِأَنَّ عَائِدَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ لَا يُحْذَفُ إِلَّا فِى الضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِهِ :

٥٨ م مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ) وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ[3]

---

(١) « هنا ، بأل ، عن بعض » الثلاثة متعلقات بـ « أخبروا » ــ « ما » اسم موصول مضاف إليه « فيه » متعلق بـ « تقدما » ــ « الفعلُ » اسم يكون ، وجملة « قد تقدما » خبر وجملة « يكون » إلى آخر البيت صلة ما .

(٢) وهو ابن الناظم قال فى شرح الألفية ٧٢٤ « تقول فى الإخبار عن الفاعل : الواقى البطل اللهُ ، وعن المفعول : الواقيه اللهُ البطلُ ، ولك أن تحذف المفعول » ا هـ .

(٣) هذا البيت من البسيط ، لا يعرف قائله ، وقد سبق لابن هشام الاستشهاد به فى باب الموصول ، وهو الشاهد رقم [٥٨] فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص : ٤٧٤ وموضع الشاهد هنا هو موضع الشاهد هناك وهو حذف « الهاء » العائدة على « أل » الموصولة فى ضرورة الشعر ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة شروط ؛ الأول : أن =

أى : المستفزه .

* * *

(**فَصْلٌ** : **وَإِذَا رَفَعَتْ** « **أَلْ** ») اسما ظاهرا كالمثال المتقدم ، فلا إشكال فيه ، وإذا رفعت (**ضَمِيرًا**) فلا يخلو :

إما أن يكون (**رَاجِعًا إِلَى نَفْسِ** « **أَلْ** ») / وإما أن يكون راجعا إلى غيرها ، [٣٥٢/ب] فإن كان راجعا إلى نفس « أل » (**اسْتَتَرَ**) ذلك الضمير (**فى الصِّلَةِ**) وجوبا (**وَلَمْ يَبْرُزْ**) ؛ لكون الصفة جارية على من هى له .

(**تَقُول فِى الْإِخْبَارِ عَنَ** « **التَّاءِ** » **مِنْ** « **بَلَّغْتُ**) مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً » (**فِى الْمِثَالِ الْمُتَقَدِّمِ** : « **الْمُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعُمَرينَ رِسَالَةً أَنَا** » **ففى** « **الْمُبَلِّغ** » **ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ**) مرفوع على الفاعلية ، ولم يبرز (**لِأَنَّهُ فى الْمَعْنَى لِـ** « **أَلْ** » **لِأَنَّهُ**) أى : الضمير المستتر (**خَلَفٌ عَنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ**) المؤخر المجعول خبرًا (**وَ** « **أَلْ** » **لِلْمُتَكَلِّمِ** ؛ **لأَنَّ خَبَرَهَا**) « أنا » وهو « **ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ** ، **وَالْمُبْتَدَأُ**) فى هذا الباب (**نَفْسُ الْخَبَرِ**) والصفة نفسُ موصوفها ؛ فيكون الضمير المستتر فى « المبلِّغ » يرجع إلى « أل » ؛ فلذلك وجوب استتاره .

(**وَإِنْ رَفَعَتْ صِلَةُ** « **أَلْ** » **ضَمِيرًا**) راجعًا (**لِغَيْرِ** « **أَلْ** » **وَجَبَ بُرُوزُه وَانْفِصَالُهُ**) من الصلة ، لما تقرر أن الصلة إذا جَرَتْ على غير من هى له امتنع أن ترفع ضميرا مستترا .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

= يكون متصلا ، الثانى : أن يكون ناصبه فعلا ، أو وصفا لا حرفا ، والثالث : أن يكون فى غير صلة « أل » وحينئذ لا يكون الحذف شاذًا .

وَإنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ « أَلْ » ضميرَ غَيْرِهَا ــ أُبِينَ وَانْفَصَلْ[(١)]

(**كَمَا إذَا أَخْبَرْتَ عَنْ شَىْءٍ مِنْ بَقِيَّةِ أَسْمَاءِ الْمِثَال**) المتقدم .

(**تَقُولُ فى الإخبار عَنَ « الْأَخَوَيْنِ » ــ « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إلَى الْعَمْرِين رِسَالَةً أَخَوَاك** » **وَ**) تقول فى الإخبار (**عَنِ « الْعَمْرِينَ » ــ « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ » وَ**) تقول فى الإخبار (**عَنِ « الرِّسَالَةِ) ــ « الْمُبَلِّغُهَا أَنَا مِنْ أَخَوَيْك إلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةٌ »**) بالرفع .

فـ « أنا » فيهن فاعل « المبلِّغ » وهو ضمير منفصل ؛ لأنه لغير « أل » (**وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّبْلِيغَ فِعْلُ الْمُتَكَلِّمِ**) لأن فعله مسندٌ إلى المتكلم فى « بَلَّغْتُ » (**وَ « أَلْ » فِيهِنَّ لِغَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّهَا نَفْسُ الْخَبَرِ الَّذِى أَخَّرْتَهُ**) وهو : الأخوان فى الأول ، والعمرون فى الثانى ، والرسالة فى الثالث .

ولا فرق فى ذلك بين المتنازع فيه وغيره .

تقول فى الإخبار بـ « أل » عن المتنازع فيه من نحو : « ضربتُ وضربنى زيدٌ » : « الضَّاربُ أنا والضاربى زيدٌ » .

وإنما أبرزنا فاعلَ الأول ؛ لأن « أل » الأولى كـ « أل » الثانية فى أنها نفس الخبر الذى هو « زيد » ــ والضرب الأول ليس لزيد .

وتقول فى الإخبار بـ « أل » عن غير المتنازع فيه ــ على رأى الأخفش[(٢)] ،

---

(١) « وإن يكن » شرط وفعله ، « مَا » اسم موصول اسم يكن « رَفَعَتْ صلةُ أل » الجملة صلة ما « ضميرَ غيرها » ضمير : خبر يكن ، والهاء : مضاف إليه « أبين » فعل ماض مبنّى للمفعول فى محل جزم جواب الشرط ، ونائب فاعله يعود على « ما » ومعناه : قُطِعَ « وانفصلْ » معطوف على أبين فى محل جزم .

(٢) ينظر رأى الأخفش فى : التبصرة والتذكرة ٥٣١/١ وما بعدها ــ وشرح الرضىّ على الكافية ٢/ ٥١ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١٨ .

فإنه يُغيِّر الترتيب بأن يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للأول بعد ما كان معمولا للثانى ـــ إذا أخبرت عن « التاء » من « ضربتُ » فى المثال المذكور : « الضاربُ زيدًا والضاربه هو أنا » قدمتَ « زيدًا » وجعلته معمولا لأَوَّلِ المتنازعين ، لأنه كان يطلبه منصوبا ، وأضمرتَ فى الوصف الأول ضميرا / غائبا عائدًا على « أل » عوضا [٣٥٣/ا] عن التاء المخبر عنها ليصح له أن يعود على الموصول فاستتر فى الوصف لجريانه على من هو له ؛ لأن « أل » نفس « أنا » ؛ لأن الذى فعل الضرب هو « أنا » فى المعنى .

ثم جئتَ بموصول ثان ؛ لأن « أل » لا تُفْصَل من صلتها ، فلا يصحّ أن تَعطفَ وصفًا على وصف هو صلة لـ « أل » .

وأتيتَ مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة ، ليعود إلى « أَل » .

وفصلتَ ضمير الفاعل وهو « هو » لأن الصفة جرت على غير صاحبها ؛ لأن « أل » نفس « أنا » .

والذى فعل الضرب ثانيا إنما هو « زيد » كما أنّ فاعل الضرب فى الجملة الأولى هو المتكلم .

وهذا أولى مما ذهب إليه المازنىُّ من مراعاة الترتيب الأصلىّ بأن يُؤتَى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر لفظا ومعنى .

فعلى هذا تقول فى الإخبار عن تاء المتكلم الفوقانية[1] فى المثال المذكور : « الضاربُه أنا هو ، والضاربُه زيدٌ أنا »[2] .

---

(١) فى « ضربتُ » وقال « الفوقانية » لمَّا اشتمل الكلام على ياء المتكلم التحتانية فى « ضربنى » وتائه الفوقانية فى « ضربتُ » مَيَّز بينهما بضبط الفوقانية ؛ لأنها تكون له وللمخاطب وللمخاطبة ، والتحتانية لا تكون إلا للمتكلم ، فلاختصاص التحتانية بالمتكلم يتبادر من إضافتها إليه .

(٢) فى التبصرة ١/ ٥٣٣ : « فأما أبو عثمان المازنىّ فإن مذهبَه مخالفٌ للجميع ، وهو أنه =

ووجهه : أنَّا أخبرنا أولا عن الفاعل وهو « التاء » الفوقانية ، ففصلناه ، وأخَّرْناه ، وأوقعنا « أل » الأولى على المضروب ، كما أوقعنا « أل » الثانية على الضارب ، ثم وصلنا صلته بضمير المفعول العائد على « أل » ثم أبرزنا ضمير الفاعل ، لجريان الصفة على غير من هى له ، ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الأول ، ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على « أل » ، وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو « زيد » ثم جئنا بالمخبر عنه وهو « أنا » .

ثم يقال لمن قال بموافقة المازنىِّ وشرح كلامه كما تقدم : عليك مؤاخذةٌ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنك سُئِلْتَ عن الإخبار عن الفاعل ، فأخبرت عن المفعول فى الجملة الأولى . وعن الفاعل فى الجملة الثانية .

والوجه الثانى : أنك أَخَّرْتَ المخبر عنه من الجملة الأولى التى كان فيها إلى جملة أخرى بعدها .

والوجه الثالث : أن قولك « هو » فى الجملة الأولى لا يُعْلَم له مرجع ، إلَّا بتقديم الجملة الثانية ، والفرض أنها متأخرة .

واختار الموضح فى الحواشى أن يقال : « الضاربه أنا ، والضاربه زيدٌ أنا » .

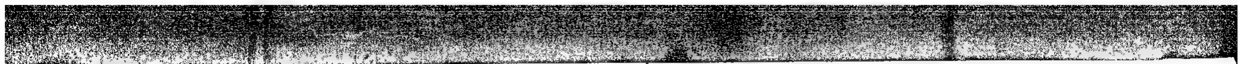
فتأتى للوصف الأول بمفعول يعود على « زيد » وهو « الهاء » وتفصل الفاعل وهو « أنا » وتجعله خبرا ، وتجعل مكان « التاء » التى فصلتها ضميرا مثلها فى المعنى

= يبنى من كل جملة مبتدأ وخبر ، ولا يجعل الجملتين بمنزلة شىء واحد ويقول فى الإخبار عن « زيد » فى هذه المسألة : « الضارب أنا والضاربى زيدٌ » فـ « الضارب » مبتدأ و« أنا » خبره ، و « الضاربى » مبتدأ و « زيد » خبره ، وكل جملة منهما قائمة بذاتها ، والألف واللام فيهما ليست لشىء واحد كما كان فى مذهب من تقدم ذكره » ا هـ [وينظر الأصول ٢/ ٣١٥ وما بعدها ، والرضىّ ٢/ ٥٢ ، والارتشاف ٢/ ١٧ : ١٨] .

والإعراب ، لكن تجعله غائبا ليعود على الموصول ، وتجعله مستترا ، لأن « أل » هى نفس الخبر الذى هو « أنا » والضرب / فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها ، [٣٥٣/ب] وتأتى للوصف الثانى بالهاء مكان ياء المتكلم وهى المفعول والعائد ، و « زيد » الفاعل ، و « أنا » الخبر ـــ انتهى[١] .

* * *

(١) يعنى : كلامَ الموضح فى الحواشى .





(هَـذَا بَابُ الْعَدَدِ)

ــ بفتحين ــ وهو ما ساوى نصفَ مجموع حاشيتيه القريبتين ، أو البعيدتين على السواء ، كـ « الاثنين » فإن حاشيته السفلى « واحدٌ » والعليا « ثلاثة » ومجموع ذلك « أربعة » ونصف الأربعة اثنان ، وهو المطلوب[1] ، ومن ثَمَّ قيل « الواحد » ليس بعدد ؛ لأنه لا حاشية له سفلى حتى تُضَمَّ مع العليا .

والمراد به ــ هنا ــ الألفاظ الدالة على المعدود ، كما يقال ، الجمع ، لِلَّفظ الدال على الجماعة .

(**اعْلَمْ أَنَّ الْوَاحِدَ وَالِاثْنَيْنِ يُخَالِفَانِ الثَّلَاثَةَ وَالْعَشَرَةَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى حُكْمَيْنَ : أَحدِهما : أَنَّهُمَا يُذَكَّرَانِ مَعَ الْمُذَكَّرِ ؛ فَتَقُولُ : وَاحِدٌ ، وَاثْنَانِ ، وَيُؤَنَّثَانِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ فَتَقُولُ : وَاحِدَةٌ ، وَاثْنَتَانِ**) على لغة الحجازيين ، و « ثنتان » على لغة بنى تميم .

ويشاركهما فى ذلك ما وازن « فَاعِلًا » مطلقا ، و « العشرة » إذا رُكِّبَتْ فتقول : « الجزء الثالث » و « الثالث عَشَرَ » و « المقالة الثالثة » و« الثالثةَ عَشْرَةَ » .

(**وَ« الثَّلَاثَةُ » وَأَخَوَاتُهَا تَجْرِى عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ**) فتُؤَنثُ مع المذكَّرِ وتُذَكَّر مع المؤنث .

---

(١) والعشرة مثلا ، حاشيتها السفلى : تسعة ، والعليا ، أحد عشر ، ومجموع ذلك عشرون ، فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين .
فهذان مثالان لما حاشيتاه قريبتان ، ومثال ما حاشيتاه بعيدتان ، ما إذا قلت فى العشرة : حاشيتها السفلى : ستة ، والعليا : أربعة عشر ، ومجموع ذلك عشرون ، فقد ساوت العشرة نصف مجموع حاشيتيها البعيدتين .

(**فَتَقُولُ** : « **ثَلَاثَةُ رِجَالٍ** » ، **بِالتَّاءِ** ، **وَ** « **ثَلَاثُ إِمَاءٍ** » **بِتَرْكِهَا** ، **قَالَ اللهُ تَعَالَى** ، ﴿ **سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ** ﴾)[1] قال ابنُ مالك : وإنما حُذفت التاء من عدد المؤنث ، وأثبتت فى عدد المذكر فى هذا القِسْم ؛ لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزُمْرَة ، وأمَّة ، وفِرْقة ، فالأصل أن تكون بالتاء ؛ لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصلُ مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذف مع المؤنث فَرْقا لتأخر رتبته[2] ــ انتهى .

(وَ) الحكم (**الثَّانِى**) من حُكْمَىْ « واحد واثنين » (**أَنَّهُمَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَعْدُودِ** ، **لَا تَقُولُ** : « **وَاحِدُ رَجُل** » **ولا** « **اثْنَا رَجُلَيْنِ** » **لِأَنَّ قَوْلَكَ** « **رَجُل** » **يُفِيدُ الْجِنْسِيَّةَ وَالْوَحْدَةَ** ، **وَقَوْلَكَ** : « **رَجُلَانِ** » **يُفِيدُ الْجِنْسِيَّةَ وَشَفْعَ الْوَاحِدِ** ، **فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا**) فأما قوله :

.... ثِنْتَا حَنْظَلِ[3] ٣٩

---

(١) من الآية [٧] من سورة « الحاقة » .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٨ .

(٣) جزء من بيت من الرجز والبيت بتمامه :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

نسب لخطّام المُجَاشِعِىّ ، كما نسب إلى جَنْدل بن المثنَّى ، وإلى سَلْمَى الهذلية ، ونسب لشمَّاء الهذلية ، ولبعض السَّعْدِيين ، وَرَدَ فى كتاب سيبويه ٢/ ١٧٧ ، ٢٠٢ ، والمقتضب ٢/ ١٥٦ ، والمنصف ٢/ ١٣١ ، وابن يعيش ٦/ ١٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٠ ، ٢/ ٢٩ ، والخزانة ٣/ ٣١٤ ، وشرح شذور الذهب ٤٥٨ .

ويروى : « ظرف جِرابٍ » و « سَحْقُ جِرَابٍ » .

« خُصْيَيْه ، الواحد : خُصْيَة ، وقد ثُنِّى بحذف التاء ، والقياس : خُصْيَتَيْه ، وقال بعضهم : إن حذف التاء للضرورة ، وقال آخر إنه مثنى : خُصْيٍ ، لأنها وردت وإن كانت أقل استعمالا من خُصْيَة ومثله تماما فى الإفراد والتثنية « أَلْيَة » و « التدلدل » تحرك الشىء المعلق واضطرابه « ظرف عجوز » الجراب الذى تحفظ فيه أدواتها . =

فقليل (١) .

(**وَأَمَّا الْبَوَاقِي**) وهى الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقصد بها العدد المطلق .

والثانى : أن يقصد بها معدود ولا يُذكر .

والثالث : أن يقصد بها معدود ويُذكر .

فأما لو قصد بها العدد المطلق ؛ فإنها كلها بالتاء ، نحو : « ثلاثةُ نصف الستة » ولا تنصرف لأنها أعلامٌ مؤنثة ، خلافا لبعضهم .

وأما إذا أُريد بها / معدودٌ ولم يذكر فى اللفظ ؛ فالفصيح أن تكون بالتاء للمذكر ، وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود ، فتقول : « صمتُ خمسةً » تريد : أيامًا ، و« سهرتُ خمسًا » تريد : ليالىَ . [٣٥٤/أ]

ويجوز أن تُحْذَف التاءُ فى المذكر كالحديث : « ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ » (٢) .

وأما إذا قُصِد بها معدود وذُكِر (**فَلَا تُسْتَفَادُ الْعِدَّةُ وَالْجِنْسُ إِلَّا مِنَ الْعَدَدِ وَالْمَعْدُودِ جَمِيعًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَكَ : « ثَلَاثَة » يُفِيدُ الْعِدَّةَ دُونَ الْجِنْسِ ،**

= والرجز فى هجاء شيخ كبير .

(١) قال الأعلم : « وكان الوجه أن يقول : حنظلتان ، فبناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة [هامش كتاب سيبويه ٢/ ١٧٧] وسيأتى هذا البيت قريبا .

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه (كتاب الصيام ــ باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتْباعا لرمضان) ٢/ ٨٢٢ الحديث رقم ١١٦٤ .

ومما جاء حذف الهاء فيه من المذكر ، إذا لم يذكر بلفظه ، قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة ٢٣٤] أى : وعشرة أيام .

وَقَوْلَكَ : « **رِجَال** » **يُفِيدُ الْجِنْسَ دُونَ الْعِدَّةِ ؛ فَإِذَا قَصَدْتَ الْإِفَادَتَيْنِ**) وهما العِدَّة والجنس (**جَمَعْتَ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ**) وهما : العدد والمعدود ، فقلتَ : « ثلاثةُ رجالٍ » و « ثلاثُ إمَاءٍ » بالتاء مع المذكر ، وبِعَدَمِها مع المؤنث .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ثَلَاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فِى عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ[1]

فِى الضِّدِّ جَرِّدْ[2] ....

* * *

(فَصْلٌ)

ألفاظ العدد بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع :

مفردٌ : وهو عشرة ألفاظ : واحدٌ ، واثنان ، وعشرون ، وتسعون وما بينهما .

ومضاف : وهو أيضا عشرة ألفاظ : مائة ، وألف ، وثلاثة ، وعشرة وما بينهما .

ومركب : وهو تسعة ألفاظ : أحد عشر ، وتسعة عشر وما بينهما .

(١ ، ٢) يعنى أنك إذا عددت ما كانت آحاده مذكرة من ثلاثة إلى عشرة ؛ فإنك إذا كان العدد للمؤنث فبخلاف المذكر لا تلحقه التاء بل يجرد منها وذلك قوله : « فى الضد جَرِّدْ » .

« ثلاثةً » ــ بالنصب ــ مفعول مقدم لِقُل بتضمينه معنى : اذكر ، وبالرفع مبتدأ ، وجملة « قُلْ » خبره ، والرابط محذوف ، أى : ثَلَاثَةٌ مقرونة بالتاء قُلْهَا ، « بالتاء » متعلق بمحذوف حال من ثلاثة على أنه مقصود لفظه : « للعشرة فى عَدّ » متعلقان بقل « ما » اسم موصول مضاف إليه « آحادُه مذكرةٌ » مبتدأ ومضاف إليه وخبر ، والجملة صلة الموصول .

« فى الضدّ » جارّ ومجرور متعلق بجرِّدْ .

ومعطوف : وهو أحد وعشرون ، وتسعة وتسعون وما بينهما .

فمميّز العشرين ، والتسعين وما بينهما ، والأحد عشر ، والتسعة عشر وما بينهما ، والأحد والعشرين ، والتسعة والتسعين وما بينهما مفردٌ منصوبٌ .

ومميّز المائة والألف مفرد مجرور بالإضافة .

و (**مُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ ، وَالْعَشَرَةِ وَ مَا بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ**) وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا[1] (**كَـ « شَجَرٍ » وَ « تَمْرٍ » أَوِ اسْمَ جَمْعٍ**) وهو ما دَلَّ على الجمع ، وليس له مفرد من لفظه غالبا[2] (**كَـ « قَوْمٍ » وَ « رَهْطٍ » خُفِضَ بِـ « مِنْ »**[3] **تَقُولُ** : « **ثَلَاثَةٌ**) مَن الشَّجَرِ غرستُها » و « خمسةٌ (**مِنَ التَّمْرِ**) أكلتُها » (**وَ** « **عَشَرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ**) لقِيتُهُمْ » و « تسعةٌ من الرهط صحبتُهم » (**قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾**)[4] .

وعلل الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس ؛ بأنه قد يقع على الواحد ، ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد ؛ فكذا ما أشبهه[5] .

---

(١) أى : إما بكون التاء فى المفرد نحو : نبق ونبقة ، أو بكونها فى اسم الجنس نحو : كم وكمأة ،

ومن غير الغالب أنه يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب نحر روم وروميّ .

(٢) ومن غير الغالب : رَكْبٌ ، فإن له مفردًا من لفظه وهو : راكب .

(٣) فى شرح الرضى على الكافية ٢/ ١٥٣ « أما اسم الجنس كالتمر والعسل ، واسم الجمع كالرهط والقوم ، والأكثر أنه إذا كان المفسر أحدهما فصل بـ « مِنْ » نحو : ثلاثة من الخيل ، وخمس من التمر ، وذلك لأنهما وإن كانا فى معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد ، فَكُرِه إضافة العدد إليهما بعدما تمهد من إضافته إلى الجمع » ا هـ .

(٤) من الآية [٢٦٠] من سورة « البقرة » .

(٥) ينظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ١٥٣ ، والارتشاف ١/ ٣٥٨ .

قال الموضح فى الحواشى : قلتُ : وكذا اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة ؛ فإن صيغته كصيغة الواحد ، وإن كان لا ينطلق على الواحد ، والدليل على أنه يعامل لفظا معاملة الواحد ، أنه قد يعود عليه ضمير الواحد ، ويفرد الخبر عنه ، نحو : « الركب سائر » ــ انتهى .

[٣٥٤/ب] (**وَقَدْ يُخْفَضُ**) مميز اسْمَي الجنس والجمع (/ **بإِضَافَةِ الْعَدَدِ**) إليه .

فاسم الجمع : (**نَحْوُ** : ﴿ **وَكَانَ فِى الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾[1] **وَفِى الْحَدِيثِ** : « **لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ** »[2] **وَقَالَ الشَّاعِرُ** :

٥١٨ **ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ**) لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى[3]

والذود من الإبل ، ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، كذا فى الصحاح[4] ، وذاله الأولى معجمة ، والثانية مهملة .

و « الأنفس » جمع نَفْس ، وهى مؤنثة ، وإنما أنث عددها ، لأن النفس كثر

---

(١) من الآية [٤٨] من سورة « النمل » .

(٢) أخرجه البخارىّ فى صحيحه فى (كتاب الزكاة ــ باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة) ٢/١٢٥ ــ ومسلم فى صحيحه فى أول (كتاب الزكاة) ٢/٦٧٣ برقم ٩٧٩ .

(٣) هذا البيت من الوافر للحطيئة فى ديوانه ١٢٠ ، وسيبويه ٢/ ١٧٥ ، والخصائص ٢/ ٤١٢ ، وشرح المفضليات ٤١٢ ، والإنصاف ٧٧١ ، واللسان (ذود) ٤/ ١٤٨ والهمع ١/ ٢٥٣ ، ٢/ ١٧٠ ، والخزانة ٣/ ٣٠١ ، ٣١٢ ، والدرر ١/ ٢٠٩ ــ وبلا نسبة فى مجالس ثعلب ٣٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٩٩ ، والعينى ٤/ ٤٨٥ ويُرْوَى : « ثلاثةُ أعبد وثلاث آمٍ » ــ « ونحن ثلاثةٌ وثلاثُ ذَوْدٍ » .
و « آم » جمع أَمَة وأصله : أَأْمُوٌ : قلبت الواو ياء لعدم النظير ، وقلبت الضمة قبلها كسرة ، ثم أعلت الكلمة إعلال قاضٍ ، ثم قلبت ثانية الهمزتين ألفا لسكونها إثر همزة مفتوحة [حاشية الصبان ٤/ ٦٥] .

(٤) مادة (ذود) .

استعمالها مقصودًا بها إنسان ـــ قاله المرادىّ[١] .

واسم الجنس : كقول جندل بن المثنى :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[٢] ٣٩١م

فَـ « حنظل » اسم جنس مخفوض بالإضافة ، على حدّ ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ قاله الموضح .

واتفق الجميع على الخفض بـ « مِنْ » وأما بالإضافة ففيه مذاهب[٣] :

أحدها : الجواز على قلة ، وهو ظاهر كلام الموضح تبعا لابن عصفور[٤] .

والثانى : الاقتصار على ما سمع ، وهو مذهب الأكثرين[٥] .

والثالث : التفصيل فى اسم الجمع ، فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو : « نفر ، ورهط ، وذود » جاز ـــ وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كـ « قوم ، ونسوة » لم يجز ، حكاه الفارسىّ[٦] عن أبى عثمان المازنىّ ، وعلله المبرد : بأن العدد لا يضاف لواحد ، ولا لما يدل على الكثرة[٧] ، وأما ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾[٨] فمسموع ـــ انتهى .

---

(١) فى شرحه على الألفية ٤/ ٣٠٤ .

(٢) سبق الحديث عن هذا البيت فى أول هذا الباب برقم ٣٩١ .

(٣) ذكرها أبو حيان فى الارتشاف ١/ ٣٥٨ .

(٤) كما فى المقرب ١/ ٣٠٧ : ٣٠٨ .

(٥) قال أبو حيان فى الارتشاف ١/ ٣٥٨ « وهذا مذهب الأخفش ، والمبرد ، وأبى حاتم ، والسِّيرافىّ ، وأبى علىّ » .

(٦) الإيضاح العضدى ٢/ ٧٤ .

(٧) ينظر المقتضب ٢/ ١٥٦ ، ١٥٨ .

(٨) من الآية [٢٢٨] من سورة « البقرة » .

(**وَإِنْ كَانَ**) مميِّزها (**جَمْعًا خُفِضَ بِإِضَافَةِ الْجَمْعِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ** : « **ثَلَاثَةُ رِجَالٍ** ») و « ثلاثُ إمَاءٍ » .

(**وَيُعْتَبَرُ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ مَعَ اسْمَي الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ بِحَسَبِ حَالِهِمَا**) باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتأنيثا (**فَيُعْطَى الْعَدَدُ عَكْسَ مَا يَسْتَحِقُّهُ ضَمِيرُهُمَا**) فإن كان ضميرهما مذكرا ، أُنِّثَ العدد ، وإن كان مؤنثا ، ذُكِّرَ .

(**فَتَقُولُ**) فى اسم الجنس (« **ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ**) عِنْدِى » (**بِالتَّاءِ**) فى « ثلاثة » (**لِأَنَّكَ تَقُولُ** : « **غَنَمٌ كَثِيرٌ** » **بِالتَّذْكِيرِ**) للضمير المستتر فى « كثير » (وَ« **ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ** » **بِتَرْكِ التَّاءِ**) من « ثلاث » (**لِأَنَّكَ تَقُولُ** : « **بَطٌّ كَثِيرَةٌ** » **بَالتَّأْنِيثِ**) للضمير المستتر فى « كثيرة » .

(**وَ**) تقول (« **ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ** ») بالتاء (**أَوْ** « **ثَلَاثٌ** ») بتركها ؛ (**لِأَنَّ**) ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين ، وذلك أنَّ (**فِى الْبَقَرِ لُغَتَيْنِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى** : ﴿ **إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا** ﴾)(١) بتذكير الضمير (**وَقُرِىءَ** : ﴿ **تَشَابَهَتْ** ﴾(٢) بتأنيثه .

وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاثة أنواع :

ما فيه لغة التذكير فقط وهو « الغنم » .

وما فيه / لغة التأنيث فقط وهو « البطّ » . [٣٥٥/أ]

وما فيه لغتان التذكير والتأنيث وهو « البقر » .

ولم يمثل لاسم الجمع ، وفصل فيه ابنُ عصفور فقال(٣) :

---

(١) من الآية [٧٠] من سورة « البقرة » .

(٢) فى الكشاف ١/ ١٥١ : « وقرىء : (تَشَّابَهُ) ، بمعنى تتشابه ـــ بطرح التاء وإدغامها فى الشين ، وَ (تَشَابَهتْ) ، و (مُتَشَابِهَةٌ) و (مُتَشَابهٌ) وقرأ محمد ذو الشامة : « إنَّ البَقَر يَشَّابَهُ » بالياء والتشديد » ا هـ .

(٣) ينظر شرحه على الجمل ٢/ ٤٣ .

إن كان لمن يعقل ؛ فحكمه حكمُ المذكر ، كالقوم ، والرَّهْط ، والنَّفَر .

وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكمُ المؤنث كالجامل ، والباقر .

(**وَ**) التذكير والتأنيث (**يُعْتَبَرَانِ مَعَ الْجَمْعِ بِحَالِ مُفْرَدِهِ**) فإن كان مفرده مذكَّرا أُنِّث عدده ، وإن كان مؤنثا ذُكِّر (**فَلِذَلِكَ تَقُول** : « **ثَلَاثَةُ اصْطَبْلَاتٍ** ») جمع إصْطَبْل ــ بقطع الهمزة المكسورة (**وَ** « **ثَلَاثَةُ حَمَّامَاتٍ** ») جمع حَمَّام ــ بتشديد الميم ــ (**بِالتَّاءِ فِيهِمَا ، اعْتِبَارًا بِالْإِصْطَبْلِ ، وَالْحَمَّامِ ؛ فَإِنَّهُمَا مُذَكَّرَانِ ، وَلَا تَقُلْ** : « **ثَلَاثٌ** » **بِتَرْكِهَا اعْتِبَارًا بِالْجَمْعِ ، خِلَافًا لِلْبَغْدَادِيِّينَ**) والكسائىّ[(١)] . ونقل سيبويه والفراء أن كلام العرب على خلاف ذلك[(٢)] .

وتقول : « ثلاثُ سحاباتٍ » بترك التاء اعتبارًا بالسَّحابة ، فإنها مؤنثة ، (**وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ حَالِ الْوَاحِدِ حَالُ لَفْظِهِ**) فى التأنيث والتذكير (**حَتَّى يُقَالَ** « **ثَلَاثُ طَلَحَاتٍ** » **بِتَرْكِ التَّاءِ**) نظرا إلى تأنيث لفظ واحده وهو « طلحة » (**وَلَا**) يعتبر (**حَالُ مَعْنَاهُ**) تذكيرا وتأنيثا (**حَتَّى يُقَال** : « **ثَلَاثُ أَشْخُصٍ** » **بِتَرْكِهَا أَيْضًا**) نظرا

---

(١) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٤٣ : « والمعتبر من الجموع مفردُها لا لفظها فتقول : عندى ثلاثة حمَّامات ، لأن الواحد حمَّام ، وهو مذكر ، خلافا لأهل بغداد فإنهم يعتبرون الجمع إذا كان لفظه مؤنثا نحو « حمّامات » فتقول : عندى ثلاث حمَّامات ، والصحيح أنه لا يعتبر إلا المفرد » ا هـ .
وفى الارتشاف ١/ ٣٦١ : « والمعتبر فى التذكير والتأنيث المفرد لا الجمع ؛ فلذلك تقول : ثلاثة حمَّامات لأن الواحد حمَّام ، وهو مذكر ، أما أهل بغداد فيعتبرون لفظ الجمع ، يقولون : ثلاث حمامات ، وقال الكسائىّ : تقول : ضربت بثلاث حمَّامات ، ورأيت ثلاثَ سِجلَّاتٍ ، بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكرا ، وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به الفراء ، والعرب على قول سيبويه بالتاء » ا هـ .

(٢) كلام سيبويه واضح فى أنَّ ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر ، فإن الأسماء التى تبين بها عدته مؤنثة فيها الهاء التى هى علامة التأنيث ، وإن كان الواحد مؤنثا فإنك تُخْرِج هذه الهاءات .. [الكتاب ٢/ ١٧١ ــ ط . بولاق].

إلى تأنيث معنى واحده وهو « شخص » (**تُرِيدُ نِسْوَةً**) لأن الشخص يقع على المذكر والمؤنث (**بَلْ يُنْظَرُ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُفْرَدُ باِعْتِبَارِ ضَمِيرِه ، فَيُعْكَسُ حُكْمُهُ فِى الْعَدَدِ ، فَكَمَا تَقُولُ : « طَلْحَةُ حَضَرَ » وَ « هِنْدٌ شَخْصٌ جَمِيلٌ » بِالتَّذْكِير فِيهِمَا ، تَقُولُ : « ثَلاثَةُ طَلْحَاتٍ » وَ « ثَلاثَةُ أَشْخُصٍ » بالتاء فِيهِمَا ، فَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو عُمَر بن أبى ربيعة :

٥١٩ فَكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى (**ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وُمُعْصِرُ**[1]

فَضَرُورَةٌ) وكان القياس فيه : ثلاثة شخوص بالتاء ، ولكنه كَنَى بالشخوص عن النساء (**وَالَّذِى سَهَّلَ ذَلِكَ ، قَوْلُهُ : « كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ »**) أى : هُنّ كاعبان ومعصر (**فَاتَّصَلَ باللَّفْظِ مَا يُعَضِّدُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ**) وهو التأنيث (**وَمَعَ ذَلِكَ ، فَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ، خِلَافًا لِلنَّاظِمِ**) بل قال : إن اقْتَرَنَ باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح[2] .

---

(١) هذا البيت من الطويل لعُمر بنِ أبى ربيعة فى ديوانه ص ١٢٦ ، وسيبويه ٢/ ١٧٥ ، والمقتضب ٢/ ١٤٨ ، والكامل ٧٩٨ ، ٨٠٢ ، والخصائص ٢/ ٤١٧ ، والأصول ٣/ ٤٧٦ والإنصاف ٢/ ٧٧٠ ، والعينى ٤/ ٤٨٣ ، واللسان (شخص) ٨/ ٣١١ ، والخزانة ٣/ ٣١٢ ، وبلا نسبة فى كتب ابن مالك : الكافية الشافية ٣/ ١٦٦٥ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٩ ، وعمدة الحافظ ٢/ ٤١٠ ، وابن الناظم ٧٢٨ ، والأشمونى ٤/ ٦٢ [العجز فقط] ويروى : * فكان نصيرى ...* و« المجنَ » الترس .

وصف أنه استتر بثلاث نسوة عن أعين الرقباء واستظهر فى التخلص منهم بهنّ .

(٢) ونَصُّ كلامه فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٦٤ : ١٦٦٥ « فإن اتصل بالكلام ما يزاد به المعنى ظهورا ، أو يكثر معه قصد معنى التذكير جاز الوجهان ، وقد يرجحُ اعتبار المعنى كقوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ فبذكر (أمم) ترجح حكم التأنيث ، ولولا ذلك لقيل : (اثْنَى عَشَرَ أسباطا) لأن السبط مذكر ، ومنه قول الشاعر : وَكَانَ مِجَنِّى .. إلخ فبقوله : (كاعبان ومعصر) ترجح التأنيث ، ولولا ذلك لقال : (ثلاثةُ شخوص) لأن الشخص مذكّر » اهـ .

و « الْكَاعِب » الجارية حين يبدُو ثَديُها للنهود ، و « المعصِر » ــ بضم الميم ، وكسر الصاد المهملة ــ الجارية أَوَّل ما أدركت ، سُمِّيَت بذلك ؛ لكونها دخلت فى عصر الشباب ــ قاله الخليل[١] .

(**وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ صِفَةً**) منويًّا موصوفُها (**فَالْمُعْتَبَرُ**) فى التذكير والتأنيث (**حَالُ الْمَوْصُوفِ الْمَنوِىِّ** ، **لَا حَالُهَا**) فإن كان الموصوف مذكرا أُنِّث العدد ، / وإن كان مؤنثا ذُكِّر (**قَالَ اللهُ تَعَالى**) : ﴿ مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ (**فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**)[٢] بترك التاء ؛ لأن الموصوف مؤنث (**أَىْ** : **عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا** ، **وَلَوْلَا ذَلِكَ**) الاعتبار (**لَقِيلَ** : « **عَشْرَةُ** ») بالتاء (**لِأَنَّ الْمِثْلَ**) الذى هو واحد الأمثال (**مُذَكَّرٌ**) وتقدم أنه يعتبر مع الجمع حالُ مفرده . [٣٥٥/ب]

(**وَتَقُولُ** « **عِنْدِى ثَلَاثَةُ رَبَعَاتٍ** » **بِالتَّاءِ**) فى « ثلاثة » (**إِنْ قَدَّرْتَ**) الموصوفَ (**رِجَالًا** ، **وَبِتَرْكِهَا إِنْ قَدَّرْتَ**) الموصوف (**نِسَاءً**) لأن « رَبَعَاتٍ » ــ بفتح الباء ــ فى الأصل اسم ، ثم استعملت فى الصفة ، وهى جمع « رَبْعة » ــ بسكونها ــ يوصف بها المذكر والمؤنث ، يقال : « رجلٌ رَبْعةٌ » و « امرأةٌ رَبْعَةٌ » وهى المربوع ، لا طويل ، ولا قصير .

واعتبار تَوَهُّم الموصوف ، كاعتبار نيته (**وَلِهَذَا**) ترى العربَ (**يَقُولُونَ** : « **ثَلَاثَةُ دَوَّابَّ** » ــ **بِالتَّاءِ** ــ **إِذَا قَصَدُوا ذُكُورًا** ، **لِأَنَّ الدَّابَّةَ**) ــ هى ــ لغة ــ كل ما يدبّ على الأرض ــ (**صِفَةٌ فِى الْأَصْلِ**) غلبَتْ عليها الاسمية (**فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا** : « **ثَلَاثَةُ أَحْمِرَةٍ**) ــ جمع حمار ــ (« **دَوَابَّ** » **وَسُمِعَ**) من كلامهم (« **ثَلَاثُ دَوَابَّ ذُكُورٍ** » **بِتَرْكِ التَّاءِ** ؛ **لِأَنَّهُمْ**) اعتبروا تأنيث اللفظ ، و (**أَجْرَوُا الدَّابَّةَ مُجْرَى**) الاسم (**الْجَامِدِ**) نظرا إلى الحال (**فَلَا يُجْرُونَهَا عَلَى مَوْصُوفٍ**)

---

(١) ونقل الصبان ٤/ ٦٢ : ٦٣ الكلام فى تفسير « الكاعب والمعصر » من هنا ونسبه إلى التصريح .

(٢) من الآية [١٦٠] من سورة « الأنعام » .

قاله ابنُ مالك أخذا من قول ابنِ عصفور : وأما « ثلاث دوابَّ » فعلى جعل الدابّة اسما(١) .

* * *

(**فَصْلٌ : الْأَعْدَادُ الَّتِى تُضَافُ لِلْمَعْدُودِ عَشَرَةٌ ، وَهِىَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا : الثَّلَاثَةُ وَالْعَشَرَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا**) وذلك ثمانية ألفاظ . (**وَحَقُّ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ : جَمْعًا مُكَسَّرًا**) ليطابق العددُ المعدودَ لفظا (**مِنْ أَبْنِيَةِ الْقِلَّةِ**) ليتطابقا معنًى .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِى الْأَكْثَرِ(٢)

(**نَحْوُ : « ثَلَاثَةُ أَفْلُسٍ »** ـ من الجوامد ـ (وَ ﴿ **سَبْعَةُ أَبْحُرٍ** ﴾)(٣) من المائعات ، و « ثلاثة أجمالٍ » و « تسعة صِبْيَة » و « عَشَرةُ أَرْغِفَةٍ » .

(**وَقَدْ يَتَخَلَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ**) وهى : الجمعُ ، والتكسيرُ ، والقِلَّةُ .

(**فَيُضَافُ لِلْمُفْرَدِ**) فى مسألتين :

إحداهما : أن يكون اسْمَ جمع ، وذلك قليل ، نحو : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾(٤) و« خمسُ ذَوْدٍ »(٥) .

---

(١) ينظر : المقرب ١/ ٣٠٧ .

(٢) « المميز » مفعول اجْرُر مقدم ، « اجرر » فعل أمر ، والفاعل أنت « جمعا » حال من المميِّز « بلفظ » متعلق بقوله : جمعا « قلةٍ » مضاف إليه « فى الأكثر » متعلق بقلة .

(٣) من الآية [٢٧] من سورة « لقمان » .

(٤) من الآية [٤٨] من سورة « النمل » .

(٥) « ذَوْد » ـ بفتح الذال وسكون الواو ، وآخره دال مهملة ـ يطلق على عدد من الإبل يقال : هو ما بين الثلاثة إلى العشرة . [ينظر الشاهد السابق رقم ٥١٨] .

والثانية : فى لفظ واحد (**وَذَلِكَ إِنْ كَانَ « مائَةً » نَحْوُ : « ثَلاثُمِائَةٍ**) و « **تِسْعُمِائَةٍ** ») لأن « المائة » وإن أفردت لفظًا فهى جمع معنًى ؛ لأنها عَشْرُ عَشَراتٍ ، وهو عدد قليل[1] ، قاله الموضح فى الحواشى .

[٣٥٦/أ]

(**وَشَذَّ فِى الضَّرُورَةِ قَوْلُهُ**) / وهو الفرزدق :

٥٢٠ (**ثَلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا**) رِدَائِى ، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ[2]

ووجه شذوذه : أَنَّ « المائة » إذا جمعت أقل مفهوماتها ثلاثُمائة ، وهو مما يُفيد الكثرة ؛ فكان غيرَ مناسب .

(**وَيُضَافُ لِجَمْعِ التَّصْحِيحِ فى مَسْأَلَتَيْنِ :**

إِحداهُمَا : أَنْ يُهْمَل تَكْسِيرُ الْكَلِمَةِ ، نَحْوُ : ﴿ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ ﴾[3] و

(١) فكانت الإضافة إلى لفظ « المائة » كالإضافة إلى جمع القلة .

(٢) هذا البيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه ٢/ ٣١٠ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢/ ٢٤ ، ٦٤ ، واللسان (روى) ١٩/ ٣١ ، والعينى ٤/ ٤٨٠ — وهو بلا نسبة فى المقتضب ٢/ ١٧٠ ، وابن يعيش ٦/ ٢٣ وكُتُب ابن مالك : عمدة الحافظ ٢/ ٤٠٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٦٨ ، وصدره فى الأشمونى ٤/ ٦٥ .
والرواية فى الديوان :

* فدى لسيوفٍ من تميم وَفَى بها *

و« الأهاتم » واحدها أهتم : المكسَّر الأسنان ، أو المراد : بنو الأهتم ، وهو لقب سنان بن سميّ بن سنان بن خالد بن منقر ، لأنه هتمت ثنيته يوم الكلاب وقصة رداء الفرزدق معروفة ، فحين خطب سليمان بن عبد الملك الناسَ بمسجد عرفات فذكر غدر بنى تميم ، ووثوبهم على سلطان الأمويين ، وإسراعهم إلى الفتن ، قام الفرزق — وكان حاضرا — ففتح رداءه وقال : يا أمير المؤمنين هذا ردائى رهن لك بوفاء بنى تميم ، والذى بلغك كذب .

(٣) من الآية [٢٩] من سورة « البقرة » .

« **خَمْسُ صَلَوَاتٍ** »(١) وَ ﴿ **سَبْعَ بَقَرَاتٍ** ﴾(٢)) فإن « سماء ، وصلاة ، وبقرة » لم يسمع لها جمع تكسير أصلا ، فضلا عن أن يكون للقلة ، فلما لم يُسمع لها جمعُ تكسير أضيف إليها وهى جمع تصحيح ؛ لأنه يفيد القلة عند سيبويه(٣) وأتباعه .

(**وَالثَّانِيَةُ** : **أَنْ يُجَاوِرَ**) ــ بالراء المهملة ــ (**مَا أُهْمِلَ تَكْسِيرُهُ**) ــ وإن كان هو مسموعَ التكسير (**نَحْوُ** : ﴿ **سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ** ﴾(٤) **فَإِنَّهُ**) كُسِّر على « سنابل » ولكنه (**فى التَّنْزِيلِ مُجَاوِرٌ لِـ** ﴿ **سَبْعَ بَقَرَاتٍ** ﴾)(٢) المهمل تكسيره ؛ فلذلك حَسُنَ تصحيحُه ، وقد جاء فى التنزيل مكسَّرًا ، نحو : ﴿ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾(٥) .

وبقى مسألتان :

إحداهما : أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس ، نحو : « ثلاث سُعادات » فإن جمع « سُعاد » على « سعائد » خلاف القياس ، كذا قال ابنُ مالك(٦) ، وهو مبنّى على أن « فعائل » إنما يطرد فى المؤنث بالعلامة ، نحو : رسالة ورسائل وأنّ نحو « عجائز » يحفظ ولا يقاس عليه .

والثانية : أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو : ﴿ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ ﴾(٧) قال الموضح : كذا ظهر لى ؛ فإن تكسير « آية » على « آى » جائز ،

---

(١) جملة من حديث شريف أخرجه مالك فى « الموطأ » فى كتاب صلاة الليل ، باب الأمر بالوتر ١/ ١٢٣ وابن ماجة فى سننه فى كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء فى فرض الصلوات الخمس ١/ ٤٤٨ .

(٢) من الآية [٤٣] من سورة « يوسف » .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ١٤١ : ١٤٢ .

(٤) من الآية [٤٣] من سورة « يوسف » .

(٥) من الآية [٢٦١] من سورة « البقرة » .

(٦) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٩٦ .

(٧) من الآية [١٢] من سورة « النمل » .

لكنه ليس بالفاشى ، وجعلها ابنُ مالك مما أهمل تكسيره[١] ، وفيه نظر .

(**وَتُضَافُ لِبِنَاءِ الْكَثْرَةِ فى مَسْأَلَتَيْنِ** :

إِحْدَاهُمَا : **أَنْ يُهْمَلُ بِنَاءُ الْقِلَّةِ** ، **نَحْوُ** : « **ثَلَاثُ جَوَارٍ** » و« **أَرْبَعَةُ رِجَالٍ** » وَ « **خَمْسَةُ دَرَاهِمَ** ») فإن « جارية ، ورجلا ، ودرهما » لم يستعمل لها جمعُ قلة ، وأما « أَرْجُل » فجمع « رِجْل » بكسر الراء وسكون الجيم .

(**والثَّانِيَةُ** : **أَنْ يَكُونَ لَهُ بِنَاءُ قِلَّةٍ** ، **وَلَكِنَّهُ شَاذٌّ قِيَاسًا** ، **أَوْ سَمَاعًا** ، **فَيُنَزَّلُ لِذلِكَ مَنْزِلَةَ الْمَعْدُومِ**) ويعدل منه إلى جمع الكثرة .

(**فَالْأَوَّلُ**) وهو الشاذّ قياسًا (**نَحْوُ** : ﴿ **ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** ﴾[٢] **فَإِنَّ جَمْعَ** « **قَرْءٍ** » ـــ **بِالْفَتْحِ** ـــ **عَلَى أَقْرَاءٍ شَاذٌّ**) كما سيأتى فى باب جمع التكسير[٣] ، نعم إنْ جُعِل « قروءٌ » جمعًا لـ « قُرْءٍ » ـــ بالضم ـــ كان قياسا[٤] ، و « القرء » ـــ بالفتح والضم ـــ يطلق على الطهر والحيض[٥] .

(**وَالثَّانِى**) وهو الشاذّ سماعا (**نَحْوُ** : « **ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ** ») بمعجمة فمهملة

---

(١) يقول ابن مالك فى شرح التسهيل ٢/ ٣٩٦ : « ولا تضاف « الثلاثة » وأخواتها إلى جمع تصحيح ، إلا إن أهمل غيره ، أو جاور ما أهمل غيره ، فالأول : نحو ﴿ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ و ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾ و ﴿ تِسْعَ ءَايَٰتٍ ﴾ و « خمسُ صَلَوَاتٍ » ا هـ .

(٢) من الآية [٢٢٨] من سورة « البقرة » .

(٣) وذلك قوله : « كما شذ ـــ أفعال » فى « فَعْل » المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها ، نحو : أحمال ، وأفراخ ، وأزناد » ا هـ [وسيأتى ـــ إن شاء الله تعالى ـــ فى الجزء الخامس من هذا التحقيق [الوزن الثانى من أوزان جموع القلة] .

(٤) أى : كان « أقراءٌ » قياسًا .

(٥) فى المصباح مادة (قرى) : « والقَرْء فيه لغتان : الفتح : وجمعه قُرُوء وأَقْرُؤ ، مثل فلوس وأفلس ، والضم : ويجمع على أقراء مثل قُفْل وأقفال ، قال أئمة اللغة : ويطلق على الطهر والحيض ، وحكاه ابن فارس أيضا ... » ا هـ .

(**فَإِنَّ** « **أَشْسَاعًا** ») وإن كان قياسًا ؛ لأن مفردَه « شِسْعٌ » ــ بكسر أوله وسكون ثانيه ــ أحد سيور النَّعْل ، و« أفعال » قياس فيه كحِمْل وأحمال ــ بالحاء / المهملة ، [٣٥٦/ب] ولكنه ﴿ **قَلِيلُ الاسْتِعْمَالِ** ﴾[(١)] .

(**النَّوْعُ الثَّانِى**) من النوعين (« **الْمِائَة** ، **وَالْأَلْف** » **وَحَقُّهُمَا أَنْ يُضَافَا إِلَى مُفْرَدٍ** ، **نَحْوُ**) ﴿ **فَاجْلِدُواْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا** (**مِائَةَ جَلْدَةٍ** ﴾[(٢)] **وَ**) نحو : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ (**أَلْفَ سَنَةٍ** ﴾)[(٣)] .

وإنما كان حقهما ذلك ؛ لأن « المائة » اجتمع فيها ما افترق فى « عشرة » و « عشرين » من الإضافة والإفراد ؛ لأنه مشتملة عليهما ، فأخذت من العشرة الخفض ، ومن العشرين الإفراد .

و « الألف » عوض من عشر مائة ، وهى تُمَيَّز بمفرد مخفوض ، فعوملتِ الألفُ معاملة ما عوضت منه .

(**وَقَدْ تُضَافُ ــ الْمِائَةُ** »[(٤)] **إِلَى جَمْعٍ** ، **كَقِرَاءَةِ الْأَخَوَيْنِ**) حمزة والكسائىِّ (﴿ **ثَلَٰثَ مِائَةِ سِنِينَ** ﴾[(٥)]) بحذف التنوين للإضافة[(٦)] .

---

(١) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢/ ٣٩٦ : « وأُوثِر شُسُوع على أشساع ، لقلة استعماله وإن لم يكن شاذًا ؛ لأن واحدَه شِسْع ، وجمع مثله على أفعال مطرد ، لكن أكثر العرب يستغنون فى جمع شِسْع بفُعُول عن غيره » اهـ .

(٢) من الآية [٢] من سورة « النور » .

(٣) من الآية [١٤] من سورة « العنكبوت » .

(٤) فى شرح الرضى على الكافية ٢/ ١٥٢ وأصل مائة : مِئْيَة كسِدْرَة ، حذفت لامُها فلزمها التاء عوضا منها كما فى عِزَة ، وثُبَة ، ولامها ياء ، لما حكَى عن الأخفش « رأيتُ مِئْيًا » بمعنى مائة ، وإنما تكتب مائة بالألف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة « منه » خطًّا ، فإذا جمع أو ثُنِّى حذف الألف » اهـ .

(٥) من الآية [٢٥] من سورة « الكهف » .

(٦) ينظر : التذكرة فى القراءات ، لابن غلبون ص : ٥٠٨ .

قيل : ووجهُهُ : تشبيه المائة بالعشرة ؛ إذ كانت تعشيرًا للعشرات ، والعشرةُ تعشيرُ الآحاد .

وقيل : إنه من وضع الجمع موضع المفرد .

ومن نَوَّن ، فقيل : هو[1] عطف بيان ، أو بدل من « ثلاثمائة » .

ورُدَّ بأنّ البدل على نية طرح الأول ، وعلى تقدير طرحه يكون المعنى : ولبثوا فى كهفهم سنين ، فيفوت التنصيص على كمية العدد .

ويُجاب بأنّ نيَّة الطرح غالبة لا لازمة .

ولا يكون « سنين » تمييزا ؛ لأنه يقتضى أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة ، وتسع سنين[2] ـــ قاله الموضح فى الحواشى .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَمِائَةً وَالْأَلْـفَ لِلْفَـرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ[3]

(**وَقَدْ تُمَيِّزُ**) المائة (**بِمُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ ، كَقَوْلِهِ**) وهو الربيع بنُ ضبع

---

(١) يعنى : « سنين » .

(٢) فى شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٢٤ « وأما قوله تعالى ﴿ ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ فإن سنين نصب على البدل من ثلاثمائة وليس بتمييز .. هذا رأى أبى إسحاق الزجاج قال : ولا يجوز أن يكون تمييزا ؛ لأنه لو كان تمييزا لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة سنة ؛ لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد ، وكل واحد سنون وهو جمع ، والجمع أقل ما يكون ثلاثة ، فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة » ا هـ [وينظر : الرضىّ على الكافية ٢/ ١٥٥] .

(٣) « ومائةً » مفعول مقدم لأضف ، « والألفَ » عطف عليه ، « للفرد » متعلق بأضف « ومائةٌ » مبتدأ « بالجمع » متعلق برُدف الواقع خبرًا للمبتدأ ، ونائب فاعله يعود إلى مائة « نزرًا » حال من ضمير رُدِف الواقع نائب فاعل .

الفرازىّ : .

٥٢١ (إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا) فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ[(١)]

فـ « عاما » تمييز منصوب بعد « مائتين »[(٢)] قال ابنُ ملك : وذلك يُقَوِّى ما أجازه ابنُ كيسان من نحو : « الألف درهمًا » و « المائة دينارًا » بالنصب ، ويؤيده قول حذيفة ــ رضى الله عنه ــ « ونحن ما بين الستِّ مائةً إلى السبع مائةً[(٣)] ــ بالنصب ــ فأجرى « أل » فى تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين ، والنون[(٤)] .

ورُوِى بخفض « مائة » على زيادة « أل »[(٥)] أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب « أل »[(٦)] أو إبدال « مائة » من المخفوض على إنابة المفرد عن الجمع[(٧)] ، مثل ﴿ فى

(١) هذا البيت من الوافر للربيع الفزارىّ فى سيبويه ١/ ١٠٦ ، وشرح شواهد سيبويه للشنتمرىّ ١/ ١٠٦ ، ٢٩٣ ، وابن مالك فى شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤ ، وفى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٦٧ ، والعينى ٤/ ٤٨١ ، والخزانة ٣/ ٣٠٦ ــ وهو ليزيد بن ضبَّة فى سيبويه ١/ ٢٩٣ ــ وبلا نسبة فى المقتضب ٢/ ١٦٩ ، والأصول ١/ ٣١٢ ، وابن يعيش ٦/ ٢١ ، والضرورة للقزاز ١٧٨ ، وصدره فى الأشمونى ٤/ ٦٧ .
ويروى : فقد ذهب اللذاذة .

(٢) وكان حقه عند الجمهور : مائتى عامٍ ، بالجر بالإضافة ــ أما « مائتين عاما » كما ورد فى البيت ، فهو عند الجمهور ضرورة ولا يقاس عليه ، وجوزه جماعة منهم ابن كيسان .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووىّ ٥/ ٣٦١ ــ واستشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤ : ٣٩٥ وهو يريد أن الاسم لا يُنْصَب بعده على التمييز حتى يتم بتنوين أو نون ، وجعل ابن كيسان تمامه بـ « أل » .

(٥) وما دامت زائدة لم تمنع من الإضافة .

(٦) والتقدير : ما بين الستِّ ستّ مائةٍ ثم حذف المضاف وأبقى عمله كقراءة بعضهم ﴿ وَاللهُ يريد الْأَخِرَةِ ﴾ [الأنفال ٦٧] أى : عرضَ الأخرة .

(٧) على أن يكون أراد « مئات » ثم استعمل المفرد مكان الجمع اتكالا على فهم المعنى .

جَنَّـٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾[١] .

والحق أنّ البيت ضرورة[٢] ، والرواية شاذّة[٣]

* * *

(**فَصـلٌ : فَإِذَا تَجَاوَزْتَ « الْعَشَرَةَ جِئْتَ بَكَلِمَتَيْنِ : الْأُولَى النَّيِّفُ**) ــ بفتح النون ، وتشديد الياء مكسورة ، وقد يخفف[٤] كـ « هيّن ــ وأصله الواو من « ناف ، ينوف » إذا زاد ، قال أبو زيد : (**وهو / التِّسْعَةُ فَمَا دُونَهَا**) وقال أبو جعفر النحاس فى شرح المعلقات : النَّيِّف من العدد ما جاوز العَقْد إلى الثلاثة ، هذا قول أهل اللغة . [١/٣٥٧]

وفى الصحاح والقاموس : كل ما زاد على العَقْد فهو نَيِّف حتى يبلغ العَقْد الثانى ــ انتهى .

والعِقْد : ما كان من مرتبه العشرات ، أو المئات ، أو الألوف .

(**وَحَكَمْتَ لَهَا**) أى : للكلمة الأولى وهى النيِّف (**فى التَّذْكِيرِ وَالتأْنِيثِ بِمَا ثَبتَ لَهَا قَبْلَ ذَلِكَ**) التركيب .

(**فَأَجْرَيْتَ « الثَّلَاثَةَ » وَ « التِّسْعَةَ » وَ مَا بَيْنَهُمَا ، عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَ**)

---

(١) من الآية [٥٤] من سورة « القمر » ـ أى (وأنهار) ينظر الكشاف ٤/ ٤٤٢ [وهذه الأوجه كلها ذكرها ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٢/ ٣٩٥] .

(٢) ينظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة للقزاز القيروانىّ ص ١٧٨ .

(٣) أى : رواية حذيفة ــ رضى الله عنه ــ « ما بين الستِّ مائةً إلى السبع مائةً » ويروى : ما بين الستمائة إلى السبعمائةٍ ــ بجر مائة [شرح التسهيل ٢/ ٣٩٥] .

(٤) أى : بحذف يائه الأولى المزيدة ، وأصله : نَيْوِف ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء .

أجريتَ (**مَا دُونَ ذَلِكَ**) وهو : الأحد ، والاثنان (**عَلَى الْقِيَاسِ ، إِلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِـ « أَحَدٍ » وَ « إِحْدَى »**) بإبدال الواو همزة فيهما ، إلا أن الأول شاذّ لازم غالبا[١] ، والثانى مطرد على الأصح ، كـ « إشاح » و « إكاف »[٢] ولهذا نبهوا على الأصل فى « أحد » ولم ينبهوا عليه فى « إحدى » .

وأَتَوْا بِـ « أَحَدٍ »[٣]وإحدى » مع التركيب (**مَكَانَ « وَاحِدٍ وَوَاحِدَةٍ**) مع الإفراد خوف الالتباس بالصفة .

---

(١) قال الرضىّ فى شرح الشافية ٣/ ٧٩ : « وأما الواو المفتوحة المصدرة فليس قلبها همزة قياسا بالاتفاق ، بل جاء ذلك فى أحرف ، نحو : أناة فى وناة ، وأَجَم فى وَجَم وأحدٍ فى وَحَد ، وأسماء فى اسم امرأة فعلاء من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ؛ لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع » اهـ .

(٢) وفى المصدر السابق ٣/ ٧٨ : « قوله وقال المازنى : وفى نحو : إشاح » يعنى أن المازنىَّ يرى قلبَ الواو المكسورة المصدرة همزة قياسا أيضا ، والأولى كونه سماعا ، نحو : إشاح وإعاء .. وإنما جاء القلب فى المكسورة أيضا ؛ لأن المكسورة فيها ثقل أيضا ، وإن كان أقلّ من ثقل الضمة فاستثقل ذلك فى أول الكلمة دون وسطها لأن الابتداء بالمستثقل أشنع »ا هـ .

(٣) فى المصباح (وَحَدَ) : وأَحَد أصله وَحَد فأبدلت الواو همزة ، ويقع على الذكر والأنثى ... ويكون (أحد) مرادفا لواحد فى موضعين سماعا أحدهما : وصف اسم البارى تعالى فيقال : هو الواحد ، وهو الأحد لاختصاصه بالأحدية فلا يشركه فيها غيره ، ولهذا لا ينعت به غير الله تعالى ، فلا يقال : رجل أحد .. والموضع الثانى أسماء العدد للغلبة وكثرة الاستعمال فيقال : أحد وعشرون ، وواحد وعشرون ، وفى غير هذين يقع الفرق بينهما فى الاستعمال بأن الأحد لنفى ما يذكر معه ، فلا يستعمل إلا فى الجحد لما فيه من العموم نحو : ما قام أحد ، أو مضافا نحو : ما قام أحد الثلاثة ، والواحد : اسم لمفتتح العدد ، ويستعمل فى الإثبات مضافا وغير مضاف .. وأما تأنيث أَحَد ، فلا يكون إلا بالألف ، لكن لا يقال : إِحْدَى إلا مع غيرها ، نحو : إحدى عشرة وإحدى وعشرون » ا هـ .

(وَتَبْنِى الْجَمِيعَ) من النيّف والعقد ــ بعد التركيب ــ (عَلَى الْفَتْحِ) لتُعادِلَ خِفَّتُه ثِقَلَ التركيب .

أما بناء الكلمة الأولى ؛ فلأنها نُزِّلت منزلة صدر الكلمة من عجزها .

وأما بناء الثانية ، فلتضمنها حرف العطف ، وقيل : لوقوعها موقع التنوين .

(إِلَّا « اثْنَيْنِ » وَ « اثْنَتَيْنِ » فَتُعْرِبُهُمَا) بالألف رفعا ، وبالياء جرًّا ونصبا (كَالْمُثَنَّى) لوقوع ما بعدهما موقع النون ، وليسا مضافين للعقد ، وقيل : مضافان إليه ، وعليهما ، فالعقد مبنىّ لتضمنه حرفَ العطف .

وذهب ابنُ كيسان ، وابنُ دُرُستُويه إلى أنّ « اثنين واثنتين » مبنيان مركبان مع العقد كسائر أخواتهما[1] .

ورُدَّ بأنهما لو كانا مبنيَّين لزما الياء[2] ؛ لأنهما نظير الفتحة فى الواحد ، ولهذا قالوا : « لا يَدَيْنِ لَهَا لَكَ »[3] .

(وَإِلَّا « ثَمَانِى » فَلَكَ فَتْحُ الْيَاءِ) لأنها مفتوحة فى « ثمانيَة » قاله السهيلىّ فى « الروض »[4] .

(وَ) لك : (إِسْكَانُهَا) كما فى « مَعْدِيْكَرِب » (وَيَقِلُّ حَذْفُهَا مَعَ بَقَاءِ كَسْرِ النُّونِ) لأنها ياء زائدة ، فحذفت ، وبقيت الكسرة دليلا عليها ، فأشبهت ﴿ يَعِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾[5] .

---

(١) ينظر رأى ابن كيسان وابن درستويه فى الارتشاف ١/ ٣٦٦ .

(٢) فيقال : جاء اثنى عشر رجلا ، ورأيت اثنْى عشر رجلا ، ومررت باثْنَى عشر رجلا ــ والياء علامة البناء .

(٣) فـ « لا » نافية للجنس ، و« يدين » اسمها مبنىّ على الياء التى ينصب بها المثنى حين يكون معربا .

(٤) يعنى : فى كتابه المسمى : « الروض الأُنُف » .

(٥) من الآية [١٦] من سورة « الزُّمَر » .

(وَ) يقل حذفُها (**مَعَ فَتْحِهَا**) أى : النون ؛ لأنها لما كانت تُضَمّ فى الآخر إذا كان الآخر النون كقوله :

لَهَـا ثَنَايَـا أَرْبَـعٌ حِسَـانُ
وَأَرْبَـعٌ ، فَثَغْـرُهَـا ثَمَـانُ[1] ٣٩٢

جُعِلَت فتحةَ بناء على التركيب .

[٣٥٧/ب] (**وَالْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ**) من الكلمتين (« **الْعَشَرَةُ** » **وَتَرْجِعُ بِهَا / إِلَى الْقِيَاسِ فى التَّذْكِيرِ مَعَ الْمُذَكَّرِ ، وَالتَّأْنِيثِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ**) فتجردها من التاء مع المذكّر ، وتؤنثها مع المؤنث رُجوعًا إلى الأصل ، لئلا يجمع بين علامتى تأنيث (**وَتَبْنِيهَا عَلَى الْفَتْحِ مُطْلَقًا**) سواء كانت مع اثنين أو اثنتين ، أم مع غيرهما .

أما بناؤها مع « اثنين واثنتين » فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة ، والاسم إذا وقع موقع الحرف بُنِىَ .

وأما بناؤها مع غيرهما ، فلأنها واقعةٌ موقع التنوين ، وهو حرف مبنّى على السكون ، وخالفت فى البناء حكمَ ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية ، واختير الفتح طلبا للتخفيف[2] .

---

(١) بيتان من مشطور الرجز ، لم ينسبهما أحد إلى قائل ، وردا فى شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٤ ، واللسان (ثغر) ٥/١٧١ ، و (ثمن) ١٦/ ٢٣١ ، والخزانة ٣/ ٣٠٠ ، والأشمونى ٤/ ٧٢ .
والضمير فى « لها » يعود إلى « كُرَيًّا » فى بيت سابق ـــ قال البغدادى فى الخزانة بعد أن ذكر الشاهد : أنشده ثعلب ولا أعرف صاحب هذا الرجز ، وأنشد المعرّى فى شرح ديوان البحترى قبل هذين البيتين بيتا ثالثا هو :
* إنّ كُرَيًّا أَمَةٌ مِيسَانُ * .
وينظر اللغات فى « ثمانى » فى حالة تركيبها مع العشرة وفى حالة إفرادها : فى شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٣ ، وارتشاف الضرب ١/ ٣٧٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١٢ : ١١٣ .

(**وَإِذَا كَانَتِ**) العَشَرةُ مختومةً (**بِالتَّاءِ سَكِّنْتَ**) أنت (**شِينَهَا فى لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ**) فإنهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة (**وَكَسْرَتُهَا فى لُغَةِ**) أكثر بنى (**تَمِيمٍ**) تشبيها بتاء « كتِف » (**وَبَعْضُهُمْ**) وهم الأقلُّونَ من بنى تميم (**يَفْتَحُهَا**) إبقاء لها على أصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد ابن القعقاع[1] ﴿ **فَانْفَجَرتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ** ﴾[2] .

وبعضهم يُسَكِّن العين من « عَشَر » فيقول : « أَحَدَ عْشَرَ » احترازًا من توالى المتحركات — قاله فى المفصل[3] .

---

(١) الإمام أبو جعفر المخزومىّ المدنىّ القارئ ، أحد القراء العشرة ، تابعىّ مشهور كبير القدر ، ويقال : اسمه جندب بن فيروز ، وقيل : فيروز ، عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عَيّاش ، وعبد الله بن عباس ، وأبى هريرة — روى القراءة عنه نافع وغيره [غاية النهاية ٢/ ٣٨٢] .

(٢) من الآية [٦٠] من سورة « البقرة » وفى المحتسب ١/ ٨٥ « ومن ذلك قراءة « الأعمش » ﴿ اثْنَتَا عَشَرَةَ ﴾ بفتح الشين » اهـ .
وفى إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٩٥ : « وعن المطوِّعى عن الأعمش (عَشِرَة) بكسر سكون الشين ، وعنه أيضا الإسكان والفتح ، وكلها لغات » اهـ .
أما يزيد بن القعقاع فكان يسكن عين « عشر » المركبة ، ولم يقرأ بفتح الشين من « عشرة » ففى « المبسوط » لابن مهران ص ٢٢٦ : « قرأ أبو جعفر وحده ﴿ إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ الله اثْنَا عْشَرَ شهرًا [التوبة ٣٦] ساكنة العين ، وكذلك فى « يوسف » [آية ٤] ﴿ إنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا ﴾ وفى المدثر ٣٠ ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عْشَرَ ﴾ كلها بإسكان العينْ ، وقرأ الباقون بفتح العين فيها » اهـ والمقصود بالعين فاء الكلمة كما هو واضح .
ونسب ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٢/ ٤٠١ القراءات إلى أصحابها نسبة صحيحة فقال : « وقرأ الأعمش : ﴿ اثنتا عَشَرَة ﴾ بالفتح ، وهذا أشذّ من قراءة من قرأ بالسكون ، وقرأ يزيد بنُ القعقاع ﴿ أَحَدَ عْشَرَ ﴾ بسكون « العين » اهـ .

(٣) ينظر : المفصل فى علم اللغة للزمخشرى ص ٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٤ .

(**وَقدْ تَبيَّنَ مِمَّا ذَكَرْنا ، أَنَّكَ تَقُولُ**) « عندى (**أَحد عَشَرَ عَبْدًا** » **وَ** « **اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا** » **بِتذْكِيرِهِمَا**) أى : النّيِّف والعقد من المثالين (**وَ** « **ثَلاثَةَ عَشرَ عَبْدًا** » **بِتأْنِيثِ الْأَوَّلِ**) وهو « ثلاثة » (**وَتَذْكِير الثَّانِى**) وهو « عَشَر » (**وَتَقُول**) « عندى (**إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً** » **وَ** « **اثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً** » **بِتَأْنِيثِهِمَا**) أى : النيّف والعقد من المثالين .

وإنما جمعوا بين تأنيثين فى « إحدى عشرة » لاختلاف لفظى العلامتين ، وفى « اثنتا عشرة » إما لأن التاء بدل من الياء وليست للتأنيث ، أو لأنها زائدة للإلحاق بـ « إصبهان » ــ وإما لأن « اثنان » و « اثنتان » معربان ، و « عشرة » مبنية ، والمبنىّ غير المعرب ، فكأنهما اسمان مضاف ومضاف إليه ــ وإما لأنهما متضايفان حقيقة ؛ بدليل حذف النون .

قال(١) الموضح : كل ذلك قد قيل ، والسؤال عندى : من أَصَّلَه ليس بالقوىّ ؛ لأنهم قالوا فى اسم الفاعل : « خامس عشر » فى المذكر ، و « خامسة عشرة » فى المؤنث ، فأنثوا الكلمتين جميعا ، وبنوهما على الفتح ، وذلك مجمع عليه وكذا فى الباقى ؛ / فدل على أنهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب ــ انتهى . [٣٥٨/أ]

(**وَ**) تقول : « عندى (**ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةٌ** » **بِتَذْكِيرِ**) الجزء (**الْأَوَّلِ**) وتأنيث الجزء الثانى .

وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله :

وَ « أَحَدَ » اذْكُرْ ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ ....

الأبياتَ الستة(٢) .

---

(١) فى خ ٣ « قاله » والصواب : « قال » كما فى بقية النسخ .

(٢) وهى :

.... مركّبا قاصِدَ معدودٍ ذَكَرْ =

(**فَإذَا جَاوَزْتَ** « **التَّسْعَةَ عَشَرَ** » **فى التَّذْكِيرِ ، وَ** « **التِّسْعَ عَشْرَةَ** » **فى التَّأْنِيث ، اسْتَوَى لَفْظُ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ؛ تَقُولُ**) « عندى (**عِشْرُونَ عَبْدًا** ») و « عشرون أَمَةً » و « ثلاثون عبدًا » (**وَ** « **ثَلَاثُونَ أَمَةً** ») والمدارُ فى التذكير والتأنيث على التمييز .

(**وَتَمْيِيزُ ذَلِكَ كُلِّهِ مُفْرَدٌ مَنْصُوبٌ ، نَحْوُ :** ﴿ **إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا** ﴾[1] ﴿ **إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا** ﴾[2] ﴿ **وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ**

= وقُلْ لَدَى التأنيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... والشين فيها عن تميمٍ كَسْرَهْ
ومع غير « أَحَدٍ » و « إِحْدَى » ... ما معهما فعلتَ فافعلْ قصدَا
ولثلاثـــةٍ ، وتسعـــةٍ ومـــا ... بينهما إن رُكِّبَا مـا قُدِّمَـا
وأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَـــىْ وَعَشَرا ... إِثْنَىْ ، إذا أنثى تَشَا أو ذَكَرا
واليا لغير الرفع ، وارفعْ بالألف ... والفتحُ فى جُزأَىْ سواهما أُلِفْ

يقول فى البيت الأول والثانى : إذا ركبت « عشر » مع أحد ذَكَّرتَ ، وإذا ركبت مع « إحدى » أَنَّثت ، وتسكن شينها عند التأنيث فى اللغة المشهورة ، وتميم تجيز الكسر أيضا .

وفى البيت الثالث : بين أن الحكم الخاص بـ « عشرة » من ناحية المطابقة للمعدود ، ليس مقصورًا على أحد وإحدى فقال : افعل قصدا مع غير أحد وإحدى ــ من الأعداد التى تركب مع العشرة ــ ما فعلته مع أحد وإحدى من المطابقة فى التذكير والتأنيث .

ونص فى الرابع على الأعداد التى تركب مع العشرة ، وأن حكمها هو ما ثبت لها قبل التركيب من المخالفة للمعدود تذكيرا وتأنيثا .

ثم ذكر فى البيتين الخامس والسادس حكم : اثْنَىْ واثْنَتَىْ : من أنهما يعربان إعراب المثنى وأن « اثنتى » المؤنثة تليها « عشرة » المؤنث ، و« اثْنَىْ » المذكرة ، تليها « عشر » المذكرة ، وهما يعربان إعراب المثنى ، أما العجز وهو عشرة أو عشر » فيبنى على الفتح ــ أما غيرهما من الأعداد المركبة مع العشرة فيبنى على فتح الجزأين فى القول المألوف ــ أى الشائع .

(١) من الآية [٤] من سورة « يوسف » .

(٢) من الآية [٣٦] من سورة « التوبة » .

ثَلٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾)[١] ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[٢] ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾[٣] ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾[٤] ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[٥] (﴿ **إِنَّ هَٰذَا أَخِى لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً** ﴾[٦] .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (**وَقَطَّعْنَٰهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا**) أُمَمًا ﴾[٧] (**فَـ** ﴿ **أَسْبَاطًا** ﴾) ليس بتمييز ؛ لأنه جمع ، وإنما هو (**بَدَلٌ من** ﴿ **اثْنَتَىْ عَشْرَةَ** ﴾) بدل كلّ من كلّ (**وَالتَّمْييزُ**) محذوف (**أَىْ : اثْنَتَىْ عَشْرَةَ فِرْقَةً**) قاله الشَّلَوْبينُ ، وابنُ أبى الربيع ، وغيرهما[٨] .

---

(١) من الآية [١٤٢] من سورة « الأعراف » .

(٢) من الآية [١٤] من سورة « العنكبوت » .

(٣) من الآية [٤] من سورة « المجادلة » .

(٤) من الآية [٣٢] من سورة « الحاقة » .

(٥) من الآية [٤] من سورة « النور » .

(٦) من الآية [٢٣] من سورة « ص » .

(٧) من الآية [١٦٠] من سورة « الأعراف » .

(٨) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٣٤ : « فـ « أسباطا » ليس بتمييز ، والدليل على ذلك ، أنّ واحدَه « سِبْط » والسبط ذَكَرٌ ، فكان ينبغى أن يقول : اثنى عشر أسباطا فقوله : « عشرة » بتاء التأنيث دليل على أنه ليس بتمييز ، وإنما التمييز محذوف فكأنه قال : اثنتى عشرة فرقة أسباطا ، و« أسباطا » بدل من « اثنتى عشرة » ا هـ
وفى عمدة الحافظ لابن مالك ٢/ ٤٢١ : « وإن ورد موضع تمييز شىء منها جمع ، فالتمييز محذوف ، والواقع موقعه بدل من منصوب قبله ، أو صفة له ، وإن لم يكن قبله منصوب جُعِل حالا ، فالبدل كقوله تعالى : ﴿ وقطعنٰهم اثنتَىْ عَشْرَة أسباطًا أُممًا ﴾ » ا هـ .
وفى الارتشاف لأبى حيان ٢/ ٣٨٦ : « ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام ، أو كان فى الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى ... ﴿ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ ... فـ « أسباطا » بدل من « اثنَتَىْ عشرة » وتمييزها محذوف تقديره : اثنتَىْ عَشْرَةَ فِرْقَةً » ا هـ .

(وَلَوْ كَان ﴿ أَسْبَاطًا ﴾ تَمْيِزًا) عن ﴿ اثْنَتَى عَشْرَةَ ﴾ (لَذُكِّر) — بتشديد الكاف — (الْعَدَدَانِ) ولقيل : « اثْنَى عَشَرَ » بتذكيرهما ، وتجريدهما من علامة التأنيث (لِأَنَّ السِّبْطَ) واحد الأسباط (مُذَكَّر) فكان يجب أن تجرَّد التاءُ من عدده .

(وَزَعَمَ النَّاظِمُ) فى شرح الكافية (أَنَّهُ) لا حذف ، وأن ﴿ أَسْبَاطًا ﴾ (تَمْيِيزٌ ، وَأَنَّ ذِكْرَ ﴿ أُمَمًا ﴾ رَجَّحَ حُكْمَ التَّأْنِيث) فى ﴿ أَسْبَاطًا ﴾ لكونه وصف بـ « أُمَمًا » جمع أُمَّة (كَمَا رَجَّحَهُ) أى : التأنيث فى « شخوص » (ذِكْرُ « كَاعِبَان ومُعْصِر » فى قَوْلِهِ) :

٥١٩ م فَكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى (ثَلَاثُ شُخُوصٍ ، كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ[1]

وكان القياس « ثلاثة شخوص » لأن الشخص مذكَّر ؛ ولكنه لما فسَّره بـ « كَاعِبَان ومُعْصِر » وهما مؤنثان ، رُجِّحَ تأنيثُه[2] .

وما ذكره الناظم فى الآية ، مخالف لقوله فى شرح التسهيل : إنَّ ﴿ أَسْبَاطًا ﴾ بدل لا تمييز — انتهى[3] .

---

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت قريبا (وهو الشاهد رقم ٥١٩ من شواهد ابن هشام) وارجع إلى شرحه فى هذا الباب ص ٤٦٨ .

(٢) انتهى كلام ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٦٤ : ١٦٦٥ وقد نقل مع تغيير يسير فى بعض الألفاظ .

(٣) وقد نفى ابنُ مالك فى شرح التسهيل أن يكون ﴿ أَسْبَاطًا ﴾ تمييزا فى موضعين الأول فى باب التمييز ٢/ ٣٧٩ : ٣٨٠ حين عرَّف التمييز وأخرج بالمحترزات فقال : « وخرج بغير تابع ما جُعل تابعا للعدد من جنس المعدود نحو : « قبضتُ عشرة دراهمَ » فإنّ دراهم فيه معنى الجنسية ، وهو نكرة ، منصوبة ، فضلة ، لكنه تابع فلم يتناوله التمييز ، ومثل هذا « أسباطا » فى قوله تعالى : ﴿ وقطَّعْنهم اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ اهـ والثانى فى باب العدد ٢/ ٣٩٢ إذ قال : « ودلّ قولى : بواحد ، على أنّ جمعَه وهو تمييز لا يجوز مطلقا =

والقول بالبدلية من ﴿ اثْنَتَى عَشْرَةَ ﴾ مشكل على قولهم : إن المبدل منه فى قوة الطرح غالبا ، ولو قيل : « وقطناهم أسباطا » لفاتت فائدة كمية العدد ، وحمله على غير الغالب ، لا يحسنُ تخريج القرآن عليه(١) .

[٣٥٨/ب] والقول بأنه تمييز مشكل على قولهم : إنَّ تمييزَ / العدد المركب مفردٌ و « أسباطا » جمع .

وقال الْحَوْفى(٢) : يجوز أن يكون « أسباطا » نعت لـ « فرقة » ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه و « أُمَمًا » نعت لـ « أسباطا » وأنث العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكّر ؛ لأنه بمعنى فرقة كقوله :

٥١٨ م ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ(٣) ....

يعنى : رجالا ــ انتهى .

فارتكب الوصف بالجامد ، والكثير خلافُه .

وذهب الفراء إلى جواز جمع التمييز(٤) ، وظاهر الآية يشهد له ، ويشهد له

= وزعم الزمخشرى فى الكشاف أن « أسباطا » من قوله تعالى (وقطعْنٰهم اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ تمييز ــ وبعد أن ناقش الزمخشرى قال : فلا يصح كونه تمييزا ، وإنما هو بدل والتمييز محذوف » اهـ .

(١) قال يس معلقا : « لك أن تقول ، خرَّج عليه قراءة الأخوين ﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سنينَ ﴾ وما بالعهد من قدم ، فبين الموضعين قُرْب لا يحتمل زلة القدم » ا هـ [حاشيته على التصريح ٢/ ٢٧٥] .

(٢) وهو صاحب البرهان فى إعراب القرآن . [ينظر رأيه فى البحر المحيط ٤/ ٤٠٧] .

(٣) البيت بأكمله :

ثَلَاثَـةُ أَنـفسٍ وثــلاثُ ذَوْدٍ لقد جَارَ الزمانُ على عِيَـالى

وقد سبق قريبا استشهاد ابن هشام به فى هذا الباب برقم ٥١٨ .

(٤) ممن نسب هذا القول إلى الفراء : ابن يعيش فى شرح المفصل ٦/ ٢٤ ، وأبو حيان فى الارتشاف ١/ ٣٥٥ .

أيضا ما رُوِىَ من قول ابن مسعود ــ رضى الله تعالى عنه ــ « قَضَى فى دِيَةِ الخطأ عشرين بنتَ مخاض ، وعشرين بنى مخاض.»[١] وتخريجُ أبى حيان على أن « بنى مخاض » حال من « عشرين » أو نعت لها ، والتمييز محذوف[٢] خلافُ الأصل .

وإلى تمييز المركب أشار الناظم بقوله :

وَمَيِّــزُوا مُرَكَّبًــا بِمِثْــلِ مَــا مُيِّزَ « عِشْرُونَ » فَسَوِّيَنْهُمَــا[٣]

* * *

(**فَصْلٌ : وَيَجُوزُ فِى الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ ــ غَيْرِ « اثْنَى عَشَرَ » وَ « اثْنَتَى عَشْرَةَ » ــ أَنْ يُضَافَ إِلَى مُسْتَحِقِّ الْمَعْدُودِ ، فَيُسْتَغْنَى عَنِ التَّمْيِيزِ ، نَحْوُ : « هَذِهِ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ »**[٣] فـ « هذه » مبتدأ ، و« أَحَدَ عَشَرَ » خبره و« زيد » مضاف إليه .

---

(١) جزء من حديث شريف ينظر فى مسند أحمد ٦/ ١٤٨ ، وسنن النسائى ٨/ ٤٣ .
و « بنت مخاض » ما دخلت فى السنة الثانية ؛ لأن أمها لحقت بالمخاض .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٤/ ٤٠٦ : ٤٠٧ .
وقال ابن مالك فى شرح عمدة الحافظ ٢/ ٤٢٢ بعد أن أورد الحديث : « فنصب « بنتَ مخاضٍ » .. على التمييز ، وجَعَلَ » بنى مخاضٍ بدلا من « عشرين » أو صفة ؛ لأنه جمع ، وتمييز « عشرين » لابد من إفراده » .

(٣) « مركبًا » مفعول ميزوا « بمثل ما » بمثل : متعلق بميزوا : ومَا : اسم موصول مضاف إليه » مُيِّزَ عشرون « الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما ، والعائد محذوف أى : به « فسوينهما » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، والضمير البارز مفعوله عائد إلى : مركب وعشرين .

(٤) قال ابنُ ملك فى شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢ : « والأجود فيما أضيف من هذا المركب أن يبقى مبنيا ، كما يبقى مع دخول الألف واللام عليه ؛ لاستواء الألف واللام ، والإضافة فى الاختصاص بالأسماء ، فيقال : « أَحَدَ عَشَرَك مع أَحَدَ عَشَرَ زَيدٍ » بالبناء كما يقال : « الأحدَ عَشَرَ معالأحدَعَشَرَ »إلاأنالعرب مجمعون على بقاء البناء مع الألف واللام » اهـ .

وإنما لم يُضَف « اثنا عشر » و « اثنتا عشرة » ؛ لأن ما بعد اثنين ، واثنتين واقع موقع النون ، فكما أن الإضافة تمتنع مع النون ، فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ، ولا كذلك الباقى[١] .

(وَيَجِبُ) حينئذ (عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بَقَاءُ الْبِنَاءِ فى الْجُزْأَيْنِ) معًا كما يبقى مع التمييز .

(وَحَكَى سِيبَوَيْهِ الْإِعْرَابَ فى آخِرِ) الجزء (الثَّانِى) بحسب العوامل ، وإبقاء الجزء الأول على بنائه على الفتح (كَمَا فى « بَعْلَبَكّ ») .

فتقول : « هذه أَحَدَ عَشَرُ زيدٍ » و « رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ زيدٍ » و « مررتُ بأَحَدَ عَشَرِ زيدٍ » بفتح « أحد » فى الجميع ، ورفع « عشر » فى الأول ، ونصبه فى الثانى ، وجرّه فى الثالث ، والفتحة فى النصب ـ على هذه اللغة ـ غيرُ الفتحة فى اللغة الأولى ؛ لأن تلك فتحة بناء ، وهذه فتحة إعراب .

(وَقَالَ) سيبويه فى هذه اللغة : (هِىَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ)[٢] .

وقال الأخفش حسنة[٣] ، واختارها ابن عصفور ، وزعم أنها الفصحى[٤] .

---

(١) أى : الباقى من الأعداد المركبة غير اثنى عَشَرَ واثنتى عشرة .

(٢) ونصّ كلامه فى كتابه ٢/ ٥١ : « واعلم أن العرب تدع « خَمْسَةَ عَشَرَ » فى الإضافة والألف واللام على حال واحدة .. وذلك لكثرتها فى الكلام ، وأنها نكرة ، فلا تغير ، ومن العرب من يقول : « خمسة عَشَرُك » وهى لغة رديئة » ا هـ .

(٣) فى شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢ « والقياس على هذا جائز عند الأخفش » ا هـ .

(٤) نصّ كلام ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٣٣ : « ويجوز أن تضيف النّيف والعقد إلى اسم ، وإذا أضفته جاز لك فيه وجهان : أحدهما : أن يبقى على بنائه ، والآخر : أن يعرب ، ويُجْعَل إعرابه فى آخر الاسم المركب ، فتقول : « هذا أَحَدَ عَشَرَك » و « عَشَرُك » ا هـ . =

وَوَجَّهَ ذلك بأن الإضافة تَرُدُّ الأسماء إلى أصلها من الإعراب .

وردَّه ابن مالك فى شرح التسهيل بأن المبنىّ قد يضاف نحو : « كَمْ رَجُلٍ عندك » انتهى .

وقد يفرق بين ما بناؤه أصلىّ ، فلا يُرَدّ إلى الإعراب ، وما بناؤه عارض بسبب التركيب ، فيردّ إليه بأدنى ملابسة .

وإلى / ذلك أشار الناظم بقوله : [١/٣٥٩]

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَ الْبِنَا ، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ[١]

(**وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ وَجْهًا ثَالِثًا** ، **وَهوَ أَنْ يُضَافَ**) الجزء (**الْأَوَّلُ**) إلى (**الثَّانِي**) فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويُجرّ الجزء الثانى بالإضافة (**كَمَا فى** « **عَبْدِ اللهِ** » **نَحْوُ**) ما حكى الأخفش أنه سمع ممن سمع من أبى فقعس الأسدىّ ، وأبى الهيثم العقيلىّ («**مَا فَعَلَتْ خَمْسَةُ عَشْرِكَ** »)[٢] برفع « خمسة » وجرّ « عشرك » .

= وقال فى المقرب ١/ ٣٠٩ « وإذا أضفت العدد المركب ، جاز فيه إبقاؤه على بنائه ، وأن يُجْعَل الإعرابُ فى الاسم الثانى ، فتقول : (عندى أَحَدَ عَشْرُك) بفتح الراء وضمها »ا هـ .

فواضح أن ابن عصفور يُجَوِّز البناءَ والإعرابَ ، ولم يختر لغة الإعراب ، ولم يزعم أنها الفصحى .

(١) قوله : « وعَجُزٌ قد يُعربُ » أى : ويبقى الصدر على بنائه .

« وإن أُضِيف » شرط وفعله ، « عددٌ » نائب فاعل أُضيف « مركب » نعت لعدد « يبق » جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة وهو الألف « البنا » فاعل يبق وقصر للضرورة ، و« عَجُزٌ » مبتدأ ، « قد » حرف تقليل « يُعرب » الجملة من الفعل المبنىّ للمفعول ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) فى معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٣ : ٣٤ « سمعتها من أبى فقعس الأسدىّ ، وأبى الهيثم العقيلىّ (ما فَعَلَتْ خمسةُ عَشْرِكَ) ا هـ .

(**وَأَجَازُوا أَيْضًا هَذَا الْوَجْهَ**) وهو إعراب المتضايفين (**دُونَ إِضَافَتِهِ**) إلى مستحق المعدود ، نحو : « هذه خمسةُ عَشْرٍ » و « رأيتُ خمسةَ عَشْرٍ » و « مررتُ بخمسةِ عَشْرٍ » بجرّ « عشر » فى الأحوال الثلاثة ، وإعراب « خمسة بحسب العوامل (**اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ**) وهو نُفيع بن طارق على ما قيل :

٥٢٢ (**كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِى عَشْرَةٍ من حِجَّتِهْ**)[١]

فـ « بنت » مفعول ثان بـ « كُلِّفَ » ومفعوله الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل ، و« ثمانى » مضاف إليها ، و « عَشْرَةٍ » بالتنوين مجرورة بإضافة « ثمانى » إليها ولم يضف إلى مستحق المعدود .

و « العناء » ــ بفتح العين المهملة ــ التعب والمشقة ، و « الشِّقْوة » ــ بكسر الشين المعجمة ــ الشَّقَاوة .

وقولُ ابن مالك فى التسهيل : « ولا يجوز بإجماع « ثمانى عشرةٍ » إلا فى الشعر » مردودٌ ؛ فإن الكوفيين أجازوا ذلك مطلقاً فى الشعر وغيره ، كما قال الموضح ، فليس نقل الإجماع بصحيح[٢] .

* * *

(١) هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره لنفيع بن طارق فى الحيوان ٦/ ٤٦٣ ، والعينى ٤/ ٤٨٨ ، والخزانة ٣/ ١٠٥ ــ وبلا نسبة فى معانى القرآن ٢/ ٣٤ ، ٢٤٢ ، والإنصاف ١/ ٣٠٩ ، واللسان (شقا) ١٩/ ١٦٨ ، وابن مالك فى الكافية الشافية ٣/ ١٦٨٢ ، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٢ ، والهمع ٢/ ١٤٩ ، والأشمونى ٤/ ٧٢ ، والدرر ٢/ ٢٠٥ .
ويروى : « عُلِّقَ » مكان « كُلِّفَ » .

(٢) هذا القول الذى نسبه الشيخ خالد إلى ابن مالك وهو : « ولا يجوز بإجماع « ثمانى عشرَةٍ » إلا فى الشعر » لم أجده فى التسهيل ، ولا فى شرحه ، بل وجدت له فيهما =

(**فَصْلٌ : وَيَجُوزُ أَنْ تَصُوغَ**) أى : تَشتقَّ (**مِنْ**) لفظ (« **اثْنَيْنِ** » **وَ** « **عَشَرَة** » **وما بَيْنَهُمَا** ، **اسْمَ فَاعِلٍ**) على وزن « فاعل » **كَمَا تَصُوغُهُ مِنْ** « **فَعَلَ** ») المفتوح العين .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

= كلاما ، يخالف ما نسب إليه .
وقد أخذ الشيخ محيى الدين كلام صاحب التصريح ــ دون إشارة ــ وَوَجَّهَ النقدَ إلى ابن مالك ، وذلك فى تعليقه على كتابَى : الإنصاف ١/ ٣٠٩ ، وأوضح المسالك ٤/ ٢٦٠ والمسألة تحتاج إلى توضيح ليظهر فيها وجه الحق .
ومجمل القضية أن الشيخ خالد نسب إلى ابن مالك ، أنه نقل الإجماع على عدم جواز إضافة الصدر إلى العجز فلا يقال : هذه خمسةُ عشرٍ ، إلا فى ضرورة الشعر فقط . ثم ردّ الشيخ خالد ادعاء هذا الإجماع ؛ لأن الكوفيين أجازوا ذلك مطلقا فى الشعر وغيره .
وأقول : كيف ينقل ابنُ مالك الإجماع على عدم جواز إضافة الصدر إلى العجز ، وهو القائل فى شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢ « وأجاز الفراء إضافة صدر العدد المركب إلى عَجُزه مزالا بناؤهما وأنشد :
كُلِّف من عنائه وشقوته بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجَّتِه
ولم ير ذلك مخصوصا بالشعر ، بل أجازه فى النثر والنظم » ا هـ .
وكان المناسب أن يوجه النقد إلى ما قاله ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ، ٣/ ١٦٨٢ ونصّه « وأما قول الراجز :
عُلِّقَ من عَنَائِه وشِقْوته بنتَ ثمانى عشرةٍ من حِجَّتِه
فضرورة عند الكوفيين وغيرهم ، إذ ليس فيه ما فى « خمسة عشرِك » من إضافة العَجُز » ا هـ .
ففى كلامه هذا نظر ؛ لأن الكوفيين أنشدوه شاهدًا على جواز إضافة النيّف وهو « ثمانى » إلى العجُز وهو « عشرة » من غير أن يكون هناك شيء آخر ، وهم يجيزون ذلك فى الكلام ، لأن النيّف لسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التى تجوز إضافتها [الإنصاف ١/ ٣١٠] .

وَصُغْ مِنَ « اثْنَيْنِ » فَمَا فَوْقُ إلَى « عَشَرَةٍ » كـ « فَاعِلٍ » مِنْ فَعَلَا[١]

(**فَتَقُولُ** : **ثَانٍ** ، **وَثَالِثٌ** ، **وَرَابِعٌ** ، **إلى الْعَاشِرِ** ، **كَمَا تَقُولُ**) من « فَعَلَ » المتعدى (**ضَارِبٌ** ، وَ) من اللازم (**قَاعِدٌ**) إلّا أنَّ الاشتقاق من أسماء العدد سماعىّ ؛ لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس ، كـ « تَرِبَتْ يَدَاكَ »[٢] من التراب و « اسْتَحْجَرَ الطِّينُ » من الحجر ، على ما هو مبيّن فى علم الاشتقاق .

ويستثنى من ذلك ما إذا أريد به معنى « فاعِلٍ » فإن[٣] له فِعْلًا ، كما صرّح به فى التسهيل ، فيكون مصوغا من المصدر .

قال فى شرح التسهيل : وقولهم مصوغ من العدد ، تقريبٌ على المتعلم ، وفى الحقيقة أنه مصوغ من « الثُّلْثِ » إلى « الْعَشْرِ » وهى مصادر « ثَلَثْتُ الاثنين » إلى « عَشَرْتُ التسعة ـــ / انتهى[٤] . [٣٥٩/ب]

وفى الصحاح[٥] : «عَشَرْتُ القومَ أَعْشِرُهم[٦] عَشْرًا ، إذا صرتَ عاشرهم » .

---

(١) « فما فوق » الفاء : عاطفة ، ما : موصولة معطوفة على اثنين « فوقُ » ظرف مبنىّ على الضم ، متعلق بمحذوف صلة ما ، والعائد محذوف ـــ أى : فما فوقها « إلى عشرة » جار ومجزور متعلق بصغ « كفاعل » جار ومجرور صفة لمفعول صغ المحذوف ـــ أى : صغ وزنا مماثلا لفاعل « من فَعَلَا » متعلق بفاعل .

(٢) جملة من حديث شريف أخرجه مسلم فى صحيحه (كتاب الرَّضاع ـــ باب استحباب نكاح ذات الدين) ٢/ ١٠٨٦ الحديث رقم ١٤٦٦ .
وترب الرجل إذا افتقر ، أى لصق بالتراب ، وتربت يداك » جارية على ألسنة العرب لا يريدون بها الدعاء على المخاطب ، ولا وقوع الأمر به ، والمراد بها الحث والتحريض .

(٣) فى خ ٢ « وإن » .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٤١٣ .

(٥) مادة « عشر » .

(٦) فى شرح التسهيل ٢/ ٤١٢ « ومضارع رَبَع ، وسَبَع ، وتَسَعَ ، مفتوح العين ، ومضارع البواق مكسورها » اهـ وذلك لمكان حرف الحلق فى الثلاثة الأولى ، فيقال : رَبَعْت =

(وَ) اسم الفاعل من العدد (**يَجِبُ فِيهِ أَبَدًا أَنْ يُذَكَّرَ مَعَ الْمُذَكَّرِ ، وَيُؤَنَّثَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ**) على القياس (**كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ مَعَ « ضَارِبٍ » وَنَحْوِهِ**) من أسماء الفاعلين .

(**وَأَمَّا مَادُونَ « الاثْنَيْنِ » فَإِنَّهُ وُضِعَ عَلَى ذَلِكَ**) الحكم (**مِنْ أَوَّلِ الأمر ، فَقِيلَ**) فى المذكر (**وَاحِدٌ ، وَ**) فى المؤنث (**وَاحِدَةٌ**) وهما من وَحَدَ يَحِدُ .

(**وَلَكَ فى اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَذْكُورِ**) وهو « ثانٍ وعَاشِرٌ » وما بينهما (**أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى الَّذِى تُرِيدُهُ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُه** :

أَحَدُها : أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مُفْرَدًا) عن الإضافة (**لِيُفِيدَ الاتِّصَاف بِمَعْنَاهُ مُجَرَّدًا**) عن الاتصال بالعشرة .

(**فَتَقُولُ : ثَالِثٌ ، وَرَابِعٌ**) ومعناه حينئذٍ : واحد موصوف بهذه الصفة ، وهى كونه ثالثًا ورابعًا .

(**قَالَ**) النابغة الذبيانى :

٥٢٣ تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُها (**لِستَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ**)[1]

= القومَ أَرْبَعُهم ، وسَبَعْتهم أَسْبَعُهم ، وتَسَعَتْهم أَتْسَعُهم .

(١) هذا البيت من الطويل للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ٤٣ من قصيدة قالها يعتذر إلى النعمان ابن المنذر ، وجاء منسوبا للنابغة أيضا فى سيبويه ١/ ٢٦٠ ، وتعليق الأعلم على هامش هذه الصفحة من كتاب سيبويه ، والأصول ١/ ١٥١ ، ومجاز القرآن ١/ ٣٣ ، وابن السيرافى ١/ ٤٤٧ ، والعينى ٤/ ٤٨٢ ــ وبلا نسبة فى شرح شواهد الشافية ص ١٠٨ مذكور عرضا .

والشاهد فيه : قوله « سابع » فإن اسم فاعل مفرد عن الإضافة مأخوذ من لفظ « سبعة » ومعناه : اتصاف الموصوف بهذا العدد فحسب . كما فى العينى ٤/ ٤٨٢ .

وموضع الشاهد عند سيبويه « وذا العام سابع » من حيث رفع « سابع » خبرا عن « ذا » لأن العامَ صفة لـ « ذا » كأنه قال : وهذا سابع ، وكأن الصفة والموصوف كاسم =

والمعنى : وقع فى وهمى ــ أى : ذهنى ــ علامات للمرأة[١] ، فعرفت العلامات بعد ستة أعوام[٢] ، وهذا العام الذى أنا فيه سابع .

الوجهُ (**الثَّانِى : أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَ أَصْلِهِ**) الذى صيغ هو منه (**لِيُفِيدَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِهِ بَعْضُ تِلْكَ الْعِدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ لَا غَيْرُ**) وإليه أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ[٣]

(**فَتَقُولُ** : « **خَامِسُ خَمْسَةٍ** » **أَىْ** : **بَعْضُ جَمَاعَةٍ مُنْحَصِرَةٍ فى خَمْسَةٍ**) أى : واحد من خمسة لا زائد عليها .

(**وَيَجِبُ حِينَئِذٍ إِضَافَتُهُ إِلَى أَصْلِهِ**) كما مُثّل (**كَمَا يَجِبُ إِضَافَةُ الْبَعْضِ إِلَى كُلِّهِ**) كـ « يَدُ زَيْدٍ » (**قَالَ اللهُ تَعَالَى** : ﴿ **إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِىَ**

= واحد ــ وكذا فى الأصول ١/ ١٥١ ، وابن السيرافى ١/ ٤٤٧ .

(١) الأقرب أن يكون الضمير فى « لها » للديار التى كان فيها أحبته ، وتنكرها عليه لتغيرها بعد أن فارقها .

(٢) فاللام فى قوله : لستة أعوام أى : بعد ستة أعوام ، كما تقول : كتبت لعشر خلون ، أى : بعد عشر ، أى فعرفت الديار بعد مرور ستة أعوام على تركها ، وهذا العام الذى أنا فيه هو السابع .

(٣) « وإن ترد » شرط وفعله « بعضَ » مفعول ترد ، « الذى » مضاف إليه « منه » متعلق ببنَى الواقع صلة للموصول « تُضِفْ » فعل مضارع مجزوم لأنه وقع جوابا للشرط ، ومفعوله ضمير محذوف يعود إلى « فاعل » ــ « إليه » متعلق بتضف ، والهاء فى « منه » و « إليه » عائدة إلى الموصول الواقع على العدد ، ونائب الفاعل فى « بُنِى » يعود إلى فاعل ، فالصلة جارية على غير صاحبها ، « مثل بعضٍ » مثل : حال من مفعول تضف المحذوف ، بعضٍ : مضاف إليه « بيِّن » صفة لبعض .
والمعنى : إن ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الدلالة على أنه بعضٌ مما بُنِى منه أى : واحد مما اشتق منه ، فأضف إليه مثل بعضٍ ــ أى كما تضيف بعضا لو قلت : بعضُ ثلاثة ، وبعض أربعةٍ ؛ لأن معناه مِثل معناه .

اثْنَيْنِ ﴾[١]) فـ « ثانى » حال من الهاء فى « أخرجه » و « اثنين » مضاف إليهما .

(**وَقَالَ اللهُ تَعالَى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ﴾**)[٢] فـ « ثالث » خبر « إنَّ » و « ثلاثة » مضاف إليهم .

(**وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ ، وَقُطْرُبٌ**) من البصريين (**وَالْكِسَائِىُّ ، وَثَعْلَبٌ**)[٣] من الكوفيين (**أَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَةُ الْأَوَّلِ**) وهو الفرع (**إِلَى الثَّانِى**) **وهو الأصل** (**وَنَصْبُهُ إِيَّاهُ**) فعلى هذا يجوز : « ثالث ثلاثة » بجرِّ « ثلاثة ونصبها (**كَمَا يَجُوزُ** فى « **ضَارِبُ زَيْدٍ** ») جرُّ « زيد » ونَصْبُه (**وَزَعَمَ النَّاظِمُ**) فى التسهيل (**أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فى** « **ثَانٍ** » **فَقَطْ**) دون غيره ، وعلله فى شرح التسهيل بأن العرب تقول : « ثَنَيْتُ الرجلين » إذا كنت الثانى منهما ــ يعنى : ولا تقل : « ثَلَثْتُ الرجال » / [٣٦٠/أ] إذا كنتَ الثالث منهم ــ ثم قال : فمن قال « ثَانٍ[٤] اثْنَيْنِ » بهذا المعنى عُذِرَ ؛ لأن له فعلا ، ومن قال : « ثالثٌ ثلاثةً » لا يُعذر ؛ لأنه لا فعل له[٥] .

وتعقبه أبو حيان فقال : « ثَنَيتُ الرجلين » مخالف لنقل النحاة ، ثم هو ليس نصّا فى « ثَنيت الاثنين » حتى يُبْنَى عليه جوازُ « ثنيت الاثنين »[٦] .

قال الموضح : وما نقله ابنُ مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى « كتاب الأفعال »[٧] وإذا جاز « ثنيت الرَّجُلَيْنِ » جاز « ثنيت الاثنين » ولا يتوقف فى ذلك

---

(١) من الآية [٤٠] من سورة « التوبة » .
(٢) من الآية [٧٣] من سورة « المائدة » .
(٣) ينظر فى هذه المذاهب : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤١٢ ، والمخصص لابن سِيدَة ١٧/ ١٠٩ ، والارتشاف ١/ ٣٦٧ .
(٤) فى خ ١ ، ٣ « ثانى » والصواب « ثانٍ » كما فى خ ٤ .
(٥) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٤١٢ .
(٦) قاله فى التذييل والتكميل .
(٧) ونصّ كلامه فى كتابه « الأفعال » ١/ ١٤٤ و (ثَنَيْتُ) الشىءَ على الشىء ثنيا ، طويتُه =

إلا ظاهرىّ جامد[١] ــ انتهى .

* الوجهُ (**الثَّالِثُ : أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَ مَا دُونَ أَصْلِهِ**) الذى صيغ منه بمرتبة واحدة (**لِيُفِيدَ مَعْنَى التَّصْيِيرِ**) والتحويل ــ وإليه أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ ما فَوْقُ ، فَحُكْمَ جَاعِلٍ له احْكُمَا[٢]

(**فَتَقُولُ** : « **هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةً** ») بتنوين « رابع » ونصب « ثلاثة » (**أَىْ : جَاعِلُ الثَّلَاثَةِ بِنَفْسِهِ أَرْبَعَةً ، قَالَ اللهُ تَعَالَى** : ﴿ **مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ** ﴾)[٣] أى : إلا هو مُصَيِّرهم أَربعةً ،

= عليه ، والصدرَ على السرِّ ، سترته ، والرجلُ عطفَه ، تكبَّر ، والراكبُ رجله لينزل ، والرَّجُلَيْن ، صرتُ الثانى منهما ، هذا كلام العرب ، وإن كان القياس غيره » .

(١) تنديد بأبى حيان ــ كما هى عادة ابن هشام معه .

(٢) يعنى : إذا أردت بفاعل أن يكون العدد الأقل مساويا لما فوقه بدرجة واحدة فاحكم له بحكم « جاعل » أى : بحكم اسم الفاعل من « جَعَلَ » الذى يفيد التصيير والتحويل فإذا كان بمعنى الماضى وجب إضافته ، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فى المضاف إليه النصب والجرّ .

« وإن ترد » شرط وفعله « جَعْلَ » مفعول تُرد « الأقلِّ » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « مثلَ ما » مثل : مفعوله الثانى ، وما : موصولة مضاف إليه ، « فوقُ » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وهو مقطوع عن الإضافة ، والتقدير : مثل ما فوقه « فحكم » الفاء واقعة فى جواب الشرط و « حكمَ » مفعول مقدم لاحكُمَا ، « جاعلٍ » مضاف إليه « له » متعلق باحكما الواقع جوابا للشرط ، وهو فعل أمر مبنىّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، والفاعل : أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب .

(٣) من الآية [٧] من سورة « المجادلة » .

فـ « رابع » مضاف إلى الضمير العائد إلى « ثلاثة » فكأنه مضاف إليها ــ وكذلك « ولا خمسة إلا هو سادسُهم » وعليه فمن غير المناسب أن يضبط الشيخ خالد (هَذَا رابعٌ ثلاثةً) بتنوين « رابع » ونصب « ثلاثة » وإنما المناسب (هذا رابعُ ثلاثةٍ) بالإضافة ليتناسب مع الاستشهاد بالآية الكريمة .

ومصيرهم ستةً .

(**وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ**) أى حين إذْ كان بمعنى مُصَيِّر (**إِضَافَتُهُ**) إلى معموله (**وَإِعْمَالُهُ**) بشرط كونه بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، واعتماده على نَفْيٍ ، أو استفهام ، أو ذى خَبَر أو حالٍ ، أو موصوف (**كَمَا يَجُوزُ الْوَجْهَانِ**) وهما : الإضافة والإعمال (**فى جَاعِلٍ ، وَمُصَيِّرٍ ، وَنَحْوِهِمَا**) من أفعال التحويل والانتقال .

(**وَلَا يُسْتَعْمَلُ بِهَذَا الِاسْتِعْمَالِ « ثَانٍ » ؛ فَلَا يُقَالُ : « ثَانِى وَاحِدٍ » وَلَا « ثَانٍ وَاحِدًا »**) نصَّ على ذلك سيبويه[1] .

(**وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ**) وهو الكسائىُّ (**وَحَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ**) فقال : تقول : « ثانِى واحدٍ »[2] .

وحكى الجوهرىّ : « ثانٍ واحدًا »[3] .

وإنما ساغ عمل « فاعل » من العدد ؛ لأنّ له فعلا ، كما أن « جاعلا » كذلك ، يقال : كانوا تسعةً وعشرين فثَلَثْتُهُمْ » ــ أى : فصيرتهم ثلاثين ــ أَثْلِثُهُمْ فأنا ثَالِثُهُم » وهكذا ، إلى : « كانوا تسعةً وثمانين فَتَسَعْتُهم ــ أى : فصيرتهم تسعين ــ أَتْسَعُهم ، فأنا تاسعهم » .

إلا أن المضارع من « رَبَعْتُهم ، وسَبَعْتُهم وتَسَعْتُهم » مفتوح العين

---

(١) قال فى كتابه ٢/ ١٧٢ « وتقول . هذا خامسُ أربعةٍ ، وذلك أنك تريد أن تقول : هذا الذى خَمَس الأربعة ، كما تقول : خَمِسْتُهم ، ورَبَعْتُهم ، وتقول فى المؤنث : خامسة أربع ، وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة ، وإنما تريد : هذا الذى صَيَّر أربعةً خمسة ، وقلما تريد العرب هذا ، وهو قياس ؛ ألا ترى أنك لا تسمع أحدًا يقول : ثَنَيْت الواحدَ ، ولا ثانى واحدٍ » اهـ .

(٢) فى الارتشاف ١/ ٣٧٢ : « وقال الكسائىُّ : بعض العرب يقول : ثانى واحدٍ ، وحكاه الجوهرىُّ أيضا ، وقال : ثانٍ واحدًا ، والمعنى : هذا ثَنَّى واحدًا » اهـ .

(٣) الصحاح « ثنى » . ٦/ ٢٢٩٥

لا مكسورها .

فإذا تجاوزت ذلك قلت : « كانوا تسعة وتسعين فَأَمْأَيْتُهُمْ ـ على وزن « أَفْعَلْتُهم » ـ وكذا « كانوا تِسْعَمائةٍ وتسعًا وتسعين فَأَأْلَفْتُهْم » ، / فأنا مُمْىءٍ ، ومُؤْلِفٌ . [٣٦٠/ب]

ومن الغريب ما وقع فى شرح مُوجَزِ ابنِ السراج[1] لأبى الحسن بن الأهوازىّ[2] كان القومُ عشرةً فَحَدْعَشْتُهَم ، إلى تَسْعَشْتُهم ، وهم مُحَدْعَشُونَ ، وأنا مُحَدْعِش ، ومُتَسْعِش ـ قال : وكذا العقود ، يقال : مُعَشْرِن ، ومُثَلْثِن ـ ومن المائة والألف : مُمْىءٍ ، ومؤلف ، لأن فعلهما : أمأى وآلف ـ انتهى .

* الوجه (**الرَّابِعُ : أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَ الْعَشَرَةِ ؛ لِيُفِيدَ الاتِّصاف بِمَعْنَاهُ**) حال كونه (**مُقَيَّدًا بِمُصَاحَبَةِ الْعَشَرَةِ**) وهو أنه واحدٌ موصوف بهذه الصفة .

(**فَتَقُولُ : « حَادِى عَشَرَ » بِتَذْكِيرِهِمَا**) على القياس (**وَ« حَادِيَةَ عَشْرَةَ » بِتَأْنِيثِهِمَا**) على القياس أيضا (**وَكَذَا تَصْنَعُ فى الْبَوَاقِى ، تُذَكِّرُ اللَّفْظَيْنِ مَعَ الْمُذَكَّرِ ،**

---

(١) من آثار ابن السراج العلمية كتابه : الموجز ، وهو كتاب فى النحو والصرف ، شرحه الرمانى ، وأبو الحسن الأهوازىّ ، وقد طبع هذا الكتاب فى بيروت عام ١٩٦٥ م بتحقيق مصطفى الشويمى وزميله .

(٢) صوابه : لأبى الحسن الأهوازىّ ، جاء ذكره فى إنباء الرواة ٤/ ١١١ برقم ٨٥٣ « أبو الحسن الأهوازىّ ، نحوىّ من الأهواز ، لا أعرف شيئا عن حاله ، وإنما رأيت فى كتاب « التذكرة » التى جمعها أبو الخير سلامة بن عياض الكفرطابىّ الشامىّ النحوىّ ، ونقلتُ من خطه ما مثاله :
من طريف ما رأيته فى شرح « الموجز » لابن السراج ، شرحه رجل يقال له أبو الحسن الأهوازىّ : كان القوم عشرة فَحَدْعَشْتُهم ـ قال : وكذلك العقود ... » إلى آخر النص الذى ذكره صاحب التصريح مع اختلاف فى ألفاظ يسيرة .
[وينظر : الأصول لابن السراج ١/ ١٨] .

وَتُؤَنِّثُهُمَا مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : « **الْجُزْءُ الْخَامِسَ عَشَرَ** ») بتذكيرهما (**وَ** « **الْمَقَامَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ** »)[١] بتأنيثهما .

(**وَحَيْثُ اسْتَعْمَلْتَ الْوَاحِدَ ، أو الْوَاحِدَةَ مَعَ الْعَشَرَةِ ، أَوْ مَعَ مَا فَوْقَهَا كَالْعِشْرِينَ ، فَإِنَّكَ تَقْلِبُ فَاءَهُمَا**) وهو الواو (**إِلَى مَوْطِنِ لَامِهِمَا**) وهى الدال ، وتقول : حَادِوٌ ، وحَادِوَةٌ (**وَتُصَيِّرُهَا**) أى : الواو (**يَاءً**) لأن الواو إذا تطرفت إثر الكسرة ، قلبت ياءً ، وتاء التأنيث فى حكم الانفصال[٢] ، إلّا أنك تُعِلّ « حَادِيا » إعلال « قاضٍ » فتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، وهما الياء والتنوين ، ولا تُعِلّ « حَادِيَة » ؛ لتحرك الياء .

(**فَتَقُولُ** : **حَادٍ**) بحذف الياء ، ووزنه : عالف[٣] (**وَحَادِيَةٌ**) بإثبات الياء ، ووزنُها : عالفة ؛ لأنهما من الوحدة .

وحكى الكسائىُّ عن بعض العرب « وَاحِدَ عَشَرَ » فلم يلتزم القلبَ كلُّ العرب[٤] .

* الوجهُ (**الْخَامِسُ** : **أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَهَا**) أى : مع العشرة (**لِيُفِيدَ**) معنى « **ثَانِىَ اثْنَيْنِ** » **وَهُوَ انْحِصَارُ الْعِدَّةِ فِيمَا ذُكِرَ ، وَلَكَ فِى هَذِهِ الْحَالَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ** :

---

(١) وحكم هذا النوع : وجوب فتح الجزأين معًا ، ويكونان فى محل رفع ، أو نصب أو جرّ ، على حسب حاجة الجملة .

(٢) أى تاء التأنيث فى « حادية » فى حكم الانفصال فيحكم على الواو فى « حادوة » بأنها متطرفة حكمًا فتقلب ياء .

(٣) وزنه « عالف » قبل الإعلال بحذف الياء وهو « حادىٌ » أما بعد الإعلال فوزنه « عالٍ » أما « الحادى » فوزنه : العالف .

(٤) فى الارتشاف ١/ ٣٧٢ « وحكى الكسائىّ أنه سمع من الأزد ، أو بعض عبد القيس : واحدَ عَشَرَ ، وهذا هو القياس ؛ إذ فعله وَحَدَ يَحِدُ ، وأما حادى فمقلوب من وَاحِد ، جعلت فاؤه مكان لامه ، فانقلبت ياءً لِكَسْرةِ ما قبلها ، وجعلت عينُه مكان فائه » .

أَحَدُهَا ـ وَهُوَ الأَصْلُ ـ : أَنْ تَأْتِىَ بِأَرْبَعَةِ أَلْفَاظٍ : أَوَّلُهَا : الْوَصْفُ) وهو اسم الفاعل ، والثانى : العشرة ، حال كون الوصف (**مُرَكَّبًا مَعَ الْعَشَرَةِ ، وَ**) اللفظ (**الثَّالِثُ : مَا اشْتُقَّ مِنْهُ الْوَصْفُ**) والرابع : العشرة ، حال كون ما اشتق منه الوصف (**مُرَكَّبًا أَيْضًا مَعَ الْعَشَرَةِ ، وَتُضِيفُ جُمْلَةَ التَّرْكِيبِ الأَوَّلِ**) وهو الوصف المركب مع العشرة (**إِلَى جُمْلَةِ التَّرْكِيبِ الثَّانِى**) وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة .

(**فَتَقُولُ** : « **ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ** ») فالوصف هو « ثالث » وما اشْتُقّ منه « ثلاثة » وكل منهما مركب مع العشرة .

[٣٦١/أ] وهذه الألفاظ / الأربعة مبْنيةٌ على الفتح ، وجملة التركيب الأول مضافة ، وجملة التركيب الثانى مضاف إليها .

الوجهُ (**الثَّانِى**) من هذه الحالة (**أَنْ تَحْذِفَ** « **عَشَرَ** » **مِنَ**) التركيب (**الأَوَّلِ اسْتِغْنَاءً بِهِ فى**) التركيب (**الثَّانِى ، وَتُعْرِب**) الجزء (**الأَوَّلَ**) **من أَوّل التركيبين** (**لِزَوَالِ التَّرْكِيبِ**) منه (**وَتُضِيفُهُ إِلَى**) جملة (**التَّرْكِيبِ الثَّانِى**) فتقول : « هذا ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ » برفع « ثالث » بلا تنوين ، وبناء « ثَلاثَةَ عَشَرَ » .

قال أبو حيان : وهذا الوجه أكثر استعمالا ، وجائز اتفاقا ، وإعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب[1] ، وقياس من أجاز الإعمال فى « ثانىَ اثنين » أن يُجيزه هنا ـ انتهى .

---

(١) نصّ كلام أبى حيان فى الارتشاف ١/ ٣٧١ « أو تحذف عقد اسم الفاعل ويضاف إلى المركب ، فيقال : حَادِىَ أَحَدَ عَشَر ، وحادية إحدى عشرة ، إلى : تاسعَ تسعة عشر ، وتاسعة تسعَ عشرةَ ، فيعرب اسم الفاعل ؛ لزوال التركيب ، ويبقى المركب على بنائه . وهذا أكثر استعمالا من الذى قبله » اهـ .
وكان أبو حيان قد ذكر قبله : حادىَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ .. إلى تاسع عشر تسعة عشر . بإضافة جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثانى .

الوجه (**الثَّالِثُ**) من هذه الحالة (**أَنْ تَحْذفَ الْعِقْدَ**) وهو « العشرة » (**مِنَ**) التركيب (**الْأَوَّلِ** ، **وَ**) تحذف (**النَّيِّفَ**) وهو « الثلاثة » فى مثالنا (**مِنَ**) التركيب (**الثَّانِى** ، **وَلَكَ فِى هَذَا الْوَجْهِ**) المشتمل على الحذفين المذكورين (**وَجْهَانِ** :

أَحَدُهُمَا : **أَنْ تُعْرِبَهُمَا** ؛ **لِزَوَالِ مُقْتَضِى الْبِنَاءِ**) وهو التركيب (**فِيهِمَا** ، **فَتُجْرِى الْأَوَّلَ**) وهو الوصف (**بِمُقْتَضَى حُكْمِ الْعَوَامِلِ**) فى الرفع ، والنصب ، والجرّ (**وَتَجُرُّ الثَّانِى**) وهو العقد (**بِالْإِضَافَةِ**) دائما .

فتقول : « جاءنى ثالثُ عَشَرٍ » و « رأيتُ ثالثَ عَشَرٍ » و « مررتُ بثالثِ عَشَرٍ » بجرّ « عشر » فى الأحوال الثلاثة ، وإعراب « ثالث » بحسب العوامل .

جزم بذلك ابنُ عصفور[١] .

قال أبو حيان : وينبغى أن لا يُقْدَم على هذا إلا بسماع ، لما فيه من الإجحاف[٢] .

(**الْوَجْهُ الثَّانِى**) من هذين الوجهين (**أَنْ يُعْرَبَ**) الجزءُ (**الْأَوَّلُ**) وهو الوصف ، بحسب العوامل (**وَيُبْنَى**) الجزءُ (**الثَّانِى**) — وهو العقد — على الفتح (**حَكَاهُ الْكِسَائِىُّ** ، **وَ**) يعقوبُ (**ابْنُ السِّكِّيتِ** ، **وَابْنُ كَيْسَانَ** ، **وَوَجْهُهُ أَنَّهُ**) أعرب الأول لزوال التركيب ، و (**قَدَّرَ مَا حُذِفَ مِنَ الثَّانِى** ، **فَبَقِىَ الْبِنَاءُ بِحَالِهِ**) لنية المقدر .

---

(١) قال فى شرح الجمل ٢ / ٤١ « ويجوز أن تقول : (حادى عشر) فتحذف (عشرا) من الأول ، وتحذف (أحدا) من الثانى وتعربهما ؛ لأن الذى أوجب بناءهما قد زال »اهـ .

(٢) الارتشاف ١ / ٣٧٥

ونظيره « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ[(١)] إِلَّا بِاللهِ » فيمن فتح « قوة » فإنه بَنَى مع كلمة أخرى ، ثم حذفها وبقى البناء ــ قاله ابنُ مالك[(٢)] .

قال أبو حيان : (**وَلَا يُقَاسُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِقِلَّتِهِ**[(٣)] ، **وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ**) وهو أبو محمد بن السِّيد[(٤)] (**أَنَّهُ يَجُوزُ بِنَاؤُهُمَا ، لِحُلُولِ كُلٍّ مِنْهُمَا مَحَلَّ الْمَحْذُوفِ مِنْ صَاحِبِهِ**[(٥)]) .

فتقول : « جاء ثَالثَ عَشَرَ » و « رأيتُ ثالثَ عَشَرَ » و « مررتُ بثالثَ عَشَرَ » ببناء الجزأين على الفتح / فى الأحوال الثلاثة . [٣٦١/ب]

(**وَهَذَا مَرْدُودٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ حِينَئِذٍ**) ــ أى : حين إذ بُنيا ــ (**عَلَى أَنَّ**

---

(١) فى خ ٣ « ولا قوة » والصواب بحذف « لا » كما فى بقية النسخ .

(٢) فى شرح التسهيل ٢/ ٤١٣ ونص كلامه : « وقد يقتصر على صيغة فاعل وتالية مضافا ومضافا إليه ، مع إعراب الأول وبناء الثانى على تقدير تركيبه مع ما صيغ منه فاعل ، فيقال : هذا ثالثُ عَشَرَ ، على تقدير : ثالث ثلاثةَ عَشَرَ ، فحذف الصدر ونوى بقاؤه ، فاستصحب البقاء بناء العجز وهذا شبيه بقول من قال : لا حولَ وقوةَ إلا بالله العلىّ العظيم ، على تقدير : ولا قُوَّةَ ، بالبناء ، ثم حذف « لا » ونوى بقاؤها فاستصحب البناء » اهـ [وينظر هذا الوجه فى شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١] .

(٣) فى الارتشاف ١/ ٣٧١ « وهذا الوجه حكاه الكسائىّ من قولهم : السواء ثالثُ عَشَرَ ، باعراب « ثالث » وبناء « عشر » وأصحابنا عَدُّوا هذا من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه » اهـ .

و « السواء » ليلة ثلاث عشرة ، وفيها يستوى القمر ، وهذا رأى الأصمعىّ ، وقيل : ليلة أربع عشرة [ينظر إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ص ٢٢٦] .

(٤) هو عبد الله بن السِّيد أبو محمد البطليوسىّ المتوفى سنة ٥٢١ هـ صاحب كتاب : الخلل فى شرح أبيات الجمل ، وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل [ينظر شذرات الذهب ٤/ ٦٤ وإنباه الرواة ٢/ ١٤١] .

(٥) ينظر إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ص ٢٢٦ .

هَذَيْنِ الِاسْمَيْنِ مُنْتَزَعَانِ مِنْ تَرْكِيبَيْنِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُعْرِبَ) الجزءُ (**الْأَوَّلُ**) فإنه يدلّ على أنّ هذين الاسمين منتزعان من تركيبين[١] .

(**وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاظِمُ**) فى التسهيل (**وَابْنُهُ**) فى شرح النظم (**هَذَا الِاسْتِعْمَالَ الثَّالِثَ**) وهو أن يحذف العقد من الأول ، والنيف من الثانى (**بَلْ ذَكَرَا مَكَانَهُ**) فى الكتابين المذكورين (**أَنَّكَ تَقْتَصِرُ عَلَى التَّرْكِيبِ الْأَوَّلِ بَاقِيًا بِنَاءُ صَدْرِهِ ، وَذَكَرَا**) أى : الناظم وابنُه (**أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُعْرِبُهُ**) .

زاد ابنُه : حكى ذلك ابنُ السِّكِّيت ، وابنُ كيسان[٢] .

قال الموضح : (**وَالتَّحْرِيرُ مَا قَدَّمْتُهُ**) من الاستعمال الثالث بوجهيه[٣] ، وأن ما حكاه ابنُ السّكّيت ، وابنُ كيسان ؛ من إعراب الأول ، إنما هو فيما إذا حذف

---

(١) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٤١ : ٤٢ « وزعم بعضهم أنه يجوز بناء كل واحد من الاسمين ؛ لحلوله محل المحذوف من صاحبه ، وهذا باطل ؛ لأنه يحتمل أن يكون ما ورد من قولهم : (ثَالثَ عَشَرَ) مفردا ، فمن أين نعلم أنه قد حذف منه .. وأما إذا أعرب ففيه دليل على أنه لو كان غير محذوف لم يجز فيه الإعراب ، لما ذكرناه من تضمنه معنى الحرف » اهـ .

(٢) قد يفهم من كلام ابن الناظم فى شرح النظم ص ٧٣٧ الاقتصار على التركيب الأول ، وكأنه تركيب واحد .
ولكنّ كلامَ الناظم فى شرح التسهيل ٢/ ٤١٣ واضح فى أنّ الكلام مختصر من تركيبين ، وهذا كلامه : « وقد يقتصر على صيغة فاعل ، وتاليه مضافا ومضافا إليه ، مع إعراب الأول ، وبناء الثانى ، على تقدير تركيبه مع ما صيغ منه فاعل ، فيقال : هذا ثالثُ عَشَرَ ، ورأيتُ ثالثَ عَشَرَ ، ومررتُ بثالثِ عَشَرَ ، برفع « ثالث » ونصبه وجره ، وبناء « عشر » على تقدير : ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ ، فحذف الصدر ونُوِىَ بقاؤه ، فاستصحب البقاءُ بناءَ العجز » اهـ .

(٣) وهما : « جاءنى ثالثُ عشرٍ » بإعراب الأول وجرّ الثانى بالإضافة ـــ و« جاءنى ثالثُ عَشَرَ » باعراب الأول وبناء الثانى .

العقد من الأول : والنَّيِّف من الثانى ، لا فيما إذا اقْتُصِر على التركيب الأول خاصة .

وما ذكره الناظم وابنه ، يجب حمله على تركيب واحد ، وإلا فقد قال أبو حيان : إنه باطل ؛ لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبين .

وردَّه[1] الموضح فى الحواشى بأن الذى أجازه ابنُ مالك فى التسهيل لا يمنعه بشر ، وأنه يقال : « حادى عشر » وليس فى كلامه ما يقتضى أنه منتزع من تركيبين[2] ــ انتهى .

وعبارة النظم ناطقة بما قال أبو حيان ؛ فإنَّ قوله :

وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا ....

معناه : استُغْنِىَ بحادى عشر عن بقية التركيب[3] .

وتلخص من هذه المسألة خمسة أوجه :

الأول : الإتيان بأربعة ألفاظ ، وإليه يشير قول النظم

.... فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

وهو قليل الاستعمال حتى إنّ بعضَهم منعه[4] .

---

(١) أى : ردّ كلام أبى حيان .

(٢) لا وجه لهذا الكلام بعد ما ظهر من كلام ابن مالك فى شرح التسهيل بأن الكلام منتزع من تركيبين .

(٣) وفى شرح الألفية للمرادى ٣٢١/٤ « الثالث : أن يُقتصر على التركيب الأول وإليه أشار بقوله :

وَشَاعَ الاستغنا بِحَادِى عَشَرَا وَنَحْوِهِ .... اهـ

وقد يقال إن معناه : استُغْنِىَ به فى الدلالَة على المعنى من مجموع التركيين .

(٤) فى إصلاح الخلل ٢٢٦ : ٢٢٧ « وأنكر أبو العباس ثعلب « ثالث عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ » ، ونحوه ، وقال : إنما الوجه : ثالث ثلاثةَ عشرَ ، لا غيره »اهـ

الثانى : أن يُحْذف عِقدُ الأول ، وإليه يشير قولُ النظم :

أَوْ فَـاعِلًا بِحَالَتَيْـهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ[١]................

الثالث : حذف هذا[٢] ، ونَيِّف الثانى ، وبناء ما بَقِىَ[٣] .

الرابع : حذفهما ، وإعراب ما بَقِىَ[٤] .

الخامس : إعراب الوصف مع حذف عقده ، وبناء « عَشَر » مع حذف نيِّفه[٥] .

* الوجهُ (**السَّادِسُ**) من أوجه استعمال اسم الفاعل (**أَنْ تَسْتَعْمِلَهَ مَعَهَا**) أى : مع العشرة (**لِإِفَادَةِ مَعْنَى** : « **رَابِعُ ثَلَاثَةٍ**) فيكون بمعنى « جاعل » ، وليس بمسموع (**فَتَأْتِى أَيْضًا بِأَرْبَعَةِ أَلْفَاظٍ ، وَلَكِنْ يَكُونُ**) اللفظ (**الثَّالِثُ مِنْهَا دُونَ مَا اشْتُقَّ مِنْهُ الْوَصْفُ ، فَتَقُولُ** : « **رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ** » **أَجَازَ ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ**)[٦] وجماعةٌ من المتقدمين قياسًا (**وَمَنَعَهُ بَعْضُهُمْ**) / وهم الكوفيون ، وأكثر البصريين ، وُقوفًا مع السماع[٧] . [٣٦٢/أ]

---

(١) يعنى :أو أضف « فاعلا » بحالتيه ، وهما : حالة التذكير ، أو التأنيث من التركيب الأول ، بعد حذف كلمة « عشرة » إلى مركب .

(٢) قوله : « حذف هذا » أى : حذف هذا العقد من الأول .

(٣) فيقال : هذا ثالثَ عَشَرَ .

(٤) فيقال : هذا ثالثُ عَشَرٍ .

(٥) فيقال : هذا ثالثُ عَشَرَ .

(٦) الكتاب ٢ / ١٧٣ط . بولاق .

(٧) فى الارتشاف ١ / ٣٧٤ « وإذا جاوزت العشرة ، فأجاز سيويه وجماعة من المتقدمين أن يستعمل اسم الفاعل مع المركب ، فتقول : « رابعَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ » ببنائهما ، وإضافة المركب الأول إلى الثانى ، وتقول : « رابعُ ثلاثةَ عَشَرَ » بحذف العقد من الأول ، وإعراب اسم الفاعل ، وإضافته إلى المركب الثانى ، وذلك قياس منهم ، وذهب =

(**وَعَلَى الْجَوَازِ فَيَتَعَيَّنُ بِالْإِجْمَاعِ أَنْ يَكُونَ التَّرْكِيبُ الثَّانِى**) من التركيبين (**فى مَوْضِعِ خَفْضٍ**) بإضافة التركيب الأول إليه ، ويمتنع النصب وإن كان الوصف فيه بمعنى جاعل ــ لأن عمل الوصف إنما يتأتى مع تنوينه ، أو اقترانه بـ « أل » وهما منفيان مع التركيب ؛ ومن ثَمَّ أجاز بعض النحويين : « هذا ثانٍ أَحَدَ عَشَرَ » و « ثالثٌ اثْنَىْ عَشَرَ » بتنوين الوصف ، ونصب ما بعده ؛ لعدم تركيب الوصف مع العشرة .

(**وَلَكَ**) ــ إذا أتيت بتركيبين (**أَنْ تَحْذِفَ** « **الْعَشَرَةَ** » **مِنَ**) التركيبِ (**الْأَوَّلِ**) فتقول : « رابعُ ثلاثةَ عَشَرَ » (**وَلَيْسَ لَكَ مَعَ ذَلِكَ**) الحذفِ للعشرة من الأول (**أَنْ تَحْذِفَ النَّيِّفَ مِنَ**) التركيب (**الثَّانِى**) وتقول : « رَابِعَ عَشَرَ » بفتحهما (**لِلْإِلْبَاسِ**) بما ليس أصله تركيبين[1] .

ومقتضى البناء فى الجزأين الباقيين ، حلولُ كل منهما محلّ المحذوف من صاحبه .

ويزول الإلباس بإعراب الأول ، كما ذكره فى الوجه الخامس ، ولم أره مسطورًا .

= الجمهور ، الكوفيون ، والأخفش ، والمازنى ، والمبرد ، والفارسىّ إلى أن ذلك لايجوز ، ومن النحويين من يجيزه ، ويشتقه من لفظ النيّف ، ويقول : « هذا ثانٍ أَحَدَ عَشَرَ » « وثالثٌ اثنى عَشَرَ » « ويُنَوّن » اهـ .

(١) فى شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢ « وأما إذا كان مضافا لغير العدد المشتق منه ، فلا يجوز فيه إلا الإضافة ، نحو قولك : هذا ثانى عشر أَحَدَ عَشَرَ ، وإن شئت حذفت (عشرا) من الأول ، لدلالة الثانى عليه ، فقلت : (ثانى أَحَدَ عَشَرَ) .
ولا يجوز أن تحذف (أحدًا) من الثانى ؛ لئلا يلتبس بالعدد الموافق » ا هـ .
وفى المقرب ١/ ٣١٧ « وإن أضفته إلى المخالف لم يجز فيه إلا وجهان : أحدهما : أن تقول : (هذا ثالثُ عشر اثنى عَشَرَ) والآخر : أن تحذف (عَشَرَ) المتقدم ، لدلالة المتأخر عليه ، ويعرب اسم الفاعل لزوال موجب بنائه ، فتقول : (هذا ثالثُ اثنى عَشَرَ) ومثل ذلك جائز فى الباق » اهـ .

* الوجهُ (**السَّابعُ : أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَ** « **الْعِشْرِينَ** » **وَأَخَوَاتِهَا**) إلى التسعين (**فَتُقَدِّمَهُ**) فى اللفظ (**وَتَعْطِفَ عَلَيْهِ الْعِقْدَ بِالْوَاوِ**) خاصةً فتقول : « حَادٍ وعشرون » و « حاديةٌ وعشرون » وكذا الباقى(١) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَقَبْلَ « عِشْرِينَ » اذْكُرَا(٢)

وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ « وَاوٍ » يُعْتَمَدْ(٣)

وهذا لا يختصُّ باسم الفاعل ، بل للعشرين وأخواتها مع النَّيِّف ثلاثة أحكام :

وجوب تأخيرها عنه ؛ لأن الأقلَّ سابق للأكثر طبعًا .

ووجوب عطفها عليه ليرتبطا .

ووجوب كون العاطف « الواوَ » لأنه عدد واحد ، والواو للجمع(٤) .

* * *

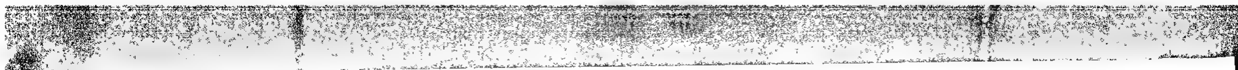
(١) فيقال : ثانٍ وعشرون ، وثانية وعشرون ، وثالث وعشرون ، وثالثة وعشرون إلى التاسع والتسعون ، والتاسعة والتسعون .

(٢ ، ٣) « وقبل عشرين » قبل : ظرف متعلق باذكرا الآتى ، عشرين : مضاف إليه وألف « اذكرا » منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

« وبابِهِ » عطف على عشرين ، والهاء مضاف إليه « الفاعلَ » مفعول اذكر « من لفظ العدد » متعلق باذكر ، أو متعلق بنعتٍ للفظ (الفاعل) محذوف ، والتقدير : الفاعل المصوغ من لفظ العدد ، والعدد : مضاف إليه « بحالتيه » متعلق باذكر « قبل واوٍ » قبلَ : ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل ، واو : مضاف إليه « يُعتمد » مضارع مبنى للمفعول ، ونائب الفاعل يعود إلى واو ، والجملة صفة لواو ـــ أى : يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف .

يعنى : اذكر قبل عشرين وبابه صيغة (فاعل) مأخوذة من أحد الأعداد المحصورة من واحد إلى تسعة ويكون فاعل بحالتيه من التذكير أو التأنيث ـــ على حسب مدلوله ؛ بشرط أن يكون متقدمًا على واو العطف ويليها العقد المعطوف .

(٤) ينظر الأعداد المعطوفة فى : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٠ .



(هَذَا بَابُ كِنَايَاتِ الْعَدَدِ

وَهِىَ ثَلَاثَةٌ : كَمْ ، وَكَأَيِّنْ ، وَكَذَا) ولكل منها كلام يخصها ، وشرح يكشف عن حقيقة أمرها .

(أَمَّا « كَمْ » فَتَنْقَسِمُ إِلَى اسْتِفْهَامِيَّةٍ بِمَعْنَى : أَىِّ عَدَدٍ) قليلا أو كثيرا ، ويستعملها من يسأل عن كمية الشىء .

(وَ) إلى (خَبَرِيَّةٍ ، بِمَعْنَى) عددٍ (كَثِيرٍ) ويستعملها من يريد الافتخار ، والتكثير .

(وَيَشْتَرِكَانِ فى خَمْسَةِ أُمُورٍ) :

أحدها : (كَوْنُهُمَا كِنَايَتَيْنِ عَنْ عَدَدٍ[١] مَجْهُولِ الْجِنْسِ) والحقيقة (وَالْمِقْدَارِ) والكميّة .

(وَ) الثانى : (كَوْنُهُمَا مَبْنِيَّيْنِ) وسبب بنائهما ، مشابهة الحرف فى المعنى ، وهو فى الاستفهامية حرف الاستفهام ، / وفى الخبرية حرف التكثير الذى كان [٣٦٢/ب] يستحق الوضع[٢] ــ أو الوضع على حرفين[٣] .

---

(١) قال الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٩٦ « كم الاستفهامية ، وكم الخبرية تدلان على عدد ومعدود ، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم ، معلوم فى ظنه عند المخاطب . والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ، وربما يعرفه المتكلم ، وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود ، ولا يحذف إلا لدليل ، كما تقول : كم عندك ــ إذا جرى ذكر الدنانير ، أى : كم دينارًا » اهـ

(٢) ظاهره أن التكثير لم يوضعْ له حرف ، وليس كذلك ؛ فإن « رُبَّ » موضوعةٌ له .

(٣) أى بناءً على أنه لا يشترط كون الثانى حرف لين ، ومرَّ أول الكتاب عن الشاطبّى =

(وَ) الثالث : (**كَوْنُ الْبِنَاءِ**) فيهما (**عَلَى السُّكُونِ**) وهو الأصل فى البناء .

(وَ) الرابع : (**لُزُومُ التَّصْدِيرِ**) فكلٌّ منهما له صدر الكلام .

(وَ) الخامس : (**الِاحْتِيَاجُ إِلَى التَّمْيِيزِ**) لأن كلًّا منهما عدد مجهول .

(**وَيَفْتَرِقَانِ فِى خَمْسَةِ أُمُورٍ أَيْضًا** :

أَحَدُهَا : أَنَّ « كَمْ » الاسْتِفْهَامِيَّةَ تُمَيَّزُ بِمَنْصُوبٍ مُفْرَدٍ) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

مَيِّزْ فى الِاسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ « عِشْرِينَ »[1].........

(**نَحْوَ** : « **كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ** ») ـ بفتح تاء الخطاب .

أما إفرادُه فلازم[2] ، خلافا للكوفيين[3] ؛ فإنهم يجيزون جمعه ، نحو « كم شُهُودًا لك » والصحيح مذهب جمهور البصريين ، وما أوهم الجمعَ يُحمل على الحال ، ويجعل التمييز محذوفا .

= خلافه [ينظر الجزء الأول من هذا التحقيق ص ١٨٣] .

(١) « كم » مفعول ميِّز ، مقصود لفظه « بمثل » متعلق بميز « ما » اسم موصول مضاف إليه ، « عشرين » مفعول ميَّزتَ ، والجملة صلة الموصول ، والعائد محذوف أى : ميَّزتَ به .

(٢) فى الإيضاح ص ٢٣٩ « وأما « كم » إذا كانت فى الاستفهام فهى بمنزلة عدد منون ، ولا تبيِّن إلا بالأسماء المفردة فى قول البصريين ، وذلك نحو : كم رجلا جاءك .. ولا يجوز : كم غلمانا لك ، فإن قلت : كم لك غلمانًا ، جاز أن ينتصب غلمانا على الحال ، ويكون العاملُ فيها ما فى (لك) من معنى الفعل ، كأنك أردت : كم نفسًا لك غلمانا ، فحذفت المفسِّر » اهـ .

(٣) فى شرح التسهيل ٢/ ٤٢٠ « ولا يجوز جمع مميّز (كم) الاستفهامية .. وأجاز ذلك الكوفيون ولا حجة لهم ، وإن ورد ما يوهم جواز ذلك ، حمل على أن المميِّز محذوف ، وأن الجمع الموجود منصوب على الحال » اهـ .

وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات ، نحو : « كم غِلمانًا لك » إذا أردت أصنافا من الغلمان[١] .

وأما نصبه ، ففيه أيضا ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه لازم ، ولا يجوز جرُّه مطلقا ، وهو مذهب بعض النحويين .

والثانى : أنه ليس بلازم ، بل يجوز جرُّه مطلقا حملا على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء ، والزجاج ، والفارسىّ .

(وَ) الثالث : أنه (**يَجُوزُ جَرُّهُ بِـ « مِنْ » مُضْمَرَةً جَوَازًا ، إِنْ جُرَّتْ « كَمْ » بِحَرْفٍ**)[٢] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ « مِنْ » مُضْمَرَا   إنْ وَلِيَتْ « كَمْ » حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا[٣]

(**نَحْوُ** : « **بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ** » هذا هو المشهور ، ولم يذكر سيبويه جرَّه إلا إذا دخل على « كم » حرف جرّ ؛ ليكون حرفُ الجر الداخل على « كم »

---

(١) فى الارتشاف ١/ ٣٧٨ « وتمييزها ـــ أى : الاستفهامية ـــ مفرد لا جمع ، خلافا للكوفيين ، إذ يجيزون أن يكون جمعا .. وخلافا للأخفش إذْ أجاز ذلك إذا أردت بالجمع أصنافا ، تقول : كم غلمانا لك ، تريد : كم عندك من هذه الأصناف ، وإلى هذا جنح بعض أصحابنا قال : (كم) الاستفهامية لا تفسَّر بالجمع إنما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص ، فأما أن يكون السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع فتقول : كم رجالا عندك ، تريد : كم جمعا من الرجال » اهـ .

(٢) تنظر المذاهب الثلاثة منسوبة لأصحابها فى الارتشاف ١/ ٣٧٨ .

(٣) « أن تجره » أن تجرّ : فى تأويل مصدر مفعول أجز ، والهاء عائدة إلى التمييز « مِنْ » فاعل تجرّ مقصود لفظها « مضمرًا » حال من « مِنْ » « إن وَلِيَتْ » شرط وفعلُه « كم » فاعل وليت « حرف جرّ » حرف : مفعول وليت ، جرٍّ : مضاف إليه « مظهَرا » نعت لحرف جر ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه .

عوضا من اللفظ بـ « مِنْ » المضمرة[١] .

وذهب الزجاج إلى أن جرّ التمييز إنما هو بإضافة « كم » إليه .

ورُدَّ بأن « كم » بمنزلة عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر فى مميِّزه ، فكذلك ما كان بمنزلته ــ قاله ابن خروف[٢] .

(**وَتُمَيِّزُ الْخَبَرِيَّةُ بِمَجْرُورٍ**) بإضافتها إليه حملا لِـ « كَمْ » على ما هى مشابهة له من العدد .

وقال الفراء على إضمار « مِنْ »[٣] لأنّ « مِنْ » كثُر دخولها على تمييز « كم » الخبرية ، فجاز إضمارها ، لدلالة الحال عليه .

وهذا القول نقله ابن الخباز[٤] فى شرح الجزولية ، وابن مالك فى شرح الكافية

---

(١) فى سيبويه ١/ ٢٩٣ : « وسألته ــ يعنى الخليل ــ عن (عَلَى كَمْ جِذْعٍ بيتُك مبنىٌّ) فقال : القياسُ النصبُ وهو قولُ عامَّةِ الناس ، فأما الذين جرُّوا ، فإنهم أرادوا معنى « مِنْ » ولكنهم حذفوها هٰهنا تخفيفًا على اللسان ، وصارت « على » عوضا منها » ا هـ .

(٢) فى شرح التسهيل ٢/ ٤١٩ : ٤٢٠ « وإضمار الحرف نصٌّ من كلامهم إلا الزجاج وحده ؛ فإن النحاس حكى عنه أنه كان يخفض هذا بـ « كم » ولا يحذف شيئا ، قال ابن خروف : ولا يمكن الخفض بها ؛ لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولا واحدا ، فيجب لِمَا حُمِلَ عليه ونُزِّل منزلته أن يكون كذلك . قلتُ : الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن ابن خروف أعنى كون التمييز فى نحو « بكم درهمٍ تصدقت » مجرورًا بِمنْ لا بكم ، فالحكم بما حكم به الزجاج ومن وافقه حكم بما لا نظير له .. » ا هـ .

(٣) ينظر رأى الفراء فى معانى القرآن ١/ ١٦٩ .

(٤) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الشيخ شمس الدين بن الخباز الموصلىّ النحوىّ الضرير كان أستاذا بارعا علامة زمانه فى النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض وله من المصنفات المفيدة النهاية فى النحو ، وشرح الألفية لابن معطٍ ، وشرح الجزولية ، توفى سنة ٦٣٧ هـ [بغية الوعاة ١/ ٣٠٤] .

عن الخليل[١] .

(مُفْرَدٍ ، أَوْ مَجْمُوعٍ) لأن « كم » بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه تارة إلى جمع كالعشرة فما دونها ، وتارة إلى مفرد كالمائة فما فوقها ، فاستعمل بالوجهين إجراءً له / مُجرى الضربين (نَحْوُ : « كَمْ رِجَالٍ جَاءُوكَ ») كما يقال : « عشرةُ رجالٍ جاءوك » (وَ« كَمِ امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ ») كما تقول : « مائةُ امرأةٍ جاءتك » [٣٦٣/أ] (وَالْإِفْرَادُ أَكْثَرُ)[٢] فى الاستعمال (وَأَبْلَغُ) فى المعنى من الجمع ؛ حتى ادَّعَى بعضُهم أنّ الجمعَ على نية معنى الواحد ، فـ « كم رجالٍ » على معنى : « كم جماعةٍ من الرجال » ، ودخل فى المفرد ما يؤدِّى معنى الجمع ، نحو : « كم قومٍ صَدَّقونى » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

فَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ[٣] ....

(وَ) الأمرُ (الثَّانِى[٤] : (أَنَّ الْخَبَرِيَّةَ تَخْتَصُّ بِـ) الزمن (الْمَاضِى كَـ « رُبَّ ») بجامع التكثير فيهما ؛ فلهذا (لَا يَجُوزُ « كَمْ غِلْمَانٍ سَأَمْلِكُهُمْ » كَمَا لَا يَجُوزُ « رُبَّ غِلْمَانٍ سَأَمْلِكُهُمْ ») لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرِفَ

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٠

(٢) فى الإيضاح لأبى علىّ ص ٢٣٨ : « اعلم أن (كم) تستعمل فى موضعين فى الخبر والاستفهام ، فإذا استعملت فى الخبر بُيِّنتْ بالواحد والجميع وأضيفت إلى المعدود ... والقياسُ أن تبيِّن بالواحد من حيث كان عددا كثيرا .
[وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠] .

(٣) « واستعملنْها » الواو عاطفة ، أو للاستئناف ؛ استعمل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل أنت وها : مفعول به لاستعمل ، « مخبرا » حال من فاعل استعمل « كعشرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، أى : واستعملنها استعمالا كائنا كاستعمال عشرة « أو » حرف عطف « مائة » معطوف على عشرة .

(٤) أى : مما تختص به الخبرية .

(**وَيَجُوزُ**) فى الاستفهامية (« **كَمْ عَبْدًا سَتَشْتَرِيهِ ؟** ») لأن الاستفهامَ لتعيين المجهول .

(وَ) الأمرُ (**الثَّالِثُ**) مما تختصُّ به الخبرية (**أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا لَا يَسْتَدْعِى**) أى : لا يطلبُ (**جَوَابًا مِنْ مُخَاطَبِهِ**) لأنه مخبِرٌ ، بخلاف المتكلم بالاستفهامية ؛ فإنه مستخبِرٌ .

(وَ) الأمرُ (**الرَّابِعُ : أَنَّهُ**) أى : المتكلم بالخبرية (**يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ**) لأنه مخبِرٌ ، والإخبار يحتمل الصدقَ والكذب ، بخلاف المتكلم بالاستفهامية ؛ لأنه مُنْشِىء ، والإنشاء لا يحتمل ذلك .

(وَ) الأمرُ (**الْخَامِسُ**) مما تختصُّ به الخبرية (**أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهَا لَا يَقْتَرِنُ** بهمزة **الاسْتِفْهَامِ**) لأنه خبر ، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام (**تَقُولُ** : « **كَمْ رِجَالٍ فِى الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ** ») بخلاف المبدل من الاستفهامية ، فإنه يجب اقترانُه بهمزة الاستفهام ؛ لتضمنها معنى الاستفهام (وَ) لهذا (**يُقَالُ** : « **كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟** »[1]) فـ « كم » فى موضع رفع بالابتداء ، و « مالك » خبره عند سيبويه ، وعند الأخفش بالعكس ، و « أعشرون » بدل من « كم » و « أم » عاطفة ، وفيها معنى الاستفهام ، وتُسمى معادلةَ الهمزة ، و« ثلاثون » معطوف على « عشرين » .

(**تَنْبِيهٌ** » **يُرْوَى قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ**) وهو همّام بن غالب التميمىّ ، فى هَجْوِ جرير :

---

(١) سبق فى باب البدل ــ ينظر الجزء الثالث هذا التحقيق ص ٦٥٦ وما بعدها . تحت عنوان : فصل : « وإذا أُبدِل اسمٌ من اسم مضمن معنى حرف الاستفهام » .

٥٢٤ (كَمْعَمَّةٍلَكَيَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى[(١)]

بِجَرِّ « عَمَّةٍ » و « خَالَةٍ »[(٢)] عَلَى أَنَّ « كَمْ » خَبَرِيَّةٌ ، وبنَصْبِهِمَا ، فَقِيلَ : إِنَّ تَمِيمًا تُجِيزُ نَصْبَ مُمَيِّزِ الْخَبَرِيَّةِ مُفْرَدًا)[(٣)] .

أى : كَثِيرٌ من عماتك وخالاتك من جملة خدمى .

(وَقِيلَ : عَلَى الاسْتِفْهَامِ التَّهَكُّمِىِّ) .

أى : أخبرنى بعدد عماتك / وخالاتك اللاتى كنَّ يخدُمننى ، فقد نسيتُه . [٣٦٣/ب]

(**وَعَلَيْهِمَا**) أى : الجرّ ، والنصب (**فَهِىَ**) أى : « كم » (**مُبْتَدَأٌ** ، وَ) جملة (« **قَدْ حَلَبَتْ** » **خَبَرٌ** ، وَ) أفرد الضمير حملا على لفظ « كم »[(٤)] أو (**التَّاءُ**) فى

---

(١) هذا البيت من الكامل للفرزدق فى ديوانه ١/ ٣٦١ ، وسيبويه ١/ ٢٥٣ ، ٢٩٣ وابن يعيش ٤/ ١٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٤٣٤ ، والمغنى ١/ ١٨٥ ، والعينى ٤/ ٤٨٩ ، والخزانة ٣/ ١٢٦ ، ١٢٩ والدرر ١/ ٢١١ .

وبلا نسبة فى : المقتضب ٣/ ٥٨ ، والمقرب ١/ ٣١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٩ ، والهمع ١/ ٢٥٤ ، والأشمونى ١/ ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٤/ ٨١ .

(٢) وعلى هذا : الفتحة فى « فدعاء » فتحة خفض ، وعلى رواية النصب فالفتحة فتحة نصب ، وعلى رواية الرفع فـ « فدعاءُ » بالرفع كما لا يخفى ؛ لأن « فدعاء » صفة تابعة لموصوفها ، غاية الأمر أنه إذا كانت مجرورة ، كان جرُّها بالفتحة لأنها لا تنصرف لألف التأنيث الممدودة .

(٣) فى المغنى ١/ ١٨٥ « وزعم قوم أن لغةَ تميم جواز نصب تمييز « كم » الخبرية إذا كان الخبر مفردا ورُوِىَ قول الفرزدق : * كَمْ عَمَّةٍ .... * البيت .
بالخفض على قياس تمييز الخبرية ، وبالنصب على اللغة التميمية ، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكّم » ا هـ [وينظر شرح الرضىّ على الكافية ٢/ ٩٧] .

(٤) قال يس فى حاشيته على التصريح ٢/ ٢٨٠ معلقا على (وأفرد الضمير الخ) : أشار بهذا =

« حلبت » (**لِلْجِمَاعَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا**) فى معنى : (**عَمَّاتٍ وَخَالَاتٍ ، وَ**) يُروى (**بِرَفْعِهِمَا عَلَى الِابْتِدَاءِ**) لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بـ « لك » أو بـ « فدعاء » محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ؛ إذْ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفَدَع ، كما حذف « لك » مع خالة ، استدلالًا عليها بـ « لك » الأولى .

(**وَ**) « **قَدْ** (**حَلَبَتْ** » **خَبَرُ لِلْعَمَّةِ ، أَوِ الْخَالَةِ ، وَخَبَرُ الْأُخْرَى مَحْذُوفٌ ، وَإِلَّا لَقِيلَ** : « **قَدْ حَلَبَتَا** ») لأن المخبَرَ عنه فى هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ، نظيره : « زينبُ وهندٌ قامت » .

(**وَالتَّاءُ فِى** « **حَلَبَتْ** ») على هذا (**لِلْوَحْدَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا عَمَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَخَالَةٌ وَاحِدَةٌ ــ وَ** « **كَمْ** ») على هذا الوجه محلُّها (**نَصْبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ**[١] **أَوْ**) على (**الظَّرْفِيَّةِ**) الزمانية[٢] (**أَىْ** : « **كَمْ حَلْبَةً** ») عَلَى الْمَصْدَرية (**أَوْ**) « كم (**وَقْتًا** ») على الظرفية .

و « الفدعاء » ــ بسكون الدال المهملة من الْفَدَع ــ بفتح الفاء والدال ــ وهو اعوجاج الرُّسْغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكفّ والقدم[٣] إلى إنْسِيِّهَا ــ

= المزج اللطيف إلى أن قول المصنف « والتاء للجماعة » جواب عن سؤال تقديره : كيف يصح أن يكون « قد حلبت » خبرا عن « كم » وهى واقعة على متعدد ، والتاء فى « حلبت » للوحدة ؟ وحاصل ما أشار إليه المصنف فى الجواب : منعُ أن التاء للوحدة ، بل هى للجماعة ، وأشار الشارح إلى جواب آخر حاصله : تسليم أن التاء للوحدة ، والإفراد نظرا إلى لفظ « كم » فتأمل » ا هـ .

(١) والعامل « حلبت » ولو قال : على المفعولية المطلقة لكان أحسن .

(٢) والظرف متعلق بقوله « حلبت » أيضا .

وهذا التمييز الذى قُدِّر يجوز أن يكون مجرورا إن قدرت « كم » خبرية ، ويجوز أن يكون منصوبًا إن قدرت «كم » استفهامية ، أو خبرية على رأى تميم .

(٣) ينظر المصباح المنير (فدع)

بكسر الهمزة ، والسين المهملة ، وبالنون الساكنة ، والياء المثناة تحت المشددة ــ وهو الجانب الأيسر على رأى أبى زيد ، والأيمن على رأى الأصمعىّ .

و « العِشَار » ــ بكسر العين ــ جمع « عُشَرَاء » وهى الناقة التى أتى عليها ــ من يوم أُرْسِل عليها الفحلُ ــ عشرةُ أشهر[١] .

ومعنى : « عَلَىَّ » على كُرْهٍ منى ؛ لأن « على » تُستعمل فى الضر ، كما أن « اللام » تُستعمل فى النفع ، نحو : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾[٢] .

(**وَأَمَّا « كَأَيٍّ » فَبِمَنْزِلَةِ « كَمِ » الْخَبَرِيَّةِ**) فى خمسة أمور : .

(**فِى إِفَادَةِ التَّكْثِيرِ**) وفى الإبهام (**وَفِى لُزُومِ التَّصْدِيرِ**) وفى البناء (**وَفِى انجِرَارِ التَّمْيِيزِ ، إِلَّا أَنَّ جَرَّهُ بـ « مِنْ ظَاهِرَةً لَا بِالْإِضَافَةِ**) بخلاف « كم » (**قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ﴾[٣] وَقَدْ يُنْصَبُ**) تمييز « كَأَيٍّ » (**كَقَوْلِهِ** :

٥٢٤ **أُطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيٍّ آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ**)[٤]

---

(١) فى المصدر السابق (عشر) : « وعَشَّرَت الناقةُ بالتثقيل فهى عُشَرَاءُ ، أتى على حملها عشرة أشهر ، والجمع عِشَار ، ومثله : نُفَسَاء ونِفَاس ولا ثالث لهما » اهـ

(٢) من الآية [٢٨٦] من سورة « البقرة »

(٣) من الآية [٦٠] من سورة « العنكبوت » .

(٤) هذا البيت من الخفيف ، مجهول القائل ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٣ ، والمغنى ١/ ١٨٦ ، والعينى ٤/ ٤٩٥ ، والهمع ١/ ٢٥٥ ، والأشمونى ٤/ ٨٥ ، والدرر ١/ ٢١٢ .
« فكأيٍّ » الفاء حرف دال على التعليل مبنىّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب « كأىّ » اسم بمعنى كثير ، مبتدأ مبنىّ على السكون فى محل رفع « آلما » منصوب على التمييز لكأىّ ، وَ « حُمَّ » ونائب فاعله وما تعلق به فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « كأىّ » .

فـ « آلما » ــ بمد الهمزة ، على وَزْنِ « فاعلا » من أَلِم يألَم[(١)] ، إذا وَجِع[(٢)] ــ منصوب على التمييز لِـ « كأَىّ » و « اطْرُدْ » أمرٌ من طرد يطرُد كقتل يقتُل ، و « اليأس » ــ بالياء المثناة تحتُ ــ القنوط ، و« الرجا » ــ بالقصر للضرورة ــ الأمل ، و « حُمَّ » ــ بضم الحاء المهملة ــ بمعنى : قُدّر .

[٣٦٤/أ] يقول : لا تقنط ، وترجَّ حصول الفرج بعد الشدة ، فكم من عديم قَدّرَ اللهُ / غِنَاهُ بعد فقره .

و « كَأَىٍّ » تُخالف « كم » فى أمور :

منها : أنها مركبة من كاف التشبيه و « أَىٍّ » المنونة .

و« كم » بسيطة على الأصحّ ، وقيل : مركبة من الكاف و « ما » الاستفهامية ، ثم حذفت أَلفُها لدخول الجارّ ، وسُكّنت ميمُها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب[(٣)] .

ومنها : أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور ، خلافا لابن قتيبة ، وابن عصفور ، وابن مالك[(٤)] .

---

(١) من باب تِعب يتعَب تعبًا ، بمعنى : تألّم يتألّم ، والمراد : صاحب ألم .

(٢) وَجِع فلانا رأسُه أو بطنه ، يجعل الإنسان مفعولا ، والعضو فاعلا ، وقد يجوز العكس وكأنها على القلب لفهم المعنى ــ يَوْجَع وَجَعًا من باب تَعِبَ فهو وَجِعٌ أى مريض متألم ، ويقع الوجع على كل مرض [المصباح « وَجِع »] .

(٣) قاله ابن هشام فى المغنى ١/ ١٨٦ .

(٤) فى شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٣ « وانفردت « كأين » بموافقة « كم » فى لزوم التصدير بخلاف « كذا » .. وانفردت كأين أيضا بأنها قد يستفهم بها ، كقول أُبىّ بن كعب ــ رضى الله عنه ــ لعبد الله « كأَيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب ، أو كأين تعد سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثا وتسعين ، فقال أبىّ : قط » أراد ما كانت كذا قط » اهـ . =

ومنها : أنها لاتقع مجرورة ، خلافا لابن قتيبة ، وابن عصفور ؛ فإنهما أجازا « بكأىٍّ تبيعُ هذا الثوبَ »(١) .

ومنها : أن خبرها لا يقع مفردًا(٢) .

* * *

(وَأَمَّا « كَذَا » فَيُكْنَى بِهَا عَنِ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ) .

وتوافق « كَأَىٍّ » فى أربعة أمور :

التركيب : فإنها مركبة من « كاف » التشبيه و« ذا » الإشارية .

والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز بمفرد .

(وَ) تخالفها فى ثلاثة أمور :

أحدها : أنه (يَجِبُ فى تَمْيِيزِها النصبُ) فلا يجوز جرُّه بـ « مِنْ » اتفاقا ، ولا بالإضافة ؛ لأنَّ عَجُزَها اسم لم يكن له قَبْل التركيب نصيب فى الإضافة ، فأُبْقِىَ على ما كان عليه ، خلافا للكوفيين ، أجازوا فى غير تكرار ، ولا عطف ، أن يقال : « كذا ثوبٍ » و « كذا أثوابٍ » بالجر ، قياسا على العدد الصريح(٣) .

= ولم أجد كأين بمعنى الاستفهام فى المقرب ولا فى شرح الجمل لابن عصفور .

(١) ينظر المغنى ١/ ١٨٦ والكلام منه بنصه .

(٢) فى الارتشاف ١/ ٣٨٧ : « وقد استقرأتُ جملة مما وردت فيه (كأين) مبتدأة ، فوجدت خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصدرة بماضٍ أو بمضارع ، أو جارّا ومجرورا ، ولم أقف على كون خبرها يكون اسما مفردا ، ولا جملة اسمية ولا فعلية مصدرة بمستقبل فينبغى ألَّا نقدم على شىء من ذلك إلا بسماع من العرب ... » اهـ .
وأقول : جاءت الجملة الاسمية خبرا لـ « كأين » فى قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِن دَآبَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللهُ يَرْزُقُهَا ﴾ [العنكبوت ٦٠] ينظر إعراب القرآن للعكبرى ٢/ ١٠٣٤ .

(٣) قال ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٥٢ « وأهل الكوفة يقولون فى الثلاثة إلى العشرة له كذا دراهِمَ ، وفى المائة والألف : له كذا درهمٍ ــ وذلك فاسد عندنا ؛ لأنَّ اسمَ =

وقال الزجاجيُّ : يجوز الجرُّ على ضرب من الحكاية .

وقال الحَوْفىُّ : على البدل من « ذا »[١] .

(وَ) الثانى : أنها (**لَيسَ لها الصدر ، فَلِذَلِكَ تَقولُ : « قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا**)[٢] .

والثالث : أنها لا تُستعمل غالبا إلَّا معطوفا عليها ، كقوله :

٣٩٣ عِدِ النَّفسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِىَ الْجَهْدُ[٣]

= الإشارة لايضاف أصلا » اهـ .

(١) فى شرح المرادى على الألفية ٤/ ٣٣٦ : ٣٣٨ : « التنبية الخامس : خطَّأ الفارسىّ ، والزجاج ، وابن أبى الربيع ، وابن عصفور مَنْ جَرَّ التمييز بعد « كذا » فى نحو : « كذا درهمٍ » ، وأجازه بعضهم على الإضافة ، وبعضهم على البدل ، والصحيح أنه لا يجوز ولم يسمع » اهـ .

وقال : « الثامن : مذهب البصريين أن تمييز « كذا » لا يكون إلا مفردا ومنصوبا سواء كانت مفردة أو مكررة كما تقدم ، وذهب الكوفيون إلى أنها تعامل معاملة ما يُكْنَى بها عنه ، فكذا أعبد ، كناية عن ثلاثة إلى عشرة ، وكذا عبدٍ ، من مائة فصاعدا ، وكذا وكذا عبدًا ، من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وكذا عبدا من عشرين إلى تسعين ، وكذا وكذا عبدا ، من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ووافقهم على ذلك المبرد وابن الدهان وابن معط ، نقله صاحب البسيط عن الأخفش : قال فى شرح التسهيل : ومستند هذا التفصيل الرأى لا الرواية » اهـ .

[وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٣ : ٤٢٤] .

(٢) بتقديم العامل فى « كذا » وهو « قبصت » وهذا يدل على عدم الصدارة .

(٣) هذا البيت من الطويل ، لا يعرف قائله ، ولذا ورد غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٣ ، وشرح الألفية للمرادى ٤/ ٣٣٧ ، والمغنى ١/ ١٨٨ ، والعينى ٤/ ٤٩٧ ، والهمع ١/ ٢٥٦ ، والأشمونىّ ٤/ ٨٦ ، والدرر ١/ ٢١٣ .

« نُعمى » ـــ بضم النون ـــ النعمة « بُؤْساكَ » ـــ بضم الباء ـــ الشدة ، « الجَهْد » يروى بفتح الجيم بمعنى الطاقة ، ويروى بضمها بمعنى المشقة « نُسِىَ » من النسيان بمعنى : الترك . =

وإلى « كأىّ ، وكذا » أشار الناظم بقوله :

كَـ « كَمْ » كَأَيٍّ وَكَذَا وينْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ ، أَوْ به صِلْ « مِنْ » تُصِبْ(١)

* * *

= والشاهد فى البيت قوله : كذا وكذا « حيث استعمل مكررًا بالعطف كناية عن العدد . هذا ولأبى حيان مؤلف بعنوان : (الشّذَا فى مسألة كذا) وشرحه ابن هشام بعنوان (فوحُ الشذا بمسألة كذا) وهذا الشرح طبع بتحقيق الدكتورة سهير محمد خليفة [ولدىّ نسخة منه] .

وقد جعله ابن هشام فى خمسة فصول : الأول : فى ضبط مواردها واستعمالها ، والثانى : فى كيفية اللفظ بها وتمييزها ، الثالث : فى إعرابها ، الرابع : فى بيان معناها عند النحويين الخامس : فيما يلزم بها عند الفقهاء .

(١) يعنى : أن « كأين » و « كذا » مثل « كم » الخبرية ـــ ولذا قال فى التسهيل : معنى كأىّ كمعنى « كم » الخبرية وأما قوله : « أو به صِلْ « مِنْ » تُصب فهو معترض من حيث أطلق القول فى جواز إلحاق « مِنْ » للتمييز اللاحق لهما ، وضمير (به) عائد على تمييز هذين ، والإشارة لـ « كأين وكذا » فالتمييز المراد فى كلامه تمييزهما معا ، فأما إلحاق (مِنْ) لتمييز « كأين » فقد تقدم بيانه ، وأما إلحاقها لتمييز « كذا » فغَير مستقيم بنص ابن مالك نفسه لأنه ألزمه النصب مطلقا قال فى شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣ ، (وأما « كذا » فلم يجىء مميزها إلا منصوبًا) أورد هذا الاعتراض الشاطبىّ على الألفية ص ٢٠٤ (رسالة) وقال فى الجواب عنه : وأما الاعتراض الثالث : فوارد عليه ، ولا أجد له الآن مخلصا منه .

[وينظر شرح المرادىّ على الألفية ٤/ ٣٣٦] .

« ككم » متعلق بمحذوف خبر مقدم « كأىٍّ » مبتدأ مؤخر « وكذا » معطوف على كأىّ ، « تمييزُ » فاعل ينتصب « ذينِ » اسم إشارة مضاف إليه « أو » عاطفة « به » متعلق بصل ، والضمير عائد إلى التمييز « صل » فعل أمر « مِنْ » مفعول صل ، مقصود لفظه « تُصِبْ » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ـــ وهو صِلْ .




(هَذَا بَابُ الْحِكَايَةِ)

وهو إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده .

وهى ثلاثة أنواع :

(**حِكَايَةُ الْجُمَلِ**) وتختصّ بالقول .

وحكاية المفرد ، وتختص بالعلم .

وحكاية حال المفرد ، وتختص بـ « أىّ » و « مَنْ » الاستفهاميتين .

فحكاية الجمل (**مُطَّرِدَةٌ بَعْدَ الْقَوْلِ**) وفروعِه من الفعل والوصف بأنواعهما (**نَحْوُ**) ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ ﴾[١] (﴿ **قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ** ﴾)[٢] ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ[٣] ﴾ الآية[٣] ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ ﴾[٤] ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[٥] .

فتحكى الجملَ على ترتيب اللفظ .

(**وَيَجُوزُ حِكَايَتُها عَلَى الْمَعْنَى**[٦] ، فَتَقُولُ / فِى حِكَايَةِ « زَيْدٌ قَائِمٌ » : [٣٦٤/ب]

---

(١) من الآية [١٥٧] من سورة « النساء » .

(٢) من الآية [٣٠] من سورة « مريم » .

(٣) من الآية [١٤٠] من سورة « البقرة » والشاهد بتمامه فى الآية : ﴿ أَمْ تقولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَٰعِيل وإِسْحَٰق وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أو نَصَٰرًا ﴾ .

(٤) من الآية [٤٨] من سورة « سبأ » .

(٥) من الآية [١٨] من سورة « الأحزاب » .

(٦) المراد بالمعنى : ما قابل لفظ المحكّى بهيئته ، فيصدق على تقديم ألفاظ المحكّى ، =

« **قَالَ عَمْرٌو قَائِمٌ زَيْدٌ** ») بعكس الترتيب .

(**فَإِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ مَلْحُونَةً تَعَيَّنَ الْمَعْنَى**) فى حكايتها (**عَلَى الْأَصَحِّ**) صونًا من ارتكاب اللحن ؛ ولئلا يُتَوَهّم أنّ اللحن نشأ من الحاكى .

فعلى هذا ، إذا قال شخص « جاء زيدٍ » بالجرّ ، وأردتَ حكاية كلامه ، قلتَ : « قال فلانٌ جاء زيدٌ » بالرفع « ولكنه خفض زيدًا » لِتُنبِّه بالاستدراك على لحنه ، وإلا لَتُوُهِّم أنه نطق به على الصواب .

وعلى القول الثانى ، تقول : « قال فلان جاء زيدٍ » بالجرّ ، مُراعاةً للفظه .

(**وَحِكَايَةُ الْمُفْرَدِ فِى غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ شَاذَّةٌ ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : « لَيْسَ بِقُرَشِيًّا » رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ : « إِنَّ فِى الدَّارِ قُرَشِيًّا »**)[1] .

وكقول ذى الرُّمَّةِ :

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ : انْتَجِعِى بِلَالًا[2] ٣٩٤

= وتأخيرها ، وتغيير إعرابها أنه حكايةٌ معنى لا لفظا ، فلا يقال : إن مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضا ـــ [يس على التصريح ٢/ ٢٨٢] .

(١) فى سيبويه ١/ ٤٠٣ ط . بولاق « وسمعتُ أعرابيا مرة ـــ وسأله رجل ـــ فقال : أليس قُرَشِيًّا ، فقال : ليس بقرشيًّا ، حكاية لقوله » ا هـ .

ونقل الزجاجىّ كلامَ سيبويه هذا فى جملة ص ٣٣١ .

(٢) هذا البيت من الوافر لذى الرُّمةَ فى ديوانه ص ٤٤٢ ، والمقتضب ٤/ ١٠ ، والكامل ٢/ ٥٦٨ ، ونوادر أبى زيد ص ٣٢ ، والجمل للزجاجىّ ٣٢٩ ، والجزانة ٤/ ١٧ ، ١٨ واللسان (صدح) و(نجع) .

« ينتجعون » : الانتجاع : التردد فى طلب العشب والماء .

و « بلال » هو بلال بن أبى بردة أمير البصرة وقاضيها ، وكان داهية لَقِنًا أديبا ويقال إن ذا الرمة لما أنشده البيت وسمع قوله :

* فقلتُ لِصَيْدَحَ انتجعِى بـلالًا * =

فإنه سمع قوما يقولون : الناسُ ينتجعون غيثا ، فحكى ذلك كما سَمِع ، فرفع الناس .

و « صَيْدَح » اسمُ ناقته ، قاله الزجاجيُّ فى جُمَلِه(١) .

قال ابن مالك فى شرح الكافية : ويمكن أن يكون من هذا(٢) ما كتب بواو فى خط الصحابة ــ رضى الله عنهم ــ « فلانُ بنُ أبو فلان » بالواو ، كأنه قيل : ابن المقول فيه : أبو فلان .

فالمختار فيه عند المحققين أن يُقرأ بالياء ــ وإن كان مكتوبا بالواو ــ كما يُقرأ

= قال : يا غلام ، مُرْلها بقَتٍّ ونوًى ! أراد أن ذا الرُّمة لا يحسن المدح .
[قاله المبرد فى الكامل ٢/ ٥٦٨] .
وقد أشار أبو العلاء المعرى إلى قصد ذى الرمة بلالا بقوله :

أُنَبِّئُكُمْ أَنِّى عَلَى الْعَهْدِ سَالِمٌ ... وَوَجْهِىَ لَمَّا يُبْتَذَلْ بِسُؤَالِ
وَأَنِّى تَيَمَّمْتُ الْعِرَاقَ لِغيْرِ مَا ... تَيَمَّمَهُ غَيْلَانُ عِنْدَ بِلَالِ

ينظر شروح سقط الزند ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ .
ويقول البغدادىّ فى الخزانة : روَى نصبَ (الناس) جماعةٌ ثقات منهم ابن السِّيد فى أبيات المعانى ، ومنهم الفارقىّ فى شرح أبيات الإيضاح ، ومنهم الزمخشرىّ وغيره .

(١) ص ٣٢٩ وواضح من كلام الزجاجىّ أنه من حكاية الجملة .
[وينظر المقتضب ٤/ ١٠] .
قال الدنوشرىّ : جَعْلُ بيتِ ذى الرمة من حكاية المفرد فيه نظر ، والظاهر أنه من حكاية الجملة من غير القول ، وقد كنت استشكلته فكتبته ، ثم رأيت بعضَهم ذكر كلاما يقتضى أن جملة (الناس ينتجعون) محكية بقول محذوف ، أى : سمعت الناس يقولون : الناسُ ينتجعون غيثا ، فمفعول « سمعتُ » محذوف ، وجملة « يقولون » حال من الناس الذى هو مفعول سمعتُ .. فعلى هذا جملة : الناس ينتجعون غيثا ، محكية بالقول على القياس ، لكنه محذوف » اهـ [حاشية يس ٢/ ٢٨٢] .

(٢) أى : من حكاية المفرد .

﴿ الصَّلَوٰة ﴾[1] و ﴿ الزكَوٰة ﴾[2] بالألف وإن كانتا مكتوبتين بالواو ، تنبيهًا على أنّ المنطوق به منقلب عن واو « انتهى »[3] .

وعندى أنه يُقرأ بالواو لوجهين : .

أحدهما : أن الغرض أنه محكّى ، وقراءته بالياء تُفَوِّتُ ذلك ، بخلاف « الصلٰوة » و « الزكوٰة » فإنهما غير محكيتين .

والثانى : أنه يُحتمل أن يكون وُضِع بالواو ، فيكون من استعمال الاسم فى أول أحواله ، وذلك لا يُغَيَّر .

(**وَأَمَّا**) حكاية حال المفرد (**فى الاسْتِفْهَامِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ نَكِرَةً**) مذكورة (**وَالسُّؤَالُ بِـ « أَىٍّ » أَوْ بِـ « مَنْ » حُكِىَ فى لَفْظِ « أَىّ » وَفِى لَفْظِ « مَنْ » مَا ثَبَتَ لِتِلْكَ النَّكِرَةِ الْمسئُولِ عَنْهَا مِنْ رَفْعٍ ، وَنَصْبٍ ، وَجَرٍّ ، وَتَذْكِيرٍ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَإِفْرَادٍ ، وَتَثْنِيَةٍ**) حقيقة ، أو صالحة لوصفها بها .

(**وَجَمْعٍ**) سالم موجود فيه ، أو صالح لوصفه به .

(**تَقُولُ لِمَنْ قَالَ : « رَأَيْتُ رَجُلًا ، وَامْرَأَةً ، وَغُلَامَيْنِ ، وَجَارِيَتَيْنِ ، وَبَنِينَ ، وَبَنَاتٍ » : أَيًّا**) فى حكاية رجلا ، (**وَأَيَّةً**) فى حكاية امرأة ، (**وَأَيَّيْنِ**) بالتثنية فى حكاية غلامين ، (**وَأَيَّتَيْنِ**) فى حكاية جاريتين ، (/ا **وَأَيِّينَ**) بالجمع فى حكاية بنين ، (**وَأَيَّاتٍ**) فى حكاية بنات . [٣٦٥/ا]

---

(١) جاءت فى آيات كثيرة ، منها قوله تعالى فى سورة البقرة من الآية ٣ :
﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ ﴾

(٢) جاءت فى آيات كثيرة ، منها قوله تعالى فى سورة البقرة الآية ٤٣ :
﴿ وَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ الزَّكَوٰةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٢٢

وقولنا فى التثنية : أو صالحة لوصفها بها ؛ ليشمل مثل : « رأيت شاعرا وكاتبا » فإنك تقول فى حكايتهما : « أيَّين » مع أنهما ليسا مثنيين صناعة ، إلا أنهما يوصفان بالتثنية فتقول : « الظريفين »[١] .

وقولنا فى الجمع السالم : أو صالح لوصفه به ؛ ليشمل مثل : « رأيتُ رجالًا » أو « نساءً »[٢] فإنك تقول فى حكاية الأول « أيِّينَ » وفى حكاية الثانى « أيَّاتٍ » مع أنهما ليسا جمعى سلامة ، إلَّا أنهما يوصفان بجمع السلامة فتقول : رأيتُ رجالا صالحين ونساءً صالحاتٍ » .

وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية ، والمجرور[٣] .

واختلف فى الحركات اللاحقة لِـ « أيٍّ » فقيل : حركات حكاية ، و « أى » بمنزلة « مَنْ » فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف .

وقيل : هى حركات إعراب .

فإذا وَقَعَتْ سؤالًا عن مرفوع بالفاعلية ، نحو « قام رجلٌ » فقيل : « أيٌّ » فأىٌّ فاعل بالفعل ، وهو سابق عليها فى التقدير ؛ لأن الاستثبات يزيل الصدر ، فكأنك

---

(١) لو قال بدله « ظريفين » كان أولى ، لتطابق الصفة الموصوف فى التنكير .

(٢) يعلم من قوله « أو نساء » أن المراد بالجمع مادلّ على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط ونساء .

(٣) فى المقرب ١ /٣٠٠ « ولا بدّ من إدخال حرف الجرّ على «مَنْ » و« أىّ » إذا استُثْبتّ بهما عن مخفوض ، ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر وتقديره بعدهما وإذا استثبتّ بهما عن مرفوع ، كانا مبتدأين ، والخبر محذوف لفهم المعنى ، وإذا استثبتّ بهما عن منصوب ، كانا منصوبين بفعل مضمر محذوف لفهم المعنى » اهـ
وظاهر قول الناظم : « وقل مَنان ومَنَيْن » يعنى قل منان رفعا ومنين نصبا وجرا ، وقوله : « وقل منون ومنين » يعنى : قل منون رفعا ، ومنين نصبا وجرًّا يدل على أنك تقول فى المجرور (منين) من غير إدخال حرف الجرّ .

أعدت ما قاله السائل ، وكأنك إنما ذكرت « أيًّا » فقط .

ويجوز أن تصرح بالفعل مؤخرا توكيدا ، قاله الكوفيون .

ومقتضى قواعد البصريين أنه يتعين كونها مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : أَىٌّ قام ؛ لأن الفاعل لا يتقدم ، والاستفهام لا يتأخر .

والكوفيون يُجيزونهما .

فإن سألت بها عن منصوب ، أو مجرور ؛ فقياس قول البصريين أنها مبتدأ والخبر محذوف ، والحركة للحكاية[1] ، أو معمولة لمحذوف متأخر ، ولك أن تصرح به توكيدا مع التأخر ، فتقول : « أَيًّا رأيت » و « بأَىٍّ مررت »[2] وعند الكوفيين منعُهما[3]

وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو أولى للمطابقة[4]] .

(**وَكذَلك تَقُولُ فى « مَنْ »**) إذا حكيت بها النكرة ، رفعًا ونصْبًا وجرًّا ،

---

(١) فى شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٣ « اعلم أنك إذا حكيت وقلت « أَيًّا » ؟ فى جواب : رأيتُ رجلًا فـ « أيا » فى محل مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : أيًا مَنْ ذكرت ؟ أو أيًا المذكورُ ؟ ويجوز أن يكون خبر ابتداءٍ والمحذوف هو المبتدأ والنصب فى لفظه على حكاية إعراب الاسم المتقدم ، كما أنك إذا حكيت بـ « مَنْ » عن الْعَلَمِ فقلت فى جواب من قال : رأيتُ زيدًا « من زيدًا » يكون زيدًا فى موضع رفع وإن كان منصوبا فى اللفظ على الحكاية ، وكذلك الجرّ إذا قلت : أَىٍّ ؟ فى جواب : مررتُ برجل ، فى موضع رفع بالابتداء وحفضه حكاية إعراب الاسم المتقدم ، وإذا قلت : جاءنى رجلٌ ، قلت : أَىٌّ ؟ فرفعت ، فالرفع على الحكاية .. وليس الرفع الذى يوجبه الابتداء إنما هو فى محل مبتدأ » اهـ .

(٢) ينظر حاشية يس على التصريح ٢/ ٢٨٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) إلى هنا انتهى السقط من النسخة [١] التى كتبها الشيخ خالد بخطه .

وإفرادًا وتثنية وجمعا على حدّها ، تذكيرا وتأنيثًا ، كما تقدم من الأمثلة (**إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ** :

أَحَدُهَا : أَنَّ « أَيًّا » عَامَّةٌ فِى السُّؤَالِ ، فَيُسْأَلُ بِهَا عَنِ الْعَاقِلِ ، كَمَا مَثَّلْنَا) من قولنا : « رأيتُ رجلًا » إلى آخره .

(**وَعَنْ غَيْرِهِ ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ : « رَأَيْتُ حِمَارًا » أَوْ « حِمَارَيْنِ »**) أو « أتانًا » أو « أتانَيْنِ » أو « حُمُرًا » أو « أُتُنًا » .

(**وَ « مَنْ » خَاصَّةٌ بِـ**) السؤال عن (**الْعَاقِلِ**) .

الفرق (**الثَّانِى : أَنَّ الْحِكَايَةَ فِى** / **« أَىّ » عَامَّةٌ فِى الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ ، يُقَالُ** : [٣٦٥/ب] « جَاءَنِى رَجُلانِ »[1] **فَتَقُولُ « أَيَّانْ »**) بالوقف والإسكان (**أَوْ « أَيَّانِ يَا هَذَا »**) بالوصل .

(**وَالْحِكَايَةُ فِى « مَنْ » خَاصَّةٌ بِالْوَقْفِ ، تَقُولُ**) لمن قَالَ : « جاءنى رجلان » (**« مَنَانْ » بِالْوَقْفِ وَالْإِسْكَانِ**) فى النون (**وَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : مَنْ يَاهَذَا** ») بالسكون (**وَبَطَلَتِ الْحِكَايَةُ**) لما سيأتى أنك تقول فى حكاية المذكَّر : « مَنُو[2] ، ومَنَا[3] ، وَمِنِى[4] » وهذه الأحرف كأحرف الإطلاق ، لا تكون إلا فى الوقف[5] .

(**فَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو شَمِرُ بن الحارث ، أو تأبط شرًّا :

---

(١) ساقطة من خ ٣ .

(٢) لمن قال : « جاءنى رجلٌ » .

(٣) لمن قال : « رأيت رجلا » .

(٤) لمن قال : « مررت برجل .

(٥) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٤٠١ ، والمقتضب للمبرد ٢ / ٣٠٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٦٧ : ٤٦٨

٥٢٥ (أَتَوْا نَارِى فَقُلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ) فَقَالوا: الْجِنُّ؛ قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامَا[1]

والقياس: من أنتم (فَنَادِرٌ فِى الشِّعْرِ).

وحمله سيبويه على لغة من قال: « ضَرَبَ مَنُومَنَا » قال: إنما يجوز « منون »

---

(١) هذا البيت من الوافر من أبيات أربعة رواها أبو زيد فى نوادره ص ١٣٤ ونسبها لشُمير ـــ بالشين والتصغير ـــ بن الحارث كما نسبت لشمير فى الحيوان للجاحظ ٤/ ٤٨٢، والخزانة ٣/ ٢ ـــ ونُسِب الشاهد لسمر ـــ بالسين المهملة فى الحماسة البصرية ٢/ ٢٤٦، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٦، والعينى ٤/ ٤٦٨، واللسان (حسد) ٤/ ١٢٦ والدرر ٢/ ٢١٨ ـــ ونسب لشمير، أو الفرزدق، أو تأبط شرًّا فى شرح شواهد الكشاف ٢٦٠، ولشمير أو تأبط شرًّا فى الحلل لابن السِّيد ٣٩١ ـــ ولسمير ـــ بالسين المهملة ـــ الضبى فى ابن السيرافى ٢/ ١٨٣ وقال البغدادى فى الخزانة ٣/ ٣: « وقال أبو الحسن فيما كتبه على نوادر أبى زيد، سمير المذكور بالسين المهملة ـــ وورد بلا نسبة فى سيبويه ١/ ٤٠٢، والمقتضب ٢/ ٢/ ٣٠٧، والخصائص ١/ ١٢٩، والجمل للزجاجى ٣٣٦ والمقرب ١/ ٣٠٠، والضرورة للقزاز ٢٦٣، وأمالى ابن الحاجب ٢/ ١٦٠، وابن الناظم ٧٤٨، وتوضيح المقاصد للمرادىّ ٤/ ٣٤٤، وابن عقيل ١/ ٣٩١، وشرح شواهد الشافية ٢٦٠ ورواه أبو زيد هكذا:

أَتَوْا نَارِى، فَقُلْتُ: مَنُونَ؟ قالوا سَرَاةُ الجِنِّ قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامَا

ومن رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ولما التقى ساكنان (الواو والنون) فى الوصل اضطر الشاعر إلى أن حرك النون لإقامة الوزن، فهذه الحركة مستحدثة لم تكن فى الوقف وإنما اضْطَرَّ إليها الوصلُ [قاله ابن جنى فى الخصائص ١/ ١٢٩: ١٣٠].

والشاهد فى البيت الذى معنا « منون أنتم » فقد أدخل علامة الجمع فى « مَنْ » فى وصل الكلام، وهذه العلامة تدخل فى الوقف، ولكنه اضْطُرَّ.

قال ابن السيرافى ٢/ ١٨٤ « زعم ـــ الشاعر ـــ أنه أتاه الجنّ وهو عند ناره، فسألهم من هم فلما ذكروا أنهم الجنّ حياهم وقال لهم: عِمُوا ظلاما؛ لأنهم جنّ، كما يقول بعض بنى آدم لبعض ـــ إذا أصبحوا ـــ عموا صباحًا، وإنما انتشارهم بالليل » اهـ.

على هذا ، فهو عنده معرب كـ « أيٍّ » مجموع بالواو والنون[١] .

وقال الكسائيّ : ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوائد فى الوصل .

قال ابن خروف : « وتوجيه سيبويه أجود » وهو أن يكون معربًا ، وجمعه كأيٍّ .

وحكى الكوفيون أنّ منهم من يقول : « منو أنت » و « منان أنتما » و « منون أنتم » فيكون البيت على هذا ، (**وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، خلافا لِيُونُسَ**) وحجته أنه سمع بعضَ العرب يقول : « ضرب مَنٌ مَنًا » و « منومنا » لمن قال : « ضَرَبَ رجلٌ رجلًا » حكاه عنه سيبويه[٢] .

وَوَجْهه : أنه أزال الاستفهامَ عن صدريته ، وأعرب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا فى الأولين ، وحكاهما فى الوصل فى الباقيين ، واستبعدَهُ سيبويه .

وفى هذا البيت شذوذان آخران[٣] .

---

(١) جاء لسيبويه ١/ ٤٠٢ قوله : « و (مَنْ) لايثنى ولا يجمع فى الاستفهام ولا يضاف » ثم قدم للشاهد المذكور بقوله : « وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مَرَّةَ فى شعرٍ ثم لم يُسمع بعده مثلُه » ا هـ .

(٣) فى سيبويه ١/ ٤٠٢ « وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول : « ضَرَبَ مَنٌ مَنًا « وهذا بعيد لا تتكلم به العربُ ، ولا يستعمله منهم ناسٌ كثير » ا هـ .

وعلق السيرافى على قوله (وهذا بعيد) بقوله : « لأنه قَولَه : ضرب منٌ منًا ، استفهام عن الضارب وعن المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام ، وقد قدم الفعل على الاستفهامين ، والاسم المستفهم به يتضمن حرفَ الاستفهام ، ولا يكون إلا صدرًا ، ولو رددناهما إلى ما تضمناه من حرف الاستفهام لصار تقديره : ضرب أزيدٌ أعمرًا ، وهذا باطل مضمحلّ » ا هـ .

(٣) أما الشذوذ الأول فلأنه قال « منون » فأثبت الواو والنون فى حال الوصل والقاعدة الجارية على ألسن العرب أنهم إذا أرادوا الحكاية بـ « مَنْ » فى حال الوصل ، لم يختلف لفظ =

أحدهما : أنه حكى الضمير فى « أَتَوْا » وهو معرفة[١] ، وليس وجه شذوذه أنه حكى مُقَدَّرًا ، خلافا للشارح[٢] .

والثانى : أنه حَرَّك النونَ ، وحكمها السكون .

و « عِمُوا » بكسر العين المهملة ــ أى : أنعموا[٣] ، و« ظلامًا » جَوَّز فيه ابن السِّيد كونَه ظرفا ، أى : انعموا فى ظلامكم ، وكونه تمييزًا ، أى : من جهة ظلامكم ــ انتهى[٤] والأول أَوْلى ، ويؤيده أنه ينشد :

.... عِمُوا صَبَاحًا[٥] ....

= « مَنْ » فى إفراد ولا تثنية ولا جمع بل تقول : من أنت ومن أنتما ، ومن أنتم .

(١) واعترض على الشيخ خالد فى هذا ؛ فإن قوله : « أتوا نارى » إخبار بالذى وقع منهم ، والحكاية إنما هى أن تعيد كلام غيرك ، لا أن تذكر كلام نفسك .

(٢) وهو ابن الناظم شارح الألفية [ينظر هذا الشرح ص ٧٤٨] .

(٣) قال ابن السِّيد فى الحُلَل ص ٣٩٣ : ٣٩٤ « ومعنى « عِمُوا » انعموا ، يقال : عِمْ صباحا وعَمْ صباحا ــ بكسر العين وفتحها ، ويقال : وَعَم يعم ، على مثال : وَعَد يَعَد ، ووَعِم ــ بكسر العين ــ يَعَم ، على مثال : وَمِقَ يَمَق ، وذهب قوم إلى أن « يَعِم » محذوف من يَنْعِم وقالوا ، إذا قيل : يَعَم بفتح العين فهو محذوف من يَنْعَم المفتوح العين ، وإذا قيل : يعِم ــ بكسر العين فهو محذوف من يَنْعِم مكسور العين » ا هـ .

(٤) الحلل فى شرح أبيات الجمل ص ٣٩٤ : ٣٩٥ .

(٥) ذكر الزجاجىّ فى الجمل ص ٣٣٦ : ٣٣٧ أن بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه « عموا صباحا » وهو غلط لأن هذه الأبيات أنشدناها ابنُ دريد عن السجستانى عن أبى زيد الأنصارى وذكر ستة أبيات فيها موضع الشاهد بقافية الميم .
وردّ عليه ابن السِّيد فى الحلل ص ٣٩١ قائلا : « وقد صدق أبو القاسم ــ رحمه الله ــ فيما رواه عن ابن دُرَيد ، ولكنه أخطأ فى تخطئته روايةَ من روى « عموا صباحا » لأن هذا الشعر الذى أنكره وقع فى كتاب « سدّ مأرب » ونسبه واضع الكتاب إلى جذْع بن سِنان الغسَانى فى حكاية طويلة زعم أنها جرت له مع الجنّ ، ثم قال اين السِّيد : وكلا الشِّعرين أكذوبة من أكاذيب العرب ، لم تقع قط »ا هـ

وهو إنشاد صحيح وقع فى قصيدة حائية منسوبة إلى جِذْع بن سنان الغسانى .

ونَصَّ ابنُ الحاجب فى الأمالى : على أنه لا يحسن أن يكون ظرفا ؛ إذ ليس المراد أنهم نعموا فى ظلام أو فى صباح ؛ وإنما المراد أنهم نَعِم ظلامُهم وصباحُهم — انتهى[١] .

الفرقُ (**الثَّالِثُ** : **أَنَّ « أَيًّا » يُحْكَى فِيهَا حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ غَيْرَ مُشْبَعَةٍ** ؛ **فَتقُولُ**) فى حكاية المفرد المرفوع : (« **أَىٌّ** » **وَ**) فى حكاية / المنصوب : (« **أَيًّا** » **وَ**) فى حكاية المجرور : (« **أَىٍّ** » **وَيَجِبُ فِي « مَنْ » الْإِشْبَاعُ**) للحركات فى حكاية المذكر خاصة ، على اللغة الفصحى (**فَتَقُولُ**) لمن قال : « جاءنى رجل » : (« **مَنُو** » **وَ**) لمن قال : « رأيتُ رجلا » : (« **مَنَا** » **وَ**) لمن قال : « مررت برجلٍ » (« **مَنِى** ») . [٣٦٦/أ]

ومن العرب من يحكى بِـ « مَنْ » إعراب المسئول عنه فقط ولم يَزِد علامة التأنيث ، والتثنية ، والجمع ؛ فتقول لمن قال : « قام رجل » أو « رجلان » أو « رجال » أو « امرأةٌ » أو « امرأتان » أو « نساء » — « مَنُو » فى الجميع ، وفى النصب « مَنَا » وفى الجرّ « مَنِى »[٢] .

وما ذكره[٣] من أن « الواوَ ، والألفَ ، والياء » نشأت من حركات الإشباع[٤] ، وأن الحركات حكاية ؛ هو قول السِّيرافى ، زعم أن الحركات حكاية ،

---

(١) أمالى ابن الحاجب ٢/ ١٦٠ : ١٦١ أملية رقم ١١٣ .

(٢) فى شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٧ « وحكايات النكرات بـ « مَنْ » على لغتين . منهم من يلحق علامة على الإعراب خاصة وهى فى الرفع واو ، وألف فى حال النصب ، وياء فى حال الخفض ، سواء كان مثنى ، أو مجموعا ، أو مفردًا ، أو مذكّرًا ، أو مؤنثًا » اهـ .

(٣) يعنى : ابنَ هشام .

(٤) الْأَوْلَى أن يقول : نشأت من إشباع حركات الحكاية .

وأنهم أشبعوا بيانًا للحركة فى الوقف إذْ لا يوقف على متحرك .

ورُدَّ بأن الحركات إنما تُبَيَّن بهاء السكت ، وبالألف فى « أنا » و « حَيَّهَلا » خاصة ، وبأن الموضع للوقف ، ولا حركة فيه .

وقال المبرد ، والفارسِيُّ : الحكاية مشبهة بالإعراب ، فالحروف اجتُلبت أوَّلا للحكاية ، فلزم تحريك ما قبلها[1] ، وصَوَّبه ابنُ خروف ، وصححه أبو حيان[2] .

وقال بعضهم : الحروف عوض عن التنوين ، فإذا قيل : « مَنُو » ؟ فالحكاية بالضمة ، والواو بدل من التنوين وكذا « مَنَا » ؟ و « مَنِى » ؟ وردّه أبو حيان ، بأن ذلك لغة قليلة ، وهذه الحروف يَتَكَلّم بها جميعُ العرب .

وقال بعضهم : الحروف عوض عن لام العهد ؛ لأن قياس النكرة إذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة ؛ لئلا يُتَوَهَّم أنها غيرها[3] .

الفرقُ (**الرَّابِعُ : أَنَّ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ فى « أَىٍّ » وَاجِبُ الْفَتْحِ ، تَقُولُ : « أَيَّةٌ » وَ « أَيَّتَانِ »**) كما تقول : آية ، وآيتان .

(**وَيَجُوزُ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ فى « مَنْ »**) إذا اتصل بها تاء الحكاية .

(**تَقُولُ : « مَنَهْ »**) بفتح النون ، وقلب التاء هاء (**وَ « مَنْتْ »**) بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء ؛ وإنما قلبت مع فتح ما قبلها ، ولم تقلب مع سكونه

(١) فى المقتضب ٢/ ٣٠٦ « إذا قال لك رجل : رأيتُ رجلا ، فإن الجواب أن تقول : مَنَا ؟ أو قال : جاءنى رجل ، فإنك تقول : مَنُو ؟ أو قال : مررتُ برجلٍ ، قلت : مَنِى ؟ وليست هذه الواو ، والياء ، والألف اللواحق فى « مَنْ » إعرابا ولكنهنّ لَحِقْنَ فى الوقف للحكاية ، فهنَّ دليل ، ولسن بإعراب » ا هـ .

(٢) ينظر الارتشاف ١/ ٣٢١ : ٣٢٢ .

(٣) تنظر هذه المذاهب المتعلقة بالحروف اللاحقة لِـ « مَنْ » فى قولهم : مَنُو ، ومَنَا ، ومَنِى : فى ارتشاف الضرب ١ / ٣٢١ : ٣٢٢ ـــ والكلامُ كلُّه منه .

اعتبارًا بحالة الوقف ، (و « مَنَتَانْ ») بفتح النون الأولى (وَ« مَنْتَانْ ») بسكونها .

(**وَالْأَرْجحُ الْفَتحُ فى الْمُفْرَدِ ، وَالْإسْكَانُ فى التَّثْنِيَةِ**)(١) وإنما عَبَّرنا بتاء الحكاية دون تاء التأنيث ؛ لأن تاء التأنيث لا يسكن ما قبلها ، قال الموضح فى الحواشى : وهو الحق .

وظاهر كلامه — هنا — أنها للتأنيث ، والقول بأنها فى « أَيَّة » للتأنيث وفى « مَنَهْ » للحكاية مجرّدُ عنايةٍ .

وإنما كان الأرجحُ الفتحَ فى المفرد ؛ / لأنّ التاءَ فيه متطرفةٌ فهى ساكنة للوقف ، [٣٦٦/ب] فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان ، ولا كذلك فى التثنية .

وتقول فى حكاية الجمع بالألف والتاء « مَنَاتْ » بإسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف .

وأما العطف : فإذا قال : « جاءنى امرأةٌ ورجلٌ » فإنك تقول : « مَنْ ومَنُو » ؟ — وإذا قيل : « جاءنى رجلٌ وامرأةٌ » فإنك تقول : مَنْ ومَنَهْ » ؟ تُلْحِق العلامةَ آخر الكلام ؛ لأنه محلّ الوقف دون ما قبله ؛ لأنه فى حكم الوصل .

وكذا إذا قال : « جاءنى رجالٌ ونساءٌ » قُلْتَ : « مَنْ وَمَنَاتْ » ؟ فإذا قال : « مررت بنسوة ورجل » قلتَ : « مَنْ ومَنِى » ؟ وإذا خلط مالا يعقل بمن يعقل ، جعلت السؤال عمّا لا يعقل بـ « أىّ » وعَمَّن يعقل بـ « مَنْ » ؛ فإذا قال : « رأيتُ رجلا وحمارًا » قلتَ : « مَنْ وأَيًّا » ؟ — وإذا قال : « مررتُ بحمارٍ ورجل قلتَ : « أَىٍّ ومَنِى » ؟ وإذا قال : « رأيتُ ثوبا وغلامًا » قلتَ : « أَيًّا وَمَنَا » ؟ .

وكذلك ما أشبهه ، ذكره الزجاجىّ(٢) .

---

(١) فيقال : « مَنَهْ » و « مَنْتَان » .

(٢) ينظر الجمل للزجاجىّ ص ٣٣٤ : ٣٣٦ . =

ثم انتقل إلى النوع الثالث ، وهو حكاية الْعَلَم ، وجعله قسيما لقوله أولا : فإن كان المسئول عنه نكرة ، فقال :

(**وَإِنْ كَانَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ عَلَمًا لِمَنْ يَعْقِلُ ، غَيْرَ مَقْرُونٍ بِتَابِعٍ**) من التوابع الخمسة[1] (**وَأَدَاةُ السُّؤَالِ « مَنْ » غَيْرَ مَقْرُونَةٍ بِعَاطِفٍ ، فَالْحِجَازِيُّونَ يُجِيزُونَ حِكَايَةَ إِعْرَابِهِ ، فَيَقُولُونَ : « مَنْ زَيْدًا » ؟ لِمَنْ قَالَ : « رَأَيْتُ زَيْدًا » وَ « مَنْ زَيْدٍ » ؟ بِالْخَفْضِ ، لِمَنْ قَالَ : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ »**) فالفتحة والكسرة للحكاية ، والرفع فى موضعهما مقدَّر ؛ لأنّ الواقع بعد « مَنْ » مبتدأ ، خبره « مَنْ » عند الجمهور ، أو خبر ، مبتدؤه « مَنْ » عند سيبويه .

وإن كان المحكىُّ مرفوعا ، كقولك : « من زيدٌ » ؟ لمن قال : « جاءنى زيدٌ » فرفع ما بعد « مَنْ » على اللغتين ، ويختلف التقدير ، فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدَّرًا لاشتغال آخر المحكىّ بحركة الحكاية ؛ فالرفع فى اللفظ غير الرفع فى التقدير ، وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر[2] .

(**وَتَبْطُلُ الْحِكَايَةُ فى نحو**) : « أىُّ زيدٌ » لأنّ أداة السؤال غير « مَنْ »[3] ،

= وزاد قوله : فإن قال : « جاءنى حميرٌ ورجالٌ » قُلتَ : « أَيَّاتٌ ، ومَنُونْ » ؟ وإن قال : « جاءنى رجال وحمير » قلتَ : « مَنُونْ ، وأَيَّاتٌ » ؟ فأنثت الجمع و« الحمار » مذكر ؛ لأنّ كل جَمْعٍ ممّا لا يعقل يجمع بالتاء نحو : بَنَاتِ نعش ، وبناتِ آوى .
فإن وصلت كلامك قلتَ : « مَنْ يا هذا » ؟ على كلّ حال »ا هـ

(١) وهو : النعت ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف البيان ، وعطف النسق .

(٢) فى سيبويه ١/ ٤٠٣ « اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيدا (مَنْ زيدًا) ؟ وإذا قال : مررت بزيدٍ (مَنْ زيدٍ) ؟ وإذا قال : هذا زيدٌ (مَنْ زيدٌ) ؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين .

(٣) فى سيبويه ١/ ٤٠٤ « فإذا قال : رأيتُ زيدًا ، قال : أىُّ زيدٌ ؟ فليس فيه إلا الرفعُ تُجريه على القياس ، وإنما جازت فى « مَنْ » الحكاية ؛ لأنهم لِمَنْ أكثر استعمالا ، وهم مما يُغَيِّرون الأكثر عن حال نظائره » ا هـ [وينظر ابن يعيش ٤/ ٢٣] .

وفى نحو : (« **وَمَنْ زَيْدٌ** » ؟ **لِأَجْلِ الْعَاطِفِ**) الداخل على « مَنْ »[(١)] (**وَفِى نَحْوِ** : « **مَنْ غُلَامَ زَيْدٍ** » ؟ **لِانْتِفَاءِ الْعَلَمِيَّةِ**) خلافا ليونس فى إجازته حكاية جميع المعارف[(٢)] ، وفى نحو « شذقم »[(٣)] لانتفاء العقل (**وَفِى نَحْوِ** : « **مَنْ زَيْدٌ الْعَاقِلُ** » ؟ **لِوُجُودِ التَّابِعِ**) وهو النعت[(٤)] .

(**وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ ابْنًا مُتَّصِلًا بِعَلَمٍ** ، **كَـ « رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو »**[(٥)] / **أَوْ عَلَمًا مَعْطُوفًا**) بالواو (**كَـ « رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا » فَتَجُوزُ فِيهِمَا الْحِكَايَةُ ، عَلَى خِلَافٍ فِى الثَّانِيَةِ**)[(٦)] [١/٣٦٧]

---

(١) فى المصدر السابق وفى الصفحة نفسها : « وإن أدخلت الواوَ والفاءَ فى « مَنْ » فقلت : فَمَنْ ؟ أو وَمَنْ ؟ لم يكن فيما بعده إلا الرفع » اهـ .

(٢) فى شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٦ : « وبعض العرب يحكى سائر المعارف وإن لم تكن أعلاما ، وذلك قليل إنما يكون على لغة من قال : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشيا إلا أن يكون الاسم المعرفة مضمرا ، أو مشارًا فإنه لا تجوز حكايته ، وسبب ذلك أنه لا يدخله لبس » اهـ [وينظر كتاب سيبويه ١/ ٤٠٣] .

(٣) عَلَمُ فَحْلٍ من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشذقمية .
[ينظر الجزء الأول من هذا التحقيق ص ٣٦٨ باب العلم] .

(٤) فى سيبويه ١/ ٤٠٤ « فأما مَنْ زَيدٌ الطويلُ ؟ فالرفع على كلّ حال » اهـ .

(٥) فى سيبويه ١/ ٤٠٤ : « وسألتُ يونسٍ عن : « رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو ، فقال : أقول : مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو ؛ لأنه بمنزلة اسم واحد » اهـ .

(٦) فى الجمل للزجاجىّ ص ٣٣٢ « وكذلك لو قال : مررتُ بزيد وأخيك ، ورأيتُ زيدًا وأخاك ، ورأيتُ محمدًا وعمرًا ، أو جاءنى زيدٌ الظريف ، أو مررت بمحمد الكاتب ، لم تجز حكايةُ شىء من هذا ، ورفعتَه » اهـ .
وفى شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٥ أجاز الحكاية فى العطف بقوله : « وإنما لم تجز الحكاية إذا كان الاسم متبعا ، لأن التابع يُبين أن المسئول عنه هو الاسم المتقدم ولذلك لم تمنع الحكاية فى العطف ــ خلافا لصاحب الكتاب ــ لأن العطف من التوابع غير المبيِّنة » اهـ .

فتقول لمن قال : « رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو » ـ « من زيدَ بنَ عمرٍو » ؟ .

ولمن قال : « مررتُ بزيدِ بن عمرٍو » ـ « مَنْ زيدِ بنِ عمرٍو » ؟ بنصب « زيدٍ » فى الأول ، وخفضه فى الثانى .

وتقول لمن قال : « رأتُ زيدًا وعمرًا » ـ مَنْ زيدًا وعمرًا » ؟ بنصبهما .

ولمن قال : « مررتُ بزيدٍ وعمرٍو » ـ « مَنْ زيدٍ وعمرٍو » بخفضهما .

وذهب يونُس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يُبْطل الحكاية[١] ، وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ، ويوجبون رفعَ ما بعد « مَنْ »[٢] ومدرك الحجازين أن الأعلام كثرت فى كلامهم ؛ فأجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر ، وشرطوا أن تكون الحكاية بـ « مَنْ » دون أىّ لوجهين :

أحدهما : كثرةُ استعمالهم لها دون « أىّ » قاله سيبويه[٣] .

والثانى : أن « مَنْ » مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية ، لسكونها على كلّ حال[٤] ، بخلاف « أى » فإنه لو حكى بها « أىٌّ زيدًا » ؟ و « أىٌّ زيدٍ » ؟ برفع « أىّ » فيهما ، ونصب « زيد » فى الأول وجرّه فى الثانى ، لظهر القبح فى اختلاف إعراب المبتدإ والخبر ، قال ابنُ الضائع[٥] : والأول أولى ، وعليه اعتمد سيبويه[٦] .

---

(١) قال سيبويه فى كتابه ١/ ٤٠٣ : « وقال يونس : إذا قال الرجل ، رأيت زيدا وعمرًا ، أو زيدا وأخاه ، أو زيدًا أخا عمرو ، فالرفع يردُّه إلى القياس والأصلِ إذا جاوز الواحدَ كما تردُّ « ما زيدٌ إلا منطلقٌ » إلى الأصل ، فأما ناسٌ فإنهم قاسوه فقالوا : تقول : مَنْ أخو زيدٍ وعمرٌو ؟ ومَنْ عمرًا وأخا زيد ، تتبع الكلام بعضَه بعضًا وهو أحسن » ا هـ .

(٢ ، ٣) كتاب سيبويه ١/ ٤٠٣ ، وابن يعيش ٤/ ١٩ .

(٤) قاله ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٤٦٥ .

(٥) فى شرحه على جمل الزجاجىّ .

(٦) كتاب سيبويه ١ / ٤٠٤ .

وزاد ابنُ خروف وجها ثالثا : وهو كون « مَنْ » على حرفين .

وأما شرط انتفاء التابع ؛ فلأنهم استغنوْا بإطالته عن الحكاية ، واستُثْنَى النعتُ بـ « ابن » لأنه صار مع المنعوت كشيء واحد(١) .

واستُثِنى عطفُ النسق ؛ لأنه ليس فيه بيان للمتبوع ؛ فلا يُبَيَّنُ إلَّا بالحكاية(٢) .

وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بـ « مَنْ » ؛ فلأن الغرض بالحكاية بيان أنّ المسئول عنه هو المتقدم فى الذكر لا غير ، فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المسئول ، صار فى ذلك بيانُ أن المسئول عنه هو الأول فلم تحتج للحكاية(٣) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ « مَنْ »   إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ(٤)

* * *

(١) فى سيبويه ١/ ٤٠٤ :
« وسألت يونس عن : رأيتُ زيدَ بن عمرٍو فقال : أقول : مَنْ زيدَ بن عمرٍو ، لأنه بمنزلة اسم واحد » ا هـ

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٥ .

(٣) فى المصدر السابق : « فإن دخل على « مَنْ » حرفُ عطف لم تجز الحكاية ، لزوال اللبس ؛ لأنه قد عُلِم أن المسئول عنه إنما هو الأول ، ولولا ذلك لم يسغ عطف كلامك على الكلام المتقدم » ا هـ .

(٤) « والعلمَ » مفعول لمحذوف يفسره ما بعده « احكيَنَّه » احْكِ . فعل أمر ، والفاعل : أنت والنون : للتوكيد ، والهاء : مفعول به ، « من بعد » متعلق باحْكِ ، وبعد مضاف « ومَنْ » : مقصود لفظه مضاف إليه « إن عَرِيَت » شرط وفعله ، وفاعل عريت يعود =

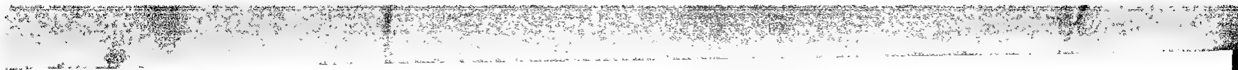
....

= على « مَنْ » ــ « مِنْ عاطفٍ » متعلق بعريت ، « بها » متعلق باقترن الآتى ، « اقترن » فعل ماضٍ وفاعله مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى عاطف ، والجملة من اقترن وفاعله فى محل جرّ صفة لعاطف ، وجواب الشروط محذوف للعلم به من الكلام فى صدر البيت .

* * *

تم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ــ تحقيق الجزء الرابع من كتاب « التصريح بمضمون التوضيح » للشيخ خالد الأزهرىّ ــ ويليه ــ إن شاء الله تعالى ــ الجزء الخامس ، وأوله « باب التأنيث »
يسَّر الله لنا ذلك بفضله وعونه
مكة المكرمة
فى ١٦ من رجب سنة ١٤١٥ هـ .
الموافق ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ م

فِهْرس الأبوابِ والفُصُولِ
للجزء الرابع



* * *

رقم الإيداع : ٨٤٥٦ / ٩٢
الترقيم الدولي : ٢ ــ ١٠٧ ــ ٢٥٧ ــ ٩٧٧

